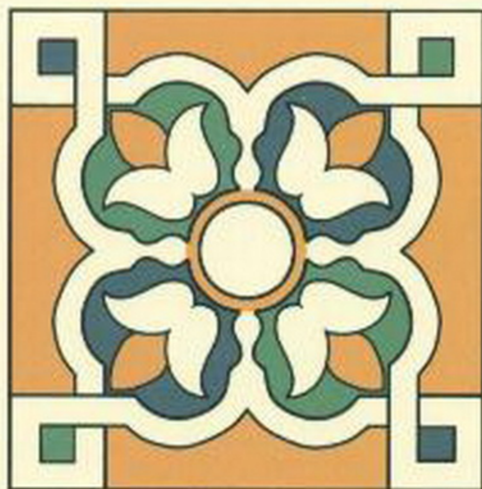
الشيعة
في المملكة العربية السعودية

الجزء الثاني

العهد السعودي

١٩١٣ - ١٩٩١م



حمزة الحسن

دار الساقي



الشيعة

في المملكة العربية السعودية



تصميم الغلاف: ماريا شعيب

حمزة الحسن

الشيعة في المملكة العربية السعودية

الجزء الثاني

العهد السعودي

١٩١٣ - ١٩٩١م



الطبعة الأولى ٢٠١٠

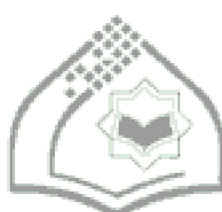
ISBN 978-1-85516-603-5

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب.: ١١٣/٥٣٤٢، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤-٢٠٣٣
الهاتف: ٨٦٦٤٤٢(٠١)، فاكس: ٨٦٦٤٤٣(٠١)
e-mail: info@daralsaqi.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾

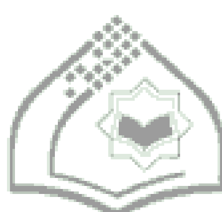
النساء - ١٤٨


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الجزء الثاني

العهد السعودي (١٩١٣ - ١٩٩١)

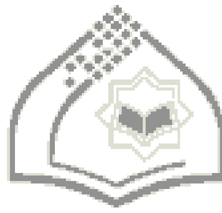



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١

الاحتلال

(١٩١٣)




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الروايات السعودية حول كيفيّة احتلال الأحساء والقطيف متعدّدة ومتضاربة في كثير من الأحيان، رغم أن مصدر المعلومات كان واحداً في الغالب، وهو ابن سعود نفسه. ومردّ هذا التضارب، هو أن الملك السعودي يروي كيفية احتلاله كلّ مرّة بطريقة مختلفة حسب مزاجه الشخصي، أو حسب ظروف الطرف المستمع.. وقد لاحظ المؤلف الإنجليزي روبرت ليسي كثرة الروايات في احتلال ابن سعود للرياض وتناقضها، وقال: إن الملك يحب أن يضيف ويحذف كلّ مرّة، وضرب أمثلة عديدة يمكن الرجوع إليها في كتابه.

تقول بعض الكتب السعودية[1]، أن الملك عبدالعزيز غادر الرياض في ربيع الأول ١٣٣١هـ وتوجّه إلى الأحساء لاحتلالها، فلمّا صار قريباً منها، قابل ضابطاً بريطانياً اسمه «جيرارد ليتشمن»، وكان قادماً من دمشق بزي جغرافي، وقد اتهمه السعوديون في كتبهم الحديثة بأنّه «جاسوس تركي» جاء ليتجسّس عليهم، وليعرفوا تحركات ابن سعود المريبة!.

وتقول الرواية السعودية أن الكولونيل البريطاني ليتشمن طلب من ابن سعود مساعدته في اجتياز الربع الخالي من واحة يبرين إلى عمان، فأجابه بأن الأتراك هم أصحاب الأحساء، والأمر لهم، وأنه سيكتب له تزكية ويرسلها إلى المتصرف التركي في الهفوف.

(١) منها كتاب موعد مع الشجاعة، ص ١٧٣ - ١٧٤، وتاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، صلاح الدين المختار، جزء ٢، ص ١٣٨، وكتاب أضواء حول الاستراتيجية العسكرية للملك عبد العزيز وحروبه، تأليف العميد محمد إبراهيم رحمو، ط ٢، ١٩٨١، الرياض، ص ١٠١، وغيرها.

وتمضي الرواية فتقول: إن ابن سعود استخدم ليتشمن «الجاسوس التركي» رغم جنسيته البريطانية!، لتضليل الأتراك، وإزاحة الريب الذي ساورهم من قدومه قرب الأحساء.

غير أن المستشرق الروسي «فاسيلييف» يقدّم تفسيراً يتفق مع السياق العام للأحداث فيقول: «وقبل أن يبدأ -ابن سعود- هذه الحملة تقابل مع الضابط الإنجليزي ليتشمان، ولعلّه أخبره بخطّة الهجوم على الأتراك»[1]. وكان ابن السعود قد حصل على أسلحة بريطانية حديثة من نوع «أم - ١١»، لعلّها هي تلك التي أشار إليها شكسبير في تقرير «١٥ مايو ١٩١٣»، والتي جاءته عبر الشارقة، وقد احتجزت الشحنة، إلى أن علموا أنها متوجهة لابن سعود، فسمحوا لها بالمرور، رغم ادّعاءات الإنجليز بأنهم يحاربون تجارة تهريب السلاح.

وكان على ابن سعود قبل أن يحتلّ الأحساء، أن يبعد العجمان عن بادية الأحساء، فهؤلاء رغم الاتفاق مع ابن سعود في مواجهة الأتراك، ما كانوا ليقبلوا بتجريدهم من سلطتهم هناك دون مقابل، ومع تاريخ الثقة بين العجمان من جهة وابن سعود وعمه سعود الفيصل من جهة أخرى، إلّا أن سُحُب الارتياب لم تنقشع، بل كانت تتراكم كلّما تضاربت المصالح، بين أمير حاكم له مطامح لا حدود لها في التوسع، وبين قبيلة قويّة شابّة حققت الكثير من السيطرة على الحضر، وبدو القبائل الأخرى.

كان على ابن سعود إبعاد العجمان، طالما أنه لا يريد مشاركتهم في المغنم، وطالما أنه ليس بحاجة إليهم بعد أن أدّوا دورهم في تخريب أمن المنطقة.. وكان من الصعب على الحاكم السعودي فوق ذلك أن يحتل منطقة بحجة إعادة الأمن، بينما هو يهاجمها بقوات قبيلة كانت أساس اضطرابه.. من هنا كانت الحاجة في إبعاد قوة العجمان عن البادية الأحسائية، بحجّة أو بأخرى، وإلّا فإن الاصطدام سيقع مبكراً لا محالة.

وهكذا سار ابن سعود في ربيع الأول ١٣٣١هـ على رأس قوّة صغيرة من الرياض قاصداً الأحساء مخفياً أمر هجومه لاحتلالها، ونزل على ماء «الخفس»، وكان لابد أن يقدّم مبرراً لهذا التقدّم نحو الشرق، فأشاع أنه يريد تأديب بعض القبائل «المذنبة!» وأنه جاء ليشتري بعض السلع.

---

(١) فصول من تاريخ العربية السعودية، مصدر سابق، ص ٢٤١.

وفي بداية الأمر أغار على قبائل بني مرة -حلفائه بالأمس القريب جدًا- بحجة أنها «ارتكبت بعض الذنوب، وصادر مواشيها، وتقدّم نحو الأحساء»[١]. لكن الأتراك، وكما تشير المعلومات السعودية شكّوا في أمره، فأرسلوا إليه يسألونه عن سبب مقدمه، فقال: إنه جاء لشراء بعض الأمتعة والزاد، وأنه سيعود، وفعلاً عاد وحده إلى الرياض وبقي جيشه في مكانه. وفي الرياض قابل الضابط البريطاني ليتشمن، ثم عاد مسرعاً إلى حيث تعسكر قواته.

كان أول عمل قام به ابن سعود هو إبعاد العجمان، بحجّة مضحكة ذكرها أحد الكتّاب السعوديين، هي أنهم «ذوو مطامع سياسية في الحساء»[٢]. ولأن العجمان كانوا على خلاف شديد مع عشائر مطير، فقد أرسل ابن سعود رسولاً إلى العجمان يخبرهم أنه سيغير على عشائر مطير وأنه يريد معاونتهم، وحدّد لهم موعداً يلتقي بهم على مسيرة أيام عديدة شمال الأحساء. وحين علم ابن سعود أنهم خُدعوا بقوله، وأنهم تركوا البادية متجهين شمالاً، زحف بسرعة كبرى حتى وصل إلى عين نجم في طرف الأحساء.

وهناك التقى سرًا بعدد من أتباعه النجديين المقيمين في الأحساء، كيوسف بن سويلم وأبناء القصيبي، وطلب منهم آخر المعلومات عن الحراسات في الكوت، وأي الجهات أسهل في المهاجمة، فأعلموه بما هناك من عقبات، لا سيما السور وكثرة الحرس. واتفق معهم أن يبلغوا أتباعهم على أن يتمّ احتلال الهفوف ليلة الخامس من جمادى الأولى ١٣٣١هـ، الموافق للثاني عشر من أبريل ١٩١٣، وحدّدت ناحية «سمحاء» ليكون منها التسلل، لقلّة أبراج الحراسة وضعفها[٣].

وقد سبق -كما أشار بنوا ميشان- أن أرسل جواسيس ابن سعود في الأحساء، من أن النجديين مستعدون لمساعدته في احتلال المنطقة، إذا ما جاء بقوة كافية، وهكذا تمت

(١) صلاح الدين المختار، مصدر سابق، ص ١٣٧، ومحمد إبراهيم رحمو، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الإسلام والوثنية السعودية، ص ٣١، وأيضاً صلاح المختار، مصدر سابق، ص ٣٩، وهنا ملاحظة هامة جديرة بالالتفات، وهو أنه وقع تضارب في تثبيت تاريخ احتلال الأحساء، فمع أن الثابت بالتاريخ الهجري أنه تم في الخامس من جمادى الأولى ١٣٣١هـ، وهو الموافق للحادي عشر من أبريل ١٩١٣، فإن الإنجليز وفي كل وثائقهم -تقريباً- يشيرون إلى تاريخ الاحتلال بأنه تم في الخامس من مايو ١٩١٣، ويبدو أن الصحيح هو الحادي عشر من أبريل، ومع ذلك حاولنا قدر الإمكان التعاطي مع التوقيت البريطاني بوضعه المعتاد.

عمليّة الاحتلال بسهولة[1].

كان جيش ابن سعود لا يزيد كثيراً عن ٣٠٠ رجل، وقد كان حشد هذا العدد القليل من الجند محسوباً، لأنه لم يقرر الاصطدام المباشر مع التحصينات التركية، إنّما القيام بعمليّة انقلاب تكون فيها الخسائر البشريّة قليلة، وتعطي نتيجة سريعة ومباغتة، وكان يخطر في مخيلة الحاكم السعودي ألّا يستثير الأتراك بإيجاد خسائر كثيرة في الأرواح، مما يدفعهم إلى تجريد حملة إعادة اعتبار تنتهي بهزيمته.. وقد أشار شكسبير في أحد تقاريره إلى أن السعوديين يريدون العمليّة أن تكون مباغتة، وكانوا يفكرون في كيفية جعلها غير دمويّة.

قسّم ابن سعود جيشه إلى ثلاثة أقسام، قسم يستولي على باب السور، وقسم يسير إلى بيت المتصرف لاعتقاله، وقسم يحتل الأبراج والحامية، وهو القسم الأكبر. على أن يبقى ابن سعود خارج السور ريثما تنتهي العمليّة.

وبدأت عمليّة تسلّق السور بالحبال وجذوع النخل، كما كان مخططاً بمساعدة النجديين في الأحساء، وتمّت عملية السيطرة على ما جاور حصني الكوت والهفوف، اللذين أصبحا قلعة للأتراك. ومع أن الخطة فشلت في احتلال الأبراج وفي اعتقال المتصرف الذي انضمّ إلى الحصون، وأمر بإطلاق بعض طلقات المدافع لتخويف المهاجمين، إلّا أنه لم يتصرّم اليوم التالي حتى كان كل شيء منتهياً.

فقد حُوصر الجنود الأتراك، وأمر عبدالعزيز بتجريد حملة نفسيّة ضدهم وضد الأهالي لتثبيطهم عن المقاومة.. وبدأ المنادي فجر ذلك اليوم بالإعلان في الشوارع أن «المُلك لعبدالعزيز»، وأرسل الأمير السعودي إلى المتصرف مهدّداً، بأن يستسلم ويرحل بأمان.

ولإعطاء تهديده طابع الجديّة، وضع كميّة من الذخيرة لتفجير مسجد «إبراهيم»،

(١) يعلق كشك على سقوط الأحساء بجملة غريبة فيقول: «رأينا كيف انتزع ابن سعود الأحساء بسهولة، وأثبت أن الترك ينهزمون أيضاً أمام رعاياهم المسلمين، وليس المسيحيين فقط».. وهذا اكتشاف خطير جدًّا، لم يتوصل له العقل «العربي» إلا متأخراً، وهذا ليس أول انهزام بالطبع ولا آخره!.. وكان بإمكانه القول: إنهم ينهزمون أمام العرب، لولا أن المقام ليس مقام عروبة.. انظر كشك، مصدر سابق، ص ٤٥١.

وفي الوقت نفسه أجبر عدداً من الوجهاء على تسليم رسائل إلى المتصرف المحاصر تطلب منه التسليم، وتخوّفه من المسؤولية التي تقع على عاتقه إن لم يفعل، وأن الأهالي لا يريدون الحرب، وليست لهم القدرة عليها.. إلخ. ووصل الأمر أن أجبر مجتهد الشيعة الأكبر في الأحساء الشيخ موسى بو خمسين أن يكتب رسالة بهذا المضمون.

على أن المتصرف والجنود الأتراك كانوا هلعين، وقد زادتهم عمليّة الهجوم المفاجئة حيرة وذهولاً، وجاء الحصار ليقطعهم عمّا يجري من أحداث وتفاعلات يهمّهم الاطلاع عليها ومعرفتها. فحتى ذلك الحين لم يكن الجنود المحاصرون يعلمون عدد القوة المهاجمة والمحاصرة لهم، ولا يعلمون على وجه اليقين كيف كان رد فعل الأهالي، وإلى أي حدّ يسيطر ابن سعود على الوضع.

لم يكن بإمكان الأتراك المقاومة، فأعلنوا الخضوع ووافقوا على الاستسلام والترحيل بأمان، وصادر ابن سعود كل أسلحتهم الثقيلة، وجمع لهم القوارب ورحّل عائلات الجنود والموظفين إلى البصرة، أمّا الجنود فرُحّلوا إلى البحرين لتقلّهم السفن التركية إلى البصرة، وكان عددهم حوالي ٤٠٠ جندي وموظف، لكنهم اكتشفوا في البحرين بعد خروجهم من الطوق أن ابن سعود هاجمهم بثلاثمائة جندي فقط، فحاولوا العودة لاحتلال الأحساء عن طريق إنزال عسكري في ميناءي القطيف والعقير، ولكنهم فشلوا وقتل منهم عدّة رجال.

وفي صباح السادس من جمادى الأولى ١٣٣١هـ الموافق١٢/ ٤/ ١٩١٣، عُقد اتفاق في بيت أحد أعضاء أسرة آل الملّا، بين زعماء الشيعة في الأحساء وابن سعود.. وقيل: إن الأخير عاتب الشيخ موسى بو خمسين على عدم التعاون، فأجابه بأن دماء الأهالي أمانة في عنقه، وأنه مسؤول عنها أمام الله، وأنه لم يشأ المجازفة بإهداء الدم طالما كانت هناك سلطتان في الأحساء.

وحين وقّع الاتفاق، نصّ بإصرار على «ضمان حريّة الأهالي الدينية» وعلى «ضمان إعادة الأمن ونشر العدل» مقابل الامتثال والطاعة. وقد صيغت الاتفاقية بلغة دينية، ذلك أن الموقعين على الاتفاق كانوا في الأغلب من رجال الدين، ثم إن ضمان حريّة الأهالي الدينية راجع إلى تجربة الشيعة في الأحساء والقطيف المريرة مع الحكم السعودي، فكان الضمان يعني عدم التعرّض أو التدخل في شؤون عقائد الشيعة بالقوة والإكراه

والشتم والإهانة، وقد وافق ابن سعود على ذلك، وعلى الشروط الأخرى لأنها في الواقع لا تكلفه شيئاً، فالهدف بالنسبة إليه هو احتلال الأحساء، والاستفادة من خيراتها في بناء مملكته، ثم إن هذه الشروط لا تتعارض مع سلطة ابن سعود المطلقة، وهو لم يدخل الأحساء فاتحاً باسم الدين والإسلام، لأنّ الراية الدينيّة لم تُرفع إلّا بعد ظهور الإخوان.

ومن المهم ملاحظة أن زعماء الشيعة لم يضعوا أية شرط اقتصادي، كتحسين المعيشة؛ لأن الأحساء أغنى منطقة في الجزيرة العربية على الإطلاق[1].

نعم.. بعد سنوات قلائل وصلت الحالة المعيشية إلى الحضيض بسبب النهب والضرائب الباهضة، ومنذ ذلك الحين بدأت المطالبة بالمساواة مع الآخرين في الضرائب والخدمات.. ولا تزال المنطقة بعد سبعين عاماً من الاحتلال تقدّم المطالب نفسها وحتى اليوم[2].

لقد كانت فرحة ابن سعود كبيرة باحتلال الأحساء، ومما زاد في سروره أنه استولى على مبلغ «عشرة آلاف ريال فقط» كانت في خزينة الأتراك.. قال ابن سعود: «هاجمت الأحساء على غفلة، واستوليت عليها بعد معركة فاصلة. وبعد انتهاء المعركة وأنا على فرسي[3]، جاءني إبراهيم القصيبي برجل قدّمه لي، وقال: إنه محمد أفندي، مدير مالية

(١) الإسلام والوثنية السعودية، مصدر سابق، ص ٣٢ - ٣٣، وانظر روبرت ليسي، المملكة، ص ٧٢ - ٧٤.

(٢) يروي محمد أسد في كتابه «الطريق إلى مكة» على لسان ابن سعود إحدى رواياته عن احتلال الأحساء، قال ابن سعود: «لقد كنا على مرأى من الهفوف، ومن الرابية التي كنت جالساً عليها استطعت أن أرى بوضوح أسوار القلعة الحصينة التي كانت تشرف على البلدة، كان فؤادي مثقلاً بالحيرة، وكنت أوازن بين فوائد هذا العمل وأخطاره، فرأيت وجه زوجتي جوهرة -أم الملك خالد ومحمد أبي الشرين- ماثلاً أمام عيني وبدأت أكفر في بعض الأبيات التي يمكن أن أقولها لو كانت إلى جانبي، ودون أن أشعر شغلت بنظم قصيدة لها، ثم بعثت بها إلى أم محمد، وبينما كان الساعي يختفي في غمامة الرمال.. وجدت فجأة أنني وصلت إلى قرار بشأن الحرب، وأنني مهاجم الهفوف، وأن الله لا بد أن ينصرني»!!. وقد روى روبرت ليسي في كتابه قصة المقطوعة الشعرية العجيبة هذه، وعلق كشك على هذه الرواية بأن «القرار بشأن الحرب لم يتخذ أمام قلعة الهفوف بالطبع.. فهذا كلام شعراء».. هذه إحدى الروايات التي قيلت على لسان ابن سعود بدون زيادة أو نقصان، إنها رواية مملوءة بالخيال والافتعال الكثير، وقد لاحظ فيلبي كما غيره كثرة الروايات المتضاربة، والتي مصدرها ابن سعود نفسه، وكذلك حدث مع الأحساء، لأن احتلالها كان علامة فارقة في تاريخ آل سعود، كما كان احتلال الرياض.

(٣) هذا من المبالغات أيضاً، فالهفوف لم تكن ميدان سباق للخيول، والمعركة لم تكن في مكان صحراوي مفتوح، بل إن ابن سعود دخل الهفوف -كما تقول الروايات- من ثقب أحدث في السور بعد انتهاء المعركة!.

الحسا. فسلّم هذا عليَّ وقال: يا طويل العمر!، يوجد في القصر عشرة آلاف ريال. قلت: عسى ألّا تكون قد نهبت!، فقال: لا. أنا مررت بالقصر ووجدت الأقفال سليمة. فبعثت معه بعض رجالي، وقلت: حافظوا عليها إذا وجدتموها. وبعد ذهابه ترجّلت عن فرسي وسجدت لله شكراً، إذ ملّكني يوماً من الأيّام عشرة آلاف ريال[١][٢].

احتلال القطيف

فور استسلام الجنود الأتراك، أرسل ابن سعود مفرزة لاحتلال القطيف، وبقي هو في الأحساء، وكان على رأس المفرزة عبدالرحمن بن سويلم ومعه أحد العبيد لابن سعود اسمه خير الله. وقد جهّزت المفرزة برسالة من زعماء الشيعة في الأحساء تدعو شيعة القطيف لتسليم الأمر إلى الحاكم السعودي.

توالت الأنباء على القطيف عن سقوط الأحساء، وأن بعض الجند السعودي في طريقه إليها، وقد توافق في حينها أن أحد شخصيات القلعة بالقطيف قد توفي، وأقيمت له «الفاتحة»، وقيل: إن المتوفى هو الحاج أحمد بن مسعود. وبعد أن فرغ الخطيب من التعزية، قام العلامة حسن علي البدر، أحد كبار المجتهدين في القطيف وأساطينها، قام خطيباً محذراً الجمهور من مخاطر تسليم البلاد لمن أسماهم بـ«الوهابيين» بحكم التجربة المريرة السابقة، وحثّ البدر الحاضرين من الأعيان والوجهاء على حمل السلاح والمقاومة، وأضاف بأن ابن سعود سيحتل القطيف إن هم تقاعسوا، وحينها إمّا أن يسلكوا مسلكه المذهبي، أو فلينتظروا منه الذلّ والهوان.

---

(١) هذا من المبالغات أيضاً، فالهفوف لم تكن ميدان سباق للخيول، والمعركة لم تكن في مكان صحراوي مفتوح، بل إن ابن سعود دخل الهفوف -كما تقول الروايات- من ثقب أحدث في السور بعد انتهاء المعركة!.

(٢) قدري قلعجي، موعد مع الشجاعة، ص ١٧٨، وعلق كشك على ذلك بقوله: «عندما استولى ابن سعود على الأحساء، لم يكن أحد يعرف أنه تضم أضخم مستودع للنفط في العالم، وأنها ستدر يوماً ما نصف مليار ريال في اليوم الواحد، ولكن حتى بعدما اكتشف النفط وتصاعدت إيراداته بسرعة الصواريخ، لا أظن أن ابن سعود أو أحداً بعده قد فرح فرحته يوم فتح الأحساء، عندما تقدم محمد أفندي، مدير مالية الأحساء في الإدارة التركية، يزف للملك نبأ وجود عشرة آلاف ريال في القصر، أصبحت من حق الغازي». انظر السعوديون والحل الإسلامي، ص ٦٢.

وصلت الأخبار إلى ابن سعود من أن العلّامة البدر هو أقوى الجهات الدينية التي تثير الناس ضد احتلاله القطيف.. ومع أن احتلال الأحساء لاشك في أنه مهّد لاحتلال القطيف، لأن أي من الواحتين يعتبر بوابة للواحة الأخرى، فإن مقاومة أهالي القطيف كان يمكن أن تكون أكثر فاعلية لو لا أن البدو كانوا قد أضعفوا مقاومة الأهالي، ولو لا أن القيادات المحليّة لم تكن مختلفة حول الموقف الذي كان عليهم أن يتخذوه في ذلك الظرف العصيب.

ورغم دعوة العلامة البدر الصريحة في المقاومة، إلّا أن الاستجابة في تلك الظروف كانت شبه مستحيلة، لسوء أوضاع الشيعة من جانب، ولاختلال ميزان القوى، ولفقدان القيادة التي كان يمثلها المرحوم منصور بن جمعة، الذي توفي ونقل جثمانه إلى النجف الأشرف.

ومع هذا لم تسقط القطيف إلّا في ضحى التاسع من جمادى الثانية سنة ١٣٣١هـ، حيث استمرت المفاوضات بين الأتراك والأعيان، وبين عبدالرحمن بن سويلم أسابيع عديدة.. أمّا قصة سقوطها فكانت على النحو التالي:

قيل: إن بعض المتحمسين للحكم السعودي، وفي مقدمتهم علي بن منصور بن أخوان، وعلي بن فارس، كتبوا إلى الحاكم السعودي، وهو في الأحساء أن يأتي ويأخذ القطيف، فجاء ابن سويلم ومعه ستة من المقاتلين «الفداوية» ونزلوا خارج مدينة سيهات، في الموضع المعروف حتى الآن باسم «المريقيب» وخيّموا هناك منتظرين ما تسفر عنه المفاوضات بين الأتراك والأعيان.. ومعلوم أن سيهات هي بوابة القطيف من الجنوب، حيث لم تكن هناك مدينة تسبقها في الموقع، قبل أن تؤسس مدن النفط الحديثة كالدمام والخبر وبقيق وغيرها. ولعلّ هذا الموقع أثر في الشخصيّة السيهاتية من حيث الحماسة والاندفاع، ذلك أن سكان هذه المدينة كانوا -بحكم الموقع- الضحيّة الأولى لكل الهجمات البدوية وغيرها على المنطقة، وكان عليهم أن يتصدّوا لها، وأن يتحملوا تبعاتها.

بعد ذلك أرسل ابن سويلم أحد «أخوياه» إلى زعيم سيهات حسين بن نصر حاملاً رسالة إليه من الملك ابن سعود، ولكنه لم يجده لأنه كان في ذلك الحين يحضر سلسلة متواصلة من الاجتماعات مع بقيّة زعماء القطيف «علي أخوان، علي بن فارس، حسين الفرج، حسن بن سنبل، الشيخ علي أبو عبدالكريم الخنيزي، عبدالحسين بن جمعة» لمناقشة

المستجدات على الساحة مع قيادة الحامية التي لا يزيد عددها عن تسعين جنديًا.

لهذا سلّم «الأخويا» الرسالة إلى رجل آخر ليوصلها إلى حسين بن نصر في القطيف، وكان متعذراً أن يجازف الأخويا فيذهب إلى القطيف التي لا تزال تحت السيطرة العثمانية.. وقد وصلت الرسالة أثناء الاجتماع مع مسؤول الحامية التركي، فأعلن الوجهاء انفضاض الاجتماع للصلاة، ولتتاح لهم الفرصة لمناقشة الرسالة بعيداً عن قائد الحامية. وبعد الصلاة اجتمع الأعيان وناقشوا محتوى الرسالة، فظهر رأيان بين مؤيد لدخول ابن سعود مع شروط تحفظ للأهالي حقوقهم الدينية والمدنيّة، وبين معارض لأصل الموضوع، وكان يقف هذا الموقف المرحوم عبدالحسين بن جمعة، الذي أعلن صراحة في الاجتماع المذكور: «أمّا أنا فسأغلق دروازة الكويكب».. والدروازة هي بوابة سور القطيف الجنوبية، وهي الناحية المتوقع أن تقدم منها السريّة السعودية.

وعلى أية حال فقد كان الرأي الغالب مع دخول ابن سعود، ربما لأن الاجتماع لم تحضره العديد من القيادات والواجهات المعارضة، وربما لأن الحالة السياسية كانت تجعل من المقاومة أمراً مستحيلاً.

سارت الأمور باتجاه إقناع قائد الحامية التركية بالرحيل والتسليم «وقام الشيخ علي الخنيزي بإقناعه بالتخلي للحكومة السعودية عن القطيف والانسحاب بجنده منها قبل أن يعرف القائد مقدار القوة السعودية، التي لم تكن في الواقع أكثر من عشرة أشخاص فقط»[1].

وكانت الحجّة أن الجنود لا قدرة لهم على المقاومة، ثم إن مقاومة الأهالي -في ذلك الظرف- ستكون ضعيفة، وأيضاً لأن القوة التركية الرئيسة في الأحساء قد رحّلها ابن سعود سالمة إلى البحرين.

ردّ الوالي: ماذا أقول لحكومتي إن لم أقاوم؟!.

هنا ردّ الوجهاء المؤيدون للحكم السعودي: نعطيك صك براءة، بعدم قدرة البلاد على المقاومة، لتبرر موقفك.

---

(١) ذكرى الزعيم الخنيزي، الشيخ علي بن حسن علي الخنيزي، تأليف الشيخ عبد الله الشيخ علي الخنيزي، ص ١٢٢.

وقد تمنّع الوالي في البداية، ولكنه اضطر للتسليم بسبب الإلحاح، وبسبب اندفاع بعض الوجهاء للتصعيد. فقد طلب علي أخوان من ابن عمّه حسن بن أخوان، أن يستقبل ابن سويلم بصفة علنية في مدينة سيهات، لإظهار التحدّي، وقد استقبله فعلاً، كما استقبله عمدة سيهات، وذلك قبل أن يرحل الأتراك.

ويصف لنا الشيخ عبدالله الخنيزي صورة من المفاوضات التي جرت بين الشيخ علي أبو عبدالكريم الخنيزي وقائد الحامية التركي، وما قام به الأول من تثبيط لمعنويات الأتراك، ورسم صورة قاتمة لمستقبلهم، إن هم لم يرحلوا عن القطيف.. يقول:

«ولقد كان مترجمنا -الشيخ علي- عنصراً فعّالاً في تمكين جلالة الملك ابن السعود من فتح القطيف بدون طلقة واحدة، أو إراقة قطرة من دم، ففي العام ١٣٣١هـ، وقد بدأ يتقلّص ظل الحكم التركي عن البلاد، جمع اليوزباشي من جَمَعَ من أهالي القطيف وفي طليعتهم الأعيان، عندما شاع توجه جلالة ابن السعود لاحتلال القطيف بعد أن احتل الأحساء، وقد كانت إرادة اليوزباشي من هذا الجمع أن يقفوا إلى جانبه في صدّ جلالة ابن السعود، وأن يستشف رأي فضيلة المفتي -الشيخ علي- فأجابه بما مؤدّاه: أن الواجب الشرعي يقضي بالمحافظة على الأرواح والأموال، وأن الواجب الشرعي يقضي بهذه المحافظة مع توفر الشروط الدفاعية، فكيف إذا لم يكن لها وجود. وها نحن أولاء نجد هذه الشروط غير متوفرة، لتشعب قرى القطيف، وبعد بعضها عن بعض، وقلّة عدد المدافعين في القرى عن أنفسهم، واحتياجهم إلى قوات أخرى دفاعية تؤمن لهم حياتهم، وتحرسهم من الخطر المتصب. وأنها لتفقد هذه القوة المحافظة الحارسة، وأن الحكومة التركية لعاجزة عن القيام بهذه المهمّة الخطيرة، بل هي عاجزة حتى عن حفظ وحراسة العاصمة «القلعة»، فضلاً عن غيرها من المدن.. فلهذه الأسباب المزدحمة الصارخة، فإن الدفاع والصمود يدلّ على عدم تقدير للعواقب، وعلى ضآلة من الفكر «!»، لأنه يوجب تعريض النفوس إلى الهلاك، وذلك ما لا يقدم عليه -في مثل هذه الحال- إلّا من لا عقل له «!». إذن فإنه يفضل التسليم المؤقت للحكومة المحتلة، إذ لا مناص عنه، ولكنه فهناك وسيلة أخرى.. فإذا كانت الحكومة قادرة ولديها من القوة ما تصمد بها أمام المحتل، فإنها تستطيع -بعد استعدادها لذلك- أن تعود الكرّة بعد التسليم المؤقت. فحمل اليوزباشي على الاقتناع بهذا، وأخذ قول المفتي تقريراً من أهالي القطيف أجمع، ليواجه به حكومته، ويقوم له بالعذر لديها. وقد استمر الحال في حصار وقلق واضطراب حتى فتح الأمير

عبدالرحمن بن سويلم القطيف في ضحى يوم الخميس، ٩ جمادى الثانية ١٣٣١هـ. وأعلنت حكومة الإمام «أمس» وصاحب الجلالة «اليوم» على القطر القطيفي»[١].

رحلت الحامية التركية، وعدد غير قليل من الموظفين الأتراك العاملين في الإدارة المدنية عن طريق ميناء القطيف إلى البحرين.. وأصبح ابن سويلم «عبدالرحمن» أميراً للقطيف، في حين تولى أخوه يوسف بن سويلم وكالة بيت المال، ثم ما لبث أن سلّمها ابن سعود إلى علي أخوان مكافأة له على مواقفه وتأييده.

وفي الوقت نفسه رحل الآلاف من المواطنين إلى البحرين بشكل خاص، في هجرة جماعيّة قلّ نظيرها في تاريخ هذه المنطقة، هرباً من الاضطهاد السياسي والعقائدي الذي كان متوقعاً من الحكام الجدد.. وكان من بين الراحلين العلامة المرحوم حسن علي البدر. وللأسف فإن توقعات المهاجرين، جاءت سريعة، وبأسرع ممّا كان متوقعاً!.

مضت أسابيع قليلة من استتباب زمام الأمر للحكام الجدد، وبعدها جاء الملك عبدالعزيز إلى القطيف قادماً من الأحساء، فنزل البدراني، واستقبل مجموعات غفيرة من المواطنين، ومن الأعيان، وأُقيمت الولائم، ثم عُقد اجتماع بين الوجهاء وبين الملك، أسفر عن توقيع اتفاق بين الطرفين، وقّعه الملك من جانب الحكومة، والشيخ علي أبو عبدالكريم ممثلاً للأهالي، ينصّ في أحد بنوده وبتشديد على احترام حريّة الأهالي الدينية.

وبدأت صفحة جديدة من تاريخ المنطقة، بل من تاريخ المملكة السعودية الحديثة، وأصبحت المنطقة الشرقية مصدر النعمة والخير والمال والثراء، وهي أكبر وحدة جغرافية، بل أكبر إقليم من أقاليم المملكة من حيث المساحة، وثالثها من حيث عدد السكان، وأخصبها من حيث الأرض، وأهمّها من حيث الموقع الجغرافي على الخليج العربي.. كانت هكذا ولا تزال[٢].

(١) المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) مدح الشاعر محمد بن عثيمين، الملك عبد العزيز بقصيدة بمناسبة احتلاله الأحساء، وهي أول ما قاله الشاعر «شاعر الملك فيما بعد» في مدح ابن سعود.

ومطلع القصيدة:

العز والمجد في الهندية القضب ... لا في الرسائل والتنميق للخطب

ويصف فتح الأحساء بالمبالغة -كعادة الشعراء- فيقول:

قاد المقانب يكسو الجو عثيرها ... سماء مرتكم من نقع مرتكب
حتى إذا وردت ماء الصراة وقد ... صارت لواحقُ أقراب من السغب
قال النزال لنا في الحرب شنشنة ... نمشي إليها ولو جثياً على الركب

تفاصيل سقوط المنطقة في الوثائق البريطانية:

لقد أشرنا في صفحات سابقة إلى تقرير المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، الكابتن شكسبير، الذي أرسله متأخراً بعد اجتماعه مع ابن سعود، وقال فيه: إن الأخير سيحتل الأحساء.. ولم تمضِ سوى أيام قلائل حتى اضطر هذا الكاتب أن يرسل لرؤسائه مُبلغاً أن ابن سعود احتل المنطقة، وأن مبعوثه جاء إلى الكويت مبشّراً بالفتح!

بالطبع لم يكن هذا أول خبر يصل للإنجليز عن احتلال المنطقة، فقد كان هؤلاء يتابعون تفاصيل الموقف من الكويت والبحرين والبصرة، إضافة إلى إسطمبول نفسها. ونتابع هنا تفاصيل الموقف الإنجليزي من خلال تتبعهم هم للموقف.

ففي الثالث عشر من مايو ١٩١٣، أرسل المقيم البريطاني في بوشهر برقية إلى السير إدوارد غري -وزير الخارجية البريطانية- تبلغه بسقوط الأحساء. تقول البرقية: «أرسل المعتمد السياسي في البحرين برقية عن طريق هنجام[1]، يقول فيها: إنه طبقاً

فسار من نفسه في جحفل حرد ... وسار من جيشه في عسكر لجب
حتى تسوّر حيطاناً وأبنية ... لولا القضاء لما أدركن بالسبب
فبيّت القوم صرعى خمر نومهم ... وآخرين سكارى بابنة العنب
في ليلة شاب قبل الصبح مفرقها ... لو كان تعقل لم تُملك من الرُّعب
صب الإله عليهم سوط منتقم ... من كف محتسب لله مرتقب
في أول الليل في لهو وفي لعب ... وآخر الليل في ويل وفي حَرَب
الله أكبر هذا الفتح قد فُتحت ... به من الله أبوابٌ بلا حُجُب
فتحٌ به أضحت الأحساء طاهرة ... من رجسها وهي فيما مر كالجُنُب
شكراً بني هجر للمقرني فقد ... من قبله كنتم في هوة العطب
قد كنتم قبله نهباً بمضيعة ... ما بين مفترَس منكم ومُستلَب
روم تحكم فيكم رأي ذي سفهٍ ... أحكام معتقد التثليث والصُّلُب
وللأعاريب في أموالكم عبث ... يمرونكم ري ذات الصنو في الحلب

والشاعر عنا يتحدث عن عسكر لجب احتل ابن سعود به الأحساء، ووصف الجيش المهاجم بأن عادته الحرب عظيم غاضب متحمس، أما أفراد الجيش التركي، فهم نائمون سكارى بالخمر!.

واعتبر الشاعر الأحساء في العهد التركي قذرة نجسة، حتى جاء ابن سعود فطهرها، وأكثر من هذا وصف الأتراك بالروم وهم غير ذلك، وأن حكمهم هو حكم النصارى، أي أنهم يجرون معتقدات المسيحيين!!.

(١) هنجام: جزيرة في الخليج قريبة من السواحل الإيرانية الجنوبية، اتخذها الإنجليز إحدى مقراتهم، وكانت منفى للسياسيين والمعارضين، فإليها أرسل قادة ثورة العشرين الإسلامية في العراق ليقضوا سنوات طويلة من النفي.

لتقرير من مصدر موثوق، فقد احتل ابن سعود الأحساء دون مقاومة. كما أن تقريراً استُقيت معلوماته من المسؤولين الأتراك في بوشهر الذين مرّوا من هنا في طريق عودتهم من البحرين على ظهر الباخرة الألمانية، يؤكد المعلومات الواردة أعلاه. ويضيف المعتمد أن ابن سعود يهدّد الآن القطيف والعقير[١].

وفي ١٥ مايو ١٩١٣، بعث كوكس برقية أخرى إلى وزارة الخارجية تتحدث عن معلومات تاريخها ١٢ مايو ١٩١٣. تقول البرقية: «تشير تقارير أخرى تلقيناها من المعتمد السياسي في البحرين مؤرخة في ١٢ مايو، إلى أن حركة انقلابية قد تمّ تنفيذها نتيجة تعاون أتباع ابن سعود داخل الهفوف معه. وقد وصل متصرف الأحساء ومعه الحامية إلى العقير، كما أن المسؤولين الأتراك... قد غادروا المنطقة متوجهين إلى البصرة عن طريق البحرين، وأن ابن سعود يجمع القوارب التجارية الآن لترحيل الحامية التركية»[٢].

في العشرين من مايو ١٩١٣، كتب الكابتن شكسبير تقريراً مفصلاً عن احتلال الأحساء، استقاه من مبعوث ابن سعود للكويت الذي أُرسل ليبلغ الأصدقاء هناك بخبر استيلائه على المنطقة.

قال شكسبير في تقريره لرئيسه المقيم «كوكس»: «.. بعد أن أصبح ابن سعود على بعد مسافة خمس ساعات من الهفوف، طلب من زعماء قبائله أن يبينوا بوضوح ما إذا كانوا يتفقون معه على أنه يجب إخراج الأتراك نهائيًا وإلى الأبد أم لا؟ ردّ الوجهاء والشيوخ بالقول: إنهم مستعدون للسير خلف قيادته. وبعد ظهر ذلك اليوم، أسرّ ابن سعود لشيوخه أنه يحتاج لثلاثمائة رجل فقط، يُنتقون من النخبة للقيام بالهجوم الفعلي.

وحين تمّ اختيار هؤلاء تحرّك الجميع باتجاه الهفوف. وبعد وصول المجموعة إلى نقطة تبعد مسافة ساعة أو أقل إلى الغرب من الهفوف نفسها، بعيد غروب الشمس، تركت الجمال والخيول في مراطبها، ثم جمعت الحبال واتخذت بقية الاستعدادات».

«في ذلك المساء تحرك ابن سعود ورجاله سيراً على الأقدام إلى أن اقتربوا من السور،

(١) الوثيقة FO.371\1820. E22076 مؤرخة في الرابع عشر من مايو ١٩١٣، وعنوانها «احتلال الأحساء من قبل ابن سعود».

(٢) الوثيقة FO.371\1820\ E22090 مؤرخة في ١٥/ ٥/ ١٩١٣، برقية من الكولونيل السير بيرسي كوكس إلى نائب الملك في الهند، وتحمل عنوان «احتلال ابن سعود للأحساء».

وفي الساعة الثانية صباحاً -أي بعد منتصف الليل- بدأت المجموعة في تسلّق السور، حيث رفعت الحبال بسرعة إلى القمّة عن طريق رجال ركبوا أكتاف بعضهم بعضاً. وما أن تحقق وصول عدد كافٍ إلى قمّة السور، حتى بدأت عملية تهدف إلى فتح البوابة الغربية كي يدخل منها بقية الرجال. وحتى هذه اللحظة لم يشعر الحرس التركي بشيء».

ويمضي شكسبير في تقريره فيقول[1]: «وحين أُطلق صوت الإنذار، بدأ تبادل إطلاق النار قرب البوابة، ربما مع حرس البوابة نفسها، وقد قتل في هذه المعركة ثمانية من الأتراك، وأربعة من رجال ابن سعود. هنا تقهقر الأتراك جميعاً إلى القلعة المركزية المعروفة بـ(الكوت)، في حين خرج السكان من بيوتهم ورحبوا بابن سعود الذي أرسل بعد ذلك وفوداً رافقها بعض وجهاء الأحساء إلى المتصرف والقائد العسكري، ليبيّن لهما عقم محاولة المقاومة، ويعرضوا على الأتراك الخروج بسلام إن هم استسلموا على الفور، وقد وافق هؤلاء على مغادرة البلدة هم وما يملكون. كما تعهد ابن سعود بأن يسمح لهم بالاحتفاظ بأسلحتهم، وأن يزودهم بوسائل النقل إلى الساحل. ولكنه أصرّ على وجوب مغادرة القوات التركية فوراً، وأعطى مهملة يوم أو يومين لأولئك الأتراك الذين كانت ترافقهم عائلاتهم».

«استسلم المتصرف ظهر يوم الخامس من مايو، وقد قام ابن سعود حتى ذلك الوقت بإرسال الرسائل إلى الفصائل المعسكرة في الأطراف داعياً إياها إلى الاستسلام أيضاً. وفي تلك الأثناء وضع ابن سعود يده على كنز تصل قيمته إلى أربعين ألف دولار[2]، وعلى اثني عشر مدفعاً من عيارات مختلفة، وعلى مدفعي مترليوز، وكميذة كبيرة من البنادق والذخيرة الاحتياطية[3]، كل هذه الغنائم استولى عليها ابن سعود داخل أبنية الحكومة الموجودة في القلعة المركزية -الكوت-»[4].

وأشار تقرير شكسبير إلى دور الشيعة في الأحساء فقال: إن ابن سعود «أرسل

---

(١) الوثيقة رقم FO 371\1820\ E 29150. مؤرخة في ٢٥/ ٦/ ١٩١٣، المرفق الثالث المؤرخ في العشرين من مايو ١٩١٣، ومرسل من شكسبير إلى كوكس.

(٢) معلوم أن المبلغ كان عشرة آلاف ريال.

(٣) إذا كان ابن سعود قد استولى على كل هذه الأسلحة، فإن الحديث عن سماحه للجنود الأتراك بحمل أسلحتهم معهم مشكوك فيه، أو على الأقل محدد بحيث لا يشمل الأسلحة الثقيلة، ولا الأسلحة الفائضة.

(٤) الوثيقة السابقة المؤرخة في ٢٥/ ٦/ ١٩١٣.

الرسل إلى القطيف يرافقهم وجهاء الشيعة، وكذلك مجتهد الشيعة الأكبر في الأحساء[1]، يحملون رسالة من المتصرف في الأحساء إلى القائمقام في القطيف يأمره بالاستسلام، ولكن النتائج لم تعرف حتى الآن»[2].

وألمح التقرير إلى أن ابن سعود قد احتل العقير، واستبدل موظفي الجمارك الأتراك برجال من أعوانه، وأنه أصرّ على أن يغادر كل جندي وموظف تركي المنطقة وبأسرع وقت، وفي أقرب فرصة ممكنة.

وحول رأي شكسبير في الحدث، فقد زعم أنه فوجئ به، وقد أوضحنا في صفحات سابقة أنه أعطى الضوء الأخضر لابن سعود لاحتلال المنطقة.. يقول: «أقرّ وأعترف بالمفاجأة المباغتة التي تمّ فيها الهجوم، ففي حين كنت أتوقع أن يقع هذا الهجوم عاجلاً أم آجلاً، فقد تكوّن لدي انطباع وشعور بأنه قد ينتظر حتى تتكشف له آثار حركات المطالبة بالحكم الذاتي النشطة في المقاطعات العربية الأخرى، قبل أن يقوم بهجومه. ومن نواح أخرى، يبدو واضحاً أن ابن سعود لم يكن ليجد فرصة أفضل من هذه، ولم يكن ليدير الأمور بمهارة أعظم وأكثر دهاء مما يبدو أنه قد حققه، حين أمّن الحصول على دعم ومساندة وجهاء الأحساء نفسها، وأصحاب المسؤولية من أهلها»[3].

بعد ستة أيام من كتابة التقرير، كان السير بيرسي كوكس يبدي ملاحظاته عليه، ويرسله إلى حكومة الهند. فلقد استغرب كوكس من هجوم ابن سعود وتوقيته، وقال: إن اللحظة كانت مثالية، وأن «علينا وعلى الأتراك الاعتراف بالأمر الواقع ومواجهته عمليًا»، وهذا يعني الاعتراف بابن سعود حاكماً على الأحساء.

وقال كوكس[4]: «من الصعب تصور كيف يمكن للباب العالي وخزينته خاوية والاضطرابات تتصاعد متزامنة في ولاية البصرة، أن يأمل على مدى المستقبل المنظور

(١) مجتهد الشيعة الأكبر في الأحساء كان المرحوم الشيخ موسى بو خمسين، وقد كتب رسالة إلى شيعة القطيف بناء على طلب ابن سعود، حملها السيد سلمان المحسن.

(٢) علق جلال كشك على هذه الفقرة فقال: إنها «من النقاط الجديرة بالاهتمام والملاحظة»، واعتبرها إشارة واضحة إلى «تعاون الشيعة مع النظام السعودي الجديد، والدور الذي لعبوه في مفاوضات التسليم»، انظر السعوديون والحل الإسلامي، ص ٣٤٧.

(٣) الوثيقة السابقة المؤرخة في ٢٥/ ٦/ ١٩١٣.

(٤) رسالة من كوكس إلى حكومة الهند في ٢٦/ ٥/ ١٩١٣.

أن يتحمّل مسؤولية القيام بأعمال تأديبية ضد ابن سعود. وعلى أية حال فإذا قام الأتراك بمحاولة لشن عمليات عسكرية من البحر، فإننا سنواجه على الفور بالسؤال الملح، فيما إذا كانت سياستنا في منطقة الخليج ستسمح لنا بأن نسكت عن مثل هذه الأعمال، والتي يحتمل كثيراً أن يثبت فشلها، بحيث ستخلف لنا إرثاً من الاستياء والأسى المرير في نفس ابن سعود».

بعد هذا يقترح حلًّا سياسيًّا للمشكلة دون إهراق دماء، بحيث تبقى الأحساء في يد ابن سعود، وإلّا فإن من الضروري التصدي للمحاولات التركية البحرية لمهاجمته.

في ١٨ مايو ١٩١٣، أبرق المعتمد السياسي في البحرين «بأنّ القطيف قد استسلمت لابن سعود يوم ١٥ مايو ١٩١٣ - ٩/ ٦/ ١٣٣١هـ - وأن الحاميات التركية، التي يتراوح عددها بين ٥٠٠ - ٦٠٠ رجل، قد استقلّت الباخرة التركية جون أو سكوت، ووصلت إلى البحرين يوم ١٨ مايو في طريقها إلى البصرة»[1].

وفي ٢٣ مايو ١٩١٣، بعث القنصل البريطاني في البصرة «كراو» إلى السير ج. لوثر في القسطنطينية، بتقرير عن التحركات العسكرية وبعض التفاصيل عن الرواية التركية لأحداث الأحساء، فقال[2]: «توجه ١٤٠ مجنداً من بغداد والبصرة إلى الحديدة على ظهر السفينة الروسية فيستا، كما توجه الكولونيل عبدالجبار ومعه ضابط آخر من الفوج ١١٢، وعشرة من الفارين من قوّة الأحساء يحملون ١٢٠ صندوقاً من الذخائر، وذلك إلى البحرين في طريقهم إلى الأحساء، على ظهر البارجة البريطانية/ الهندية بارودا، كان ذلك في العشرين من الشهر الحالي. ووصل عدد يتراوح بين ١٥٠ - ١٨٠ جنديًّا على ظهر القارب النهري بغداد من العمارة، للالتحاق بالخدمة في البصرة، التي وصلوها في الحادي والعشرين من الشهر الجاري. هذه المجموعة تابعة في الأصل لطابور غادرو التركي».

«أمّا الهفوف، عاصمة الأحساء، فقد استسلمت لابن سعود يوم الخامس من الشهر الحالي، كما استسلمت القطيف يوم الخامس عشر منه. وتوجهت الباخرة جون أو سكوت إلى العقير والقطيف، وحملت حامية الأحساء ثم عادت إلى البحرين يوم الثامن

(١) الوثيقة رقم FO371\ 1820\ E 23513 والمؤرخة في ٢٣ مايو ١٩١٣.
(٢) الوثيقة رقم FO371\ 1820\ E 28327 والمؤرخة في ٢٣ مايو ١٩١٣.

عشر من الشهر الحالي، وعليها عدد يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ رجل من القوات التركية، وذلك طبق تقرير تلقيناه من المقيم السياسي في بوشهر، أما طبقاً لوكلاء شركة الهند البريطانية، فلم يكن على ظهر الباخرة إلا ٣٠٠ رجل. ومن المتوقع أن تتوجه الباخرة إلى البصرة في وقت قريب. ومن الملاحظ أن حامية الأحساء كانت تتألف في شهر ديسمبر ١٩١٢ من ٢٩٠ رجلاً من الكتيبة الثالثة من الفوج ١١٢».

«على أنه في تقرير مؤرخ في الثالث عشر من مايو ١٩١٣، يقول متصرف الأحساء أن ابن سعود وقبائله استطاعوا إحداث خرق في السور المحيط بالهفوف، ثم اقتحموا البلدة في الخامس من مايو. وهو يؤكد تقريره أن الحامية قاومت وصمدت في ثكناتها، وحاربت طيلة عشرين ساعة متواصلة، وأن البلدة والقرى المحيطة بها قد سقطت في آخر الأمر بسبب «خيانة الأهالي». إلَّا أن تقارير أخرى تفيد أن البلدة استسلمت لقبائل العرب دون مقاومة. وفي رسالة بعث بها القائد العسكري لقوّة الأحساء إلى القيادة هنا -البصرة-، قال: إن الأحساء قد سقطت، وإن الجنود قد استسلموا إنقاذاً لحياتهم».

«أرسل وزير الداخلية التركي برقية يقول فيها: إن السفينة التركية -الحميدية- غادرت عدن متوجهة إلى البصرة، وإن القنصل التركي في بومباي، وردًّا على سؤال حول موعد عودة السفينة التركية -مارماريس-، قد أبرق حسبما سمعنا محولاً مبلغ ٩٠٠ روبية -٦٠٠ ليرة تركية- إلى قائد البحرية التركية ليدفع ما تبقى من تكاليف إصلاح السفينة، التي ستعود للبصرة بمجرد استلام ذلك المبلغ»[١].

وفي ٢٦ مايو ١٩١٣، بعثت معتمدية البحرين البريطانية بمعلومات إضافية عن عمليّة احتلال الأحساء، إلى المقيم «كوكس» في بوشهر، فأرسلها كوكس إلى حكومة الهند -برقيًّا- في الثلاثين من مايو وهي تحوي التالي[٢]:

«يقال: إن ابن سعود قد كتب إلى الأتراك في البصرة رسالة يقول فيها: إن الإجراءات التي قام بها، قد فرضتها عليه شكاوى الأهالي، بأنهم كانوا يضطهدون على أيدي المسؤولين الأتراك الصغار. وأضاف أنه على استعداد لأن يمثل الأتراك كوالٍ معيّن من قبلهم، وأنهم يتعهد بالحفاظ على الهدوء والنظام في المقاطعة».

(١) الوثيقة رقم FO371\ 1820\ E 28327 والمؤرخة في ٢١/ ٦/ ١٩١٣.
(٢) الوثيقة رقم FO371\ 1820\ E 24878.

«وخلافاً لكل التوقعات فإن الباخرة -جون أو سكوت- لم تُبحر من البحرين، ولكنها تسكّعت هناك بحجج مختلفة. في الخامس والعشرين من مايو ١٩١٣، وصل ثلاثة ضباط ومعهم ثلاثون رجلاً ومدفعان صغيران من البيضا -في قطر-. وفي ٢٦ مايو غادر نورس بيك ومعه ٥٠٠ رجل ومدفعان، متوجهاً إلى العقير على ظهر زوارق محليّة، بعد أن أشاع بما يوحي أنه ينوي التوصل إلى اتفاق مع ابن سعود، في حين ما تزال الباخرة -جون أو سكوت- في البحرين متذرعة بحجج مختلفة، وتخضع لأوامر كولونيل تركي وصل مؤخراً من البصرة».

«وتفيد التقارير الواردة من الفاو، أن القوة التركية الموجودة في البحرين قد طلب إليها أن تسعى لكسب الوقت بانتظار وصول الباخرة الحربية (مارماريس) من بومباي، والباخرة (الحميدية) من عدن».

«ويقال: إن القنصل التركي في بوشهر قد أبرق أمس ٢٥ مايو ١٩١٣- إلى وزيره المسؤول يعلمه بأن الأتراك قد استعادوا القطيف، ولكني أجد من الصعب تصديق هذا. إلّا أنه يمكن أن يكون قد تمّ التوصل إلى حلّ وسط».

وعاد كوكس ليوضح ما جرى بعد مغادرة «نورس بيك» إلى ميناء العقير.. فرغم أن المهمة التي أوضحتها الوثيقة هي «التوصل إلى اتفاق»، فإن العملية كانت في الحقيقة محاولة لاستعادة الأحساء من ابن سعود، ذلك أن القوات التركية علمت فيما بعد أن القوة السعودية المهاجمة كانت صغيرة، وأن من المحتمل أن تغضب السلطات التركية على قادة حامية الأحساء والقطيف، فقاموا بمحاولة استعادة المنطقة. وسنرى أن الإنجليز لم يعلموا بحقيقة المهمّة التركية، ولكن ابن سعود اتهمهم فيما بعد بأنهم المدبرون لها، وهو أمر بعيد عن الصحّة.

لنقرأ الآن ما أرسله كوكس لرؤسائه في حكومة الهند حول الموضوع، حيث وافته الأخبار من المعتمديّة البريطانية في البحرين حول ذلك. لقد أرسل في تاريخ ٥ يونيو برقية إلى نائب الملك في الهند يقول فيها[1]:

(١) الوثيقة رقم FO371\ 1820\ E 25792 مؤرخة في ٦ يونيو ١٩١٣م. وأيضاً انظر الوثيقة: FO371\ 1820\ E 32590 المرفق ٣، تاريخ ١٥ يوليو ١٩١٣.

«بالإشارة إلى برقيتي المؤرخة في ٣٠ مايو ١٩١٣، يفيد تقرير من المعتمد السياسي في البحرين، مؤرخ في الأول من يونيو، بأن القوّة الرئيسة بقيادة الميجور نورس، قد توجهت إلى العقير، وليس إلى القطيف، وأن الميجور، وبعد أن أنزل ١١٠ رجال إلى الشاطئ، احتلّ برجاً صغيراً كلّفه عشر إصابات. وقد ترك ستين رجلاً في البرج ثم عاد إلى الزوارق لإحضار المدافع، ولكن بعد وصوله إلى الزوارق، رفض رجاله العودة، ممّا اضطرّه إلى التخلّي عن رجاله الستين، والإقلاع بالزوارق. بعد ذلك استسلمت المجموعة التي بقيت في البرج لابن سعود، وأرسلها إلى البحرين بعد أن نزع منها أسلحتها، وبعدها غادرت القوّة التركيّة إلى البحرين عائدة إلى البصرة على ظهر السفينة -جون أو سكوت-».

«لاحظ المعتمد السياسي أن وجود هؤلاء الرجال -الأتراك- في البحرين، واستخدامهم الجزيرة قاعدة لعملياتهم، قد اعترض عليه الشيخ عيسى، ووجده في غاية الإحراج له، ومن الواضح أنه قصد منه جرّه إلى نزاع مع ابن سعود، ويرى شيخ البحرين أن ندرس نحن الآن فكرة تقديم احتجاج على ذلك إلى المسؤولين الأتراك، وهو يصرّ في كل الأحوال على أن يُوجّه تحذير للباب العالي، بأنه إذا كان الأتراك يفكرون بالقيام بعمليات عسكرية جديدة، فإن القوات يجب أن تنقل من البصرة إلى نقطة ما على اليابسة دون اللجوء إلى استخدام جزيرة البحرين. وأنا أرجو واثقاً بأن يتم تقديم مثل هذا الطلب في كل الأحوال»[1].

وفي رسالة بعثها القنصل البريطاني في البصرة «كراو» إلى القسطنطينية، ومنها إلى السير إدوارد غري، وهي مؤرخة في ١٤ يونيو ١٩١٣، وردت تفصيلات جديدة عن عمليّة احتلال الأحساء، ومحاولة الأتراك بقيادة «نورس» استعادتها، تقول[2]:

«طبقاً لمعلومات تلقيناها هنا، فقد استولى ابن سعود على اثني عشر مدفعاً من أنواع مختلفة، وعلى أربعة مدافع حصار كبيرة، كما أنه احتجز ثلاثين رجلاً من سلاح المدفعيّة، وعشرة من رجال الجندرمة للخدمة تحت إمرته في الأحساء.. ويقال: إن نورس أفندي، أحضر مائتي رجل ومدفعين من شبه جزيرة قطر، وإنه وضعهم على ظهر قوارب شراعية مع ٤٩٧ جنديًا تركيًا في البحرين، ومن هناك أقلعت بهم الزوارق ثم حطّت

(١) انظر: كشك أيضاً، ص ٤٣٩.
(٢) الوثيقة رقم FO371\ 1820\ E 32590 مؤرخة في ١٥ يوليو ١٩١٣، وانظر كشك، مصدر سابق، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

بهم في العقير. تقول التقارير: إنه بعد يوم واحد من ذلك التاريخ، هاجمهم ابن سعود بقوة من ثلاثة آلاف شخص، فهرب الأتراك مخلفين وراءهم ستة قتلى في ساحة المعركة. بعدها مباشرة أسر ابن سعود خمسين جنديًا تركيًا وضابطاً واحداً لم يستطع الهرب من العقير.. إلّا أن ابن سعود أخلى سبيلهم فيما بعد، بعد أن نزع أسلحتهم وذخيرتهم، وبعد أن جعلهم يقسمون بألّا يعودوا لقتاله مرّة أخرى. يقال: إن المائتي رجل والمدفعين قد أعيدوا إلى قطر، وأن نورس أفندي باقٍ في البحرين».. والحقيقة أنه رحل كما رحلت كل القوة التركية إلى البصرة بعد فشل العمليّة كلها.

تبرير الاحتلال:

أشرنا في مواقع سابقة من الكتاب إلى أن عبدالعزيز السعود، لم يكن يريد الاصطدام المباشر بالقوة التركية التي يمكن أن تسحقه، وأن الإنجليز أشاروا إلى أنهم لن يسمحوا للأتراك بالقيام بعمليات حربية ضده من البحر، إذا ما استطاع أن يرسّخ قوّته في المقاطعة.



ولقد تحاشى ابن سعود أن يثير حفيظة الأتراك، فيجعل هزيمتهم شنيعة دموية، وكان قادراً على ذلك.. ولذا جعل احتلال الأحساء أشبه ما يكون بعمليّة انقلاب، وتجنّب -على غير عادته- إراقة الكثير من الدماء التركية!، ورحّل القوات كلّها، ولمّا عادت لم يفتك بها بل أعادها من جديد، وهو أمر لا يمكن تفسيره بسوى تحفظه في مواجهة القوة المسلحة التركية، التي رغم عدم قدرتها الأولية على حشد قوات لقتاله، إلا أنها قد تسعى إليها إذا ما تمت إثارة الباب العالي.

ورأينا كيف أن الملك كتب إلى الأتراك طالباً تعيينه رسميًا والياً لهم على المنطقة، بعد أن احتلها بالقوة منهم وطردهم إلى الأبد!.

لماذا كل ذلك؟

إنه -وبدهائه- كان يتوقع أن في نفوس الترك بقيّة من الامتعاض والاستعداد للمقاومة، على الأقل عند بعض المسؤولين، فأراد أن يسحب هذا الفتيل، بإعلان ولائه واستعداده لحكم المنطقة باسمهم، وهذا يحفظ للترك ماء الوجه من جهة، ولا يفقد ابن سعود أية امتيازات على الأرض، بل يجنبه صراعاً قد يشكل خطراً على انجازاته المحققة.

وهكذا سارع الأمير السعودي إلى الكتابة إلى السلطان العثماني فور احتلاله للأحساء مؤكداً ولاءه وإخلاصه كتابع للسلطان.. ولكن إذا حاولت الحكومة التركية استرداد الأحساء، فهو على استعداد للمقاومة، هذا ما كتبه القنصل البريطاني في البصرة إلى وزارة الخارجية في ٣١ مايو ١٩١٣[١].

من جهة ثانية أشرنا في مواقع عديدة إلى مبررات ابن سعود لاحتلال الأحساء مثل اضطراب الأمن، ودعوة الأهالي إليه، وحقوقه التاريخية، وحاجته الماسة للمال والموقع.

على أن أحد مستشاري ابن سعود جمع كل هذا من خلال تصريح صحافي للملك السعودي، فقد كتب الزركلي تحت عنوان صريح «الملك عبد العزيز يبرر احتلاله الأحساء» أنه بعد أن استصفى الأحساء سعى إليه كاتب من العراق[٢] في ذي القعدة ١٣٣١هـ «أكتوبر ١٩١٣»، فأفضى ابن سعود إليه بهذا الحديث[٣].

«إن الدولة العليّة حفظها الله، غصبت آبائي هذا اللواء -الأحساء- بدون أمر مشروع، بحجّة دعوة عبد الله السعود، شقيق والدي، ومن بعد أن أخذته لم تحسن صنعاً».

«وكان والدي يومئذ ولي العهد بعد أخيه على إمارة نجد، التي يدخل فيها هذا اللواء وما يتبعه، وعمان وسواحله».

«ولمّا اشتدّ الخصام بين سعود وعبد الله آل سعود على الإمارة، أرسل الأخير مندوباً إلى بغداد لمفاوضة واليها في مسألته مع أشقائه، وبقي ينتظر من الدولة إسعافه ونجدته، لإخماد نار الفتنة المتأجّجة، غير أن الدولة وجدت أنه قد آن زمن الاحتلال، فوضعت يدها من ذلك الوقت على الأحساء، وأبعدت أمراءها عنها، مع أنه لم تبدر منهم بادرة تستوجب ما أتته، وليت الدولة احتلت ما يداني الأحساء من البلاد كعمان وغيرها التي تركتها هملاً، ومكّنت الدول الأجنبية من أن تقذف فيها نيران الفتن لتحصل على ما تنويه».

---

(١) جلال كشك، مصدر سابق، ص ٣٥٣.

(٢) هو إبراهيم عبد العزيز الدامغ، المحرر بجريدة الدستور العراقية، وقد أخطأ كشك حينما سماه بـ«الدافع» نقلاً عن الزركلي، وقال ساخراً: «إن اسمه يستحق أن يخلّد على الأقل هو أول وآخر صحفي اسمه «الدافع»، انظر: كشك، ص ٤٥٢.

(٣) شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، خير الدين زركلي، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

«ومنذ ذلك الوقت أخذ سكان هذا اللواء بالسقوط والهوي، لتغلّب قطّاع الطرق عليه لكثرتهم هناك، وكان الأهلون يرفعون ظلامتهم إلى مقام الولاية، ويذكرون له عجز أصحاب الأمر في ذلك الموطن، فما كان يسمع صدى لأصواتهم المتكررة، فراجعوني مراراً، فضربت عنهم صفحاً إذعاناً لدولتي، وإن كان يسوؤني نظري إياهم في تلك الحالة، لأن مجتمع الإنسان كالجسد إذا أصيب عضو منه بآفة انتقل الألم إلى الجسد كله».

«ثم جاءتني محاضر -مضابط- فيها تواقيع كثيرة من العلماء والوجوه قائلين: إن لم تسعفنا نضطر إلى ما لا تحمد عقباه، وفي تلك المطاوي سمعت أن الدولة تنازلت عن حقوقها في الخليج وسواحله، فاستندت حيئذٍ إلى ما لي من الحقوق الشرعية في هذا القطر، بمنزلة أساس، فبادرت إلى تلبية طلب الحقوق الشرعية في هذا القطر، بمنزلة أساس، فبادرت إلى تلبية طلب الأهالي، ليكونوا في حرز حريز من فتك أرباب الفساد فيهم، وإبعاد الأجانب عن ديارهم».

«فهذه هي الأمور التي ساقتني إلى ما أتيت، فقدمت الأهم على المهم، وسرّحت موظفي الإمارة محافظاً على حياتهم بدون أن ينالهم أذى».

«وعليه إذا أنعم النظر رجال الدولة المخلصون في هذه المسائل، وفكروا في مآلها أحسن التفكير، وأعطوا لكل ذي حق حقه، ولاحظوا الأمن الضارب أطنابه في البلاد، وتثبّتوا ما انتشر من مرافق العمران بين العباد، حبّذوا عملي هذا، ولا سيما إذا علموا أني قطعت دابر الأشقياء والمفسدين، وحقنت دماء الأهلين، وبسطت أروقة الراحة بين العالمين»!!.

إن إبداء الملاحظات حول هذه التبريرات أمر سهل، ولا يتطلّب جهداً كبيراً في كشف مواقع الإثارة، وبإجمال سريع يمكننا تسطير التالي:

أولاً: تجب الملاحظة أن هذا التصريح، إنما هو تصريح إعلامي دعائي بالدرجة الأولى، وموجّه للأتراك، ويهدف أساساً إلى إقناعهم بعدم جدوائية العمل العسكري ضدة لاسترجاع الأحساء، والتسليم بالأمر الواقع، وقد خاطبهم ابن سعود بلغة بالغة الاعتدال، فتجده يعلن مثلاً خضوعه للأتراك، ويكثر من ألفاظ «دولتي، الدولة العليّة حفظها الله»... وقد نُشرت تصريحاته الموجهة هذه، في مقاطعة بغداد التركية.

ثانياً: يلاحظ أن أهم التبريرات وأولها، هي مسألة الحقوق التاريخية، التي تتكرر دائماً في

المنشورات والكتب السعودية بألفاظ عديدة، مثل «ملك آبائي وأجدادي»، ومن المنظار الديني أو العصري، أو حتى القبلي، لا يمكن التسليم بهذا المنطق، وإلا ما قامت دول وسقطت أخرى.

وبمنطق ابن سعود نفسه فإن الأتراك أولى بالأحساء منه، أولاً لأنهم كانوا أسبق من أجداده إليها بقرنين ونصف، حيث أخذوها أثناء صراعهم مع أول قوة استعمارية في الخليج، وهي البرتغال.. وذلك في القرن العاشر الهجري، في حين وصل آل سعود للأحساء أول مرة في مطلع القرن الثالث عشر الهجري، وثانياً لأن الأتراك حكموا المنطقة أكثر من حكم أجداد ابن سعود لها بعشرات السنين.

وبمنطق السعوديين نفسه، فإن كل سكان الجزيرة العربية الذين ينضوون الآن تحت الشعار الكبير «المملكة العربية السعودية»، بإمكانهم الادّعاء عن حقٍّ بأن كل منطقة من مناطق البلاد هي «ملك آبائهم وأجدادهم».

على أن سنوات حكم السعوديين للمنطقة قبل الاحتلال الأخير، لا تزيد عن ٣١ عاماً متقطعة، ومكتظة بالتمردات والثورات، في حين أن الأتراك حكموها آخر مرّة أربعين عاماً متواصلة.. من هنا علّق أحد الكتّاب على هذا الادّعاء بالقول: «دعنا من طرفة: الدولة العليّة حفظها الله اغتصبت حقوقنا»(١).

وقد لاحظ الإنجليز أيضاً أن ادّعاءات ابن سعود التاريخية في المنطقة إنما هي ادّعاءات فارغة، وباستخدام المنطق ذاته، وبالحساب! فبعد أن بدأت مطالبات ابن سعود بالعديد من مناطق الخليج بالتصاعد سنة ١٩٣٤، قالوا له تعال نتحاسب، فأعدّوا الكشوف وأفحموه.

تقول وثيقة بريطانية مؤرخة في العشرين من يوليو ١٩٣٤، وتتعلق بوضع الحدود الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية: «لم يكن الوهابيون قد احتلوا مقاطعة الأحساء إلا لفترتين قصيرتين نسبيًّا: ٢٣ عاماً من سنة ١٧٩٥ إلى ١٨١٨، وثمانية أعوام من ١٨٣٠ – ١٨٣٨، وهذا لا يمكن أن يشكّل حقًّا مطلقاً ووراثيًّا –سلاليًّا–. والأحساء ليست وهابية لمجرد أنهم احتلوها على مدى العشرين عاماً الأخيرة، من ١٩١٣ إلى ١٩٣٤، إلا بقدر ما يمكن أن يقال بأن الرياض تابعة لقبائل شمّر، لأن هذه القبائل احتلتها من عام ١٨٨٨

(١) كشك، مصدر سابق، ص ٤٥٣.

وحتى ١٩٠٢ أما الوطن الوراثي للوهابيين، فهو بالطبع أواسط نجد».

وحتى هذه المدة التي قضاها السعوديين في الأحساء، كانت أوضاعهم فيها غير مستقرة، إذا ما قيس الأمر بعهد الأتراك.. وإذا كان العثمانيون قد غصبوا آل سعود حقهم المشروع، فقد غصب ابن سعود حق الأهالي المشروع أيضاً!.

غير أن ابن سعود يصر على أن الأتراك كانوا «محتلين».. وهذ لفظة وإن كان البعض يراها في الوقت الحالي صحيحة، بسبب تغليب الانتماءات القومية على الانتماء الإسلامي، فإنها كانت في ذلك الحين، يوم لم تكن هناك قومية ولا دعاة لها، أمراً فجًّا ممجوجاً.. ذلك أن العرب لم يكونوا ينظرون إلى الأتراك بوصفهم محتلين، وإنما مسلمين، ولهذا قبلوا -سواء في الأحساء أو اليمن أو الحجاز- بالحكم التركي، ولم يقاوموه باعتباره تركيًّا -غير عربي-، بل لأنه حكم خالف جادّة الصواب، وفي أوقات عديدة رأينا أن الأهالي قد فضلوا الحكم التركي على الحكم السعودي، حتى أن والي الأحساء بعد فتنة الحرب الأهلية عرض على والد الملك عبد العزيز أن يتولى الرياض نيابة عن الدولة العليّة مع دفع أتاوة سنوية، فلم يقبل ذلك، لا تكبّراً منه على الأتراك، بل لعلمه أن الأهالي والقبائل لا يرضون به، فاعتذر بأنه لا يستطيع «إخضاع العشائر التي صارت خائنة»[1].

ثالثاً: مسألة الأمن أُثيرت أيضاً، فتحدث ابن سعود عن شكاوى الأهالي، وكيف أن اضطراب الأمن أساءه «لأن الإنسان كالجسد الواحد!!» ومع أن السعوديين جاؤوا بحجة إعادة الأمن، فإنهم لم يقبلوا باستخدام المبرر نفسه من قبل الأتراك، والذين جاؤوا واحتلوا الأحساء بعد شياع الفتنة في البيت السعودي.. والغريب أن ابن سعود يقول: إن الدولة «أبعدت أمراءها عنها، مع أنه لم تبدر منهم بادرة تستوجب ما أتته» فباء آل سعود تجر، وباء الآخرين لا تجر، ومع أن اضطراب الأمن أواخر العهد التركي مبالغ فيه، فإنه -وكما رأينا- جاء بتحريض ابن سعود والإنجليز.

ولقد أشار الحاكم السعودي إلى أن الدولة تركت عمان واحتلت الأحساء.. فمعلوم لمن له اطّلاع على تاريخ عمان، أن الأتراك حاولوا الوصول إليها.. وأن الإنجليز هم الذين دعموا سلاطينها لمقاومة النفوذ السعودي في القرن التاسع عشر.. حيث كانت عمان ومشيخات الساحل واقعة تحت النفوذ السعودي، والمعلوم حينها كان السعوديون

(١) المصدر السابق، ص ٤٣٤.

وليس الأتراك، وحتى لو كان الأتراك قد احتلوها وأبعدوها عن النفوذ الإنجليزي -وهم لا يستطيعون ذلك يوماً- فإن المنطق السعودي سيجابههم أيضاً: «الحقوق الشرعية، وملك الآباء والأجداد».. وليست قصة البريمي ببعيدة عن الأذهان، التي لم تُحلّ إلا في السبعينات الميلادية، بل لا تزال آثارها السيئة باقية حتى اليوم.

فحتى وقت تصريح ابن سعود الذي يبرر فيه احتلاله للأحساء، كان لا يزال يحلم بعمان وقطر والبحرين، والإمارات الأخرى، ولم تهدأ ادعاءاته إلا مؤقتاً، وبعد توقيع معاهدة مع الإنجليز عام ١٩١٥.

ويطرح السؤال على ابن سعود نفسه، لماذا لم يحتل عمان ويطرد الإنجليز، بدل أن يحتل الأحساء ويطرد دولة الخلافة؟ فلآل سعود في كل البلدين مايسمى بالحقوق المشروعة والتاريخية.. فإذا كان الجواب بسبب العجز، فدولة الخلافة كانت أعجز، وإن كانت المسألة هي الظلم التركي، فالظلم الإنجليزي في عمان كان أشد.

رابعاً: وطرح ابن سعود مسألة شكاوى الأهالي إليه، وقد أوضحنا الأمر في مواقع عديدة، ولكننا نضيف هنا، أن المسألة حوت كمّاً غير قليل من المبالغة، إن لم تكن المسألة مختلقة من الأساس.. فهذا أحد المتعاطفين بقوة مع وجهة النظر السعودية يقول حول قضية طلب الأهالي منه لإنقاذهم بأنه من «عادة كبار الفاتحين»!! أي أنها عادة كاذبة، لا أساس لها من الصحة، بل هي مجرّد ادّعاء! ويضيف: «وإذا كانت العادة قد جرت أن يقول كل الفاتحين الكبار، إنهم جاؤوا بناء على طلب الأهالي، فإن ابن سعود هو أحقّهم بهذا الادّعاء، فابن سعود ليس غريباً على الأحساء وفتحه عاد بالخير والاستقلال والعروبة للإقليم»[1]..وفي هذا نقاش طويل، ليس هنا مجاله!.

والادّعاءات في التصريح السعودي كثيرة، فلقد أشار ابن سعود إلى أن العمران قد انتشر في المنطقة بفضل حكمه الذي لم يمضِ عليه أكثر من خمسة أشهر! فعلّق أحد مؤيديه مازحاً: «العمران انتشر في أقل من ٥ شهور يا بو تركي!»[2].

وفي الحقيقة فإن مجمل تصرفات الأمير السعودي عقب احتلال الأحساء تركز

(١) المصدر السابق، ص ٤٥٣.
(٢) المصدر السابق.

على تبرير الاحتلال، حتى مخاطباته ورسائله للإنجليز، كانت تفصح بذلك، وإن أخذت «الحقوق التاريخية» مساحة عريضة منها.. ومن المعلوم أن ابن سعود أعلن أنه سيحكم هذه المقاطعة -الأحساء- مباشرة، وتضمن الإعلان قوله: «وها نحن استولينا اليوم على بلاد آبائنا وأجدادنا في الأحساء والقطيف وملحقاتهما» وبعث صورة من هذا الإعلان إلى بيرسي كوكس في الثالث عشر من يونيو ١٩١٣ [١].

الموقف البريطاني من احتلال الأحساء

الآن وقد سقطت الأحساء في يد حليفهم، فقد أصبح الإنجليز على استعداد لاتخاذ مواقف تمنع الأتراك من استخدام البحر لمهاجمة ابن سعود واسترداد الأحساء.. وقد احتجت الحكومة البريطانية لدى الباب العالي على استخدام البحرين في محاولة نورس بيك الفاشلة.. وشيئاً فشيئاً بدأت المواقف البريطانية تميل إلى التشدّد والتعامل مع الحاكم السعودي على أساس الأمر الواقع، في حين أظهر الأتراك ضعفاً أكثر مما كان متوقعاً.

ومن خلال متابعة فصول ما بعد الاحتلال، أراد الإنجليز التدخل كوسيط في المفاوضات التركية السعودية، لمساندة حليفهم، وحتى لا تجري صفقة من وراء ظهورهم.. في حين حاول الحاكم السعودي عبثاً أن يقنع الأتراك بأنه صاحبهم، وأنه سيحكم المنطقة باسمهم، وفي الوقت ذاته أعلن عن استعداده لمقاومتهم إلى حد التحالف العلني مع أعدائهم الإنجليز، إن هم حاولوا إعادة احتلال المنطقة.

وفي معمعان النقاش الدائر في الأوساط الرسمية العثمانية حول ما يجب اتخاذه من موقف، كانت رسل ورسائل ابن سعود تترى على المعتمدية البريطانية في البحرين والكويت، بل وجرت لقاءات عديدة بين الطرفين ولما تمضِ أسابيع قلائل من سقوط المنطقة، في حين توضح أن الأتراك لا يريدون أكثر من الحفاظ على ماء الوجه، فسارعوا للتفاوض مع الحاكم السعودي لتحقيق هدفين، أحدهما إبعاد ابن سعود قدر الإمكان عن دائرة النفوذ البريطاني، والآخر ترتيب إتفاق اسمي يجعل السيادة لهم!.

وتبدو في كل هذا حقيقة جديرة بالالتفات، وهي أن الحاكم السعودي أراد أن

(١) الحدود الشرقية، مصدر سابق، ص ١٦٧ - ١٦٨، وانظر: جمال زكريا قاسم، الجزء الأول، ص ٣٢٢.

يلعب لعبته مع الإنجليز، طالباً الحد الأقصى من التأييد، وإلا فإنه سيكون مجبراً لمراضاة الأتراك، وراح يستخدم وسيلة الهجوم والعتاب لدفع الإنجليز نحو غرضه.

ففي ١٣ يونيو ١٩١٣، الموافق للثامن من رجب ١٣٣١هـ، أي بعد حوالي شهر من احتلال الأحساء، أرسل ابن سعود رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج السير بيرسي كوكس، مضمونها العتاب، وهدفها إقامة تحالف معه.. وهذا نص الرسالة(١):

«بعد السؤال عن صحتكم الغالية.

أخاطب فخامتكم من واقع الصداقة القديمة بيننا وبينكم، وبموجب المعاهدة التي تعود لأيام جدي فيصل رحمه الله، والتي مضى عليها ٥٥ سنة، وبقي منها ٥٥ سنة أخرى، وأنا أرغب في إقامة ذات العلاقة، وعلى نفس النمط وبذات الشروط، التي كانت بينكم وبين أسلافي، وهذه الحقيقة هي التي دفعتني لكتابة هذه الرسالة»(٢).

«أنا واثق من أنه لن يحدث أي شيء لرعاياكم يكون مناقضاً للصداقة والمواثيق،

---

(١) الوثيقة رقم FO 371/ 1820. من كوكس إلى حكومة الهند في الرابع من يوليو ١٩١٣.
وتجد مقتطفات من الرسالة في كتاب: السعوديون والحل الإسلامي ص ٣٤٨ - ٣٥١، وانظر أيضاً: جمال زكريا قاسم، الجزء الأول ص ٣١١.

(٢) اعتبر كشك ما أشار إليه ابن سعود من وجود معاهدة طويلة الأمد بين آل سعود والإنجليز بأنها «معاهدة وهمية من اختراع ابن سعود، وبحسابه هذا تكون قد وقعت عام ١٨٥٨، ومدتها ١١٠ سنوات، وهي مدة غير معروفة في المعاهدات».. وفعلاً فإن مثل هذه المعاهدات الطويلة غير معروفة، لكن هذا القول لا يلغي وجودها، وقد اعتاد الحكام السعوديين الإشارة إلى وجود معاهدات مع أسلافهم، ومنهم فيصل بن تركي وابنه عبد الله، وقبلهما خالد بن سعود الكبير، وبعدهم ابن سعود، وربما كانت أول المعاهدات والاتصالات مع الإنجليز أيام سعود الكبير في الدولة السعودية الأولى أثناء الخلاف بين الإنجليز وحكام إمارات الخليج المتصالح الذين كانوا يقومون بالقرصنة ضد سفن الإنجليز وضد السفن العمانية.. يدلنا على ذلك أنه في منتصف عام ١٨٣١ تقريباً، تلقى حاكم بومباي رسالة من الأمير تركي بن عبد الله، عن طريق شيخ عجمان جاء فيها «رغبته في تجديد المعاهدة التي عقدت بينكم وبين الأمير سعود».. وكتب خالد بن سعود خطاباً للمعتمد البريطاني في البحرين يشير فيه إلى رغبته القوية في أن تجدّد «علاقات الود التي كانت قائمة بين أبيه سعود والحكومة البريطانية»، فأرسل له المقيم ضابطاً هو الملازم «جوب» لمقابلته في الهفوف في نوفمبر سنة ١٨٤١.
ولهواية آل سعود في اقتفاء أثر أسلافهم، فقد كتب فيصل بن تركي إلى كمبال، المقيم البريطاني في بوشهر - في يناير ١٨٥٤، وهو تاريخ قريب من تاريخ «كشك» يذكره بوجود اتفاق بين أسلافه وبين بريطانيا، تعهد فيه السعوديون بالمحافظة على السلام البحري لمدة مائة عام.. إذن فالتعهدات المئوية ليست خيالاً أو اختراعاً، وإنما حقائق تؤكدها وثائق التاريخ.

ونحن الآن سيطرنا على أراضي آبائنا وأجدادنا في الأحساء والقطيف وملحقاتها أيضاً، أما الجنود الأتراك فقد أرسلوا إلى البحرين، لأنه من السهل عليهم أن يأخذوا طريقهم إلى البصرة من هناك[1]، وحينما وصلوا إلى البحرين ساعدهم شخص من جانبكم، وقدم لهم التسهيلات الضرورية، وشجعهم على البقاء هناك وخلق المشاكل لنا، وحين استلمنا الأخبار لم نصدقها لأنها لا تتفق مع عدالتكم وحكمتكم، وبعد بضعة أيام انطلق الجنود من البحرين إلى القطيف، ولكنهم ردّوا خائبين، ولم يجدوا دعماً إلا من رعاياكم وأعوانكم، وبعد أيام قلائل تقدموا -أي الجنود الأتراك- إلى ناحية العقير، وحال وصولهم تلقوا خسائر فادحة على يد جماعة صغيرة من أتباعنا».

«إننا لا نعلّق أهمية أو معنى للترك، ولا حتى للمرتبطين بهم.. وانطلاقاً من شعوري الودي، فإنني أرغب في أن أكون معكم بنفس الشروط التي كانت بينكم وبين أسلافي، وأتمنى أن تستمر العلاقة بيني وبينكم كما كان في الماضي».

«فإذا ما رغبتم أن تكون العلاقة بيننا كما في الماضي، وإذا ما التزم بها الطرفان لحماية رعاياهما، فإننا نتعهد لكم بالنيابة عن هؤلاء الذين هم من جانبنا، فيما يخص رعاياكم، وسنحترك شرفهم ونحميهم، ونتحمل المسؤولية أمامهم ونطلب المعاملة بالمثل منكم..».

من الواضح تماماً أن ابن سعود يتهم الإنجليز بأنهم وراء محاولة الأتراك لاستعادة سلطاتهم في القطيف والأحساء ليتعرف من خلال ذلك على سياستهم تجاهه.. ولذا كانت الوثائق تتحدث عن رسالته هذه موضحة أن ابن سعود «يطلب معرفة سياسة بريطانيا تجاهه» بمعنى أن الإنجليز فهموا مغزى الرسالة.

لقد سلم ابن سعود رسالته هذه إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين عبر مبعوثه مساعد بن سويلم، وقد بقي المبعوث ينتظر ردًّا مدة شهر كامل، وكان سبب التأخير هو أن المقيم لم يكن لديه قرار البتّ في الأمر بسبب تشدّد وزارة الخارجية وحكومة الهند في وجوب التقيد بعدم العاطي المباشر مع ابن سعود إلا من خلال مراجعة الدوائر العليا.

---

(١) انظر: جمال زكريا قاسم، مصدر سابق، ص ٣٢٢، وأيضاً: مصادر تاريخ قطر، ١٨٦٨ - ١٩١٦، د. فتوح الخترش، و د. عبد العزيز محمد منصور، دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٤، ص ٦٧.

من هنا أرسل المقيم كوكس الرسالة إلى حكومته في الهند في ٢٧ يونيو ١٩١٣ [١]، ولم يفته أن يعلّق عليها بالقول: إنها تتشابه مع رسالة سابقة في محتواها.. وقال كوكس لرؤسائه أن المعاهدة التي ذكرها ابن سعود «تشير إلى الاتفاقية التي عقدناها مع جدّه قبل ٥٥ عاماً، والتي أعتقد أنها هي نفسها التي قدمت إلى الكولونيل بيلي في الحادي والعشرين من شهر أبريل ١٨٦٦». وأضاف كوكس مخاطباً رؤساءه: إن ابن سعود «يعاتبنا وينحو باللائمة علينا على المساعدة المزعومة التي قدّمها الممثل البريطاني إلى القوات التركية التي تقوم بعملياتها في البحر»، وتابع كوكس قائلاً: إن ممثل ابن سعود «ينتظر جوابنا بفارغ الصبر».

وكما ذكرنا فإن الحكومة البريطانية -وعلى أعلى المستويات- تدخلت في مسألة العلاقة مع ابن سعود، لحساسية العلاقة مع الأتراك، وقد سبق لحكومة الهند أن طلبت من كوكس «أن يُحيل إلى الوزارة -وزارة الهند- أية مبادرات يقوم بها ابن سعود، وذلك لتلقي التعليمات بشأنها»[٢].

بالسرعة المطلوبة حوّلت رسالة ابن سعود من البحرين إلى بوشهر، ومن بوشهر إلى حكومة الهند، ومن حكومة الهند إلى لندن، حتى «يفتي» فيها وزير شؤون الهند.. وقد جاءت الفتوى في كيفية الإجابة على النحو التالي: «يجب إعلام ابن سعود بأنه لم تقدّم أية مساعدات إلى القوات التركية، وأن حكومة جلالة الملك إذ تقدّر موقف ابن سعود الودّي، ستحافظ على الحياد المطلق بين الطرفين -التركي والسعودي- اللذين ترتبط معهما بأطيب المشاعر»!.

وفسر «المفتي» وهو وزير شؤون الهند هذا الموقف، لنائب الملك في حكومة الهند بقوله: «إن حكومة جلالة الملك -البريطاني- لا تتجاهل أهمية ابن سعود، ولكنها ترغب قبل كل شيء ألّا يقال أو يتخذ أي إجراء في هذه الفترة يمكن أن يثير الريبة والشكوك في تركيا، أو في أي مكان آخر، بأن الحكومة البريطانية تشجّع على تفكيك وتجزئة الإمبراطورية التركية في آسيا، ويجب تحاشي أية صيغة أو فكرة قد توحي بمناطق النفوذ وما شابه ذلك»[٣].

(١) انظر الوثيقة E 30696 مؤرخة في الرابع من يوليو ١٩١٣، ومرسلة إلى حكومة الهند.
(٢) الوثيقة رقم F 27217 من الماركيز كراو إلى حكومة الهند، مرسلة من وزارة شؤون الهند في ١٠/ ٦/ ١٩١٣.
(٣) انظر الوثيقة E 30696 تاريخ ٤/ ٧/ ١٩١٣، من وزير شؤون الهند إلى نائب الملك.

فالمسألة بالنسبة للإنجليز وقتية، لعدم إثارة الشكوك حولهم بأنهم يريدون تقسيم الإمبراطورية العثمانية، التي علمت حكومتها باتصالات شكسبير بالبيت السعودي، والتي أثارت احتجاجها.. لذا كان الهدف هو عدم إثارة الشكوك أكثر، وانتظار الوقت لتصل الإمبراطورية إلى نهايتها المفجعة.. وفي الوقت ذاته استقر الرأي البريطاني بأنه لا يجب التخلّي عن ابن سعود، بل يجب تطمينه دون شرح الموقف على حقيقته.. ولكن يجب الالتفات إلى أن حكومة الهند نفسها نصحت وزير شؤون الهند في لندن بالتالي: «نحن نرى أنه من المرغوب فيه أن نرسل إلى الأمير السعودي ردًّا غير ملزم، وأن تُعطى له التطمينات بأنه ليس في نيتنا التخلي عن علاقات الود والصداقة السابقة بين بريطانيا وآل سعود»[1].

وقد «أفتى!» الوزير بمثل ما رأت حكومة الهند، وتولى «الشيخ!» كوكس نقل «الفتوى» لابن سعود، وذلك في التاسع من يوليو ١٩١٣، موضحاً له توجه حكومة بريطانيا تجاهه.. وهذا ما قاله كوكس لابن سعود[2].

«استلمت في حينه رسالتكم الكريمة المؤرخة في الثامن من رجب ١٣٣١هـ - ١٣ يونيو ١٩١٣- والتي أرسلت إليَّ بالبريد من البحرين عبر مندوبكم مساعد بن سويلم الذي فاجأه المرض هناك.

أنا آسف من أنه قد مضت أيام قبل أن أتمكن من الإجابة، ولكن السبب كان أنني لم أكن قادراً على إعطائكم جواباً مسؤولاً -رسميًّا- قبل إشعار الحكومة البريطانية.

لقد استلمت الآن الجواب، حيث خُوِّلت بأن أخبر سعادتكم، بأن التقارير التي وصلتكم وتأثرتم بها، والقائلة بأن معتمدنا الميجور تريفور قد قدّم خدمات للقوات التركية المتوقفة في البحرين ليست صحيحة.. ذلك أن بقاءهم في البحرين في مثل هذه الحالة كان أمراً لا مفر منه بناءً على تلك الظروف، ولكن لم تقدّم لهم أية مساعدة[3].

---

(١) انظر الوثيقة E 30369 من حكومة الهند إلى الماركيز كراو، برقية مرسلة في الأول من يوليو ١٩١٣.

(٢) الوثيقة رقم FO 371/1820/E39571 رسالة من كوكس إلى الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود.

(٣) يشير الأستاذ العقاد في كتابه التيارات السياسية في الخليج العربي، إلى أنه بعد أن التجأت الحاميات التركية إلى البحرين شعر ابن سعود بميل الإنجليز إلى العثمانيين، ويضيف: «وحقيقة الأمر أنهم وقفوا موقف الحياد، وإن اعترفوا بعد قليل بمشروع اتفاق عقدوه مع الحكومة العثمانية بأن الأحساء داخلة في منطقة نفوذهم -وصف العقاد المشروع بأنه اتفاق ولد ميتاً- ولذلك فضلت السلطات العثمانية أن

الأمر الآخر، وفيما يتعلّق بمشاعر الصداقة، فإنها تلقى التقدير من الحكومة البريطانية، ولكنها لا ترى سبيلاً للتدخل في النزاع القائم بينكم وبين الحكومة التركية.. وبالعكس من ذلك، فإن الحكومة البريطانية ترى أنه من الضروري التزامها بالحياد الدقيق بين الجانبين.

هذه رسالة الحكومة البريطانية، ومن ناحيتي فإني أضيف مشاعر التقدير لعواطف الصداقة التي أبديتموها تجاه المقيمية، وأيضاً للضيافة الطيّبة والمساعدة الكبيرة التي أضفيتموها على الرحالة الإنجليز، الذين مروا عبر مواقع قبائلكم»[١].

ويبدو أن هذا الجواب لم يكن كافياً لابن سعود، فعاود الكتابة في الرابع من رمضان ١٣٣١هـ، الموافق للسادس من أغسطس ١٩١٣، إلى بيرسي كوكس، سائلاً عن توجه الحكومة البريطانية تجاه مصالحه الجديدة في الأحساء والقطيف.. فطافت رسالته شهراً كاملاً، حتى سطرت الإجابة إليه في الحادي عشر من سبتمبر ١٩١٣ الموافق للعاشر من شوال ١٣٣١هـ، في رسالة كتبها كوكس، هذا نصّها[٢]:

«بعد التحيات.. استلمت رسالتكم المؤرخة في الرابع من رمضان، وفهمت منها أنكم تطلبون توضيحاً كاملاً لتوجه الحكومة البريطانية فيما يتعلق بشؤونكم ومصالحكم.

إنه من الصعب إلى حد ما إعطاء هكذا توضيحات دون معرفة مسبقة وأكثر تحديداً للنقاط التي ترغب في الحصول على كامل المعلومات حولها، وفي أي اتجاهات تتوقعون أن تعبّر حكومة بريطانيا عن صداقتها، وإذا شئت فإنني سأكون سعيداً للقائك من أجل تبادل وجهات النظر حول المسألة، وإلى أن يتم هذا اللقاء فأنا مخول من حكومتي أن أؤكد لك، أنك إذا تعهدت من جانبك بالامتناع عن كل عمل يثير الاضطراب في الوضع الراهن، أو إلى خلق الاضطرابات لدى الإمارات العربية التي يرتبط حكامها

تصل إلى تسوية على أساس حل وسط، وجرت محادثات في هذا الشأن بين عمر فوزي بك مرديني، وبين ابن سعود منذ نهاية ١٩١٣». وأشار صلاح الدين المختار، في كتابه تاريخ المملكة العربية السعودية، جزء ٢، ص ١٤١، إلى أن بريطانيا تدخلت بعئذ لمنع العثمانيين من الهجوم على الأحساء.

(١) انظر أيضاً، ناصر الفرج، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٢) انظر الوثيقة رقم FO 371/1820 رسالة من كوكس إلى عبد العزيز السعود، في الحادي عشر من سبتمبر ١٩١٣، وانظر: جي. بي. كيلي. مصدر سابق، ص ١٦٨، وأيضاً: جلال كشك، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

بالحكومة البريطانية في علاقاتهم معها، بما في ذلك إمارة قطر، فإن الحكومة البريطانية ستواصل سياسة الحفاظ على العلاقات الودية التي كانت قائمة في الماضي».

ومعلوم أن الأمير السعودي قد تعهد بذلك مراراً قبل احتلال الأحساء وبعدها، ولكن اضطراباً حدث لمشايخ الخليج من احتمال قيام ابن سعود بالاستيلاء على قطر أو غيرها.

وبشان قطر فإن النتيجة الأولى لاحتلال الأحساء هي استقلال أميرها عن الأتراك، وانسحاب القوات التركية منها، والحقيقة فإن ذلك يجعل قطر محمية بريطانية، وإن تأخر الإعلان الرسمي لذلك حتى عام ١٩١٦.

وتشير رسالة بعثتها حكومة الهند إلى الماركيز كراو في ٢٦ أكتوبر ١٩١٣، إلى أن ابن سعود سيتوجه جنوباً «أي باتجاه إمارات الخليج» في الأسبوع الثاني من نوفمبر، ويأمل أن يلتقي مع المسؤولين الإنجليز.. وقالت: إن ابن سعود لن يناقش التفاصيل في الوقت الحاضر، وأنه لن يقوم بأي عمل مخالف لرغبات الحكومة البريطانية[١].

تطورات الموقف التركي والبريطاني من الاحتلال

التوقع الأولي لرد الفعل التركي على احتلال ابن سعود للأحساء هو أن الأتراك لن يكون بمقدورهم استعادة سلطاتهم التي فقدوها، لقصور ذاتي في قواهم العسكرية، ولانشغالهم السياسي بأماكن أخطر.. وأن أقصى ما يمكن أن يحققوه هو حفظ ماء الوجه، وسلطة اسميّة لا معنى لها.

كتبت القنصلية الروسية في البصرة بعيد احتلال الإقليم في ٢٧ مايو ١٩١٤: «إن إرسال فيلق عمليات إلى الأحساء في الوقت الحاضر غير ممكن إطلاقاً بالنسبة للأتراك، فليس لديهم العدد الكافي من الجنود، سواء في بغداد أو في البصرة، زد على ذلك أن الحكومة البريطانية التي تتابع ببالغ الاهتمام كل ما يجري في الأحساء، ستحاول إعاقة الأتراك عن ترسيخ أقدامهم من جديد على سواحل الخليج»[٢].

(١) انظر الوثيقة السابقة، رسالة من حكومة الهند إلى الماركيز كراو في ٢٦/ ١٠/ ١٩١٣.
(٢) فاسيلييف، مصدر سابق، ص ٢٤٤.

ومع مرور الأشهر العديدة بدا أن الموقف التركي يميل إلى اللين والتساهل، خاصة وأن ابن سعود عرض على الأتراك حفظ ماء وجههم، وذلك بأن أعلن استعداده لحكم المنطقة باسمهم، فيما يبقى زمام الأمر الحقيقي بيده، وقد كتب ابن سعود رسالة إلى الباب العالي بعد أقل من أسبوعين من احتلال الأحساء يقول فيها مبرراً: «إن والده كان قد ائتمن الأتراك على إقليم الأحساء خلال السنوات الثلاث والأربعين الماضية، بهدف تحسين الأوضاع في الإقليم ورفع مستوى شعبه، لكن الأمور سارت من سيئ إلى أسوأ، مما اضطره إلى استرداد الأمانة، وقد أكد ابن سعود ولاءه كخادم للسلطان، أما إذا حاولت الحكومة التركية استرداد الأحساء فإنه سيكون على استعداد لمقاومتها[١].

ولما وصلت المعلومات الأولية عن احتلال الأحساء إلى «الكابتن شكسبير» كتب هذا قائلاً: إن الآراء منقسمة فيما يتعلق بالخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة التركية، «والرأي الغالب هو أن تركيا ستكون مشغولة بمشاكلها الكبيرة في البصرة إلى حد لن تستطيع معه أن تستغني عن قوات ترسلها إلى الأحساء في الوقت الحاضر».

«ولكن يتوقع أن ترسل تركيا حملة عسكرية في المستقبل عن طريق البحر ضد ابن سعود. أما الشيخ مبارك فيميل إلى الاعتقاد بأن الأتراك سيقومون بأفضل عمل سيئ في هذه الظروف، فيطلقون على ابن سعود لقب متصرف نجد، ثم يتركونه يحكم لوحده كما يشاء، إذ إن مقاطعة الأحساء لم تكن مربحة يوماً للاتراك، ولم تسدّد نفقات احتلالها، حيث كانت رواتب ومكافآت شيوخ البدو الصغار تبتلع كل عائدات الإقليم، في محاولة لم تجدِ نفعاً لمنعهم من نهب القوافل وتهديد الفصائل العسكرية التركية»[٢].

وفعلاً صدقت توقعات الداهية مبارك الصباح، وجرت الأمور بشكل مطابق لما توقع.

ويمكننا إجمال أسباب اعتراف تركيا بالأمر الواقع بشأن الأحساء والقطيف، فيما يلي:

(١) رسالة من قنصل البصرة البريطاني -المستر كراو- إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣١/ ٥/ ١٩١٣، وانظر: جلال كشك، مصدر سابق، ص ٣٣٨ - ٣٣٩، وقد وصف كشك رسالة ابن سعود بأنها مريرة السخرية، والحقيقة فإن الرسالة مليئة بالمغالطات الفاضحة.
(٢) الوثيقة رقم FO371 /1820/E29150 مؤرخة في ٢٥ يونيو ١٩١٣، تقرير من شكسبير إلى كوكس في العشرين من مايو ١٩١٣.

١- إن إرسال حملة كبيرة يقتضي نفقات كبيرة، لا تستطيع تحملها، لا سيما وأنها في وضع مالي صعب، كما أن إرسال حملة صغيرة قد يؤدي إلى فشلها بما يعود بمحاذير عظيمة.
٢- إن الأحساء لم تكن مفيدة -رغم خيراتها- اقتصاديًّا للأتراك لأسباب أوضحناها سابقاً.
٣- وقوف الحكومة البريطانية أمام محاولات العثمانيين إرسال سفن عسكرية بحجة المحافظو على أمن الخليج، وقد فشلت الدولة العثمانية في إرسال جنودها على ظهر سفينة روسية لاستعادة المنطقة، بقيادة والي البصر سليمان شفيق باشا.. إذ ما كادت هذه القوات تدخل البصر حتى تفشّت بها الأوبئة.
٤- إن القوات التي يعتمد عليها هي عربية وكردية وقبلية من المنتفق أو من الموصل، وقد كانت المشاكل والثورات تعصف بها يؤمئذٍ.

لكل هذا فكرت تركيا في مصالحة ابن سعود وانتهاج سياسة سلمية حتى يتسنى لها الانصراف لحل مشاكلها الأخرى، وللحيلولة دون تسرب النفوذ البريطاني للأحساء، إن هي جعلت من ابن سعود صديقاً لها، كما حدث في اليمن[1].

من جهتهم كان الإنجليز يراقبون الأوضاع في الأحساء من مناظير مختلفة إحداها البصرة، التي كان يتوقع منها انطلاق حشود عسكرية لإعادة احتلال الأحساء.. على سبيل المثال، أرسل ضابط الاتصال البريطاني في البصرة إلى حكومته في ٥ يونيو ١٩١٣، بأن كتيبة مؤلفة من ٢٠٠ رجل تركي من مختلف الأسلحة قد وصلت البصرة قادمة من بغداد يوم ٣٠ مايو ١٩١٣، وأضاف باهتمام «لا تلاحظ أية حركة أو نشاط هنا -البصرة- لاستعادة الأحساء.. وتفيد آخر التقارير الواردة إلينا بأن حامية الأحساء هي في طريقها إلى البصرة»[2].

ويشير القنصل البريطاني في البصرة «كراو» في تقرير له في ١٨ مايو ١٩١٣[3]، أنه التقى بطالب النقيب في مساء اليوم السابق، وأن النقيب تلقى مساء ذلك اليوم رسالة قصيرة من ابن سعود تعلمه بأن الأخير احتل الأحساء، وأنه قد أرسل المتصرف

(١) جمال زكريا قاسم، الجزء الأول، ص ٣١٤ - ٣١٥.
(٢) الوثيقة رقم FO371/1820/E25778 مؤرخة في ٥ يونيو ١٩١٣.
(٣) الوثيقة رقم FO371/1820 مؤرخة في ١٨ مايو ١٩١٣، ومرسلة إلى ج. لوثر.

والموظفين المدنيين والقوات التركية بأسلحتها إلى البصرة، وأشار إلى أنه أعطى ٣٠٠ جنيه تركي لنفقات رحلتهم.. وأبلغ طالب النقيب القنصل البريطاني بمحتوى الخبر، وأن ابن سعود أعلن ولاءه للسلطان، على ألّا يُقدِّم شيئاً من الضرائب التي يجنيها من الأحساء، وألّا يبقى الموظفون الأتراك فيها.

وعلّق القنصل البريطاني على الخبر، بأن ابن سعود قدّم رأياً يقارب رأي السكان، وأن أوضاع الأحساء السياسية بدأت بالاستقرار، وأضاف: إن رسالة ابن سعود كانت مرسلة للوالي بواسطة طالب نفسه، وإن ابن سعود اعتبر نفسه خادماً مطيعاً للحكومة العثمانية[1].

ولأن طالب النقيب كان يميل إلى حركة ابن سعود فقد قال للقنصل: إنه يتوقع من أن تؤثر أحداث الأحساء على سكان البصرة وبغداد بقوة، مشيراً إلى طموحه هو في الاستقلال والاستفراد بالبصرة كمملكة لآل النقيب.. وقال القنصل: إنه أبلغ بأن الوالي العثماني لم يتلقَ جواباً من السلطات العليا حول الخطوات المقدمة، وأنه عبّر له عن أمله بأن الإجراءات التي ستتخذ يراعى فيها حفظ النظام «!»، وهي إشارة إلى مسائل السلم البحري، ومعارضة بريطانيا لحملة عسكرية حربية تركية.. وهنا أجاب النقيب: إنه يفعل جهده في الاتجاه ذاته[2].

وتشير وثيقة بريطانية إلى أن السيد طالب أجر عدّة اتصالات تتعلق بالقارب الحربي «مارماريس» الذي غادر إلى بومباي قبل أشهر لكي يصلح، وأيضاً عن «الحميدية» التي قيل: إنها ستعود إلى البصرة، وتوقّع طالب أن «مارماريس» لن تعود قبل أن يكون السلام مع ابن سعود قد تحقق.

على أن أهم أمر حدث بعد سقوط الأحساء، هو ذلك اللغط الذي دار حول الاتفاقية التركية البريطانية فيما يتعلق بمناطق النفوذ على ساحل الخليج العربي، فقد أشرنا إلى أن احتلال الأحساء تم أثناء المفاوضات التركية/ البريطانية، بحيث تسلّم بريطانيا بأن نجد والأحساء ضمن دائرة النفوذ التركي، فيما تسلّم تركيا للإنجليز بنفوذهم في

(١) الوثيقة رقم FO371 /1820 رسالة من القنصل البريطاني في البصرة -كراو- إلى ج. لوثر، ومؤرخة في الثامن عشر من مايو ١٩١٣، وقد بعث بها لوثر إلى وزير الخارجية إدوارد غري.

(٢) المصدر السابق.

عمان والبحرين والساحل المتصالح وحتى قطر!

ولكن جاءت حركة ابن سعود فأربكت الطرفين، خاصة الطرف الإنجليزي، فهل لهم أن يعتبروا الأحساء «تركية» أم لا، رغم أنها في الواقع ليست كذلك، ورغم أن ابن سعود أقرب إليهم من غيره من الحكّام الآخرين؟

وبعد جدل ونقاش طويل، استقر الأمر على اعتبار الأحساء تركية لأسباب أهمّها:

* أن الأتراك لن يوقعوا على اتفاقية لا تعتبر الأحساء تركية.
* أن اعتراف الإنجليز بتركية الأحساء لن يغير من واقع الحال شيئاً، فالسلطة كاملة ستبقى بيد ابن سعود.
* أن الاعتراف بتركية الأحساء سيُجنى مقابله اعتراف بالنفوذ البريطاني في بقية المناطق، وهذا الاعتراف مهم، بل أكثر أهمية من اعتراف اسمي بعثمانية الأحساء.
* أن انزعاج ابن سعود المتوقع يمكن تفريغه، بإقناعه بأن الاتفاقية -إذا ما علم بخبر توقيعها- لن تغير رأي الإنجليز فيه، ولن تحرمه من استقلاله الذاتي، بل إنهم سيعملون كوسيط في المفاوضات لإقناع الأتراك بالتخلي عن الأحساء كاملة له.

وهكذا تمّ توقيع اتفاق بين دولة إنجلترا والدولة العثمانية، يحدّد مصالح الطرفين في البحرين والكويت والساحل المتصالح، دونما إشارة للأحساء -أو هويتها- تمّ ذلك في ٢٦ يوليو ١٩١٣.

لا شك في أنه كانت هناك حيرة إنجليزية في حلّ المشكل الشكلي، فيما يتعلق بتبعية الأحساء، وما يترتب على ذلك من اعتراف بابن سعود من عدمه.. وقد أثير هذا الموضوع منذ أن وصلت الأخبار باحتلال ابن سعود للأحساء.

فقد بعث كوكس -المقيم في بوشهر- برقية إلى حكومة الهند بعد حوالي ثلاثة أسابيع من احتلال الأحساء حول تطورات المفاوضات التركية - البريطانية، ويبدي رأيه في الموضوع المستجد، ألا وهو احتلال الأحساء[1].

يقول كوكس: إنه من الصعب التوفيق بين البند العاشر في الاتفاقية التركية -

(١) انظر الوثيقة رقم FO371 /1820 برقية من كوكس إلى حكومة الهند في ٣١ مايو ١٩١٣.

البريطانية، وهو بند يتعلق بمنطقة الأحساء المحتلة حديثاً، وبين الانسحاب التركي من نجد والأحساء، وأضاف: إن بإمكان الحكومة البريطانية أن تقدم نصيحة للباب العالي، أو تترك الأمور لتأخذ مجراها الطبيعي دون التطرّق للأمر المستجد.

«فمن جهة، يبدو أن مسودة الاتفاقية المذكورة تفرض علينا اعترافاً حديثاً بسلطة الأتراك على نجد -والأحساء-. ومن جهة أخرى إذا كان ابن سعود حاكماً مستقلاً، فإن من الضروري ومن وجهة نظر مصالحنا وعملنا في الخليج، ألّا نضيع وقتاً في تأسيس علاقات رسميّة محدّدة وطيّبة معه».

ويتساءل كوكس فيما إذا كانت هناك إمكانية «للضغط على الأتراك للاعتراف بالحقائق المنطقية، وأن يجري ترتيب مع جهودنا لحل مرض للمشكلة، مشكلة الأحساء وتوابعها، بحيث تلحق هذه القضية بالاتفاقية المزمع توقيعها؟».

ويعرض كوكس سيناريوا للحل يتفق تماماً مع مصالح الأمير السعودي، فهو يقول: إن «قواعد الحل ربما تكون اعترافاً بابن سعود كحاكم مستقل في نجد -الأحساء- على أن يكون تابعاً رسميًّا للسلطات التركية، وأن نضمن نحن حقنا في التعامل معه كواحد من حكام الساحل البحري، حتى نستطيع إرسال معتمد بريطاني إليه، وأن يتم -بمعرفة الباب العالي- توقيع اتفاق معه فيما يتعلق بمكافحة القرصنة، وتجارة الرق، وتهريب السلاح.. وسيكون مرضياً لأبعد الحدود أن نرى كامل نجد وقد انتُزعت من السيطرة التركية»[1].

ويعود كوكس فيؤكد أن الحكومة البريطانية ستقرر الانتظار إلى أن تحدث تطورات جديدة على الموضوع، وفي الوقت نفسه تبقي على صداقتها مع ابن سعود. وأخيراً يرى كوكس أن من المستحيل في هذا الوقت المتأخر أن تُقحم مسألة الأحساء في نقاش مع الأتراك، لأنها ستسبب تعويقاً ومخاطرة على الاتفاقية المزمع توقيعها.

واتسع النقاش الذي شاركت فيه خارجية لندن ومسؤوليها، وكان رأي الجميع متفقاً على أن المفاوضات التركية - البريطانية التي وصلت إلى آخر الشوط، لا يجب أن تُعرقل بطرح مسألة الأحساء واحتلالها، ولكن إذا ما طُرحت المسألة فسيطلب

(١) الوثيقة السابقة.

البريطانيون من الحكومة التركية الاعتراف باستقلالية ابن سعود على أن يكون خاضعاً إسميًا لها. وأن يسمح للإنجليز بأن يقيموا علاقات معه شبيهة بعلاقاتهم مع أمراء الساحل.

في الرابع من يونيو ١٩١٣، بعث المكتب الهندي إلى وزارة الخارجية، برسالة موقعة من «ت. و. هولدرنس»[1] يقول فيها: «إن الماركيز كراو يوافق حكومة الهند بأن من المستحيل إقحام مشكلة وضع الأحساء القانوني في هذه المرحلة على طاولة المفاوضات القائمة، ولكن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تعارض وجود قوة ضاربة في مناطق الجزيرة العربية المشار إليها».

وتضيف الرسالة: إنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية لا تريد إقحام مشكلة الأحساء في المفاوضات «ولكن إذا ظهر أن السلطة التركية المباشرة قد اختفت من هذه المناطق، فإن من الضروري إيجاد تفاهم مشترك، سواء مع الحكومة التركية، أو مع السلطات المستقلة في نجد -ابن سعود-».

«ويظهر من برقية السير بيرسي كوكس المؤرخة في الثلاثين من مايو ١٩١٣، أن طموح ابن سعود هو في أن يكون والياً -على الأحساء والقطيف- بالنيابة عن الأتراك.. كما ويبدو أن من المعقول سؤال حقي باشا بصفة غير رسمية عن رأي الحكومة التركية فيما يتعلق بمفاوضة الجهة المسؤولة عن الأحساء أيًا كانت».

وحين يرد «لويس ماليت» نيابة عن وزير الخارجية السير غري على الرسالة يقول[2]:

«إن السير غري يتفق تماماً مع وجهات نظر حكومة الهند، بأن من المستحيل في هذا الوقت المتأخر طرح مشكلة الأحساء»، ولهذا يتعرض بقوة على مناقشة الموضوع مع حقي باشا حتى وإن كان بصفة غير رسمية.

وقال ماليت: إن غري يرى أن من الأفضل انتظار التطورات، وأن تتقيّد الحكومة البريطانية بسياستها الحالية بدقة وصرامة، دون التدخل في أمور نجد بشكل مباشر أو

(١) الوثيقة رقم FO371 /1820 رسالة من المكتب الهندي إلى وزارة الخارجية في الرابع من يونيو ١٩١٣.

(٢) الوثيقة رقم FO371 /1820 من وزارة الخارجية «لويس ماليت» إلى المكتب الهندي في السابع من يونيو ١٩١٣.

غير مباشر، ولعل الوزير -كما يبدو- لا زال يتذكر مسألة شكسبير هنا!.

وتعرّض غري لوجهة نظر كوكس بشأن توقيع اتفاق مع ابن سعود فعارض ذلك، وقال: إن هذا يقوّي الشكوك لدى الحكومة التركية، ويؤثر في تطورات الأحداث.

ومن جهته فإن ابن سعود، ورغم صلاته المباشرة بالحكومة التركية عبر ممثليها في البصرة وبغداد، وعن طريق ممثله هناك عبد اللطيف المنديل -التاجر المقيم في العراق-، فإنه استخدم مبارك الصباح لينوب عنه في إقناع الأتراك بضرورة حل المسألة سلميًا.. يتّضح ذلك من خلال المراسلات التي تمت بين الطرفين.

وكما يبدو فإن الدولة العثمانية وبسبب ضعفها العسكري، هي التي فاتحت ابن سعود بشأن مبدأ التفاوض، وكلّفت ممثله عبد اللطيف المنديل بذلك، فعاد يحمل الموافقة للسلطات المتهالكة بشأن تحقيق التسوية.

بعدها أمرت الدولة العليّة السيد طالب بأن يمهّد للتسوية مع ابن سعود فالتقط الخيط مبارك الصباح، وبعد معرفة طلباته وتقديمها للدولة، كتب مبارك للأمير السعودي الرسالة التالية[1]:

«ولدنا العزيز، دمت بخير وسرور

«الله يسلمك، أنا عرفتك عنيد -عن يد- ولدنا عبد الله الجلوي عن مطراش -رسول- عبد اللطيف المنديل لك، ومطالبهم لا تقبل منها شيء يتنازلون عمّا هم طالبين. إلزم تعريفك الأولي لهم: ألفين ليرة سنويًا، وأنك عثماني تحت أمرهم. ولا بد مثلما عرفتك، أن يجيك -يأتيك- من يخصم المادة معك على ما في الخاطر إن شاء الله. والعلاقات تصير في القطيف. هذا بعد ما يجيبهم ابن منديل، أو يعرّفهم قبل ما يجيبهم».

وينتقل مبارك بعد أن يطرح رأيه بشأن المفاوضات السعودية التركية واقتراحاته بشأنها، وكيفية إدارتها. ينتقل إلى علاقات ابن سعود مع الإنجليز، فيضيف: «وأما الذي -الذين- واجهوك في العقير[2]، لهم رغبة فيك، لكن لهم حاجة عند الترك. الآن ما

(١) خير الدين الزركلي، مصدر سابق، ص ٢٣٠.
(٢) فور احتلال الأحساء التقى ابن سعود بممثلين عن الإنجليز في العقير، وباركوا له انتصاره. والإشارة هنا هي إلى هذا اللقاء.

يتبيّنـون لأجل قضيان حاجتهم[1]. ونحن أيضاً مـا نرغب فيهم[2]. الذي -الذين- الآن يراسـلونك أهـون منهم واجد -جدًّا- إذا رأينا الأمور تسـلك معهـم بحالة ما تمس، ما نذخر، ونخلي ذولاك -نترك أولئك- مكراب الآن».

بعد هذا تبدأ تفاصيل اللقاء مع بطلي التسوية «مبارك نيابة عن ابن سعود، وطالب النقيب نيابة عن الأتراك».

قال مبارك في رسـالته لابن سـعود: «أنا هالأيام وصلت البصرة، الوالي سيّر علينا وعزمنـا عنـده[3]، وصار بحث من طرفـك. طالب قال: مبارك ما جاعـد يعطينا رأيه في مسألة ابن سعود، قلت له، وأنا أسند على الوالي: أعطيتكم رأيي، وكلما تسألوني أجاوبكم. احفظوا شرف الدولة، واحفظوا ابن سعود لا يروح من يدكم[4]، هذا النظر كافٍ».

«والأخ الشـيخ خزعـل جاوبهـم، قال: هذا هـو الرأي، وهـو النظـر، مثلما يقول مبارك. إذا حفظتوا شرف الدولة، وحفظتوا ابن سـعود، صار ابن سـعود لكم، ما يصير إلى غيركم، وابن سعود أنفع لكم من الأحساء والقطيف».

«آخر: الله يسـلمك، ما هم مستقيمين على قرار -أي الأتراك- لأن الله آمر عليهم بالنقـص، وأمـا الملاقاة -المفاوضـات- مع الذي يخصهم الأمر معـك، هذاي -هؤلاء- صايـر عليهـم أمـر من إستنبول. وأنت الله يسـلمك، مثلما أنـا ذاكر لك: إلـزم تعريفك الأولي، عثماني ومنهم، ومعطين ألفين ليرة سنويًّا».

أي قـل لهـم: أنا عثماني، وأعطـوني ألفي ليرة سـنويًّا، هذا أثنـاء المفاوضات إذا ما أرسل الأتراك مندوبين عنهم إلى القطيف!.

في هذه الأثناء بعث طالب النقيب برسـالتين لابن سـعود، إحداهما من المسؤولين

---

(١) أي أن ابن سعود مرغوب فيه إنجليزيًّا، ولا يستطيعون الإفصاح عن تأييدهم لأن لهم حاجة عند الأتراك غير معلومة، ويبدو هنا أن الإشارة واضحة إلى الاتفاقية التركية - البريطانية.

(٢) المقصود: لا نرغب عنهم، ولسنا زاهدين فيهم «أي في الإنجليز».

(٣) سيّر: تعني زار، وعزمنا تعني دعانا لمأدبة.

(٤) لا يروح ابن سعود من يدكم: المقصود ألا يتجه لغيركم «الإنجليز»، وهذه النقطة لعبها مبارك وابن سعود، وكانت ناجحة، ومما جعلها أكثر نجاحاً عجز الأتراك الحقيقي، فذهبوا لابن سعود يتفاوضون وهم يمنون النفس بألّا يرتمي أكثر في أحضان الإنجليز!.

العثمانيين، والأخرى شخصية من طالب نفسه، بشأن التسوية وإعداد ملخص للاتفاقية. وقد حاول مبارك تعويق الردّ السعودي، وطلب من ابن سعود نفسه أن يتأخر في إبداء رأيه في الأسس العامة للاتفاقية، ريثما يتم اللقاء المرتقب بينه وبين السير بيرسي كوكس في الخامس عشر من ذي الحجة ١٣٣١هـ ١٥ نوفمبر ١٩١٣، ويناقش معه بنود الاتفاق.

وكان مبارك وسيطاً في تحديد يوم اللقاء. فقد كتب لابن سعود رسالة جوابية على رسالة سابقة منه مؤرخة في ٢٠ شوال ١٣٣١هـ يبلغه فيها، أن الكولونيل كوكس قد قدم إلى الكويت، وأنه «سأل مني: أيش مطلبه -مطلب ابن سعود-؟ أيش نظرك؟ قلت له: مطلبه مثل حالتي وياكم. قال: أنا أراجع الدولة -البريطانية- من بعد ما أواجهه -أي بعد مقابلة ابن سعود-، وأنا أيضاً رايح إلى الدولة. إن شاء الله يحصل له استقلال مثلك. قلت له: هذا هو المطلب»!!.

بعدها يكتب مبارك لابن سعود إرشاداته: «فأنت الله يسلمك.. هذا الذي حنا -نحن- نريد وهذي أكبر النعم حين ما يصلك الخط -الرسالة- إن شاء الله تمشي والقرار صار المواجهة -اللقاء- في العجير -العقير-، فإذا تعيّدت إن شاء الله يوم ١١ ذي الحجة تمشي يعني بعد يوم العيد بيوم. والكرنل يبغي -الكولونيل يريد- يحضر البحرين يوم ١٥ ذي الحجة، وينتظر الخبر منك».

«وأنت الله يسلّمك، كل من دخل تحت نظرهم -أي تحت رعاية الإنجليز- اعتز واستراح، مثلما تشوف حنا، وراعي البحرين، وعمان.. رفيقهم عامر وعزيز. وهذي إن شاء الله من حسن توفيقك. وإلّا، يا ولدي العزيز، لو يطلبون منّا واردات الأحساء والقطيف هذه السنة وغير هذه السنة «لتكون» قسم من وارداتهم -أي واردات الإنجليز- كان نعطيهم لأجل عزّ الرأس والراحة.. خلنا -دعنا- نستريح من هالذاهبين -أي الأتراك- اللي -الذين- دائماً حنّا في فكر من طرفهم، ومن الشريف وغيره. فأوصيك وأؤكّد عليك يوم الله ييسر، اقبل بما يقطع نظر الكرنل، تراني حاسّهم، وعارف غايتهم زين».

«تراهم -أي الإنجليز- رجال، كل أمورهم ما يبينوها، وغايتهم هذي بيّنوها لي أنه يحصل استقلال. فأنت لا تبيّن لهم إلا أنك تطلب منهم استقلال، وأنك محب لطرفهم دون غيرهم من الدول: فإن عطيتوني استقلال على موجب محبتي لصداقتكم وقربكم

فأنا راغب فيكم دون غيركم، وأمشي بكل ما يرضيكم، وإن تعذرتوني فاعذروني»[1].

ومرة أخرى كتب مبارك رسالة لاحقة لرسالته الآنفة الذكر يؤكد فيها الموعد، ويبين لابن سعود أن الإنجليز «شافوا طول إقامتي هالسنة بالبصرة، واختصاري -انفرادي- مع الوالي -التركي- دفعات -مرات- وهم -أي الإنجليز- الله يسلمك، ما يغباهم شيء -لا يخفى عليهم شيء- واعين».

وشرح مبارك للإنجليز مسألة وساطته، وقال لهم: «إنكم مبعدين عنه»، أي مبتعدين عن ابن سعود، وأضاف «فالإشارات الذي رأيتها أنه منهم -من الأتراك- يسلكون مع عبد العزيز ويصطفون له الأحساء والقطيف، ويحسنون له كل ملحقات مملكته.. إلى مسكت -مسقط-..».

«فالآن الرغبة فيكم -الإنجليز- عن غيركم -الأتراك- أحب أن ابن سعود معكم، يدخل مدخلي، وكل هذه المدة معهم على هذا البحث».

وأكد مبارك في هذه الرسالة أن كوكس سيصل إلى البحرين يوم ١٥ ذي الحجة ١٣٣١هـ حتى يأتي «وأنت الله يسلمك ألزم اللزوم عليك مواجهة الكرنل. لأن هذي المسألة حنّا نشريها في كل حاصل الأحساء والقطيف»[2].

«فالآن أنا أؤكّد عليك بالعجلة لمواجهة الكرنك. وأنت إذا واجهته إن شاء الله، مطلبك عليه فقط الاستقلال، وأبي -أريد- أدخل معكم مدخل مبارك، وأنا ملزم إن شاء الله أتبع رضاكم وأمتثل أمركم في كل الأحوال، وإلّا أنا اليوم مستقل، وأنا راضي مع الترك الآن، ومعطيني الاستقلال، ويحبون أني أحافظ على جميع ملحقات مملكتنا، ومع هذا أنا أحب طرفكم عن غيركم، بحسب عدالتكم وحميتكم ومرحمتكم، فإذا تبعدوني عنكم أصير مجبور أوافق الترك»[3].

ورسالة ثالثة يكتبها مبارك لابن سعود يعلّمه فيها حرفيًا كيف يفاوض الإنجليز، ويحسّن له صفاتهم. وفي هذه الرسالة يبلغه أن طالب النقيب سيقضي يوم عيد الأضحى

(١) نص الرسالة في «الزركلي»، مصدر سابق، ص ٣٣١ - ٣٣٢.
(٢) أي أن اللقاء لو كان ثمنه مداخيل الأحساء والقطيف لاستحقّ ذلك، انظر نص الرسالة في المصدر السابق ص ٣٣٣ - ٣٣٤.
(٣) الزركلي، مصدر سابق، ص ٣٣٣ - ٣٣٤.

في الكويت، وكان طالب قد جاء للاستعانة بمبارك في المفاوضات مع ابن سعود. وقال مبارك في رسالته لابن سعود موضحاً عادات الإنجليز:

«أنا الله يسلمك، أبيّن لك عن عادتهم: ما يبيّنون رغبتهم ولا منافعهم، ولا الذي يبون -يريدون- يجرونه، إلّا من بعد ما يجري. ورجال أهل سدّ غميج -عميق-، وأهل سيرة زينة، وكلمتهم واحدة، إذا أعطوا جواب يصدقون، ورفيقهم يزيدونه ما ينقصونه. وإلا الذاهبين -الإشارة هنا للأتراك- ما في قربهم خير، وخويّهم يضرونه، وفي خطر، مثلما هم أذهبوا أنفسهم يذهبون الذي يجاريهم»[1].

بعدها يشرح مبارك، أهمية تمطيط المفاوضات ريثما يتم اللقاء مع الإنجليز: «وأنا الله يسلمك ذاكر لك أن حنّا نبي المخابرة تطول، لأجل يبقون في أمل، وحنّا نشوف لنا شوفات ونفتكر.. والخطوط -المكاتيب- الآن أخّرناها، وقاعدين نفتكر مع الصاحب -المعتمد السياسي في الكويت- الذي عندنا نتراجع حنّا ويّاه»!.

إن النتيجة المستخلصة من هذه الرسائل واضحة المعالم:

١- فمبارك هو دلّال المفاوضات بين ابن سعود والأتراك من جهة، وبين ابن سعود والإنجليز من جهة أخرى، فهو يقول للأتراك: لا تخسروا ابن سعود حتى وإن خسرتم الأحساء. ويقول للإنجليز: إن ابن سعود راغب فيكم دون غيركم فلا تتركونه يواجه الأتراك وحده دون دعم، وإلا حرضوه لأخذ عمان من يدكم!، وفوق هذا كان يقدّم تفاصيل وساطته لمعتمد الإنجليز في الكويت.

٢- إن الإنجليز لم يكونوا بعيدين عن المفاوضات التركية السعودية، بل في حقيقة الأمر كانوا في قلب القضية، فمبارك هو رجل الإنجليز أولاً وتالياً. والصاحب «المعتمد في الكويت» يطلع على المكاتيب السعودية والتركية في نقطة الوصل، وهي الكويت، وبصورة علنية، ويديرون المباحثات نيابة عن ابن سعود.

٣- وتوضح الرسائل أن ابن سعود لم ينل بغيته من الإنجليز، وهو الاعتراف العلني باستقلاله عن الأتراك، والسبب هو أن الإنجليز لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالاعتراف العلني به حاكماً على الأحساء والقطيف، ومستقلاً بهما دون الأتراك. وكانوا

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

حريصين -حسب تعليمات وزارة الخارجية في لندن- على تجنّب الظهور بمظهر المتآمر مع ابن سعود. وفي الوقت ذاته لم يسمحوا لأنفسهم بأن يتركوا ابن سعود ينسق مع الأتراك كيفما يشاء خشية أن تتعرض مصالحهم في الإمارات الأخرى للخطر، وخشية أن يخسروا ابن سعود نفسه.

لذا كان لا بد من لقاء ابن سعود وعلى مستوى المقيم في بوشهر «كوكس»، رئيس الرؤساء، أو رئيس الخليج، كما يصفونه.

وكما يبدو من الوثائق، فإن لقاء آخر تمّ في منتصف ديسمبر ١٩١٣، وكان الطرف الإنجليزي ممثلاً في المعتمد البريطاني في البحرين «تريفور»، والمعتمد البريطاني في الكويت الكابتن شكسبير. وقد التقى الطرفان على بعد ميل من الشاطئ المحاذي للعقير في صبح يوم الاثنين ١٥ ديسمبر، حيث استقبلهما ابن سعود بأدب بالغ عند الشاطئ في الساعة الثامنة صباحاً، ثم رحّب بهما من جديد في مخيمه، في احتفال عسكري -العرضة- على شرف الضيفين.

وفي ذلك اللقاء نوقشت مسألة قطر، وقد تعهد ابن سعود بعدم التعدي على الممتلكات البريطانية، وتبرّع من تلقاء نفسه -كما تقول الوثائق البريطانية-[1] فكشف للمعتمدين وبسرية مجريات وتفاصيل المفاوضات بينه وبين الأتراك، والأسس التي اعتمدت للاتفاق بين الطرفين في المستقبل. وقرأ ابن سعود عليهما مسودة اتفاقية تتضمّن ١١ بنداً، خمسة منها اقترحها ابن سعود، والستة الباقية اقترحتها الحكومة التركية.

تتركز مقترحات ابن سعود في أن تكون له السيطرة المطلقة على منطقة الأحساء التي يديرها الآن، وأن يشار إلى حقّه في الشاطئ، وحقّه في الإدارة والسيطرة على الموظفين المحليين.

أما الحكومة التركية فقد اقترحت التالي:

١ - إعادة القوات التركية السابقة إلى الأحساء.
٢ - يعين القضاة وموظفوا القضاء بفرمان سلطاني.

---

(١) الوثيقة رقم FO371 /1820 تقرير شائق ومفصّل عن اللقاء، أعدّه المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، وأرسله إلى كوكس في بوشهر، بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩١٣.

٣- عدم السماح للتجار والوكلاء الأجانب للقوى الأجنبية بالبقاء وطردهم من الأحساء.
٤- كل الاتصالات والمكاتبات التي جرت بين القوى الأجنبية أو ممثلياتها وبين ابن سعود، تحوّل إلى السلطات التركية.
٥- أن يدفع ضريبة سنوية قدرها ثلاثة آلاف ليرة تركية.
٦- لا تقدّم أيّة امتيازات من قبل ابن سعود للشركات الأجنبية، سواء لسكة الحديد أو خط برّي للسيارات[١].

وتوضح فقرة وردت في التقرير مقدار النفوذ البريطاني في المفاوضات التركية - السعودية: «ففي أثناء المفاوضات، وفي أكثر من مناسبة، أوضح ابن سعود بصورة لا لبس فيها أنه يفضل ألّا يتم أي صلح بينه وبين الأتراك، إلا تحت رعاية الحكومة البريطانية، لأنه لا يثق في أية اتفاقية دائميّة تعقد مباشرة بينه وبين الحكومة التركية».

وأشار تقرير المعتمد السياسي في البحرين إلى العلاقات السعودية البريطانية، فيما يتعلق بالرعايا والمصالح البريطانية في ساحل الأحساء والقطيف، وقد أشار المعتمد تريفور «أن ابن سعود وقبل أن يرسل تعليماته إلى وكيله في القطيف -أمير القطيف-، سوف يسمح للرعايا البريطانيين بالدخول والاتجار وفتح المحلات، وأنه سيكفل لهم الحماية، وسوف يتصل بالمعتمد السياسي في البحرين فيما يتعلق بهؤلاء الرعايا حينما تبدر الخلافات».

أما رأي ابن سعود تجاه المصالح البريطانية فإن التقرير يقول: «في كل المحادثات الخاصة والعامّة التي تمت مع ابن سعود، بدا الأخير صاغياً جدًّا ومستعداً لفعل أي شيء يستطيعه لتلبية رغبات الحكومة البريطانية، وللحصول على دعمها».. أما النتيجة الملموسة «فإنه -أي ابن سعود- وافق في الحال على قبول وحماية التجار البريطانيين في القطيف، وفي أي مكان على الساحل، وأيضاً تأجيل الوصول إلى أي اتفاق مع الأتراك إلى أن يأتي الربيع بعد ثلاثة أشهر حيث سيتجه شمالاً».

وحول المصالح البريطانية في قطر وعمان والإمارات المتصالحة، فإن «ابن سعود أوضح بطريقة أكثر علنية، بأنه لن يتدخل في الشؤون السياسية في قطر، وإمارات الساحل المتصالح، وأن لديه الرغبة في أن يتصرف وفق رغبات الحكومة البريطانية في هذه المناطق».

(١) الوثيقة السابقة.

ويعود التقرير فيشير لرأي شكسبير وتريفور، اللذين قابلا ابن سعود بشأن المفاوضات التركية السعودية «أنه ليس هناك أدنى شك في أن من المهم أن تبدي الحكومة البريطانية رغبتها في استخدام مكانتها المرموقة للتأثير في الاتفاقية بين ابن سعود والباب العالي، بما يكفل لابن سعود أن يكون حاكماً مستقلاً على الأحساء والقطيف، تحت الرعاية التركية. وأن ابن سعود سيكون سعيداً جدًّا لعقد اتفاقيات علنية مع الحكومة البريطانية بشأن التعاون في مجال القضاء على القرصنة، وتهريب السلاح، والحفاظ على السلام البحري. وبشأن السلاح، فقد طلب ابن سعود السماح له بأن يستورد البنادق لاستخدامها من قبل قواته».

وأشار ابن سعود من طرف إلى أنه قد يقبل بأن يكون حاكماً مستقلاً تحت الرعاية التركية، وأن يدفع عائدات الجمارك للأتراك إذا بدا ذلك محتماً.. وتساءل المعتمد عمّا إذا كانت الحكومة البريطانية ترى أن من المناسب لها أن تحاول التأثير في الاتفاقية بين ابن سعود والأتراك.. إن ذلك يبدو أمراً مرغوباً فيه، وأن من الواجب «اتخاذ خطوات محددة خلال الشهرين القادمين، وبالإمكان مواصلة الاتصال بابن سعود بواسطتي، قبل أن يتجه شمالاً في الربيع القادم، من أجل تحاشي الوصول إلى اتفاقية سعودية - تركية تكون معادية لمصالحنا، وفي الوقت الحالي إذا ما طلب مني واحد أو اثنان من الرعايا البريطانيين السماح لهما بالذهاب إلى القطيف فسأفعل ذلك، لأنه يقوّي وضعنا بوجه محاولات المقاومة المتعلقة بإبعاد الأجانب، والتي يرغب الأتراك بشكل خاص في إجبار ابن سعود للقبول بها».

وحول لقاء ابن سعود مع الكابتن شكسبير، المعتمد السياسي في الكويت، والمعتمد السياسي في البحرين الميجور تريفور، فإنهما أعدّا تقريراً ضافياً فور إقلاعهما من ميناء العقير باتجاه البحرين.. ففي البحر يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٣، قدّم الاثنان ملخصاً للحديث الذي دار يومي ١٥، ١٦ ديسمبر مع ابن سعود[1].

ففي اليوم الأول «١٥/ ١٢» بدأ ابن سعود بتقديم نبذة عن تاريخ العائلة السعودية وحكمها التاريخي لنجد، إلى أن يصل إلى المقطع الحساس المتعلق باحتلال الأحساء، ثم أوضح حاجته للدعم من قبل حكومة جلالة الملك البريطاني.

---

(١) مجلّة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٢٦، جمادى الثانية ١٤٠١هـ أبريل ١٩٨١، مقال تحت عنوان: الحرب الحجازية النجدية، ١٩٢٤ - ١٩٢٥، د. فتوح الخترش.

وقد قيل له: إن من أول مهمات هذا اللقاء هو الإجابة بالتحديد عن سؤال: في أي اتجاه يريد الأمير السعودي المساعدة من الحكومة البريطانية. أما الجواب فقد أبدى ابن سعود «رغبته في تجديد الصداقة التاريخية والإبقاء عليها بين عائلته والحكومة البريطانية.. وذلك من أجل تأمين وضعه الحالي والمستقبلي».

وأضاف أنه طلب المساعدة «لأنه رأى كيف تعاملت الحكومة البريطانية مع الكويت والبحرين والأماكن الأخرى، وأنه استوعب إمكانيّة الثقة بها، وقال: إنه يتمنى ألّا يتعامل مع أي قوة كبرى، حتى الحكومة التركية، باستثناء بريطانيا».

ويشعر ابن سعود بأنه يجب عليه أن يضع بعض الشروط مع الأتراك ليؤمن وضعه إذا ما خيّب البريطانيون آماله، وأضاف أنه يريد أن يعرف بالتحديد رأي الإنجليز في كيفية التعاطي مع الأمر التركي لتأمين وضعه؟

واندفع ابن سعود يتحدث بصراحة ووضوح، بأن كل ما يريده أن يعيش في سلام، أي ألّا يتعرّض له أحد وينازعه على حكم الأحساء، وقال: إنه «يرى أن الحكومة البريطانية تحافظ على السلام البحري في الخليج الفارسي كله، باستثناء قسم صغير هو ساحل منطقة الأحساء»[1].

إن المعنى واضح هنا في أذهان الإنجليز، والهدف السعودي يعبر عن نفسه بكل صراحة.. فابن سعود يريد من الإنجليز حماية سواحله من أي هجوم تركي بحري، بحجة حماية الساحل. وقد سبق هؤلاء أن تدخلوا فعلاً في الأمر ومنعوا الأتراك من الهجوم على الأحساء «١»، وقالوا للعثمانيين: إنهم يعارضون أية حملة بحرية ضد ابن سعود، لكن الأخير لم تُقدّم له تطمينات كافية في هذا الشأن، إذ إن حبر الاتفاقية التركية - البريطانية لم يجف بعد.. ولهذا فإن كل ما يحتاجه ابن سعود هو توكيد هذه المسألة والحصول على اعتراف بريطاني باستقلاله، ولذا قال: «إنه إذا ما حصل على تأكيد من الحكومة البريطانية بأنها تعمل على صيانة السلام البحري في شريط شاطئ الأحساء، وإذا ما اعترفت الحكومة البريطانية به كحاكم مستقل على المنطقة، فإنه سيكون راضياً.. وإن بإمكان الحكومة تأمين النتائج بواسطة المساعي الدبلوماسية إذا ما رغبت».

(١) الوثيقة رقم FO371 /2123 مذكرات لقاء مع ابن سعود، تقرير أعدّه الكابتن شكسبير والميجور تريفور في ١٨/ ١٢/ ١٩١٣.

بالطبع لو كان ما يطلبه ابن سعود هو حماية الساحل بحجة أو بأخرى، لأعطوه الضمان بصورة مكتومة، لكنه أراد أيضاً أن يعترفوا به حاكماً مستقلاً على الأحساء، في حين اعترف الإنجليز للتو بتبعية الأحساء للسلطة التركية، وهو أمر لا يستطيعون التنصّل منه في تلك المرحلة الحساسة.. وهنا أجابه المعتمدان البريطانيان في الكويت والبحرين، بشرح ضافٍ، بأنه «لا يمكن إعطاءه تأكيدات من هذا القبيل»!.. وشرحا له باقتضاب تأثير مثل هذه الخطوة -إن تمت- في العلاقات التركية - البريطانية.

وهكذا انتقل ابن سعود للحديث عن علاقاته مع الأتراك، فقال: إن «السلطات التركية كتبت إليه عارضة حلًّا للمشكلة الأحسائية»، وإن مسودة البنود تحوي القبول بممثل عن الأتراك في أراضيه، وألّا يسمح بدخول الرعايا الأجانب التابعين للقوى الكبرى إلى المنطقة، وألّا يجري أية اتصالات مع القوى الخارجية إلا عن طريق السلطات التركية، وقال: إن هذه السلطات قد تكون مستعدة لإسقاط كل شروطها إلا فيما يتعلق بتصرف ابن سعود في مجال الشأن الخارجي أو السماح لرعايا أجانب بدخول المنطقة.

وأضاف ابن سعود، أنه إذا قبل بهذه الشروط فإن من المحتمل أن يقبل الباب العالي بأن يتركه في سلام كحاكم مستقل للأحساء والقطيف، وتساءل عن رأي بريطانيا في مسودة البنود هذه.

والجواب، كما جاء نصًّا في التقرير، يقول: «لقد أوضحنا أنه إذا ما أراد أن يكون حاكماً مستقلاً -عن الأتراك- في ساحل الأحساء، فإن من الضروري جدًّا للسلطات المحلية البريطانية في الخليج أن تبادر إلى الاتصال المباشر معه، ومع ممثليه المحليين من أجل الاتفاق حول الشؤون التجارية المختلفة، وصيد اللؤلؤ، وأيضاً لحل الخلافات التي تطرح بشكل دائم.. ولهذا فإن الحكومة البريطانية وفي كل الاحتمالات ستتعامل مع القضية بانحياز لمصالحها وحقوقها، إذا ما تضمنت فقرات الاتفاقية تجاهلاً لها».

وفي النقاش الذي تلا ذلك، قال ابن سعود أنه سيكون سعيداً بالتعاون مع الحكومة البريطانية في مجال مكافحة القرصنة، ومجال محاربة تهريب السلاح، وفي الحفاظ على السلام البحري. وأنه «سيوافق أيضاً على ألّا يتدخل في الشؤون السياسية لقطر والساحل المتصالح، وأن يسمح للرعايا البريطانيين وممثليهم بالدخول إلى البلاد.. وفي الحقيقة فإن ابن سعود ذهب أبعد من ذلك، وقال: إنه سوف يعمل على استشارة الحكومة

البريطانية في كل الشؤون المهمة».

كل هذه العروض، من أجل أن تعترف به بريطانيا حاكماً على الأحساء والقطيف، وتحميه من هجمات تركية متوقعة، مع أن الأتراك بادروا وقدّموا عروض الحل التي لا تتناقض مع مصالحه واستقلاله الذي يلحّ عليه دائماً. وقد أخّر ابن سعود جوابه منتظراً ردّ المسؤولين البريطانيين ورأيهم، وقال بصراحة: إنه مضطر لإعطاء جواب محدد على العروض التركية في أقرب وقت، وإن مبعوثه كان يجب أن يرحل في رمضان ١٣٣١هـ- أغسطس ١٩١٣، ولكنه أخّر ذلك على أمل أن يسفر اللقاء المقترح مع المقيم البريطاني عن بعض النتائج.

وزيادة على التأخير، طلب المعتمدان البريطانيان «تريفور، وديكسون» من ابن سعود أن يؤخر تقديم جوابه للأتراك أكثر حتى تتاح الفرصة للحكومة البريطانية لدراسة التقرير الذي سيقدمانه.

ولما أوضح لهما أن التأخير قد يكون في غير صالحه، شرح المعتمدان له بأن لقاءهما الحالي معه ضروري لإيجاد قواعد لحل الخلافات التي قد تنشب بين موظفيه على الساحل وبين السلطات المحليّة البريطانية في البحرين وقطر والساحل المتصالح[1].

كما أوضحنا له أيضاً أن السلطات البريطانية أوضحت لحقي باشا -وزير الخارجية التركي آنذاك- أن وصول ابن سعود لشاطئ الخليج، يحتّم على السلطات البريطانية ألّا تتجاهله، وأنه لحماية مصالحها سوف تجد نفسها مجبرة لإيجاد حوار معه، على أن تبقى في الوقت ذاته على الحياد بين الطرفين التركي والسعودي، وهي تتمنى أن يصل الطرفان إلى حلّ سريع لمسألة الأحساء والقطيف.

وانقضى يوم المفاوضات الأول ١٥/ ١٢/ ١٩١٣.

وبدأ تسجيل ما دار في مفاوضات اليوم التالي:

بدأ النقاش، بأن عاد ابن سعود لطرح وجهة نظره في ضرورة الاعتراف بحكمه المستقل للأحساء، فأجيب بأن الغرض الأولي للزيارة هو تمكين الحكومة البريطانية من الوصول إلى أساس اتفاق معه، بموجب الخطوط العريضة التي اقترحها. وأوضح

(١) انظر الوثيقة السابقة. تقرير قدّمه شكسبير وتريفور، في ١٨/ ١٢/ ١٩١٣.

الطرف البريطاني له أن العلاقات التجارية العامة، والعلاقة الخاصة في مجال صيد اللؤلؤ بين البحرين من جهة، وبين منطقة الأحساء من جهة أخرى، مترابطة قوية.. وأن الرعايا البريطانيين[1] الذين كانوا فيما مضى في القطيف، تقدّموا إلى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين من أجل أن يُسمح لهم بالعودة إلى القطيف، ولكن المعتمد رفض ذلك، ريثما يستقر وضع المنطقة ووضع ابن سعود الذي استولى عليها حديثاً، وبانتظار أن يتضح رأي ابن سعود المحتمل تجاههم[2].

علّق ابن سعود على الأمر، بأنه لا مانع لديه ولا اعتراض على قدوم الرعايا البريطانيين للقطيف، وتعهد بتقديم الحماية لهم، وإجراء تحقيق شامل حول شكاواتهم، شرط أن يتعهد الطرف البريطاني بألّا يقدّم أية دعوى قبل أن يتأكد من صحتها، وأضاف أنه سيكون سعيداً بأن يسمح للتجار البريطانيين بالقدوم إلى القطيف وأن يحميهم.

وقال ابن سعود: إن كل الأمور مرهونة بحل المشكلة مع الأتراك، وإنه لا يعتقد إلا بالمفاوضات المباشرة، وإنه لأجل ذلك سيتحرّك إلى حدود الأحساء الشمالية في الربيع بعد نحو شهرين أو ثلاثة، وأضاف -مقترحاً- أن يبلغ وكيله في البصرة وبغداد بشأن محادثاته الحالية مع البريطانيين في العقير، وأنها كانت ضرورية لحل المشاكل العالقة بين الطرفين[3].

استمرت المباحثات بين ابن سعود والمعتمد السياسي في البحرين الميجور تريفور لإطلاعه على آخر تطورات المفاوضات التركية - السعودية من جهة، وللوصول إلى أسس إتفاق حول العلاقات المستقبلية مع بريطانيا، التي لم تتنازل عن إبقاء الحوار مفتوحاً مع الأمير السعودي.. لكن بقيت الحيرة الإنجليزية حول الموقف الواجب اتّباعه فيما يتعلّق بهوية الأحساء السياسية والقانونية.

فقد كتب كوكس إلى حكومة الهند في الرابع من يناير ١٩١٤، معبّراً عن هذه الحيرة، قائلاً: إن وضع الحكومة البريطانية صعب، فمن ناحية «اعترفنا بتبعيّة الأحساء

(١) لا يقصد بالرعايا البريطانيين حملة الجنسية البريطانية فقط، وإنما رعايا كل دولة أو منطقة خاضعة للاحتلال البريطاني المباشر، كما هي البحرين، والرعايا هنا، المقصود منهم «سكان البحرين».

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) الوثيقة السابقة.وفي آخرها يلاحظ أن شكسبير كان مقيّداً في المفاوضات لوجود معتمد آخر معه، مهمته تأكيد وجهة نظر الخارجية البريطانية، وليس وزارة الهند أو وزارة المستعمرات.

للباب العالي، والتي يحكمها ابن سعود حاليًا بشكل مستقل. ومن ناحية ثانية فإن سيطرة ابن سعود على الأحساء ستكون دائميّة، أو في الحقيقة غير مؤقتة».. وفي الوقت ذاته، فإن من المستحيل -فيما يتعلق بمصالح بريطانيا- أن تتعامل مع الأحساء كمنطقة مجهولة التبعية دون معرفة الجهة التي يجب التعاطي معها بشأن هذه المصالح[١].

بعدها يستعرض كوكس الخيارين البريطانيين «هل تعتبر الأحساء تركية أم سعودية»، وفي كلا الحالتين هناك مصالح بريطانية ثابتة.

فالمصلحة في اعتبارها سعودية، أن ابن سعود سيسمح للرعايا الإنجليز بأن يستقرّوا ويمارسوا العمل التجاري هناك، وسيحميهم سيف ابن جلوي، وسيعترف -من الناحية العملية على الأقل- بحقوق بريطانيا في تمثيل مصالح رعاياها. ويقترح كوكس إرسال شخص «نثق به ليمثّل مصالحنا» في القطيف.. وهذه المصالح -كما يقول- أكبر مما كانت عليه في عهد الحكم التركي.

وأضاف أنه سُمح لمن يرغب من التجار بالذهاب إلى القطيف والأحساء، وأنه «كوكس» سمح للمعتمد «تريفور» بأن يتابع مسألة إرسال شخص يمثل المصالح البريطانية في القطيف، على أن يكون الممثل شخصاً من المواطنين المحليين «في البحرين» ويؤدي دوره كنقطة اتصال بين المعتمد في البحرين وبين ممثلي ابن سعود في القطيف والأحساء «ابن سويلم، وابن جلوي».. وشرح وجهة نظره القائلة بأنه إذا ما أعاد الأتراك احتلال الأحساء، فإنهم سيجدون صعوبة في اتخاذ إجراءات تجاه الرعايا البريطانيين كما في السابق، لأن الممثل الإنجليزي في القطيف سيكون حينها قد خلق أوضاعاً جديدة يصعب إلغاؤها.

وأخيراً يقترح كوكس على حكومته بأن تجري تسوية ما مع ابن سعود، فيما يتعلق بإمارات الساحل وحفظ السلام البحري ومكافحة القرصنة، وتهريب السلاح وتجارة الرقيق، على أن يبلغ بأن مشكلته مع الأتراك تخصهما وحدهما، وأن حكومة بريطانيا هي صديقة الطرفين، وسوف تدعم الحاكم السعودي بأقصى الجهد الذي تستطيعه.

وسبق لكوكس أن اقترح في الثاني من ديسمبر ١٩١٣، أن تبلّغ الحكومة البريطانية

---

(١) انظر الوثيقة FO371 /2123 من كوكس إلى حكومة الهند في ٤/ ١/ ١٩١٤.

الحكومة التركية باعتراضها الشديد على أي عمل عدائي تقوم به عن طريق البحر ضد ابن سعود.

وفي ختام رسالته يحذر كوكس من ترك ابن سعود لشأنه، إذ قد يؤدي ذلك إلى توقيع اتفاق بينه وبين الباب العالي «يضر بالمصالح البريطانية في الأحساء»[1].

وتصرّمت الأيام والأسابيع دون أن تصل الحكومة البريطانية لحل أفضل من إظهار الحياد بين الطرفين، دون ترك ابن سعود ليوقع على اتفاق يضر بالمصالح البريطانية.. وشارفت مدة «الشهرين أو الثلاثة» التي ذكرها ابن سعود أثناء اجتماع العقير مع شكسبير وديكسون في ١٥، ١٦ ديسمبر ١٩١٣، على النهاية.. فبعث ابن سعود برسالة إلى تريفور في البحرين في الأول من ربيع الثاني ١٣٣٢هـ «٢٦/ ٢/ ١٩١٤» يقول فيها: إنه لم تصله معلومات حول رد الحكومة البريطانية فيما يتعلّق ببنود المقترحات التركية لتسوية مشكلة الأحساء، وإنه سيتجه قريباً للقاء الأتراك، للوصول إلى اتفاق.. يقول ابن سعود:

«بعد التحيات.. يشرفني أن أبلغكم بأنه منذ افتراقنا في العقير، لم أستلم أي رسالة منكم، عسى أن يكون المانع من الكتابة خيراً.

وأود أن أخبركم بأن المفاوضات بيني وبين الحكومة التركية قد أخذت مجراها هذه الأيام، وأن مدة الثلاثة أشهر التي حُدّدت بيني وبين حضرتكم قد قاربت على النهاية.

أطلب منكم إبلاغي حول ما يمكن عمله، لأنه من غير الممكن بالنسبة لي تأخيرهم -أي الأتراك- أكثر من الوقت المعلوم، ولكي أعرف ما يجب عليّ عمله في المستقبل»[2].

ردّ تريفور مبرراً «إنني لم أكتب لكم لأنه ليس عندي شيء خاص يستحق الكتابة، كما لم أسمع حتى الآن أي شيء من المقيم. وقد كنت عازماً في كل الأحوال إرسال رسالة إلى بوشهر، لتذكير المقيم بأن الثلاثة أشهر المشار إليها تمضي إلى نهايتها، والآن وبعد وصول خطابكم فسوف أرفق محتوياته مع الرسالة، وسأطلب جواباً مبكراً، وحالما

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) الوثيقة رقم FO371 /2123 رسالة من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى الميجور تريفور في ١/ ٤/ ١٣٣٢هـ.

يصل الجواب -إن شاء الله!- أُعلمكم بالأمر. لقد سمعت بأنكم قادمون للأحساء في هذه الأيام.. أتمنى أن يكون ذلك صحيحاً، حيث سنصبح متجاورين قريبين، وستسهل عملية الاتصالات بسرعة فيما بيننا»[١].

وعلى الفور يكتب تريفور في ٨/ ٣/ ١٩١٤ للمقيم يخبره بأمر الرسالة، وأن ابن سعود عازم على التوجه شمالاً. وقد كان بوده -أي تريفور- أن يذكره بالأمر في وقت مبكّر، ولكن «نسيت!». وأضاف بأنه لم يعد بالمستطاع إرجاء المفاوضات التركية السعودية.. ثم يسأل عن مستجدات الأمر والتعليمات التي يمكن أن تُعطى لابن سعود قبل أن ينقطع حبل الاتصال به بسبب رحيله[٢].

والواقع لم يكتب تريفور عن موضوع رسالة ابن سعود فحسب، وإنما كتب لكوكس أيضاً في ٩/ ٣/ ١٩١٤ «الموافق للثاني عشر من ربيع الثاني ١٣٣٢هـ»[٣] مقترحاً أنه إذا كان عرض تعيين معتمد محلّي في القطيف ليمثل المصالح البريطانية قائماً، واتفق على الشخص المطلوب، فإنه تجب المبادرة بسرعة وإرسال المندوب دون تأخير.

وكما أوضح تريفور في رسالته، فإن هذه العملية هي استباق للاحداث، وإبطال لمفعول أي فقرة قد تتضمنها اتفاقية الحل بين الأتراك وابن سعود، تكون ضارة بالمصالح البريطانية، مثل اشتراط إبعاد الأجانب من المنطقة، أو طرد وكلاء القوى الأجنبية!.

وللعلم فإن في أواخر ١٩١٣، انتفى تماماً خيار الحكومة التركية العسكري لإعادة السيطرة على الاحساء،لضعف هذه الحكومة، ولمعارضة السلطات البريطانية الشديدة للأمر، محتجّة بأن تجريد مثل تلك الحملة أمر قد لا يخلو من إحداث قلاقل في الإمارات العربية التي هي تحت حمايتها، فاضطرت الدولة العثمانية إلى صرف النظر عن استعمال

---

(١) الوثيقة السابقة، رسالة من تريفور إلى الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل في ٧/ ٣/ ١٩١٣ «١٠/ ٤/ ١٣٣٢هـ». تجدر الإشارة إلى أن احتلال الأحساء سهل لابن سعود اتصالاته مع الإنجليز، وهذه إحدى الفوائد. وفي المدة ما بين ١٩١٣ وحتى ١٩٢٦، لم توقع اتفاقية، أو يتم اجتماع مع بريطانيا أو تحت إشرافها إلا في هذه المنطقة، أو ضمن حدودها. ذلك أن نجد وأجواءها لم تكن مهيأة لذلك، وكان الملك السعودي يخشى ردود فعل الوهابيين، خاصة «الإخوان».

(٢) الوثيقة رقم FO371 /2123.

(٣) الوثيقة السابقة، رسالة من الميجور تريفور إلى المقيم بيرسي كوكس في التاسع من مارس ١٩١٤.

القوة[1].

وكانت حكومة الهند قد وافقت على إرسال معتمد إلى القطيف، وقد جاءت الموافقة في ٢٧ فبراير ١٩١٤ من نائب الملك في الهند، ضمن رسالة ترد على ما عرضه كوكس في التاسع عشر من الشهر ذاته.. قال نائب الملك: «درست هذه المسألة بإمعان، نرى أن نستغلّ لمصلحتنا موقف ابن سعود الودي تجاهنا حاليًا، والذي يعود بلا شك إلى وضعه غير المستقر، وذلك بأن نعيّن معتمداً لنا من أبناء المنطقة في القطيف على الفور. هذا العمل لن يؤمّن لنا موطئ قدم مرغوب فيه على الساحل فحسب، ولكنه سيمكننا أيضاً من تقديم وساطتنا الطيبة إلى الحكومة التركية في التعامل مع ابن سعود، إذا ما طلبت الحكومة التركية ذلك -سبق أن قدمت وزارة الخارجية البريطانية عرض وساطة بين ابن سعود والحكومة التركية في الثاني من أكتوبر ١٩١٣-»[2].

ولكن حينما أرسل نائب الملك في الهند إلى وزارة الخارجية طالباً رأيها في مسألة إرسال معتمد إلى القطيف، في برقية مؤرخة في ١٥/ ٣/ ١٩١٤، رفضت وزارة الخارجية الأمر وقالت جواباً على ذلك في اليوم التالي: «ترى حكومة جلالة الملك بأن من المستحيل إرسال معتمد بريطاني إلى القطيف بانتظار المفاوضات مع الأتراك».. فانصاعت وزارة الهند لرأي الخارجية على مضض[3].

---

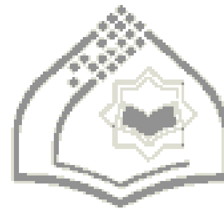
(١) حسين خلف الشيخ خزعل، مصدر سابق، جزء ٢، ص ١٩٦.

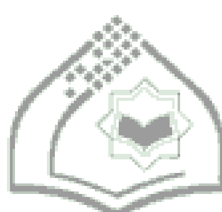
(٢) الوثيقة رقم E48437 مؤرخة في ١١/ ٩/ ١٩١٤، رسالة من نائب الملك في الهند في السابع والعشرين من فبراير ١٩١٤.

(٣) الوثيقة رقم FO 371\ 2123\ E12320 مؤرخة في العشرين من مارس ١٩١٤.

٢

صراع من أجل الحل السياسي




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كان مقدّراً مع بداية شهر مارس ١٩١٤، أن يتحرك ابن سعود شمالاً للقاء الوفد التركي ومناقشته في مسألة الأحساء وجهاً لوجه. وفي هذه الأثناء -بداية العام- استدعي كوكس إلى الهند ليقود بعدها الحملة العسكرية البريطانية التي هاجمت العراق بعد بضعة اشهر، وتولى مقيميّة الخليج الميجور نوكس. كما أن الكابتن شكسبير أبعد إلى لندن بسبب استياء وزارة الخارجية، وعيّن الكولونيل غري مكانه.. وفي هذه الفترة كتب المقيم نوكس لمبارك الصباح يسأله عن أخبار الوفد التركي الذي يفترض وصوله إلى الكويت لملاقاة ابن سعود، فردّ عليه الأخير في رسالة مؤرخة في الثالث عشر من جمادى الأولى سنة ١٣٣٢هـ يقول فيها:

«لا يخفى على حضرتكم السامية بهذه الأيام تجينا مخابرات -تأتينا رسائل وخطابات- من ولاية البصرة بخصوص نجد وعبد العزيز السعود، ونحن جميع المخابرات التي ترد إلينا من المشار إليهما، عيناً -فوراً- نعرضها على حضرة محبنا كرنل كري، لئلا تكون خافية على حضرتكم العالية. محبّنا قبطان شكسبير جانا منه كتابين، واحد من الزلفي والثاني من الرياض. وتوجه من الرياض مشمل -شمالاً- وأنا مشيت معه أحد خدّامنا يمشي في خدمته، إلى أن يرخصه. وعزم محبّنا المشار إليه -شكسبير- يرخص خادمنا من الجوف، ولا بد من الجوف يجينا مكتوب إن شاء الله يفيدنا عن وصوله وممشاه من الجوف، الله إيسر أمره -يسّر الله أمره- ويوصله مصر بالصحة والسلامة»[1].

لقد مرّ شكسبير بالرياض، ومكث فيها حوالي ستة أيام «من ٩ إلى ١٥ مارس»، ومن هناك كتب تقريره المطول إلى المسؤولين البريطانيين واصفاً الحالة السياسية والعسكرية في

---

(١) تاريخ الكويت السياسي، جزء ٢، ص ٢٠٤.

العاصمة السعودية.

يقول شكسبير[1]: «وصلت الرياض يوم ٩ مارس، ووجدت استعدادات نشطة يجريها ابن سعود لجمع قوّة عسكرية كبيرة. وقد أقمت عنده وسافرت معه حتى الخامس عشر من الشهر نفسه. وخلال هذه الفترة توفرت لي فرص كثيرة للتأكد من حقيقة مشاعره ونواياه.. ولما كنت على علاقة ود وصداقة حميمة مع عبد العزيز وعائلته كلها، فقد كان غالباً ما يطلعني على مراسلاته السرية التي تبادلها مع الزعماء العرب الآخرين.. وكذلك على مراسلاته مع الحكومة التركية. وقد حاولت أقصى جهدي أن أثنيه عن هذه الثقة المفرطة بي، خاصة وأني لا أحمل صفة رسمية، ولكن أصرّ على ذلك، وبهذا فإن أسراره قد تكون الآن مفيدة لبريطانيا»!.

وأفاد شكسبير أن ابن سعود علم بتحرك بعض القوات التركية في العراق من بغداد وإلى البصرة، فخشي «أن يكون هدف القوة العسكرية الهجوم على القطيف والعقير والأحساء.. ولذا أصدر أوامره بالتعبئة» التي تمت أثناء وجود سليمان باشا في الرياض، والذي جاء من أجل ترتيب المفاوضات بين الطرفين.. وكان من نتيجة التعبئة أن أرسل ألف مقاتل للتمركز في القرى الساحلية، خاصة القطيف.

لقد كان ابن سعود مضطراً للقيام بهذه الاستعدادات -كما قال هو- لأنه «لا يستطيع أن يخاطر بالسماح للقوات التركية أن تنفذ عملية إنزال على الساحل دون مقاومة»، ومع أنه كان على أعتاب المفاوضات، إلا أنه لا بد من اتخاذ الاحتياطات، وكان في هذه الأثناء «ينتظر بفارغ الصبر، الجواب الذي كان يتوقعه من المعتمد السياسي في البحرين على رسالته المؤرخة في السادس عشر من فبراير -الأول من ربيع الثاني ١٣٣٢هـ- لمعرفة الخطوات التي يمكن أن تتخذها حكومة صاحب الجلالة البريطانية في حال إنزال القوات التركية للساحل».

وقال شكسبير أنه ذكّر ابن سعود بالوعود التي أعطاها له هو وتريفور أثناء لقاء العقير «١٥ و ١٦ ديسمبر ١٩١٣»، وأبلغه بأن يضع نصب عينيه هذه الوعود في حال ترتيب اتفاق مع الأتراك.. والوعود تتعلق بشيوخ الإمارات المتصالحة، ووضع التجار

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 28966 مؤرخة في السابع والعشرين من يونيو ١٩١٤، من الكابتن شكسبير إلى السير آرثر هرتزل. تجد مقتطفات من التقرير في كتاب: السعوديون والحل الإسلامي، ص ٣٥٨ - ٣٦٠.

البريطانيين في ساحل الأحساء والقطيف.

رد ابن سعود بأنه «ليست له أي نية بأن يلزم نفسه بشكل محدد مع الأتراك، طالما أنه لا تزال هناك فرصة للتوصل إلى اتفاق ما مع الحكومة البريطانية، أو الحصول -على الأقل- على دعمها ومساعيها الحميدة في مفاوضاته».

واشتكى ابن سعود من تأخر وصول هذه الضمانات الرسمية البريطانية، وأنه في هذه الحالة «سيضطر إلى وضع ترتيباته الخاصه به، بهدف تحقيق فترة راحة مؤقتة على الأقل»، وذكّر شكسبير بأن الأتراك سيصرّون على شرطين هما: إعادة تمركز حامياتهم السابقة في الأحساء والقطيف، وطرد كل الأجانب.

حول الشرط الأول قال الأمير السعودي: إنه لن يوافق عليه مهما كانت النتيجة[1]، ولكنه بقبوله الشرط الثاني، فإنه سيشتري فترة الراحة التي يطلبها، مع علمه أن هذا قد يغلق باب مفاوضاته مع الإنجليز.

ويرجع شكسبير تشدّد ابن سعود هذا إلى كونه «يشعر بأنه يمتلك من القوة ما يكفي لمقاومة الأتراك، الذين ينظر ابن سعود إلى كل اقتراح يقدمونه نظرة ملؤها أقصى حدود الشك والريبة».

وقدّم تقرير شكسبير الذي كتبه من الرياض معلومات وافية عن الدعم التركي لابن رشيد في بداية سنة ١٩١٤، كما قدّم عرضاً لضعف النفوذ التركي في أواسط الجزيرة العربية، ومعلومات كاذبة عن تحالف وهمي قام بزعامة ابن سعود، يضم كل حكام الجزيرة العربية، عدا ابن رشيد!.

وقال: «لأنني على معرفة بهذه البلاد، وبصعوبة المواصلات فيها، وصعوبة توصيل الإمدادات وما شابه، فإنني أرى -مع بعض التردد- بأن فرقتين عسكريتين تركيتين على أقل تقدير، وكاملتي العدة والعتاد، ومستعدين لحرب صحراوية طويلة الأمد، يمكن أن تكونا قادرتين على إعادة توطيد الاحتلال التركي للأحساء، ثم المحافظة عليها بشكل فعال».

«إن الاحتلال التركي الأخير لم يكن فعّالاً بأي حال، وكان قائماً بسبب انشغال ابن سعود وانهماكه في إخضاع مناطق أخرى، وكان بإمكانه أن ينفّذ حركته الانقلابية في

(١) وافق ولكن على وجود قوات لا تزيد عن ثلاثين جنديًّا مهمتها الحفاظ على العلم التركي مرفوعاً!.

أي وقت يشاء في الأعوام الخمسة الماضية»[١].

وعن إمكانية الأتراك في استعادة الأحساء يقول شكسبير: «بقدر ما تسمح لي معلوماتي المحدودة، فإنني أستطيع القول بأن الحكومة التركية لا تبدو حاليًا في وضع يمكّنها من القيام بأية حملة عسكرية في الجزيرة العربية، ليس حاليًا فقط، ولكن في الواقع لأعوام طويلة قادمة».

أما النتيجة «فإن تركيا لا تملك القوة لإكراه الجزيرة العربية وإزعاجها، وإذا ما وصلت الأمور مع ابن سعود إلى مرحلة الصدام حول قضية الأحساء، فإن النتيجة المحتملة ستكون التحام القبائل العربية، وطرد القوات التركية والمسؤولين الأتراك من الحجاز واليمن وعسير، وإقامة دولة في الجزيرة العربية في اتحاد كونفدرالي يكون ابن سعود على رأسه».. وفي هذا ذهب شكسبير بعيداً في أحلامه، على الأقل في ذلك الحين.. لأنه قد تحقّق فعلاً إيجاد المملكة السعودية على مساحة ضمّت معظم المناطق التي أشار إليها، وكان بإمكان ابن سعود أن يبتلع اليمن أيضاً، لولا أنه اعتبره «عش الزنابير»!.

ومع عدم إيمان شكسبير بوجهة نظر وزارة الخارجية، التي تقول بالمحافظة على أملاك تركيا في آسيا، على أمل أن تسقط الواحدة تلو الأخرى في اليد البريطانية، ورغم أن رأيه يقضي بالمسارعة في تصفية الإمبراطورية العثمانية العجوز، أو الرجل المريض، أو الإمبراطورية الذاهبة، أو ما شئت فسمّها، وذلك بالتعاون مع أمراء العرب، خاصة ابن سعود.. مع هذا يلاحظ أن سياق تقرير شكسبير يؤدي في نتيجته إلى رأيه ورأي حكومة الهند ووزارتها، ووزارة المستعمرات.. ومع هذا يقدم هذا الاقتراح الملتوي:

«إذا ما أُريد للسياسة البريطانية القائمة على إيجاد تركيا قوية في آسيا أن تتحقق، يجب إقناع الباب العالي بأخطائه، مهما بلغ الأسلوب حدًّا من الصلافة وعدم الاستساغة. والحل الوحيد الذي أراه، هو تغيير جذري في موقف الباب العالي تجاه الشيوخ البارزين.. إن معظمهم على استعداد لقبول السيادة التركية طالما أنها سيادة بالاسم فقط[٢] ولا تستتبع

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) وهذا رأي ابن سعود أيضاً، فقد كتب إلى شفيق الكمالي «والي البصرة»، يشرح له وجهة نظره في تقسيم البلدان العربية إلى دويلات مستقلة استقلالاً ذاتيًا، وتكون في الوقت نفسه تابعة -اسميًّا- للدولة العثمانية وتحت سيادتها. انظر: الخليج العربي، جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، (١٩١٤ - ١٩٤٥) ص ٥.

تدخلاً في شؤونهم. وفي حالة ابن سعود، فإن كل ما يتمنّاه هو أن يُترك وشأنه كحاكم لنجد والأحساء، وهو كذلك بالفعل الآن، حيث أُتيح له جمع الضرائب وعائدات الجمارك، وإدارة الحكم.. فإذا ما نصّبه الباب العالي متصرفاً أو والياً على نجد والأحساء وفق هذه الشروط والأسس، فإنه على استعداد لأن يدفع له جزية رمزية مرة واحدة كل عام. وأنا واثق من تقيّده مخلصاً بما تفرضه الصفقة كأحد الرعايا الأتراك. وابن سعود لا يطمح أن يكون خليفة على الجزيرة العربية، ولا أعتقد بأنه سيقوم بحملة يهدف منها تنصيب نفسه سلطاناً على الجزيرة العربية»[1].

من الواضح أن الحل المقترح أعلاه بإعطاء الاستقلال للمناطق العربية ضمن سيادة اسمية للأتراك، يعني أولاً تفكيك الدولة العثمانية، ويعين في المرتبة الثانية إضعاف كل منطقة على حدة بشكل تلقائي، وأخيراً يعني فتح الباب أمام البريطانيين للامتداد والسيطرة على هذه المناطق مع إبقاء الاسم التركي مرفوعاً، وإلى حين أيضاً!.

وشكسبير الذي رأى أن مركزية الحكم التركي لم تفد كثيراً في مواجة الإنجليز ونفوذهم، يفهم أن اللامركزية يعني انتهاء الدولة العثمانية، لا لأن أسلوب الولايات سيئ، ولكن لأن الأوضاع وصراع القوى العظمى لم يكن يسمح بولادة مشروع كهذا.. لذا يقول شكسبير: «قد يقول البعض: إن حلًّا على الأسس المقترحة أعلاه سيترك كل الجزيرة العربية مشرعة الأبواب وعرضة لاستغلال القوى الأجنبية، العظمى منها وغير العظمى»، ولكن لا يوجد طامع شرس أكثر خطراً من الإنجليز «وحاليًّا، ليس هناك من دولة عظمى لها مصالح حقيقية في الجزيرة العربية باستثناء بريطانيا العظمى، والتي تنحصر مصالحها في الشريط الساحلي، مع أنني أعتقد أن إيطاليا تحاول -كما يقال- تنمية مصالحها في عسير واليمن».

ولعلم الأتراك بمضار هذه السياسة فإنهم ما كانوا راغبين في سلطة إسمية على الأحساء، إلا لأنها أهون الشرين، وهم يعلمون أن السيادة الإسمية أفضل من ضياع السلطة الإسمية والفعلية معاً.. كما أنهم يعلمون أن السيادة الإسمية تؤدي بالنتيجة إلى

(١) انظر الوثيقة السابقة، وقد أخطأت توقعات شكسبير فيما يتعلق بمطامع ابن سعود التوسعية، ويلاحظ من هذه الفقرات أن شكسبير يتبنى وجهة نظر ابن سعود بشكل مطلق، لدرجة أن كشك علق بأنه «لولا أن السعوديين لم يكن لديهم المال لقلنا: إن ابن سعود اشترى شكسبير وجعله يكتب هذا التقرير الجدير بصحيفة لبنانية»، انظر: كشك ص ٣٦٠.

الضياع كما حدث بالنسبة للبحرين أولاً ثم الكويت.. وما كانت السيادة الاسمية تعني أي شيء مطلقاً، حيث أثبت الاتفاق التركي السعودي الذي توصل إليه في أوائل مايو ١٩١٤، أنه يعني بدرجة أساس التخلي كاملاً عن المنطقة لابن سعود، وأما بقية المواد فقد ضاعت، ولم ينفذ منها بند واحد من الجانب السعودي، حينما اشتعلت الحرب العالمية الأولى.

ويلخص شكسبير علاج المشاكل التركية على الأقل في ساحل الأحساء، بالتالي:

«١- أن يقبل الباب العالي بالوضع المستقل والقائم فعلاً للشيوخ الكبار، في حين يحتفظ الباب بالسيادة الاسمية[1].

٢- أن يبدي الباب العالي موقفاً أكثر صراحة وصدقاً تجاه الشيوخ البارزين.

٣- أن يكون الباب العالي أقل ريبة وشكًّا تجاه السياسة البريطانية في الجزيرة العربية، مع اعترافه بالموقع الخاص الذي تتمتع به بريطانيا العظمى هناك!.

٤- أن تكون هناك دعوة صريحة من جانب الباب العالي للتعاون مع بريطانيا في شؤون الجزيرة العربية»[2].

إن محصلة هذه الاقتراحات، بل الشروط، التي صيغت بلغة استعمارية استعلائية، هو أن تقبل الدولة العثمانية بأن تعامل كدولة قاصرة، وأن تتصرف بريطانيا في ممتلكاتها، وتشرف على شؤونها بالنيابة عنها. ولقد مارست بريطانيا ضغوطاً شتى لجعل تركيا تسير في علاقاتها مع ابن سعود فيما يتعلق بمشكلة الأحساء ضمن هذه النقاط.

وقد اشتكى الأتراك أكثر من مرة من تدخل الإنجليز في قضية الأحساء، رغم أن

(١) الغريب أن الإنجليز أنفسهم لم يكونوا يمارسون سلطة اسمية في المناطق التي يسيطرون عليها، بل كانوا عمليًا الحكام الحقيقيين في كل شيء، ولا يتدخلون في الشؤون السياسية الخارجية للشيوخ فحسب، بل في كل القضايا الداخلية، ابتداء من القضاء إلى البلديات، إلى التعليم، والإدارة والأمن الداخلي، والشرطة والسجون.

(٢) الوثيقة السابقة. وعلّق عدد من كبار المسؤولين عليها، قال أحدهم: «تطورت الأحداث بعدها تطوراً كبيراً، ويبدو أن الأتراك قد اتبعوا ما اعتبره الكابتن شكسبير أسلم سياسة لهم، فقد عيّنوا ابن سعود والياً على نجد. ولكننا لم نعرف بعد الشروط الخاصة بعلاقات ابن سعود بالأجانب. إن الكابتن شكسبير يتحدث من موقع الخبرة والمعرفة الاختصاصية، إلا أنني أميل إلى الاعتقاد بأن أي اتحاد كونفدالي يضم الإدريسي والإمام يحيى سيكون أبعد من الخيال»!!.

حبر اتفاقية ٢٩ يوليو ١٩١٣ «اتفاقية الخط الأزرق» لم يجف بعد.

ففي بداية مارس ١٩١٤، كان وزير الخارجية التركي -حقّي باشا- ضيفاً على المسؤولين البريطانيين في لندن، وفي السابع من مارس التقى حقّي مع المستر باكستر، وهناك احتج عليه بأن «التقارير القادمة إلى البصرة تفيد بان الحكومة البريطانية، وعبر معتمديها المحليين في الخليج الفارسي، دخلت في علاقات مباشرة مع ابن سعود.. مما سبّب ألماً وامتعاضاً في القسطنطينية»(١). وأشار الوزير التركي إلى أن هذه التصرفات تتعارض مع اتفاقية الخط الأزرق التي تعتبر الاحساء مقاطعة تركية، وطلب أن تتم الاتصالات بابن سعود عبر الحكومة التركية، ما دامت تجري في أراضيها.

برّر باكستر هذه العلاقات المباشرة بأن هناك اضطراباً في الساحل المتصالح، وبالقرب من مسقط، وهناك خشية من أنه إذا ما عاملت الحكومة البريطانية ابن سعود ببرود، فإنه قد يتخذ خطوات ضد القبائل التي «تحت حمايتنا».. هذا إضافة إلى أن التجار البريطانيين تضرّروا لاستثنائهم من دخول القطيف، وأن «هذا ما جعلنا نجري بعض الاتصالات بابن سعود».. ومع ذلك فالحكومة البريطانية متقيدة بالحياد التام بين الطرفين!!.

واقترح باكستر أن يلتقي حقّي مع كوكس الذي كان يومئذٍ في لندن، وأيضاً مع مسؤول آخر عن شؤون الخليج «أ. هرتزل»، وقد رفض الوزير التركي لقاء كوكس رسميًّا، لأنه ليس مخوّلاً بمقابلته، وشدّد على «أن الحكومة العثمانية معنية بإعادة تثبيت قواتها في الأحساء، وأنها تستنكر بشدّة إذا ما تلقّى ابن سعود أي دعم بريطاني».

كرّر باكستر رأي وزارته، وما تريده من شريط الأحساء، كحصول التجار البريطانيين على إذن بالدخول إلى القطيف للتجارة، كما في كل المناطق العثمانية، وقال: «لقد سمعنا أن الأتراك يرغبون في إبعادنا عن القطيف، حتى ولو كان لأغراض تجارية».

وحقيقة الأمر، فإن الاتصالات مع ابن سعود، والحديث الذي قيل لحقّي في لندن يستهدف التأثير في بنود المعاهدة السعودية التركية التي يزمع الطرفان التوقيع عليها، والتي علم ببنودها الإنجليز من خلال ابن سعود الذي أطلعهم على مسودتها.

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 2123\ E 10244. مؤرخة في السابع من مارس ١٩١٤، تقرير عن محادثات حقي باشا مع باكستر، أعده الأخير لوزارة الخارجية.

لم يكتفِ البريطانيون بهذا، بل قدّموا مذكرة تفصيلية لحقّي باشا، وزير الخارجية التركي، برروا فيها اتصالهم المباشر بابن سعود، وعرضوا وساطتهم مرة أخرى بين الطرفين، واحتجّوا على بنود المعاهدة التي لم توقع بعد، كما وأوضحوا ما يريدونه تفصيلاً من ابن سعود، وأبرزوا أخيراً معارضتهم لأي عمل عسكري ضد ابن سعود في الأحساء.

كل هذا أجملته وثيقة تتحدث عن المذكرة التي سلمتها وزارة الخارجية البريطانية إلى حقّي باشا، وصادرة في التاسع من مارس ١٩١٤، نستعرض هنا ما جاء فيها(١):

«إن ابن سعود بسيطرته على القطيف والعقير وساحل إقليم الأحساء، قد دخل في المجال السياسي والتجاري للخليج، وأصبح من المستحيل تجاهله، على ضوء المصالح البريطانية الهامّة هناك، مثل استمرار السلام البحري، ومكافحة القرصنة، وتجارة السلاح، وقضايا الغوص والرق.. إن الحاجة تفرض علينا إقامة علاقات مع شخص يمارس سلطة فعلية، ولما كان الأتراك قد انسحبوا من الإقليم، فإن علينا أن نتعامل مع ابن سعود، وقد أسعدنا شرح الموقف للأتراك».

«لقد استمت مخاطباتنا مع الأتراك بالصراحة الواضحة والموقف الودي، وانطلقت بدافع الرغبة في التصرف معهم بروح الثقة والتعاون.. وقد تسلّم حقّي باشا المراسلة بارتياح ورد بأن الباب العالي دخل فعلاً في مفاوضات مع ابن سعود، وإذا ما ظهرت الحاجة إلى وساطتنا فسيستعين بها».

لا شك في أن جواب حقّي هذا يحمل في طياته الرفض للوساطة البريطانية.. تضيف الوثيقة «رغم الاستجابة الوديّة من سعادته، علمنا من مصادر محلية موثوق بها في الخليج، أنه خلال تبادل هذه المراسلات، أو قبلها مباشرة، كانت الحكومة العثمانية تعدّ شروطاً لاتّفاقها مع ابن سعود، بعضها موجّه بوضوح ضد الحكومة والمصالح البريطانية، وهذه الشروط كما تفيد معلوماتنا، طُلب من ابن سعود قبولها ثمناً لاستقلاله المحدود.. وهي:

١- السماح بوجود الحاميات التركية في الإقليم كما كانت في السابق.
٢- تعيين القضاة بفرمانات من السلطان.
٣- يدفع ابن سعود ثلاثة آلاف ليرة تركية سنويًّا.

(١) انظر الوثيقة رقم FO 371\ 2123\ E 10569 مؤرخة في التاسع من مارس ١٩١٤. وانظر: جلال كشك، مصدر سابق، ص ٣٦٠ - ٣٦٢.

٤- إحالة جميع المراسلات مع الدول الأجنبية أو ممثليها إلى السلطات التركية للتصرّف فيها.
٥- إخراج جميع التجار والوكلاء الأجانب من الإقليم.
٦- أخذ تعهد من ابن سعود بألّا يعطي أي امتياز لأية شركة أجنبية من أجل سكة حديد أو خط للسيارات».

ويلاحظ أن مسودة الطلبات التركية، قد وصلت إلى علم الإنجليز قبل ثلاثة أشهر من هذا التاريخ، أثناء لقاء العقير بين ابن سعود ومعتمدي الكويت والبحرين في منتصف ديسمبر ١٩١٣.. وربما كانت هذه هي «المصادر المحلية الموثوق بها»!.

كما أن الإنجليز أُبلغوا مراراً من قبل الأتراك عن عدم عزمهم شنّ حملة عسكرية على الأحساء، ففي الأول من ديسمبر ١٩١٣ -مثلاً- أعلنت السلطات التركية بشكل رسمي للحكومة البريطانية أنها لا تنوي استعادة الأحساء بالعمل العسكري حيث أبلغ حقّي باشا السفير البريطاني في القسطنطينية أن الحكومة العثمانية «تنوي الاعتراف بالأمر الواقع بتعيين ابن سعود متصرّفاً على الأقليم»[1].

(١) هذه ليست أول ولا آخر إشارة من الأتراك بأنهم ركنوا الخيار العسكري جانباً.. ففي ٢٧ مارس ١٩١٤ أبلغ السفير البريطاني في القسطنطينية، القنصل البريطاني في البصرة، بأنه أقنع «بأن الأتراك لا ينوون القيام بعمل عسكري ضد عبد العزيز».. وسمع السفير تأكيداً لذلك من وزير الداخلية التركي في ٢٤ مارس «بأن الترتيبات قد اتخذت عبر شيخي الكويت والمحمّرة، وأيضاً طالب النقيب، للوصول إلى حل سلمي».

وحين استفسر القنصل البريطاني في البصرة من طالب عن هذا الأمر، أكد الأخير أن الاتجاه هو نحو حل الأزمة سلميًا، وقال: إنه وشيخ الكويت يحاولان الوصول إلى ترتيبات معيّنة، وتوقع أن يتم الحل السلمي حتى لو رفض ابن سعود تواجد قوات تركية في الأحساء والقطيف.

(انظر الوثيقة رقم FO 371 /2123، برقية من نوكس إلى حكومة الهند في التاسع من أبريل ١٩١٤).

الطريف أن مسؤولي الوساطات التركية هم أصدقاء بريطانيا، وهذا ما دعا جلال كشك للتعليق ساخراً على المفاوضات بأن «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس»!.. أما شكسبير فقال عن طالب النقيب: «إنه ينظر إليه وكأنه حلّال كل المشاكل في شبه الجزيرة العربية.. إن ابن سعود والشيخ مبارك، والشيخ خزعل يدفعون له جميعاً الرواتب والإعانات، شهريًا أو سنويًا بانتظام، وذلك لحماية أنفسهم فقط من الطلبات الباذخة المسرفة التي ترافقها التهديدات، إلا أن أحداً من هؤلاء الزعماء لا يثق به مفاوضاً بالنيابة عنه».. وهذا القول غير دقيق تماماً، كما دلّت على ذلك الأحداث فيما بعد.

انظر رسالة شكسبير في الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 28966، والمؤرخة في السادس والعشرين من يونيو ١٩١٤.

وتشرح الوثيقة البريطانية آنفة الذكر الرأي البريطاني في الشروط التركية، وتقرر أن الشروط الثلاثة الأولى تأتي في المرتبة الثانية من الأهمية ويمكن تأجيلها «ولكن إذا صحّت المعلومات عن الشروط الثلاثة الأخيرة، فإننا نحتج بشدة وخاصة على البندين الرابع والخامس.. إن التفسير الوحيد لهذه الشروط، هو أن الباب العالي يشك فعلاً في مصداقية التأكيدات التي قدمناها حول استعدادنا للتعاون».

أما ما يطلبه الإنجليز من ابن سعود -ضمن وضعه القائم مع الأتراك- فتعبر عنه الوثيقة بقولها: إنه «ليست هناك أسرار حول مطالبنا.. إن ما نريده منه هو احترام مصالحنا بالآتي:

١- ألّا يتدخل في أراضي أو سياسة المشيخات العربية في الخليج، بما فيها الساحل المتصالح وقطر.
٢- أن يتعاون كسائر شيوخ الجانب العربي من الخليج، في حماية المدنة البحرية ومحاربة القرصنة.
٣- أن يتعاون معنا في محاربة تهريب السلاح.
٤- أن يسمح بدخول التجار البريطانيين إلى القطيف، وأن يعاملهم المعاملة اللائقة».

«ليس في هذه المطالب ما يمكن أن يثير اعتراض الباب العالي أو ابن سعود.. وقد سبق للأخير أن طلب منا المساعدة، واستخدام نفوذنا عند الأتراك.. ومن جانبنا فليس لنا رغبة في توريط أنفسنا، ولكن الشروط التي سمعنا أن الباب العالي يريد فرضها على ابن سعود، لا تعبر عن صداقة نحونا، ولا يمكن قبولها، ولذلك اضطررنا لإثارة الموضوع».

وأخيراً، يطلب البريطانيون حذف الشروط الأخيرة الثلاثة، والاعتراف بابن سعود حاكماً مستقلاً، وعدم مهاجمته إلا بعد التشاور معهم.

«نحن أساساً مهتمّون بحذف الشروط الثلاثة الأخيرة، وسيسعدنا أن نرى تسوية مرضية يحصل عليها ابن سعود من الباب العالي، فيعترف به بحكم منصبه متصرّفاً للأحساء.. ومن خلال التعاون الودّي معنا لحفظ السلام والنظام في الخليج يوافق الأتراك على الامتناع عن الأعمال العدوانية من البحر ضد ساحل الأحساء بدون

استشارتنا مسبقاً، وإعطائنا فرصة للوساطة قدر الإمكان»[1].

على أنه وفي أواخر فبراير ١٩١٤، بدأت بوادر تحرّك قوات عسكرية تركية من بغداد للبصرة، ورصدت الوثائق البريطانية هذه الحركة واحتمالات توجهها نحو الأحساء. وعلم ابن سعود من خلال الإنجليز ومن مصادره الخاصة بأمر هذه التحركات فأخذ استعداداته، كما أشار إلى ذلك تقرير شكسبير الذي كتبه أثناء مروره بالرياض والذي أوضحنا تفاصيله في صفحات سابقة.

ولما أبلغ نائب الملك في الهند وزير الخارجية، بأن «٨٠٠ جندي تركي وصلوا البصرة توًا على ظهر السفينة -ساراتاو-» طالباً الأوامر[2]، ردّ عليه بأن «وضع ابن سعود هو الآن قيد الدراسة مع حقّي باشا -الذي لا يزال في لندن- والذي أخبرنا بطريقة غير رسمية بأن طلباتنا -في الوساطة وتعديل الشروط التي ترى بريطانيا أنها مضرّة بها- تنتظر رأي الباب العالي. يجب إبلاغ ابن سعود بأن حكومة جلالة الملك تسعى للتأثير على التركيات التركية، وأنه يجب عليه الحذر بألّا يتصرف باستقلالية مع الأتراك دون مشاورتنا والتنسيق معنا، ولقد شُدّد على حقّي باشا بأننا لن نسمح باستخدام البحرين أو مياهها لأغراض عسكرية -ضد ابن سعود-». وأخيراً يطلب مراقبة تحركات الجند التركي أولاً بأول وإبلاغ وزارة الخارجية بذلك[3].

وجاءت اللحظة التي لا بد منها.. الانطلاق من الرياض باتجاه الأحساء، ومن ثمّ التوجه شمالاً لمقابلة وفد المفاوضات التركي.

ولكن لماذا المرور بالأحساء، ألا يمكن للأمير السعودي أن يتجه مباشرة إلى الكويت؟

نعم، ولكنه أراد أن يعرف آخر التعليمات من المعتمد السياسي في البحرين.. ولذا أراد أن يكون قريباً منها بتواجده في القطيف حيث وصل إلى الجبيل أولاً ثم إلى القطيف،

---

(١) الوثيقة السابقة، من وزارة الخارجية في التاسع من مارس ١٩١٤.

(٢) الوثيقة رقم FO 371\ 2123\ E 12320 مؤرخة في العشرين من مارس ١٩١٤، من نائب الملك في الهند، إلى وزير الخارجية في ١٥ مارس ١٩١٤، ومن وزير الخارجية إلى نائب الملك في ١٦ مارس ١٩١٤.

(٣) المصدر السابق.

بحجّـة أنـه حدثت بعـض القلاقل في الأخـيرة[1] وكان الحاكم السـعودي وقبل أيام من تحركـه، بعث برسـالة بيـد مبعوثه «يوسـف» إلى المعتمـد في البحرين، طالبـاً التعليهات، ويخبره بأنه سيأتي إلى «القطيف» ليتسلم الردّ قبل أن يتوجّه إلى الشمال.

أمّا نصّ رسـالة ابن سـعود إلى «تريفور» والمؤرخة في السـادس من جمادى الأولى ١٣٣٢هـ، الموافق للثاني من أبريل ١٩١٤، فهو التالي[2]:

«بعد التحيات..

تلقيـت رسـالتكم الكريمة رقـم ٥١٢، وأود أن أقول بأني فهمت مـا ذكرته فيها، خاصّـة إخبارك إيّاي بأن أوامر وصلت لإبلاغي بـأن الحكومة البريطانية تبذل جهودها لوضع اتفاقية مع الحكومة التركية، وأن المباحثات متقدّمة، وأنه لذلك ليس من المستحسن اتخاذ خطوات مستقلة من جانبي في هذا الشأن.

يـسرّني إبلاغكم بـأني ممتنّ لذلك، وأن هذا مـا أتمنّاه جدًّا، ولذا فإنّنـي لن أغيّر ما تعهـدت به لك شـفويًا -أثناء لقاء العقير-. وإن شـاء الله أتوقع مـن الحكومة البريطانية اتصالات مستمرة حول ما يسرّ القلب[3].

كـما أود أن أخـبرك أيضاً بأنني سـأصل في الحـادي عشر من الشـهر الحالي -جمادى الأولى- إلى الجبيـل. وفي هـذه المـرة تلقيت معلومـات من المفوض التركـي الذي جاء من إسـتانبول مباشرة، واسـمه بنباشي سـيد عمر فوزي بيك المارديني، الوالي السابق للبصرة، والوالي الحالي لسـوريا. وهو يحمل معه عدداً من الرسـائل والخطابات، ويعتزم أن يسـوّي الأمر بيني وبينهم - الأتراك-. لقد وصل إلى البصرة، ومن ثمّ سيصل إلى الكويت، أو أنه قد وصل إلى هناك بالفعل. ومن المفترض أنه سيقابلني وأقابله قريباً جدًّا إن شاء الله[4].

---

(١) تاريخ الكويت السياسي، جزء ٢، ص ٢٠٣.

(٢) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 22424 مؤرخة في ١٩ مايو ١٩١٤. مرسلة من: عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل، أمير نجد، إلى: أ. ب. تريفور، المعتمد السياسي في البحرين، تاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ «أبريل ١٩١٤».

(٣) هذا المقطع تجد ترجمته في كتاب: السعوديون والحل الإسلامي، ص ٣٦٣، ولقد تساهل المؤلف بشأن الترجمة!.

(٤) تجد هذا المقطع في المصدر السابق، ص ٣٦٣، وأيضاً انظر كتاب: الحدود الشرقية، مصدر سابق، ص ١٧٠ - ١٧١.

ولكني لم أشأ أن أقابله قبل أن أخبرك بذلك، فلربما أخبرتني بما عليّ أن أفعله، وفي أي قالب يجب أن يكون.. أنت تعرف بالطبع أنني ملتزم بكلمتي، ومصمم على فعل كل ما يقربني من صداقة الحكومة البريطانية، ويحدّ من اقترابي من الأتراك.. إلّا في حالة عدم قدرتي على المساعدة، وحينها سأسلك ما فيه الخير لي[1].

والآن إن شاء الله تخبرني بما هو ضروري[2]، ولقد أخذت كلمتك الأولى بعين القبول، ولكنك تعرف أن رجل الأعمال يرغب في معرفة الحقيقة وتسوية قضيته، والاهتمام معلوم لديك. أنا أطلب منك تعريفي عن طريق مبعوثي يوسف الذي أثق به من أجل مناقشة حضرتكم، ولكي أحافظ على مصالحي.

الله يحفظكم والسلام».

على عجل.. ولكي يلحق بسفينة البريد المتجهة إلى بوشهر، كتب تريفور رسالة مستعجلة، إلى المقيم في بوشهر «الميجور نوكس» وأرفق معها -كما يقول- ترجمة مستعجلة لرسالة ابن سعود، هذا نصها:

«تسلمت اليوم -٦/ ٤/ ١٩١٤- رسالة عن طريق رسول خاص لابن سعود، علمت منها أنه يتوقع أن يقابل البعثة التركية في مكان ما حول الكويت في وقت قريب. أما رسول ابن سعود فسيناقش معي الأمر غداً، غير أنني لن أكون قادراً على إعطائه أية تعليمات مرضية لسيّده. وفي الحقيقة فإنه يبدو من المحتمل إذا لم يتوفر شيء محدد يمكن إبلاغه لابن سعود في أقرب فرصة ممكنة، فإنه سيجري اتفاقية مع الحكومة التركية، ومثل هذه الاتفاقية ستكون على الأقرب معادية لمصالحنا»[3].

إلا أن هذه الرسالة العجلى لم تلحق بسفينة البريد، وبقيت معه ليرفقها مع تقرير عن محادثاته مع مبعوث ابن سعود «يوسف»، ومع رسالته الجوابية لابن سعود.

عن محادثاته مع يوسف، قال تريفور مكملاً رسالته العجلى برسالة أخرى في العاشر من أبريل ١٩١٤: «أرسل ابن سعود رسولاً سريًا بهذه الرسالة وقد قابلني، وقال

(١) انظر: كشك، مصدر سابق، ص ٣٦٣، وانظر تساهله أيضاً في ترجمة هذا المقطع، وحذفه لبعض الجمل وتحوير لبعضها الآخر.

(٢) يطلب إرشاده بشأن المفاوضات المقبلة.

(٣) انظر الوثيقة FO 371\ 2124\ E 22424 مؤرخة في ١٩ مايو ١٩١٤.

بأن سيّده يرغب في إجراء لقاء آخر معي، وسألني عن إمكانية ترتيب موعد لذلك. أجبت بأنني أرحب جدًا بلقائه مرة أخرى، ولكن من غير المستحسن بالنسبة لي أن أغادر للقائه الآن بدون إذن من السلطات العليا.. وأن مثل هذه الخطوة قد تكون مثار اعتراض في لندن[1]..».

«قال المبعوث: إن ابن سعود تسلّم رسالة من الشيخ مبارك تقترح لقاء بينه وبين البنباشي سيد عمر بيك في الكويت. فقلت: على حد علمي بأنه ليس هناك ضرورة قصوى للوصول إلى اتفاقية، وطلبت التأخير. قال يوسف: إنه لا يعتقد أن ابن سعود سيرفض الذهاب والمفاوضة إذا ما تسلم رسالة أخرى».

ويسجل تريفور انطباعاته وتوقعاته: «انطباعي هو أن ابن سعود عازم على الذهاب ولقاء الأتراك في كل الأحوال.. ومن الطبيعي أن يكون متشوّقاً لمعرفة ما إذا كانت الحكومة البريطانية قادرة على فعل شيء من أجله».. بعدها يتساءل تريفور عن إمكانية لقاء ابن سعود على الساحل، فإذا كان الجواب إيجابيًا وتسلّم إذناً بذلك في وقت مبكّر، فإنه يستطيع أن يستقلّ إحدى السفينتين البريطانيتين «بالينوروس أو بحرين».. إمّا إذا كان الجواب متأخراً، فإنه لا يرحب بالسفر لأن ابن سعود سيكون قد اتجه نحو الكويت «وإذا تم ذلك فسيلتقي بلا شك مع معتمدنا هناك».

وقبل أن يغادر المبعوث يوسف البحرين، حمّله تريفور هذه الرسالة الجوابيّة:

«أخشى ألّا أكون أملك تعليمات أخرى أستطيع إبلاغكم إياها.. لم أسمع شيئاً منذ آخر رسالة كتبتها».

«رسالتكم للأسف لم تلحق البريد إلى بوشهر لسوء الحظ، ولكن سوف أتصل بالمقيم في أقرب فرصة، وحالما أحصل على أخبار جديدة فسأبلغكم بها».

وينصح تريفور ابن سعود: «في الوقت الحالي ليس هناك داع كما يبدو لي للسرعة، وأنصحك بالتريث». أي لا تذهب لتوقيع اتفاق مع الأتراك، رغم أن الإنجليز لم يقدّموا البديل لابن سعود خشية على علاقاتهم مع الأتراك.

---

(١) إشارة إلى اعتراض وزارة الخارجية، التي رفضت أن يتم أي لقاء واتصال مع ابن سعود دون إذنها مما قيد حركة وزارة المستعمرات ووزارة الهند.

واقرأ الآن اقتراح تريفور الأخير لابن سعود: «أما إذا كنت ذاهباً باتجاه الكويت فأقترح أن تتّصلوا بمعتمدنا السياسي البريطاني هناك، وذلك قبل أن تلتقوا بالمبعوث التركي»[1].

وهكذا لم يحصل ابن سعود على جواب شافٍ، ولكنه يعلم أن ظهره مؤمّن من أن عملاً عسكريًّا تركيًّا قد بات مستحيلاً.

غادر الأمير السعودي القطيف في السادس عشر من أبريل ١٩١٤، برًّا باتجاه الكويت، والتي سيصلها عمر فوزي والسيد طالب النقيب ومعهما رئيس كبار الموظفين في بغداد، في الثاني والعشرين من الشهر نفسه -حسب تعبير إحدى الوثائق-[2].

لقد انتخب السيد طالب النقيب رئيساً للوفد التركي، أما الأعضاء فهم عمر فوزي، وسامي بك متصرف الأحساء السابق، وأحمد باشا الصانع، وعبد اللطيف المنديل الذي منح لقب باشا بعد المؤتمر، والذي كان في السابق ممثلاً لابن سعود في المفاوضات نفسها!.

وموقف السيد طالب يميل بقوة لابن سعود، وقد أعطاه الأخير بعد توقيع الاتفاق الأموال الكثيرة مقابل دعمه في المفاوضات.. التي أصبحت مثاراً للسخرية من ابن سعود يفاوض نفسه.

كان بودّ الحكومة البريطانية، أن تكون هي الوسيطة في المفاوضات للتأثير في نتائجها، لكن الأتراك قرّروا المفاوضات المباشرة مع ابن سعود، فاتجه رأي الإنجليز نحو ضرورة الحصول على تأكيد من أن الاتفاقية المزمع توقيعها لا تمسّ مصالحهم، واحتجوا على مسودتها، وفي الوقت نفسه -ورغم حصولهم على تأكيدات الأمير السعودي بأنه سيرفض الشروط التي تضرّ بالمصالح البريطانية- إلا أنهم أرادوا أن يلتقي بمعتمدهم في الكويت قبل ملاقاته الأرتراك، وقد فعل!.

قالت رسالة من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية أنه «من الضروري لنا أن نعرف -قبل الشروع في المفاوضات إن أمكن- ما إذا كانت الحكومة العثمانية ستقدم للحكومة

(١) انظر الوثيقة FO 371\ 2124\ E22424 مؤرخة في ١٩ مايو ١٩١٤.

(٢) الوثيقة رقم FO 371/ 2123.

البريطانية تأكيداً مرضياً بأن حل التسوية لن يسبب ضرراً لمصالح بريطانيا العظمى في الخليج[1].. وإذا لم يكن لدى الأتراك استعداد لتقديم مثل هذا التأكيد، فهل من المسموح به اتخاذ خطوة غير رسمية عبر شيخ الكويت، أو معتمدنا السياسي لتأمين ما نريده؟.. نحن نشك في أن الأتراك يعيرون اهتماماً لهذه المسألة بالنظر إلى تلهفهم لإجراء مفاوضات مباشرة»[2].

وقبل أيام من المفاوضات، كرر البريطانيون عرضهم للوساطة.. فقد أبلغ لويس ماليت، السفير في القسطنطينية، وزير الداخلية التركي طلعت بيك، بأن حكومته «مستعدة لتقديم وساطتها، وأنه ليس لديها أية أهداف أخرى!.. وأجاب الوزير التركي، بأن لحكومته آمالاً قوية للتوصل إلى تسوية بنفسها».. وألحّت برقيات وزارة الهند بوجوب الضغط على الأتراك لقبول الوساطة، خاصة وأن ابن سعود لا يمانع في ذلك. غير أن وزارة الخارجية رفضت الأمر لأنه يتعارض مع الأسس العامة لسياسة بريطانيا[3]!!.

تتالت الأحداث قبيل وصول ابن سعود والوفد التركي لأطراف الكويت، حيث حمل الوفد نيشاناً تركيًّا لتقليد مبارك الصباح[4].

وفي ٢١ أبريل ١٩١٤ بعث السير ل. ماليت إلى وزير الخارجية برقية تضمنت معلومات كان قد بعثها القنصل البريطاني في البصرة، يقول القنصل: «وصلتني معلومات

(١) قالت وثيقة بريطانية صادرة من البصرة بعد احتلالها إنجليزيًّا: «كان اهتمامنا في ذلك الحين -أي أثناء المفاوضات بين الأتراك وابن سعود- منصباً كليّة على إتمام المفاوضات التي طالت مع القسطنطينية، والمتعلقة بمصالحنا في منطقة ما بين النهرين وفي الخليج، وهما منطقتان ذواتا أهمية حيوية بالغة -يشير هنا إلى اتفاقية الخط الأزرق-، وكنّا في ذلك الحين أقل ميلاً مما نحن عليه الآن، إلى القيام بمغامرات داخل شبه الجزيرة العربية». طبعاً يدخل شريط الأحساء الساحلي ضمن الاهتمام البريطاني. راجع الوثيقة البريطانية المطولة، رقم FO 371\ 3044\ E 35392 والصادرة في الثاني عشر من يناير ١٩١٧.

(٢) الوثيقة رقم FO 371 /2123 من حكومة الهند إلى الماركيز كراو، برقية في ٢٢ أبريل ١٩١٤.

(٣)الوثيقة رقم FO 371\ 2123\ E 18123 مؤرخة في ٢٥ أبريل ١٩١٤.

(٤) «أبلغ والي البصرة، شفيق الكمالي، شيخ الكويت بأن الحكومة العثمانية أنعمت عليه بنيشان عثماني درجة أولى، وأبلغه رغبته في زيارة الكويت لتقليده إياه.. لكن شيخ الكويت لا يتمنى أن يأتي الوالي إلى بلده، واقترح -مبارك على المعتمد البريطاني- أن يذهب إلى الفاو ليقلّد هناك».. وقد طلب مبارك رأي الحكومة البريطانية، فسمح له بذلك، على ألّا تجري احتفالات بهرجة في حفل التقليد.

انظر الوثيقة رقم FO 371 /2123 رسالة من المقيم في بوشهر إلى حكومة الهند في الثاني عشر من أبريل ١٩١٤، وأيضاً رسالة من حكومة الهند إلى الماركيز كروا في ٢٢ أبريل ١٩١٤.

خاصة وسرية بأن لجنة مؤلفة من رئيس الأركان في بغداد، ورئيس الأركان في البصرة، ومتصرف الأحساء السابق، سامي بيك، وبرئاسة طالب النقيب، سترسل إلى الأحساء في الأسبوع القادم، وأن طالب سيرتب أمر تسليم المنطقة إلى الحكومة التركية. أنا أحاول الحصول على تأكيد هذه المعلومات»[1].

ولكن ظهرت المعلومات زائفة!.

في ٢٥ أبريل أبرق السفير ماليت إلى إدوارد غري، وزير الخارجية، نصّ برقية بعثها القنصل البريطاني في البصرة إليه تقول: «يقول السيد طالب أنه لا يجري الإعداد لأية ترتيبات، ولكنه على اتصال بالباب العالي، الذي يدرس الآن الشروط التي سيتم الاتفاق عليها بالنسبة للأحساء، وأنه بانتظار تعليمات القسطنطينية».

«.. وقد تمّ الطلب من طالب فعلاً، أن يتوصل إلى ترتيب أفضل اتفاق يقدر عليه، وهو على اتصال مستمر مع ابن سعود عن طريق شيخ الكويت، كما سمعت أيضاً أنه يتوقع وصول ابن سعود إلى الكويت اليوم أو غداً -٢٣، ٢٤ أبريل- وأنه بانتظار زورق شيخ الكويت ليتوجّه إليها على رأس اللجنة.. وأن يتوصل إلى ترتيب اتفاق بطريقة ودية»[2].

قبل أن يغادر الوفد التركي البصرة، أجرى والي البصرة، سليمان شفيق الكمالي، مفاوضات مع ابن رشيد، بالقرب من صفوان، حيث عشائر المنتفق، وسأل الأول صاحبه: «هل تستطيع إذا احتجنا أن تستردّ لنا الأحساء؟ فأجاب ابن رشيد: أنه يود ذلك ولا يحتاج لأكثر من مائتي عسكري تركي»[3]!.. وقد كان السؤال غريباً بمقدار غرابة الإجابة!.

والتقى القنصل البريطاني بسليمان فور عودته من لقاء ابن رشيد، وسمع منه تأكيداً بأن طالب سيقلع إلى الكويت «للتوصل إلى تسوية ودية.. كما طلبت القسطنطينية». وأفاد القنصل بأن سفينة شيخ الكويت وصلت قبل أيام وستقلّ المفاوضين قريباً، وقال: إنه «انتهز الفرصة لتذكير الوالي سليمان، بأن سياستنا أن نفعل جهدنا للإبقاء على

(١) انظر الوثيقة FO 371\ 2123\ E 16501 والمؤرخة في ٢٢ أبريل ١٩١٤.
(٢) انظر الوثيقة FO 371\ 2123\ E 18193 والمؤرخة في الخامس والعشرين من أبريل ١٩١٤.
(٣) جلال كشك، مصدر سابق، ص ٤٠٤.

الإمبراطورية غير مجزّأة، وسنكون سعداء لسماع أن مشكلة الأحساء قد حُلّت بشكل مرضٍ»(١).

وقد خيّم ابن سعود في «الصبيحة» بانتظار وصول الوفد، ذهب المعتمد البريطاني هناك الليفتانت كولونيل و. ج. غري للقائه، ولتأكيد ما تريده حكومته من تعليمات. وقيل: إن غري سلّم ابن سعود رسالة من مبارك تطلب منه أن يكون صلباً مع العثمانيين، ورفض التعامل معهم، وهذا كما توضح الوثائق غير صحيح.

كان اللقاء بين غري، المعتمد البريطاني في الكويت، وابن سعود مهمّاً، فالأخير أراد أن تتدخل بريطانيا في المفاوضات بحجة أنه لا يثق في الأتراك، ولكن هؤلاء الأخيرين لا يقبلون وساطة الإنجليز ولا يحتاجونها، وقد أبلغ غري ابن سعود بأن بريطانيا لا تستطيع التدخل «وقد لاحظتُ خيبة أمله.. ولكني لم أجد صعوبة في إزالة هذا الخاطر، فقد شرحت له أن الحكومة التركية هي التي رفضت وساطتنا، ونحن لا نستطيع إرغامها على قبول مساعدة لا تريدها. وأبلغته بأنه لا مانع الآن من إجراء مفاوضات مباشرة بينه وبين الترك، وأن آراء حكومة صاحب الجلالة قد نقلت للباب العالي».

قال ابن سعود «إنه لاينوي عمل اتفاقيات منفردة مع الأتراك، لأنه لا يثق بهم. وسألني ما هي آراء الحكومة البريطانية التي نقلت إلى الباب العالي؟، فأجبته بأنها خاصة بالمحادثات التي جرت بينه وبين موظفينا في البحرين. قال ابن سعود إنه لا يملك أية معلومات عن الشروط التي سيطلبها الترك منه، ولكنهم لن يسمحوا بوجود أجانب في القطيف بأية حال، وأنه في حالة الوصول لاتفاق معهم، فسيجبرونه بدون شك على إخراج الأجانب من القطيف»(٢).

بعدها سأل ابن سعود عن استعداد الأتراك للحرب فيما إذا فشلت المفاوضات «ففهمت من ذلك أنه يدرس الاحتمال البديل، وقبل أن ينتهي لقاؤنا سألني: هل حكومتنا على استعداد لإعطائه ضمانة ضد غزو الترك للأحساء من البحر؟ لأنه بهذه

---

(١) الوثيقة رقم FO 371 /2123 برقية من القنصل البريطاني في البصرة، إلى ل. ماليت في ٢٧ أبريل ١٩١٤.

(٢) لم تتضمن شروط المعاهدة هكذا شروط بالمرة، بل إن دخول الأجانب من عدمه قد خولت صلاحية البت فيه لابن سعود.

الضمانة يستطيع أن يصدّهم إلى الأبد. وقد أجبت بأنني لا أملك أية معلومات إلا ما قدمته له عن البحرين ومياهها»[1].

كانت المعلومات في الحقيقة كافية ومطمئنة لأكثر من سبب وسبب. ولكن ابن سعود يريد ضماناً صريحاً ورسميًا، وهذا ما يصعب التصريح به، فالتلميح كافٍ إن أراد، خاصة في تلك الأوضاع الحساسة التي تحكم العلاقة البريطانية التركية. ولقد حذر الإنجليز الأتراك أكثر من مرة من استخدام العمل العسكري ضد ابن سعود، وحذروا من استخدام البحرين أو مياهها ضده، ومياه البحرين هي مياه الأحساء!، أضف إلى ذلك حجّة الإنجليز التي طالما رفعوها، وهي المحافظة على السلام البحري!.

ويعلّق غري على لقائه بابن سعود بالقول: «أعترف بأنني عدت للكويت بدون فكرة واضحة عن الطريق الذي سيختاره ابن سعود: هل سيستمر في رفضه لأي اتفاق لا تضمنه بريطانيا بشكل ما؟ أم سيحاول الوصول إلى تسوية معقولة مع الأتراك في الاجتماع القادم؟ وفي هذه الحالة أعتقد أنه سيبذل كل جهده لتوريط حكومتنا، وذلك بقبول شروط من الأتراك، تحت ادّعاء الإكراه، وهو يعرف أننا لا يمكن أن نقبلها بحكم مصالحنا»[2].

كان التوقع بلا شك في غير محله.. فلنتابع تفاصيل وصول الوفد التركي للكويت، وسبب عدم مشاركة ابن صباح فيه، ثم كيف جرت المفاوضات ونتائجها.

«وصل الوفد التركي برئاسة السيد طالب، وعضوية السيد عمر فوزي بيك، رئيس أركان البصرة، إلى الكويت يوم التاسع والعشرين من أبريل على ظهر زورق الشيخ مبارك -مشرف-. وفي نفس اليوم مُنح الشيخ مبارك وساماً عثمانيًا بدون أي احتفال رسمي، وبحضور عدد قليل من الناس. وفي صباح الثلاثين أرسل مبارك في طلب «ملّا» المعتمدية عندي، وطلب منه إعلامي بأن أعضاء الوفد يصرّون على أن يرافقهم في زيارتهم لابن سعود. وقد بعثت برد عن طريق الملّا قلت فيه: إن حكومة جلالة الملك، وكما كنت قد أعلمته من قبل، لا تعترض على المساعي الحميدة التي تقدم

---

(١) جلال كشك، مصدر سابق، ص ٣٦٣ - ٣٦٤، رسالة من الكولونيل غري، المعتمد السياسي في الكويت، إلى المقيم في بوشهر، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩١٤.

(٢) المصدر السابق.

للمساعدة في المفاوضات، ولتطيمنه، أرسلت إليه رسالة رسمية»[1].

لقد قيل: إن الإنجليز اعترضوا على تدخّل مبارك في المفاوضات، وقد أسهبت الكتب خاصة تلك التي صدرت من السعودية في الحديث عن هذا الأمر، بل عدّتها أحد أهم الأسباب للخلاف الذي نشب فيما بعد بين مبارك الصباح وابن سعود.. وهذا غير صحيح بالمرّة، فالإنجليز أساساً يردون الاقتراب من المفاوضات، وأكثر من هذا يريدون التأثير فيها عن قرب، وهل أفضل من مبارك لتأدية هذه المهمة؟!.

ثم ماذا يجني الإنجليز من الانعزال؟

فيما يلي نص رسالة التطمين التي بعثها المعتمد غري إلى مبارك وسلّمت باليد عبر رسول خاص في الخامس من جمادى الثاني ١٣٣٢هـ «٣٠ أبريل ١٩١٤»، والتي تسمح له بحضور المفاوضات:

«بعد التحية..

تلقيت معلومات من حكومتي بأن أُعلم حضرتكم بأنها لا تمانع في استخدام جهودكم لحلّ الأمور وتحقيق التوصل إلى اتفاق بين الأمير ابن سعود وبين الحكومة التركية.. وإنني أُعلمكم برغبات حكومة جلالة الملك حول هذه المسألة:

١- على ابن سعود ألّا يتدخل في مناطق وسياسات الشيوخ العرب على شاطئ الخليج، بما في ذلك قطر.
٢- وإن تعاونه مطلوب في قمع القرصنة والحفاظ على السلام البحري عموماً.
٣- وعليه أن يتعاون في مجال محاربة تهريب السلاح.
٤- وأن يسمح للتجار البريطانيين بدخول القطيف، وأن يعاملوا المعاملة اللائقة.

وإن حكومة جلالة الملك، قد أعلمت الحكومة التركية بالفعل بهذه الرغبات، هذا ما لزم إعلامكم، ليحفظكم الله سالمين مرتاحي البال»[2].

---

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 25950. مؤرخة في العاشر من يونيو ١٩١٤، رسالة من المعتمد السياسي في الكويت، الكولونيل غري، إلى المقيم نوكس في بوشهر، بتاريخ ٦ مايو ١٩١٤.
(٢) الوثيقةالسابقة.

وقد ردّ مبارك في اليوم التالي على رسالة المعتمد برسالة أخرى، وقد فضلنا أن نورد النص الأصلي عن أن نترجمه إلى العربية..

«بعد التحيّة. تلقيت رسالتكم المؤرخة في الخامس من جمادى الآخر، وفهمت مقصدكم»[1].

«منخصوص -بخصوص- مرسولين الترك لملاقاة ابن السعود، هما -هم- الآن عندنا، ويتوجهون لملاقاة المشار إليه، وطلبوا مني أتوجه معهم، وتعذرتهم، أما التوسط بينهم وبين ابن سعود، فأنا طبعاً ما أتداخل بينهم. إني قبل هذا بيّنت لهم ذلك. أما مطالب الدولة البهية -بريطانيا- على ابن سعود لعدم تداخله في بلدان العرب التي على الساحل، وقطر منهم -منها-، فحضرتكم العالية بلّغتوه عن ذلك، وأيضاً تجارة رعيّة الدولة البهيّة الذي يتصلون إلى القطيف، ويمكن يتصلون إلى الأحساء أيضاً، بلّغتوه شفاهاً بذلك، فإني أتبع إرادة الدولة البهيّة بحسب ما بلغه حضرتكم العالية، وأنا أيضاً أُبلّغه، ويمكن ابن سعود يزورنا، وأنا أحضر مع حضرتكم العالية، وجميعاً نبلغه حسبما أمرتم، وأما التداخل بين ابن سعود ودولة الترك، أنا قطعاً متجنبها -متجنّبه- وبلّغت مرسولين الترك في ذلك»[2].

وهكذا نرى أن الإنجليز ليس لديهم مانع من ذهاب مبارك ومشاركته في المفاوضات، ولكنه يلحّ على عدم الحضور.. لماذا؟

في الخامس من مايو، وبعد رحيل الوفد وانتهاء المفاوضات، شرح مبارك للمعتمد البريطاني غري موقفه من هذه المسألة، حيث «عبّر عن أسفه لعدم تمكّنه من قبول دعوة حكومة جلالة الملك له بالمشاركة في المفاوضات، وقد أخبرني -مبارك- بأنه لم يكن هناك شيء على الإطلاق يمكن أن يحفّز ابن سعود على قبول الشرط المتعلّق بعودة القوات التركية إلى ما كان يعتبره ملك آبائه وأجداده. وأضاف مبارك بأنه جرّب الأتراك طيلة حياته، وأنه لا يستطيع أن يحضّ ابن سعود جديًّا على الخضوع لهم دون ضمانة من الإنجليز. أما فيما يتعلّق بالوفد التركي، فقد شعر مبارك بأنه كان ملزماً بمساعدة عمر فوزي بيك إلى حد ما، أولاً: لأنه ممثل دولة أجنبية -يقصد تركيا- هو على علاقة وديّة

(١) هذا المقطع من الأصل الإنجليزي، انظر الوثيقة السابقة.

(٢) الشيخ حسين خلف خزعل، تاريخ الكويت السياسي، الجزء الثاني، ص ٢٠٦.

معها. وثانياً: لأنه كان ضيفه حين زار الكويت. وثالثاً: بسبب الصداقة القائمة بينه وبين والد السيد عمر. ولم يكن مبارك يرغب في رؤية والي البصرة في الكويت، لأنه كان من الصعب أن ينكر عليه ما يمكن أن يفعله تجاه السيد طالب. وكان مبارك يشعر بأنه غير قادر على تقديم أية مساعدة في موضوع المفاوضات»[1].

على أية حال، بقي أعضاء الوفد التركي في الكويت مدة يومين كاملين في ضيافة مبارك، انهمكوا خلالهما في مناقشة بنود الاتفاق الذي سيعرض على ابن سعود، وفي صبيحة يوم الثاني من مايو توجهوا إلى الصبحية حيث يعسكر ابن سعود، وانتهت المفاوضات في اليوم الرابع[2].

وكما يبدو فإن الوفد العثماني وصل بمعيّة جابر بن مبارك الصباح، الذي سلّم ابن سعود رسالة اعتذار من والده، بأنه لم يتمكن من حضور المفاوضات، كما وعد سابقاً.

وفي الفترة ذاتها، أي أوائل مايو ١٩١٤، كان طلعت بيك، وزير الداخلية التركي، يثرثر في السفارة البريطانية في القسطنطينية عن توقعاته حول المفاوضات.. وقال: إن من المحتمل «تخطيط حدود واضحة دقيقة بين ابن سعود وابن الرشيد، وتعيين ممثلين للسلطان العثماني في كل من حائل والرياض، والاعتماد على دهاء هؤلاء الممثلين في التحكّم والإشراف على تصرفات وأعمال الأميرين دون اللجوء إلى القوة.. أما بالنسبة للأحساء، فيعيّن ابن سعود متصرّفاً على هذه المقاطعة، على أن يكون استيفاء الضرائب والرسوم الجمركية في يد الأتراك، كما توضع حاميات تركية في الموانئ»[3].. لكن ما جرى على أرض الواقع مخالف تماماً لكل هذه التوقعات، أو الثرثرات!.

لقد تصور ابن سعود أن مبارك الصباح بعدم حضوره المفاوضات، أراد تخريبها، خاصة وأن الأول طلب من ابن سعود أن يتصلّب في شروطه، واعتبر ابن سعود ذلك دلالة على مكر الحاكم الكويتي الذي يريد أن ينسف المفاوضات من أساسها لصالحه، بسبب غيرته وحسده له لاستحواذه على مقاطعة غنية هي الأحساء.. وقد قاد تصور ابن سعود هذا إلى

(١) الوثيقة السابقة، رسالة من غري، المعتمد السياسي في الكويت، إلى المقيم في بوشهر، في السادس من مايو ١٩١٤.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) الوثيقة رقم FO 371\ 2044\ E 35392 تقرير مطول من الكابتن أ. ت. ويلسون، في البصرة، إلى المدير العام لمكتب الاستخبارات العربية، مؤرخ في ١٢ يناير ١٩١٧.

إبعاد جابر بن مبارك عن دائرة المفاوضات، ففي الجلسة الأولى والتي حضرها جابر، شنّ ابن سعود هجوماً مفتعلاً على الدولة العثمانية، ورفض التعامل مباشرة، ووقعت مشادّة -مفتعلة مع الوفد التركي بالتنسيق المسبق لتغرير جابر-.. وقد قاد هذا إلى إنهاء المفاوضات.

ولكن وبعد هذا بساعات كان الجانبان المتفاوضان يجلسان سوية وفي إحدى الخيم، وبشكل سرّي لإعداد الشروط التي اتفق عليها، ثم رفعت الاتفاقية إلى الباب العالي للتصديق عليها.

عاد الوفد التركي من الاجتماع إلى الكويت في اليوم الرابع من مايو، ولم يبلغ الشيخ مبارك بما جرى.. في حين أن كل ما يعلمه هو والإنجليز قد جاء من ابنه الذي شهد نهاية المفاوضات المأساوية، ولم يشهد الجلسة السريّة.. لذا أشارت تقارير المعتمد السياسي في الكويت لرؤسائه في بادئ الأمر إلى أن المفاوضات كانت فاشلة، إلى أن جاءت الأخبار من ابن سعود ومن الأتراك ومن مصادر أخرى، بأن الاتفاق جرى على نقاط محددة ونهائية[1].

في الرابع من مايو، التقى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الكولونيل غري بمبارك، فأبلغه الأخير بما وصله من معلومات عن المفاوضات.. قال غري:

«قمت بزيارة الشيخ مبارك حيث أبلغني بما جرى، بروايته التي تؤكدها بصورة عامة التقارير التي وصلتني من مصادر أخرى.. أعلن الأتراك لابن سعود أولاً عن مشروعهم للتسوية، والذي كان ينصّ بأن على ابن سعود أن يقبل ابتداء بإعادة تمركز الحاميات التركية في القطيف والعقير، وتعزيزها بمواقع إضافية في الأحساء، وأن يعيد تسليم جميع القلاع الموجودة في العقير والأحساء إلى الأتراك، وأن تعاد جميع المدافع والأسلحة الصغيرة التي كان قد استولى عليها ابن سعود، إلى القوات التركية. وألا تكون له أية علاقة أو صلة مهما كانت بالأجانب أو بالدول الأجنبية».

«مقابل هذه الشروط، وافق الأتراك على الاعتراف بحق ابن سعود بالحكم الذاتي، والسماح له بجمع الضرائب... إلخ.. وعلى أن يعطوه إذناً شفهيًا باستعادة قطر وعمان حين يشاء».

«بعدها عُرض مشروع ابن سعود على الوفد.. وهو يقضي بأن يحتفظ ابن سعود

(١) انظر: كشك، المصدر السابق، ص ٣٦٤، وأيضاً خالد السعدون، مصدر سابق، ص ١٥١.

بالقطيف والعقير والأحساء تحت السيادة التركية، وأن يدفع للأتراك ثلاثة آلاف ليرة تركية سنويًا على شكل جزية، وأن يكون ابن سعود ورجاله تحت تصرف تركيا، إذا ما ظهرت حاجتها للمساعدة المسلّحة».

«تلا ذلك نقاشات تركزت على إعادة تمركز الحاميات التركية، وأصر الوفد التركي على هذا الشرط، في حين رفض ابن سعود القبول به.. وبعد مضي بعض الوقت تبادل الأخير كلمات قاسية مع السيد عمر فوزي، ووصل بالأخير حدًّا من الحماقة بدرجة قال معها: إنه إذا لم يقبل ابن سعود بهذا الشرط فسيُجبر على قبوله.. فما كان من الأمير السعودي إلا أن هبّ واقفاً واستلّ سيفه إلى نصفه، ثم أمر السيد عمر بمغادرة الاجتماع. وهكذا فإن أية إمكانية لمفاوضات ناجحة بدت وكأنها اختفت في تلك اللحظة».

«عاد الوفد التركي إلى البصرة على زورق الشيخ مبارك مساء الرابع من أبريل، وسيرسل تقريراً إلى القسطنطينية عن إخفاق المحادثات»[1].

هذه هي المعلومات الأولية عن المفاوضات، وهي تتحدث عن الجلسة الأولى منها التي حضرها الطرف الكويتي ممثلاً في جابر بن مبارك الصباح، وقد حدث فيها الشجار المفتعل بغية تضليل الوفد الكويتي، كما اعترف بذلك معظم الكتّاب السعوديون.. وكما اكتشف مبارك مؤخراً، فانثنى على ابنه يوبّخه ويتّهمه بالغباء.

في العاشر من مايو ١٩١٤، أفاد المعتمد السياسي في الكويت، بأنه لم تصله معلومات جديدة عن المشروعات التركية، وقال بأن ابن سعود لم يزر الكويت بعد انتهاء مفاوضاته مع الترك، وأن المراسلات معه مقطوعة.. ونقل الوكيل رأي ابن صباح: بأن الأتراك سيكونون أقرب إلى إعلان الحرب ضد ابن سعود من إعطاء الحكومة البريطانية فرصة للتدخل والتوسط.. لكن المعتمد غري لا يشارك ابن صباح في رأيه، وكذلك المقيم في بوشهر، وقد طلب المعتمد دراسة إمكانية طلب التوسط بين الطرفين التركي والسعودي، ما دامت المفاوضات قد فشلت!.

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 25950 مؤرخة في العاشر من يونيو ١٩١٤. تقرير من المعتمد السياسي في الكويت، الكولونيل غري، ومرسل إلى الميجور نوكس، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بتاريخ ٦ مايو ١٩١٤.

وانظر أيضاً الوثيقة رقم FO 371 /2123 وهي برقية من القنصل البريطاني في البصرة إلى السفير في القسطنطينية في ١٥ مايو ١٩١٤، ومن القسطنطينية إلى وزير الخارجية في ١٥ مايو أيضاً.

فحتى هذا الوقت لم يعلم الإنجليز شيئاً عن الاتفاق التركي السعودي بعد ستة أيام من رحيل الوفد التركي إلى البصرة[1]، ولم يشأ الحاكم السعودي أن يبلغ الإنجليز، ريثما يوقع السلطان على الاتفاقية وتصبح سارية المفعول، وهو أمر حدث بعد نحو شهر من توقيع الاتفاق.

ففي الثامن من يونيو ١٩١٤ أرسل ناظر الحربية التركي أنور باشا إلى ابن سعود برقية تفيد إبرام الاتفاق:

«نمرة ٤٨

إلى والي نجد وقومنانها، عبد العزيز باشا السعود

أعرض التبريكات راجياً من المولى تعالى أن يوفّقكم لبذل الخدمات المبجّلة في سبيل الدين والدولة.

في ٨ حزيران ٣٣٠

ناظر الحربية

أنور»[2].



وسرعان ما وصلت أخبار الاتفاق للإنجليز، فتأثر مبارك لعدم علمه بها مسبقاً، سواء من ابنه «الغبي!»، أو من خلال ابن سعود «ولده الوفي!».. على أن توارد أخبار الاتفاق جاء متزامناً مع تقارير فشل المفاوضات، فأوقع لبساً وحيرة.

كتبت حكومة الهند لوزارة الخارجية في ٢٧ مايو ١٩١٤، مشككة فيما وصلها من أخبار سابقة عن فشل المفاوضات[3]، وملمحة إلى احتمال نجاحها، مؤكدة أن هناك أضراراً كبيرة إذا ما فرض الأتراك الحل الذي يريدونه، وأطلقوا يد ابن سعود على عمان وقطر!.. وقالت أيضاً: إن وضع ابن سعود لقواته إلى جانب تركيا إذا احتاجت إليها سيسبب مشاكل لبريطانيا في المستقبل، إذا ما غاب التفاهم الودّي معه.

---

(١) الوثيقة رقم FO 371 /2124 من المعتمد للمقيم في العاشر من مايو ١٩١٤. ومن المقيم إلى كوكس في حكومة الهند، في ١٩ مايو ١٩١٤.

(٢) تاريخ الكويت السياسي، جزء ٢، ص ٢١١.

(٣) الوثيقة رقم FO 371 /2124 من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية في ٢٧ مايو ١٩١٤.

وبناء على المعلومات المغلوطة عن المفاوضات التركية السعودية، أيدت حكومة الهند وجهة نظر وزير الخارجية إدوارد غري، بضرورة تجنب أي عمل من شأنه إثارة الشكوك لدى تركيا.. وأيدت اقتراحه بأنه «إذا» لم يتوصل الطرفان إلى حل سلمي لمشكلة الأحساء، فإن تركيا يجب أن تقبل توسّط الحكومة البريطانية.

وفي الوقت ذاته وإزالةً للتناقض في التقارير بين قائل بفشل المفاوضات وقائل بنجاحها، وصل نوكس إلى حلّ توفيقي فقال: «يبدو أن الوفد التركي قد فشل في الوصول إلى أي تفاهم محدّد مع ابن سعود، ولكنهم اتفقوا على هدنة، يستطيع ابن سعود أن ينقضها أو يحترمها في أية لحظة، إلا أن الوفد كذب على إسطمبول وأبلغها أنه وصل إلى اتفاقية ملزمة. على أية حال ستكشف الأسابيع القادمة ما إذا كان ابن سعود اتخذ موقفاً معادياً من التجار البريطانيين أم لا»[1].

لنعد الآن إلى الاتفاقية التي وقّعها ابن سعود مع الأتراك في الثالث من مايو، وصدّق عليها رسميًّا في الثامن والعشرين من الشهر نفسه[2].. ومما يثير الاستغراب أن أحد الكتاب شكّك في وجودها أصلاً، رغم إيراده نصوصها، وقال: إن ابن سعود لم يوقّعها «وما ينبغي له»[3]!. وهو قول بالغ الجرأة في التعدي على حقائق التاريخ.

في الثالث والعشرين من يونيو ١٩١٤، بعث السفير البريطاني في القسطنطينية السير ل. ماليت، إلى وزير الخارجية غري، برقية تحوي معلومات بعثها قنصل البصرة تقول:

«قَبِل ابن سعود منصب الوالي، والقائد العسكري العام لنجد، وأن يكون على اتصال مباشر مع القسطنطينية، ويعترف ابن سعود بأنه من الرعايا العثمانيين، وسيرفع العلم العثماني في الاحساء[4]، وقد فهمت أنه هو الذي سيقرّر فيما إذا كانت القوات التركية ستتمركز في ولايته أم لا.. وقد أرسل السلطان برقيّة إلى طالب النقيب يهنئه فيها

(١) كشك، مصدر سابق، ص ٢٦٥.

(٢) بعضهم يقول ١٥ مايو، غير أن التاريخ المذكور أعلاه أقرب إلى الحقيقة.

(٣) كشك، مصدر سابق، ص ٣٦٦.

(٤) في الوثيقة رقم FO 371 /2144. هناك رسالة من الميجور نوكس إلى حكومة الهند مؤرخة في الثالث من سبتمبر، فقرة «٥٨»، تقول: «التقارير التي وصلتنا من القطيف تفيد أنه في الجمعة الماضية، وبأمر من ابن سعود، رُفع العلم التركي هناك، وأنه سيرفع كل جمعة».

على نجاحه بهذا الخصوص»[1].

واستلم مبارك الصباح في ٢٥/ ٦/ ١٩١٤ رسالة من صديق تركي في البصرة، تحوي تفاصيل الاتفاقية بين ابن سعود وعبد اللطيف المنديل «وكيل ابن سعود في البصرة، وكان يفاوض ابن سعود مع أعضاء الوفد التركي نيابة عن الأتراك»!!.

ويقول غري، المعتمد في الكويت، والذي حصل على هذه المعلومات من مبارك نفسه، إن الرسالة هي عبارة عن وثيقة كان من المفترض أن ترسل من قبل وزير الحرب العثماني «أنور باشا» إلى ابن سعود.، ولكن المعتمد لم يثق كثيراً بالمعلومات ما لم يؤكدها ابن سعود، الذي زاره في الرياض عبد اللطيف المنديل نفسه. وأشار غري إلى انزعاج مبارك من أن ابن سعود عقد الاتفاقية دون مشاورته، وقد بعث برسول إلى الرياض ليسأل عن التفاصيل، ولتُسلّم فيما بعد إلى المعتمد[2]!.

أما الرسالة التي تسلمها ابن صباح من الصديق التركي فهي:

«ابن سعود.. لقد سويّت أموره حسب رغبة الدولة، وقد استتبّ السلام الآن بين الطرفين، وحقنت دماء المسلمين. لقد عيّن ابن السعود والياً وقائداً عامًّا لنجد، دون تدخل من الأتراك. وسيضع قواته تحت الطلب كلما طلب منه. وأن يمد الدولة بالمدافع والسلاح أيضاً. على أن يتصل مباشرة مع قسم -وزارة- الحربية والداخلية، وليس مع والي البصرة. هذا إضافة إلى أن يرفع ابن سعود في كل مدينة وقرية قريبة أوبعيدة في نجد، العلم التركي.. وسوف يصدر فرمان بهذا الشأن من القسطنطينية».

وأضاف: «بالأمس وصلت برقية من وزير الحرب -أنور باشا-.. والفرمان سيرسل إلى ابن سعود بواسطة السفينة -مارماريس- إلى القطيف»[3].

---

(١) الوثيقة رقم E 28368 من ل. ماليت، إلى إدوارد غري، برقية في الثالث والعشرين من يونيو ١٩١٤.

(٢) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 34347 مؤرخة في ٢٨ يوليو ١٩١٤، تقرير من المعتمد في الكويت إلى المقيم في بوشهر، في ٢٦ يونيو ١٩١٤.

(٣) الوثيقة السابقة، ومما جاء في الفرمان «إن جلالة السلطان واثق من حميّة ابن السعود وصدق عثمانيته، وأنه يمنحه سلطة تجنيد الجنود وتسليحهم والمحافظة على الأمن العام والنظام في بلاد العرب، وإجراء العدل بين القبائل، واكتساب ولائها للعرش العثماني»، «انظر: الخليج العربي -١٨٤٠ - ١٩١٤- ص ٣١٥».

ووصل إلى علم الإنجليز خبر الاتفاقية من الأتراك أنفسهم، فقد أرسل السفير البريطاني في القسطنطينية تقريراً يقول فيه: «إن وزير الداخلية التركي أبلغه، يوم الثامن والعشرين من يونيو ١٩١٤، بأنه قد تمّ التوصل إلى اتفاقية مع ابن سعود، الذي عيّنه الباب العالي حاكماً على نجد. وإن الحكومة التركية لن تأخذ الضريبة منه. كما أن ابن سعود وافق على تمركز حاميات تركية صغيرة في العقير والقطيف»(١).

وفي اليوم نفسه ٢٨/ ٦/ ١٩١٤، أرسل المقيم نوكس، إلى كوكس في حكومة الهند، ما وصله من معلومات متعلّقة بنتائج المفاوضات، سرّبها مقبل الذكير، الذي تزوج ابن سعود ابنة أخيه حديثاً.. وقد وصف تقرير نوكس مقبل هذا بأنه تاجر نجدي يقيم في البحرين.. «وقد أخبر مقبل المعتمد السياسي في البحرين بأنه أجرى لقاء مع كل من طرفي المفاوضات، وكلاهما أبلغه بأن الاتفاق تمّ بينهما»(٢).

ومع أن الشيخ مقبل لم يرَ نص الاتفاقية «لكنه فهم أن الباب العالي سمح بإبقاء خمسة جنود في العقير وخمسة أخرى في القطيف، وخمسة ثالثة في الجبيل، كي يبقى العَلَم التركي مرفوعاً.. ولكن لن يكون هناك جنود أتراك في الأحساء ونجد».

وقال مقبل: «سيتسلّم ابن سعود دفعة شهرية تقدر بـ ٢٥٠ ليرة تركية باعتباره حاكماً للأحساء.. وسيجمع الضرائب والجمارك منها، ثم يخصم مصاريف الإدارة ويدفع عشرها للأتراك، ويحق لابن سعود -ضمن الاتفاق- أن يرفع عَلَمَه الخاص».

وعلّق المعتمد في البحرين على هذه المعلومات: بأن هناك إشاعات مضخمة تقول بأن ابن سعود وافق على إبعاد التجّار الأجانب، وأنه وجّه إنذاراً إلى قطر!.

وهذا غير صحيح طبعاً!.

وعلّق معتمد الكويت على أقوال مذكر، بأنه لم يسمع بقصة كهذه ونفاها فوراً، ولكنه في السادس عشر من يونيو، كتب لرؤسائه بأنه «لا شكّ قد جرى اتفاق بين

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 31094 مؤرخة في ٩ يوليو ١٩١٤. مرسلة من وزير الخارجية البريطاني إلى نائب الملك في الهند - الدائرة الخارجية، بتاريخ ٦ يوليو ١٩١٤.

(٢) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 34347 مؤرخة في ٢٨ يوليو ١٩١٤ ومرسلة من نوكس في بوشهر إلى كوكس في حكومة الهند.

الطرفين.. ولكن مبارك لا يعلم شيئاً عن الموضوع»[1].

ومرّة أخرى أطلع الشيخ مقبل المعتمد السياسي البريطاني في البحرين على رسالة وصلته في التاسع والعشرين من يونيو ١٩١٤ من ابن سعود[2] تقول: «إن الاتفاقية مع الأتراك صدّقت بفرمان سلطاني، وأنه ضمن سلطته الكاملة على كل الأحساء ونجد. وأشار عبد العزيز إلى سروره بالنتائج».. وأضاف المعتمد أن «عبد اللطيف المنديل، والذي سلّم الفرمان لابن سعود.. وصل إلى هنا -البحرين- أمس قادماً من الرياض. وقد أفاد بأن ابن سعود عُيّن والياً وقائداً على نجد، وطلب منه أن يتّصل مباشرة بوزير الحربية -أنور باشا-»[3].

ليس هذا فقط ما وصل الإنجليز عن المعاهدة التركية السعودية.. فقد أرسل المعتمد السياسي البريطاني في مسقط برقية في الأول من يوليو ١٩١٤ إلى حكومة الهند، وإلى المقيم في بوشهر في آن واحد تقول، أن سامي بيك، آخر متصرّف تركي للأحساء، ظهر على السفينة البخارية -كسارا- والذاهبة من بومباي إلى القسطنطينية، وأنه قال بأن: عبد العزيز قد وقّع على معاهدة هي في طريقها للتصديق من الباب العالي. وتحوي الاتفاقية: تعيين عبد العزيز والياً على نجد، وقد شمل الحل نجد والأحساء والقطيف. وسيدفع ابن سعود العوائد كأي والٍ عثمانيّ، وأن الولاية الجديدة هي مثل الولايات التركية الأخرى، وقال سامي بأن قوات -من العرب- تحت قيادة ضباط عثمانيين سوف تتمركز في الهفوف والعقير والقطيف»[4].

في التاسع من يوليو ١٩١٤، أصدر وزير الخارجية التركي حقّي باشا، مذكرة وقدّم السفير التركي في لندن نسخة منها إلى وزارة الخارجية البريطانية، تقول[5]: «صدر

---

(١) الوثيقة السابقة، وانظر: كشك، مصدر سابق، ص ٣٦٥.

(٢) واضح أن ابن سعود هو الذي أوصل خبر نتائج المفاوضات إلى الإنجليز سواء عبر مقبل أو المنديل.

(٣) انظر الوثيقة رقم FO 371 /2124 برقية من المعتمد في البحرين إلى نوكس في بوشهر في ٣٠ يونيو ١٩١٤. ومن نوكس إلى حكومة الهند في التاريخ نفسه.

(٤) الوثيقة رقم FO 371 /2124 برقية من المعتمد في مسقط إلى حكومة الهند وإلى المقيم في بوشهر، في الأول من يوليو ١٩١٤.

(٥) الوثيقة رقم FO 371\ 2124\ E 31123 برقية من السير إدوارد غري وزير الخارجية، إلى السير ل. ماليت، السفير البريطاني في القسطنطينية، بتاريخ ١١ يوليو ١٩١٤. وانظر: الحدود الشرقية، كيلي، ص ١٧١.

فرمان إمبراطوري يقضي بتعيين ابن سعود حاكماً وقائداً عسكريًّا عامًّا لنجد، بحيث يتمتّع بصلاحيات الوالي، وبحق إنشاء قوات شعبية محليّة لتأمين النظام والأمن العام في نجد. وستتمركز حاميات تركية على الساحل، وستُزاد قوتها إذا طلب ابن سعود ذلك. كما لا يحق لابن سعود أن يعقد المعاهدات، أو يرتبط بالتزامات مع الحكومات الأجنبية، ولا يحق له أيضاً منح الامتيازات. وأن يلتزم دائماً باحترام المعاهدات القائمة بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأخرى. ويستطيع الأجانب في نجد، وفيما يتعلّق بمصالحهم وأعمالهم، وعملاً بشروط المعاهدات والاتفاقيات، أن يتقدّموا بطلباتهم بهذا الشأن إلى السلطات المحليّة، وإلى ابن سعود بصفته والياً على نجد»[1]!.

لقد بقي نصّ المعاهدة التركية السعودية مطويًّا، حتى سقوط البصرة بيد المستعمرين البريطانيين، حيث عثر على النص الأصلي بين وثائق السجلات التركية التي استولت عليها القوات المحتلّة.. وقد ترجم قائد الحملة العسكرية، الميجور بيرسي كوكس النص من العربية إلى الإنجليزية، وهذا هو النص المترجم من الإنجليزية إلى العربية للاتفاقية المذكورة[2]، والتي وقّعها ابن سعود ووالي البصرة سليمان بن علي الكمالي:

«معاهدة بين ابن سعود والأتراك»
مؤرخة في الرابع من رجب عام ١٣٣٢هـ
الموافق ١٥ مايو ١٩١٤[3]

المادة الأولى: وقّعت هذه الاتفاقية، وتمّ العمل بها بين والي البصرة والقائد العسكري فيها سليمان شفيق باشا، المخوّل بصلاحيات خاصة بموجب إرادة إمبراطورية، وبين سعادة عبد العزيز باشا آل سعود، والي نجد والقائد العسكري فيها. وهذه الاتفاقية معتمدة من قبل الحكومة الإمبراطورية، وتتضمّن اثنتي عشرة مادّة، توضح مسائل سريّة

(١) كان الإنجليز يخشون أن يمنع ابن سعود -وبضغط تركي- الرعايا والتجار البريطانيين من دخول القطيف، وهذه الاتفاقية تتيح له السماح لهم بعد مراجعتهم له. وهكذا لم تكن شروط الأتراك معادية لهم -بسبب رفض ابن سعود- كما كانوا يتوقعون، وحتى القوات فلن تزيد عن ١٥ جنديًّا، يحمون العلم التركي مرفوعاً.

(٢) تجد نص المعاهدة في الوثيقة FO 371\ 2769\ E 236112 مؤرخة في ٢٢ نوفمبر ١٩١٦، ومرسلة من قائد الحملة لاحتلال العراق، السير بيرسي كوكس إلى وزارة الخارجية. وتجد ترجمة بعض بنود المعاهدة في: كشك، مصدر سابق، ص ٤٦٧.

(٣) في الواقع فإن ٤ رجب ١٣٣٢هـ يوافق ٢٨ مايو ١٩١٤.

ذكـرت في الفرمـان الإمبراطوري المـؤرخ في «التاريـخ غير موجود» حـول ولاية نجد. وسيكون نصّ هذه المعاهدة سريًّا ومعتمداً.

المادة الثانية: تبقى ولاية نجد في عهدة عبد العزيز باشا آل سعود طيلة حياته، طبقاً للفرمـان الإمبراطوري، وبعده تنتقل إلى أولاده وأحفـاده حيث يعيّنون بفرمان، شريطة أن يكونوا مخلصين لحكومة السلطان ولآبائه وأجداده الولاة السابقين.

المادة الثالثة: يعيّن مسؤول عسكري فني من قبل الوالي والقائد العسكري المذكور -ابـن سـعود- بحيث يقيـم حيث يشـاء، وإذا رأى الـوالي أن من المناسـب والضروري استقدام ضباط أتراك من أجل التدريب الأساسي للقوات المحليّة، فبإمكانه ذلك على أن يكون تحديد العدد وفقاً لرغبة الوالي والقائد العسكري المذكور.

المـادة الرابعـة: يتمركـز عدد من الجنـود والدرك -الجندرمة- حسـبما يـراه الوالي مناسباً، في الثغور البحرية مثل القطيف والعقير وغيرها.

المادة الخامسة: كل قضايا الجمارك والضرائـب والموانئ والمنائر، تمارس طبقاً لحقوق الحكومات الدولية، وتسـير طبقاً لقواعد الحكومة التركية، وتحت إشراف وتوجيه الوالي والقائد العسكري المذكور[1].

المـادة السادسـة: إلى أن تصـل موارد العائـدات إلى مسـتوى كافٍ لتلبية متطلبات الولايـة والنفقـات المحليّـة والالتزامات العسـكرية طبقـاً للظروف الحاليـة والأوضاع العاديـة في نجـد، فإن العجز في الميزانية يسـدّد مـن عائدات الجمـارك والبريد والبرقيات والموانئ.. وإذا ما توفر فائض، فيجب إرساله إلى الباب العالي مع تقرير.

وإذا كانـت العائدات المحليّة كافية لسـداد كل النفقـات، فيجري تحويل عائدات البريد والبرق والجمارك إلى دوائرها «ووزارتها في إسـتانبول»، كل حسـب عائديته. وفيما يتعلّق بالمدخولات المحليّة غير المذكورة أعلاه، وفي حال توفر فائض، فإنه يجب إرسـال عشرة بالمئة منه إلى خزينة الدولة.

المادة السابعة: يرفع العلم التركي على كل مباني الحكومة والأماكن الهامة في البحر

(١) لأمرٍ ما قفز جلال كشك، عن المواد الخامسة والسادسة والثامنة والعاشرة واختزل المادة الحادية عشرة من المعاهدة، انظر ص ٤٦٧.

والبر، وأيضاً على كل القوارب العائدة لولاية نجد.

المادة الثامنة: يتم اتصال الوالي -ابن سعود- بوزارة الحربية من أجل تقديم الأسلحة والذخائر بصورة منتظمة.

المادة التاسعة: لا يجوز للوالي والقائد العسكري المذكور الدخول في أية علاقات أو مراسلات تتعلق بالشؤون الخارجية أو المعاهدات الدولية، أو منح امتيازات للأجانب.

المادة العاشرة: كل مراسلات الوالي والقائد العسكري، تكون مع الوزارات الإمبراطورية «الداخلية والبحرية» مباشرة ودون وسيط.

المادة الحادية عشرة: تُقام مكاتب للبريد في ولاية نجد بغرض تسهيل الاتصالات، وتوضع الترتيبات لإرسال الحقائب البريدية إلى الأماكن الضرورية بطريقة مناسبة. وتلصق الطوابع التركية على كل الرسائل والطرود.

المادة الثانية عشرة: إذا حدث لا قدر الله، واضطرت الحكومة لدخول حرب ضد دولة أجنبية، أو إذا ما وقعت أية اضطرابات وقلاقل داخلية في أية ولاية، وطلبت الحكومة من الوالي المذكور -ابن سعود- قوة عسكرية لمساعدة قواتها، فإنه يتحتّم عليه أن يُهيّئ ويجهّز قوة كافية حسب الطلب وعلى الفور، طبقاً لقدراته وإمكانياته.

توقيع:

عبد العزيز، والي ولاية نجد، وقائد
جيشها سليمان شفيق بن علي كمالي،
والي ولاية البصرة وقائد قواتها».

ومن الواضح أن ابن سعود كسب الكثير من الاتفاقية، ولكنه مع هذا لم يكن في نيته الالتزام بنصوصها، وحين جاء التطبيق العملي لها، لم ينجز منها شيئاً، اللهم إلّا رفع العلم التركي لبرهة من الزمن وفي القطيف والأحساء في شهر سبتمبر ١٩١٤. وما كان ابن السعود، رغم ما تحويه المعاهدة من نقاط عديدة لصالحه مستعداً لأن تكون المعاهدة عائقاً بينه وبين علاقاته التي يسعى إلى توثيقها مع الإنجليز. وقد قبل فيما بعد شروطاً قاسية، ولكن بصدر رحب، في معاهدته مع الإنجليز المعروفة والتي وقعت في «دارين

- القطيف» عام ١٩١٥.

وجرى أهم امتحان لهذه المعاهدة مع الأتراك أثناء قيام الحرب العامّة الأولى، حيث انحاز ابن السعود إلى جانب الإنجليز خلافاً لنصوص المعاهدة، بل وساعد على احتلال البصرة، وهنّأ بسقوطها في يد البريطانيين، كما هنّأ فيما بعد باحتلال القدس التي دخلتها جيوش اللنبي، وأرسل ولده فيصل إلى لندن عام ١٩١٩، ليقدم تهانيه.

أوضح ابن سعود مراراً وتكراراً للسلطات البريطانية ومعتمديها في الخليج بأنه لا يهتم بالمعاهدة إلّا من حيث إنها ضمنت له امتلاك الأحساء والقطيف، وأنه لم يقبل أبداً، ولن يقبل في المستقبل باتخاذ أي خطوة تضر بالمصالح البريطانية في الخليج.

وأكّد ابن سعود فيما بعد للكابتن شكسبير: «بأنه قبل بشروط المعاهدة مع والي البصرة التركي، لأنه طُمئن بشكل سرّي، بأنه حتى الجزء الضئيل من السيادة الذي مُنح لتركيا لن تطالب به أبداً»[1].

وتساءل الإنجليز بعد أن ألمّوا بخبر الاتفاقية السعودية التركية وتفاصيلها، عمّا إذا كانت هذه الاتفاقية ستؤثر في موقف ابن سعود من الحكومة البريطانية ومصالحها في بلاده.

قال معتمد الكويت الكولونيل غري: إن مشاعر الحاكم السعودي لم تتغيّر، وأنه كان مهتمّاً بألّا تتعرض المصالح البريطانية لأيّ سوء، وقد أصبح في مقدوره أن يقرر وحده، ودون الرجوع إلى القسطنطينية، كل ما يريده بشأن التجار الأجانب وكذلك الزوار إلى نجد والأحساء.

أما معتمد البحرين فيرى أن ابن سعود لا يعتبر أن الاتفاقية التي وقّعها ستؤثر في المصالح البريطانية، وأنه يترفع عن القيام بلعبة بارعة باستخدام الإنجليز ضد الأتراك، وتضليل الأتراك ليعتقدوا بأنه يدرس احتمالية طلب الإرشاد والحماية البريطانية، ليحصل على شروط اتفاقية أفضل مما حصل عليه.

وأضاف: إن ابن سعود يريد أن يظهر بمظهر الملبّي «لرغباتنا»، وفي الوقت نفسه

---

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 2044\ E 35392 مؤرخة في ١٤ فبراير ١٩١٧.

لن يعترض على الإساءة للمصالح البريطانية التي اعترف بها في الأحساء.

ويذكر نوكس الذي سأل معتمديه، وأرسل بجوابهما إلى حكومة الهند في ١٥ سبتمبر ١٩١٤، يذكر أنه يميل إلى رأي معتمد الكويت ويدعو حكومته أن تسمح لمعتمد البحرين أن يرتّب اتصالاته بابن سعود وأحداث الأحساء، حتى لا يذهب الأخير بعيداً في علاقاته مع الأتراك، خاصة وأن الخطر الألماني بدأ بالتصاعد ليس في أوروبا فقط وإنما في الممتلكات التركية.

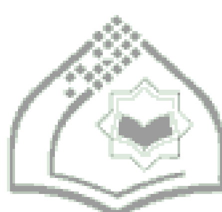
لم تكن هناك فاصلة طويلة بين تاريخ هذا التقرير، وبين قيام الحرب العالمية الأولى التي قلبت كل الموازين رأساً على عقب، وأثبت ابن سعود، أنه لم يكن في يوم ما إلا إلى جانب الإنجليز.



٣

الحرب العالمية الأولى
وثورة العجمان في الأحساء




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسقوط الأحساء عام ١٩١٣م في قبضة ابن سعود، واعتراف الأتراك رسميًا بحكمه لها عام ١٩١٤، ضمّ الحاكم السعودي إليه صحراء شاسعة شملت الجافورة وواحة يبرين، بل كل المناطق الواقعة بين الكويت وحتى عمان وإلى حدود اليمن الجنوبي.. واليوم تعد المنطقة الشرقية (الأحساء والقطيف) أكبر المناطق في المملكة مساحة، وأهمها من حيث الموقع الاستراتيجي، وقلب البلاد الاقتصادي.

وباحتلال الأحساء أصبح ابن سعود قوياً من صنّاع أحداث المنطقة باعتباره واحداً منهم بعدما كان منزوياً في نجد، وصار لزاماً على الآخرين أن يعترفوا به قوةً مؤثرة، فارتفعت أسهمه السياسية سواء لدى القوى المحلية (قطر/ البحرين/ الكويت/ إمارات الساحل) أو لدى القوى الدولية (بريطانيا/ وتركيا).

كان احتلال الأحساء يعني السيطرة على الساحل البحري من الكويت إلى ساحل إمارة (أبو ظبي) بما فيه من موانئ وجزائر كثيرة، وثروات.

وكان يعني أيضاً السيطرة على أصلح المناطق الزراعية في شبه الجزيرة العربية، وأكثرها نتاجاً ووفرة للمياه.

وجعل الاحتلال ابن سعود متصلاً بحدود طويلة مع العراق والكويت وقطر وعمّان والإمارات واليمن (الجنوبي) وإمارة شرق الأردن، إضافة إلى البحرين التي يفصلها عن المنطقة أميال قليلة من البحر..

وضمّ ابن سعود إليه العديد من الواحات، ومساحات شاسعة من الصحارى

التي تجود بالمراعي الخصبة قبل أن تجود ببحار من الذهب الأسود.

وقدمت الأحساء لابن سعود بقُراها ومدنها موارد مالية هائلة عزّزت مكانته السياسية في نجد والعالم المجاور، وجعلت له ثقلاً محسوباً في النشاط الاقتصادي لمنطقة الخليج.

لهذا كله أثار استيلاء ابن سعود على الأحساء القلق والحسد لدى القوى المحلية الصغيرة في الخليج.. أما القلق فلخوف هذه الإمارات أن تُبتلع بسهولة نتيجة القوة السعودية المتزايدة والقريبة من أبوابها.. وهذا ما حدث لحاكم قطر، ولحمدان بن زايد -حاكم أبو ظبي- الذي بدأ فور احتلال الأحساء بتعزيز قواته واستيراد كميات كبيرة من السلاح والذخيرة[1]، وتشاور حمدان مع شيخ دبي حيث قرر هذا دعوة أتباع الجانبين من البدو للاحتفاظ بموقع قوي في البريمي لمنع السعوديين من التمدد[2].

وفي السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الأولى تزايد الهلع، وشمل شيوخ القبائل في البريمي وعمان الذين كانت لهم سلطات واسعة في العهد العثماني.. وتزايد الخلاف مع الكويت إلى حدّ خوض المعارك، وقيام المجازر، كما حدث في الجهراء[3]، حيث تمّ بعدها اقتطاع ثلثي مساحة الكويت وضمّها لمملكة ابن سعود، وفي الحقيقة فإنه لولا مقاومة الإنجليز لاستطاع ابن سعود أن يضم إلى مملكته كل الإمارات الأخرى في الخليج، بما فيها عمان والكويت والبحرين وقطر.. غير أنه يردّ على هذا القول بأنه لولا الدعم البريطاني، لما أسس ابن سعود وجوداً قويًّا له في الأحساء، وربما في غيرها أيضاً.

مهما يكن من أمر فإن الوجود السعودي في الأحساء رفع من شأن البيت الحاكم على الصعيد المحلي والدولي.. ورغم التحذير لابن سعود بألّا يقترب من مصالح الحكومة البريطانية في مشيخات الساحل، فإن المشاكل على الحدود تصاعدت بعد تفجّر النفط، ودخول قوى دولية (أمريكا) في حلبة الصراع، وقد نتج عنه الصراع على البريمي وغيرها. ولا تزال هذه المشاكل بؤراً تتفجر بين الحين والآخر بين كل الإمارات. وبالنسبة للسعوديين فقد كانت الأحساء في قلب الصراع، فمنها تُرسل الأموال لشراء ولاء القبائل

(١) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
(٢) كيلي، المصدر السابق، ص ١٦٨ - ١٦٩.
(٣) راجع كتاب معركة الجهراء للدكتور بدر الدين عباس الخصوصي، منشورات السلاسل - الكويت.

ورؤسائها، ومنها يتمّ ابتعاث الجواسيس وإيصال الإعانات والقوات المسلحة، وباسمها تُبنى المطالبات بضمّ المناطق الأخرى.

بيد أنه كان مهمًا لابن سعود أن يهضم الأحساء أولاً، ثم ينطلق لغيرها متحيناً الفرص، ومؤكداً على «حقوق الآباء وملك الأجداد!».. والذي حدث أن الحرب العالمية الأولى شغلته إلى حد ما عن التوسع، خاصة وأن ابن رشيد لا يزال المنافس القائم في نجد، فضلاً عن أن هناك أولويات أخرى (عسير والحجاز) وكانت الأحساء مسرحاً هامًا للأحداث التي رافقت الحرب العالمية وتداخلاتها.

كانت بريطانيا تسعى قبل اشتعال الحرب العالمية الأولى إلى تهيئة الأوضاع لصالحها في المستقبل، فأسست واحتضنت الحركة القومية العربية ووجهتها بالصورة التي تخدم مصالحها، واستطاعت أن تجعلها حركة قومية مقابل الإسلام الذي ترفع تركيا لواءه، رغم أن الأخيرة أساءت إلى العرب بمحاولاتها تتريكهم بالقوة، وراحت في أوقات الخطر ترفع الشعار الجامع وهو (الإسلام). وأثناء انشغال الدولة العثمانية في حروب البلقان ١٩١٢ - ١٩١٣، عُقد مؤتمر عربي برعاية بريطانية في مدينة المحمرة، حضره خزعل ومبارك الصباح وطالب النقيب، وذلك للبحث في مستقبل العراق[1].

وعقد مؤتمر آخر اشترك فيه أمراء العرب في الشرق، وعقد على مقربة من الأحساء، وبرعاية بريطانية أيضاً، وعرف باسم (مؤتمر جزيرة العرب)، وتناقش المؤتمرون في وسائل المحافظة على الإمارات العربية في الخليج. ومن هذا يتضح أن بريطانيا حرصت على احتضان الحركة العربية وتوجيهها الوجهة التي تريدها والتي تتفق مع مصلحتها، خاصة في ظروف ملابسات الحرب العالمية الأولى.

لقد توالت المؤتمرات وتحوّلت من البحث في الإصلاح ضمن إطار الدولة العثمانية، إلى حركات انفصالية بفعل الإنجليز، وكان غرض جمع مشايخ الخليج -الذين هم من المجتهدين في الحفاظ على مصلحة بريطانيا- هو حشد القوى العربية ضد تركيا. والحقيقة أن هؤلاء الزعماء -كالرعايا-، لم يفهموا حينها أي معنى للحركة القومية، بل إن الشعوب لم تسمع فتتأثر بها.

---

(١) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٤.

اشتعلت الحرب العالمية الأولى في رمضان ١٣٣٢هـ - أغسطس ١٩١٤م، فالتزمت الدولة العثمانية الحياد العملي بين المعسكرين طيلة شهرين كاملين، حتى بدأتها بريطانيا ضدّها دون مبرر سوى الشكوك من أن المعسكر الموالي لألمانيا في الحكومة العثمانية يدفع باتجاه المشاركة في الحرب. والواقع أن بريطانيا بيّتت النية للقضاء على دولة الخلافة وتمزيقها، وكل تحركاتها السابقة واللاحقة تدلّ على أنها لم تكن تبحث عن مبرر لإعلان الحرب ضد الأتراك، وإنما عن فرصة لتمزيق دولتهم. يدلنا على ذلك أن إشارات عديدة صدرت من السفارة البريطانية في تركيا ترجح عدم دخول تركيا الحرب، وعدم رغبتها فيها.. وحتى استعدادات تركيا على حدود مصر للمحافظة على فلسطين وبلاد الشام، فسّرها البريطانيون في السفارة على أنها «ليست بالضرورة معادية»، كان ذلك قبل أن تُعلن بريطانيا الحرب على دولة الخلافة بأيام قلائل فقط!.

وبمجرد اشتعال الحرب تحركت بريطانيا بشكل ملحوظ لكسب ودّ الزعماء استعداداً للمعركة المقبلة مع الأتراك.. والمشكلة لم تكن في الزعماء، «فالرؤساء العرب كان معظمهم مُهيّأً للصداقة البريطانية، ولنذكر منهم ثلاثة هم: خزعل خان حاكم المحمرة، والشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت، وعبد العزيز بن سعود سلطان نجد والأحساء»[1].

ولكن القضية تتعلق «بموقف الشعوب وميل الغالبية للدولة العثمانية، وقد تنبه أ. تشيسون، الموكل بالشؤون الخارجية في حكومة الهند، إلى أن معظم سكان الخليج من العرب متعلقون بالدولة العثمانية بحكم العاطفة الدينية»[2].

ويقدّم المقيم السياسي البريطاني في الخليج تقريراً يوضح الخطوة المقبلة بعد أن اشتعلت الحرب، وقبل دخول الأتراك طرفاً فيها.. يقول[3]:

«في حال قيام حرب مع تركيا.. نستطيع الاعتماد على ولاء رؤساء الخليج في المحمرة والكويت، وأعتقد أنه من المفيد لنا إذا قدمت تأكيدات لابن سعود، فيسأخذ

(١) التيارات السياسية، العقاد، ص ٢٢٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٢.
(٣) من القيم في بوشهر، إلى سكرتير حكومة الهند، تقرير مطول أرسل برقيًا في (٢٠/ ٨/ ١٩١٤) انظر (FO .371 - 2124).

نفس الموقف.. أما البحرين فأعتقد أنها لا تضر ولا تنفع[1].. وستكون مسقط في وضع تستطيع فيه الوقوف لمساعدة القوات البريطانية والتي تعسكر حاليًا هناك».

واقترح المقيم أن تهاجم القوات العربية البصرة، وشرح بالتفصيل طريقة احتلالها، وكيفية المحافظة على الأوروبيين هناك بإخراجهم قبل أن تُعلن الحرب. واقترح المقيم بخبث توزيع رسالة إلى مشايخ الخليج من حكام ورؤساء قبائل، قدّم نصّها، تقول بأن الحكومة التركية تعمل ضد التجار البريطانيين المسالمين، وتورط نفسها في حرب مع بريطانيا وفرنسا وروسيا التي دخلت الحرب لحماية (!) أملاك تركيا. وتنصح الرسالة المقترحة بألّا يتورط رؤساء العرب في الحرب إلى جانب الألمان والأتراك لأنهم سيهزمون!.

ثم تعدّد الرسالة مساوئ الأتراك ضد الشيوخ الحاكمين وضد (الإسلام!!) وأن حكومة بريطانيا لا تتدخل في شؤون المسلمين وعقائدهم، وأنها أبقت دائماً على السلام والخير في كل مكان وحسن الجوار مع الجيران. ويذكّر المقيم الشيوخ بأنه: كانت لكم علاقة سابقة وقديمة مع بريطانيا وإذا ما قامت الحرب فإنها «ستحفظ لكم دينكم وحريتكم. فلا تدعوا الحمقى من رعاياكم، والذين لا يعون منافع الحماية البريطانية الكثيرة، للإخلال بالأمن في إماراتكم أو التعرض لمصالح الحكومة البريطانية.. وبالتزام الصبر ستوفرون المشاكل والأضرار التي قد تلحق بالجميع.. وستكونون في المستقبل أكثر حرية وقوة من السابق. لا تدعوا الأشخاص الحمقى يرفعوا الكلام السخيف عن الجهاد.

إن هذه الحرب لا علاقة لها بشؤون الأديان، بل إنها لصالح الأديان، هدفها تدمير التعالي والتكبر العنصري، وتقوية الشعوب الصامتة التي تحافظ على استقلالها وسلامها مع جيرانها»[2].

وحينها تقوم الحرب مع تركيا -يقول المقيم- «سأعد ابن سعود بالاستقلال مع تأمين ضد أي هجوم من ناحية البحر. وسأدفع شيخ الكويت لمهاجمة الحاميات التركية في جفيم (JAVIM)، أم قصر، صفوان، وجزيرة بوبيان، وسأحميه من النتائج المترتبة على

(١) بل نفعت فمنها انطلقت القوات البريطانية بعد تحشّدها باتجاه البصرة لاحتلالها.
(٢) الوثيقة السابقة.

ذلك.. وسأعطيه وعداً بإعفائه من الضرائب، وسأمنحه حرية تصرف كاملة فيما يتعلق ببساتين النخيل التي يملكها في الضفة اليمنى من شط العرب.. أما فيما يتعلق بالمحمرة.. فنستطيع إعطاء وعد مطمئن لشيخها، عبر إعلان عام بأنه يجب أن يحصل على كامل الحق في التصرف كقوة محلية مستقلة.. وله كامل الحرية فيما يتعلق ببساتين النخيل في الضفة اليمنى من شط العرب، مثلما عُرض على شيخ الكويت.. ومن المحتمل أيضاً أننا نستطيع التأثير على شريف مكة في نفس الاتجاه من خلال ابن سعود»[1].

كانت هذه البداية، وسرعان ما ووفق على ما طرحه المقيم «فأرسلت رسائل إلى الأمراء والشيوخ -ومن بينهم ابن سعود- تخبرهم بوقوع الحرب، وتؤكد لهم بأن الأتراك سيدخلونها، وأن بريطانيا تطلب دعمهم ومعونتهم مقابل وعود لهم (بالاستقلال، والحرية، والمال!)، وأوصت كل شيخ بالمهمة الموكلة إليه، فهذا يهاجم البصرة، وآخر يقطع الإمدادات التي قد تأتي من قبائل المنتفق وغيرها، وثالث مكلّف بحماية القوافل العسكرية والتموينية وكذلك الأرواح البريطانية.

وبالنسبة لابن سعود، فإن وزارة الخارجية البريطانية التي كانت على الدوام حريصة على التوازن في علاقاتها معه ومع الأتراك، غيّرت رأيها بناء على اقتراح من السفارة البريطانية في القسطنطينية، حيث أرسل السفير إلى رؤسائه قائلاً: «إنه من الحكمة بلا شك أن نحاول إحياء صداقتنا مع ابن سعود.. ربما كان المقيم في بوشهر قد دخل في علاقات سابقة معه، صحيح أنه في مطلع هذه السنة (١٩١٤) حين بدا أن الباب العالي كان يعمل بثقة، فإني استنكرت الظهور بمظهر المتآمر مع ذلك الرئيس، ولكن بالنظر إلى ما حدث منذ نشوب الحرب أظن بأن لدينا مبرراً لإعادة علاقاتنا الودية معه»[2].

وكتب مبارك رسالة إلى ابن سعود -بناء على أوامر المقيم البريطاني في بوشهر- يبلغه بقيام الحرب ويدعوه للوقوف إلى جانب الإنجليز.. قال:

«ولدنا العزيز، دمت بخير وعز وسرور

«الله يسلمك واصلتك هل (هذه) الأحرف التي بالورقة.. مضمونها جاينا من

(١) الوثيقة السابقة، وانظر كشك، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

(٢) انظر نص الوثيقة وصورة منها في كتاب خالد السعدون، مصدر سابق، ص ٣٣٣ - ٣٣٤، برقية مرسلة من القسطنطينة إلى خارجية لندن في ١/ ٩/ ١٩١٤.

باليوز بوشهر السابق كرنل كاكس الذي الآن في سملا، ناظر خارجية الدولت (الدولة) البهيـة، وهـو الرجل المعلـوم أولاً أنه محب لنا ولك، والآن زمام الأمـور بيده، وأنت الله يسـلمك هل (هذه) الأحرف إقراها بالدقة التامة وتميز إنشـا الله معانيها، ومثلما هو ذاكر على أسباب هذا (هذه) الحرب، هو من حركاة -حركات- الجرمن واغو الترك معه، الله يذلهم جيعهم.. وإلا يا ولدي أفكار الجرمن يسلط الترك علينا وعليك وعلى جميع العرب. وأنت تعرف عداوة الترك للعرب ظاهره، والله سبحانه رحم العرب والإسلام بوجود الدولت (الدولة) البهية الإنجليزية، هما (هم) الذين محافظين على الإسـلام (المسلمين) الذي عندهم بالهند، ونحنا (نحن) يا إسلام (مسلمي) العرب، ومنهم أنا وتبعي، وأنت وتبعـك وعمـوم العـرب، ترا (معـروف) حنا الله يسـلمك في هيبة الله ثـم هيبة الدولت (الدولـة) البهيـة.. يلزمنا أن نحافظ عـلى الصداقة مع الدولت البهية، إذا ما سـاعدناهم نعرض عن التداخل إلا أن نميل لهم، ولا نقبل أن نسمع تضويهاة (أي دعايات) الجرمن الباطلـة، ويلزمنـا ان نتبـع إرادة الدولت البهية باسـتراحتنا، ويلزمنا أننا نشـكر الدولت البهيـة، لأن يا ولدي الدولت البهية غنية عن مسـاعدتنا، لاكـن (لكن) نحنا، أنا وأنت، مـا حنا (لسـنا) غنيين عنها.. راحتنا وصلاحنا بالله ثـم فيهم، والذي (الذين) غيرهم الله لا يوليـه يظرنا (يضرنا) وهـم الترك، والذي مقويهم الجرمن، الله يذلهم. والدولت البهية وحلفائها الآن هم الغالبين، وبعد انشـا الله يذهبون الجرمـن، وهذه العباراة (العبارات) الـذي جائنـا (التي جاءتنا) مـن كرنل كاكس هي هم من مراحم الدولـت البهية، يبينون مقاصدهم الحسنة بنا وبعموم الإسلام، ولا لهم راغبة (رغبة) في حرب الترك، ويقولون على الممالك التي للترك، ويمكن أن هذي عقوبة من الله على الترك من سوء نياتهم بالعرب، فعاد (إذن) يا ولدي الله يسلمك أنا وأنت يلزمنا اتباع نظر الدولت البهية لأجل صلاحنا وهو الواجب منا»[1].

ردّ ابن سـعود على رسالة مبارك الصباح هذه فقال: «ما عرف حظرتكم كان لدى ابنكم (ويقصد نفسـه) معلوم.. ثم عرف حظرتكم من قبل إثارات الحرب بين هالدول، وأن الي (الذي) مع هالإنكليز يصيرون غالبين، والدولى (الدولة، تركيا) في غايت (غاية)

(١) وثيقة وزارة المستعمرات O. R, R\15\5\25 NO. C-41 OF 1914، أو انظر: السعدون، مصدر سابق، ص ٣٣٦.

الخوف، نرجو أن الله يجعل الغلبة لمن لنا وياكم فيه صلاح (المقصود بريطانيا)..»[1].

في الفترة نفسها وبالسرعة المطلوبة استدعي الكابتن شكسبيرعلى عجل من لندن، حيث أبلغته وزارة الهند شفهيًا بالمهمة الموكولة إليه، بأن يذهب حالاً لابن سعود ويمثل بريطانيا في بلاطه، ويؤثر فيه في حال قيام بريطانيا بمهاجمة دولة الخلافة وإعلان الحرب ضدها، وفي الخامس من أكتوبر ١٩١٤م كتبت له وزارة الهند التالي:

«سيدي،

تأكيداً للتعليمات التي نُقلت إليك شفهيًا، أمرني وزير شؤون الهند أن أبلغك بأنه قد تقرر استدعاؤك للخدمة فوراً، وذلك لتنفيذ الإجراءات (التي أوضحت لك طبيعتها) والتي ستتخذ لحماية المصالح البريطانية في الخليج الفارسي، وفي المناطق التي تسيطر عليها تركيا في الجزيرة العربية.

طبقاً لهذه التعليمات عليك أن تتوجه إلى الخليج الفارسي دون أدنى تأخير، وحينما تصل إلى هناك، يجب ألّا تضيع أي وقت، بل تضع نفسك على تماس فوري بابن سعود، أمير نجد.. والذي يجب عليك أن تمارس عليه أقصى ما عندك من نفوذ، بهدف تأمين هدفين رئيسيين:

الأول: منع انفجار الاضطرابات أو القلاقل بين العرب نتيجة الإجراءات التي ذكرت آنفاً.

الثاني: في حالة اندلاع الحرب بين بريطانيا وتركيا، عليك أن تتأكد وتطمئن إلى أن العرب لا يقدمون للجيوش التركية أية مساعدات.

حوّل المحاسب العام في هذه الوزارة صلاحية وضع مبلغ ١٠٠ جنيه تحت تصرفك لشراء هدايا (اللقاء مع الأمير) إلخ.. كما أنك مخوّل بأن تسحب من خزينة بوشهر ما يلزمك من نفقات لرحلتك فيما وراء ذلك الميناء.

وستحسب خدماتك الفعلية طبقاً للأحكام المطبقة على حالات الاستدعاء الإلزامي للضباط أثناء إجازاتهم، بدءاً من العاشر من أكتوبر ١٩١٤، وهو التاريخ الذي

(١) السعدون، مصدر سابق، ص ٣٣٥.

علمنا أنك ستغادر فيه مبحراً من البلاد على ظهر الباخرة (أرابيا).

ستصلك معلومات في الوقت المناسب عن طريق حكومة الهند، فيما يتعلق براتبك وعلاواتك خلال الفترة المهمة الخاصة»[1].

ولم تضيّع حكومة الهند الفرصة بانتظار شكسبير، بل طلبت من مبارك أن يكتب باسمها واسمه رسائل لابن سعود تحضه على دعم بريطانيا وحرب الأتراك، وتبلغه بأن شكسبير (صديقه القديم) سيصله، وهو الآن في الطريق مبحراً.

قال له مبارك: «إن الدولة البهية تبغي منا ومنك المساعدة الكاملة في جهدها لإبقاء الصلح من تأثيرنا في أصدقائنا وعشائرنا والقبائل المتعلقة منا، وأن نعرّف شريف مكة وابن شعلان بغواية الدولة الجرمانية حتى لا ينغووا بوعود باطلة... وأن الدولة ترسل إليكم كبتان شجسبير (الكابتن شكسبير) المعروف عند العرب جميعاً، حتى يعرفكم بمقاصد الدولة البهية ونياتها، والدولة البهية تبغي منكم أنت والشيوخ المقيمين على شط البحر وساحل الخليج ألّا تفعلوا شيئاً من الحركاة (الحركات) حتى بعد تشبيب (نشوب) الحرب، إلا بعد ما صار (أن تصير) مقاصد الدولة البهية معلومة عندكم بالتفصيل»[2].

كانت بريطانيا تعدّ عدّتها للحرب، وكانت قواتها تتجمع في البحرين، وكانت مؤشرات بدئها بالحرب واضحة، لهذا طلبت من الجميع لزوم الصمت وعدم القيام بأي عمل، إلى أن تشعرهم هي بما ينبغي عليهم أن يفعلوه.

وكتب مبارك أيضاً لابن سعود طالباً منه الاحتفاء بشكسبير حيثن لقائه: «فأنت الله يسلمك إنشا الله تباشره (تحتفي به) وتجاوبه بكلما (بكل ما) يطيب خاطره، والأمل يعود من عندكم مسرور. لأن يا ولدي أنا وأنت وربنا واحد على الخير والسرور انشا الله راحتنا واطمنانتا (واطمئناننا) باتباع رظاهم (رضاهم، أي الإنجليز)»[3].

---

(١) الوثيقة (E 57141) تاريخ ٨/ ١٠/ ١٩١٤ رسالة من وزارة شؤون الهند إلى الكابتن شكسبير في ٥/ ١٠/ ١٩١٤. وانظر: FO. 371\ 3044 - E 35392 مؤرخة في الرابع عشر من فبراير ١٩١٧، وقد أبلغت وزارة الخارجية المقيم السياسي في بوشهر في برقية في ١٩/ ١٠/ ١٩١٤ موضحة المهمة المكلف بها شكسبير المبينة أعلاه. وانظر: السعدون، مصدر سابق، ص ١٥٤.

(٢) برقية من المعتمد السياسي في الكويت إلى المقيم السياسي في بوشهر بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩١٤. وانظر السعدون، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) المصدر السابق.

رد ابن سعود على مبارك مبدياً استعداده لمعاونة بريطانيا، وأنه تسلّم رسائل من المقيم بهذا الاتجاه.. جاء في الرد: «ولا يقطع عقلكم (لا تتصوروا) أن عندنا أمر يخالف أمركم بهذا الخصوص. وقد عرفتكم أن أمري تابع أمركم، ومن قبل الدولة البهية (بريطانيا) تعرف غايتنا عندكم وعندهم (هوانا معكم ومعهم)، ولا غدينا في أمر إلا معرفين (أي لم نباشر في عمل إلا وعرّفنا) صاحبهم الذي بطرفكم (الوكيل البريطاني في الكويت) بشيء ما يخفا (لا يخفى) على حضرتكم، وحنا جانا (ونحن جاءنا) منه (أي من المقيم البريطاني في بوشهر، الميجور نوكس) كتاب على طريق البحرين مقابيل خطه هالذي جانا منك (مماثل إلى كتابه الذي جاءنا منكم)، على يد قنصل البحرين (المعتمد هناك)، ورجعنا له جواب لايق، ومبينين (وبينا) له غايتنا»[1].

وقبل أن يصل شكسبير إلى جهته، أعلنت بريطانيا الحرب، وأرسلت رسالة إلى ابن سعود تحدّد له وقت وصول شكسبير إلى البحرين، وتعترف به حاكماً على نجد والأحساء، «وتضمن له الحماية ضد أية عمليات انتقامية تأتي من البر أو البحر، إذا تعهد والتزم بالانضمام إلى القائمة المعادية لتركيا»[2] وهو تعهّد قدمه ابن سعود بعد اشتعال الحرب بصورة واضحة.

على أنه في ٤/ ١٠/ ١٩١٤ بعثت وزارة الخارجية في الهند إلى الميجور نوكس، المقيم في بوشهر برقية تطلب منه إرسال الرسالة التالية لابن سعود: «سيغادر صديقك الكابتن شكسبير إنجلترا متجهاً نحوك لمقابلتك في أمور هامة، منتدباً من الحكومة البريطانية، وذلك عن طريق البحرين، وهو يرجو أن تجهز له الجمال في العقير حوالي ٤/ نوفمبر/ ١٩١٤..»[3].

وفي ٨/ ١٠/ ١٩١٤ أبرقت وزارة الهند لنائب الملك في الهند، ومنه إلى المقيم ومن ثم لابن سعود، لتنقل له هذه الرسالة: «يعلم الشيخ -ابن سعود- أن ألمانيا تستخدم الآن نفوذها على تركيا لتقوم بأعمال عدائية تضطر بريطانيا لخوض غمار حرب تودّ تفاديها(!)، وحكومة جلالة الملك، وهي مضطرة لاتخاذ احتياطات عسكرية في الخليج.. فهي تبعث

(١) خالد السعدون، مصدر سابق، ص ١٥٨ - ١٥٩، رسالة من ابن سعود لمبارك في ١٦/ ١١/ ١٩١٤.
(٢) FO. 371\ 3044 - E 35392.
(٣) قيام العرش السعودي، ناصر الفرج، ص ٥٤.

الكابتن شكسبير لشرح نواياها»[1].

في ٢٤/ ١٠/ ١٩١٤ كتب ابن سعود رسالة إلى شكسبير تنتظره إلى حين قدومه في البحرين، يقول فيها (الرسالة مؤرخة في ٤/ ذي الحجة ١٣٣٢هـ) بأنه أبلغ عن طريق الميجور نوكس أنك (شكسبير) ستصل إلى البحرين في ١٥/ ذي الحجة (٤/ نوفمبر/ ١٩١٤).. وقال: إنه لن يكون في الأحساء ولا في الرياض في ذلك الحين «وقد أبلغت أخي (عبد الله بن جلوي) أمير الحسا ليتابع اتصالاته بك حول مسألة مقابلتك».. ثم يطلب أن يكون ابن جلوي رابط الاتصال بين الطرفين، لأنه موثوق من طرفه ويعرف برنامجه وخططه[2].

وفي الرابع من نوفمبر ١٩١٤ (١٥ ذي الحجة ١٣٣٢) كتب ابن جلوي رسالة لشكسبير يقول فيها إنه «استلم رسالة من (الإمام) لترسل إليك[3]. مهما يكن الجواب فإنني بانتظاره.. وإذا كانت الاتصالات بينك وبين الإمام أثناء إقامتك في البحرين.. أو إذا ما أصبحت المقابلة لا بد منها، فأرجو إعلامي بذلك، مع إعطائي مهلة أيام قلائل لتجهيز الجمال من أجل ذلك.. أرجو من الله أن يحفظكم والسلام»[4].

أما ما جاء في رسالة ابن سعود لشكسبير الملحقة برسالة ابن جلوي فهو:

«عندما علمتُ من المقيم في الخليج أنك قادم، رأيت أن أقترح عليك أمرين لتختار أحدهما، ولكن الأفضل في نظري أن تجهز شفرة عربية ترسل إليَّ مفتاحها لتكون المخاطبات بيننا بها عن طريق أخينا عبد الله بن جلوي في الأحساء، بينما تظل أنت مقيماً في البحرين، وذلك اتقاءً للقيل والقال، حذرين إلى حين وصولنا إلى نتيجة، فهذه أفضل طريقة بالنسبة لنا ولصالحنا، أما إذا رأيت أنه لا بد من المقابلة.. فإن ابن جلوي يقوم بهذه المهمة، ولكن يجب أن يكون ميعاد سفرك سرًّا.. ولا يستطيع أن يعرف أحد اتجاهك.. وتلبس الملابس العربية».

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر الوثيقة FO 371/ 2479 رسالة من ابن سعود إلى شكسبير في ٤ ذي الحجة (٢٤ أكتوبر ١٩١٤).
(٣) الإمام هو ابن سعود، وكان قد تبنى للتو حركة الإخوان، فأصبح إماماً لها وبدأ تلقيبه بـ(الإمام) منذ ذلك الحين وانتهى بانتهاء الحركة.
(٤) الوثيقة السابقة.

ويفسر ابن سعود في رسالة سبب عدم بقائه في الرياض أو الأحساء، بأنه من أجل إيجاد الأعذار بعدم الاشتراك مع الأتراك في الحرب.. قال: «أعلنّا الحرب على ابن الرشيد لسببين، أولهما لنحول بينه وبين مساعدة الأتراك في سوريا، وثانيهما ليكون لنا عذر من عدم مساعدتهم والانصياع لأمرهم، وظلت رسلهم -رسل الأتراك- تتوافد عليّ للصلح بيني وبين ابن الرشيد.. وظللت أبدي المعاذير، وعليه فقد غادرت الرياض إلى منطقة القصيم لتدبير الأمر وتكلمة الأعذار»[1].

لكن شكسبير أصرّ على اللقاء، فالمهمة خطيرة، رغم أن ابن سعود يعلم أن وجوده معه يحول دونه ودون تكملة الأعذار، وسيعرف الأتراك أنه انحاز علانية للإنجليز.. هؤلاء لم يهمهم ذلك، فسافر شكسبير إليه والتقى به وأقام عنده أسابيع قلائل استطاع أن ينجز خلالها الكثير، فقد أعدّ مسودة اتفاقية دارين وحارب إلى جانب ابن سعود ضد الشمريين وهو يلبس (البرنيطة) وكامل العدة الحربية البريطانية، وأدار مدفعاً ضد العدو، إلى أن قتل في معركة جراب عام ١٩١٥.

رد شكسبير على رسالة ابن جلوي في ٨/ ١١/ ١٩١٤ (١٩/ ١٢/ ١٣٣٢هـ) قائلاً[2]: «وصلت إلى هنا (البحرين) أمس، ١٨/ ذي الحجة ١٣٣٢ (٧/ نوفمبر ١٩١٤)، واستلمت بيد الصداقة رسالتكم المؤرخة في ١٥/ ذي الحجة ومرفقاتها التي من صديقي الإمام عبد العزيز حفظه الله.. إنني أجد من المستحيل أن أتأخر هنا لوضع من أجل الوصول إلى الإمام في القصيم، ولذلك أعددت الترتيبات للذهاب إلى الكويت حيث سأكون أقرب إليه. وقد طلبت منه -ابن سعود- أن يجيب على رسالتي ويرسلها إلى الكويت».

وقال شكسبير أنه يتمنى أن يمر من خلال الأحساء، وأن يقابل ابن جلوي في المستقبل القريب، وأخيراً طلب شكسبير من الأخير أن ينقل رسالة ردّه إلى ابن سعود.

وكان مما جاء في رسالة شكسبير لابن سعود، أنه تسلم رسالتيه (١٤ و ١٥ ذي الحجة ١٣٣٢) وكذلك رسالة ابن جلوي، وفهم المضمون.. «الآن يا صديقي فقد استلمت رسالة المقيم في بوشهر وفهمت محتوياتها.. إن من الضروري أن أقابلك شخصيًّا، وليس لدي شفرة عربية، كما لا أعرف كيف أضعها».. وأضاف بأنه «سيحدث تأخير كثير إذا ما

(١) الوثيقة FO 371 /2479 وانظر: ناصر الفرج، مصدر سابق، ص ٥٤ - ٥٥، وأيضا ص ٤٥.
(٢) الوثيقة FO 371 /2479 رسالة من شكسبير لعبد الله بن جلوي في ٨ نوفمبر ١٩١٤م.

انتظر جواب ابن جلوي، ولذا قررت أن أذهب إلى بوشهر ومنها إلى الكويت، وسأكون قريباً منك، وإذا ما زحفت شمالاً بقواتك (لمعاونة الإنجليز) فسألتقي بك إن شاء الله عند أي بئر مياه تحب». ثم يسأل عمّا إذا كان بإمكان ابن سعود تحديد مكان وتاريخ اللقاء. وحول ضرورة اللباس العربي التي أشار إليها ابن سعود، أجاب شكسبير: «إنني ممثل رسمي للحكومة الكريمة العظيمة (البريطانية!) عند سموكم، وسيكون من المستحيل عليَّ أن آتي متخفياً»[1]، وكان جزاء عدم التخفي القتل بعد أقل من شهر!.

موقف ابن سعود من الحرب

في أغسطس ١٩١٤ كتب له المقيم وكذلك قائد الحملة على العراق الميجور كوكس، أن بريطانيا أعلنت الحرب ضد الحكومة العثمانية، وأنه طلب التعاون من شيخي المحمرة والكويت[2] ولذلك فهو يطلب المساعدة منه لمهاجمة البصرة (وتحريرها!) من الحكومة

(١) FO 371 /2479 من الكابتن شكسبير إلى الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل في ١٩ ذي الحجة ١٣٣٢هـ الموافق ٨/ ١١/ ١٩١٤. وانظر: ناصر الفرج، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٢) أبدى مبارك استعداده للعون حين طلب منه، فقال في رسالة للمعتمد في الكويت: «وإني يا محبكم معكم ويتبعني جميع العشاير الذي (الذين) جنابكم رأيتموهم، وبكل اجتهادنا رجالنا وسفائننا تحت أمركم».. وقد أصبحت الكويت تمثل خط الدفاع الأول عن القوات البريطانية وتحميها من الخلف -كما أصبحت مركز تموين وتخزين للقوات الزاحفة لاحتلال العراق. وهذا الانحياز أدى إلى اشتعال ثورة إسلامية وطنية ضد الشيخ أواخر ١٩١٤ كادت أن تطيح به، بسبب العواطف الإسلامية لدى الكويتيين تجاه دولة الخلافة. وكان يغذي هذه العواطف رجال الدين الذين حكموا على كل من يدعم الإنجليز بأنه مرتد عن الإسلام، وحدث الأمر ذاته للشيخ خزعل، فقد أعلن استعداده لمساعدة الإنجليز إلى أقصى حد، وكتب له كوكس في ٢١/ ١١/ ١٩١٤ بأن الحكومة «أمرتني أن أبلغ سعادتكم شكرها بولائكم ولعرضكم المساعدة، وعليكم بعد ذلك أن تحاولوا بالتعاون مع صديقنا السير مبارك الصباح حاكم الكويت والأمير عبد العزيز بن سعود أمير نجد، الهجوم على البصرة وتحريرها من العثمانيين، فإذا كانت هذه المهمة فوق طاقتكم فعليكم أن تجدوا الترتيبات للحيلولة دون وصول الإمدادات التركية إلى البصرة أو القرنة، إلى أن يصل الجند البريطانيون الذين سنرسلهم في أقرب وقت إن شاء الله.. وإني لأرجو كذلك ان تصل سفينتان من سفننا الحربية إلى البصرة قبل وصول جنودكم إليها، ومع أن هدفكم الأول سيكون تحرير البصرة، إلا أننا نرجو أن تبذلوا كل ما لديكم من جهد لمنع الجنود وغيرهم من سلب بضائع التجار البريطانيين في البصرة، وأن تحمي الأوربيين المقيمين فيها، وتؤمنهم ضد أي خسارة واضطهاد»!.

وثارت الثائرة على خزعل من قبل الشيعة وحاولوا الإطاحة به لولا الدعم البريطاني، وعرفت الثورة تاريخيًّا باسم ثورة (السادة)، وحاول مبارك مساعدته بالجنود فرفض الكويتيون وثاروا عليه!.

العثمانية... وطلب كوكس من ابن سعود أيضاً أن يأتي إلى البصرة ليمنع الإمدادات عنها وحتى القرنة، حتى تصل القوات البريطانية لتحتلها. وقال كوكس: إن (تحرير!) البصرة من الأتراك وفصلها عن ممالكهم هو واحد من الأهداف الرئيسة، ولذا فمن المهم أن يقوم بالتعاون مع الآخرين بمنع الاعتداء على أملاك وأرواح التجار البريطانيين فيها. وطلب منه أيضاً أن يخرج الأتراك من الأحساء والقطيف (وحينها لم تكن هناك أية قوات كما ذكر ابن سعود في ردّه بغبطة). وطلب منه فيها طلب أن (يستفيد) من سمعة بريطانيا (الطيبة) لدى الأصدقاء كلما تطلّب الأمر، وأن يبذل كل جهوده لمساعدة حلفاء بريطانيا من المشايخ.

ولقد كان ابن سعود أثناء الإنزال البريطاني في البصرة في ٦/ ١١/ ١٩١٤ ثم احتلالها، مفيداً للغاية، إذ إنه استطاع أن يبقي ابن الرشيد وقبيلة شمّر، وعجمي السعدون والمنتفق بعيداً عن تهديد الجناح الأيسر للجيوش البريطانية حينما تقدمت شمالاً لاحتلال الفاو.

تعرض موقف ابن سعود من الحرب العالمية الأولى للَّغط شديد بين قائل: إنه وقف على الحياد، وبين من يقول: إنه وضع كل إمكاناته لخدمة المجهود الحربي البريطاني. وسبب اللغط يكمن في أن المتأخرين من الباحثين والكتّاب القريبين من التوجه السياسي السعودين رأوا أن ما كان أمثالهم يتفاخرون به من حرب لدولة الخلافة وتمزيق لبلاد العرب والمسلمين وموالاة للنصارى، أصبح سبّه عار، فحاولوا إعادة كتابة التاريخ بما يتلاءم مع نتائج الحرب (ونتائج سايكس بيكو!)، فاجتهدوا في اقتناص ما يدعم موقفهم، مع أن الواضح من خلال كلام وأفعال ابن سعود -وبما لا يدع أي مجال للشك- أنه اتخذ سبيل الحلفاء ومؤازرتهم ضد دولة الخلافة.

يقول الأستاذ جمال زكريا قاسم[1]: «تعرض موقف ابن سعود في الحرب العالمية الأولى لجدل عنيف، ولاختلاف وجهة نظر الكتّاب الذين عرضوا لهذا الموضوع، فهناك من اعتبره التزم جانب الإنجليز، وهناك من اعتبره قد وقف على الحياد، وفي تقديرنا أن ابن سعود انحاز فعلاً للإنجليز». ويؤيد الأستاذ في رأيه هذا السير ريدر بولارد، السفير البريطاني المفوض في جدة، والذي يقول: إن ابن سعود انحاز للإنجليز بأن أكد للمبعوث

(١) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٣٠.

البريطاني شكسبير أنه التزم جانب بريطانيا «وقلبه مليء بالسرور من تلك الفرصة التي استوجبت تأسيس علاقات جديدة صحيحة بينه وبينها».

وهكذا دخل ابن سعود في قائمة الأمراء الذين ساعدوا إنجلترا خلال الحرب. وأن الإخلاص الذي ساند به الإنجليز، ليعبر عنه بولارد بقوله: «لقد كانت مساعدة عبد العزيز قيّمة، ولو كان تسلّم مقداراً أكبر من السلاح لكان حليفاً أكثر نفعاً».

ويرى كاتب موالٍ: «أن الإنجليز كانوا بحاجة إلى قوة تثبت أو تحيّد شمّر، حتى لا تعترض على الغزو البريطاني للعراق، أو تدعم الحملة التركية على سيناء، وقد حقق عبد العزيز هذا الهدف، ومن ثم يمكن القول بأنه قد ساهم في المجهود الحربي البريطاني»[1].

وقال كاتب بريطاني: «بقي الملك عبد العزيز حليفاً دائماً لبريطانيا، وعاضد البريطانيين وحلفاءهم، ودرّب جيشاً اشترك في العمليات الحربية ضد الأتراك، سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥»[2].

كان يفترض -ضمن الاتفاقية التركية / السعودية، والتي لم يمضِ على توقيعها سوى أشهر قلائل- أن يدعم ابن سعود الأتراك وفقاً لنصوصها، أو لا أقل وفقاً لروح الأخوة والدين، أو ثأراً للعرض والكرامة المنتهكة من قبل قوات الاحتلال. وفي أضعف الإيمان كان بإمكانه التعاطف قلبيًا دون المشاركة العملية في المعارك، بل كان بإمكانه الوقوف على الحياد -وإن كانت ميوله إنجليزية- مراعاة لمشاعر بقية المسلمين.

لكنه لم يفعل أيًا من هذا..

ففي البداية سارع الأتراك للاتصال به قبل أن تعلن بريطانيا الحرب، استعداداً للموقف، تماماً مثلما كما كان الإنجليز أنفسهم يفعلون.

لما أعلن الإنجليز الحرب على دولة الخلافة طلب أنور باشا من ابن سعود -وباسم دولة الخلافة، وحسب الاتفاقية الموقّعة عام ١٩١٤- أن يشترك في الدفاع عن البصرة، فأجابه بأنه مشغول في حرب ابن الرشيد وسيواصلها إلى أن يخضعه.. وقد اعترف ابن سعود بأن الحرب كانت لإيجاد المسوغات والمبررات. ومعلوم أن حرب ابن الرشيد في

(١) كشك، مصدر سابق، ص ٢٤٦.
(٢) ناصر الفرج، مصدر سابق، ص ٤٥.

هذا الوقت ليس فقط تبرر لابن سعود عدم مساعدة الأتراك، بل وتشغل ابن الرشيد عن صد الجيوش البريطانية القادمة من سيناء أو البصرة. وتقول وثيقة بريطانية سطرتها وزارة الهند في ٣١/ ١/ ١٩١٥: «إن موقف ابن سعود حاليًا سليم تجاه بريطانيا، لأنه لم يفِ بالتزاماته لتركيا بموجب معاهدته معهم بإرسال قوات مسلحة لمساعدتهم، بل إنه منع ابن الرشيد من مساعدته للأتراك»[1].

وانظر للمفارقة: فقد عرض شكسبير في لقائه الأول على ابن سعود أن يعاون الإنجليز في احتلال البصرة، فأجاب أنه «من طرف الإنجليز، وأنه يود من صميم قلبه تحرير البصرة من الحكم التركي، ولكنه يرى أن تُعقد بينه وبين إنجلترا معاهدة صريحة محددة الشروط والأهداف كي يستطيع القيام بعمل حاسم».. واعترف ابن سعود لشكسبير بأنه تلقى عرضاً تركيًا للدفاع عن البصرة.. شأنه في ذلك شأن كل حكام الجزيرة، بإعلان الجهاد الإسلامي ضد البريطانيين، وقد كان المخطط التركي قائماً على تخصيص قوات ابن سعود للدفاع عن البصرة وبغداد ضد أي هجوم بريطاني من الجنوب[2].

ويبرر أحد الكتّاب سبب عدم وقوف ابن سعود مع الأتراك في العراق للدفاع عن أرضها، بأن ذلك لن يغير من المعادلة شيئاً، وأن الأسطول البريطاني كان سيحتل الأحساء!! ويضيف «هل كان بوسع ابن سعود أن يغير التاريخ، لو انضم للأتراك في العراق؟» ويجيب «لا.. فقد كان الأسطول البريطاني سيحتل الأحساء»!.

وهذا كلام أصحاب مصالح وليس أصحاب مبادئ.. ثم إن إمام اليمن لم يتحالف مع الإنجليز ولم يفقد شيئاً.. وكان بإمكان ابن سعود أن يفعل الكثير -تماماً مثلما فعل للبريطانيين- ولو غيّر موقفه لتغيّر موقف كل سكان الجزيرة العربية وحتى حكامها.. فالشعوب كانت متحفزة وثائرة على حكامها (حدث ذلك في الكويت وعربستان وغيرها)، وكان بإمكان الأتراك ضرب خاصرة الجيش البريطاني وتطويقه، وتكون الأحساء منطلقاً لمهاجمة الإنجليز في البحرين والكويت.. وكان بإمكانه على الأقل التحالف مع ابن الرشيد -أو تجميد المعارك- ليتفرغا للعدو الأكبر.. أو الحياد كأضعف الإيمان..

(١) FO 371 /2479.

(٢) من تقرير لشكسبير في ٤/ ١/ ١٩١٥.

لم يفعل ابن سعود أيًا من هذا، وحين طلب منه أنور باشا في محرم ١٣٣٣هـ نوفمبر ١٩١٤ بالتخلي عن حملته ضد ابن الرشيد، وأن يجمع القوات تحت قيادته ويتوجه بها شمالاً للدفاع عن البصرة، لم يستجب للطلب، بل وزاد على ذلك بأن «سجن ضابطاً تركيًا في الأحساء كان قد أُرسل إليه لتدريب قواته.. واعتقل أربعة من علماء بريدة من الذين يعيشون في كربلاء وبغداد، أرسلتهم الحكومة التركية للحض على الجهاد»[1].

على أن الأتراك لم يبعثوا الضابط بصورة ساذجة.. فابن سعود كان يراوغهم ويتحجج بحجج مختلفة.. خاصة وأن المادة الثالثة من المعاهدة الموقّعة معه، أشارت إلى استقدام ضباط لتدريب القوات المحلية. وأن المادة ١٢ أشارت إلى وجوب محاربة ابن سعود إلى جانب الدولة.

والطريف أن شكسبير هو الذي أمر ابن سعود بإطلاق سراح الضابط التركي فأطلقه!.

كان وضع الأتراك محرجاً بسبب مواقف ابن سعود، فهي إذا كانت قادرة على الاستغناء عن جهوده، فإنها لا تستطيع الاستغناء عن قوات وجهود ابن الرشيد والقبائل الأخرى (المنتفق، عنزة) وغيرها. لهذا فإن حالة الحرب بين الطرفين (السعودي والشمّري)، كانت كافية لتضييع الجهود الأخرى. وقد حاول الأتراك جهدهم إيقاف الحرب، لكن ابن سعود -وهو البادئ بالحرب- «قام بأعمال مكشوفة ضد خصمه.. وحاول أنور باشا عبثاً حث ابن سعود على التخلي عن الصراعات الشخصية، وأرسل له هدية من الأموال كنفقات لتعاونه مع جيوش السلطان، وأخيراً عُهد إلى سيد طالب -الذي كان يجري في ذات الوقت صفقة فاشلة مع الإنجليز- القيام بمهمة تحقيق وفاق.. فغادر البصرة إلى معسكر ابن سعود عن طريق الزبير.. فاحتج الزعيم الوهابي، بأنه لا

(١) FO 371 /2479 تقرير شكسبير عن لقائه مع ابن سعود في ٤/ ١/ ١٩١٥. وانظر: كشك، مصدر سابق، ص ٤٦٢.

جاء في وثيقة بريطانية أن ابن سعود قال لشكسبير: «أنه ما يزال يعتقل أربعة مبعوثين أرسلهم الأتراك لحثه على الانضمام لابن رشيد في الجهاد ضدنا، ولكن بعد استشارة الكابتن شكسبير، أطلق سراح البعثة لتنقل ردّه.. وفي ١٧/ ١/ ١٩١٥ وصل رسول من مكة يحمل رسالة من ابن الشريف حسين (عبد الله) يقول فيها: إنه قد طُلب من الشريف إعلان الجهاد، وإنه ما يزال يطيل الأخذ والرد والمماطلة كسباً للوقت إلى أن يعرف في أي اتجاه سيتجهه ابن سعود. رد ابن سعود بأنه لا يرى فائدة للعرب يجنونها من الانضمام إلى الحكومة العثمانية، وإنه هو شخصيًا قد طرد وفداً تركيًا..» انظر FO.371\ 3044\ E 35392.

يستطيع الاستغناء عن أي قوات لإرسالها إلى العراق قبل أن يعيد ابن الرشيد إلى حجمه الحقيقي وإلى الخضوع والعبودية»[1].

ولهذا السبب امتنع ابن الرشيد «في الوقت المناسب عن مساعدة الترك، ويعزى الفضل في ذلك لابن سعود، الذي قدم مساعدة بطريق غير مباشر، فقد رفض الدعوات المتكررة عليه من الترك لإعلان الجهاد، والانضمام إلى جانب تركيا، واعتذر بأنه يجب أن يصفي حسابه مع ابن الرشيد. وأن نشوب القتال بين ابن الرشيد وابن سعود قد جعل الأول وقبائله يدافعون عن أوطانهم ولا يستطيعون معاونة الأتراك»[2].

وقام ابن سعود بتجنيد العديد من القبائل لصالح الإنجليز/ مثلما فعل بالنسبة لقبيلة عنزة القوية.. وطلب من عجمي السعدون زعيم المنتفق أن ينضم للإنجليز، فاستغرب ورد عليه بأن الشرف والدين يمنعانه من ذلك، وأنه كان يتوقع منه -من ابن سعود- أن يتخذ الموقف نفسه.

ولم تفقد الحكومة العثمانية أملها في جلب ولاء ابن سعود، فأرسلت له وفداً من أعضائه محمود شكري الألوسي مع عشرة آلاف ليرة ذهباً، وطلب منه أن يتخذ جانب الدولة، فأكد أنه لا يمكن مقاومة الإنجليز[3]، ومنذ نوفمبر ١٩١٤ بدا واضحاً أن ابن سعود انحاز كليًّا للإنجليز، وذلك حينما أرسل له المقيم كوكس في ١٤/ ١٢/ ١٣٣٢هـ (٣/ ١١/ ١٩١٤م) رسالة يدعوه فيها لحرب الأتراك وتحدد له بالتفصيل ما هو مطلوب منه، وتعهد كوكس له:

* حمايته من انتقام العثمانيين.
* حمايته من أي هجوم يقع عليه بحراً أو برًّا.
* الاعتراف به حاكماً على الأحساء والقطيف ونجد ضمن معاهدة[4].

ردّ ابن سعود: «إنني من أعظم المساعدين لحكومة بريطانيا العظمى، وإن شاء الله سوف تحصل على نتائج مرضية.. بالنسبة للجنود العثمانيين لم نسمح لأي واحد منهم بأن

---

(١) FO.371\ 3044\ E 35392 وثيقة مؤرخة في ١٤/ ٢/ ١٩١٧.

(٢) الوثيقة FO 371 /2446.

(٣) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ١٩ - ٢٠.

(٤) خالد السعدون، مصدر سابق، ص ١٦٠.

يبقى في الأحساء والقطيف بعد احتلالنا، وطردتهم كلهم».

وبالنسبة للتعهدات البريطانية الثلاثة المذكورة أعلاه فسيعتمد ذلك على قدومه إلى الكويت للبحث في المعاهدة.. «سوف أغادر موقعي في هذا اليوم متوجهاً للكويت، وسنقوم بالمفاوضات الضرورية»[1].

في التاسع من نوفمبر ١٩١٤ كتب شكسبير -قبل أن يلتقي ابن سعود- أنه طلب من ابن سعود (أن يزحف شمالاً مع كل قواته) لمحاربة الأتراك. وأضاف: «ما أعرفه عن هذا الرجل، فإنني أعتقد أنه سيربط مصيره بنا.. أنا أعتزم الوصول إلى الكويت بأقصى سرعة ممكنة، وحالما أسمع بمنطقة ما أستطيع أن أقابل عبد العزيز فيها، فإنني أعتزم التحرّك فوراً للحاق به.. ولبذل كل مجهود ممكن لتأمين تعاونه الكامل معنا»[2].

والتقى الكابتن شكسبير بابن سعود في معسكر الأخير بـ«الخفس» يوم الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩١٤ الموافق ١٤/ ٢/ ١٣٣٣هـ وسجل أول انطباع عن موقف النجديين من الحرب في تقرير مسجل بتاريخ ٤/ ١/ ١٩١٥ جاء فيه: «على ضوء ما رأيته في المخيم يمكنني القول بأن الشعور العام وسط الجزيرة العربية متعاطف جدًّا مع بريطانيا العظمى، ومعادٍ لألمانيا وكاره للترك».

وممّا ذكره شكسبير في تقريره الذي بعثه لرؤسائه من مخيم ابن سعود في الخفس، أن الأخير «سيكون مستعداً للقيام بدور والٍ بريطاني» مقابل «طلب الحماية من الغرب والشمال». ذلك أن الأتراك قد خسروا للتو البصرة ولا تزال قواتهم معسكرة في الشام والحجاز (مكة والمدينة).

وقال الكابتن بأن ابن سعود «قدّم دليلاً واضحاً على رغبته الصادقة في معاداة العثمانيين، وجعل من نفسه قدوة للعالم العربي في التعاطف مع بريطانيا»[3].

---

(١) FO 371 /2479 رسالة ابن سعود للمقيم كوكس في ٩ محرم ١٣٣٣هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩١٤.

(٢) (E 5353) في ١٥ يناير ١٩١٥. هناك تعليق على الوثيقة يقول: «من الواضح الجلي أن ابن سعود قد انصاع لنا.. ونحن محظوظون في أننا استطعنا استخدامه ضد ابن الرشيد، باعتباره ساعداً من سواعد الأتراك».

(٣) انظر مقتطفات من تقرير شكسبير المؤرخ في ٤/ ١/ ١٩١٥ في كتاب: السعوديون والحل الإسلامي، ص ٣٧٤ وص ٤٦١. وانظر: السعدون، مصدر سابق، ص ١٦٢.

وكان ابن سعود قد أرسل في ٣١ ديسمبر ١٩١٤، وهو اليوم الذي التقى فيه بصديقه شكسبير، رسالة إلى المقيم في بوشهر (كوكس) يعلن فيها أنه يقف إلى جانب بريطانيا، وأن تحرير البصرة من الحكم التركي، يعتبر من أهم أهدافه.

على أنه لا يمكننا تقييم الموقف السعودي هذا تقييماً صحيحاً دون معرفة خارطة الأوضاع السياسية وموقف المسلمين من الحرب، وانحيازهم التام إلى جانب دولة الخلافة في مقابل الهجمة الصليبية على بلاد المسلمين.

لنستعرض بشكل سريع الموقف في الخليج وإماراته.

بمجرد أن أعلنت بريطانيا الحرب كانت تعلم أن دولة الخلافة سوف تعلن النفير للجهاد الديني ضد (قوى الكفر) رغم ما شاب العلاقة بين دولة الخلافة ورعاياها من سوء.. فالخلاف بين العرب والعثمانيين كان داخليًّا إصلاحيًّا، أي أنه خلاف ضمن المحيط والدائرة الإسلامية.. هكذا رأته الشعوب الإسلامية التي كانت تشعر بعدم الرضا عن الحكم التركي، إلا أنها لم تفكر بأكثريتها الساحقة في الانفصال عن دولة الخلافة[1].

كان هدف الإنجليز هو الاستعداد -حتى قبل الحرب- للتشكيك في مشروعية الجهاد الديني الذي رفعت لواءه دولة الخلافة، وكان من رأي السير بيرسي كوكس، قائد الحملة على العراق وبطل الاحتلال، أنه «يمكن التغلب على حركة الجهاد الديني بـ:

* أحكام السيطرة البريطانية على الخليج،
* واستغلال الخلافات المذهبية،
* وتأجيج الخلافات المذهبية/ السياسية القائمة بين فارس والدولة العثمانية من سبيل منع تدفق القوات العثمانية إلى المقاطعات الفارسية في الجنوب»[2].

---

(١) دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، د. مصطفى عبد القادر النجار، ص ٧، يذكر سليمان فيضي أحد أقطاب الحركة العربية في كتابه (في غمرة النضال) ص ٢١٨ - ٢١٩، أنه التقى ولورنس في البصرة في ٧/ ٤/ ١٩١٦ في مكتب مور من دائرة الاستخبارات العسكرية، وقال فيضي: إنه رفض أن يقوم بثورة ضد الأتراك، مما أدهش لورنس حينما قال للأخير: «إنني شخصيًّا لست أرى مبرراً إلى الانتقام من الترك. أما نضالنا في السر والعلن ضد الحكومة العثمانية، فكان في نطاق الشؤون الداخلية، ولغرض الحصول على بعض الحقوق المشروعة التي كانت الحكومة قد أنكرتها على الشعوب العربية وللمطالبة بالإصلاح الداخلي».

(٢) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٦.

لهذا أرسلت بريطانيا حملة عسكرية إلى شط العرب لحصر تأثير دعوة الجهاد الديني، خاصة بين أبناء الطائفة الشيعية ذات الأغلبية السكانية هناك. فخوفاً على نفوذها من هذه الدعوة أن تؤثر في الكويت والمحمرة، أرسلت حاميات عسكرية في شمال الخليج، ساعدها على ذلك أن الرؤساء العرب -ومنهم ابن سعود- كانوا مهيئين للصداقة البريطانية[1].

أما موقف حكام الخليج وأمرائه، فلم تكن منسجمة مع آراء الشعوب ومشاعرها، فهذه الشعوب «وبدافع من شعورها العاطفي والروحي يميلون إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية.. ومما يؤكد ذلك أن معظم القبائل في جنوب فارس والعراق لم تقبل التعاون مع الإنجليز، كما تعرض كل من شيخ الكويت والمحمرة لردود فعل عنيفة من قبل مواطنيهم، الذين ساءهم ولا شك انضمام شيوخهم صراحة إلى جانب الإنجليز»[2].

واشتعلت النقمة على بريطانيا والعطف على تركيا من المحمرة وفارس إلى اليمن، ومن ليبيا ومصر والشمال الإفريقي حتى الكويت والهند وباقي ديار المسلمين، وبهت الإنجليز أمام تضامن الشيعة في العراق ضدهم وألحقوا بهم هزائم متتالية. ومن هنا كانت بريطانيا بحاجة إلى أسماء عربية للانضمام إليها، فقد كان المطلوب -بالدرجة الأساس- التشكيك في مشروعية الجهاد التركي[3].

وكاد مشايخ الخليج أن يتلقوا درساً قاسياً على يد شعوبهم لولا الحماية البريطانية.. ففي المحمرة ثار الشيعة ضد حاكمها الشيخ خزعل في ثورة عارمة أججها رجال الدين الشيعة، وعرفت الثورة باسم ثورة (السادة)، وخاف مبارك أن تنتقل الثورة إلى الكويت، فسارع لدعم صديقه بالقوات، ولكن الكويتيين رفضوا القتال والذهاب للمحمرة، واشتعلت بوادر ثورة إسلامية شارك فيها الشيعة والسنة، فاضطر مبارك إلى التراجع وتبرير مواقفه، وقام بنفي العديد من القيادات السياسية المحلية والدينية إلى الهند ومناطق أخرى. وأخيراً اضطر إلى إغراء بعض الصحفيين بالمال لنشر المقالات التي تدافع عنه في الصحف المصرية، وتمكن في النهاية من التغلب على ميل غالبية السكان، خاصة وأن

(١) المصدر السابق، ص ٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٥.

(٣) كشك، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

بلاده أصبحت محطة التموين لحملة العراق وتركز فيها ثقل بريطاني غير قليل. أما حاكم المحمرة فاستسلم للمعارضة وامتنع عن حضور مؤتمر الكويت الذي دعت إليه بريطانيا في نهاية سنة ١٩١٤[1]. في حين أضاف مبارك إلى مساوئه أن قرر فرض ضريبة فادحة على الذين تزعموا التمرد ونفاهم، واستدعى نفراً منهم بحضور المعتمد السياسي البريطاني في الكويت وأهانهم لاعتبارهم الخروج على الدولة العثمانية بمثابة ارتداد عن الإسلام[2].

وفي البحرين التي كانت مركز تجمع القوات البريطانية المسلحة، والقاعدة الهامة التي استخدمت في الإعداد لحملة العراق، كان موقف شيوخها وديًّا تجاه الإنجليز، وقلدهم الأخيرون العديد من الأوسمة خلال الحرب وبعدها، أما موقف السكان «فقد كانوا متأثرين بعاطفتهم تجاه دولة الخلافة»[3].

ولمكافحة عاطفة السكان -وكما أراد بيرسي كوكس- مارس آل خليفة أثناء الحرب الأولى أشد حملاتهم الطائفيّة ضد أغلبية السكان الشيعة سياسيًّا واقتصاديًّا لشغلهم عن الاهتمام بمجريات احتلال العراق والمقاومة التي نظّمها العلماء والمراجع الشيعة فيه وفي مناطق عديدة من جنوب إيران.. وقد ارتحل العديد من العلماء وطلاب العلوم الدينية إلى النجف وانضموا إلى حملة المقاومة، واضطر البريطانيون بمعاونة حاكم البحرين لمنع رجال الدين الشيعة من دخول البحرين، وطرد بعضهم، خوفاً من أن يتضخم نشاط المعارضة ضدهم وضد الإنجليز على حد سواء..

ورغم كره إمام اليمن للأتراك إلا أنه ظل أثناء الحرب موالياً، لعدم رغبته في الوقوع في تبعية الإنجليز[4].. والإمام يحيى شأنه شأن بقية المسلمين، وقف إلى جانب دولة الخلافة -رغم مساوئها- حفاظاً على بيضة الإسلام من الإنجليز وأعوانهم.. وهو موقف صحيح لا غبار عليه.

أما في نجد والأحساء اللتين يحكمهما ابن سعود فلم يحدث شيء مهم. فالأحساء والقطيف كانتا أثناء الحرب تئنان من ثقل الضغط الطائفي الوهابي الذي شمل كافة

---

(١) العقاد، مصدر سابق، ص ٢٢٤، لمزيد من التفاصيل عن العصيان الكويتي راجع كتاب عبد العزيز الرشيد (تاريخ الكويت)، وكتاب الشيخ خزعل (تاريخ الكويت السياسي).

(٢) جمال زكريا، الجزء الثاني، ص ١٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٤) فاسيليف، مصدر سابق، ص ٢٦٧.

مجالات الحياة، وكان الشيعة قد فقدوا للتوّ (منتصف عام ١٩١٤) زعيمهم السياسي المرحوم الشهيد عبد الحسين بن جمعة الذي قتله ابن سعود بحجة التعامل مع دولة الخلافة، وقد هدّ ذلك من عزمهم للنفير من أجل حماية العراق -بلد المقدسات الشيعية- لاسيما وأن سيف ابن جلوي كان مصلتاً على رقاب الشعب.

لذا لم يكن هناك أكثر من تعاطف الشيعة مع إخوانهم في العراق الذين يقاومون الاحتلال جنباً إلى جنب القوات التركية، وقد شارك بعض طلبة العلم ورجال الدين القطيفيين والأحسائيين المتواجدين في الأماكن المقدسة (النجف الأشرف، كربلاء) في حمل السلاح دفاعاً عن البصرة وغيرها، كما فعل المرحوم العلامة المجتهد حسن علي البدر، والعلامة المجاهد حسن القطيفي، والشيخ موسى تقي آل زاير، الذين كانوا قيادات عسكرية في الحرب ضد الإنجليز الغزاة. واستطاع بعض أفراد الشيعة من السفر خفية إلى العراق للغرض ذاته.

وإذا كانت دعوة الجهاد قد آتت ثمرتها في الكويت والمحمرة والعراق وغيرها دون الأحساء، فليس ذلك راجع إلى أن شيعة القطيف والأحساء أقل حماساً وحميّة من الآخرين، وإنما لأن الضغط الحكومي الممارس بحقهم كان كبيراً.. ومعلوم كم هي قسوة الوهابيين على الشيعة دونما سبب، فكيف إذا ما اتخذ هؤلاء موقفاً مؤيداً وصريحاً لعدو آل سعود اللدود (دولة الخلافة)؟

لقد ساد الحزن -مثلاً- جميع الأوساط الإسلامية (خاصة الشيعة) حين بلغهم خبر الإنزال البريطاني في البصرة وسقوطها (٢١/ ١١/ ١٩١٤)، فأرسل ابن جلوي لزعماء الشيعة -في القطيف- مهدداً ومتوعداً من إقامة مراسم عزاء وحداد بالمناسبة، بل وزاد بأن فرض غرامات باهظة لدعم ما أسماه (قوات الإمام وجيش التوحيد)!.

أما نجد، ففي المناطق الواقعة تحت حكم ابن الرشيد، كانت هناك محاولة شبه يائسة لمساعدة دولة الخلافة بسبب تحرشات ابن سعود العسكرية، أما في المناطق الخاضعة للحكم السعودي، فإنها لم تستنكف التعاون مع الإنجليز، ولم تعترض على موقف ابن سعود، ولم تر أن الإسلام يهاجم، بل شمت حكامها بدولة الخلافة، وأعلنوا عن كامل استعدادهم لمساعدة بريطانيا التي يصفها كبير الاستعماريين كوكس أنها (الدولة الوحيدة المحبة لرقي البشر على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم)، كما كتب مرة لابن سعود.

وفي الوقت الذي مات فيه الناس كمداً وحزناً على سقوط البصرة، كان ابن سعود يطيّر برقية تهنئة لبيرسي كوكس، ثم يزورها برفقة المحتلين، ويطّلع على المعدات الحديثة!.

وفي الوقت الذي كان فيه علماء العراق يحشدون العشائر وسكان المدن لقتال الإنجليز الزاحفين نحو بغداد.. كان ابن سعود يتوسط للإنجليز في استمالة فهد الهذال، أكبر زعماء عنزة، للإنجليز. ويطلب في الوقت نفسه من شيخ المنتفق عجمي السعدون أن ينضمّ مع البقية في محاربة دولة الخلافة.

وفي الوقت الذي كان فيه ابن سعود لا يرى غضاضة من محاربة عموم المسلمين، بتهمة الكفر والشرك، ويصف الأتراك بأنهم في نظره أسوأ من الكفار، كان لا يجد غضاضة -هو ومشايخه- من التعامل مع بريطانيا وتسلّم المال والسلاح منها.

بماذا نفسر كل هذا!.

على أقل التقديرات، لابد أن يقال: إن المفاهيم لدى عموم مشايخ الوهابية كانت مقلوبة، وإلا بأي منطق يمرّ تعامل ابن سعود مع الإنجليز دون إثارة ضجة أو اعتراض؟!

وكيف يسكت هؤلاء عن إقامة معاهدة مع بريطانيا تجعلهم وبلادهم خاضعين للنصارى دون أن ينبسوا ببنت شفة؟!

وهذا ما حدا بأحد الباحثين للقول مستغرباً[1]:

«لم يصادف ابن سعود نفس تلك المشكلات حينما مال إلى التعاون مع البريطانيين، فإن ارتباط دولته بالحركة الوهابية جعلها منذ القدم خصماً تقليديًّا للدولة العثمانية، وهي ترفض زعامتها الروحية رفضاً باتًّا».. ويضيف: «هل كانت هذه الملابسات تبرر لابن سعود أن يضع بلاده مختاراً تحت الحماية البريطانية؟.. وكيف يثير إعلان التبعية للعثمانيين ضجة عند الوهابيين في عهد عبد الله الفيصل في القرن التاسع عشر، بينما لا نكاد نسمع

(١) العقاد، مصدر سابق، ص ٢٢٤ - ٢٢٥. وانظر أيضاً: جمال زكريا قاسم، مصدر سابق، ص ١٨ - ١٩ الذي أشار أيضاً إلى أن ابن رشيد صارح ابن سعود بأنه «من رجال الدولة المخلصين، يحارب إذا حاربت، ويصالح إذا صالحت».

اعتراضاً واحداً على معاهدة دارين التي وضعت الدولة السعودية في مصاف إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية؟».

وكان شكسبير قد أرسل ذات مرة إلى حكومته رسالة مرضية -كما يقول نائب الملك في الهند- يقول فيها «إن ابن سعود قد أعدّ العدّة للقيام بغارة هائلة ضد ابن الرشيد والذي تفيد التقارير أن ضباطاً أتراكاً يرافقونه مع قواته»[1].

وقدم شكسبير ضمانات الحماية والاعتراف والاستعداد لتوقيع معاهدة إلى ابن سعود وهي «مشروطة بتعاونه مع شيخي الكويت والمحمرة لاحتلال البصرة، وإذا لم ينجح في ذلك فهي مشروطة بتدبير عملية منع المساعدات التركية من الوصول إلى البصرة، وبحماية أرواح الأوربيين وأملاكهم هناك»[2].

بعد هذا شرع الكابتن في إعداد المعاهدة بين بلاده وابن سعود، فقدم ابن سعود عروضه، وقدم الإنجليز عروضهم، وفي هذه الأثناء يقتل شكسبير في معركة جراب[3]،

(١) برقية من نائب الملك في الهند مؤرخة في ١٢/ ١/ ١٩١٥م.

(٢) (FO. 2479 E 9973) وثيقة مؤرخة في ٢٧/ ١/ ١٩١٥م؛ وانظر: قيام العرش السعودي، ناصر الفرج، ص ٣٦.

وفي ٢٦/ ١/ ١٩١٥ أبرق كوكس يقول: إن معاهدة مؤرخة في ١٥/ ٥/ ١٩١٤ بين تركيا وابن سعود، قد وجدت بين الملفات والوثائق التركية التي استولت عليها القوات البريطانية بعد احتلال البصرة، وقد قام كوكس نفسه بترجمتها من العربية إلى الإنجليزية، وعلق البريطانيون على شرط مساعدة ابن سعود لتركيا أثناء الحرب بقولهم: «يبدو أن دخول تركيا في حرب ضد دولة صديقة لابن سعود -المقصود بريطانيا!!- ودون أي مبرر أو استفزاز (!!!)، سيكون مبرراً كافياً لعدم التزامه بهذه المعاهدة، ومحاولته الدخول في معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية»!!.

(٣) انطلق شكسبير مع قوات ابن سعود لمقابلة ابن رشيد، وكان يركب جملًا إلى جانب الأمير السعودي، وفي المساء طلب الأخير من الكابتن أن يغادر خوفاً على حياته، لكنه أصرّ على البقاء وكتب إلى كبيرة الاستعماريين غيرترود بل في العراق: «لن تكون مفاجأة لي إذا وصلت إلى حائل خلال الشهر القادم (فبراير) أو نحو ذلك كمستشار سياسي لابن سعود».

وتقول إحدى الروايات أن ابن سعود رجا صديقه المسيحي أن يرتدي على الأقل ملابس عربية ولكنه رفض ذلك، وارتدى زيّه العسكري الخاكي البريطاني في صبيحة ٢٤/ ١/ ١٩١٥ وركب جمله إلى ميدان المعركة (جراب)، وشارك في إدارة المدافع ضد آل الرشيد، وراح يرقب العدو لآل سعود بمنظاره، حتى دهموه ومزقوه بالرصاص، وحمل آل الرشيد خوذته الشمسية وسلموها للأتراك فعلقوها أمام أحد أبواب المدينة المنورة كإثبات على أن ابن سعود يتعاون مع الكفار. وفيما بعد حينما سئل ابن سعود عن أروع رجل -غير مسلم- تعرّف عليه، فأجاب بلا تردد: شكسبير واستغرب (أبو حنيك) الكابتن غلوب باشا من اطّلاع ابن سعود الكبير على الأدب الإنجليزي، متصوراً أن ابن سعود يقصد

وفي الثـاني من فبراير ١٩١٥م وافقت الخارجية على بنود المعاهدة، ثـم جاء كوكس إلى دارين ليوقعها مع ابن سعود في السادس والعشرين من ديسمبر سنة ١٩١٥م.

ومايهمنا من نصوص معاهدة دارين، الإشـارة إلى أن أهم نصّ أراد ابن سـعود أن يثبتـه فيهـا، هو أن يعترف به حاكماً للحسـا والقطيف والجبيـل وتوابعها! وهذا ما نصت عليه المادة الأولى: «تقرّ الحكومة البريطانية وتعترف بأن نجداً والحسـا والقطيف وجبيل وملحقاهـا وموانيها على شـواطئ الخليج الفـارسي، هي بلاد ابن سـعود وآبائه من قبله وبناءً عليه تعترف بابن سعود المذكور كحاكم مستقل لها».

ولم تكـن هناك مشـكلة بالنسـبة لنجد فهي موطن السـعوديين، أما الأحسـاء فإن اعتبارها ملكاً لآبائه فيه مغالطة للتاريخ والواقع، وهو ما أثبتناه في مواقع سابقة من هذا الكتاب.

وتضمنت المادة الأولى أيضاً أن يكون ورثة ابن سـعود هم الحكام شرط ألّا يكون الشخص الوريث معادياً للحكومة البريطانية بحال من الأحوال.

وتعهـدت بريطانيـا في المادة بالدفاع عن ابن سـعود ضد أية دولـة أجنبية، بحيث تحدد هي مقدار الدعم والعون والدفاع.

ونصت المادة الثالثة على أن تتولى الحكومة البريطانية شـؤون ابن سعود الخارجية، بحيـث لا يعقـد معاهـدة ولا يراسـل أي دولـة إلا بإذنهـا، وأن يطلعهـا على مـا يرد من مراسـلات، وأن يتعهد ابن سـعود على وجه الإطلاق بألّا يمنح ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يتخلى عن الأراضي المذكورة أو أي جزء منها، ولا يعطي امتيازات لرعايا دولة أجنبية دون موافقة بريطانيا، وأن يتبع نصائحها في ذلك.

(وليم شكسبير) ولكن اتضح له أن الأمير إنما يقصد الصديق العزيز (المرحوم!) الكابتن شكسبير. انظر: كتاب المملكة، مصدر سابق، ص ٨٠ – ٨١.

وعلّق تقرير بريطاني على نتائج معركة جراب، وثيقة رقم FO. 371\ 3044/ E 35392 ومؤرخة في ١٤/ ٢/ ١٩١٧ بالقول: إن ابن سعود، وإن لم يكن قد وجّه ضربة مؤلمة ومدمرة لابن رشيد، فقد استطاع على الأقل إخراجه من المعركة وتعطيله ومنعه من الانضمام إلى الأتراك، كما كان سيفعل حتماً لو انتصر. ربما يكون اشتراك ابن رشيد في الحرب في المراحل الأولى من حملة العراق قد زاد في مصاعبنا إلى حد كبير، ومع ذلك فإن موت شكسبير كان ثمناً باهظاً دفعناه مقابل شلّ قوات ابن الرشيد».

ونصّت المادة الرابعة على حفظ طرق الحج، والخامسة على عدم الاعتداء على البحرين وقطر والكويت وساحل عمان[1].

وترتب على هذه المعاهدة بأن حصل ابن سعود -كما يقول ديسكون، المعتمد السياسي في الكويت- على:

* ألف بندقية لمحاربة ابن الرشيد والعجمان.
* تسهيل استيراد الذخيرة لحسابه الخاص من البحرين، حتى يستطيع أن يفي باحتياجات الحملة الموجهة ضد العجمان[2].

كما تعهدت بريطانيا بأن تقدم له راتباً شهريًا مقداره خمسة آلاف جنيه، غير المعونات من الأسلحة ودفعات مالية كلما تطلب الموقف السياسي والعسكري ذلك. والطريف أن ابن سعود اعتبر هذه الأموال -تمويهاً على عوام النجديين- أنها جزية يدفعها المسيحيون للمسلمين، وقد أشار أكثر من مسؤول بريطاني لهذه النقطة في الوثائق والكتب[3].

أما مبررات هذه المعاهدة، فقد اعتاد السعوديون القول: إنها شر لا بد منه، وأنه لولاها لاحتل الإنجليز الأحساء والقطيف.. بل أرجعوا موقف ابن سعود المتطرف في حربه لدولة الخلافة بأنه كان يستهدف الحفاظ على الأحساء والقطيف ضمن ممالكه (المستقلة)!.

يا له من مبرر، ويا له من استقلال[4]!.

(١) انظر نصوص المعاهدة في كتاب كشك، السعوديون والحل الإسلامي، ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٢) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٣٠، وتجدر الإشارة إلى أن ابن سعود وأثناء توقيع المعاهدة أكد لكوكس حرصه الشديد على المصالح البريطانية، وأن الولاة الذين يعيّنون في القطيف والهفوف لديهم تعليمات مشدّدة برعاية هذه المصالح، ص ٢٤.

(٣) قال المؤرخ والمستشرق الروسي فاسيليف، مصدر سابق ص ٢٤١: «إن ابن سعود إبان الحرب العالمية الأولى وافق على الحماية البريطانية، واستلم معونات شهرية، وادّعى بأن ذلك مجرد جزية كالتي كان المسيحيون يدفعونها للخلفاء الأوئل»!.

(٤) اعتبر كشك المعاهدة المخزية هذه أنها «ثمرة الاستراتيجية السعودية، في فرض التحالف فرضاً على بريطانيا» مشيراً إلى أن ابن سعود كان يطاردها منذ دخوله الرياض وحتى الحرب العامة من أجل توقيعها. في حين نعتها فؤاد حمزة (مستشار ابن سعود) بانها «معاهدة جائرة». وقال الزركلي عنها: إنها «على غرار المعاهدات التي كان الإنجليز يعقدونها مع إمارات الخليج».

ويلاحظ أن كل المعاهدات (تقريباً) عقدت بالقرب من ساحل الأحساء والقطيف، خشية أن يطّلع عليها النجديون، ولقربها من مواقع الاستعمار البريطاني.. بيد أن أهم ما حققته هذه المعاهدة، معاهدة دارين:

* أنها وُقِّعت في القطيف، وهي أول معاهدة رسمية تحتوي نصوصاً واضحة، يوقّعها ابن سعود مع الإنجليز.
* وأنها أعطت الشرعية لاحتلال ابن سعود للمنطقة.

ومهما تكن تبريرات الكتّاب المتعاطفين، من أن الإنجليز لن يعترفوا باحتلال الأحساء والقطيف وسائر الساحل دون المعاهدة، وأن موقف ابن سعود بعد وقعة جراب وحروب العجمان لا يساعده على التصلب والعناد، فإن هذه المعاهدة لا تشرّف السعوديين، وكل التبريرات لم تُقنع أقرب المقربين من ابن سعود (مستشاريه)[1].

ثورة العجمان في الأحساء:

شُغل ابن سعود طيلة عامي ١٩١٥م - ١٩١٦ بقمع ثورة أشعلتها قبيلة العجمان التي تتخذ من بادية الأحساء مقرًّا لها، وهي قبيلة قوية وصعبة المراس، اعتاد البدو على إطلاق صفة (ألمان العرب) على أفرادها.

لم تكن هناك مشكلة بين ابن سعود وهذه القبيلة حتى احتل الأخير الأحساء، وضرب نفوذهم وقضى على امتيازاتهم فيها، وكانوا قد تضايقوا من خيانته لهم، حينما أمرهم بالاتجاه شمالاً لمحاربة أعدائه حتى يقتنص الفرصة لاحتلال الأحساء بعيداً عنهم.

ويرى ابن سعود أن التمرد العجماني كان بتحريض ابن الرشيد، وهذا غير صحيح، ولم يصدقه الإنجليز حين قالوا: «ولكن يشك كثيراً في صحّة آرائه». وشكّك شيخ الكويت أيضاً في كلام اتّهام ابن سعود قائلاً: إن المشكلة بدأت يوم احتلال الأحساء.. «فقد بقيت تلك القبيلة على علاقة جيدة مع ابن سعود حتى ذلك الوقت، وكانت تعترف

(١) يدّعي حافظ وهبة أن كوكس قال في القاهرة سنة ١٩١٨: «إن ابن سعود يعرف جيداً أن الأحساء والقطيف، وهما خير ممتلكاته تصبحان تحت رحمتنا، إذا ما رسم لنفسه سياسة معارضة لمصالحنا، فضلاً عن أن نجد نفسها تستورد جميع حاجياتها من موانئنا»، وموانئ الإنجليز المقصودة هي (البحرين، والكويت)!.

به سيداً لها بصورة عامة. إلا أن امتداد سلطانه المباشر إلى الأحساء، وهي المقر الرئيسي لها، قد أساء إلى ولائها له. وقد سعى لفرض ضرائب على كل فرد من أفرادها (ضرائب شخصية)، ومنعها من استيفاء الرسوم على القوافل التجارية المارّة عبر أراضيها -لأنه قد فرض ضرائب باهضة على هذه القوافل-»[1].

وبدأ ابن سعود بالتعرض لقبيلة العجمان بعد ستة أشهر من معركة جراب التي شارك فيها أفراد القبيلة من دون اقتناع وببرود، مما جعله ناقماً على خذلهم إياه وانسحابهم من المعركة، ونهبهم معسكر ابن سعود نفسه[2]. لذا أصبح حريصاً على كسر شوكتهم بأسرع وقت.

قدّم ابن سعود من الرياض في يونيو ١٩١٥/ شعبان ١٣٣٣هـ، إلى منطقة الاحساء، وجنّد بعض قبائلها خاصة بني هاجر، وحشد أربعة آلاف رجل، بينهم (٥٠٠) جاؤوا معه من نجد، ثم طارد القبيلة الثائرة حتى موقع يقال له «كنزان» الذي يقع على بعد ٢٠ ميلاً غرب الهفوف.

وقبل المعركة بقليل جرت مفاوضات بين الطرفين، أقنعت ابن سعود بالعدول عن القتال، غير أنه قبل يوم من توقيع الاتفاق المزمع، أقنع (سعد بن عبد الرحمن) أخاه ابن سعود بأن يغدر بالعجمان ويهاجمهم ليلاً ويفاجئهم على حين غرّة، غير أنهم تلقوا تحذيراً مسبقاً، فاستعدوا للمعركة، ولقي سعد عقاب الغدر -كما قال الكاتب البريطاني روبرت ليسي في كتابه: المملكة- فقتل هو وعدد كبير من القوات السعودية، حيث ذبحوا بلا رحمة بعد أن أصلوهم ناراً حامية، وقد أُصيب ابن سعود بجراحات بالغة، فقد أصابته رصاصة في كتفه الأيسر، بقيت حتى تاريخ توقيع معاهدة دارين في ٢٦/ ١١/ ١٩١٥م[3].

ولحسن حظ ابن سعود أنه استطاع الفرار إلى الهفوف طلباً للأمان، ومعه عدد من الجنود يكفي بالكاد للدفاع عن البلدة، تاركين بقية المدن والقرى تحت سيطرة المهاجمين.. وأصبح ابن سعود من الناحية العمليّة أسيراً في الهفوف حتى وصلته الإمدادات البريطانية

(١) FO. 371\3044\ E 35392 مؤرخة في ١٤/ ٢/ ١٩١٧.
(٢) خالد السعدون، مصدر سابق، ص ١٧٢، وانظر: كتاب المملكة، ص ٨٦ - ٨٧.
(٣) ليسي، مصدر سابق، ص ٨٧، والسعدون، مصدر سابق، ص ١٧٣.

من البحرين والكويت.. حيث اعتبرت وقعة كنزان أكبر هزيمة تحلّ بعبد العزيز على الإطلاق[1].

وأوضح تقرير بريطاني ماهيّة الدعم الذي قُدّم لابن سعود وهو محاصر في الهفوف بقوله: «خلال العمليات وهذا الصراع قمنا نحن بتسهيل شحن وتوريد الذخيرة لابن سعود، وفعلنا كل ما كان باستطاعتنا للجم شيخ أبو ظبي ومنعه من دعم العجمان، وقدمنا عن طريق البحرين ألف بندقية كما قدمنا له مبلغاً قدره عشرين ألف جنيه استرليني.. وفي هذه الأثناء لم يكن الأتراك قد يئسوا بعد من استمالة ابن سعود لجانبهم، فأرسلوا له في شهر يوليو ١٩١٥ مبعوثاً -هو صالح الشريف الحسني- الذي اتّصل به وعرض عقد اجتماع معه، لكن طلبه رُفض»[2].

كان هذا الدعم قبل توقيع المعاهدة، أما بعدها «فقد أصبح عنده الآن دعم دولة عظمى لتعزيز سلطته الداخلية، إذ أرسل له البريطانيون ٣٠٠ بندقية تركية، وعشرة آلاف روبية عام ١٩١٥، وألف بندقية إضافية و ٢٠٠ ألف رصاصة، وعشرين ألف جنيه استرليني عام ١٩١٩م، وتمكّن بهذه المساعدة من إخضاع العجمان وإعادة النظام في الأحساء»[3].

وأشار هاري جون فيلبي الذي خلف شكسبير في تمثيل بلاده لدى البلاط السعودي، إلى أن ما حصل عليه ابن سعود عام ١٩١٦ من السلاح فقط هو: «٤ مدافع ميكانيكية، ١٠٠٠ بندقية عيار ٣٠٣، ٢٠٠ بندقية أوتوماتيكية» هذا غير الذخيرة والمال[4].

أما المساعدات التي قدمت من الكويت، فهي عبارة عن حملة قادها ابن الشيخ

(١) انظر الوثيقة السابقة FO. 371\3044\ E 35392. وافتخر الشاعر العجماني (نغميش) بالانتصار الكاسح فقال:

ليل على ابن سعود يا ليل الندم ... ذبح الأصائل والعمار الغاليه
أخوك يا عزيّز من الموت انكتم ... وراك تهرب منه وانت اتخايله
صابك وصاب أخوك من الموت السهم ... بالليل الأظلم... ليتنا بالقايله!
عقب التدنجر ما تفكون اللزم ... وأرقابكم من ضرب الأيدي مايله

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) ليسي، مصدر سابق، ص ٨٨.

(٤) كشك، مصدر سابق، ص ٤٢٨.

مبارك (سالم) من بضع مئات من المقاتلين، ساهمت مساهمة فعّالة في فك الحصار عن ابن سعود الذي دام ستة أشهر.. وفي الوقت ذاته أرسل مبارك إمدادات بالذخيرة والسلاح بحراً، وبعد وصول كل هذه الإمدادات والمقاتلين تراجع العجمان.. ولم تمضِ الأيام الأولى من شهر ذي الحجة ١٣٣٣هـ/ أكتوبر سنة ١٩١٥ حتى كان العجمان يولّون الأدبار شمالاً وجنوباً -كما قال ابن سعود في رسالته لبيرسي كوكس في العاشر من أكتوبر ١٩١٥-. وتمكن الحاكم السعودي في ٢٢/ ١٢/ ١٣٣هـ/ الأول من نوفمبر ١٩١٥ من محاصرة القسم الذي توجّه شمالاً من ثلاثة جوانب، بمساعدة القوة الكويتية وبعض القبائل المؤيدة، وذلك عند نقطة من ساحل البحر إلى الشمال من القطيف[1].

ولاحق محمد بن عبد الرحمن -أخو ابن سعود- ومعه بعض بني خالد، العجمانَ حتى اضطرهم إلى اللجوء للكويت، وبقوا هناك حتى أواخر العام، أي حتى وفاة مبارك في ٢٩ نوفمبر ١٩١٥[2]. وكان مبارك قد استقبل قيادات العجمان في العشرين من نوفمبر وقبل لجوئهم، وعزم ابن سعود على مهاجمة مبارك والعجمان على حد سواء، ولكنه تراجع حفاظاً على علاقاته مع بريطانيا، واكتفى بإرسال رسول لحليفه في ٢٢/ ١١/ ١٩١٥، راجياً مبارك عدم التعامل مع أعدائه، ولكن الاتفاق بين مبارك والعجمان قد أُبرم ولم يكن من الممكن التراجع عنه.

لم يكن أمام ابن سعود إلّا الشكوى من حليفه ووالده (مبارك) لدى المعتمد السياسي البريطاني في البحرين في ٢٧/ ١١/ ١٩١٥م، لكن المعتمد السياسي في الكويت، أشار إلى دعم مبارك لابن سعود في حرب العجمان وأنه لولا ذلك الدعم ما استطاع هزيمتهم. قال: «على الرغم مما يبدو في عمل مبارك من قسوة تجاه ابن سعود، إلا أن الأخير كان سيصبح بدون مساعدة الكويت، عاجزاً عن مواصلة عملياته الحربية بعد تلك الهزيمة التي تعرّض لها، كما أن الوعود التي قطعها العجمان لمبارك، والمتضمنة تعهداً بالخضوع لسلطة ابن سعود، تمثّل تنازلاً كبيراً من جانبهم»[3].

بعد وفاة مبارك ألحّ ابن سعود على ابنه وخليفته جابر بأن يطرد شيوخ العجمان من الكويت، فجاء رد جابر معتدلاً، ونصح ابن سعود بأن ينهي عداءه الشخصي معهم، ذلك

(١) السعدون، مصدر سابق، ص ١٧٥.
(٢) المصدر السابق، وانظر الوثيقة FO. 371\3044\ E 35392.
(٣) السعدون، مصدر سابق، ص ١٧٧.

أن طردهم قد يجعلهم يلجؤون ويدعمون ابن الرشيد وعجمي السعدون، لكن ابن سعود ردّ بأنه لن يسامحهم وأصرّ على إخراجهم، فاضطر الشيخ جابر إلى طردهم في فبراير ١٩١٦. وكما توقع جابر، فقد طلبوا الحماية من (عجمي) ثم من ابن رشيد، ولكنهم في مايو ١٩١٦ طلبوا من شيخ الزبير أن يوافق على إقامتهم قرب (صفوان) فوافق بناء على طلب الإنجليز لمراقبتهم، ثم ما لبث أن تعاون زعماء العجمان معهم، حيث «قدّم عدد من كبار الشيوخ ولاءهم لنا.. ولم تكن رغبة ابن سعود الجامحة في توجيه كل طاقته لاستئصال جذور هذه القبيلة بالأمر الذي يمكن أن يلقى أي تعاطف منّا في هذه الفترة من الزمن»[1].

استمرت مشكلة العجمان طوال عهد جابر، ثم تفاقمت في عهد سالم الصباح الذي زاد من هوّة خلافه مع ابن سعود، الاختلاف المذهبي، وفي تلك الأثناء كانت قبائل ابن سعود تهاجم قبيلة العجمان وتسلبها، فيما يرد أتباع هذه الأخيرة بهجمات مماثلة.. وعقدت أكثر من هدنة كان مصيرها الفشل لحقد ابن سعود وإصراره على استئصال شأفة العجمان.

ولم يرضخ العجمان إلّا في عام ١٩١٩م، حيث قسّمهم ابن سعود إلى عشرين قسماً، ووضع كل قسم في إحدى هجر الإخوان، وبهذا شتت شمل القبيلة ومزّقها إلى الأبد، وقضى على أكثر زعمائها وقتل الآلاف من أفرادها تشفّياً منها لقتلها أخيه في كنزان، وليس فقط لأنها متمردة عليه.

في هذه الأثناء لم يتوقف ابن سعود عن مشاركته -قدر ما تتيح الظروف الداخلية- في دعم إنجلترا ضد دولة الخلافة، وراح ينسّق مع الشريف حسين حاكم مكة الذي انضمّ للتوّ إلى القائمة المعادية لدولة الخلافة. وأبلغ ابن سعود الكابتن شكسبير «أن الخلافة من وجهة نظره، يجب أن تعود إلى آل الرسول، والتي كان الشريف يمثلها، إذا أفلتت تلك الخلافة من يد سلطان تركيا».

وكتب ابن سعود للشريف في أغسطس ١٩١٦ بعد أن طرد الأخير الأتراك من مكة، أنه مستعد أن يقدّم له كل المساعدة، وفي سبتمبر من العام نفسه تلقى ابن سعود رسالة من علي حيدر، الضابط العسكري التركي في الحجاز، والمقيم في المدينة، تبلغه بأن الشريف خان الإسلام وارتمى في أحضان الإنجليز، وقال لابن سعود: إن السلطان مستعدّ لتعيينه شريفاً على مكة، شرط أن ينضم للجهاد، إلّا أن ابن سعود عبّر في ردّه عن

(١) الوثيقة السابقة، وانظر: السعدون، ص ١٨٦ - ١٨٧.

غضبه واستيائه الذي يكنه لعلي حيدر والأتراك[1].

ولقد شغلت ثورة العجمان ابن سعود عن مطاردة ابن رشيد إلى حين، وقام ابنه تركي بحملات فاشلة على حائل، واعترف طبيب ابن سعود في أكتوبر ١٩١٦ في رسالة حملها من سيده للمعتمد البريطاني في البحرين بأنه -أي ابن سعود- لا يستطيع فعل أي شيء ضد قبائل شمّر، طالما بقيت قبائل عجمان المتمردة عليه تطوّق جناحه، وأنه لا يشعر بالأمان والسلام داخل مناطق حكمه.

وفي ربيع وصيف عام ١٩١٦، زادت مصاعب ابن سعود، حيث شُغل بإخماد ثورة أخرى قامت بها قبائل «المرّة» التي تسكن بادية القطيف، وكانت جذور هذه الثورة مرتبطة بما جرى للعجمان، وقد أخذ أفراد القبيلة يهددون طرق المواصلات، ويتعدون على الأهالي وممتلكاتهم.. وفي تلك الأثناء سارع ابن رشيد وقبائله للاتجاه شمالاً للاشتراك مع قوات دولة الخلافة ضد الإنجليز الذين يزحفون شمالاً لاحتلال بغداد، منتهزاً فرصة انشغال ابن سعود بإخماد ثورة قبيلة المرّة.

وفي سبتمبر ١٩١٦ كتب ابن سعود للسلطات البريطانية، بأنه سيكون سعيداً بلقاء شخصي مع كبير المعتمدين السياسيين (المقيم كوكس) لمناقشة موضوع التعاون مع الشريف حسين للقيام بهجوم ضد ابن رشيد.. وعاد فكرر الطلب بإلحاح في أكتوبر ١٩١٦م، وإذ ذاك رأى كوكس أن يلتقي بابن سعود بعد حوالي ١١ شهراً من لقائه الأول.. وجاء اللقاء هذه المرة أيضاً على شاطئ الأحساء في (العقير) في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٦، وهناك شكا ابن سعود لصديقه كوكس المصاعب المالية التي تجتاحه وأشار إلى خسائره الكثيرة من الرجال والمعدات، في حروبه مع العجمان ثم ضد آل مرّة. وأوضح أن الحصار والتجويع الذي فُرض على تركيا وحلفائها قد أضر بالنجديين الذين يقيمون علاقات تجارية مع الشام.. وبعد ذلك ناقش الطرفان خططهما لحرب ابن الرشيد والوسائل التي تمكّنهما من تجهيز حملة قوية ضده[2].

ويدّعي حافظ وهبة أن كوكس حاول أن يُغري ابن سعود بالحرب ضد الأتراك، فقال له: سأكفيكم أنا ابن رشيد، وقد وافق كوكس على ذلك.. ويضيف وهبة: «ويقول

(١) الوثيقة السابقة، (FO 371 /3044).

(٢) الوثيقة السابقة. وانظر: جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٣٣ - ٣٤، وانظر أيضاً: الوثيقة رقم FO 371 /2769 رسالة من كوكس لحكومة الهند في ٢١/ ١١/ ١٩١٦.

المرحوم الملك عبد العزيز: إن كوكس قد أعطاني القمر بيد والشمس باليد الأخرى»!.

وفي العقير عبّر ابن سعود لكوكس عن رغبته لزيارة قصيرة للشيخ جابر قبل أن يعود للرياض، وقد أحبّ كوكس الفكرة وشجعها بمزيد من الود، وحمله على ظهر السفينة البريطانية الذي أسعده ركوبها لأول مرة، وأوصى كوكس بأن يُمنح ابن سعود وسام (K.C.I.E) أثناء الاجتماع الذي سيعقد في ٢٠/ ١١/ ١٩١٦ في الكويت، والذي دعا كوكس لحضوره كلًا من شيخ المحمرة وشيخ الكويت وحوالي (١٠٠) شيخ قبيلة، بمن فيهم فرعان من قبيلة شمر (أسلم، والظفير). وكان المؤتمر برئاسة كوكس، حيث ألقى كلمة افتتاحية، أظهر فيها حسن نوايا بلاده تجاه العرب، ورغبة بريطانيا في أن يستعيدوا مجدهم الغابر (!!)، وأعلن عن استعدادها وحرصها على وحدتهم لصد أي اعتداء خارجي[١].

وقد أُلقيت خطب عديدة في المؤتمر كان أقساها وأشدّها على الترك خطبة ابن سعود، فبعد خطاب كوكس، ألقى خزعل خطاباً حماسيًا مؤيداً لبريطانيا وتبعه ابن سعود حيث «ضرب على الوتر الرئيسي، في خطاب كان عفويًا بقدر ما كان مفاجئاً. قال: إن الأتراك وضعوا أنفسهم خارج الإسلام بسبب المظالم والجور الذي ارتكبوه ضد المسلمين الآخرين. ثم أظهر ابن سعود الفوارق بين سياسة الأتراك وسياسة بريطانيا العظمى، مبيناً أن الأتراك كانوا يسعون إلى إضعاف العرب عن طريق تأجيج الخلافات بينهم، في حين تشجّع بريطانيا العظمى العرب على الاتحاد لما فيه مصلحتهم. وامتدح تصرف الشريف حسين (في ثورته ضد دولة الخلافة) مؤكداً على التزام كل العرب بالتعاون معه في دفع القضية العربية إلى الأمام، وحين انتهى من خطابه إلى خاتمته البليغة، أقسم الزعماء الثلاثة: زعيم الكويت، وزعيم المحمرة، وابن سعود، على أن يعملوا معنا يداً بيد من أجل تحقيق الهدف المشترك»[٢].

ولم يخف ابن سعود مواقفه ومشاعره ضد دولة الخلافة أينما حلّ وارتحل، وقد شهدت الوثائق البريطانية أنه «خلال حفلات الاستقبال التي أقيمت في الكويت برهن

(١) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٣٤ - ٣٥، وانظر الوثيقة (FO 371 /2769).

(٢) انظر الوثيقة FO 371 /3044 وأيضاً الوثيقة (FO 371 /2769) وتجد في الأخيرة برقية موجهة من كوكس في ٢١ نوفمبر ١٩١٦ حول ذلك الاجتماع، وقال فيها بالنص: إن الشيوخ الثلاثة أقسموا على العمل من أجلنا لتحقيق الهدف المشترك.

وتحوي برقية كوكس مقتطفات من خطاب ابن سعود الذي ألقاه مساء ٢٠ نوفمبر ١٩١٦. وانظر أيضاً: جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٣٤ - ٣٥، وكشك، مصدر سابق، ص ٤٦١، وأيضاً فاسيليف، مصدر سابق، ص ٢٦٣.

في كل كلماته وأقواله عن مدى استيعابه الكامل للمبدأ الذي يُسيّر علاقاتنا مع شبه الجزيرة العربية، وقدم مثالاً على سياستنا الكريمة والسخية نحو القضية العربية حقيقة وهو كوننا على استعداد لتشجيع وفاق بينه وبين ابن الرشيد إذا تخلى الأخير عن مواقف العداء التي يظهرها حاليًا -تجاه بريطانيا-»[١].

وأشار حافظ وهبة -مستشار ابن سعود وأول سفير له في لندن فيما بعد- إلى أن ابن سعود كان بعد المؤتمر شديد التهجم على الأتراك، في أن عواطف الكويتيين والمسلمين معهم، مما أسخطهم وخرجوا غاضبين.. يقول في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين): «عندما زار عبد العزيز الكويت في سنة ١٩١٦م/ ١٣٣٥هـ واجتمع كبار أهل الكويت لتحية الأمير، كان كل حديثه أو خطابه تشديد النكير على الأتراك والحطّ من شأنهم، واتهامهم بما أصاب الإسلام من ضعف، وتأييدهم لكل بدعة، ثم ختم حديثه بأنه لو كان في بدنه قطرة من دم تميل إلى الأتراك لبذل كل وسيلة لإخراجها من جسمه..». فما كان من أهل الكويت إلّا أن «استاؤوا من تصريحاته هذه، لأنهم ككثير من المسلمين في ذلك الوقت كانت عواطفهم مع الأتراك والألمان، وكان الألمان منتصرين على الحلفاء في جميع الميادين، ولقد انصرف أعيان الكويت من مجلس ابن سعود غير راضين عن خطابه»[٢].

ويعلّق كشك مبرراً سبب ميول النجديين وآل سعود لبريطانيا خلافاً للغالبية العظمى من المسلمين بقوله: «إن الشعور في نجد كان مختلفاً.. فالمناطق التي كانت ترزح تحت الاحتلال البريطاني مثل مصر والكويت كانت كراهيتها منصبة على الإنجليز، وعواطفهم مع عدو عدوي.. أما نجد فلم ترك إنجليزيًا، والعدو التاريخي والحالي المستقر في الأذهان هم الترك. والنجديون واليمنيون هم أحدث العرب عهداً بمقاتلة الترك عشية الحرب العالمية[٣].. ومع حركة البعث الوهابية، كان الإعلام الديني السعودي يركز بالطبع على خطايا الحكم العثماني»[٤].

وقبل أن ينفضّ مؤتمر الكويت حدثت تظاهرة، الأولى بطلها ابن سعود وحده، والثانية بطلاها (جابر شيخ الكويت، وابن سعود زعيم الوهابيين).

---

(١) الوثيقة رقم (FO 371 /3044)، مؤرخة في ١٤/ ٢/ ١٩١٧.

(٢) انظر أيضاً: كشك، مصدر سابق، ص ٤٦١، وجمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٣٥.

(٣) ولكن الإمام يحيى لم يقف مع الإنجليز مثل ابن سعود؟!

(٤) كشك، مصدر سابق، ص ٤٦١.

التظاهـرة الأولى كانـت حينما قدّم ابن سـعود بصـورة تظاهريـة ٧٠٠ جمل لدعم القوات البريطانية، استولى عليها من تاجر دمشقي يدعى محمد توفيق بن فرعون، كانت الدولة العثمانية قد أرسلته -هكذا يقول الإنجليز- لشراء الجمال لحسابهم. وتقول وثائق الإنجليز: إن ابن فرعون «صديق شخصي لابن سعود. وكان قد زار نجد لنفس الغرض -شراء الجمال- في العام السـابق. لكن في هذه المرة ضغطنا على الأمير بإلحاح ليمنعه من الحصول على الجمال. وبناءً على ذلك، قام ابن سـعود باعتقال ابن فرعون، وصادر ٧٠٠ جمل كان قد اشتراها من الداخل، وأرسلها إلى الكويت»[١].

وكانت للرعايا النجديين معاملات تجارية قوية مع سـورية «والقبائل -في الجزيرة العربية- اعتادت أن تبيع جمالها لتجار دمشـق، ولهذا فإن الحصار الذي فرضه ابن سـعود (ضـد الأتراك) -حيث جـاءت مصادرة جمال ابن فرعون شـاهداً عـلى حقيقته- أصبح مصدر سـخط متزايد. فالنجديون يتذمّرون، والقبائل قلقة مضطربة، والكل يسأل: أين تكمـن الفائدة مـن مواقف زعيمهـم»[٢]. وجاء وصـول الجمال المنهوبـة أو المصادرة إلى



(١) الوثيقة (FO 371 /3044) تاريخ ١٤/ ٢/ ١٩١٧.

(٢) المصدر السابق. وانظر: فاسيليف، مصدر سابق، ص ٢٦٣. وانظر أيضاً (FO 371 /2769) رسالة من كوكس لحكومة الهند في ٢٦/ ١١/ ١٩١٦.

لم نحصل على نص رسالة ابن سعود لعجمي السعدون، ولكن نستطيع أن نتنبأ بمحتواها من خلال جواب عجمي على ابن سعود الذي نشرته غروترد بل (الشهيرة بمس بل، أو الخاتونة!) في كتابها (فصول من تاريخ العراق القريب) والذي نصه: «أخي المبجل، من المعلوم جيداً عندي بدرجة لا يتطرق إليها الشك، أن موقفي هو موقف من يسعى لمرضاة الله العلي العظيم، ولإعلاء اسم العرب بإظهار الولاء لهم، وأي ولاء أعظم من أن أسارع بإخلاص إلى ما أمر به الله في كتابه المجيد بالجهاد ضد الكافرين أعداء الله وأعداء الدين؟.. ولا يمكن أن تأخذني في الله لومة لائم، أنا الذي أسعى لحب الله ونبيه وبلادنا ولحمايتها من أن يدنسها الكافرون.. وقد كان لي أمل كبير بتدينكم وحميّتكم العربية أن توافقوني رأيي، وتؤيدوني فيما أقوم به من أجل إعلاء كلمة العرب.. وليس هذا بفضل الله تمرداً، إنما هو موقف بسيط معروف، وإذا كانت الحكومة التركية تذبّ عن حوزة الإسلام فهي عضدي وعضد قبائلي، وأنا حاكم مطلق بأمر الله وأمر الحكومة، وإني مقتنع ومعتقد بأني سائر في الطريق السوي الذي يرضي الله والعرب، سيراً مستمراً لا يثنيني عنه شيء، وهذه هي الروح الإسلامية، وهذا هو الوضع. وأختم ما وجب عليّ قوله مستشهداً بكلام الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾. إذا كنت قد أعطيت أي وعد لهم -الأتراك- في الماضي، فيجب أن أتقيّد بتنفيذ ما وعدت به، لكنني أعطيت عهداً بخدمة ديني وحكومتي وحميتي، والله تعالى أحسن من أن يكون في عوننا، وإذا حاججتموني بترك الدين جانباً، فالواجب يدعوني إلى الوفاء بالعهد الذي قطعته على نفسي من قبل لحكومتي، وهذا ما تقتضيه شيمة العرب. وهذا ما وجب بيانه».

المسؤولين الإنجليز في الكويت، وكلها موسومة بوشم ذلك التاجر المعروف، ليعطي تجمّع الشيوخ خاتمة درامية واكتمالاً عظيم الأثر[1]!.

التظاهرة الثانية، أقامها الإنجليز حينما قلّد كوكس ابن سعود والشيخ جابر وشاح نجمة الهند!، وما لبث أن أبرق الشريف حسين للمؤتمرين مباركاً للمؤتمرين حماسهم وغيرتهم على القضية العربية، وليُعرب في برقيته عن أسفه لأنه لم يتوفر له الوقت الكافي لإرسال ممثل عنه للكويت.

ولقد أعطى تجمّع الكويت وزيارة ابن سعود للبصرة بعدئذٍ، أعطى قوّة للإنجليز، بل جعلهم في موقع فريد في قوته -كما يعترفون-. أما النتائج الفورية للاجتماع فهي:

«**أولاً**: وافق الجميع على حجم وطبيعة حصّة ابن سعود من أيّة أعمال عسكرية ضد ابن رشيد، وقد تعهّد ابن سعود بوضع ٤٠٠٠ رجل تحت السلاح في حال استعداد دائم. فإذا تحرّك ابن رشيد بقواته باتجاه العراق، يتحرك ابن سعود شمالاً أيضاً وبخط موازٍ له باتجاه الزبير، وهناك ينضم للقبائل الصديقة -لبريطانيا- وإلى فصيل عسكري من الكويت. وقد أعلم ابن سعود الشيوخ الأصدقاء أنه سيساعدهم ويؤيدهم إذا هدّدهم ابن رشيد، وسيشن عليه هجوماً بقوات كبيرة. أما إذا بقي ابن رشيد في حائل فإنه سيضايقه ويهاجمه كلما سنحت له الفرصة. (ومقابل هذا) ونظراً للضائقة المالية التي عانى منها خلال العامين الماضيين، منحت بريطانيا ابن سعود ٣٠٠٠ بندقية مع ذخيرتها، إضافة إلى أربعة مدافع رشاشة، كما مُنح راتب دعم مقداره خمسة آلاف جنيه شهريًا، ليغطّي نفقات الإبقاء على رجاله في ساحة المعركة».

«**ثانياً**: كتب ابن سعود رسالة باسم الزعماء الثلاثة إلى عجمي السعدون، يبيّن له فيها مدى الأذى والضرر الذي يُلحقه بالقضية العربية نتيجة مواقفه الحالية، ويدعوه إلى الدخول في حوار معهم، ويعده بدراسة وجهات نظره دراسة ودّية، كما ويعرض عليه إعلان خضوعه -للإنجليز- بأسلوب كريم مشرف»[2].

ومن نتائج مؤتمر الكويت أن مشكلة العجمان قد حُلّت أثناء الحرب، وتم الاتفاق على هدنة بإشراف بريطانيا، أثناء وجود ابن سعود في البصرة بعد انفضاض مؤتمر الكويت

(١) المصدر السابق. وانظر: فاسيليف، مصدر سابق، ص ٢٦٣. وانظر أيضاً (FO 371 /2769) رسالة من كوكس لحكومة الهند في ٢٦/ ١١/ ١٩١٦.

(٢) المصدر السابق. وانظر: فاسيليف، مصدر سابق، ص ٢٦٣. وانظر أيضاً (FO 371 /2769) رسالة من كوكس لحكومة الهند في ٢٦/ ١١/ ١٩١٦.

مباشرة في أواخر نوفمبر ١٩١٦، وقد وضع الإنجليز مسودة التعليمات التي تحدد مواقع شيوخ العجمان. ولما وصل كوكس في الفترة نفسه إلى البصرة استدعى قادة العجمان الذين كانوا بالغي القلق والخوف من ظهور ابن سعود قربهم، معتقدين بأن ذلك سيسبب لهم الشر والأذى، لكن الرؤساء الكبار للعجمان التقوا بكوكس في الزبير، وقبلوا ببنود الهدنة المقترحة.

ومقابل ذلك وعدوا بعلاوة شهرية بحيث يكون الراتب مقارباً للراتب الذي يتلقاه شيوخ قبيلة الشامية. على أنه كان بعض الشيوخ من العجمان معترضين، ومن بينهم اثنان كانا لا يزالان مع عجمي السعدون، ولم يكن الذين قابلوا كوكس واثقين من أن البقية ستنضم إلى (الركب) بمجرد أن يسمعوا بالخبر السعيد[1]!.

وكان ابن سعود قد توجه للبصرة المحتلة بعد الكويت ماراً بالمحمرة، وقد وصلها مع الشيخ خزعل مساء ٢٦/ ١١/ ١٩١٦م، وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي، قام كبير الضباط السياسيين، يرافقه ممثلان عسكريان كبيران للقائد العام لقوات جيش العراق بزيارة اليخت. وهناك قُدّمت هدية لابن سعود عبارة عن سيف تكريمي، وأُلقيت كلمة ترحيب من قائد الجيش، وأمضى ابن سعود طيلة يوم ٢٧/ ١١/ ١٩١٦ في إطلاع على معسكرات القاعدة ونظامها، وآخر آلات الحرب والقتال بما فيها الطائرات التي أظهر اهتماماً شديداً بها[2].

في البصرة التقى ابن سعود مع ضاري بن طواله، وحمود السويط (شيخا أسلم والظفير) وعدداً من وجهاء السنّة في البصرة، كما التقى بالشيخ إبراهيم شيخ الزبير، وفي تلك اللقاءات حثّ ابن سعود الملتقين به على دعم بريطانيا، والعمل على كسب شيوخ القبائل الآخرين إلى جانبها.. وقد كتب ابن سعود بنفسه رسالة إلى فهد الهذّال -شيخ عنزة- تعلمه بلقاء الكويت وتدعوه للانضمام إلى جامعة الزعماء العرب لطرد الأتراك. وكان كوكس قد تدخّل بنفسه وطلب من الأمير السعودي أن يعمل على كسب فهد الهذّال إلى جانب الحلفاء، وأن يجمعه به، ونجح ابن سعود بمساعدة الشيخ خزعل أن يقنع فهد الهذّال بالأمر. ولكون هذا العمل مهم للغاية لأن قبيلة عنزة تسيطر على الطريق الصحراوي بين بغداد ودمشق، فقد قررت حكومة الهند أن تصرف لابن سعود مرتباً

(١) الوثيقة FO. 371\3044\ E 35392.

(٢) الوثيقة السابقة، وانظر: جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٣٦، والذي يقول: إن غرترود بل (مس بل) كانت في استقبال ابن سعود.

سنويًا يصل إلى ١٠٠ ألف جنيه[١].

سعى الإنجليز في بدايات عام ١٩١٧م لاحتواء ابن رشيد -على غرار ما فعلوا مع القبائل الأخرى-، فكتب ابن سعود رسالة إليه في ٢٢ رجب ١٣٣٥هـ/ ١٥ مايو ١٩١٧م عارضاً فيها شروطه للسلام، التي لم يكن بينها شيء يتعلق باستعادة أرض أو ما شابه، وإنما ربطت كلها بالولاء لبريطانيا وحلفائها العرب.. قال ابن سعود:

«إن السلام يمكن أن يتحقق بثلاثة شروط:

١- أن تقطع كل صلة لك بتلك الحكومة الوضيعة التي سببت الخسارة لديننا ودنيانا، وأعني بها الحكومة التركية التي لم تترك إثماً لم ترتكبه.
٢- أن تصبح صديقاً مع الحكومة التي نحن حلفاء لها -يقصد الحكومة البريطانية- وإخوانك العرب ونحن متعاهدون على توحيد العرب.
٣- أن تكون صديقاً للشريف وتساعده، فأي عربي لا يساعده يجب أن نتجنبه، لأن الشريف هو عضو في تحالفنا».

رد ابن رشيد الذي كان مخلصاً في ولائه لدولة الخلافة، باختصار شديد، وذلك في ٢٨ رجب ١٣٣٥هـ - ٢١ مايو ١٩١٧م قائلاً:

«لقد تلقيت رسالتك.. وفهمت ما بها، إن الشروط التي ذكرتها غير مقبولة، لا

(١) المصدر السابق، والغريب أنه في كل هذا المعمعان كانت المقاومة الإسلامية في العراق تتصاعد ضد هجمة الاحتلال البريطاني، ودفع عشرات المسلمين أرواحهم في الدفاع عن الإسلام ومقدساته. وكانت أغلب القبائل العربية تعمل تحت قيادة مراجع الدين في العراق ضد الاحتلال مما أدى في سنوات الحرب الأولى إلى هزيمة الإنجليز في الشعيبة. وعلّق كيرزون: «لقد كانت لنا أفضل الصداقات مع العرب، ولذا بدا محيراً أن ينضم هؤلاء في بداية الحرب للترك. ويجب أن يكون في مقدمة عملنا الدبلوماسي إبعادهم عنهم واستئناف علاقتنا الطيبة معهم».. وكان ابن سعود أحد الأدوات الدبلوماسية المهمة في هذا المضمار فيما بعد. وناقش مجلس اللوردات في ٢٠/ ٤/ ١٩١٥ أمر نجاح الأتراك في تجنيد القبائل العربية، وقال وزير الدولة لشؤون الهند: «في معركة الشعيبة اشترك ما لا يقل عن عشرة آلاف تركي ومثلهم من العرب. وربما كان سبقاً للأحداث، توقعنا ثورة كل العرب على الاستغلال التركي فور انضمام تركيا للألمان. وبالنسبة لبدو الصحراء، كان صحيحاً، ولكن ليس من السهل القول إلى أي مدى ينطبق هذا الموقف على قبائل الحضر الذين يشكلون القوة العربية المقاتلة الآن.. ومن الحكمة القول بأن نسبة كبيرة منهم أبدت رغبة في الانضمام للترك. لأن هؤلاء أوحوا لهم بأن الإسلام يُهاجم..». انظر: كشك، ص ٤٥٨ - ٤٥٩، وبالطبع لم يكن ابن سعود يرى أن الإسلام يهاجم من قبل الكفر، بل صرّح كما رأينا بأن دعم الإنجليز نصر للإسلام وعز مكين للعرب!.

لصالح ديننا ولا دنيانا. ولذا فالأمر على ما هو عليه»[1].

ولما أعيت بريطانيا الحيلة في احتواء قبيلة شمّر، لم يكن أمامها إلّا تمويل حملة عسكرية ضدها في عام ١٩١٨م.

وحين طلب الإنجليز من ابن سعود القيام بالمهمة، طلب أربعة مدافع ميدان وعشرة آلاف بندقية، وذخيرة كافية، وعشرين ألف جنيه كدفعة عاجلة لشراء الطعام وجمال للركوب، إضافة إلى خمسين ألف جنيه كمرتب شهري لعشرة آلاف رجل.

وأضاف ابن سعود إلى طلباته الكثيرة هذه، طلباً آخر وهو تقليم أظافر قبيلة العجمان القاطنة جنوب العراق، وإجبارها على الخضوع له.. وقد تمّ ذلك له، حيث انصاعت القبيلة للأوامر الإنجليزية في بداية العام التالي ١٩١٩.

وافق الإنجليز على الطلبات وأرسلوا له بعثة تحمل صناديق الذهب والسلاح بقيادة (جون فيلبي).. إلا أن (الإخوان) وهم جيش ابن سعود، والذين بدأ دورهم العسكري بالتصاعد السريع، رفضوا القيام بحملة على رأسها مسؤول بريطاني وممّولة بشكل فاضح من قبل الإنجليز.. وطالبوا بمحاربة الشريف حسين (حليف بريطانيا).

رفض عبد العزيز الطلب، وحاول تقديم التبريرات حول قبوله المساعدات من (الكفار)، ثم ما لبث أن استصدر فتوى من العلماء.. فجاء علماء الوشم وأفتوا أن ابن الرشيد هو العدو، وعندها أجهش الإخوان بالبكاء، واستغفروا الله على (شكّهم!) في الإمام ابن سعود.

وانطلقت الحملة العسكرية بقيادة ابن سعود وفيلبي لحصار حائل عام ١٩١٨، ولكنها فشلت بسبب عدم قناعة (الإخوان) بالقتال، إذ يشير فيلبي نفسه إلى ذلك بقوله: «كان الشعور في أوساط الإخوان، أن تعاون عبد العزيز مع بريطانيا يحيد به عن طريق الإسلام»[2].

---

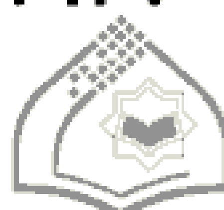
(١) كشك، مصدر سابق، ص ٢٤٦ - ٢٤٧، وحين حصلت غروترد بل على الرسالتين من ابن سعود وزعتهما على المختصين البريطانيين في ٣/ ٨/ ١٩١٧ - ١٥ شوال ١٣٣٥هـ.

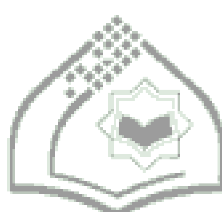
(٢) الإسلام والوثنية السعودية، فهد القحطاني، ص ٩٧ - ٩٨. وانظر: كشك، مصدر سابق، ص ٣٨٩.

٤

الشيعة والإخوان

(١٩١٥ - ١٩٣٠)




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تأسست حركة الإخوان على يد الشيخ عبد الكريم المغربي الذي كان المعلّم الأكبر لفالح باشا السعدون، شيخ المنتفق، وذلك قبل احتلال ابن سعود للأحساء، ولكنه بعد احتلالها استرعت انتباهه فاحتواها وأعطاها الشكل والمضمون الذي يناسب توجهاته وأطماعه السياسية، وذلك في عام ١٩١٥.

ففي أواخر عام ١٩١٥ راع ابن سعود تضخّم هذه الحركة مما وضعه أمام حلّين: إما أن يقضي عليها، أو يصبح زعيماً لها، وبالتالي تتاح له فرصة استغلال حماسة أتباعها في تدعيم نفوذه في الجزيرة العربية وسواحل الخليج. وقد اختار ابن سعود الأمر الثاني، رغم تحذيرات عبد الله بن جلوي حاكم الأحساء، الذي نصحه بالتخلّي عن هذه الحركة التي شبّهها بالنار تلتهم كل شيء أمامها. وفي عام ١٩١٦ أصدر ابن سعود أمره القاضي بانخراط جميع قبائل نجد في صفوف الحركة الجديدة، وأن يدفعوا له الزكاة بصفته إمامهم الشرعي[١].

ومنذ احتواء هذه الحركة بدأ تلقيب ابن سعود بلقب الإمام، وانتهى بانتهائهم وانتفاء الحاجة إليهم.

ولقد أراد الحاكم السعودي من احتواء هذه الحركة السيطرة على البدو وجعلهم قوة عسكرية ضاربة تلبي مطالبه التوسعية مع إعطائه غطاء دينيًا، ذلك أن الحركة الإخوانية حملت صفتها الدينية.. وفي خلال سنة واحدة وجد ابن سعود لديه جيشاً كبيراً قويًا متحمساً من رجاله يعتبرونه أداة الله المختارة، وجنوداً يمكن أن يثق باستمرار ولائهم

---

(١) جمال زكريا قاسم، ج ٢، ص ٨٩.

لـه، وتلبية ندائه كلما نادى للحرب، وقد جعلت طبيعة الإخوان القلقة وعدم تسامحهم الديني، توّاقين إلى شنّ الحروب على الكفار «ولأن الكافر في عيونهم، كان تقريباً كل من ليس من الإخوان، فإن حركتهم أصبحت سلاحاً في يد ابن سعود، يستطيع أن يشهره في وجوه أعدائه»[١].

وأصبح واضحاً أن كل منطقة يراد احتلالها، تتهم بالكفر والشرك والزندقة، ثم يأتي المطاوعة بالفتاوى الداعية للحرب و «الجهاد!» إلى أن تسقط تحت أقدام الغزاة. ويوضح أمين الريحاني استغلال ابن سعود للإخوان في سبيل أطماعه بالقول: «إن عنده لكلٍّ من الإخوان وظيفة ومقاماً: المعتدل للخدمة، والمتساهل للتجارة والسياسة، والمجنون للقتال»[٢].

على أية حال كان الملك بحاجة إلى «مجانين» كثر، مشحونين بالعاطفة العمياء، والقسوة التي لا يحيط بها وصف.. وقد تولّى مشايخ ابن سعود -ووفق توجهاته وتوجيهاته- تقديم شحنات «التكفير والتفسيق» للمسلمين مقدمةً لقتلهم واستحلال دمهم ونهب ممتلكاتهم وطردهم من البلاد، وإن كان عبد العزيز نفسه لا يؤمن بأغلب أفكار الإخوان.

ويرى المعتمد السياسي في الكويت «ديكسون» أن ابن سعود ينتقي العلماء المتجولين في «هجر» الإخوان من الموالين له.. «ومن التعاليم التي يرسخها هؤلاء العلماء في أذهان القبائل، أن الإخوان فقط هم المسلمون الحقيقيون، وأن بقية المسلمين كفرة وهراطقة»[٣].

وأشار الريحاني إلى أفكار الإخوان وتكفيرهم لغيرهم، ولكنه تحاشى الإشارة إلى دور الموجّه «ابن سعود».. فقال: «وهم في غلوّهم يعتقدون أن من كان خارجاً عن مذهبهم ليس بمسلم، فيشيرون إلى ذلك في سلامهم بعضهم إلى بعض -السلام عليكم يالإخوان، حيا الله المسلمين-»!!.

وكان محمد أسد في كتابه «الطريق إلى مكة» صريحاً إلى حدٍّ ما حينما حمّل ابن سعود

(١) توحيد المملكة العربية السعودية، محمد المانع، ط ١، ١٤٠٤هـ، ص ٧١ - ١١٢.
(٢) ملوك العرب، الجزء الثاني، أمين الريحاني، ص ٥٧٢.
(٣) الكويت وجاراتها، هـ. ر. ب. ديكسون، المعتمد البريطاني في الكويت.

ومشايخه هذا الغلو.. فبعد أن يتحدث عن أن حماسة الإخوان وقوّتهم الحربية أصبحت أداة فعّالة في يد ابن سعود، يشير إلى أن تمسّكهم كان «تمسّكاً لا يعرف اللين أو المهاودة.. وكثيراً ما كان يستحوذ عليهم شعور مغالى فيه من التقى والورع الشخصيين.. صحيح أن كثيراً من مفاهيمهم كانت بدائية، وأن حماستهم الدينية كثيراً ما قاربت الغلو، ولكنهم لو أُتيح لهم إرشاد وتعليم صحيحان، فإن ورعهم الديني كان خليقاً به أن يمكّنهم من توسيع أُفقهم.. إلا أن ابن سعود بقي قانعاً بتعريف الإخوان إلى أبسط مبادئ الثقافة الدينية والدنيوية، والحق أنه لم يعرفهم إلى شيء من هذا إلّا بالمقدار الذي بدا ضروريًا للحفاظ على حماستهم وغيرتهم، بكلمة أخرى لم ير ابن سعود في حركة الإخوان إلّا وسيلة لبلوغه القوة واستتباب الحكم»[1].

ما نريد أن نصل إليه هو أن ممارسات الإخوان التي ترتبت على عقيدتهم وأفكارهم، يعتبر ابن سعود مسؤولاً عنها بشكل جلي، فنوعية الأفكار والتوجيهات التي قُدمّت لهم، كانت تجري حسب أوامره بالدقة. وهنا فإن محاولة إلصاق أسباب تطرّف الإخوان وغلوهم -خاصة بعد أن قُضي عليهم- بالعلماء وحدهم هو أمر خاطئ. لأننا رأينا أن الملك هو الذي يختارهم، وهو الذي يحدد التوجيهات، وقد قال مرة لديكسون: إن الإخوانية هي أصفى وأنقى الديانات في العالم[2]!.

وبعد عشر سنوات من هذا القول رُمي الإخوان بكل ما هو بغيض ومستنكر، وإن كان أغلب ما قيل فيهم صحيح، والسبب أنهم تحولوا إلى قوة متمردة على الدولة، وهذا أدى إلى تصفيتهم بشكل مريع.. لقد أصبحوا بعد عشر سنوات، هم «الغلاة الجفاة الذي يكفرون الآخرين، والمتزمتين الجهلة الذين يحاربون العلوم والمخترعات الحديثة.. إلخ..» .. وكل هذا كان تبريراً لتصفيتهم بعد أن أسسوا الدولة السعودية الحالية.

والآن لننظر إلى أفكار الإخوان التي زرّقهم إياها ابن سعود ومشايخه، والتي برّأ الكتاب ابن سعود منها، إن أهم فكرة حملها الإخوان بزعامة ابن سعود هي تكفير الآخرين.. وهذه الفكرة، ابتدعها الوهابيون في القرن الثامن عشر الميلادي.. فَمَنْ ليس بوهابي يدخل في عداد المشركين الكافرين الواجب محاربتهم وقتلهم.

---

(١) الإسلام والوثنية السعودية، ص ٥٦ - ٥٧.
(٢) الإصلاح الاجتماعي، ص ١٥٤.

وأفكار الإخوان من هذا المضمار وغيره، هي أفكار الوهابية. فالملك ابن سعود رأى أن يكفّر الذين يحملون آراء لا تتعارض مع الوهابية من أبناء القبائل البدوية حتى تستوطن في الهجر.. وشدّد على أن من لا يستوطن فهو كافر.. هذا التكفير هو من أجل دفع القبائل نحو الاستيطان، لضبطها والاستفادة منها كوقود للحرب.

أما تكفير أبناء الإسلام في البلدان الأخرى المحيطة بالجزيرة العربية، فهو من أجل إعطاء مشروعية للتوسع والاحتلال.. وقد أدّى هذا التكفير دوره، فأخضعت حائل والحجاز وعسير وأجزاء من اليمن على يد الإخوان، إلا أن الأخيرين -وحسب المفاهيم التي شبّعوا بها- طالبوا باحتلال العراق والأردن واليمن والكويت وهاجموها، لأنها بلاد كفر يجب إخضاعها «للدين التوحيد» الذي لا يحدّه حدّ، مما اضطر ابن سعود المحكوم بالمعادلات السياسية الدولية إلى إخضاعهم وإنهائهم من الوجود..وفيما بعد راحت الكتب السعودية تشهّر بالإخوان، أنهم يكفرون الآخرين!، وتناسوا أن التكفير لا يزال عقيدة رسمية للحكم السعودي، حتى الآن، وإن خفّت بعض حدّته.. كما تناسوا أن آل سعود هم الذين أعلنوا هذا التكفير، وتأجيج مشاعر التعصّب لتبرير احتلالاتهم.

وقد استاء أحد الكتّاب، وردّ بأن الإخوان يكفرون -فعلاً- الآخرين، وإلا بأي مبرر قُتل الناس واستُحلّت دماؤهم.. يقول كشك بصلافة:

«تعليمهم أن غير الإخوان كفرة؟!

نعم!.

وإلا فبأي حق يستحلّ دمهم وماهم، ويجنّدون لقتالهم؟!، وكيف يستشهد الأخ -مفرد إخوان- خيّال التوحيد إلا في قتال الكفرة والمشركين.. هل لو علّموهم أن غير الإخوان مسلمون، وهم يعرفون أن القاتل والمقتول في النار، وكُنْ عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل.. وكن في الفتنة كابن لبون، لا ضرعاً فيحلب، ولا ظهراً فيركب.. أكان يقوم جيش الإخوان، أو تتحرر وتقوم مملكة؟!.. ألم يتساءل الإخوان، إن كان أهل الكويت كفاراً فلماذا لا نقاتلهم، وإن كانوا مسلمين، فلماذا نقاطعهم؟!»[1].

لقد كان الإخوان يعتبرون العالم وسكانه فريقين: مؤمنين -الإخوان-، وكفاراً

(١) جلال كشك، مصدر سابق، ص ٦٠٧.

-سائر الناس-، ويرون أن جميع الكفار يجب أن يعتنقوا الإسلام بحد السيف، وهذا التصور للعالم وسكانه خدم مقاصد ابن سعود من حيث تبرير وتوسيع سلطانه[١].

إن هذا تأكيد على أن دولة السعوديين لم تقم إلّا على تكفير المسلمين، وهذه هي عقيدتهم حتى اليوم، وكتبهم تطفح بذلك.. وحدث أثناء احتلال الطائف في السابع من صفر ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م، أن أقام الإخوان مجزرة كبيرة قتل فيها النساء والأطفال[٢] ورجال الدين والأعيان، فبعد دخولهم مباشرة، يتحدث أمين الريحاني عن شهود عيان[٣] بالقول: إنهم «طفقوا يطلقون بنادقهم في الأسواق وهم يطوفون المدينة.. وراح العربان والإخوان يطرقون الأبواب ويكسرونها فيدخلون البيوت ثم يعملون فيها أيدي السلب، وكانوا يقتلون في سبيل السلب.. وقُتل مفتي الشافعية الشيخ الزواوي وأبناء الشيبي.. أما الشيخ عبد القادر الشيبي، سادن الكعبة، فقد نجا من الإخوان بحيلة ظريفة.. بكى عندما وقع في أيديهم، فسأله أحدهم وقد استلّ السيف فوق رأسه: وليش تبتسي -تبكي- يا تسافر -يا كافر-؟ فأجابه الشيخ: أبكي والله من شدّة الفرح، أبكي يا إخوان لأنني قضيت حياتي كلها في الشرك والكفر، ولم يشأ الله أن أموت إلّا مؤمناً موحّداً.. الله أكبر! لا إله إلا الله، وقد أثر هذا الكلام في الإخوان، فبكوا لبكاء الشيخ، ثم طفقوا يقبّلونه ويهنئونه بالإسلام»!.

ولذا يقول الريحاني: إن ما يسمعه في الحجاز -قبل احتلاله- وفي العراق والشام ومصر عن الإخوان وابن سعود، هو: «ابن سعود بدوي جاهل، ابن سعود جلف، لا قلب له ولا دين له. هو من الخوارج، بل من الذي يخدعون وينافقون باسم الدين. والإخوان رجاله ذئاب تعصب ضارية، يذبحون ويحمدون الله، يسلبون وينهبون ويكفّرون من لا

---

(١) الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، أيمن الياسيني، ص ٦٢.

(٢) ذكر ديكسون في كتابه عرب الصحراء، أنه «لم تعامل المرأة طيلة التاريخ العربي، إلا لفترات قصيرة، خلافاً لقواعد الشهامة والاحترام»، ثم يتحدث عمّا فعله الإخوان إلى أن يقول: «ووصلوا إلى ذروة قوتهم، وأخذوا يغيرون على العراق والكويت وقبائل شرق الأردن، ويذبحون الفئات المتفرقة من عشائر المنتفق ورعاة الخزاعل في الصحراء الجنوبية للعراق، وكان الإخوان يذبحون في هجماتهم بلا رحمة أو شفقة الأعداد الكثيرة من النسوة والأطفال. وقد يقال تخفيفاً عن جرائمهم: إن معظم النسوة والأطفال، كانوا يقتلون عندما يطلق الإخوان أول رصاصهم على المضارب تمهيداً للهجوم عليها، كما كانت عادتهم بالسيوف والخناجر»، انظر جي. بي. كيلي، مصدر سابق، ص ١٧٨.

(٣) الريحاني، مصدر سابق، ص ٣٢٣.

يقتدي بهم، يشنّعون بالقتلى في الحرب، ويرتكبون من الفظائع ما تقشعر منه الأبدان.. إن دعوة ابن سعود مذهبية، لذلك لا تنجح خارج نجد».. أما ما تقوله دار الوكالة البريطانية في بغداد عن الحاكم السعودي فهو «ابن سعود رجل كبير، هو نابغة بلاده، هو السياسي المحنّك والقائد الباسل، والحاكم العادل»[1]!!.

وهنا تبدو المقارنة مهمة بين هذه القسوة التي نقرأ عنها، وبين موقف الوهابيين -وبالخصوص آل سعود- من المسلمين، وبين موقفهم من المسيحيين الكفار، فقد سجل والين منذ أكثر من قرن دهشته -ودهشتنا معه!!- من تسامح الوهابيين مع المسيحيين، وتشدّدهم مع المسلمين المخالفين لاجتهاداتهم، وعاد فيلبي فسجل الظاهرة نفسه على لسان ابن سعود في الحوار الذي أجراه معه في صيف ١٩١٨.. فقد قال ابن سعود لفيلبي: «إذا قدّمت أنت الإنجليزي ابنتك لي كزوجة، سأتزوجها.. ولكني لا أتزوج ابنة الشريف، ولا بنات أهل مكة، ولا غيرهم من المسلمين الذي نعتبرهم مشركين. وآكل اللحم الذي ذبحه المسيحيون دون تردّد، ولكن المشرك الذي يعبد مع الله إلهاً آخر فهذا هو ما نبغضه[2].

انظر هذه الصفاقة، وهذه العقلية المترمّتة والمتحجّرة التي طبّقوها بحرفيتها على المسلمين جميعاً، وشدّدوها على الشيعة بوجه خاص، ثم راجع التبريرات التي تستثني ابن سعود من الغلو والتطرّف وحصرها بالإخوان والمشايخ الذين لقّنوهم ذلك فحسب.

فهذا حافظ وهبة، مستشار الملك ابن سعود، وأول سفير له في لندن، يصف الإخوان بـ«سيوف الإسلام»، أثناء احتلال الحجاز وإقامة مجازر الطائف وتربة[3]. يعود

(١) ملوك العرب، الريحاني، ص ٥١١.

(٢) جلال كشك، مصدر سابق، ص ٦٠٨. تجدر الإشارة إلى أنه في مطلع عام ١٤٠٩هـ عمّمت وزارة البلديات والشؤون القروية السعودية قراراً على المسالخ في المنطقة الشرقية من البلاد، فتوى الشيخ ابن باز القاضية بمنع الشيعة من الذبح وإخراج العاملين من المسالخ، وقد نفذت هذه الفتوى في الحال، وكتب أعيان الشيعة عدة رسائل شكوى إلى الملك فهد، تستغرب هذه العقلية الساذجة التي تبيح أكل اللحوم المستوردة من بلاد الكفار، في حين تحرّم ذبيحة المسلم الشيعي الذي يقرّ بالشهادتين.

(٣) ينقل الريحاني وصفاً لمذبحة تربة التي وقعت في ليلة ٢٥ شعبان ١٣٣٥هـ في كتابه نجد وملحقاتها ص ٢٥٦ نقلاً عن شاهد عيان هو الشريف عودة بن هاشم الذي قال: «رأيت الدم في تربة يجري كالنهر بين النخيل، وبقيت سنتين عندما أرى الماء الجارية أظنها والله حمراء، ورأيت القتلى في الحصن متراكمة قبل أن أقع من الشبّاك». ووصف أحد السعوديين المجزرة بقوله: «بعد ساعات من المسير نزلت وادي تربة.. وهناك فوجئت بالمشهد الذي لم تمحه من ذاكرتي عشرات السنين.. لم أكن قبل تلك اللحظة

فيتهجم على مبادئ الإخوان «الوهابية» ويصفهم بالتالي: «لقد نال بعضهم -الإخوان- من الإمام عبد العزيز، فرموه بموالاة الكفار والتساهل في الدين، وأنكروا عليه تطويل الثوب والشارب ولبس العقال، إلى غير ذلك من ضروب الجهالة.. وإن سريان هذه الروح المتمردة يرجع إلى هؤلاء الجهلة، أنصاف المتعلمين الذين انتشروا في قرى الإخوان باسم العلم، ولقنوهم هذه التعاليم، وحبّبوا إليهم التعصّب الذميم[1]».

وبين ٢٩ يناير ١٩٢٠ والعشرين من فبراير من العام نفسه، كان الميجور ديكسون، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، ثم في الكويت، في زيارة للأحساء، وقدّم دراستين رائعتين عن حركة الإخوان -عن قرب-، اعتمد فيهما على المقابلات العديدة مع البدو وبعض الإخوان، وعلى العديد من الشخصيات السياسية والتجارية السنيّة، مثل: عبد العزيز القصيبي، فهد البسّام، سليمان الحوّاس، وإبراهيم بن جمعة، الذي يعمل خادماً شخصيًّا لابن سعودن و «رجّاله» المعتمد.. وأيضاً أفراد الحرس الشخصي الذين وضعهم ابن سعود تحت تصرف ديكسون، ومحمد أفندي، وهو كردي، كان مسؤولاً في العهد التركي، ثم أصبح مسؤولاً في خزينة ابن جلوي في الأحساء، وادّعى أنه اعتنق الإخوانية «وقد استطعت أن أقدم له خدمة كبيرة، وزارني خمس مرّات على الأقل بعد

قد رأيت جثة قتيل، فإذا بي أمام الوادي وكأنما فرشت بجثث القتلى متناثرة بين شجر العشر الذي يملأ الوادي والدماء متجمّدة حولها، ولم يكن هناك جذع شجرة إلا وبجانبه جثة أو جثتان!!.. وكلما توغلّتُ في الوادي ازدادت أعداد الجثث، وقد بدأ السواد يغطّي جلدها من حرارة الشمس.

وواصلت السير، وقد تملكتني الرغبة في الهروب من المكان.. ولكن إلى أين؟.. وجاء الفرج.. شاهدتُ قافلة من بضعة عشر جملاً، ما إن شاهدتها حتى أسرعتُ أعدو وكأنني أطير! حتى لحقت بها، وكانت كل جمالها مردوفة عدا واحداً، ورغم أني لم أكن في حياتي -حتى ذلك السن- قد علوت جملاً إلّا بمساعدة رجل أو حبل، إلّا أني في تلك اللحظة استطعت أن أعتلي الجمل في لمح البصر بدون مساعدة، ونظر إليَّ صاحبه نظرة حانية مهدّئاً من روعي.

ورحت وقد استويت فوق ظهر الجمل أتطلع لأرى المزيد من الجثث في كل مكان.

وعندما وصلت القافلة إلى معسكر تربة وجدناه مليئاً بالجثث المكدّسة بعضها فوق بعض، كما وجدنا جثثاً أخرى فوق أسرتها لم يستطع أصحابها مغادرتها عندما فوجئوا بالهجوم، وأخرى شاهدناها حول المدافع التي لم يستطع أصحابها إطلاقها.. وبعد أيام قليلة انتقل عبد العزيز السعود إلى تربة، وكان لا بد أن يقوم الرجال بحفر حفر كبيرة لدفن بعض الجثث لإخلاء مكان لنصب الخيام ومنعاً للروائح الكريهة المنبعثة من الجثث المهترئة المتعفنة».. انظر كتاب أسود آل سعود، إبراهيم عبد الرحمن آل خميس، ص ١٤٩ - ١٥٠.

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين.

حلول الظلام، وكان أفضل مخبر لي» كما يقول ديكسون[1]!.

وأشار ديكسون إلى أن الإخوان يتألفون بصورة رئيسية من الطبقات الجاهلة من قبائل البدو، وأن أبناء المدن النجدية، وهم وهابيّون، لا يوافقون على بعض عقائد الإخوان، خاصة في فترات تعصّبها ومراحل عدم التسامح في تاريخها، إلا أنهم يعتبرونها هبة من الله.

ويرى ديكسون أن التعصّب خفّت حدّته «صحيح أن الحركة الأصلية أخذت شكلاً بالغ التعصّب.. ولكنها في ظل توجيه ابن سعود فقدت معظم تعصّبها الأعمى.. بينما لم تكن أفكارهم في الماضي تتجه إلّا إلى تغيير معتقدات الناس بالقوة، والتدخل في حياة الآخرين».

إن التعصّب نسبي، والحقيقة، فإن تطرف الحركة لم ينتهِ إلا بزوالها، وأن ابن سعود كان دائماً يظهر بمظهر المعتدل المنفتح أمام الزوّار الأجانب.. وهو وإن خضع لمعتقدات الإخوان ظاهريًا، وهم وإن كانوا قد أنكروا عليه بعض الممارسات بين الحين والآخر، فإن خضوعه لها يرجع إلى أن الأفكار السيئة هذه لا تحدّ من سلطاته السياسية، وحينما وصلوا إلى الخط الأحمر، قصّهم ابن سعود -كما يسخر جلال كشك-.

أما أفكار الإخوان، فيلخصها ديكسون بالتالي:

١- تدخين التبغ خطيئة مميتة، وإذا رأى شخصاً يدخن، فإنه يعتدي عليه بالضرب، وربما قتله.

٢- يجب أن تكون المنازل من طابق واحد!.

٣- يجب أن يحافظ على بساطة العيش واللباس.

٤- يجب ارتداء عمامة بيضاء بدل العقال علامةً على أنك من الإخوان. «وكل أتباع الإمام الذي رأيتهم مؤخراً في الأحساء كانوا يرتدون العمامة البيضاء، أما الإمام نفسه وحرسه الشخصي من العبيد فيرتدون العقال، وكذلك يفعل عسكر حامية الأحساء، مع أن هؤلاء اعترفوا لي حين سألتهم أنهم جميعاً من الإخوان الصادقين».

(١) انظر الوثيقة (E 6289 /9 /44) صادرة في ١١ يونيو ١٩٢٠، ومرسلة من وزارة شؤون الهند إلى وزارة الخارجية بلندن.. أعد الدراسة - الوثيقة، الميجور ديكسون أثناء زيارته للأحساء في الفترة ما بين ٢٩ يناير و ٢٠ فبراير من عام ١٩٢٠.

٥- لا يرد السلام والتحية إلا لأخ آخر: «وكان هذا واضحاً جليًا في الأحساء، فقد كان مرافقيّ من المسلمين السنة البحرانيين يلقون التحية والسلام بانتظام على أي أخ يقابلونه في الشوارع، ولكني لم ألحظ إلا مرة واحدة ردًّا بـ«وعليكم السلام»، وفي العادة كانت التحية تُتجاهل تماماً».

٦- إذا التقى كافر أو مشرك -حسب تصنيفهم- بجماعة من الإخوان في الشارع، فإن الأخيرين يغطّون وجوههم بأيديهم، بدل أن يفسدهم ويلوّثهم المشهد. «وقد حدث هذا لي في العديد من المناسبات في الهفوف، وحتى داخل منزل الإمام نفسه، ومن قبل أفراد حرسه الشخصي، وكان هذا أكثر من باعث على الدهشة، لأن الإمام نفسه كان دائماً بالغ الودّ واللطف، وكان يردّ على تحيتي أمام جميع الناس».

«وفي كل مرّة أدخل فيها مجلساً كان فيه إخوان، كان هؤلاء يغادرون الغرفة فوراً وعلى شكل جماعة. إن التعصب الأعمى لا يزال ظاهرة طاغية بين بعض الإخوان، ولولا نفوذ الإمام الذي كان يحميني، لكنت عانيت من أوقات عصيبة وأنا في الأحساء، وكم من مرّة، حينما كنت أمر بقرب أخ كنت أسمعه يهمهم ويدمدم في سرّه -لا حول ولا قوة إلّا بالله-..».

٧- يعتبر الإخوان الوهابيون، إقامة القبور والأضرحة على قبور الموتى حرام ومنكر يجب إزالته. كما أن تقديم النذور، كما يمارسه الشيعة وبعض السنة حرام وخطيئة لا تغتفر.

٨- لا يجوز التوسّل والاستشفاع بالنبي وآله وصحابته، كأن يذكر مثلاً اسم الحسن والحسين.. ويعتبر مرتكبه مشركاً كافراً، تحلّ أمواله ودمه «حياته» ونساؤه مباحة -أي يستحل عرضه-، ويقع الشيعة ضمن هذا التصنيف، كما يقول المعتمد البريطاني[1].

وبالطبع تزايدت مع الزمان فورات التعصب في آراء الوهابيين، وفي شتى المجالات، فسرعان ما حرّموا التصوير بكافة أشكاله، وحرّموا استخدام السيارات والتيليفونات والدراجات التي اعتبروها «حصان إبليس!». وأفتى ابن باز في وقت متأخر بكفر من قال بكروية الأرض وغير ذلك كثير.

---

(١) الوثيقة السابقة.

والذي يدرس آراء الوهابيين اليوم سيكتشف بسهولة أن ما ذكر من أفكار خاصة بالإخوان لا تعدو أفكار المذهب الوهابي، إذ ليس للإخوان أفكار خاصة بهم، وإنما هي أفكار الوهابيين وآراؤهم المتشنّجة. ولئن أُخذ على الإخوان كونهم أداة متربصة لإجبار الناس على اعتناق عقائدهم بالقوة، فقد أوجد آل سعود أداة أخرى موازية قبل فناء الإخوان، وهي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سيّئة الصيت، والتي تطارد المواطنين في الشوارع بالعصي لأداء الصلوات وغلق المحلات، وقصّ شعر من أطال شعره، وما أشبه.

ولئن كان الوهابيون - الإخوان، بفكرهم المتزمّت هذا قد كفّروا كل المسلمين فإن خصومتهم مع الشيعة داخل البلاد أشد وأقسى وأعنف.. ولقد عاش الشيعة أعواماً أليمة، خاصة أثناء لمعان نجم الإخوان، جيش ابن سعود.

إن ما رآه الإخوان ضد الشيعه، يعتقد به الوهابيون ومشايخهم اليوم، كما يعتقد به آل سعود أنفسهم، وإن كان الأخيرون يغلّبون المصلحة السياسية على المعتقد في غالب الأحيان.

يوم جاء ابن سعود واحتل الأحساء والقطيف، لم يطلب شيئاً من الشيعة، لأن أهم ما كان يريده هو اقتصاد المنطقة وثروتها، وكان علماء الشيعة هم الذي قدموا طلباتهم، فجَرَت العهود التي وقّعها ابن سعود نفسه، وهي تنص على أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأن ينشر العدل والاستقرار، وأن يُرسي أُسس الأمن المفقود، وألّا يتدخل في شؤون الشيعة العقائدية، وألّا يجبرهم على اعتناق ما لا يعتقدون به، ويتيح لهم حرياتهم في أداء شعائر الدين، وفق اجتهاداتهم، وكل ذلك مقابل الامتثال والطاعة له.

في هذه الأثناء ظهر الإخوان، واضطر الحاكم السعودي إلى مسايرتهم، فطلب من الشيعة، كما غيرهم، أن يدخلوا في سلك الوهابية، بمعناها الإخواني، وأعلن كفر من ليس بأخ، وأنه يحل ماله ودمه وعرضه.. كان ذلك سنة ١٩١٦.

ورغم ما يقال إن أشد الناس على الإخوان، كان عبد الله بن جلوي، حاكم الأحساء، الذي نصح ابن عمه الملك بألّا يتبنى حركتهم.. فإن الإخوان كانوا يمارسون اعتداءاتهم على الشيعة ويقتلونهم في بيوتهم، وفي الأسواق العامة دونما سبب، اللهم إلّا

تدخين سيجارة!!.. يقول حافظ وهبة: إنه سمع عبد الله بن جلوي «يقرّع رؤساء بني خالد وآل مرّة والعجمان على شدّتهم وغلوهم، ويقول: إن حالتهم الأولى على ما فيها من شرور، خير من حالتهم هذه، وأن الدين ليس في العمائم»[١].

ولا ينكر إلّا مكابر أن ابن سعود، وابن جلوي، سمحا للإخوان بأن يضغطوا على الشيعة بقسوة بالغة، مراضاة لهم، واعترافاً بموقعهم المتميّز في الدولة.

«ومن الثابت -كما يقول ديكسون- أن حركة الإخوان حين ظهرت لأول مرة في شوارع الهفوف، عاصمة الأحساء، اعتدى أفرادها وجلدوا كل امرأة وجدوها في الشارع، وأطلقوا النار على العديد من المواطنين الشيعة وأردوهم قتلى، دون أي خوف أو وجل، ولم يكن ذنب هؤلاء سوى أنهم شوهدوا يدخنون السجائر»[٢].

وعلى ذكر التدخين، فإن الوهابيين لا يزالون يرون أنه يحرم تعاطيه، ولهم الحق في أن يعتقدوا ما يرونه صحيحاً.. ولهم الحق بألّا يروا رأي الغالبية من المسلمين التي ترى كراهيته لضرره.. لكن ليس لهم الحق أبداً أن يبيحوا دماء المسلمين في أمر تافه كهذا، خصوصاً أن وجهات النظر الدينية تختلف بشأنه.

على أن من الغريب أن المقربين من ابن سعود يدخنون، دون أن يمنعهم الملك من ذلك، فهذا مترجمه النجدي يقول: «كان من الصعب جدًّا على قادم جديد مثلي أن يبقى بعيداً عن المشاكل.. ولسوء حظي كنت أدخن كثيراً، وكانت رؤية الإخوان لسيجارة في يد إنسان تعني جلده على الأقل، وكانت السجائر في جدّة تباع في السوق السوداء، وبقليل من الحذر استطعت أن أنغمس في رذيلتي..إلخ..»[٣].

وينقل ديكسون في كتابه «الكويت وجاراتها» التالي: «أن أحداً من الذين عرفوا ابن سعود لا يستطيع أن يتّهمه شخصيًّا بالتعصب الوهابي، أو بالهيجان والاندفاع الديني الأعمى، الذي كان يحقن به أتباعه من الإخوان، فقد كان في المناسبات -وحسب ما يلائم أغراضه- يتظاهر أمام أتباعه بأن له نظرتهم نفسها.

---

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) محمد المانع، مصدر سابق، ص ١٢٥.

فعندما يجتمع بشيوخ القبائل في كل المناسبات، وحتى في حضوري، كان ابن سعود يندّد بالأجانب ويتكلم ضدّهم، ومثلاً على ذلك قال مرة: إن المساعدة الشهرية ومقدارها ٧٥ ألف روبية، التي كانت تقدمها له الحكومة البريطانية، والتي حملتُ قسطاً منها إليه أثناء زيارتي، هي جزية كان يدفعها المسيحيون إلى قادة الإسلام الأوائل، بدلاً من الخدمة العسكرية».. «وحذّرني في المجلس أن التبغ حرام وخطيئة مميتة، وأن من يدخنه في نجد يكون قد خرق القانون، وبذلك يعرض نفسه للأذى، ومع ذلك أرسل إليَّ ابن سعود الموقّر -بعد حلول الظلام- علبتين من أفخر السجائر المصرية بيد الدكتور عبد الله الدملوجي، طالباً مني أن أدخنها في غرفتي»(١).

ويصف الريحاني الحالة في بلاد ابن سعود والحساسية تجاه التدخين بقوله: «التدخين ممنوع في نجد، بل في ملك ابن سعود كلّه، ولا أحد يدخن علناً في الأسواق، لا في الحسا، ولا في العارض، ولا في القصيم.. ولكنهم في الحسا وفي القصيم يدخنون في بيوتهم، والمشايخ يتساهلون أحياناً، وقد رأيت في الرياض من يدخن سرًّا حتى في حضور أقرب الناس إلى السلطان، ذلك لأنهم لا يرون في الدخان ما يراه المعصّبون من العلماء».

«وفي الرياض حي يسكنه العلماء، وللعلماء حاسّة شم تخترق الجدران فتعرف ما وراءها من دخان وتميّز بين الحلال منه والحرام. لذلك لا يجرؤ أحد في ذلك الحي أن يشعل سيكارة، لا سرًّا ولا في غرفة مظلمة تحت الأرض. وإذا خاطر بنفسه واستهتر، فاكتشف أمره يحاكم أمام الشيخ، وعند إثبات الجرم يبسط في الحال لا محالة، فـ«يطقّه» -يجلده- العبيد بين ٤٠ إلى ٨٠ جلدة حسب خطورة الذنب فيه»(٢).

والدخان حرام تدخينه، ولكن الغريب أن بيعه حلال!، وأكثر من هذا ان الضرائب المحرّمة في الشرع أساساً تعتبر حلالاً بالنسبة للدخان وغيره.

فبعد احتلال جدّة في مطلع ١٩٢٦، أصدر خالد بن لؤي، أحد قيادات الجيش السعودي المحتل، أمراً بحرق الدخان الموجود في مخازن جدّة. ولكن التجار شكوه للملك وأبلغوه بأن قيمة الدخان المراد حرقه تقدر بمائة ألف جنيه، فاستعظم الملك المبلغ، وهو الذي يطالب بإعادة الراتب البريطاني الذي قطع عام ١٩٢٤ والبالغ خمسة آلاف

(١) الإسلام والوثنية السعودية، ص ٥٥.
(٢) ملوك العرب، ص ٥٦٦ - ٥٦٧.

جنيه شهريًا، وهو الذي أعطى امتياز نفط البلاد كلها بألفي جنيه -كما يقول كشك-، فسمح لهم ببيعه، بعد أن أوضحوا له ما سيجنيه من ضرائب. وبيعه يعني تدخينه «فلما لان الجو تشجّع التجار فتحدثوا عن إيرادات الحكومة من الدخان والضرائب المستحقة لحكومة الملك علي، والتي أصبحت الآن من حق الإمام!»، وبيّنوا له أنها تشكل مورداً أساسيًّا من موارد الدولة «لذلك أفتى بعضهم -بعض الوهابيين- بأن الدخان مكروه وليس من الكبائر». ويعلق فاسيلييف على الأمر «وسمح مرة ثانية باستيراده، ولكن استمر إيقاع العقوبة بالمدخنين»[1].

في حين علق آخر ساخراً: «شرب الدخان في جدة لتمويل الهجر في نجد.. أو لدعم ميزانية الدولة التي بناها راعي البعير -نوار- الذي كان كلما رأى الدخان في يد مشرك.. تلا: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾»[2].

غير أن الإخوان سارعوا إلى إجبار الشيعة بالقوة على اعتناق المذهب الوهابي، وكان الإخوان -كالوهابيين في القديم والحديث- يكنّون كرهاً شديداً للشيعة عموماً، خاصة في الأحساء التي يعتبرونها مركزاً للأتراك والعجمان -الذين حاربوا أفكارهم- وظلّوا متمردين عليها، ولأن سكان الإقليم الحضر غالبيتهم من الشيعة، الذين اعتبرهم الإخوان من الكفرة، ولذا فإن عليهم أن يبايعوا من جديد على دين الإسلام، أي أن يجدّدوا إسلامهم، وأن يمنعوا من ممارسة شعائرهم الدينية في المساجد والحسينيات، بل ويجب إجبارهم على الصلاة في مساجد السنة خلف أئمة لا يثقون بعدالتهم، وهو شرط ضروري لصحة الصلاة عند الشيعة، كما مُنع الشيعة من التدخين حتى في بيوتهم، وقتل منهم الكثير[3].

في السنوات العشر التي تلت احتلال الأحساء من قبل السعوديين، أدخل السعوديون الوهابية إليها، وحاولوا إجبار السكان الشيعة والسنّة على اعتناقها، وكانت للإخوان اليد العليا فيها، وقد حرّموا على الشيعة ممارسة عبادتهم الدينية، ومن إقامة الاجتماعات، وتشير بعض المصادر المحلية والأجنبية إلى أن عدداً من الذين استمروا في الاجتماع في حسينياتهم قتلوا، وحتى التدخين بصفة شخصية في المنازل كان ممنوعاً.. لقد

(١) فاسيليف، مصدر سابق، ص ٣٠٠.

(٢) جلال كشك، مصدر سابق، ص ٦٢٤.

(٣) الإصلاح الاجتماعي، ص ١٥٥.

أخذ الإخوان القانون بيدهم، وعاقبوا من رأوه مذنباً سواء من الرجال أم النساء[1].

ويبرّر ابن سعود لديكسون ممارسات الإخوان بأنه «لم يكن يرضى بهذه الأعمال أبداً منذ البداية، ولكنه لم يكن قادراً على إيقاف الإخوان عند حدّهم حتى نهاية عام ١٩١٩.. أما اليوم «١٩٢٠» فكل إجبار على الاعتناق بالإكراه، وكل محاولة لنشر الوهابية بحدّ السيف قد تمّ التخلي عنها تماما.. وأخبرني ابن سعود -الحديث لديكسون- أنه اضطر لتنفيذ حكم الإعدام بعدد من الإخوان لعصيانهم أوامره بهذا الخصوص، وقال: إن الإخوان هم اليوم أفضل وأسلس انقياداً مما كانوا عليه قبل عامين «١٩١٨» بمقدار ٩٠٪.. ويقول ابن سعود: إن شعبه النجدي يعتنق أصفى وأنقى أشكال الدين في عالم اليوم، وكل ما في الأمر أن الذين انصاعت أفئدتهم لهذا الدين هم أكثر البشر جهلاً ووحشيّة»[2].

إن هذا التبرير غير واقعي، فقد أجبر الوهابيون أهالي حائل وعسير والجنوب بأكمله ثم الحجاز «بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٦» على الخضوع للمذهب الوهابي وبحدّ السيف أيضاً، وإذا تنصّل من أعمالهم قبل عام ١٩٢٠، فستراه فيما بعد يطلب من الشيعة أن يجدّدوا إسلامهم مرة ثانية، وأن يدفع بابن جلوي لإجبار الشيعة وعلمائهم على الخضوع للتعاليم الوهابية.

وفي حين اعترف ديكسون في تقريره المؤرخ في يونيو ١٩٢٠ «بأنه يحرم على السكان الشيعة أن يدخنوا حتى داخل منازلهم، أو أن يتلوا الذكر في الحسينيات، وأن من يخالف هذه الأحكام يستتبعه عقوبة قاسية».. ورغم أنه يعترف «بأن العديد من الشيعة اغتيلوا من قبل الإخوان».. إلا أنه مع هذا يزعم بأن «الأحوال تغيّرت الآن، وصار الشيعة يتمتّعون بحرية وحماية كاملة، شريطة التزامهم بأحكام تحريم الدخان».. ويبالغ أيضاً في مزاعمه حين يقول: «إن حال الشيعة أفضل بكثير مما كان عليه الحال تحت حكم الأتراك[3]، لأنهم اليوم يتمتعون بالحماية من اعتداء البدو عليهم، بينما في عهد الأتراك لم

(1) Shi`ism and Social Protest, edited by juan R. I.Cole & Nikki R. keddie, Yale UniversitY Perss 1986, P233 - 234.

(٢) الوثيقة السابقة (E 6289).

(٣) راجع فصل العهد التركي، للتعرف على حقيقة الأوضاع يومئذ.

يكن الشيعة يستطيعون أن يسمّوا حياتهم ملكاً لهم، وأقل من ذلك بكثير أملاكهم»[1].

ولا بد أن ديكسون راجع أفكاره ومواقفه، فبعد أشهر قلائل من زيارته للأحساء في المرة الأولى، كتب في شهر يوليو ١٩٢٠ تقييماً للأوضاع في نجد والأحساء، وبعث به إلى المقيمية في بوشهر، وإلى حكومة الهند، جاء فيه «أن تقريراً وصل إلى الكويت مؤخراً، يقول: إن الأحساء تعيش حالة من الثورة والتململ وأنها تستعدّ للثورة على ابن سعود».

ثم ينفي صحّة الخبر، أو على الأقل -قدرة الأهالي- على الثورة يؤمئذٍ، فيقول: «إن حاكم الأحساء، عبد الله بن جلوي مستمر في ممارسة حكم تعسفي، وهو بهذا يدير الأمور بشكل حسن!!.. ربما يكون منشأ الخبر هو أمر ابن جلوي بأن يجلد أحد أهالي الهفوف من الشيعة، بالضرب حتى الموت، لأنه سب ابن سعود والإخوان وعقيدة الإخوان علناً».

ولكي يخفف ديكسون من وقع هذه الحادثة يأتي بحادثة أخرى للمقارنة مع فارق كبير في نوعيّتها، فيضيف: «في نفس الوقت -ومن باب الإنصاف لابن جلوي- فإننا نذكر أنه خلال نفس الأسبوع أمر بقتل أحد الإخوان بنفس الطريقة لانه ضبط وهو يحاول الاعتداء على امرأة متزوجة»!.

ويتابع: «في القطيف، ونتيجة لتصرف بعض الإخوان الذين طالبوا بأن يتوقف الشيعة عن قراءاتهم في الحسينيات، هناك غضب واستياء عظيم، وغليان ضد الإخوان. وقد عاد الأمير عبد الرحمن بن سويلم -أمير القطيف- من الرياض، ويمكن الوثوق من أن ساعده القوية ستُبقي على الأمور هادئة».

وكان الشيعة في القطيف، بوجه خاص، قد اعتادوا الاحتجاج لدى السلطات المحلية ضد أفعال الإخوان، والممارسة الظالمة التي يقوم بها موظفوا الدولة الطائفيون، ولما لم تنفع هذه الشكاوى في تخفيف غلواء الاعتداءات، شكّلوا الوفود إلى الرياض لملاقاة الملك والاحتجاج لديه، باعتبار أن السلطات المحلية أصبحت طرفاً في القضية، وليست حَكَماً فيها. لكن الملك أيضاً، لم يولِ الأمر أهمية، وكان في تلك السنين الخوالي يحاول

(١) الوثيقة السابقة.

إرضاء الإخوان. فتحرك الشيعة للشكاية والاحتجاج عند المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، باعتبار أن بريطانيا حليفة وصديقة للحكم السعودين وهناك وجدوا أن الإنجليز ليست لهم الحماسة ولا القناعة في التدخل من أجل صيانة حقوق الشيعة، أو التخفيف من الضغط الممارس بحقهم، فما زال الحقد الإنجليزي على شيعة العراق قائماً ومعروفاً حيث الثورة الإسلامية التي قادها المراجع ضدّهم «ثورة العشرين»، كما أن الكثير من المشاكل واجهوها من شيعة البحرين، غالبية السكان، الذين كانوا يعانون من اضطهاد طائفي مماثل بتشجيع من الحكومة البريطانية مباشرة.

وهكذا وبدافع الحقد ضد الشيعة، وبدافع مصلحتهم ومصلحة حلفائهم السعوديين، رأى الإنجليز فرصتهم للتشفّي من الشيعة بشكل عام. ويضاف إلى هذا لم يكن البريطانيون على استعداد للدفاع عن «الضحية»، فالضحايا لا يثيرون في الغالب وفي أقصى الحدود، سوى الشفقة، وليس أكثر، فضلاً عن أن الحكومة البريطانية لم ترد أن تتدخل في قضية تؤثر في علاقاتها، ولو بنسبة ضئيلة مع الحاكم السعودي، دون أن تحقق لها فائدة ما، أو تدفع عنها ضرراً ما.

لذا يوضح ديكسون موقف بلاده من شكاوى الشيعة بعد أن يستعرض ما ذكرناه آنفاً بقوله: «من الممكن أن يحاول شيعة القطيف، وهم المعتادون على الإيذاء والإزعاج، تقديم مذكرة إلى هذه المعتمدية -المعتمدية السياسية البريطانية في البحرين- توضح هذه المظالم التي لحقت بهم، وإنني آمل ألّا يفعلوا»[1]!.

ومن الثابت أن أفعال الإخوان أدّت إلى تململ واسع بين السكان في الداخل، ليس في صفوف الشيعة فحسب، بل في الحجاز وعسير أيضاً، هذا إضافة إلى ردود الفعل الإسلامية القوية في الخارج، خاصة من مسلمي الهند ومصر والعراق وإيران.. فقد كان تمادي الإخوان في الحجاز -على سبيل المثال- في معاقبة السكان وإجبارهم على الخضوع لمعتقداتهم شديداً، نتج عنه تأسيس معارضة وحزب شارك فيه الوجهاء قبل أن يُقضى عليه ويُسجن زعماؤه بُعيد إنهاء ثورة الإخوان، وأدّى كل هذا إلى إيجاد بلبلة إدارية في الإقليم[2].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الإصلاح الاجتماعي، ص ١٥٥.

وتعدى نشاط الإخوان هذه الحدود، فحاولوا قتل ثلاثة قناصل مسلمين في جدّة «القنصل الروسي، والإيراني، والإندونيسي»، ثم هاجموا المحمل المصري، وأدى إلى مقتل عدد من الأشخاص، وزاد السعوديون بأن أفسحوا المجال لثائرة الإخوان وتعصبهم، بأن تدمر تراث المسلمين الجامع، فهدموا قبور أئمة أهل البيت وصحابة الرسول وزوجاته وأولاده وأعمامه والكثير من التابعين، ووصل الأمر إلى محاولة هدم قبر الرسول ﷺ، أسوة بما هدموه من مساجد وبيوت الهاشميين في المدينة، لولا ضجة العالم الإسلامي في مصر وإيران والهند. ويرى لورنس أن الإخوان لو تُركوا إلى أقصى الحد «لدمّروا كل ما أقامه الفن العربي في الجزيرة العربية ولأشعلوا النار والدماء فيها»[1].. والحقيقة فإنهم فعلوا ذلك، فلم يبق إلّا القليل من التراث الإسلامي الجامع، أما الدماء فسالت أودية باعتراف الكتّاب السعوديون أنفسهم!!.

غير أن هناك من يحاول أن يبرر قسوة الإخوان، التي تذمّر منها حتى حضر نجد، وهم وهابيّون، بأنها «الوسيلة الوحيدة لحفظ الأمن»، ومع ذلك «فابن جلوي حمى الشيعة من قسوة الإخوان، بالقسوة في الإجراءات ضدّهم، حتى سمّي جبار آل سعود»[2]. وهذا قول متساهل حيث أصبح الأمن والحفاظ عليه شماعة تعلّق عليها أردية الاستبداد والديكتاتورية.

ليس هناك من أدلة تثبت أن ابن جلوي أو ابن سويلم، عامل الإخوان بالقسوة نفسها، وهو إنما سُمّي «جبار آل سعود» فلقسوته على أصحاب الجرائم الجنائية -وهم من غير الشيعة- حيث أصبح أسطورة في حياته، حيث أنام الرأفة، وأيقظ العقاب، يُهيّئ النطع قبل صدور أحكامه، وتقوم الشبهة عنده مقام اليقين، حتى باتت الأمهات تخوّف أطفالها به[3].

إن الحكام السعوديين لا يحتاجون إلى من يُسبغ عليهم شرف «حماية» و «الدفاع» عن الشيعة، فمواقفهم المنشورة تثبت أنهم يرون ما يراه الإخوان، من كفر وزندقة الشيعة، وللعبرة نسوق هذه الحادثة:

(١) المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٢) جلال كشك، مصدر سابق، ص ٦١٠.

(٣) الزركلي، مصدر سابق، ص ٤٦٠ - ٤٦١.

كان أمين الريحاني عام ١٩٢٢ يزور مملكة ابن سعود، وحضر معه اجتماع العقير الشهير، الذي التقى فيه الحاكم السعودي مع السير بيرسي كوكس. وكان ديسكون أيضاً من بين الحضور، حيث روى حرص ابن سعود أثناء المؤتمر «على الدعاية لنفسه، وذكر أنه لا يشجع ما يقوم به متطرفو الإخوان من غارات.. ولكنه لا يستطيع إيقافهم.. وأن الإخوان قتلوا الكثيرين من البحارنة الشيعة الذين يقطنون القطيف، ولكنه استطاع السيطرة على الموقف تماماً، حتى أصبح مسموحاً للشيعة بالتدخين، وممارسة شعائرهم الدينية في أماكنهم الخاصة، طالما أبقوا على النظام في الأماكن العامة. وأشار إلى أن الشيعة في مناطق الحكم السعودي أسعد حالاً بما كانوا عليه في عهد الحكم التركي»[1].

بعد المؤتمر أراد الريحاني توضيح سياسة ابن سعود المذهبية، فكتب: «سألت ذات يوم أحد رجال السلطان ابن سعود، الأذكياء، أن يصدقني الخبر، أو يجهر لي برأيه الخاص، فقلت: لا أنكر صدق عقيدة الشيوخ -ابن سعود- الدينية، فهو إمام الموحدين، ولكني حائر يا صديقي في أمر الإخوان، فهل تظنّه يعتقد أن على الإمام أن يحارب المشركين في كل مكان؟.. أن يجاهدهم حتى يدينوا -بدين الإخوان-؟».

«في نيتي أن أسأل عظمته هذا السؤال، فقال صديقي: لا تفعل، والذي أراه أن السلطان يعتقد ذلك من الواجب. لم يرضني جواب الرجل، فتطرقت ذات ليلة إلى الموضوع، ومما قلت للسلطان على ما أذكر، أني في حيرة لا يزيلها سواه، وإذا سافرت من الرياض أحملها ساكتاً لا أكون راضياً عن نفسي، وقد أسيء إليه فيما أكتب، فقال عظمته: إسألني كل ما تبغي، وأنا أجيبك عليه، ولا أسامحك إذا سافرت من عندنا وفي نفسك حاجة نقضيها، أو مسألة نجلي غامضها، فقلت: هل ترون أن من الواجب الديني محاربة المشركين حتى يدخلوا في دين التوحيد؟».

«أجاب على الفور: لا.. لا.. وضرب الأرض ضربتين بعصاه، ثم قال: هذا الحسا، عندنا أكثر من ثلاثين ألفاً من أهل الشيعة، وهم يعيشون آمنين لا يتعرض لهم أحد، إلا أننا نسألهم ألا يكثروا من المظاهرات في احتفالاتهم.. كن مطمئن البال يا أستاذ، لسنا كما يرانا بعض الناس، فقلت: اسمحوا لي بسؤال آخر -وكان يجب أن يكون سؤالي الأول-: هل ترون من الواجب الديني.. وهل ترون من الواجب السياسي أن تحاربوا

(١) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٨٣.

المشركين حتى يدينوا؟.. فأجابني قائلاً: السياسة غير الدين.. ولكننا أهل نجد لا نبغي شيئاً لا يحلّله الدين، فإذا حلّل الدين ما نبغيه، فالسياسة التي نتخذها محلّلة، وإذا عجزت السياسة فالحرب، وكل شيء في الحرب يجوز»[١]. وقد فسرّ الحافظ وهبة الجملة الأخيرة للملك بأنه يأخذ بسياسة «الغاية تبرّر الواسطة».

لقد أوقع الملك نفسه في أكثر من مشكل، فلقد أراد أن يدافع عن سمعته الملوثة باضطهاد الشيعة، فصنّفهم في خانة المشركين، ثم ما لبث أن أجاز لنفسه حربهم والسيطرة عليهم، إما بالدين أو بغيره. وكانت ممارسات الإخوان وشيوخ الوهابية دعاية سيئة للدولة في الخارج، خاصة عند سكان العراق والخليج وبلاد الشام ومصر، وكثيراً ما كان السكان يهاجرون من أماكنهم إذا ما سمعوا بقدوم الإخوان[٢].

وذكر الملك أن عدد الشيعة ثلاثون ألفاً، في حين أن مستشاره حافظ وهبة قدّرهم في كتابه «جزيرة العرب في القرن العشرين» بثلثي سكان الأحساء الحضر، حيث أشار إلى عدد الحضر بأنه ٩٠ ألفاً بينهم ٦٠ ألفاً من الشيعة الإمامية.. والتنقيص له دلالة على التهميش والتحقير[٣].

استمرت أوضاع الشيعة على سوئها، حيث عُطّلت المآتم والحسينيات ومجالس الذكر والمساجد، واضطر الأهالي إلى إقامة التعزيات في منتصف الليل، في السراديب، ولا تزال آثار السنوات المظلمة تلك على حالها.

(١) الريحاني، ملوك العرب، ص ٥٨٨ - ٥٨٩، وانظر: juan R. cole & Nikki R. keddie, p 236.

(٢) الإصلاح الاجتماعي، ص ١٦٦، وحافظ وهبة، ص ٢٩٣.

(٣) الغريب أن كشك تعرّض للحادثة من بعيد، واعتبر جواب الملك رغم خشونته (تطبيقاً متسامحاً للتعايش بين مختلف الأديان، وإدراك ضروريات السياسة وحكمة التعدّد، أو على الأقل قبول الأمر الواقع بحتمية التعدد)!.

وكان الملك قد أشار إلى عدم الإكثار من المظاهرات في احتفالات الشيعة، فقال كشك: «وعنده حق كرجل دولة، فكل الحكومات تخشى المظاهرات، لأنها فرصة الطائفيين والمتعصبين والمندسين لإثارة المتاعب والاحتكاكات.. وأن المصلحة ألّا يتحدّى الشيعة الشعور العام» (انظر: كشك، ص ٤٨ - ٤٩).

لقد تصور كشك بأن المظاهرات (العزاء) هي مظاهرات سياسية يحق للحاكم أن يخاف منها، وهي التي تجري في الأغلب داخل الحسينيات والمساجد.. وأعجب من ذلك حديثه عن تحدي الشعور العام في مناطق شيعية خالصة كالقطيف ونواحيها، وكالأحساء حيث أغلب القرى ونصف المدن على الأقل من الشيعة، فأي تحد مزعوم هذا؟!.

ففي تاروت -مثلاً- كان الأهالي يرقصون العرضة -رقصة حرب- في المجلس، للتغطية على ما يجري من التعزيات تحت السرداب. وفي صفوى والقطيف وغيرها، كان الأهالي يقرؤون التعزيات في الأزقة المظلمة، ويضعون عند بوابات -دروازات- المدن والقرى رجالاً يراقبون القادمين، وقد ساعد وجود الأسوار القديمة المحيطة بالمنازل على ترتيب أوضاع أمنية كافية لأداء الشعائر والوعظ والإرشاد.

أرسل المعتمد السياسي في البحرين في الثالث والعشرين من أبريل ١٩٢٠، إلى المندوب السامي في بغداد تقريراً جاء فيه تسجيل لحوادث ثلاث وقعت خلال أسبوع واحد، لم يعلّق المعتمد عليها أهمية كبيرة، رغم أنها -كما قال- سبّبت الكثير من الأقاويل في البحرين. واعتبر الحوادث الثلاث، تعبيراً عن روح التعصب الشديد لدى الإخوان[1].

الحادثة الأولى: «في العاشر من أبريل ١٩٢٠، وفي بلدة الهفوف، كانت زوجة أخ ابن جلوي وهي فتاة صبية تغادر البلدة بعد زيارتها لشقيقها، وهي ترتدي ثوباً حريريًّا ملوناً. فما كان من أحد الإخوان البدو، الذي كان جالساً عند بوابة البلدة، إلا أن ضربها بالعصا ضربة أفقدتها الوعي، حيث لبس الحرير جريمة لا تغتفر. وما أن سمع ابن جلوي بالحادثة حتى طوّق جميع الإخوان الموجودين في الهفوف، وكل الذين لهم علاقة قريبة أو بعيدة بالشخص الذي ارتكب ذلك الاعتداء، وصادر جميع جمالهم، وجلد المجرم».

الحادثة الثانية: «وفي القطيف، شاهد بعض الإخوان يوم ١٤ أبريل ١٩٢٠، فتاة شيعية تغسل الثياب على شاطئ البحر، وقرروا أنها لم تكن تلبس ثياباً متواضعة -تُنبئ عن تقشف- بما فيه الكفاية، فانهالوا عليها بالضرب، اجتذبت صرخات الفتاة أقرباءها ووقع شجار عنيف. ويقوم ابن جلوي بمعالجة القضية!، وهناك ستة وثلاثون شخصاً -أكثرهم من الشيعة- في السجن بسبب الحادثة»!.

الحادثة الثالثة: «في الجبيل، حضر بعض الإخوان من المجمعة يوم ١٥ أبريل ١٩٢٠ لشراء الأرز من البلدة، فلم يعجبهم منظر رجل من البحرين أرخى شاربيه ولم يرخ لحيته، فألقوا القبض على الرجل وقصوا الشارب المؤذي، وعندها تحرك أهل الجبيل

---

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 5261 E8538 مؤرخة في العشرين من يوليو ١٩٢٠، مذكرة سرية رقم ١٠٦ وتاريخ ٢٣ - ٢٦ أبريل ١٩٢٠، ومرسلة من المعتمد السياسي في البحرين إلى المندوب السامي في بغداد.

في «فزعـة» لنجـدة الرجل، وبُدئ بإطلاق الرصاص. الخسـائر: أربعة قتلى من جبيل أبو العينين، بمن فيهم شـقيق شـيخ البلدة، بينما توفي اثنان من الإخوان متأثرين بجروحهما. اسـتمر تبـادل إطلاق النار، ولكن اقـتراب قوات ابن جلوي، أجـبر الطرفين على تناسي خلافاتهما إلى وقت يستطيع الأمير فيه الفصل في القضية. ربما لن يكون ابن جلوي لطيفاً في أساليب الحل التي سيلجأ إليها»[1].

وازداد تطرّف الإخوان بعد احتلالهم الحجاز وتسـليمه لابن سـعود، الذي أعلن نفسـه ملكاً بعد حوالي أسـبوعين من سـقوط جدة في يناير ١٩٢٦.. ومنذ ذلك الحين بدا في الأفـق بـوادر صدام بين الملك وجيشـه الإخـواني الذي يدين له كامـلاً في بناء مملكته، ذلك أن الملك احتل آخر منطقة أُريد له احتلالها، فلا يمكنه التوسـع شـمالاً حيث إمارة شرق الأردن الوليـدة والعراق الخاضعتان للنفوذ البريطاني المباشر.. ولا يمكنه التوسـع شرقاً على حسـاب المحميات البريطانية في الساحل، وفي الغرب وصل إلى البحر الأحمر، أما الجنوب فلم يبق سـوى الشـمالي منه أما الجنوبي فخاضع للاحتلال البريطاني، في حين أن أجزاء من الشـمالي اقتطعت منه، ولم يكن ابن سعود متحمساً لاحتلاله كاملاً، لقناعته بأنه «عش الزنابير» كما قال مرة للجاسوس البريطاني جون فيلبي.

ونشـأت المشكلة بسبب أن ابن سعود لم يعد بحاجة إلى تطرّف الإخوان من حيث هم قوة مقاتلة، بل إن تطرفهم غدا خطراً محتملاً على نظام حكمه، ومن جهة أخرى كانت العقائـد التي تربّى عليها تقول بوجوب إدخال الآخريـن في معتقدهم واحتلال بلادهم باعتبارهم كفرة، ولذا طالبوا بإتاحة الفرصة لهم لإنهاء إمارة شرق الأردن، ودولة العراق وإمـارة الكويت، وهي مناطق لا يسـمح الإنجليـز للحاكم السـعودي بالوصول إليها، وهـو أمـر لا يأبه به الإخوان. رفض الملك ذلك، بل إنه سـبق له أن وبّخهم لأنهم اقتربوا ذات مـرة من الحدود الأردنية عام ١٩٢١، فسـجن المهاجـين الذين لم يأخذوا رأيه وقال للإخوان وبمحضر من المسيحي الريحاني، الذي كان يسجّل الحديث: «لا تظنوا يا إخوان أن لكم قيمة كبيرة عندنا، لا تظنوا أنكم سـاعدتمونا، وأننا نحتاج إليكم.. ولا تنسـوا أن مـا من رجـل منكم إلا وذبحنا أباه أو أخاه أو ابن عمه، وما ملكناكم إلا بالسـيف. ترى الصحيح.. والسـيف لا يـزال بيدنا. إذا كنتم لا ترعون حقوق النـاس. لا والله، لا قيمة

---

(١) الوثيقة FO 371\ 5261 E8538 مؤرخة في العشرين من يوليو ١٩٢٠.

لكـم عندنـا.. أنتم مثل التراب.. أنتم ما دخلتم في طاعتنا رغبة بل قهراً، وإني والله أعمل بكم السيف إذا تجاوزتم حدود الله»[1]!!.

بدا الملك يظهر تحرّره عن الإخوان بعد أيام من احتلال الحجاز، ودخل عليه ذات مرة في مجلسه بالحجاز سلطان بن بجاد قائد الجيش الذي احتل الطائف ومكة، وشهر السيف بوجهه. وتقدم الإخوان بطلبات عديدة من الملك مثل إلغاء الضرائب، والسماح لهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقطع علاقاته مع الإنجليز، ولكن أيًا من هذه المطالب لم تُلَبَّ.

رجع الإخوان من الحجاز ساخطين إلى نجد وعقدوا مؤتمراً أواخر العام، في الأرطاوية، في ديسمبر ١٩٢٦، وجهوا للملك فيه تهماً عديدة حصروها في سبع نقاط منها: اعتراضهم على سفر الأمير سعود -الملك فيما بعد- لبلد الشرك مصر، وسفر فيصل -الملك فيما بعد- إلى بلد الشرك بريطانيا، واستخدام التلفون والتلغراف والسيارة.

واعترضوا أيضاً على فرض رسوم جمركية على «مسلمي نجد»[2].

كما اعترضوا على ما أسموه تسامح الملك مع الشيعة في الأحساء والقطيف، وكان اعتقادهم أنه كان ينبغي إما أن يعتنقوا الوهابية وإما أن يقتلوا[3]. واتهموا الشيعة بأنهم من «الخوارج»، وأن الملك تغاضى عن إدخالهم في دين الجماعة.

ومن الاعتراضات، عدم وضع حدود لبدو العراق الشيعة والسماح لهم بالرعي في بلاد المسلمين.

كما طالب الإخوان بهدم المسجد المقام على قبر عم النبي الحمزة بن عبد المطلب، باعتباره مزاراً شيعيًّا!!، كما طالب الإخوان بمنع استخدام السيارات والتلفون ومنع المحمل المصري من دخول الأماكن المقدسة، وطالبوا بتفسير المقاطعة الاقتصادية للكويت، فإن كانوا كفاراً فلماذا لا يحاربون؟، وإن كانوا مسلمين فلماذا يقاطعون؟

حاول ابن سعود الالتفاف على مطالب الإخوان، فعاد مسرعاً إلى نجد خشية

(١) الريحاني، ملوك العرب، ص ٥٧٦.
(٢) فاسيليف، مصدر سابق، ص ٣٠٥ - ٣٠٦، وانظر: كشك، مصدر سابق، ص ٦٢٢ - ٦٢٣.
(٣) أيمن الياسيني، مصدر سابق، ص ٦٤.

انقلاب الأوضاع ضده وإعلان الإخوان الثورة المسلحة، وحالما وصل دعا لمؤتمر في الخامس والعشرين من رجب ١٣٤٥هـ - يناير ١٩٢٧، انتهى بإصدار فتوى تستجيب لمطالب الإخوان، عدا مسألة اللاسلكي، أما الضرائب فأعيدت إلى النجديين فقط. ولقد وقّع على الفتوى المؤرخة في الثامن من شعبان ١٣٤٥هـ، أربعة عشر شيخاً وهابيًّا، منهم محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، وسعد بن عتيق، وسليمان بن سمحان، وقالوا فيها:

«.. أما بعد، فقد ورد على الإمام سؤال بعض الإخوان عن مسائل فطلب منا الجواب عنها، فأجبناه بما نصه:

.. أما مسألة البرق والتلغراف فهو أمر حادث في آخر هذا الزمان، ولا نعلم حقيقته، ولا رأينا فيه كلاماً لأحد من أهل العلم، فتوقفنا في مسألتهن ولا نقول على الله ورسوله بغير علم، والجزم بالإباحة والتحريم يحتاج إلى الوقوف على حقيقته.

.. وأما مسجد حمزة وأبي رشيد فأفتينا الإمام، وفقه الله، بهدمها على القوم.

.. وأما الرافضة -الشيعة في الأحساء- فأفتينا الإمام أن يلزمهم البيعة على الإسلام، ويمنعهم من إظهار شعائر دينهم الباطل، وعليه أن يلزم نائبه على الأحساء أن يحضرهم عند الشيخ ابن بشر[1] ويبايعونه على دين الله ورسوله، وترك الشرك من دعاء الصالحين من أهل وغيرهم، وعلى ترك سائر البدع في اجتماعهم على مآتمهم وغيرها، مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل، ويمنعون من زيارة المشاهد -في العراق-، ويلزمون بالاجتماع على الصلوات الخمس، هم وغيرهم في المساجد، ويرتب الإمام فيهم أئمة ومؤذنين ونواباً من أهل السنة، ويلزمون بتعلم الثلاثة الأصول[2]، وتهدم الأماكن المبنية لإقامة البدع فيها[3] ويمنعون من إقامة البدع في المساجد وغيرها، ومن أبى قبول ذلك

(١) الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن ناصر بن حسن آل بشر، ولد في الرياض سنة ١٢٧٥هـ ونشأ بها، ولّاه ابن سعود قضاء بريدة سنة ١٣٢٧هـ ثم نقله إلى إقليم الأحساء سنة ١٣٣٩هـ ومكث بها حتى سنة ١٣٥٧هـ. انظر مشاهير علماء نجد، ص ٢٢٥.

(٢) وهي تمثل الرؤية الوهابية المختصرة في العقائد، وهي رسالة من تأليف مؤسس المذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

(٣) المقصود هو الحسينيات.

والمقصود بالبدع هنا، هو قراءة التعزية وسيرة الرسول وأئمة أهل البيت، وكذلك قراءة المواعظ الدينية المعتادة والمعروفة.

ينفى عن بلاد المسلمين.

.. وأما رافضة القطيف: فيلزم الإمام أيده الله الشيخ ابن بشر، أن يسافر إليهم ويلزمهم بما ذكرنا.

.. وأما البوادي والقرى التي دخلت في ولاية المسلمين، فأفتينا الإمام بأن يبعث إليهم دعاة ومعلمين، ويلزم نوابه بمساعدة الدعاة على إلزامهم بشرائع الإسلام.

.. وأما رافضة العراق الذي انتشروا وخالطوا بادية المسلمين، فأفتينا الإمام بكفهم عن الدخول في مواطن المسلمين وأرضهم[1].

.. وأما المكوس، فأفتينا أنها من المحرمات الظاهرة، فإن تركها من الواجب عليه، وإن امتنع فلا يجوز شقّ عصا المسلمين والخروج عن طاعته من أجلها».

«حرر في ٨ شعبان سنة ١٣٤٥هـ».

هـذا نموذج من فتاوى الوهابيين، الذين يتوقفون في حكم التلغراف لأنه حادث، ولأنهم لا يريدون القول على الله ورسوله بغير علم.. ولكنهم في الوقت نفسه يتساهلون في المحرمات الظاهرة كالمكوس بحجة شق عصا المسلمين.. وإن هذا الورع الذي يدعوهم للتوقف في حكم التلغراف، لم نر له أثراً في استباحة دماء المسلمين وتكفيرهم، وطردهم من البلاد، وهدم بيوت الله على رأس المتعبدين فيها.. استناداً إلى أمور اجتهادية قابلة للخطأ، وكان حريًا بهم أن يناقشوا الآخرين، ويردوا الحجة، وأن يقبلوا في الوقت ذاته باجتهاد بقية المسلمين.

فالمسائل التي خالفوا فيها بقية المسلمين ليست ضرورية، ومن أصول الدين، والاجتهاد مفتوح للوهابيين ولغيرهم، إلا أن الذي نراه في الفتوى، هو إمضاء اجتهادهم بالعسف والقتل ونفي المواطن من دياره، كما هو واضح في نص الفتوى.. ولقد قال الشيعة في الأحساء لابن جلوي على أثر تطبيقها: إن كان مذهبكم يجيز الاجتهاد في دماء الناس وأعراضهم وأموالهم، فدعوا علماء المسلمين الآخرين يجتهدون كما اجتهدتم، وفي أمور أقل من التكفير، وأقل من استباحة الدم المسلم.. دعوهم يؤدون شعائر الدين

(١) المقصود بالمسلمين هم الوهابيون لا غيرهم.. ويستدل من هذا أنهم لا يعترفون بإسلام من خالفهم في المذهب.

حسب اجتهاداتهم، لأن مذهبكم لا يحوي الحق كله، وليس قرآناً ولا وحياً منزّلاً، وإنما هو اجتهاد من الاجتهادات، قد يخطئ وقد يصيب.

ومع هذا التفكير الصريح، والتهديد بالقتل والنفي لكل من لا يعتنق المذهب الوهابي، ترى رجلاً مثل رشيد رضا، الذي نصب نفسه محارباً للشيعة، وداعياً للمعادين لأهل البيت، يقول: «إن السلطان ابن سعود لم يتعرض هو ولا عماله لحرية رعيته من الشيعة في الأحساء، ولا لتفضيل أهل السنة عليهم في الحقوق».. وجاء آخر بعده بأكثر من نصف قرن معلقاً على الفتوى قائلاً: «ليس من الإنصاف اتهام عبد العزيز أو آل سعود باضطهاد الشيعة، فالصحيح أن عبد العزيز هو الذي حماهم، وواليه ابن جلوي كان يحظر دخول الإخوان للأحساء[1]. ولولا النظام السعودي لفتك الإخوان «برافضة» القطيف[2]. كما كانوا يسمونهم عن خطأ بالطبع. أما التفرقة والاتهامات المتبادلة، فهي ظاهرة عمرها سابق على النظام السعودي بألف سنة. وليس موقف المجتمع السعودي منها بأسوأ من أي نظام آخر في المنطقة كلها»[3].

إن هذا القول ما هو إلا تبري للحكم السعودي باضطهاد الشيعة، إذ ليس من الإنصاف اتهام المشايخ والإخوان وحدهم بممارسة هذا الاضطهاد، وكأن الحاكم لا دور له في هذا، وهو الملك المطلق الصلاحيات. ولا يخامرنا شك في أن ابن سعود كان حين طرح المواضيع لفتوى علمائه يدرك سلفاً موقفهم منها، ولهذا لم يطرح موضوع علاقاته مع الإنجليز، ولا زيارة أبنائه لما يسمّى بلاد الشرك، ولا المقاطعة الاقتصادية للكويت وأهلها.

ثم إن من طبّق هذه الفتوى ضد الشيعة، وأخرجها إلى حيز الفعل والواقع، هو ابن سعود وعامله على الأحساء عبد الله بن جلوي، الذي قيل: إنه ضد الإخوان، وحامي حمى الشيعة!.. تماماً مثلما نرى اليوم من خلفاء ابن سعود، فالفتاوى تصدر، وعمال آل سعود وأمراؤهم في الأقاليم، ووزراؤهم ينفذونها ويضيفون عليها أيضاً.. ومن يدّعي بأن طائفية النظام السعودي أقل من الأنظمة الأخرى في العالم الإسلامي فهو كاذب على

---

(١) ليس هناك أي دليل على أن الإخوان كانوا ممنوعين من دخول الأحساء.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن لفظة الرافضة، هي الاسم الرسمي الذي تطلقه الحكومة السعودية على شيعة أهل البيت.

(٣) جلال كشك، مصدر سابق، ص٦٢٥.

نفسه وعلى غيره، لأن «معظم» الحروب الطائفية التي نشهدها في كل مكان في العالم، إنما مُوّلت بأموال النفط السعودي، بل إن الحروب السنوية في الباكستان، لم تثرها إلا الجماعات المتحالفة مع السعودية والمدعومة منها، وقد وصل إعلام آل سعود الطائفي إلى كل الدنيا، إذ إن مهمّة المؤسسات الدينية الرسمية السعودية، ومهمة إعلام السعوديين هو إثارة الفتنة والبلبلة في صفوف المسلمين، لكي يدّعوا بعدئذٍ أنهم حماة «للسنة» وما هم كذلك.

وللأسف، فإن مستشرقاً فهم مضمون الفتوى ومؤدّاها بأفضل مما فهمها الداعون للأنظمة الطائفية فقال: «إن الوهابيين لا يعتبرون الشيعة مسلمين»، والحقيقة أنهم لا يعتبرون غيرهم مسلماً، سواء كان سنيًّا أم شيعيًّا. وأضاف في موقع آخر: «كانت أوضاع الشيعة -في الأحساء والقطيف- صعبة في دولة وهابية خالصة، وفي عام ١٩٢٧، أصدر العلماء الوهابيون بضغط من الإخوان فتوى تطالب عبد العزيز بمنع الشيعة من أداء الصلاة في الأماكن العامة، والدعاء لأهل بيت النبي، والاحتفال بذكرى وفاة النبي وأهل بيته، وزيارة كربلاء والنجف، وإرغامهم على أداء الصلوات الخمس في الجوامع -خلف مطاوعة الحكومة-. وأن على الشيعة أن يدرسوا دين الله على كتاب محمد بن عبد الوهاب -الأصول الثلاثة-.. ودعت الفتوى إلى هدم الأضرحة الشيعية.. واعتبر الوهابيون شيعة المنطقة الشرقية كفاراً ومن أهل الذمة..»[1].

على أثر هذه الفتوى مباشرة هدم في «أحد» خارج المدينة المنورة مسجد عم النبي الحمزة بن عبد المطلب، رغم أن المسجد لا يخص الشيعة وحدهم، بل المسلمين جميعاً، كما هدم مسجد أبي رشيد، ومنع دخول المحمل الشامي والمصري، اللذين أشارت الفتوى بمعنهما، رغم التظاهر بعدم اقتناع الملك بالفتوى والمنع.. إذ يشير حافظ وهبة إلى حادثة المحمل المصري، وما تبعها من قتل وقطع علاقات بين مصر والسعودية يومها، فيقول: «لقد أمضيت أكثر من أسبوع بين الملك وبين أمير الحج المصري، محمود عزمي باشا، في نقاش وجدال، دفعاً لفتنة جديدة، فالإخوان عقولهم ضعيفة، وهم يملؤون الحرم وطرق مكة، وهم ممتلئون حنقاً على المحمل وأهل المحمل».

«إذا صاح النفير قالوا: إن هذه دعوة للشيطان، فهاجوا وماجوا».

(١) فاسيليف، مصدر سابق، ص ٣٠٦، ٣٥٠.

«طُلب منّي أن أطلب من أمير الحج أن يوقف صياح النفير، لا اعتقاداً من الملك أو من رجال حكومته، بأن ذلك كان لدعوة الشيطان، وإنما كان ذلك دفعاً لإثارة فتنة جماعة الإخوان الجهلاء. وإذا أُدخل المحمل الحرم، كما كان معتاداً، قامت قيامة الإخوان: كيف تأذن الحكومة بإدخال الأصنام إلى الحرم، وهنا تقوم أزمة»[1].

أما شِقّ الفتوى المتعلق بإجبار الشيعة على قبول المذهب الرسمي «الوهابي»، فعلى أثرها كتب الملك لعبد الله بن جلوي مشدداً على تنفيذها بحذافيرها دون إبطاء، وإن تطلّب الأمر استخدام الشدة والقسوة والطرد من البلاد، مع أن عدداً غير قليل من المواطنين هجروا البلاد بمجرد أن سمعوا بها، واتجهوا إلى البحرين والعراق والكويت.

وهكذا أجبر أعيان ووجهاء وعلماء الشيعة أن يحضروا بمجلس ابن جلوي ومجلس أمير القطيف ابن سويلم، لكي يثبتوا إسلامهم على يد المطوّع ابن بشر، ويكرّروا قول الشهادتين كإقرار بالإسلام، وأن يتعهّدوا بممارسة الطقوس وفق المذهب الوهابي.. ثم سيق الرجال فرداً فرداً لعدة أيام ليعيدوا ويجددوا إسلامهم، ويعترفوا بأنهم فيما سبق كانوا من المشركين!، وأن الله هداهم من جديد!.

ومع الضغط، لم تخلُ الأمور من بروز مشاكل، فقد بادر وجهاء وعلماء القطيف إلى الكتابة إلى الملك يذكّرونه بعهوده والقسم الذي أقسمه بأغلظ الأيمان على كتاب الله المجيد، بحفظ حقوقهم وحدث الأمر نفسه بالنسبة لبعض وجهاء الأحساء، لكن تلك المكاتيب كانت عديمة الفائدة، لأن الملك أوصى ابن سويلم وابن جلوي بتطبيق ما جاء في فتوى المشايخ في الحال، وكانت الاتصالات يومها صعبة حيث لا توجد وسيلة سوى الجمال.

ويتناقل الرواة، بأن السيد ناصر السيد هاشم السيد أحمد الأحسائي، أحد كبار علماء الشيعة في الهفوف، ووالد السيد علي السيد ناصر، إمام الجمعة في الدمام حاليًّا.. أن السيد هذا رفض الأوامر، وجاء إلى مجلس الجلاد ابن جلوي محتجًّا، وبمعيته زعيم شيعة الأحساء آية الله الشيخ موسى بوخمسين.. فلما دخلا المجلس وجدا الشيخ ابن بشر جالساً إلى جانب الأمير، وحانت التفاتة من الأخير، فأراد إهانة السيد ناصر وخاطبه:

«ليه ما بايعت.. أنتْ فيك خفّ وحافر»؟!.

---

(١) حافظ وهبة، مصدر سابق، ص ١٤٥.

كان ابن جلوي يريد استثارته، حتى يقتله، أو ينفيه من موطن آبائه وأجداده، ولما همّ السيد بالردّ، أمسك الشيخ موسى بيده مهدئاً له، وهو يقول: إهدأ.. إهدأ، قم وبايع، ما فينا خفّ ولا حافر، وسحب يده ليبايع خوفاً على حياته من بطش الطاغية.

ثم التفت الشيخ موسى وخاطب ابن جلوي بقوله: «الآن ضع في أذنيك قطناً»، أي لا تستمع لكلام المغرضين والطائفيين.

وعلى إثر الفتوى سيّر أميرا القطيف والأحساء بعض الجنود ومعهم المطاوعة للقيام بجولات داخل المدن والقرى الشيعية، للتعرف على أماكن المساجد والحسينيات، تمهيداً لحصرها وهدم ما يراد هدمه منها. إلا أن الأهالي -في الغالب- تحايلوا عليهم فأسكنوا بعض المواطنين في الحسينيات والمساجد، وحوّلوا بعض البيوت إلى مساجد وحسينيات وغيرها من الحيل، حتى استطاعوا تجنيب دور العبادة الضرر، إلا النزر القليل منها، في بعض قرى الأحساء.

وجاءت الخطوة التالية، حيث أمر الملك بناء على طلبات مشايخه، بأن يفرض على كل قرية ومدينة شيعية مطوعاً يصلي بالناس، وفرض على تلكم القرى والمدن، أن يتكفلوا بنفقات المطوع وسكنه ومعاشه وراتبه الشهري، في حين أن أئمة الشيعة في الصلوات لا يتقاضون أي مقابل، وعملهم في هذا تطوعي ديني محض.

وكما حدث لمعظم مساجد الشيعة، جيء بمطوّع يقال له «ابن زرعة» ليصلي في مسجد الشيخ موسى بوخمسين في الهفوف.. وحدث ذات يوم أن الشيخ موسى كان مسافراً إلى إحدى القرى الأحسائية، فرفض ابن زرعة بطائفيته المشهورة، إمامة الناس في الصلاة، إلا بحضور الشيخ موسى، ولما وصل الأخير، خاطبه ابن زرعة باستهجان «أنت لا تريد الصلاة وراء المسلمين»، ويقصد بالمسلمين نفسه!.

لم يتحمل الحاج إبراهيم بوخمسين[1] إهانة زعيم الشيعة، فجاوب ابن زرعة بالشتم له ولحكومته، وانقض عليه يريد خنقه، لكن الأخير هرب من المسجد طالباً النجاة، ولحق به الحاج في الشوارع ليظفر به، ولم يتدخل الشيخ موسى في الأمر، بل أمر المصلين بأن يتركوا الحاج، قائلاً: «دعوه.. فهذه آخر مرة يأتيكم فيها ابن زرعة».

(١) توفي إلى رحمة الله في محرم ١٤٠٨هـ.

بعدها بادر الشيخ موسى بإرسال جماعة لابن جلوي لشرح الموقف.. فسألهم: من تريدون ليحل محل ابن زرعة؟ قالوا: إذا كان الكلام موجهاً لنا، فما نريد غير شيخنا.. قال: لكم شيخكم!.

لم يكن مفاجئاً جواب ابن جلوي، ففي تلك الأيام، بدأت ثورة الإخوان المسلحة بالتفاقم ضد ابن سعود، وبدأت في الأوساط النجدية والحجازية، وحتى في الأوساط الحكومية وبعض الأوساط الدينية حالة من الارتداد ما لبث أن تعاظمت، ضد الأفكار الوهابية المتعصبة التي يحملها الإخوان، وعدد من المشايخ، حتى وإن كانت هذه الأفكار تمثل أسس الفكر الوهابي.. لهذا تجاوز ابن جلوي، كما غيره الضغط الإخواني، متجاوباً مع الاستياء العام في البلاد، وكلما تنامت الثورة المسلحة، بدأت مؤشرات هذا الارتداد والنكوص ضد تلك الأفكار، وبدأت ملامح الحاجة إلى التخلص من إزعاج الجيش السعودي الوهابي، الذي يمثله الإخوان، والذين التصقوا عميقاً بالفكر الوهابي.

لقد تنبّه الملك إلى أن توجهياته القديمة للإخوان المتماشية مع الفكر الوهابي ومصلحته السياسية في تكفير المسلمين، والتي كان يطلب من العلماء تلقينها للبدو في المساجد، عن طريق الخطب في الصلاة والإرشادات، والدروس المذهبية التي تعقد بعد الصلاة، حتى يصبح الحماس الديني من أقوى الوسائل لتعزيز قوته السياسية والعسكرية[1].. هذه التوجيهات تنبّه الملك بعد أن حقّق أهدافه، بأنها بدات ترتد ضد مشروعه السياسي، فشنّ هجوماً على المشايخ، واصماً إياهم بالتطرف، أو كما وصفهم مستشاره بأنهم «أنصاف مثقفين»، واضطر ابن سعود أن يغيّر العلماء -أداة الثقيف الإخواني- بآخرين أكثر استجابة لاحتياجات الدولة ومصالحها السياسية[2].

وحين رأى الملك أن استجابته لطلبات الإخوان لم تمنع ثورتهم، حيث شعروا بأنه استخدمهم للوصول إلى أهدافه[3]، ولم يقطع علاقاته مع بريطانيا، دولة الكفار، وهو أحد أهم المطالب الإخوانية، ولما وجد أن الشيعة بالغي الاستياء من تصرفاته في إطلاق العنان لكل من أراد إهانتهم والاعتداء عليهم.. هنا ودون قرار رسمي بُدئ بتجاوز المسائل القديمة إلى حد ما، بحيث لا يعطي مستمسكاً للنجديين بأنه لا يعمل جاهداً من

(١) الإصلاح الاجتماعي، ص١٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص١٦٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٩.

أجل استئصال الشيعة. وما لبث أن قارن الملك بين ضغط الشيعة والحاجة إلى إسكاتهم ليتفرغ لحركة الإخوان التي تهدد ملكه.

ضجّ الشيعة من قرارات ابن سعود بتطبيق فتاوى مشائخه لإدخالهم في السلك الوهابي، وكان المطاوعة المتواجدين في القرى والمدن الشيعية من عديمي الثقافة والوعي، وكثيراً ما كان أفراد الشيعة العاديين يحاججونهم ويفحمونهم، لكن سلطان القوة بيد المطوّع، فما أن يتغلّب أحدهم عليه بالحجة والإقناع، حتى يبادر إلى القوة متهماً الطرف المقابل بالزندقة والكفر وتعكير الأمن.. إلخ..

سأل أحد الأهالي مطوعاً ذات مرة: ما حكم من أخرج ريحاً في الصلاة؟ فأجابه ببيت من الشعر العامي يقول:

طقع بطقع فلا طقع بمرشاق أبطلا!

فصار ذلك البيت من الشعر، حديث المجالس، يذكر للتندّر المشحون بالغضب.

وينقل أن أهالي قرية بني معن الأحسائية بزعامة عمدتهم علي الحاج العطية، كانو صعبي المراس، فكلما جيء لهم بمطوّع، فإنه لا يلبث أن يفارقهم بسبب «المقالب» العديدة التي يدبرها الأهالي ضده.. فكان هؤلاء الأخيرون يرون أن المطوع لا بد وأن يشقى ويتعب ويكدّ على نفسه وعياله، لا أن يعيش على أعطياتهم وعلى راتب من عندهم، ولذا فإنهم يدفعون بالمطوع إلى تجهيز الحمير والإشراف على نقل السماد للنخيل، إضافة إلى الاحتطاب وتوفير العلف للحيوانات، مقابل إطعامه وسكنه.. وبالطبع فإن هذا النوع من العمل غير مريح البتة!.

كما وينقل أن المرحوم الحاج محمد علي المرزوق في الهفوف، دبّر أكثر من مقلب للشيخ العليمي، إمام مسجد العليمي في دروازة الكوت، وكان سيِّئ السيرة والسريرة، وكان ابنه يعتدي على البيوت وحرماتها، وفي ذات مرة قبض عليه مواطنان «أحمد الباشا، ومحمد السدران» متلبّساً بالجريمة، وجيء به إلى زعيم الشيعة الشيخ موسى، واضطر ابن جلوي أن يسجنه بضعة أشهر فقط، لأنه محسوب على الشيوخ، ولأن والده شيخ وحارس دروازة الكوت[1].

(١) لقاء مع «م. ب. خ» في السابع عشر من صفر ١٤١٠هـ.

وفي تلك الأثناء، وبعد حوالي سنة كاملة من إنفاذ الفتوى، سافر وفد ضمّ ثلاث شخصيات بارزة هي «الشيخ منصور السيف من تاروت، والشيخ محمد علي الخنيزي من القطيف، ومحمد حسين الفرج من العوامية».. سافر الوفد إلى مكة المكرمة، والتقى هناك بالملك، فأظهر لهم الودّ والاحترام، خاصة وأن الفرج كان قد أكرم الملك أواخر عام ١٩١٣ بعد احتلال القطيف، وأقام له وليمة ضخمة يومئذٍ.

تقدّم الشيخ منصور السيف، وخاطب الملك قائلاً: إذا كنّا كفاراً، فالمطلوب أن تأخذوا منّا الجزية فقط، فلماذا تأخذون الزكاة، وضرائب الجهاد، والخمس، وما معنى أن يأتي المطاوعة فيفرضون علينا تجديد الإسلام والائتمام بهم في الصلاة؟.

قال ابن سعود، بعد أن وصلت له أخبار تذمر الأهالي وتحفّزهم للثورة -التي اندلعت فعلاً ذلك العام- قال مبرراً موقفه بكلام غريب قائلاً:

«أنتم إسلام -أي مسلمون-، وأنا لم أسمح لهم بأن يصبحوا أئمة عليكم، وإنما في منطقتين فقط هما: المنيف «البدراني»، والميناء «دارين».. ثم إن حاجتكم مقضيّة منتهية، وسأكتب لابن سويلم حول الموضوع»[(١)].

وبالفعل تمّ الأمر كما وعد الملك، فسُحب المطاوعة الباقون، لأن العديد منهم انسحبوا من تلقاء أنفسهم، حيث وجدوا أن الأض الشيعية لا يمكن أن تنمو فيها بذور الوهابية.

بقيت مناطق الشيعة في اضطراب، رغم انصراف الذهن الرسمي إلى عدو أكثر خطورة، وهم الإخوان.. وكانت الأحساء والقطيف قاعدة قوية للحكم السعودي في حربهم. خاصة وأن زعماء الثورة والقبائل الثائرة اتخذت من الحدود الشمالية للمقاطعة الشرقية مركز انطلاق وتموين للإغارة على وسط نجد.. وبذا فإن عبد الله بن جلوي كان أحد أعمدة الحرب ضد الإخوان، فأرسل قوات بقيادة ابنه فهد لقتال العجمان، حيث غدر بزعيمهم ضيدان بن حثلين وقتله، وهذا أدّى إلى مقتل فهد نفسه بطلقة عجمانية.

والقصة كما يرويها مترجم الملك «عبد العزيز محمد المانع»، أن العجمان قرّروا

(١) هذه المعلومات حصل عليها المؤلف من خلال مقابلات عديدة أجراها مع شخصيات عاصرت تلك الأحداث.

التفاوض مع الحكومة، وبعث رئيسهم ضيدان بن حثلين إلى معسكر فهد بن جلوي يخبره بأنه يرغب في لقائه.. واتفق الطرفان على أن يأتي ابن حثلين إلى معسكر فهد في مكان يسمى الصرار، وظل الرجلان يتحادثان خلال معظم ساعات النهار، ولكن الليل حل وهما لم يصلا إلى اتفاق.

فطلب فهد من ضيدان أن يبقى عنده تلك الليلة، لكن ابن حثلين قال له: أرجوك ألّا تبقيني، لأني قد ذكرت لأتباعي إن لم أعد ليهم عند منتصف الليل فليأتوا إليَّ.

ولكن فهد الغادر، أمر خدمه بأن يقيّدوا ابن حثلين ويبقوه في إحدى الخيام، ومرة أخرى أنذر ضيدان فهداً بأن تصرفه معه غير حكيم، ولا يمتّ إلى الشرف العربي والمروءة، وقال له: إن قبيلة العجمان برمّتها ستهجم عليك، لأنهم سيظنون أن شيئاً ما حدث لي.

أجاب فهد: دعهم يأتوا.

وبعد منتصف الليل بقليل أتى العجمان فعلاً.. وكانوا في حالة نفسية عنيفة جدًّا لا يرتدون إلا مآزر، مستعدين للموت من أجل رئيسهم، واستيقظ فهد منزعجاً بأصوات النيران أثناء الهجوم على معسكره، فارتدى ملابس المعركة بسرعة، وفي فورة من الغضب أمر بفكّ قيود ابن حثلين وقطع رأسه.

أما فهد نفسه فقد أسرع إلى حصان، وأمر خادمه بأن يفك رباطه، لكن الخادم العجماني، الذي شهد الخيانة، بدلاً من إطاعة أمره، التفت إليه وأطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلاً[1].

وكان من رأي المقيم البريطاني في بوشهر ضرورة تقديم المساعدة لابن سعود للفتك بالإخوان بإرسال قوات هندية تتقدّم من الأحساء[2]. وفي يونيو ١٩٢٩ كتب فيصل الدويش -أحد أبرز قيادات ابن سعود العسكرية ثم تحوّل إلى الثورة عليه- كتب إلى أمير الكويت رسالة يخبره فيها أنه ترك هجرة الأرطاوية، وأنه يتّجه إلى شمال الأحساء، ويطلب منه التصريح له بأن يعسكر في الصبيحة مع قواته لاتخاذها قاعدة لمحاربة ابن

(١) محمد المانع، مصدر سابق، ص ١٦١ - ١٦٢.
(٢) جمال زكريا قاسم، الجزء الثاني، ص ٩٦.

سعود في الأحساء، كما طلب منه أن يبلغ المعتمد السياسي البريطاني في الكويت ألّا يتدخل في الثورة، لكن المعتمد أوعز لشيخ الكويت بأن يرفض هذه الطلبات جملة وتفصيلاً[1].

وفي أيلول سبتمبر من العام نفسه، دعا ابن سعود أمراء القطيف والأحساء وغيرهم إلى تزويده بالمال والسلاح والرجال، وتعرّض الشيعة إلى حملة تجريد من كل ما يمتلكونه من أموال وخيول وأسلحة بحجة الحرب، وفي الفترة نفسها وعد الإنجليز الملك بأربع طائرات لقتال الإخوان يقودها طيارون إنجليز، وقد وصلت بالفعل إلى سواحل الأحساء في نهاية عام ١٩٢٩[2].

وقصة نهاية الإخوان محزنة إلى أبعد الحدود.. فهؤلاء لم يكونوا يفقهون في السياسة شيئاً.. والمُلك عقيم، تُستباح من أجله الدماء، وتُنهب الأموال، وتُنتهك الأعراض، إذا ما قرّر المنتصر ذلك، وهو ما حدث بالفعل.. ألم يقل ابن سعود: كل شيء في الحرب يجوز؟!

ضربة معركة السبلة الشهيرة عام ١٩٢٩ لم تقضِ على الدويش، فبعد استسلامه لم يستطع ابن سعود اعتقاله، وحسب مترجم الملك الذي شهد الواقعة فإن ما منع ابن سعود من اعتقاله، ليس تقرير طبيب الملك بأن الدويش لن يعيش إلّا قليلاً، ولكن لأن جماعته كانوا يحيطون بمعسكر الملك.

وكما في قصة فهد بن جلوي، والخيانة التي ارتكبها، حدث ذلك الأمر مع الدويش إلّا أنه كان حذراً فنجا، أما سلطان بن بجاد، فاتح الحجاز، فيحكي مترجم الملك قصة اعتقاله وإنهاء دوره في الثورة الإخوانية، بالشكل الذي تبرز منه الخيانة والغدر.. قال: «أرسل عبد العزيز إلى ابن بجاد يطلب منه أن يقابله في بلدة شقراء، وحينئذٍ اتجه هو وحاشيته إلى المجمعة حيث بقينا يومين.. وقد نزل الملك هناك لدى الشيخ إبراهيم العنقري، الذي كان أحد العلماء المشهورين وقاضي منطقة سدير.. ثم سرنا إلى شقراء التي كانت تبعد حوالي خمسين ميلاً جنوباً بغرب، وانتظرنا بصبر لنرى ما إذا كان ابن بجاد سيستجيب لطلب الملك أم لا، وكان ابن بجاد رئيس قبيلة عتيبة التي تمتد مناطقها من الرياض إلى مكة المكرمة، والتي كانت أكبر كثيراً من قبيلة الدويش.. وقد تلقّى الطعم

(١) المصدر السابق، ص ٩٧ - ٩٨.
(٢) فاسيليف، مصدر سابق، ص ٣١٥.

وقدم إلى شقراء مع حوالي خمسين رجلاً من قبيلته.. فأخذ عبد العزيز يوبخه بقوله: أنت لست شيئاً يا ابن بجاد.. ثم ألقى القبض عليه ومن معه وأرسلوا مقيدين إلى الرياض، وهناك قتلوا..»[1]!.

ويعلق ديكسون، المعتمد السياسي البريطاني، وهو أحد أهم من شاركوا في إنهاء الإخوان من الوجود، يعلّق على هذا الأمر وعلى الطريقة التي حورب بها الإخوان، بقوله في كتابه «الكويت وجاراتها»: «شتت ابن سعود أتباعهم بعمل وصفه أصدقاؤه بأنه عقاب حق، ووصفه أعداؤه بأنه الغدر بعينه، ويمكن إرجاع ثورة الدويش التالية التي كلّفت ابن سعود كثيراً إلى هذه الحيلة الملكية لأن العربي لا ينسى»[2].

ومع هذا نهض الدويش من كبوته وتشافى من جراحه، وقاد المعركة من جديد، ودارت معارك عديدة قتل في إحداها عزيّز بن فيصل الدويش ففتّ ذلك في عضد والده.. وفي هذه الأثناء اتفق الإنجليز مع ابن سعود على محاصرة الإخوان في المثلث الشمالي الشرقي من حدود المملكة، بحيث لا يستطيعون الهرب إلى الأردن، ولا الالتجاء إلى العراق والكويت، وقد وصف غلوب باشا من موقعه في إمارة شرق الأردن تفاصيل عديدة وطويلة جدًّا لنهاية الإخوان، من حق القارئ على الأقل الإشارة إليها.

لقد جاءت نهاية الإخوان على يد قوات غير الملك، وذلك في صباح التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٢٩ حيث هاجم محسن الفرم ومشعل ابن طوالة والعجيمي بن سويط معسكر الدويش الذي كان هادئاً قبل الفجر بساعتين.

يقول غلوب باشا: «في اللحظة التي كان فيها رجال قبائل المطير يقفزون واقفين،

---

(١) محمد المانع، مصدر سابق، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) ويقول ديكسون عن خيانة فهد بن جلوي لزعيم العجمان ضيدان بن حثلين: إنه حين التقى الإخوان من العجمان بقوات فهد بن جلوي في موقع يقال له «الصرار»، أرسل الأخير إلى ضيدان كتاب أمان بخط يده، وطلب منه موافاته في معسكره من أجل البحث سلميًّا لإنهاء النزاع، وحين استشار ضيدان جماعته، أشاروا عليه بألّا يذهب، وعلى حد قول ديكسون: «نصحوه بعدم الذهاب إلى عواينة -معسكر ابن جلوي- لأن رائحة الغدر تفحّ من الرسالة».

ولهذا اتفق معهم على الذهاب ليعود في وقت محدد، وإلا فليعلموا أنه غُدر به.. وهكذا «ذهب ضيدان ومعه اثنا عشر رجلاً، فاستقبله فهد بحفاوة بالغة، ولكنه عندما نهض ليغادر المكان أُلقي القبض عليه وكُبّل بالأصفاد».. وأضاف ديكسون «وانتشرت أنباء الاغتيال المخجل كالنار، وحركت المشاعر في شمال شرقي الجزيرة العربية، وانقلب الكثيرون على ابن سعود».

كان أول ما خطر ببالهم، أن مهاجمهم هو ابن سعود، الذي كانوا يعرفون أن أعداد قواته تفوق أعدادهم بكثير.. وربما لم يكونوا ينوون قتاله أصلاً، وبغريزة البدو الأولى، اندفع رجال مطير إلى جمالهم، وسرعان ما كانت ثرواتهم وقطعانهم تهوي باتجاه الباطن بأقصى سرعتها، تاركين خيامهم للأعداء.. ولم تكن هناك مقاومة تذكر، ومن هنا فقد كانت المذابح محدودة: ربما لم يزد عدد الذين ذبحوا -دون مقاومة- على خمسين رجلاً وصبياً»[1]!!.

هرب الدويش وأعوانه إلى العراق، وخيّم الملك عند الدبدبة قرب الكويت مطالباً تسليم المتمردين، وتوسط ديكسون الذي أخذ يتنقل بين الدبدبة والبصرة، حيث وضع قادة الإخوان على ظهر البارجة لوبن، وأخيراً عقد اجتماع بين ابن سعود والمقيم السياسي في منطقة الخليج، ورئيس أركان القوة الجوية البريطانية في بغداد، تقرّر فيه تسليم قادة الإخوان إلى ابن سعود، وطرد قبائل المتمردين اللاجئين في العراق أو الكويت، وإعادتهم إلى حدود نجد عند المناقيش، وقد تمّ الطرد في شهر فبراير ١٩٣٠.

ويقول غلوب باشا في تقرير مطول له بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٣٠: «لقد أثار قرار تسليم الدويش ونايف بن حثلين وجاسر بن لامي لابن سعود دهشة كبيرة بين قبائل العراق.. قليلون إن وجدوا، هم الذين كانوا يتصورون أو يخطر على بالهم أن الحكومة البريطانية يمكن أن تسلّم أولئك الذين سلموا أنفسهم لها راغبين وبملء إرادتهم. الرأي العام يميل إلى الاعتقاد بأن الزعماء المتمردين ربما كانوا سينفون أو تسجنهم الحكومة البريطانية، مع القبول بأن القبائل نفسها قد تعاد إلى نجد بعد أن يكون قد أُخذ منها كل جمال وماشية الكويت والعراق التي كانت بحوزتها».

ويعود غلوب باشا في تقريره المؤرخ في الأول من مارس ١٩٣٠ ليكمل الحكاية.. يقول: «بعد أن انتهى المؤتمر بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي وابن سعود، بدأت القوة البريطانية بسوق القبائل الهاربة -استعمل كلمة سوقها، كما تُساق القطعان- باتجاه حدود نجد، وقد مرّت القبائل ببطء قرب الجهراء باتجاه منطقة المناقيش، حيث سلّمت إلى ممثلي ابن سعود».

(١) تقرير سرّي مطول أعده غلوب باشا، مؤرخ في ١٦ أبريل ١٩٣٠، يغطي الفترة الواقعة بين الأول من ديسمبر ١٩٢٩، وحتى منتصف يناير، أي حتى نهاية الثورة، انظر الوثيقة 91/ 1/ 2578 E مؤرخة في ١٩ مايو ١٩٣٠، ومرسلة من وزارة شؤون الهند إلى وزارة الخارجية.

وبعد أن يتحدث غلوب باشا عن مصادرة ما يمتلكه أبناء القبائل من ماشية وجمال وخيول، يقول: «إن فيصل الدويش ونايف بن حثلين وجاسر بن لامي، حين وصلوا إلى معكسر ابن سعود عن طريق الجو، سيقوا جميعاً لاستعراضهم أمام الملك، وعلى مرأى من المجلس الحاشد. وقد أُحضر كل واحد منهم أمامه ليسألهم عن سبب تمرّدهم. قال الدويش بصراحة وجرأة: إن هدفه كان الإطاحة بحكم عائلة ابن سعود، أما ابن حثلين فيقال: إنه هزّ كتفيه وأجاب: قسمة ونصيب، وأما جاسر بن لامي، فقد أشار إلى الدويش قائلاً: هذا هو الرجل الذي ضيّعنا»(١).

ويمضي غلوب باشا -أبو حنيك- فيكمل الرواية المؤثرة: «وضع السجناء في سيارة

(١) من المجازر التي ارتكبت بحق القبائل المستسلمة التي سيقت من الكويت ما أورده أحمد عبد الغفور عطار في كتابه «صقر الجزيرة» ص ٥٩٢، إذ يحكي هذه المأساة:

«وكان ابن سعود في طريقه يؤدب كل من صادف من العصاة أو أتباعهم، حتى إذا كان في اليوم العاشر من شعبان في «بنية عيفان» راكباً سيارته الخاصة، وكان معه الشيخ يوسف يس، والشيخ عبد الله ابن حسن آل الشيخ، والدكتور مدحت شيخ الأرض، وسائق السيارة الهندي.. أبصر سرباً من الظباء يبلغ الخمسمائة، فأمر السائق بأن يعدو بالسيارة خلفها، وصاد أربعة منها وطار الخامس، فطارت خلفه السيارة، إلا أن الظبي المذعور مال في عدوه إلى اليمين منحرفاً عن طريق السيارة المطاردة، فمالت هي أيضاً، فرأى ابن سعود جمعاً كثيراً، ولم يحقق النظر فيه لاشتغاله بالظبي الفار، حتى أصابه وصاده، ثم انثنى يرقب الجمع، فظنّه في بادئ الأمر بعض جنده، غير أنه التفت إلى جانب منه فرأى نساء وأطفالاً وأغناماً مما نفى ظنه، لأنه ليس مع جنده نساء وأطفال.

ولم يكن أحد معه غير رفاقه الذين هم بالسيارة وغير سائقها، فخشي من كثرتهم فارتدّ بسيارته إلى الوراء فأبصر سيارة ابنه محمد قادمة إليه، فأركب فيها أحد رجال مطير -قبيلة الدويش- ليكشف له الأمر.

راح المطيري وإذا بالجمع أطفال ونساء قبيلة الصهقان، أحد بطون العجمان، وكانت قد خرجت على ابن سعود، وفر الرجال إلى الكويت.

وما كاد الأمير محمد ابن جلالة الملك يسمع جواب الرسول حتى تحمّس لقتالهم، فمنعه أبوه، ولكن أصرّ وقاد رتلاً من السيارات المسلّحة وعليها بعض آل سعود الشجعان، وأسرع أطفال ونساء الصقهان ومطير فقابلوه لضيافته، وما هي إلّا دقائق.. أُبيد بعدها النساء والأطفال.

وكان ابن سعود في المعسكر يهيّئ المدد لنجدة ابنه، ثم أسرع بسيارته إلى المعركة يشهد سيرها، ولكنه وجد ابنه محمداً راجعاً ومعه قلة ضئيلة من النساء والأطفال والغنائم، وكان عمر محمد حينئذٍ ثمانية عشر عاماً.

وكان كل ما تبقى من الأطفال والنساء خمسة أطفال ذكور، وثلاث نساء وأربع فتيات أعمارهن بين التاسعة والعاشرة.. ولكي يواسي ابن سعود الأطفال، أعطى لابنه محمد فتاة وامرأة.. وتزوج الملك بالبنات الثلاث، وتسرّر امرأتين.. ووضع الذكور الخمسة في خدمته الخاصة.. وصادر الأغنام والإبل وعددها ألف رأس.. أما ضحايا المعركة فكان ٢٧٤٣!!.

وأرسلوا إلى الرياض وهم مقيّدون بالسلاسل والقيود. ويقال: إنه لدى وصولهم أُدخلوا إلى الزنزانة واحداً بعد الآخر، حيث وجدوا سلطان بن حميد -ابن بجاد- مقيّداً بأغلاله وقيوده، فطلب منهم أن يحيّوا صديقهم.. تقول الروايات: إن الدويش وابن حميد تعانقا وهما يبكيان، لكن نايف بن حثلين رفض دخول الزنزانة إلى أن أجبره الحرس ودفعوه داخلها بالقوة، وبعد هذا المشهد عُزل السجناء عن بعضهم ووضع كل منهم في زنزانة منفردة».

وبعد أن يصف غلوب مشاهد الاستيلاء على ممتلكات الثوار، يضيف هذه الفقرة المزرية: «وكآخر علامة من علامات الانتصار، فإن ابن سعود نفسه تزوج وهو في «قرية» زوجة المرحوم عزيّز -ابن فيصل الدويش-، الذي قتل في معركة دارت بينه وبين قوات ابن مساعد -بن جلوي- قبل ستة أشهر. يبدو أن أخذ زوجة العدو عادة مألوفة يمارسها ابن سعود، لأنه بعد استيلائه على حائل أخذ زوجة ابن رشيد بنفس الطريقة»[١].

لقد أراد الملك قتل سجنائه قتلاً بطيئاً، بالتعذيب والتجويع، إلا أن حياتهم كما يبدو طالت بالنسبة للملك، فأرسلهم إلى ابن جلوي لينهي وجودهم، دون أن يعلم أحد أين قبورهم.

وبالنسبة للإنجليز فإن تقارير المعاملة السيئة للسجناء تتردد عليهم، إلا أنهم لم يحرّكوا ساكناً، ولم يكلّفوا أنفسهم حتى مخاطبة الملك بالنسبة لوعوده إليهم بإبقاء السجناء أحياء.

في الثاني من سبتمبر عام ١٩٣٠، زار الشيخ ابن مقراد، شيخ فرع المحفوظ من قبيلة العجمان، المعتمد السياسي في الكويت -ديكسون-، وابن مقراد مقرّب من ابن سعود نفسه ومن حاكم الأحساء الجزّار عبد الله بن جلوي، وقد علم ديكسون من ابن مقراد «أن حالة الدويش وابن حثلين وابن لامي تزداد قساوة وشدة يوماً بعد آخر، وأنهم يعاملون بقسوة أشد من المعاملة الماضية بكثير، وأن المعتقلين لم يعودوا قادرين هذه الأيام

(١) هل يمكن تهنئة ابن سعود على هذا النصر أم الإنجليز، أم الاثنين معاً؟!.. لقد بعث القائم بالأعمال البريطاني في جدة «و. ل. بوند» رسالة تهنئة للملك لقضائه على الثورة، وذلك بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٣٠ جاء فيها: «لقد سرّني كثيراً أن أقرأ عن الفرحة الغامرة والشاملة التي ملأت قلوب رعايا جلالة الملك ابن سعود المخلصين لانتهاء الاضطرابات الأخيرة في نجد.. واسمحوا لي بأن أضيف تهانيّ إلى جلالته على النجاح الذي توّج جهوده لتحقيق هذا الغرض.. وإني على ثقة من أن الأمة البريطانية تردد صدى هذا الأمل -أمل توطيد السلام والأمن-». انظر الوثيقة 90/ 1/ E 5776 مؤرخة في ١٧ مارس ١٩٣٠.

على الحركة وممارسة التمارين الرياضية كما كان يسمح لهم من قبل، وبالإضافة إلى تقييدهم بالأغلال والسلاسل، فقد ربطوا إلى أدوات تعذيب خشبية ثقيلة».

ويعلّق ديسكون على هذه الأخبار، بقوله: مع أن الحذر مطلوب في قبول هذه الرواية، فإنها تحمل خاتم الحقيقة والصدق، خاصة وأن ابن مقراد من المخلصين والموالين المعروفين لابن سعود، ومن أصدقائه أيضاً.. كما ألمح ابن مقراد إلى أن الوقت قد حان لتحرك الحكومة البريطانية، ودفع ابن سعود لكي يعامل سجناءه باحترام أكبر، خاصة وأنه معروف في جميع أنحاء نجد أن الملك قد وعد الحكومة البريطانية، وعداً خطيًّا بأن يعامل هؤلاء بطريقة إنسانية».

وعلم ديكسون منه أن ابن مقراد جاء برفقة والد زوجة فهد الحثلين، واسمه حسين -أو حزين- الحثلين، وخالد المحمد «من فرع سمحان» والذي التجأ إلى العراق، وقد أبلغ حزين المعتمد السياسي أن عائلة خالد موجودة في الرياض حاليًّا، وأن ابن سعود قد تزوج اثنتين من شقيقاته، تماما كما فعل هو -أي ابن سعود- وأخوه حين أخذا زوجات العزيزي ابن الدويش بعد مقتله.. أما هدف حسين الحثلين، فهو إعادة عائلة فهد الحثلين، والمؤلفة من شقيقته ووالدته وطفله، إلى الرياض، لكن السيدتين رفضتا مرافقته، وقد نصبتا خيامها خارج مدينة الكويت، قرب آبار الشامية.

ماذا كان تعليق الخارجية البريطانية على هذه الأخبار.

قال باكستر من وزارة الخارجية: قرار، لا يتخذ أي إجراء!.

وشرح الأمر بقوله: «إذا كانت رواية ابن مقراد صحيحة، فإن ابن سعود لا يكون من الذين يقدّرون الحفاظ على الوعد والوفاء به.

واضح أن من مصلحتنا أن يوفي ابن سعود بوعده، ورغم أن الدليل يثبت العكس، فإنه لا يكفي لتقديم مبرر لنا لنقدّم أي احتجاج رسمي لحكومة الحجاز.. إلّا أنه يمكن للمستر هوب جل أن يذكر المسألة في إحدى المناسبات»[1]!!.

(١) انظر الوثيقة رقم 91/ I/ 5776 E مؤرخة في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠، ومرسلة من وزارة شؤون الهند إلى وزارة الخارجية.. وتتضمن الوثيقة نص تقرير المعتمد ديكسون المرسل إلى المقيم في بوشهر بتاريخ ٣/ ٩/ ١٩٣٠.

في النصف الثاني بدأت الأخبار ترد إلى الإنجليز عن موت فيصل الدويش، الذي قيل: إن السرطان أصاب حلقه، وقيلت أشياء أخرى لكن تبيّن في النهاية أن الملك سلّم قادة الإخوان لابن عمه عبد الله بن جلوي فأعدمهم.

في الرابع من نوفمبر ١٩٣١ أرسلت المعتمدية البريطانية في الكويت نبأ عن مقتل الدويش في السجن، وحينها استفسر الإنجليز بشكل عابر عن الأمر، روى السعوديون ظروف موته بأنها كانت طبيعية واعتيادية، وحتف أنفه!.

وفي الثاني عشر من الشهر نفسه أرسل هوب جل من جدّة تقريراً إلى وزير الخارجية البريطانية يحمل عنوان «اعتقال عدد من أهالي الحجاز في الرياض».

تضمّن فقرة تصف سجن قادة الإخوان شاهدها عن قرب أحد المعتقلين، تقول الفقرة: إن السجون السعودية «تذكر بسجون الملك حسين، فهي سجون كلها تحت الأرض، بلا نوافذ، وهي على نوعين، نوع له حفرة صغيرة تقوم مقام المدخل، تفتح مرة واحدة في اليوم لإدخال الطعام، أما النوع الآخر فلها باب يفتح خمس مرات في اليوم في مواعيد الصلاة.. ويعتقد بأن فيصل الدويش قد وضع في سجن من النوع الأول، وأنه لم يعش بعدها إلا خمسة أيام، أما ابن بجاد وثلاثة من رفاقه، وكذلك أبو كلاب التركي -نايف بن حثلين-، فيعتقد بأنهم ما يزالون على قيد الحياة في سجن من النوع الثاني».

أبدت وزارة الخارجية دهشتها للتقرير، لماذا؟

«الموضوع ذو أهمية قليلة، لأن وزارة المستعمرات كانت تعارض تسليم قادة المتمردين النجديين، ولم توافق على ذلك إلا بعد اشتراط حصولنا على تأكيدات من ابن سعود بأنهم لن يعاملوا معاملة بربرية» كما يقول مسؤول قسم السعودية في وزارة الخارجية، ج. و. رندل الذي طلب تفاصيل أخرى.

ردّ جل في ١٤ نوفمبر، بأن وقت وفاة الدويش غير معروف، ربما بعد ثمانية أشهر من اعتقاله.. ولكن وصف سجون الرياض لم يكن فيه أية مبالغة.

«لقد وضع فيصل الدويش في أظلم وأحلك الحفر، وأنه كان مقيّداً بالأغلال الحديدية، وأن أوامر ابن سعود تقول بألّا يُسمح لمثل هذا السجين بالخروج من تلك الحفرة ولو للحظة واحدة لقضاء حاجة طبيعية. ولكن إذا كان فيصل قد بقي على قيد

الحياة حتى ثمانية أشهر، فلا بد أن تكون القيود والأوامر قد تمّ تخفيفها».

وأضاف جل: «كما أن ابن حثلين وابن لامي وغيرهما، وجميعهم من شيوخ عجمان، موجودون في زنازين من النوع الثاني والأغلال في أعناقهم وأقدامهم، ولكن يسمح لهم بالخروج في أوقات الصلاة.. أما ابن بجاد، فقد كان من كبار زعماء قبيلة العتيبة حين ثارت في عام ١٩٢٩.. وقال الشيخ باجبير -أحد السجناء الحجازيين الذين أفرج عنهم- إن ابن بجاد موضوع أيضاً في الأغلال الحديدية، لكن باب زنزانته يبقى مفتوحاً، ويستطيع التجول في أرجاء السجن»[1].

وفي سبتمبر ١٩٣٣ تأكد البريطانيون من أن ابن سعود قتل جميع المعتقلين السياسيين.. فشتموه ولكن في أوراقهم الخاصة فقط، ولم يتقدّموا بأية احتجاج أو اعتراض أو حتى إشارة.

من تقرير الكويت الاستخباري لشهر أكتوبر ١٩٣٣ وردت المعلومة التالية قدّمها أحد أفراد قبيلة العجمان إلى شيخ الكويت «أفاد هذا الشخص العجماني بأنه أصبح من المؤكد أن سجناء الرياض الذين عمّت شهرتهم الآفاق الآن، وهم: نايف بن حثلين، وابن لامي، وابن حميد، قد قتلوا بناءً على أوامر ابن سعود. يظهر أنهم أرسلوا في ثلاث سيارات شاحنة، ظاهراً إلى الهفوف، وذلك استجابة لطلب تقدّم به ابن جلوي منذ وقت طويل، بأن يترك له أمر التصرف بالمساجين، ولكن يبدو أن السيارات الشاحنة لم تصل إلى الهفوف أبداً، ولكنها عادت فارغة إلى الرياض في اليوم التالي. ولقد شاع في كل مكان في الرياض أن السجناء قد أطلق عليهم الرصاص، ثم دفنوا في رمال الدهناء على يد جماعة أرسلها ابن جلوي لاستلام السجناء».

وعلّق أحد الإنجليز بالقول: «إن قصة قتل هؤلاء البؤساء سيئي الحظ، قد وصلت إلى الكويت من عدد كبير من المصادر خلال شهري سبتمبر وأكتوبر إلى درجة لا يسعني معها إلّا التوصل إلى النتيجة المؤسفة وهي أن هذه القصة صحيحة.

أما قبائل عجمان والمطير، والتي كانت ما تزال تأمل بأن يكون زعيماهما: ابن حثلين وابن

(١) انظر الوثيقة 25 /62 /E 5264 من المستر هوب جل، جدة، إلى وزير الخارجية بلندن، في ١٩ سبتمبر ١٩٣٢، ومن ج. و. رندل من خارجية لندن في ٢٧ أكتوبر إلى هوب جل في جدة، ومن هوب جل إلى رندل في ١٤ نوفمبر ١٩٣٢.

لامي، على قيد الحياة، فقد رفضت أن تصدق أن يسمح ابن سعود لنفسه باقتراف عمل جبان خسيس كهذا، إلا أنه حتى تلك القبائل قد استسلمت لتصديق ما يبدو أنه الحقيقة أخيراً».

وأضاف التقرير الاستخباري «يقال: إنه لم يرافق السجناء سوى حرس ابن سعود الشخصي من العبيد حين انطلقوا في الشاحنات، وأنه حتى سائقو السيارات كانوا من العبيد، ولهذا لم يكن هناك شهود عيان عرب على هذه الفعلة، فالعبيد لا يتكلمون أبداً. وعلى كل حال فإن هناك ثلاثة أشياء مؤكدة، تأكدت أيضاً من تقارير قبائل عجمان والمطير العديدة، هذه الأشياء هي:

١- أن السجناء انطلقوا فعلاً صوب الهفوف وأنهم شوهدوا.
٢- المرأة العجمانية المسنّة التي كانت تطبخ طعاماً للسجناء وترسله إليهم في السجن يوميًا، أخبرت بأنه لم يعد هناك حاجة لخدماتها، لأن السجناء توجهوا في اليوم السابق إلى الأحساء.
٣- أن السجناء لم يصلوا إلى الهفوف أبداً.

«لقد أقسم ابن جلوي عدة مرات، وأمام الملأ، بأنه سيقضي على حياة نايف بن حثلين، للدور الذي لعبه في مقتل ابنه فهد بن جلوي عام ١٩٢٩، وأن يعدم ابن لامي وابن حميد إذا ما وقعا يوماً في يده.. كما أن ترفّق الملك بحال هؤلاء السجناء «!!»، قد سبّب فتوراً في العلاقات بين حاكم الأحساء وسيده».

«وبالنظر إلى التعهد الخطي الذي قدّمه ابن سعود إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية، بواسطة الراحل بيسكو، في خباري وضحة في أعقاب إنهاء تمرّد الإخوان، والذي يقضي بألّا يقتل ابن حثلين أو ابن لامي، وأن يوضع فيصل الدويش في السجن لفترة معقولة، إذا ما سلّمت الحكومة البريطانية هؤلاء له، فإنني آمل أن تولي السفارة في جدة اهتمامها وتجري استفسارات دقيقة وشاملة حول حقيقة القصة المدونة أعلاه، فالحادثة ذات أهمية عظمى في أنظار البدو، إذ إن الكل يعرفون الوعد الذي قطعه الملك للحكومة البريطانية، وستُتّهم إنجلترا بأنها خرقت عهدها بشكل خطير إذا ثبت أن هؤلاء السجناء قد صُفّوا جسديًا»[١].

(١) الوثيقتان E6693\ 884\ 91, E7560\ 884\ 91 مؤرختان في ٢/ ١١ و ٧/ ١٢/ ١٩٣٣ ومرسلتان من وزارة شؤون الهند إلى وزارة الخارجية.

ويتحدث تقرير الكويت الاستخباري عن شهر نوفمبر ١٩٣٣، والذي أعدّه -كما يبدو- المعتمد البريطاني في الكويت عن معلومات تلقتها المعتمدية من سائق الملك ابن سعود ويدعى ابن جمعة.

يقول التقرير[1] الذي يحمل عنوان «مصير السجناء السياسيين في الرياض»: «زارني سائق سيارة ابن سعود الثانية، وهو صومالي يدعى جمعة محمد يحيى يوم السادس والعشرين من نوفمبر وقدّم لي المعلومات الهامة التالية، والتي أعتقد أنها موثوقة:

غادر جمعة الرياض في ١٥ نوفمبر بالسيارة ومعه ابن إبراهيم بن معمر. في اليوم السابق لذلك، غادر ابن سعود الرياض متوجهاً إلى ركبة فيما بدا أنها رحلة لصيد الغزلان، ولكنها كانت في الواقع زيارة لمناطق العتيبة، في طريقه للاطلاع على ما يمكن عمله لتهدئة تلك القبيلة التي يقال إنها مهتزة الولاء، وأن الإمام يحيى قد استمالها.

وأخبرني جمعة أنه كان حاضراً حين نقل السجناء من سجن الرياض، قبل أسبوع واحد من وصول شيخ قطر إلى العاصمة الرياض في الأول من سبتمبر.. الظروف كانت على النحو التالي:

ست سيارات شاحنة، وسيارة شيفروليت واحدة وصلت إلى الرياض من الهفوف، وهي تحمل زوجة الأمير فيصل -الملك فيما بعد- وهي حفيدة ابن جلوي.

اغتنم ابن سعود الفرصة لإرسال السجناء التالية أسماؤهم إلى الهفوف بالسيارات نفسها، وهم: سلطان بن حميد، ونايف بن حثلين، وابن لامي، و ١٤ شيخاً عربيًا آخرين من شيوخ القبائل.

خلال عملية النقل مورست أقصى السرية المطلقة، وجرت في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً.. وقد وضعت حراسة مشددة على كل الطرقات المؤدية إلى السجن، ومُنع السائقون من استخدام أبواق سياراتهم سواء في الرياض أو في الهفوف حين الوصول.

حين أُخرج السجناء من زنازينهم بدا عليهم المرض والإعياء الشديد، وكانت ذراع ابن حثلين اليسرى ما تزال في الجبائر نتيجة ما تعرض له من الضرب والجلد حين

(١) الوثيقة 25/ 185/ E 185 مؤرخة في الثالث من يناير ١٩٣٤.

اشتبه بأن له ضلعاً في محاولة هروب شيخ العتيبة في الصيف الماضي[1].

تحركت السيارات عند منتصف الليل تحت حراسة ثمانية عشر من العبيد المختارين بعناية، من عبيد ابن جلوي، حيث سارت سيارة الشيفروليت في المقدمة، والسيارات الشاحنة الأربع في الوسط، ثم سيارة بيويك كبيرة في المؤخرة.

دخلت القافلة الهفوف عند منتصف الليل أيضاً وبسريّة مطلقة، حيث وضع السجناء في سجن القلعة «الكوت» في زنازين تحت الأرض.

تلقّى جمعة تفاصيل أخبار الرحلة من السائق الصومالي لسيارة البيويك الكبيرة، وهو صديق جمعة، والذي عاد إلى الرياض بعد ثمانية أيام من مغادرته الرياض، وذلك برفقة عبد الله بن ثاني، شيخ قطر.

وقد أخبر السائق جمعة أن السجناء إن لم يكونوا قد أُعدموا سرًّا من قبل ابن جلوي -ويرى الحرس من العبيد أنهم سيعدمون- فإنهم لن يبقوا على قيد الحياة لعدم قدرتهم على تحمّل حياة زنازن السراديب، حيث لا يدخل ضوء على الإطلاق إليها.

يرى جمعة أن الملك أرادهم أن يصفّوا جسديًا بالسر، ولهذا أرسلهم إلى ابن جلوي».

ويعتقد معدّ التقرير أن هذه القصة هي من أوثق ما وصل إليه عن سجناء الإخوان، «كما أنني أعتقد أن هؤلاء السجناء لا يمكن أن تتوفر لهم فرصة من الأمل، مهما قلّت، بمجرد أن يقعوا بين يدي ابن جلوي، أمير الأحساء غير الكريمتين».

وكما يبدو فإن آخر تدخّل من قبل الإنجليز في القضية هو ما قام به أندرو زايان، الوزير البريطاني المفوض في جدّة، والذي أبدى رأيه في الموضوع بأنه لا يعتقد أن ابن سعود سيخلف وعده للإنجليز بعدم قتل السجناء، ومع هذا سأل فؤاد حمزة، مستشار الملك، في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٣ عنهم، فردّ عليه بأن وعد الملك لا ينطبق على «ابن بجاد»،

(١) المقصود هنا هو شيخ صقير، أحد أفرع قبيلة العتيبة، وكان قد أودع في سجون الرياض ضمن قادة الإخوان، وقد حاول الهرب من السجن، لكن محاولته باءت بالفشل، إذ انقطع الحبل الذي استخدمه للهبوط من أعلى السور، وحينها قتل الشيخ رمياً بالرصاص أمام الجميع في الساحة العامة. انظر الوثيقة 91/ 889/ E 1780 والمؤرخة في الرابع من أبريل ١٩٣٣.

وأن ابن سعود لا يقدر على الإخلاف بوعده.

وفي العاشر من يناير ١٩٣٤ حمل فؤاد حمزة لأندرو رايان تطمينات الملك بأن ابن لامي وابن حثلين فقط لا يزالان على قيد الحياة.. ورفض أن يؤكد أخبار نقل السجناء إلى الأحساء.. حيث إن الأخبار تقول: إنهم نقلوا إلى سجن العبيد بالهفوف، الذي يعتبر الداخل فيه مفقود.

ونصح رايان بعدم متابعة القضية «لأن عملاً كهذا قد يؤدي إلى ظهور برود واضح في العلاقات بين ابن سعود وبين حكومة صاحب الجلالة.. وأنا شخصيًا لا أحب هذا.. وأشك إلى حد ما بأنهما نقلا إلى الهفوف، وأعتقد أن ابن جلوي سجّان قاسٍ وظالم.. وفي رأيي فإن ما فعلتُه حتى الآن سيكون كافياً.. وأثناء أحاديثي مع فؤاد استغللت الفرصة لأقترح بأن الملك، وبعد مضي هذه الفترة الطويلة من الزمن، يمكن أن يخفف من قسوته وبطشه، وأن يعامل هؤلاء السجناء كما يعامل الكثيرين الذين يوضعون تحت نوع من أنواع الاعتقال المفتوح -الإقامة الجبرية- ولكني لست متأكداً أن ينقل فؤاد للملك هذا الاقتراح، وأن أحسن أمل لهؤلاء الرجال سيئي الحظ هو في أن يخفف ابن سعود من غلواء قسوته بعض الشيء... لقد أخبرني فؤاد بشكل عفوي بأن استعطافاً قد رُفع إلى الملك من أجل ابن بجاد، ولكن هذا الاستعطاف لم ينجح»[1].

لقد كانت بريطانيا مسؤولة بشكل مباشر وأساسي عن إفناء الإخوان، فقد رأت أن ثورتهم أخذت شكلاً مزعجاً لها وللسلطات المحلية في الكويت والعراق وشرق الأردن، فاتخذت موقفاً متشدداً منها، وساعدت الملك ابن سعود في ضرب فرق الإخوان بقنابل طائراتها، كما أنها رتبت تعاوناً مع شيخ الكويت من أجل استعماله القوة ضد الثوار، كما أن القائد البريطاني غلوب باشا، قائد جيش شرقي الأردن، قدّم خدمات عسكرية لحكومته وللعراق وللسعودية ضد الإخوان. واتفقت بريطانيا مع ابن سعود على محاصرة الثوار من الحدود الكويتية والعراقية. ولما دخل الثوار حدود العراق مستسلمين، سلّمتهم بريطانيا للملك عن طريق الكولونيل بيسكو وديكسون، وأرسلت رسالة تهنئة للملك بعد نجاحه في القضاء على الثورة.

(١) الوثيقة رقم 25/ 85/ 983 E صادرة في ٢٥ يناير ١٩٣٤، ومسجلة في ١٣ فبراير ١٩٣٤، وهي مرسلة من الوزير المفوض في جدة السير أندرو رايان إلى السير جون سيمون في خارجية لندن، وتحمل الوثيقة عنوان «إعدام سجناء الدولة في الرياض».

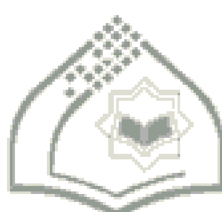
«والواقع أن ثورة الإخوان كادت تعصف بحكم الملك لولا مساندة بريطانيا له باستخدام قوتها الجوية ووضعها قوة كبيرة على الحدود الكويتية، ولولا هذه الأعمال لما تمكّن الملك من سحق الثورة بهذه السهولة، ولتعرّض البيت السعودي لأخطر النتائج. وقال الملك لما قضى على الثورة: من اليوم سنحيا حياة جديدة»[1].

وفعلاً بدأت المملكة حياة جديدة، وتخلّص الملك من بعض التعصّب الذي هدد كيان الدولة الناشئة.

غير أن الشيعة الذين هم أول ضحايا الإخوان لم يبدؤو مسيرة جديدة تتّسم بالعدل والإنصاف والتسامح المذهبي.. صحيح أن حدّة التعصب خفّت إلى حدّ ما، لكن أساس التعصّب الذي حمل الإخوان لواءه ضد الشيعة، يعتقد به الملك ومعظم مشايخ المؤسسة الدينية الرسمية.. ولو أن الإخوان لم يتجاوزوا الخط السياسي الأحمر، لما تعرّضوا للتصفية.

وستوضح الصفحات التالية أن مسألة التعصب المذهبي ضد الشيعة لم تكن وليدة الإخوان فانتهت بانتهائهم، وإنما تكمن بذورها في مختلف طبقات المجتمع النجدي المشبّع بالمعتقدات الطائفية، كما هي مكرّسة في عقول الحكام أيضاً، مما جعل المسألة الطائفية تثور بين الفينة والأخرى، وتأخذ مداها الواسع حسب ارتضاء الحاكم، ورؤيته، الناقصة في الغالب، لمصلحته ومصلحة النظام الذي يتولاه.

(١) الإصلاح الاجتماعي، ص ١٦٣ - ١٦٤.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

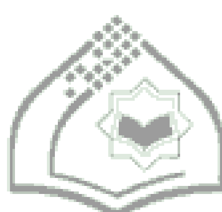
٥

شيعة المملكة

والفتنة الطائفية في البحرين

(١٩٢٣)





يعتقد عدد من الباحثين أن المشكلة الطائفية في البحرين ترجع في جذورها إلى تاريخ غزو آل خليفة وحلفائهم من القبائل «السنيّة» للبحرين التي قطنتها غالبية شيعية على مر التاريخ.. ثم قيام «الغزاة» ولأكثر من قرنين باحتقار الشيعة سكان الجزر الأصليين، لاعتبارات قبلية في الأساس.. ذلك أن الغزاة اعتبروا الجزر غنيمة تعود عليهم بالربح الوفير، ويحق لهم بمنطق المنتصر، التصرّف في أرضها وأهلها، بأي شكل كان..

ويبدو أن «المسألة الطائفية» لم تكن واضحة يوم غزا آل خليفة البحرين وسيطروا عليها في العقد التاسع من القرن الثامن عشر الميلادي.. على الأقل بالنسبة «للغزاة».. ذلك أن البدو أقل التصاقاً بالإسلام -فهماً وممارسةً- من الحضر فضلاً عن أنهم كانوا بعيدين عن فهم مسائل الخلاف بين المذاهب الإسلامية.. ولذا يُرجّح أن الفرز الطائفي لم يتحقق إلّا بعد الاستيلاء على البحرين، حيث استُخدم وسيلةً من ضمن الوسائل الأخرى لتبرير سيطرة الأقلية على مقدّرات (الجزر) واضطهاد أهلها.

وعلى الأرجح -أيضاً- إن آل خليفة لم يتنبهوا إلى «الخلاف» المذهبي، إلا بعد أن احتل الوهابيون البحرين، بعد نحو ثلاثة عقود من سيطرتهم على البحرين، بقيادة إبراهيم بن عفيصان، وبعد أن فرض على عدد من آل خليفة الإقامة الجبرية في العاصمة السعودية الأولى «الدرعية»، وحين عادت السيطرة على البحرين لآل خليفة، وجدوا عدداً من القوانين التي وضعها الوهابيون على أساس طائفي بحيث تخدم مصالحهم، فتوسّعوا في تطبيقها، رغم الحروب الطويلة والدامية مع السكان الأصليين، إلى حدّ أن نحو نصف السكان هجروا مدنهم وقراهم إلى الساحل الآخر للخليج، وقدّرت المدن والقرى التي أُزيلت من الخارطة بنحو ١٥٠ قرية ومدينة.

ومع أن آل خليفة لا يُعتبرون -بنظر الوهابيين- من المسلمين الصادقين، بل كانوا بنظر أولئك -شأنهم شأن الشيعة- كفرة وهراطقة.. إلّا أن الروح الطائفية التي مورست في البحرين كانت مغالية في التطرّف خاصة إذا كانت ممارسة من قبل الأقلية ضد الأكثرية.

لقد حُرم الشيعة في البحرين من كل حقوقهم.. فلم تبقَ لهم أرض إلا وصودرت، وكان حصادهم الأكبر: «ضرائب» مختلفة الأشكال والألوان، بل لم يسلم المواطنون على أرواحهم، حيث تعرّضوا لهجمات متتالية أوقعت بينهم العديد من القتلى دونما سبب.. هذا غير العمل بالسخرة وتعرّضهم للطرد من «الوطن!» وتمييزهم في القضاء، وغير ذلك.

ومع ارتباط البحرين بالإنجليز وخضوع الأولى للثانية منذ عام ١٨٢٠، تغاضى البريطانيون عن ممارسات حلفائهم الطائفية، إن لم يكونوا قد شجّعوها.. حيث أكّد الإنجليز في تقاريرهم أنهم تدخلوا وقمعوا ثورات الشيعة بالسلاح.. يقول المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مخاطباً الملك عبد العزيز في يونيو ١٩٢٣، أي بعد وقوع الفتنة الطائفية، ردًّا على اتهام الأخير بأن الإنجليز وقفوا مع الشيعة ضد النجديين والشيخ المعزول عيسى بن علي: «من المعروف جيداً لسموّكم أن موقف ومركز بريطانيا العظمى في البحرين هو مركز الخصوصية والصعوبة.. فمركزها هناك يعود إلى ما قبل تاريخ الذاكرة الحية.. ولكن يكفي أن أذكّر سموكم بهذا الخصوص بالحقيقة القائلة، بأن الحكومة البريطانية هي التي أخمدت الاضطرابات أثناء القتال الضاري وما تبعه من فوضى، وهي التي دعت الشيخ عيسى آل خليفة -وكان يومها فاراً طريداً- إلى تسنّم مشيخة البحرين قبل خمسين عاماً.. فقد قُتل والده في ذلك القتال الذي أدّى إلى تدخّل حكومة صاحب الجلالة تدخلاً عسكريًّا لإخماده».

«وخلال تلك الفترة الطويلة من الحكم والتي استمرت خمسين عاماً، كانت الحكومة البريطانية هي التي أبقت الشيخ عيسى شيخاً للبحرين، وهي التي لجأت إلى قوة السلاح في أكثر من مناسبة لتحقيق ذلك.. وليس سرًّا أن حماية الحكومة البريطانية للشيخ عيسى، هي التي ساعدته، وأكثر من مرة، ليس ضد الاعتداءات الخارجية فحسب، وإنما ضد رعاياه أنفسهم، أي البحارنة -الشيعة- الذي يتعرضون منذ زمن طويل للاضطهاد

والقمع، ويشعرون بالاستياء المطلق من الأوضاع».

بين ١٨٢٠ - ١٩٢٠، وعلى امتداد قرن كامل لم يتدخل الإنجليز مرة واحدة لصالح غالبية السكان المضطهدين في «جزر» البحرين.. ولكن مع تطوّر حركة المعارضة ضد حكم آل خليفة، وانعكاس ذلك على البريطانيين أنفسهم، حاول الأخيرون إصلاح الوضع لتدوم سيادتهم.. وبدأت الدعوة إلى الإصلاح تظهر منذ عام ١٩٢٠ تقريباً، وكان الإنجليز حريصين على إصلاح الوضع الطائفي بالطرق السلمية، وإن كان بصورة غير جذرية، إذ لا يمكن أن يستمر حكم الأقلية بالصورة الطائفية المركزة إلى الأبد.. ولكن شيخ البحرين -الكبير في السن- لم يدرك ما أدركه الإنجليز، الذين أرجعوا الأسباب التي تدفعهم للإصلاح إلى تنامي وعي الشيعة الذي كانت تصلهم الإنتاجات الثقافية من مصر والعراق، والتي تدور حول الديمقراطية.. وإلى أن حكام البحرين هم أكثر جهلاً من كثير من رعاياهم، وإلى أن الحكام يمارسون أبشع الممارسات الطائفية التي ضاق منها السكان.

زار المقيم السياسي البريطاني في بوشهر «تريفور» البحرين في ديسمبر ١٩٢١، وهناك تقدم إليه الشيعة بشكوى قالوا فيها: «إن طائفة الشيعة تعيش حياة ملؤها الذل، وهي عرضة للمذابح الجماعية، وليس لها ملجأ.. كما أن شهادة أي من أفرادها لا تُقبل في المحاكم، إضافة إلى أن ممتلكاتها عرضة للسلب والنهب، عدا عن كون أفرادها معرّضين للمعاملة السيئة في أي وقت»..

وقال تريفور: إن الشيعة أخبروه بأنه إذا لم يكن البريطانيون على استعداد لإقناع الشيخ بإيقاف الاضطهاد الذي يتعرضون له، وبتشكيل حكومة أكفأ من الحالية، فإن من واجبهم خلعه، وإقناع الحكام العرب الآخرين بحكم البلاد بدلاً منه[1].

وفي الفترة نفسها -أواخر عام ١٩٢١-، ازدادت المظالم، وازداد التذمّر والشكوى، بل إن عدداً من الشيعة لجؤوا إلى المعتمد السياسي في البحرين الكولونيل «ديلي».. وكان «فداوية» الشيخ خالد بن علي (أخ الحاكم) وحاكم سترة وتوابعها، قد قاموا بمهاجمة عائلة شيعية، فقتلوا الأب، وجرحوا الابن الذي تعافى وطلب الحماية!!، مع أن هذا المعتمد كان في واقع الأمر «حاكم الجزيرة - البحرين» الأوحد!.

(١) د. رميحي، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

مع بدايات عام ١٩٢٢، تأكد لدى شيعة البحرين أن الإنجليز لن يتدخلوا، فصمّم زعماؤهم على القيام بمبادرة ضغط، أسفرت عن تقديم مطالب لشيخ البحرين -عيسى- في ١٦/ ٢/ ١٩٢٢، كان من بينها تعديل إجراءات القضاء، وإيقاف العمل بنظام السخرة، وإلغاء ضريبة «الرقبيّة» المفروضة على الشيعة وحدهم، وإصلاح السجون.. وحين تشاور الشيخ مع أفراد العائلة الحاكمة، وافق من حيث المبدأ على المطالب مع تحفظات على «وضع السجناء» وعلى «ضريبة الرقبيّة» التي قال: إنها يجب أن تستمر «حسبما جرت العادة في زمن أسلافه»، والتي يستلمها أخوه الشيخ علي[١].

لم تقبل النخبة السنيّة بمساواة المواطنين في الضرائب، ولا بإعادة -ولو جزء قليل- من الأراضي المنهوبة، ولا حتى بتعديل القضاء..

«فقبيلة الدواسر المستقلّة في البديع عارضت الفكرة منذ بدايتها، ولم تكن تقبل في أي حال بدفع الضرائب.. حتى الشيخ حمد -ابن الشيخ عيسى- لم يكن راضياً.. وبدا للكثيرين من السنّة أن فكرة المساواة في جباية الضرائب تدخّل بريطاني في شؤون البلاد.. وبدأت قبيلة الدواسر بالاتصال بابن سعود»[٢].

وابن سعود نفسه كان من أشد المعادين للإصلاح، خوفاً من انعكاس ذلك على شيعة الأحساء والقطيف الذين يعاملون على قدم المساواة مع إخوانهم في البحرين.. تقول وثيقة بريطانية: إن مطالبة السنّة في البحرين بعدم التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية (الاستقلال الداخلي) يعني (بالنسبة لرجال القبائل غير المتعلمين صلاحية القيام بأشياء كثيرة لا نوافق عليها.. إنه يعني إدارة هذه الجزر لما فيه فائدة ومصلحة زعماء القبيلة التي ينتمي إليها هؤلاء، وهو يعني استغلال الشعب -الشيعة- لصالح الحكام.. ويعني بالنسبة للسنّي المتعصّب، معاملة الشيعة، وكأنهم طبقة لا حقوق لها.. وهو ما نشاهده اليوم في بلاد ابن سعود، التي لا تبعد أكثر من خمسين ميلاً عن البحرين.. ويعني أيضاً التلاعب بالعدالة بهدف خدمة مصالح القبائل الحاكمة ومركزها»[٣].

(١) المصدر السابق، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(٣) الوثيقة FO 406\ 60\ E 4499 مرسلة من الكولونيل ل. هوارث في بو شهر إلى سكرتير حكومة الهند في ١/ ٩/ ١٩٢٧.

وتشير وثيقة أخرى إلى أسباب عدم سرور ابن سعود بمطالبة شيعة البحرين بالإنصاف، فتقول[1]: «من المحتمل أن يكون الموقف الأخير والأكثر حسماً والذي وقفه شيعة البحرين لرفع الاضطهاد عن أنفسهم لا يسرّ ابن سعود.. وأعتقد أن هذا هو موقف وكيله هنا -القصيبي- بالنسبة للمسألة.. ذلك أن لابن سعود رعايا من الشيعة في القطيف، على علاقة قوية بالبحرانيين، ويفرض ابن سعود ضرائب عليهم لا تتناسب أبداً مع ثرواتهم، بل تستنفد معظمها. وقد تلقينا تقارير في مناسبة أو مناسبتين ماضيتين، تثبت أن رعاياه الشيعة مستاؤون من هذه المعاملة، وفي إحدى المرات التي أبلغناكم عنها، وأبلغنا المندوب السامي في العراق، حاول رعايا ابن سعود الشيعة، الاتصال بي، لكنني ثنيتهم عن ذلك، لأنه لم يكن لدينا رغبة في التدخّل في شؤون سلطان نجد.. ويتضح بصورة متزايدة، أن ابن سعود راغب أشد الرغبة في أن يدسّ أنفه في شؤون البحرين، وأعتقد أن المعتمد السياسي في الكويت قد لاحظ نفس الموقف.. ولذلك فسيكون من مصلحة ابن سعود أن تستمر الإدارة غير الكفوءة في البحرين، لأن هذا يمكّنه من إقامة تحالفات مع القبائل المستقلة، مثل الدواسر.. أما الإصلاحات التي تستتبع فرض ضرائب متساوية، فإنها تعني دعم حكومة البحرين في السيطرة على القبائل السنيّة والشيعية على حد سواء».

لهذه الأسباب تحالف ابن سعود مع الدواسر، وقد انغمس في الشأن البحراني طيلة عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣..

ومن الثابت أنه منذ طرح موضوع الإصلاح على بساط البحث في الأروقة الرسمية البريطانية، تكثّفت الاتصالات بين ابن سعود وزعماء الدواسر في البحرين عبر وكيله، عبد الله القصيبي.. وأشار المعتمد السياسي في البحرين (ديلي) في إحدى رسائله لرؤسائه في السادس عشر من يوليو ١٩٢٢، إلى أن شيخ الدواسر قام بزيارتين لابن سعود.. الأولى كانت أثناء المباحثات التي كانت تجري بخصوص الإصلاحات، والثانية بعد ذلك بقليل.. وأشار إلى أن شيوخ البحرين لم تصلهم أخبار تحالف ابن سعود مع الدواسر إلّا متأخراً، وأنهم ما كانوا يعتقدون أن السنّة سيعارضونها بشدة، خاصة وأنها قائمة على أساس وضعهم في موضع مساواة كاملة مع الشيعة..

(١) الوثيقة FO 371\ 7721\ E 8918 مرسلة من المعتمدية البريطانية في البحرين إلى المقيم في بوشهر في ١٣/ ٧/ ١٩٢٢م.

وفي ١٣/ ٧/ ١٩٢٢م أرسل (ديلي) مرة أخرى إلى رؤسائه تقريراً مطولاً عن وضع الدواسر وعلاقتهم بابن سعود جاء فيه[1]:

«كما أفدتكم سابقاً، قام شيخ الدواسر، يرافقه شخص يدعى أحمد اللاحق، وهو مختار قبيلة سنيّة صغيرة أخرى ودساس مشهور، بزيارة ابن سعود منذ مدة.

ليس من الممكن طبعاً معرفة ما دار بينهم، لكن الشيخ حمد بن عيسى أخبرني سرًّا بما يبدو أن ابن سعود عرضه، وبما علمه هو، وما سمعه من مصادر عليمة أخرى. يبدو أن ابن سعود عرض مساعدته لهم في أية مقاومة يبدونها ضد محاولة حكام البحرين فرض الضرائب عليهم، أو إخضاعهم للسيطرة الفعّالة. ويقال: إنه وعد بأحد خيارين:

١ - استخدام نفوذه لدعمهم ومساندتهم في حال مقاومتهم للحكام.

٢ - أو، إذا كانوا يفضّلون، تقديم موقع إقامة لهم في أراضيه، بحيث يستطيع الدواسر التهديد بمغادرة البحرين، وأن ينفذوا تهديدهم إذا اقتضى الأمر.

الوضع بالنسبة لهذه القبيلة هو كما يلي: مع أنها تعترف اسميًّا بسلطة الشيخ عيسى، فقد رفضت دائماً في الماضي الاعتراف بالشيخ حمد خلفاً حتميًّا له، ويعتقد أن أفرادها يأملون في السيطرة على البحرين بأنفسهم في المستقبل. ربما لا يعلم ابن سعود بهذه المخططات. قبل عدة سنوات كان الدواسر يدفعون ضريبة غوص صغيرة مخففة، ولكن حتى في تلك الحالة رفضوا دفع الضرائب المباشرة. وتوقفوا عن دفع تلك الضريبة البسيطة منذ عدة أعوام، والحاكم يخشى من مغبة الضغط والإلحاح عليهم.

كان الحاكم في الماضي يعتمد على الدواسر والقبائل السنيّة الأخرى في ممارساته القمعية ضد البحارنة الشيعة، وكان يطلق يدهم بدون حدود في تعاملهم مع الآخرين. في العام الماضي، حين أصبح البحارنة في حالة قلق واضطراب متزايد ألحّ الدواسر على الشيخ حمد مراراً باتخاذ إجراءات قمعية ضدهم، إلّا أن الشيوخ أخذ منهم الجزع كل مأخذ، وكانوا يخشون من دفع الأمور إلى المدى الذي كان يطالب به الدواسر. وقد طلب هؤلاء السماح لهم بتصفية الحسابات مع بعض البحرانيين بأنفسهم، لكن الشيخ حمد رفض ذلك.. فحتى مركزه هو حساس وهش بسبب مؤامرات ودسائس (أخيه)

(١) الوثيقة FO 371\ 7721\ E 8918.

عبدالله، وهو يدرك تماماً أن الاضطرابات إذا وقعت فسيُعدّ هو المسؤول، وسيستفيد عبدالله من ذلك الوضع فائدة كبيرة.

انتقد الدواسر بمرارة هذا الموقف، لكنهم كانوا يخافون أيضاً من أخذ زمام الأمور بأيديهم، لأنهم لا يثقون بالشيوخ، ويعتقدون أو يظنون أنه إذا سبب عملهم هذا اضطرابات وقلاقل، فسينحى باللائمة عليهم لتبرئة الشيوخ وتبييض صفحتهم. وهم يحاولون منذ ذلك الوقت الضغط على الشيخ حمد عن طريق خلق الشجارات مع البحارنة، ومن أمثلة ذلك حادثة «بربر» التي أبلغناكم بها في حينه. ولم تحلّ هذه القضية حتى الآن. ومع أن الحكام لا يتجرؤون على الاعتراف بهذا، فإنهم يعلمون جيداً أن الدواسر هم الذين تعمدوا خلق هذه الحادثة. وآل خليفة على أتم الاستعداد للتضحية بالبحارنة للصق التهم بالدواسر الذين لا يتوقفون عن المطالبة «بالإنصاف»، ولكنهم (أي آل خليفة) يخشون أن يؤدي مثل هذا العمل إلى ثورة بين الشيعة. ولهذا فإنهم يؤخرون باستمرار إجراء تحقيق كامل.

لقد مرّ على استقرار الدواسر في البحرين زمن طويل، حتى صار يعترف بهم كرعايا بحرانيين. أما في علاقاتهم بالشيوخ فإنهم لا يحصلون على الوساطة الحميدة للمعتمدية، التي يتمتع بها كل رعايا ابن سعود المعترف بهم، وبما أنهم مستقلون عمليًا تقريباً فإنهم لا يحتاجون إلى المساعدة.

ولقد تبنى حكام البحرين مؤخراً موقفاً أكثر عدلاً تجاه الشيعة، ربما نتيجة التحذيرات والإنذارات التي قدمتها الحكومة (البريطانية) للدواسر، ولكن يبدو أنهم بدؤو في الفترة الأخيرة يختبرون قوتهم ويستعرضون عضلاتهم في هذا المجال، وعملاً بتعليمات الحكومة تحاشيت أنا التدخل قدر الإمكان، وهم لذلك يشعرون بثقة متزايدة بالنفس. أما البحرانيون (الشيعة) أنفسهم، فمنقسمون، وبعض قادتهم يشعرون بخيبة الأمل وهبوط العزيمة لفشلهم في الحصول على دعم حكومة صاحب الجلالة بناء على العرائض والمرفوعات التي قدموها، بينما ينادي قادة آخرون بإعلان ثورة مكشوفة في حال تصاعد القمع والاضطهاد مرة أخرى، وقد علمنا أنهم استوردوا الأسلحة من الخارج.

معظم أفراد القبائل السنّيّة يعملون «نواخذة» صيد لؤلؤ. وهناك اضطهاد كبير في

قطاع الغوص لصيد اللؤلؤ، ومعظم المضطهدين المظلومين من الشيعة.. وترفض القبائل السنّية كل أشكال الإصلاح، خشية أن تؤدي البدايات الصغيرة إلى إصلاحات في قطاع الغوص أيضاً.

وأود أن أشير هنا إلى أن الإصلاحات التي أدخلها الشيوخ ربما تكون شيئاً مفيداً بالرغم من النقص في تصميمها وتنفيذها، وسيكون الأمر مختلفاً إذا أدخلت تلك الإصلاحات تحت ضغط حكومة صاحب الجلالة. ففي تلك الحالة سيتم اكتشاف كل خطأ وكل هفوة، وسيجري استغلالها استغلالاً واسعاً، وبناء عليه فإنني أقترح أن أُعطى وقتاً كافياً، قبل الشروع في تنفيذ مثل هذه السياسة، لأقوم بدراسة دقيقة للأوضاع الضريبية الحالية، وطبيعة آثار التحسينات التي قد تدخل عليها، خاصة تلك التي اقترحها الشيوخ أصلاً.

سنكون في وضع لا نحسد عليه، إن نحن أصررنا على إصلاحات لا تزيل الظلم والاضطهاد فعلاً، في حال تطبيقها.

باستثناء مسألة الضرائب، هناك حاجة ماسة لإقامة نظام ما يحقق العدالة والإنصاف بين السنة والشيعة، فهذه المظالم هي التي يُحتمل أن تؤثر على الآراء والمواقف في الأقطار الشيعية المجاورة.

نحن الآن في موسم صيد اللؤلؤ ، وإن أية استفسارات تجري الآن، مهما كان مبلغ حذرها وحصافتها، لا بد وأن تثير أعظم الشكوك بين صيادي اللؤلؤ السنّة. وأعتقد أنه بالإمكان إجراء دراسة كاملة لهذه المسائل بعد انتهاء الموسم، بدون إثارة الشبهات وورود الفعل.

وكما أبلغتكم سابقاً، فأنا على وشك الانتهاء من المفاوضات التي آمل أن تتوّج بمصالحة بين الشيخ عبد الله والشيخ حمد -أبناء الشيخ عيسى-. وسيكون من المفيد اختيار موقف عبد الله مدة من الزمن، فإذا برهن على أنه مستعد فعلاً لمساعدة حمد على إدخال الإصلاحات ، فإن إجراءها سيصبح أكثر سهولة نوعاً ما. وإلّا فسنكون مضطرين، مع الأسف، لأن نصفّي حسابنا معه، لأنه سينضمّ إلى القبائل السنيّة ضدّ حمد لمقاومة الإصلاحات، وسيؤدي ذلك إلى الشقاق داخل العائلة الحاكمة، ويجعل من المستحيل إمكان ممارستهم للسلطة الفاعلة».

وفيما كان البريطانيون يعدّون الأسرة الخليفية الحاكمة لقبول الإصلاح، اشتعلت الفتنة الطائفية بين النجديين المقيمين في البحرين، الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ شخص، وبين الشيعة.. ثم توسعت لتتحول إلى صراع بين آل خليفة والسنة البحرانيين والنجديين من جهة، والشيعة من جهة أخرى.

وقيل: إن سبب المشكلة التي وقعت في بداية شهر رمضان تعود إلى خلاف بين نجدي وإيراني حول «إصلاح» ساعة لا تزيد قيمتها عن ثلاثة ريالات.. في حين يدعي النجديون أن الإيراني (مصلّح ساعات) سرق ساعة النجدي، وهكذا وقعت الفتنة وعمّ الشغب الذي أجّجه وكيل ابن سعود عبد الله القصيبي، ووقع بسببه عدد من القتلى والجرحى، وأدّى إلى تدخّل عسكري بريطاني ففرض الإصلاح بالقوة، وعُزل الشيخ عيسى -شيخ البحرين- ليتولى ابنه حمد الحكم[1].

كما نتج عن الفتنة طرد وكيل ابن سعود من البحرين، وإلى هجرة الدواسر للأراضي السعودية، حيث قام الحاكم السعودي بالاستفادة منهم في مخططه تجاه البحرين التي كان يأمل أن يسيطر عليها في يوم من الأيام.

معظم الباحثين يؤيدّون الرأي القائل بأن الفتنة الطائفية كانت مفتعلة وأنها قامت بتخطيط من القصيبي، وكيل ابن سعود السياسي والتجاري في البحرين، وهم بهذا يؤيدّون الاتهامات البريطانية للحاكم السعودي الذي انتقم من «أعدائه» بضرب رعاياه الشيعة في القطيف والأحساء!.

يقول الأستاذ جمال زكريا قاسم[2]: إن صراعاً وقع بين أهالي قرية عالي وقرية البديع، نُظر إليه على أنه صراع بين العرب والفرس: «والحقيقة فإن هذه الصراعات قد تكررت ليس باعتبارها صراعات عنصرية، ولكن بكونها صراعات مذهبية، لأن سكان عالي من الشيعة، وقد تعرّضوا في هذه المناسبة لاعتداءات الدواسر، ومن المؤكد أن ذلك كان بتحريض من ابن سعود.. كما كثرت اعتداءات الدواسر أيضاً على البحارنة -الشيعة- خلال موسم صيد اللؤلؤ. وكانت الأسلحة والذخائر تصل إليهم من القطيف والعقير -أي من الحكومة السعودية- وتشير التقارير البريطانية بصدد ذلك إلى أن ابن سعود أمر

(١) E 10914\ E 11004\ FO. 371\ 8947\ E8476.
(٢) الخليج العربي، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

باتخاذ وسائل القمع ضد شيعة القطيف الذين كانت تربطهم عرى الصداقة والتحالف مع شيعة البحرين».

لقد استمر الشغب لثلاثة أيام، بين ١٠ - ١٣ مايو ١٩٢٣م، نتج عنه مقتل خمسة أشخاص.. وفي ١٥ مايو وصل الكولونيل نوكس -نائب تريفور في مقيمية بوشهر- إلى البحرين على ظهر سفينتين حربيتين هما (هاترايد وكروكوس) وقام بأول خطوة، وهي الإعداد لطرد القصيبي إلى مملكة ابن سعود[١]. وعلى الرغم من أن وكيل ابن سعود اعترف بمسؤوليته عن الاضطرابات التي نشبت في سوق المنامة وعمّت كل البحرين، وأبدى استعداده لدفع تعويض عاجل، إلّا أن بريطانيا انتهزت الفرصة لطرده.. وكان من رأي نوكس «ضرورة القبض على القصيبي وترحيله إلى الكويت، وتسليمه هناك إلى وكيل ابن سعود التجاري، لأن الخطر الحقيقي في البحرين يأتي من القبائل الموالية لابن سعود». وسبق لنوكس أن أرسل لابن سعود يبلغه أن وكيله «سبّب اضطراباً في البحرين، وأنه مسؤول عن إراقة الدماء التي وقعت هناك»[٢].

وصل الكولونيل تريفور -المقيم في بوشهر- والذي كان في رحلة، إلى البحرين للتحقيق في الاضطرابات، فاستدعى القصيبي وسلّمه رسالة إلى ابن سعود شرح فيها الأحداث التي وقعت، وحمّل القصيبي مسؤولية إثارة الفوضى، وطلب من ابن سعود ألّا يُرسل وكيلاً إلى البحرين دون استشارة الحكومة البريطانية[٣].

في ٢٦ مايو ١٩٢٣، دعا نوكس إلى اجتماع حضره رجالات المجتمع البحراني قدّر عددهم بين ٢٠٠ - ٣٠٠ شخص.. وفي الاجتماع أعلن نوكس «خلع!!» الشيخ عيسى رسميًا عن الحكم، وعيّن ابنه حمد.. الذي قال في الاجتماع: «إنني نزولاً مني عند أوامر الحكومة العليّة، أصبح على عاتقي اليوم مسؤولية حكم هذا البلد».. ثم قام نوكس يعظ ويحذّر جميع الأطراف..

بدأ حديثه فقال: «إن الأحداث البغيضة التي جرت مؤخراً قد أكّدت دون شك، وزادت من حدّة الحاجة إلى إصلاح الإدارة على أسس عصرية.. وأرجو صادقاً أن تُفلح إجراءات

(١) الرميحي، مصدر سابق، ص ٢٨٩.
(٢) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، الجزء الأول، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٦.

الإصلاح التي نتوخّاها الآن في إحداث تقارب بين طائفة السنّة وبين بقية فئات المجتمع -الشيعة-».. ثم التفت إلى قاضيي السنّة والشيعة محذراً: «إذا سمح أي منكما بتدخل ذوي النفوذ أو تابعيهم في مسائل الشرع، فسوف يُفصل من عمله، سواء كان سنيًّا أم شيعيًّا»..

ثم خاطب نوكس آل خليفة فقال وكأنه يؤدب أولاده الصغار: «إن من واجبي أن أحذّركم أن كونكم في موقع الحكم هذا، لا يُجيز لكم العيش على حساب بقية فئات المجتمع، سواء عن طريق منح تأخذونها من العائدات الجمركية في البلاد، أو باستغلال الفقراء والبائسين»!.

ثم توجه مخاطباً زعماء الدواسر مهدداً بأن يتركوا الجزر: «فإذا كنتم عازمين على ذلك، فاذهبوا بحق الله، ولكن لا تندهشوا إذا رأيتم أراضيكم ومنازلكم يُحجز عليها، وتُعطى لأناس آخرين غيركم».. ويلاحظ أن الكثير مما لدى الدواسر من أراض وأملاك، إنما نُهبت من السكان الأصليين الشيعة.

وأخيراً أخذ نوكس بتهديد أعيان الشيعة في المجلس، وحذّرهم أنهم لن يحصلوا على المساواة، وإن هم طالبوا بها فسيفقدهم ذلك ما سيحصلون عليه من فوائد العهد الجديد.. قال: «إنني لا أؤيد الفكرة القائلة بأن سوء الإدارة مؤخراً، كان أكثر ظلماً أو أكثر فظاعة مما كان عليه في الماضي.. ويجب ألّا تتوقعوا مساواتكم بالسنّة بشكل تام (!!!)، لأن امتيازات السنّة لا يمكن إلغاؤها إذا كان ذلك ممكناً بالمرّة.. ولقد أصبح لكم مؤخراً صوت مسموع، دأب الواعظون الأجانب (!!) على تعليمكم كيفيّة استغلاله.. ولكن عليكم أن تحذورا من أن تخسروا الفوائد التي يمكن أن تحصلوا عليها مع بدء نظام الحكم الجديد، وذلك من خلال مطالبتكم بالمساواة»!![1].

ورغم الوعود بالإصلاح، إلا أن الأمور لم تمرّ بسلام..

ففي ١٩ مايو ١٩٢٣ قام عدد من الدواسر بمهاجمة قرية عالي الشيعية وقتلوا شخصين من أهاليها، وحين طلبت الحكومة منهم دفع غرامة (١٥ ألف روبية) رفضوا وشكوا لـ«تريفور» جور الحكم.. وبعد عدة أشهر جرت حادثة مماثلة، حيث قام أحد أتباع الشيخ خالد بن علي بقتل رجل شيعي في جزيرة سترة، فغرّم خالد مبلغ «ألفي روبية» فقط.

ومع أن الإصلاحات بُدئ بتطبيق شيء منها في يناير ١٩٢٤م، إلا أن حوادث

(١) الرميحي، مصدر سابق، ص ٢٢٩، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

القتل للشيعة استمرت.. ففي ليلة ٨ يناير سنة ١٩٢٤ قامت مجموعة من الرجال يحميهم الشيخ خالد بن علي آل خليفة، بالهجوم على قرية (واديان) قرب سترة، وقتلوا رجلاً وامرأة.. ثم جاءت حادثة توبلي التي قتل فيها عدد من الشيعة، فكانت الغرامة (ألفي روبية)، رفض الشيعة المعتدى عليهم استلامها[1].

أما الإصلاحات الموعودة فلم تبدأ -كما قلنا- إلّا في يناير ١٩٢٤، حيث أصبح مسؤول الجمارك بريطانيًّا، ثم في عام ١٩٢٦ عيّن ديلي شخص «بلجريف» ليكون مستشاراً للأمير وبقي في منصبه نحو ثلاثين عاماً، كان خلالها حاكم البحرين الأوحد.. وكان بلجريف يتمتع بسلطات واسعة. ثم عيّن الإنجليز شخصاً بريطانيًّا ليصبح مستشار الحاكم ماليًّا، كذلك أصبح المشرف على البوليس بريطانيًّا.. في حين تخطت صلاحيات بلجراف كل الحدود، حتى أن أحد الكتّاب البريطانيين الذي زاروا البحرين في الخمسينات كتب عن سلطاته قائلاً: «كان باستطاعته القبض على أي شخص باعتباره رئيساً لسلك البوليس.. ومحاكمته في المحاكم القضائية باعتباره رئيس سلك القضاء. وإصدار الحكم عليه، والنظر في طلب الاستئناف المقدّم منه ضد الحكم باعتباره رئيس الاستئناف»!.

أما موضوع الإصلاحات نفسه، فقد لخصه المقيم البريطاني في بوشهر «تريفور» في رسالة إلى حكومته في مايو ١٩٢٣، حين قال: إن الموقف لم يتحسّن، فالمظالم واقعة على الشيعة البحارنة من قبل الشيخ وأعضاء أسرته، وهذا يؤدي إلى إثارة النفوس ضد الأسرة الحاكمة، وهي أمور تستغلّها فارس للتدخل في شؤون البحرين.. ولخص تريفور المشكلة على النحو التالي:

* عدم العدالة في توزيع الضرائب بين السنّة والشيعة.
* أن الشيعة يتعرضون للسجن أو أية عقوبة أخرى بمجرد إشارة بسيطة من الحاكم أو أحد أفراد أسرته.
* علاج نُظُم الغوص.

لقد قام مشروع الإصلاح على أساس نزع فتيل الثورة من الأغلبية السكانية الشيعية، والحفاظ على سمعة الإنجليز في الأماكن التي لهم نفوذ فيها.. ففي ٧ ديسمبر ١٩٢٢، أعلم مكتب الشؤون الخارجية في لندن، أعلم مكتب الهند برغبته «في اتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً -!!- لتنفيذ الإصلاحات الكفيلة بمعاملة الشيعة على قدم

(١) المصدر السابق، ص ٢٩٣، ص ٣٠٤.

المساواة مع السنّة». وذلك بعد أن سكت الإنجليز أكثر من قرن على ذلك الاضطهاد.. فما هو السبب؟.. تشرح حكومة الهند دوافع تلك الرغبة للمقيم في بوشهر من أجل تنفيذها، بالقول: «إن اضطهاد السنّة للشيعة قد يؤدي إلى إثارة المشاعر ضد بريطانيا في إيران أو في أي مكان آخر، ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات لمواجهة مثل هذا الاحتمال»[(١)].

وفي يناير ١٩٢٣ أوضح المقيم في بوشهر أن أسباب عدم الاستقرار في البحرين عديدة منها:

«* الازدياد الكبير في ثروة العائلة الحاكمة من جراء زيادة الرسوم الجمركية والاستيلاء بالقوة على ممتلكات الشيعة.

* أن الأحداث التي جرت مؤخراً في العراق -ثورة العشرين- والهند ومصر، قد ولّدت المزيد من الأفكار الإيجابية حول الديمقراطية.

* أن الحكام أكثر جهلاً وأقلّ خبرة من كثير من رعاياهم»[(٢)].

ولهذا رأى تريفور «أن الإدارة في البحرين بحاجة ملحّة إلى التحسين، وذلك لحفظ مصالح طائفة الشيعة، وللإبقاء على اسمنا محموداً هناك».

والجملة الأخيرة، هي بيت القصيد، وبقاء الاسم محموداً ضروري ليس في البحرين وحدها، وإنما في إيران المحتلّة، وفي العراق الذي تديره «الخاتونة» المس بل والتي تدير الملك فيصل الأوّل.

ولذا اتفق تريفور مع ديلي على أن يشمل الإصلاح:

* المساواة في جباية الضرائب بين الشيعة والسنّة.
* إنشاء المحاكم المناسبة (شيعيّة وسنيّة) لتحقيق عدالة القضاء.
* وضع قوانين للغوص.

ويضاف إلى هذا، تسجيل ملكية الأراضي.. حيث «ظهر أن هذه الخطوة تستهدف تجريد أسرة آل خليفة وأثرياء السنّة من ملكية الأراضي، باعتبار أن مساحات كبيرة منها انتزعت من

---

(١) الرميحي، مصدر سابق، ص ٢١٠، ص ٢٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٦.

البحارنة الأصليين -الشيعة-. وقد صدر قانون يقضي بأنه إذا استطاع أي شخص أن يثبت ملكيته لمدة عشر سنوات سابقة، فإن حقّه في الملكية يصبح نافذاً، وإلّا صودرت الأراضي»[1].

على هذا قام مشروع الإصلاح البريطاني الهادف إلى نزع فتيل الثورة من الشيعة، وتخفيف السخط العام المتأجّج، إلّا أن هذا لم يكن ليعني تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين، ولا تزال البحرين وحتى اليوم تمارس فيها الأقلية الحاكمة اضطهاداً وتمييزاً طائفيًّا بحق الأكثرية «الشيعية»، وحتى الجزء القليل الذي تحقق، ما كان ليتم لولا «طرد» أو «هجرة» الدواسر من البحرين إلى حيث استضافهم ابن سعود في مقاطعة القطيف.. ولولا تخلّص الشيخ حمد بمساعدة ديلي من زعماء معارضة الإصلاح الذين جمعوا المال للمقاومة، حيث جرى ترحيلهم إلى بومباي وعدن.

أما أحمد الدوسري، زعيم الدواسر، فإنه حين قرّر الرحيل، وبدأت قبيلته بزيادة اعتداءاتها، أنذرهم تريفور أواخر نوفمبر ١٩٢٣ بإخلاء قرية (البديع) تماماً خلال عشرة أيام، وإلّا قصفها بمن فيها، وقد انصاعت القبيلة ورحلت -كما هو مخطط- إلى الأراضي السعودية، وكان ابن سعود يأمل في استغلال الدواسر للتدخل في شؤون البحرين[2].

وبرحيل الدواسر بدأت المشاكل تأتي من الخارج -أي من الأراضي السعودية- ليس فقط مهدّدة البحرين، وإنما قطر أيضاً.. فقد كان الغواصون الدواسر يقومون بأعمال قرب البحرين، وهناك يمارسون اعتداءاتهم على الشيعة.. كما أن ابن سعود حرّض الدواسر -رغم التحذيرات البريطانية- على مهاجمة مشيخة قطر والبحرين، واقترح المقيم البريطاني في الخليج «قصف» الدمام، لوقف التهديدات السعودية، ولكن وزارة المستعمرات عارضت ذلك «ما لم تكن هناك ضرورة قصوى»[3].

في عام ١٩٢٤، أذاع الدواسر من ملجئهم بالدمام أن ابن سعود أخبر زعماءهم بأنه لن يسمح بمصادرة ممتلكاتهم أو بيعها، وأنه سيعمل على إعادتهم إلى البحرين من جديد.. فأرسل المقيم البريطاني «تريفور» إلى ابن سعود يعلمه بمؤامرات الدواسر وأن «الحكومة البريطانية علمت أن بعض رؤساء هذه القبيلة، أجروا اتصالات معكم، وأخذوا يشيعون أنكم وعدتموهم

(١) جمال زكريا قاسم، الجزء الأول، ص ٢١٩.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٧٤.

بـأن ممتلكاتهم لن تباع أو تصادر، وأنكم تؤيدونهم في العودة وهذا شـجّعهم على التهديد بغزو البحرين».. وذكّر تريفور الحاكم السعودي بنصوص معاهدة القطيف (دارين)، وطلب منه:

١ - ألّا يستخدم الدواسر الدمام، وأن أي إغارة سيكون هو مسؤولاً عنها مباشرة.

٢ - أن يرحـل الـدواسر إلى الجبيـل، لأن الدمـام قريبـة من البحريـن، وبإمكانهم مفاجأتها بالغزو[1].

وقبل ابن سعود بالنصيحة -أو التحذير- «لذلك بدأ يتخاذل عن قضية الدواسر» الذيـن شـعروا بعد أن نقلهم ابن سـعود إلى المناطق الداخلية بحراجـة موقفهم.. خاصة وأنهم كانوا شبه مستقلين في البحرين ولا يدفعون أية ضرائب، في حين أنهم عانوا الكثير مـن المتاعـب التي سـببتها الضرائب التي سـنها ابن سـعود وفرضها عليهـم، مما دفعهم للمطالبـة بالعـودة إلى البحريـن، وذلك عـام ١٩٢٧، بعـد أن أعلنوا اسـتعدادهم لدفع الضرائب المترتبة عليهم منذ خروجهم في نوفمبر ١٩٢٣.. ووافق الإنجليز على عودتهم شرط أن يكونوا مواطنين عاديين، يستردّون ممتلكاتهم ويؤدون ما عليهم.

ومنذ ذلك الحين انتهت مشكلة الدواسر.. وإن لم تنته المشكلة الطائفية!.

مفاوضات ابن سعود والمقيم في بوشهر حول أحداث البحرين

بعـد وقوع الفتنة الطائفية في البحرين، أرسـل ابن سـعود ممثلاً لـه للقاء (نوكس) المقيم في بوشـهر نيابة عن «تريفور»، وكان ذلك الممثل هو السـيد هاشـم ابن السيد أحمد الرفاعي، وذلك بهدف الشـكوى ضد تصرفات الميجور ديلي، المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، ولتبرير تصرفات ممثله القصيبي والمطالبة بعودته.

فيـما يلي نص تقريـر رفعه الميجـور نوكس لوزير المسـتعمرات البريطـاني، والذي حوى نصوص رسـائل الاتصالات بـين الطرفين، والمواضيع التي نوقشـت، والتي كان من بينها موضوع الجواز «النجدي»، وموضوع «الدواسر»[2].

(١) المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٢) الوثيقة رقم FO 371\ 8947\ E 8476 مؤرخة في ٢٣/ ٨/ ١٩٢٣.

أولاً: تقرير عن المفاوضات مع السيد هاشم، مبعوث سلطان نجد، والتي جرت ما بين ١١ و ٢٠ يونيو ١٩٢٣:

«قبل أن أغادر الكويت في الرابع من يونيو الماضي، تلقيت برقية من المعتمد السياسي في البحرين تفيد بأن سلطان نجد أرسل مبعوثاً موثوقاً يدعى السيد هاشم، ليتباحث معي بخصوص المسائل الناشئة عن الاضطرابات التي وقعت مؤخراً في البحرين، وبقدر ما تؤثر هذه الأحداث على رعاياه المقيمين في تلك الجزر. واستفسر المعتمد السياسي عما إذا كنت أرغب في أن يلحق بي السيد هاشم إلى الكويت على الفور، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فما هي التوجيهات التي يجب على المعتمد السياسي إعطاءها للسيد هاشم لكي تتوفر له الفرصة لمقابلتي؟

كنتُ على وشك مغادرة الكويت للقيام برحلة مستعجلة إلى المحمرة والأهواز، وكنت أتوقع أن أعود إلى مقر القيادة في بوشهر خلال الأيام الثلاثة أو الأربعة التالية، وبناءً على ذلك فقد طلبت أن يتوجه السيد هاشم إلى بوشهر على الفور وينتظرني هناك. كما أبرقت إلى سكرتيري في بوشهر أطلب منه أن يقدّم كل مظاهر الكرم والاعتناء بمبعوث سموه حال وصوله وبانتظار عودتي.

عدتُ إلى بوشهر مساء يوم الثامن من يونيو وأجريت مقابلتي الاولى مع السيد هاشم صباح يوم الإثنين، الحادي عشر من يونيو ١٩٢٣.

السيد هاشم، شاب يتراوح عمره بين الثلاثين والخامسة والثلاثين عاماً وهو من أصل كويتي، وعلى صلة قرابة قوية بصديق لي في الكويت، هو الشيخ موسى بن عبدالرزاق، وهو تاجر ثري ومحترم من تلك البلدة، كان قد توفي قبل بضع سنوات.

أبلغني السيد هاشم أنه كان صبيًّا صغيراً حين كنتُ أنا مسؤولاً في الكويت، ولكنه يتذكّرني جيداً ويتذكّر زيارتي لديوانية الشيخ موسى في مناسبات العيد، واللقاء هناك بالشيخ مبارك الصباح.

ونظراً لوجود هذه الحلقة من الصلة بيننا، فقد ذاب الجليد على الفور، ووجدت السيد هاشم رجلاً مهذّباً وكفئاً وسريع الفهم والبديهة ومدركاً لمصالح سيده، وتوّاقاً في نفس الوقت لأن يقيم علاقات تفاهم وديّة، والإبقاء على علاقات طيّبة معنا.

ثانياً: رسالة من: الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل السعود، أمير نجد إلخ..

إلى سعادة المحترم س. ج. نوكس
المقيم السياسي في الخليج الفارسي.
بتاريخ: الخامس من شوال ١٣٤١هـ
(٢٢ مايو ١٩٢٣)

بعد التحيات

لي الشرف بأن أعلمكم بأنني تكاتبت مع سلفكم المحترم، الكولونيل تريفور، حول موضوع الجواز (جواز السفر) الذي كنت أعتزم تعميمه على رعاياي بواسطة المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، الميجور ديلي. وافق ديلي على ذلك، وقد تلقيت أخيراً رسالة مؤرخة في ٢٣ شعبان من ديلي يطلب مني فيها أن أرسل له ١٢ نسخة من ذلك الجواز، حسب رغبة حضرتكم، وقد أرسلتها له بالفعل، ولما كان قد مرّ زمن طويل دون أن أتلقى أية نتيجة نهائية، ولما كان السيد هاشم، الذي تربطني به القرابة، وهو أحد أتباعي الخاصين، سيتوجه لمقابلة سعادتكم، فقد رأيت من الضروري أن أذكّركم بالمسألة. آملاً أن تعطوها كامل عنايتكم واهتمامكم. وإني على ثقة من أنكم ستعطون المذكور رسالة مرضية حول هذه القضية التافهة حال عودته إلى بلاده.

وتقبلوا فائق شكري واحترامي سلفاً والله يحفظكم..

ثالثاً: رسالة من: عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود

إلى: حضرة الليفتنانت - كولونيل س. ج. نوكس، المقيم السياسي في الخليج الفارسي
بتاريخ: الخامس من شوال ١٣٤٢هـ
(٢٢ مايو ١٩٢٣)

بعد التحيّة،

لي الشرف بأن ألفت انتباهكم إلى المشاكل التي حدثت بين الفرس المقيمين في البحرين وبين رعاياي هناك، والتي قتل وجرح من جرائها الكثيرون، وقد تأكد لي من

مصادر موثوقة يمكن الاعتماد عليها، أن المعتدي والمدبر لهذه المشاكل كان الفرس، وذلك بدليل اشتراك وجهاء الفرس في هذه الفتنة، وعلى رأسهم محمد شريف، الذي لا يخفى عليكم موقعه الرسمي، لأنه رئيس بلدية البحرين، وهو الذي يشرف على قوات الشرطة، خلافاً لرجال نجد المعروفين الذين امتنعوا عن المشاركة في هذه الاضطرابات، ومارسوا ضبط النفس والحياد التام رغم الخسائر التي تكبدوها، والقهر الذي تعرضوا له، وقد برهن ذلك على رغبتهم الأكيدة بالسلام والهدوء.

لكن القضية المدهشة هي أن رجال الشرطة، الذين أوكل إليهم حفظ القانون والنظام، قد انحازوا، كما يبدو، إلى الجانب الفارسي بسبب تعصّبهم الديني وجنسيتهم الفارسية، وأطلقوا النار على النجديين. أثناء ذلك، كان المعتمد السياسي لبريطانيا العظمى في البحرين، الميجور ديلي، يتفرّج على هذه الاضطرابات بلا اكتراث، ولم يكلّف نفسه عناء إيقافها وكأنها لا تهمّه. إن موقفه هذا هو الذي أثار دهشتي واستغرابي، وكنت آمل على الأقل بأنه سيطمئنني، ولو برسالة واحدة، حول هذه المشاكل التي اندلعت في مطلع شهر رمضان.

وتظهر آخر الأخبار التي تلقيتها حول الموضوع أنها لم تحلّ، ولا أعرف ماذا حصل وماذا سيكون النتائج. ولكن يؤسفني أنه لم يفعل ذلك. ولذلك أرجو أن تعذورني حين أذكر لسموكم بأنني مستاء جدًّا من موقفه ذاك، وإنني آمل من صديقتي بريطانيا العظمي -التي لم ولن أتوقف أبداً عن المحافظة على صداقتي المخلصة لها، والتي نطمع بصداقتها وحبها- أن تعيّن وسيط وحدة بيننا وبينها يكون حريصاً وغيوراً على مصالحي، كما كانت بريطانيا دائماً.

هذا وقد قررنا أن نرسل هذه الرسالة مع السيد هاشم، أحد أتباعنا المخلصين، نيابة عنا، لتسليم الرسالة لسموكم، وللتحقيق والاستفسار عن تلك الاضطرابات، آملاً من سموكم أن تعينوا أحد رجالكم الموثوقين الذي تعتمدون عليهم، لكي يرافق تابعي المذكور إلى البحرين، حتى يقوما بالتحقيق والاستفسار والتأكّد معاً من الأسباب، لكي تأخذ العدالة الحقّة مجراها الطبيعي. ولي وطيد الأمل بأن تنظروا سموكم في هذه المسألة، كما هو متوقع من بعد نظركم وحكمتكم، وأن تعطوها ما تستحق من الانتباه والعناية.

رابعاً: رسالة من المقيمية والقنصلية العامة البريطانية بوشهر

١٥ يونيو ١٩٢٣م

إلى: سمو الشيخ السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود، سلطان نجد وملحقاتها.

بعد التحيات..

سمو السلطان،

بسرني أن أُعلمكم أنني، وأنا أكتب رسالتي هذه، أتطلّع إلى زيارة سكرتير سموكم، السيد هاشم، الذي يتوقع وصوله إلى هذه المقيمية خلال نصف ساعة من الآن.

لم أعد إلى بوشهر إلّا منذ يومين فقط، لأنني وجدت نفسي مضطراً للتوجه إلى الكويت ومنها إلى المحمرة والأهواز.

كل هذه الأسفار جعلت من المستحيل عليَّ، حتى الآن، إطلاع سموكم على الأحداث التي وقعت في البحرين منذ أن كتبت رسالتي لسموكم المؤرخة في ١٨ مايو ١٩٢٣. أما الآن، وبعد أن توفر لي الوقت اللازم، فإنني أسارع لإبلاغ سموكم بهذه المسائل التي أعلم يقيناً أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة لكم، وإنني أميل ميلاً أكبر لإطلاعكم عليها الآن، بسبب وجود سكرتير سموكم الخاص الذي سينقل بلا شك رسائلي إلى سموكم بطريقة موثوقة وسريعة.

على امتداد فترة طويلة في الماضي، كانت الأحوال في البحرين غير مرضية. فسنّ الشيخ عيسى الكبير جعل من المستحيل عليه ممارسة الإشراف اليقظ على تسيير الأمور، وهو أمر بالغ الضرورة في دولة عربية، ونظراً لهذا الضعف، تمكّن العديد من الطغاة عديمي المسؤولية من النمو والترعرع في البحرين، خاصة أولئك الأفراد عديمي المسؤولية من عائلة آل خليفة، الذين اضطهدوا البحارنة (الشيعة) اضطهاداً عظيماً.

والأكثر من ذلك، أن الذكاء المتنامي عند الطبقات الأدنى التي تقرأ الصحف باستمرار، والتي يحرّضها العديد من المحرضين لغاياتهم الذاتية، قد جعل هذه الطبقات أقلّ صبراً في ظل الحكم السيّئ والاضطهاد الذي تعاني منه مما كانت عليه في الماضي، وهذه الطبقات كبيرة العدد، وكان هناك خطر دائم في أن تستغل كبر عددها هذا وتثور

على أسيادها، حين يصبح التعاطف الأجنبي، خاصة التعاطف الفارسي والشيعي، عائقاً يجعل من الصعب على بريطانيا تقديم الدعم لآل خليفة، خاصة وأنه لم يكن هناك أدنى شك في أن البحارنة (الشيعة) كانوا يعانون من مظالم حقيقية. ونظراً لضعف حكم الشيخ عيسى، فإن حقوق شيخ البحرين كانت تتلاشى تدريجيًّا، أو تتهاوى وتختفي عن طريق اقتسامها بين أشخاص عديدين لا يحق لهم ممارسة تلك الحقوق بأي حال.

لم تتمكن الحكومة البريطانية من تحمّل هذه الأوضاع أو السكوت عليها. وكان من العقيم جدًّا أن نتوقع من الشيخ عيسى، نظراً لتقدمه في السن، أن يطرق الطريق الوعر، طريق الإصلاح. وكانت لدى الحكومة البريطانية الرغبة القوية المخلصة، في أن يدرك الشيخ عيسى، لما فيه مصلحته هو، الحكمة من تنازله عن الحكم، ولكن من سوء الحظ أن صديقنا القديم لم يقتنع بذلك، فكان لا بد لي، وبتوجيه من حكومتي، أن أبلغه بأنه في حين يستطيع البقاء في البحرين والاحتفاظ بلقبه الاسمي كشيخ لها، فإن عليه أن يتنحّى ويسمح لولي عهده، الشيخ حمد، بمحاولة تصحيح الأوضاع في البحرين، ويرفع مستوى تلك الحكومة إلى مرتبة الحضارة الحديثة بدون تدخل أو إملاء من أي نوع يمليه عليه والده.

هذا هو الوضع، ما يزال الشيخ عيسى شيخاً للبحرين، ولكن تسيير الأمور انتقل إلى الشيخ حمد باعتباره وكيلاً كامل الصلاحيات لوالده الذي هو غير ملزم باستشارته بأية صورة من الصور.

لقد أثقلت على سموكم بهذا الوصف المطوّل، على أمل أن تعتمد الحكومة البريطانية على صداقتكم المخلصة والدائمة في قبولكم للأوضاع الحالية، وفي إيضاح الأمور للآخرين ذوي الاهتمام والمصلحة فيها. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الخطوات التي اضطرت الحكومة البريطانية لاتخاذها، بعد تردد، ستؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق استقرار حكم آل خليفة، وسيحول دون التدخل الأجنبي (!!)، وستبقى على النفوذ السنّي السائد في إدارة الجزر (!!)، وتحافظ على تقدم وازدهار كل العناصر السنّية بين السكان. وإنني على ثقة من أن سموكم ستؤيدون الأهداف والمرامي التي تسعى الحكومة البهيّة لتحقيقها، وأنكم ستمارسون نفوذكم المعنوي بالغ القوة والقيمة للمساعدة على تحقيق تلك الأهداف.

خامساً: رسالة من المقيمية والقنصلية العامة البريطانية في بوشهر

١٨ يونيو ١٩٢٣

إلى: سمو الإمام السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود سلطان نجد وملحقاتها

بعد التحيات

أيها الصديق العزيز!

لقد تباحثت مطولاً مع مبعوثكم السيد هاشم، حول موضوع جوازات السفر، وقد تدارسنا كل الأبعاد والإمكانيات، ولكننا لم نستطع إيجاد مخرج أو التوصّل إلى أية اتفاقيات أو ترتيبات يمكن أن أعتبرها أنا مرضية تماماً لكم.

سنكون بالغي السعادة لو أمكن التوصل إلى مثل هذه الترتيبات، ولكن من سوء الحظ يجب علينا أن نفكّر في هذه المسألة، ليس فقط من أجل أصدقائنا، ولكن من أجل منتقدينا أيضاً.

أنا لا أُمانع في توقيعكم أنتم وتوقيع من تخولونهم على جوازات سفر النجديين المقيمين في البحرين، شريطة أن يتمّ ذلك ضمن أراضيكم التي تحكمونها. أما الذي يسافرون من بلادكم مباشرة إلى الأقطار الأخرى فلا يحتاجون إلى تأشيرة المعتمد السياسي في البحرين.

وأما الذين يمرّون عبر البحرين فلا بد من وضع تأشيرة المعتمد السياسي في البحرين على جوازات سفرهم، وسيتقاضى المعتمد من حامل جواز السفر النجدي ما يتقاضاه مقابل تلك التأشيرة من حامل أية جنسية أخرى، إذا كان النجدي يريد المرور والسفر إلى أية ممتلكات أو مناطق بريطانية، أو إلى بلدان تمارس بريطانيا العظمى حق الانتداب عليها.

ولا مانع لدينا أيضاً في أن يرسل النجديون المقيمون في البحرين طلبات الحصول على جوازات سفر، بواسطة رسول كفء ومؤهل، إلى سموكم أو إلى معتمديكم المخولين في الحسا. سيقبل المعتمد السياسي مثل هذه الجوازات، شريطة أن تتفق الأوصاف مع

أوصاف حامل الجواز، بدون أي اعتراض، وسيمنحه التأشيرة، وإذا كنتم تفضّلون، فإن المعتمد سيرفض إعطاء أي جواز سفر أو تأشيرة إلى أي نجدي لا يحمل جواز سفر موقّع من قبل سموكم أو من قبل معتمديكم المخولين أصولاً.

وبهذا الخصوص، حين يتعامل المعتمد السياسي مع الأجانب، فإنه من بالغ الأهمية أن يعامل الجميع، مهما كانت جنسيتهم، على قدم المساواة.

سادساً: رسالة من: عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود

إلى: حضرة الليفتنانت - كولونيل س. ج. نوكس، المقيم السياسي في الخليج الفارسي
تاريخ: ١٠ شوال ١٣٤١هـ
(٢٧ مايو ١٩٢٣)

بعد التحية

نرسل لجنابكم هذه السطور لنبلغكم بأنني أرسلت قبل خمسة أيام من إرسال هذه الرسالة، أحد رجالي الخاصين، هو السيد هاشم ليحمل رسالة منا إليكم بخصوص المشاكل التي وقعت بين الفرس المقيمين في البحرين وبين جميع رعايانا، وقد أوضحت الحقائق لكم. وكنت آمل أن أحصل على القناعة الكاملة منكم بخصوص هذه الحادثة الخطيرة المتعلقة برعاياي، والتي جعلت من الكثيرين منهم «شهداء» (كذا). نعم، ولقد كنت آمل أن أحصل على هذا الاقتناع الحق، وذلك لمعرفتي بقدرات رجال بريطانيا العظمى على تقدير موقفي الذي يستحق الثناء، وصداقتي القلبية المخلصة، وروابط المحبة التي نبذل أقصى ما في وسعنا للمحافظة عليها.

ولكني، مع بالغ الأسف، علمت وفهمت من فحوى رسالتكم المحترمة المؤرخة في ١٨ مايو ١٩٢٣ أن سموكم أجبرتم وكيلي ومعتمدي عبد الله القصيبي، على التغيّب عن البحرين، متهمين إياه بإشعال نيران هذه الاضطرابات البغيضة، واستخدمتم ضدّه كلمات محقّرة مهينة لا أعتقد أنكم تدركون كم هي جارحة لكرامتي. والغريب في الأمر هو أن تلك الإجراءات التي اتخذتموها بسرعة وبدون اعتبار للآثار التي قد تتركها عليَّ، إنما تستند إلى تقارير وأخبار وصلتكم من جانب واحد فقط، دون أن تعيروا انتباهاً للحجج والأقوال التي أدلى بها الجانب الآخر. وأنا على يقين من أنكم لو درستم الحقائق بعناية ودقة لاتضح

لكم ولأدركتم أن المشكلة كلها كانت مؤامرة خططت ضد شعب نجد، كما تبرهن حقيقة أن الشرطة، وهم جميعاً من أصول فارسية، وقد عهد إليهم الحفاظ على الهدوء والسلام في البلدة، وواجبهم الرئيسي هو عدم الانحياز إلى جانب دون الآخر، هم الذين استخدموا أسلحة الحكومة ضد أهل نجد ودعماً للفرس، ومن هذا التعصّب الديني والعرقي يتضح لكم، وتدركون من هو الجانب الذي يجب أن توجه إليه تهمة التعصّب الأعمى.

كما فهمت من محتويات رسالتكم أنكم تنكرون على عبد الله القصيبي مركزه الرسمي في البحرين، مع أن هذا الرجل وأخاه كانا يعملان في هذا المنصب وبالتناوب، منذ أن بدأت العلاقات والوحدة بين حكومة بريطانيا العظمى وبيني، أي منذ حوالي خمسة عشر عاماً، وكان الأَخَوَان طوال تلك الفترة الطويلة، عقدة الوحدة بيننا وبين الضباط السياسيين (البريطانيين) في البحرين. وكانا يحملان الرسائل الرسمية ويتلقيان الردود عليها، ويستشاران في كل ما يتعلق بشؤوننا السياسية، وكان مكرسين نفسيهما للمحافظة على حقوق رعايانا.

خلال هذه الفترة الطويلة لم نتلقَ أي اعتراض مهما ضؤل على مركزهما من الحكومة البريطانية، بل على العكس، فقد كانت (الحكومة البريطانية) تعتمد عليهما في مراسلاتها معي، وفي كل ما يتعلق بشؤون رعاياي في البحرين، ومن هذا لا أرى مجالاً لأي شك في مركز عبد الله القصيبي، وحتى لو افترضنا أنه، ومن وجهة نظركم، وقع منه ما يؤذي ويضرّ أثناء أدائه لواجبه، ألم يكن من الضروري إبلاغي به قبل اتخاذكم لهذه الإجراءات الحادّة؟

وها نحن نرسل هذه الرسالة لسموكم على أمل أن تصل إلى مبعوثي الذي أوكلنا إليه مهمة تسليم الرسالة الأولى، لأن رسالتكم التي تعالج المسألة سبقت رسالتي تلك. آمل أن تعيدوا النظر في هذه المسألة وتتدارسوها مع الشخص الذي عنيته والمذكور أعلاه، حتى يمكن تسوية هذه المسألة بطريقة تعيد إليَّ الشرف والكرامة والاحترام الذي أشعر أنني (أستحقه)، وأنا لم أتوقف، ولن أتوقف، عن الأمل بتسوية لهذه المسألة بطريقة لا تدع مجالاً لسوء التفاهم بين الحكومتين الصديقتين، داعياً الله أن يديم إلى الأبد العلاقات الودية بين الحكومتين، وأن يزيد من قوّة وعزّة الحكومة البريطانية، وكلي أمل أن يأتي الخير من عظمتكم وسلطانكم.

هذا ما لزم قوله، وختاماً تفضلوا بقبول فائق احترامي، والله يحفظكم..

سابعاً: رسالة من المقيميّة والقنصلية العامة البريطانية بوشهر

١٤ - ٢٠ يونيو ١٩٢٣

رقم ١٧٢ لعام ١٩١٢٣

إلى: سمو الإمام السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، سلطان نجد وملحقاتها

بعد التحية

أيها الصديق!.

استلمت من مبعوث سموكم، السيد هاشم، رسالتيكم المؤرختين في ٥ و ١٠ شوال ١٣٤١هـ المتعلقتين بأحداث الشغب التي وقعت في البحرين بين النجديين والفرس.

اسمحوا لي، أولاً، أن أرحب بتأكيدكم للصداقة الدائمة بين سموكم والحكومة البريطانية، وهي الصداقة التي تؤكدون عليها سموكم تأكيداً خاصًا في رسالتيكم المشار إليهما أعلاه، وإنني أؤكد لسموكم أنني راغب في دوام العلاقات الطيبة القائمة الآن بين سموكم وبين الحكومة البريطانية، والتي لا يمكن أن تصدقوا سموكم ولا أصدق أنا أن الاضطرابات (الطائفية) الأخيرة في البحرين يمكن أن تؤثر عليها تأثيراً سلبيًا، بالرغم من مأساوية هذه الاضطرابات، لأن علاقات الصداقة القديمة، ووحدة المصالح توحّد بيننا بقوة وفي مجالات عديدة. كما أرحب بتبادل الآراء الكامل والودي فيما بيننا حول مسألة البحرين الصعبة، واثقاً من أن الإيضاحات الصريحة بيننا لن تضعف، بل ستقوي، الروابط بين سموكم وبين ممثلي حكومة صاحب الجلالة.

من المعروف جيداً لسموكم أن موقف ومركز بريطانيا العظمى في البحرين، هو مركز بالغ الخصوصية والصعوبة، فمركزها هناك يعود إلى ما قبل تاريخ الذاكرة الحيّة، ولكن يكفي أن أذكّر سموكم بالحقيقة القائلة بأن الحكومة البريطانية هي التي أخمدت الاضطرابات أثناء القتال الضاري وما تبعه من فوضى، وهي التي دعت الشيخ عيسى آل خليفة، وكان يومها فارًا طريداً، إلى تسنّم مشيخة البحرين قبل خمسين عاماً. فقد قُتل والده في ذلك القتال الذي أدّى إلى تدخّل حكومة صاحب الجلالة تدخّلاً عسكريًا لإخماده.

خلال تلك الفترة الطويلة من الحكم والتي استمرت خمسين عاماً، كانت الحكومة البريطانية هي التي أبقت على الشيخ عيسى شيخاً للبحرين، ولجأت إلى قوة السلاح في أكثر من مناسبة لتحقيق ذلك، وليس سرًّا أن حماية الحكومة البريطانية للشيخ عيسى هي التي ساعدته، وأكثر من مرّة، ليس ضد الاعتداءات الخارجية فحسب، وإنما ضدّ رعاياه أنفسهم، أي البحارنة -الشيعة-، الذين يتعرضون منذ زمن طويل للاضطهاد والقمع، ويشعرون بالاستياء المطلق من الأوضاع.

كما رفضت الحكومة البريطانية، في العديد من المناسبات، السماح بإقامة معتمدين أجانب، خاصة من فارس وتركيا، في البحرين، ولم تسمح بوجود معتمد آخر غير معتمدها هي.

واستندت الحكومة في موقفها هذا إلى التعهّد الذي أعطاه الشيخ عيسى آل خليفة عند تعيينه شيخاً على البحرين عام ١٨٨٠، وثبت عام ١٨٩٢، حين تعهد الشيخ تعهداً قاطعاً بما يلي:

أولاً: ألّا يدخل في أية اتفاقيات تحت أي ظرف من الظروف أو يتراسل مع أية دولة سوى الحكومة البريطانية.

ثانياً: وألّا يوافق على إقامة أي معتمد لأية حكومة أخرى في أراضيه بدون موافقة الحكومة البريطانية.

توضيحاً للشكاوى العادلة التي يرفعها الأجانب ضد سوء الإدارة والحكم الذي يمارسه الشيوخ، والذي أدّى إلى إثارة مطالبة فارس وتركيا بحق وجود معتمدين لهما في البحرين، اضطرت الحكومة البريطانية إلى ممارسة الضغط على الشيخ عيسى، مما أدّى، في ٢٨ جمادى الثاني ١٣٢٧ هجرية، إلى تقديم الشيخ عيسى تأكيداً للميجور مكنزي بخصوص الترتيبات التي كان قد شرع بتنفيذها في عهد الميجور بريدو (Prideaux) والتي كانت تُحال بموجبها القضايا المتعلقة بالأجانب إلى المعتمد السياسي للفصل فيها، وبموجب هذه الترتيبات نفسها قمتُ أنا شخصيًّا بالفصل في المشاكل بين النجديين والفرس، وبالفصل أيضاً في أعمال الشغب التي وقعت مؤخراً والتي لا أشك في أن كلينا يستنكرها ويشجبها.

وإضافة إلى ذلك، فلا شك أن سموكم تعلمون أنكم قد وضعتم رعاياكم النجديين المقيمين في البحرين تحت حماية الحكومة البريطانية، وهذه إحدى المهام الرئيسية للمعتمد السياسي في البحرين، الميجور ديلي، الذي يؤسفني أن ألاحظ أن سموكم مستاء منه. إنني واثق من أن هذا يرجع إلى سوء تفاهم، لأن الميجور ديلي ضابط تثق به حكومة صاحب الجلالة ثقة كاملة، ويقوم بمهامّه الدقيقة والحسّاسة بحماس لا يفتر وحياد لا غبار عليه.

هذه المقدمة من جانبي كانت ضرورية لكي أبيّن لسموكم -وأنا هنا أتكلم بموافقة حكومتي الكاملة والمطلقة وبعد معها- مدى استحالة الموافقة من جانبي على بعض المقترحات التي تطرحونها في رسالتيكم المذكورتين أعلاه.

وقد شاركني سلفي، الكولنيل تريفور، قلقي، كما أن السير بيرسي كوكس، وافق معنا حين استشير بشأن جوازات السفر، ووافقت حكومة صاحب الجلالة على وجهات نظرنا، وطمأنتنا وزارة المستعمرات إلى دعمها الكامل لهذه الآراء.

أنا أوافق على قول سموكم: إن عائلة القصيبي المقيمة في البحرين تقوم منذ زمن طويل بتسيير أموركم في البحرين، ولكن نشاطاتهم لم تضعهم في حالة صراع مع المعتمد السياسي البريطاني في البحرين إلّا مؤخراً، وتحديداً منذ مطلع هذا العام. وقد قام المعتمد بواجبه أصولاً حين أعلمنا بأن موقف القصيبي يسيء إلى مركز بريطانيا في البحرين، ويفتح الباب أمام مطالب يصعب صدّها، مطالب تدعو إلى وضع معتمدين أجانب آخرين على قدم المساواة مع معتمد سموكم سلطان نجد.

تطلبون سموكم في رسالتكم المؤرخة في الخامس من شوال ١٣٤١ «أن أعيّن أنا شخصاً أثق به وأعتمد عليه لكي يذهب برفقة تابعكم المذكور آنفاً إلى البحرين حتى يحققا ويتأكدا معاً من هذه المشاكل ويطّلعا على أسبابها، حتى تأخذ العدالة مجراها الطبيعي».

ولكن ألا ترون سموكم إلى أين سيؤدي هذا الأمر، ومدى استحالة قبوله بالنسبة لي؟ فكيف أرد على الحكومة الفارسية التي ستطالب بلا شكّ بأن يحضر مبعوث من طرفها ويقوم بتحقيقات خاصة ويراقب الأمور مع مبعوثكم، وأنا إذا ما قبلت باقتراحكم فلن أستطيع أن أرفض بحق مطلب الفرس، وسنجد بيننا مبعوثاً فارسيًّا يتآمر على شيخ البحرين وعلى المعتمد السياسي معاً. وأود أن أؤكد لسموكم أن مبعوثاً

كهذا لن يهدأ له بال -ولو بدون حق- حتى يصبح مركز التآمر والدس وخلق الفوضى والاضطرابات بين سكان الحسا الشيعة. وبغض النظر عن قلقي الطبيعي تجاه المصالح البريطانية في البحرين، ورغبتي في المحافظة على حكم آل خليفة الوراثي، فإنه من بالغ الأهمية، بالنسبة لمصالح سموكم ومصالحنا، أن يكون الباب مغلقاً بإحكام في وجه التدخّل الأجنبي والذي بدأنا نشهد بوادره التي ستكون الفوضى والاضطراب، والذي لا يستطيع أحد التنبؤ بنهايته.

من الاعتبارات آنفة الذكر، يمكن لسموكم أن تروا ما توقعته بوضوح في اللحظة التي وضع فيها ملف البحرين أمامي، وهو أن نشاطات القصيبي الأخيرة كانت من النوع بالغ الخطورة واللؤم، وأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بأية حماية أجنبية للنجديين المقيمين في البحرين، سوى الحماية التي تقدمها هي، ولهذا السبب حصل التأخير في حل مسألة جوازات السفر، وهي المسألة التي سأكتب لكم رسالة منفصلة حولها، ولهذا اضطررت أنا لمطالبة عبد الله القصيبي بمغادرة الجزر، بناء على الأساس الذي يخدم مصالح سموكم ويحفظ سمعتكم الطيبة وشرفكم، حيث أعلنتُ -ظاهريًا- أنه غادر وهو يحمل رسائل هامة مني إليكم. لهذ المسألة أهمية خاصة تكمن في نطاق خارج سلوك عبد الله الشخصي، وهو أمر صغير نسبيًا، وخارج نطاق سوء سلوكه بالأحرى. ولا بد لي من الإصرار بحزم على أن الحكومة البريطانية، ومن باب الحرص على مصالحكم ولأسباب هامة أخرى حاولت عرضها في هذه الرسالة، لا يمكن أن توافق رسميًا على وجود أي معتمد نجدي لسموكم هناك، ما لم:

١- يكن ذلك المعتمد مقبولاً شخصيًا بالنسبة للحكومة البريطانية.

٢- يتعهد بكل إخلاص بألّا يتدخّل بأية صورة من الصور في إدارة وحكم الجزر، سواء بحجة حماية مصالح النجديين، الخاصة أو العامة (باستثناء مصالحه الخاصة هو والمصالح الخاصة لسموكم) أو لأي سبب آخر.

تبقى مسألة أخرى صغيرة يتوجب عليَّ الردّ عليها، وأشرتم سموكم إليها، وهي مسألة التركيب الفارسي لقوة الشرطة التابعة للبلدية. هذا صحيح، ولا أستطيع القول بأن طلقات نارية لم تُطلق من قبلهم، وحين نشبت الاضطرابات بين الطرفين، سُحبت الأسلحة النارية من الشرطة، وصرفوا من أعمالهم إلى أن هدأت الاضطرابات. ثم عادوا

إلى وظائفهم. سترون سموكم من هذا أننا نعترف ونقر بلطخة مخجلة، وهي أن معظم رجال الشرطة هم من الفرس. إن هذا مصدر أسف عميق، سواء بالنسبة للمعتمد السياسي أم للبلدية التي تفضّل ألف مرة أن تكون قوة الشرطة قوة مختلطة، تجنّد بالتساوي من بين الفرس والنجديين السنيين. ولكن من سوء الحظ وجد أنه من المستحيل تجنيد رجال من الفئتين الأخيرتين، والذين تطوعوا منهم سرعان ما تركوا الخدمة. إن تطوعهم وخدمتهم المخلصة سيكون أمراً نرحب به ونقدم المكافآت المجزية عليه.

وختاماً اسمحوا لي بأن أؤكد لسموكم أن المعتمد السياسي لن يألوا جهداً، وبمساعدة الشيخ حمد، في إحقاق العدالة بين الطرفين المتخاصمين في أحداث الشغب الأخيرة. يبدو أن الخسائر من الطرفين كانت متساوية تقريباً، ولن تكون هناك صعوبة كبيرة في التوصل إلى حل وسط.. أما النزاع الذي سبب الاضطرابات فكان أمراً بالغ التفاهة، وهو إصلاح ساعة لا تتجاوز قيمتها الثلاثة ريالات، أما المشكلة الحقيقية فكانت التعصّب الديني الأعمى خلال فترة صيام رمضان العصيبة. لم يكن المعتمد السياسي ولا الحكومة البريطانية في أية لحظة غير آبهين ولا مكترثين لهذه المشاكل، ولم يقصروا في إدراك مدى خطورتها، والبرهان على ذلك هو أنه، مع أنني أنا شخصياً سارعت إلى مسرح الأحداث ومعي سفينتان حربيتان، فإن الميجور ديلي نجح في إخماد الاضطرابات قبل وصولي وبمساعدة الشيخين حمد وعبد الله، استطاع إخماد فتنة كان يمكن أن تتضاعف مخاطرها، وكانت تزخر بأخطر الاحتمالات.

إن هذا لا يؤيد وجهة نظر سموكم التي لا أشك في أنها ستصحح بعد أن تعيدوا نظركم في الرأي القائل بأن الميجور ديلي هو ضابط متخاذل، أو أنه ينظر بلا اكتراث إلى الاضطرابات التي يعد هو مسؤولاً عن إخمادها. وإني أسارع شخصيًا إلى طمأنة سموكم إلى أنه لا أحد ممن يعرف الميجور ديلي يمكن أن يشارككم رأيكم فيه.

لاحظت أن إحدى الشكاوى التي توردونها ضد الميجور ديلي هي أنه لم يكتب لسموكم ويستشركم بشأن الاضطرابات في البحرين عندما اندلعت. إنني أعتقد أنكم بعد قراءتكم لهذه الرسالة ستدركون أنه كان من المستحيل على المعتمد السياسي -والذي ما يزال معتمداً خاضعاً لرؤسائه المباشرين، وبالرغم من كل الثقة الموضوعة فيه- أن يكتب لسموكم حول مسألة سياسية بالغة الخطورة، كانت تصرفات عبد الله القصيبي

تثيرها وتحرّض عليها، حتى أنا كنت متردداً في الخوض في نقاش هذه المسائل الهامة بدون التشاور الكامل مع حكومة صاحب الجلالة، ولم أتمكن من الكتابة إلى سموكم إلّا بعد إجراء مشاورات كاملة مع حكومة صاحب الجلالة. وكان من غير اللائق ولا المشروع مطلقاً أن يفعل الميجور ديلي مثل هذا الأمر، لأنه ربما كان بذلك، وبدون قصد، سيلزم حكومة صاحب الجلالة بسياسة لا تستطيع الموافقة عليها.

ثامناً: رسالة من المقيم نوكس إلى المعتمد في البحرين س. ك. ديلي

المقيمية البريطانية

بوشهر

١٩ يونيو ١٩٢٣

عزيزي ديلي

يعتقد السيد هاشم أن ابن سعود سيسر إذا سُمح لعبد الله القصيبي بالعودة إلى البحرين، ليس بصفته الرسمية طبعاً، ولكن لممارسة أعماله ومتابعتها باعتباره فرداً عاديًا، بناءً على هذه الشروط أنا لا أرى مانعاً لعودته، وسأكون مسروراً إذا استطعت أنت تسهيل هذه العودة.

تاسعاً: رسالة من نوكس إلى ديلي

المقيمية البريطانية

بوشهر

١٩ يونيو ١٩٢٣

عزيزي ديلي

في الرسائل التي تلي هذه، سترون أن ابن سعود قد أثار ضجة كبيرة حول محمد شريف. فهو يعترض على مركزه المزدوج كرئيس للبوليس وعضو في مجلس البلدية. من الواضح أن عبد العزيز والسيد هاشم يعتقدان أنه رئيس البلدية، وأنا متأكد من أن الأمر ليس كذلك، لأنني فهمت أن الشيخ حمد هو رئيس البلدية. بالطبع كان عبد العزيز متحمساً جدًا، أثناء المحادثات، لطرد محمد شريف على أساس أن ذلك سيكون نوعاً من الموازنة مع الإجراء الذي اتخذناه ضد عبد الله القصيبي.

أنت وأنا معقتنعان اقتناعاً راسخاً بأن جريمة محمد شريف، إن كان له ذنب، لا تقارن بحال من الأحوال بمسؤولية القصيبي عما جرى. ربما أنك على غير استعداد للإعتراف بوقوع أي ذنب من طرف محمد شريف، وعلى أي حال فإن إجراء تحقيق حول مسؤولية كل منهما في تلك الاحداث لن يؤدي إلا إلى إثارة أزمة بدأت تهدأ.

ولكني أعتقد أنه لن يضر شيئاً إن أنت استدعيت محمد شريف، وحذرته عما قد يكون على معرفة به، وأنه الآن أصبح موضوع رصد، ويعتبره النجديون مسؤولاً عما جرى لهم. وأنه من الأفضل له، بناء على ذلك، أن يتحرك بحذر وانتباه لفترة عدة أشهر على الأقل. ربما سيكون هذا كافياً.

عاشراً: رسالة من نوكس إلى ديلي

المقيمية البريطانية

بوشهر

٢٠ يونيو ١٩٢٣



عزيزي ديلي

أرسل طيّه نسخاً من مراسلات حسب اللائحة المرفقة.. خلال المباحثات جرى حديث طويل حول عبد الله القصيبي، وضغط عليَّ السيد هاشم ضغطاً قويًا لأعطيه رسالة موجهة إلى سلطان نجد، أقول فيها: إن عبد العزيز القصيبي شخص مقبول لدى الحكومة البريطانية شريطة أن يلتزم بالشرطين الواردين في الرسالة رقم / ٧/ . أبلغت السيد هاشم لأنه في حين أن رأيي الشخصي هو أن عبد العزيز القصيبي سيكون شخصاً مقبولاً تماماً لدى الحكومة البريطانية شريطة الالتزام بالشرطين، فإنني لا أستطيع الالتزام بهذا برسالة رسمية قبل الرجوع إلى المعتمد السياسي في البحرين، وإلى الهند، وإلى لندن.

فإذا قرّر سلطان نجد أن يكتب إليَّ رسالة يسألني فيها رسميًا عما إذا كان القصيبي سيكون مقبولاً بهذه الصفة، فسأستشير السلطات المعنية، وآمل أن يستجاب لطلبي هذا. فأنا لا أمانع شخصيًا بعودته.

إلا أنني أدرك تماماً أن سلطان نجد ربما يكون كارهاً لذلك، وقد يعتبر تقديم مثل هذا الاستسلام الكامل غير لائق بمقامه وكرامته. في هذه الحالة، اقترحت أن يكتب

السلطان رسالة شخصية إلى عبد العزيز القصيبي يبلغه فيها بالشروط التي سيكون تعيينه كوكيل شخصي لمصالح ابن سعود مقبولاً بموجبها لدى حكومة صاحب الجلالة، وأن يأمر عبد العزيز بأن يلتزم الهدوء لفترة من الزمن ثم يعود للظهور والنمو تدريجيًا. وقد لجأت إلى ابتسامة تشجيع لطمأنة بال المبعوث، وقلتُ له: إنه إذا التزم عبد العزيز بنصائحنا وتعليماتنا، فسرعان ما سيجد أنه يستطيع إناخة جمل في مضاف المعتمد السياسي، بينما سيجد عبد الله من المستحيل، حسب ممارساته السابقة، أن يُدخل فأراً ملفوفاً في ورقة إلى زاوية من معسكر المعتمد السياسي.

آمل أن يجعل ذلك الأمور واضحة لك، وأن أرسل لك نسخة من تقريري الرسمي بشأن هذه المسائل بالبريد التالي.

الحادي عشر: دسائس ابن سعود في البحرين



برقية من: المقيم السياسي في بوشهر

إلى: وزير المستعمرات

تاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٢٣[(١)]

مرسلة إلى وزير المستعمرات تحت رقم ٩٩٤ وتاريخ ٩ نوفمبر، ومكررة إلى بغداد وحكومة الهند

في الأسبوع الماضي، وخلال زيارتي للبحرين، عثرت على أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن ابن سعود يحيك الدسائس والمؤامرات مع القبائل السنيّة المحلية (البحرانية) بهدف دفعها إلى الهجرة إلى أراضيه. بالنسبة لقبيلة الدواسر التي غادرت البحرين، تكللت مؤامرات ابن سعود بالنجاح. أنا على وشك رفع توصية، في حال عدم ممانعة حكومة صاحب الجلالة، تقضي بأن تذكّر (الحكومة البريطانية) ابن سعود بأنه ما يزال لديها الوسائل للضغط عليه، وذلك بالحدّ من المواد التموينية القادمة من العراق والهند، علماً بأن راتب الدعم قد أُوقف، وأنها (الحكومة البريطانية) قد تجد نفسها مضطرة لتنفيذ هذه الإجراءات إذا تجاهل هو المادة / ٦/ من معاهدته مع حكومة صاحب الجلالة بشكل متواصل.

(١) الوثيقة رقم FO 371\ 8942\ E 10914 مؤرخة في ١٢/ ١١/ ١٩٢٣.

في هـذه الظروف، أسـمح لنفسي بأن أدعم التوصية التي رفعها المندوب السـامي (البريطاني في بغداد) التي تقضي بإرسال إنذار حاسم لابن سعود.

هذه البرقية هي رد على برقية بغداد رقم ٥٩٦.

تريفور

ثاني عشر: مطالبة ابن سعود بعدم إيواء الهاربين من البحرين[1]

من: وزارة شؤون الهند

لندن

١٣ نوفمبر ١٩٢٣

إلى: معاون وزير المستعمرات

سيدي،

بالإشـارة إلى برقيـات حكومـة الهند المرفـق طيّه نسـخ منها، والمتعلقـة بموضوع الإجـراءات التي يتوجب اتخاذها ضـد المحرّضين الذين يعارضون إدخال الإصلاحات في البحرين، فقد أمرني وزير شـؤون الهند أن أقترح، في حال عدم وجود مانع لدى وزير المستعمرات، أن ترسل رسالة إلى ابن سعود تشير إلى قضية أحمد الدوسري، وتطلب منه ألّا يسـتقبل أو يـؤوي الهاربين من البحرين الذي سيسـيئون حتماً اسـتغلال كرم ضيافته بتحويـل بـلاده إلى قاعدة للتآمـر على حاكم البحريـن الذي يتمتع بتأييـد ودعم حكومة صاحب الجلالة.

خادمكم المطيع

ل. د. ويكلي

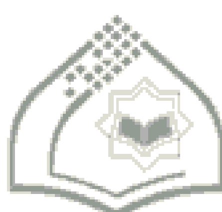
(١) الوثيقة البريطانية FO 371\ 8942\ E 11004 مؤرخة في ١٤/ ١١/ ١٩٢٣.

٦

تدمير الآثار

التاريخية في الأماكن المقدسة





من أكثر الأمور التي نتجت عن سيطرة الملك عبد العزيز على الحجاز أهمية.. سماحه لأتباعه بتدمير الآثار الإسلامية، والذي تجلّى في تدمير مقبرة المعلّى في مكة المكرمة، والبقيع في المدينة المنورة.. حيث يُعدّ الأخير أكثر أهمية من سابقه، لأنه يضمّ رفات الآلاف من الصحابة والتابعين.

والبقيع تعني الأرض المزروعة بأنواع الشجر.. وسمي «بقيع الغرقد» لأن الأشجار الغالبة فيه هي من نوع «الغرقد». ويطلق الكثيرون خصوصاً مسلموا القارة الهندية على البقيع اسم «جنة البقيع»، ربما لأنهم عدّوه روضة من رياض الجنة لكثرة من دفن فيه من الصحابة والتابعين، وربما كانت التسمية راجعة إلى الزرع المنتشر حيث كان المكان جنّة خضراء.

ولم تكن للبقيع قيمة إلّا بعد أن أصبح مقبرة تضم رفات خيرة الصحابة والأئمة والأولياء والصالحين والشهداء.. وأول من دفن فيه هو الصحابي الجليل عثمان بن مظعون ﷺ وهو أول صحابي يتوفى من المهاجرين، وكان ذلك في الثالث من شعبان للسنة الثالثة من الهجرة -كما تقول الروايات-.. ويومها أمر رسول الله ﷺ بأن تُقطع بعض أشجار الغرقد ليدفن ابن مظعون في وسطها، ووضع ﷺ بيديه حجرين شاهدين عند رأسه وقدمه، أزالهما فيما بعد والي معاوية على المدينة مروان بن الحكم لإلقاء الشبهة بين قبره وقبر الخليفة عثمان الذي دفن خارج البقيع، وقد لقي هذا الفعل استهجان البقيّة الخيّرة من الصحابة، ثم ما لبث أن أُعيد الاعتبار لقبر عثمان بن مظعون وابتُنيت قبة عليه.

في السنوات التالية توفي ابن رسول الله ﷺ (إبراهيم)، ودفنه -سلام الله عليه- بيديه وبكى عليه، وعلّم القبر.. فأصبح البقيع مع الأيام مدفناً لأهل يثرب، حيث رغب

الناس في أن يدفنوا موتاهم في تلك البقعة المباركة التي كان رسول الله قد دفن خيرة أصحابه فيها، والتي كان يزورها في آخر الليل ويستغفر لأهلها بقول: «سلام عليكم دار قوم مؤمنين.. وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد».

وهكذا اتسعت مساحة البقيع، التي حوت ما يزيد على قبور سبعة آلاف صحابي، عدا من دفن فيها من أهل البيت والكثير من التابعين.. ففيها دفن الإمام الحسن عليه السلام بعد أن منع الأمويون دفنه إلى جانب جده رسول الله ورشقوا جنازته بالنبل، وقبله دُفنت الزهراء عليها السلام -على أقرب الروايات إلى الصحة-، ودفن فيها الإمام زين العابدين علي ابن الحسين عليه السلام، والإمامان محمد الباقر وجعفر الصادق عليهما السلام. وضمّ البقيع رفات زوجات النبي وأبنائه الآخرين وعماته وأعمامه.. فهناك قبر صفية بنت عبد المطلب، وقبر العباس بن عبد المطلب، وقبر فاطمة بنت أسد أم الإمام علي، وكان قد كُتب على قبرها إلى ما قبل تدمير الوهابيين له: «ما ضم قبر أحد كفاطمة بنت أسد رضي الله عنها وعن بنيها». وأيضاً قبر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.. هذا إضافة إلى قبر حليمة السعدية مرضعة الرسول، وقبر الخليفة عثمان الذي كان خارج البقيع فوسّع ليدخل فيه، وقبر الإمام مالك بن أنس ونافع شيخ القرّاء.. وكذلك قبور الآلاف من التابعين الذين رأوا أن دفن رفاتهم في تلك المقبرة المباركة فضل كبير وأجر عظيم.

وعلى مرّ القرون، كان البقيع -كما مقبرة المعلّى بمكة المكرمة- معظّماً لدى المسلمين الذين أشادوا القبب على قبور الصحابة والأئمة والأولياء احتراماً وتكريماً وتقديساً لمن صنعوا التاريخ ومجد الإسلام. ولم يتعرض البقيع للأذى، ولرفات هؤلاء بالانتقاص والامتهان إلّا في عهد الوهابيين.

يصف الرحالة عمر بن جبير البقيع أثناء زيارته له بالتالي: «أن بقيع الغرقد واقع شرقي المدينة، تخرج إليه على باب يعرف بباب البقيع..وأول ما تلقى عن يسارك عند خروجك من الباب المذكور مشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وآله.. وأمام هذه التربة قبر مالك بن أنس الإمام المدني رضي الله عنه وعليه قبة صغيرة مختصرة البناء، وأمامه قبر السلالة الطاهرة: إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله، وعليه قبة بيضاء، وعلى اليمين منها تربة ابن لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اسمه عبد الرحمن الأوسط، وهو المعروف بابي شحمة، وهو الذي جلده أبوه الحدّ فمرض ومات. وبإزائه قبر عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن جعفر الطيار رضي الله عنه

وبإزائهم روضة فيها قبور أزواج النبي ﷺ، وتليها روضة العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، والحسن بن علي عليه السلام وهي قبة مرتفعة في الهواء على مقربة من باب البقيع المذكور وعن يمين الخارج منه، ورأس الحسن عليه السلام إلى رجلي العباس رضي الله عنه وقبراهما مرتفعان عن الأرض متسعان مغشيان بألواح ملصقة أبدع إلصاق، مرصعة بصفائح الصفر ومكوكبة بمسامير على أبدع صفة وأجمل منظر، وعلى هذا الشكل قبر إبراهيم ابن النبي ﷺ، ويلي هذه القبة العباسية بيت ينسب لفاطمة بنت رسول الله ﷺ، يعرف بـ«بيت الحزن»، يقال: إنه البيت الذي آوت إليه، والتزمت فيه الحزن على موت أبيها المصطفى ﷺ. وفي آخر البقيع قبر الخليفة عثمان رضي الله عنه وعليه قبة صغيرة مختصرة، وعلى مقربة منه مشهد فاطمة بنت أسد أم علي بن أبي طالب عليه السلام [1].

وبعد حوالي قرن ونصف، يصف ابن بطوطة في كتابه (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)[2] البقيع بوصف يشابه إلى حد بعيد وصف ابن جبير، فيقول: «بقيع الغرقد، وهو بشرقي المدينة المكرمة، ويخرج إليه من الباب قبر صفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها، وهي عمة رسول الله ﷺ، وأم الزبير بن العوام، وأمامها قبر مالك بن أنس رضي الله عنه وعليه قبة صغيرة البناء. وأمامه قبر السلالة الطاهرة المقدسة النبوية الكريمة، إبراهيم بن رسول الله ﷺ وعليه قبة بيضاء. وعن يمينها تربة عبد الرحمن ابن عمر بن الخطاب، وبإزائه قبر عقيل بن عبد المطلب رضي الله عنه وقبر عبد الله بن ذي الجناحين جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه. وبإزائهم روضة يذكر أن قبور أمهات المؤمنين بها -رضي الله عنهن-، ويليها روضة فيها قبر العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ، وقبر الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام، وهي قبة ذاهبة في الهواء، بديعة الإحكام عن يمين الخارج من باب البقيع».. إلى أن يقول: «وبالبقيع قبور المهاجرين والأنصار، وسائر الصحابة رضي الله عنهم، إلا أنه لا يعرف أكثرها».

وبقي البقيع على حاله هذه تقريباً، مع ملاحظة تعميره بين مدة وأخرى.. إلى أن جاءت نكبة الوهابيين في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي فدمروا المشاهد وأهانوا الموتى والشهداء والصالحين، وتعرضوا لبقية المسلمين بالتكفير والحرب والقتال، بما لم يفعله مسلم ولا كافر في التاريخ من قبل.

(١) رحلة ابن جبير، ط القاهرة، ص ١٥٣ - ١٥٤.
(٢) رحلة ابن بطوطة، دار الكتاب اللبناني، ص ٨٦.

نكبة البقيع الأولى

يرى الوهابيون أن تعظيم قبور الأنبياء وأئمة أهل البيت والصحابة والأولياء يعني عبادة أصحاب هذه القبور وهو شرك بالله، بل هو كفر صريح وزندقة، يستحق معظّمها القتل وإهدار الدم وسلب أمواله وسبي ذراريه، وكانوا -ولا زالوا- يطلقون على المسلمين القائلين بتعظيم القبور وأهلها الصالحين لفظة «القبوريين» التي تعني عبّاد القبور، مقارنين بينها وبين فعل الجاهليين تجاه أوثانهم. وقد خالفوا بآرائهم هذه جمهور المسلمين، الذين يرون أن من حق «المسلم» أن يجتهد، ولكن ليس إلى حد تكفير أخيه وإهدار دمه وسبي ذريّته.. ولم يتحفّظ الوهابيون في تبيان آرائهم، بل شرعوا في تطبيقها على الجمهور الأعظم من المسلمين بقوة الحديد والنار.

إن مجمل الفكر الوهابي يعتبر تعظيم أصحاب القبور من الأنبياء والصالحين ضلالة، وأن الاستغاثة والتوسل والتشفع بالنبي كفر، لأنه ميّت وبالتالي لا قيمة له، أو كما قال أحدهم: إن عصاه أفضل من الرسول وقبره.

أما بقية المسلمين الذين خالفوا الوهابيين في آرائهم فيعتقدون بتكريم وتبجيل القبر الذي هو في حقيقة الأمر تبجيل لصاحبه الساكن به.. واستشهدوا على ذلك بأن الخليفتين أبا بكر وعمر أوصيا بأن يدفنا بجوار النبي ﷺ، وعُدَّ دفنهما إلى جواره من أعظم مناقبهما، ولما أراد بنو هاشم دفن الإمام الحسن السبط عند قبر جده، تصدّى الأمويون لجنازته ورشقوها بالسهام وقالوا: أيدفن عثمان في أقصى البقيع، ويدفن الحسن عند جده، لا والله لا يكون!!.

وكما رأى الوهابيون أن القبور لا حرمة لها ولا فضل، أيًّا كان المدفون فيها، فساووها بالتراب بحجة أن المسلمين يعبدونها من دون الله[1]، فإنهم تبعاً لذلك منعوا الاستشفاع

(١) كانت مجمل تصرفات الوهابيين نابعة من زيادة الحرص والخوف وليس من العقيدة، فكانوا مغالين في التشدد دونما أساس عقائدي.. ولهذا فسّر بعضهم هدم المساجد (وليس القبور) بقولهم: إنهم يخافون أن تُعبد هذه المساجد من دون الله!! هذا المنطق برّره محمد أسد في كتابه (الطريق إلى مكة) بقوله: «كان عرب نجد أكثر بعداً عن الإسلام من أية مجموعة أخرى في العالم الإسلامي».. وهذا تبرير واهن لا يمكن إرساء قاعدة عليه.. إلا أن جلال كشك لفت في كتابه «السعوديون والحل الإسلامي»، ص ١٠٧ الانتباه إلى حقيقة هامة حينما قال: «يجب التحفّظ على دعاية الوهابيين الذين يبالغون في تصوير حجم الهداية التي تمّت على أيدهم، من خلال المبالغة في تصوير -ما يسمونه- الجاهلية»!.

بالرسول والتوسل به، وتزيد المؤلفات التي ردّت على أفكار الوهابيين هذه على الألف كتاب، بعض من ألّفها من الحنابلة الذين يقول الوهابيون أنهم ينتسبون إليهم.

ولقد انصبّ الجهد الوهابي في كل مكان سيطروا عليه، على هدم قبور الصحابة والتابعين وخيرة أهل بيت النبي الذين طهّرهم الله من الرجس تطهيراً.. وكانت المدينتان المقدستان «مكة والمدينة» ولكثرة ما بهما من آثار دينية، من أكثر المدن تعرضاً لهذه المحنة العصبية، التي أدمت قلوب المسلمين وقطعتهم عن تراثهم وماضيهم التليد.

بين عامي ١٢٠٥هـ - ١٢١٧هـ، حاول الوهابيون السيطرة على الحجاز -قلب العالم الإسلامي- في حروب لم تتوقف، زادت على الخمسين حرباً، ولكنهم فشلوا في مساعيهم وكان الصلح بينهم وبين الأشراف -حكام الحجاز- يُعقد ثم ما يلبث أن ينتقض. وفي أواخر عام ١٢١٧هـ احتل الوهابيون الطائف وأقاموا مجزرتهم الدامية المشهورة.. وفي عام ١٢١٨هـ احتلوا مكة بدون حرب وأعملوا في الأماكن المقدسة هدماً وتدميراً، وانصب سخطهم على تدمير كل القبب المقامة، حتى تلك التي كانت على بئر زمزم فساووها بالأرض.. إلا أن الشريف غالب حاكم الحجاز الذي عقد الصلح مع الوهابيين خوفاً على الأماكن المقدسة، لم يستمر في المهادنة، فانتقض الصلح، الأمر الذي دفع الوهابيين لإعادة احتلال مكة مرة أخرى سنة ١٢٢٠هـ.

وفي عام ١٢٢١هـ احتل الوهابيون مدينة الرسول، فلم يبقوا في البقيع ولا خارجه حجراً على حجر، حتى المساجد هدموها، وحاولوا مراراً هدم قبة الرسول ﷺ إلا أنهم غيّروا رأيهم... وفي الوقت ذاته منعوا جميع المسلمين من الحج إلّا أتباعهم -وهم قلة قليلة-.. ففي عام (١٢٢٠هـ) انقطع العراقي والإيراني، وبعد عام واحد (١٢٢١هـ) انقطع الحج الشامي، وفي عام (١٢٢٢هـ) انقطع الحج المصري.. والسبب في هذا كله أن سعود الكبير أراد أن يجبر الحجاج على اعتناق مذهبه والالتزام بدعوته، ولما رفض المسلمون ذلك، منعهم من الحج واعتبرهم هراطقة كفرة.

لقد خرب الوهابيون ودمروا قبور شهداء أحد، والمسجد المقام على قبر سيد الشهداء الحمزة بن عبد المطلب، ودمروا المساجد التي خارج البقيع، مثل مسجد الزهراء (فاطمة)، ومسجد المنارتين، ومسجد المائدة -وهو الموقع الذي نزلت فيه على رسول الله ﷺ سورة المائدة-، وكذلك مسجد الثنايا الذي دفنت فيه ثنايا رسول الله ﷺ التي تكسّرت في معركة أحد.

أمـا البقيع فأصبح قاعاً صفصفـاً، لم يبقَ به أية قبة، وأصبح ذلك المزار المهيب على مرّ القرون للملايين من المسلمين مجرّد مزبلة، لا يكاد يعرف الزائر بوجود قبر فيه، فضلاً عن أن يعرف صاحبه.

لم يكتـف الوهابيـون الأوائل بكل هذا.. بل «طلب -الحاكم السـعودي- سـعود الكبـير، الخدم السـودان الذين يخدمون حرم النبي فقال: أريـد منكم الدلالة على خزائن النبي، فقالوا بأجمعهم: نحن لا نوليك عليها ولا نسلّطك، فأمر بضربهم وحبسهم، حتى اضطـروا إلى الإجابـة، فدلّوه على بعض من ذلك فأخذ كل ما فيها، وكان فيها من النقود مـا لا يحصى، وفيها تـاج كسرى أنوشروان الذي صار عند المسـلمين لما فتحت المدائن، وفيهـا سـيف هارون الرشـيد وعقـد كان لزبيدة زوجتـه، وفيها تحف غريبـة من جملة ما أرسله سلاطين الهند بحضرته ﷺ وأخذ قناديل الذهب، وجواهر عديد..»[1].

ويذكر الجبرتي في تاريخه أن سـعود الكبير: «استولى على المدينة، وأخذ تلك الذخائر، فيقال أنه عبّأ (سـحاحير) من الجواهر المحلاة بالألماس والياقوت العظيمة القدر، وفي ذلك أربعة شـمعدانات من الزمرد وبدل الشـمعة قطعة ألماس مستطيلة يضيء نورها في الظلام، ونحو مائة سـيف قرابتها ملبسـة بالذهب الخالص، ومنزل عليها ألماس وياقوت، ونصابها من الزمرد واليشم ونحو ذلك، وسلاحها من الحديد الموصوف، كل سيف منها لا قيمة له (أي لا يقدّر بثمن) وعليها دمغات باسم الملوك والخلفاء السالفين وغير ذلك».

إن هذا التجاسر على حجرة الرسول وقبره، قد صدم المسلمين مهما كانت التبريرات بأن رؤسـاء المذاهب أفتوا سـعود الكبير بالجواز، فهذا مسـتبعد لأن أتباع المذاهب بنظر الوهابيين كفرة، ثم من الذي يرشدنا إلى أن الفتوى كانت بدون قهر؟

ويدعـي البعـض أن أموال الحجرة أُنفقـت على الفقراء والمسـاكين!، ولكن الذي لا شـك فيه هو أن آل سـعود وأتباعهم تناهبوها وتقاسموها، حتى أن عبد الله بن سعود الذي خلف أباه في الحكم، ولما سـقطت الدرعية عام ١٢٣٣ هـ على يد القوات المصرية، جيء به أسيراً إلى مصر وهو يحمل بعضاً من تلك الثروات المنهوبة ليسلمها إلى محمد علي باشـا من أجل إنقاذ رأسـه.. فـ«وصل عبد الله بن سعود أسيراً، وسلّم ما بحوزة أبيه من

---

(١) لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق أحمد مصطفى أبو حاكمة، ص ١٠٨ - ١٠٩. وانظر: الدولة السعودية الأولى، للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص ١٣٦.

مجوهرات الحجرة النبوية، ثم رحّلوه إلى الآستانة وأُعدم»[1].

أدى استيلاء الوهابيين على الأماكن المقدسة ومنعهم المسلمين من أداء فريضة الحج وإجبار المسلمين على اقتفاء أفكارهم وآرائهم الدينية، أدّى إلى هروب عشرات الآلاف من المدينة ومكة فراراً من الاضطهاد العقائدي، وتردي الوضع السياسي والاقتصادي، وبدأ المسلمون يتذمرون، وراح الرأي العام يضغط على دولة الخلافة لتتولّى مهمة تحرير الحرمين والسماح للمسلمين بالحج وإعادة إعمار العتبات المقدسة، فجهزت حملة محمد علي باشا التي ما إن وصلت إلى يابسة الحجاز، حتى سارعت القبائل وأهالي المدن إلى دعمها، فأُعيدت السيطرة على المدينة ثم مكة، حيث لم تكن فرحة الاستيلاء عليها في مصر والآستانة بأقل من فرحة الاستيلاء على المدينة، ويذكر الجبرتي أن القاهرة احتفلت على أثر وصول نبأ فتح مكة إليها خمسة أيام متواليات[2].

وأقيمت الأفراح والاحتفالات في كل بلاد العالم الإسلامي. ولا يختلف باحثان على أن أهم الأسباب انهيار دولة السعوديين الأولى هو (منع الحجيج) و (هدم الأماكن المقدسة)[3].

---

(١) جلال كشك، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مصدر سابق، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن الوهابيين هجموا على كربلاء سنة ١٢١٦هـ وقتلوا بضعة آلاف ممن وجدوه من الأهالي في الأسواق والشوارع، وهدموا قبة الإمام الحسين عليه السلام، حتى أن أحدهم افتخر بأن هدمها لم يزد عن ثمان ساعات حتى سوّيت بالأرض، وكذلك نهب الوهابيون -على قول صاحب لمع الشهاب- «خزائن كثيرة كانت هناك من الذهب والجواهر النفيسة، وأخذ -سعود الكبير- مقدار ست مائة ألف ريال، وقتل مقدار ثلاثة آلاف نفس من ذكر وأنثى وكبير وصغير.. وبقي هناك يوماً واحداً لا غير».

وجاء في رسالة رد لسعود الكبير على شخص يدين أفعاله فقال، بضرس قاطع: «وقولك: إننا أخذنا كربلاء وذبحنا أهلها، وأخذنا أموالها، فالحمد لله رب العالمين، ولا نعتذر عن ذلك، ونقول للكافرين أمثالها.. وأقمنا بها عشرة أيام وذبحنا ودمرنا ما بلغتك علمه». كشك، ص ١٩٧.

لقد ندب الوهابيون ومؤرخهم تدمير الدرعية، وبالغوا في وصف قسوة محمد علي باشا، بينما يذكرون بتفاخر وبصريح العبارة أفعالهم في المسلمين وذبحهم إياهم، ويعدونها إحدى المفاخر!.

ويلاحظ كشك، ص ١٢١، أن هدم «قبة الحسين -بزعمه- ليس عملاً طائفيًا موجهاً ضد الشيعة، فقد هدموا قبة طلحة والزبير وزيد بن الخطاب وأمنا حواء! وقاموا بقتل أهل الطائف مقتلة لها شهرة تفوق مقتلة كربلاء. أما أخذ أموال القبة والمزار فقد تم وفقاً للمفاهيم الوهابية، تماماً كما أخذت أموال القبة النبوية ذاتها». إن أفعال الوهابيين تجاه الشيعة والسنة إنما هو بدافع مذهبي، أما تخصيص الوهابيين للشيعة بالأذى أكثر من غيرهم، فلا يحتاج أساساً إلى نقاش، وإن كانت أفعالهم مع المذاهب السنية الأخرى مهولة في قسوتها وفظاعتها.

وخير من يصف البقيع في نكبته الأولى الرحالة السويسري لويس بورخارت الذي ادَّعى الإسلام، وسمى نفسه إبراهيم، وقدم على محمد علي في مصر ثم رافقه في حملته لاستئصال الوهابيين سنة ١٨١٥م، وكان من بين ما قاله الرحالة عن مقبرة البقيع التالي:

«هي عبارة عن مربع كبير تبلغ سعته مئات من الخطوات، محاط بجدار يتصل من الجهة بضاحية البلدة، وبساتين النخيل الأخرى، وتبدو المقبرة حقيرة جدًّا لا تليق بقدسية الشخصيات المدفونة فيها. وقد تكون أقذر وأتعس من أية مقبرة موجودة في المدن الشرقية الأخرى التي تضاهي المدينة المنورة في حجمها. فهي تخلو من أي قبر مُشيَّد تشييداً مناسباً، وتنتشر القبور فيها وهي أكوام منتظمة من التراب، يحدّ كل منها عدد من الأحجار الموضوعة فوقها.. ويُعزى تخريب المقبرة إلى الوهابيين».. ثم يأتي بورخارت إلى وصف بقايا القبب والمباني الصغيرة التي تعرضت للتخريب كقبور أئمة أهل البيت، وقبر العباس، وعمات النبي وعثمان، ليصل إلى نتيجة: «فالموقع بأجمعه عبارة عن أكوام من التراب المبعثر وحفر عريضة، ومزابل...»[1].

ثم يصف بوخارت زيارته لجبل أحد، حيث وجد المسجد الذي شُيِّد على قبر الحمزة وغيره من شهداء أحد، مثل مصعب بن عمير وجعفر بن شماس وعبد الله بن جحش قد هدمه الوهابيون.. إلا أنه أشار إلى أن قبر الحمزة لم يعبث به كغيره.. وعلى مسافة من هذا المسجد وجد قبة مهدمة مخربة وصغيرة تشير إلى المكان الذي أصيب فيه الرسول ﷺ في أحد.. وعلى مسافة وجد قبور اثني عشر صحابيًّا من شهداء أحد، «وقد خرب الوهابيون قبورهم وعبثوا بها»[2].

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الوهابيين عيّنوا ضابطاً عثمانيًّا فاسقاً ودمويًّا حاكماً للمدينة اسمه حسن القلعي، الذي استطاع قبل سيطرة الوهابيين أن يصبح سيّد المدينة غير المنازع، وكان في خدمته فوج من الحرس المختلط من البدو والمغاربة، فاستبدّ بالناس وظلم الحجاج وابتزّهم وصادر ممتلكاتهم.. وحينما هاجم الوهابيون المدينة، استسلم لهم شرط بقائه في منصبه فوعدوه بذلك، وهكذا سقطت الحامية التي دُعمت فيما بعد بجنود

(١) موسوعة العتبات المقدسة، جزء المدينة المنورة، الأستاذ جعفر الخليلي، مؤسسة الأعلمي، ١٩٨٧، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

وهابيين، وحينها راح القلعي يتطرّف في تحمسه للمذهب الوهابي، ويضغط على السكان في سبيل اعتناقه بأقصى الوسائل وأعنف الطرق، وتشدّد في استيفاء الأموال والضرائب من أهل المدينة، الذي يقول بورخارت أنهم غير محبوبين من الحاكم السعودي.. لكن حينما جاءت القوات المصرية لتحرير الحجاز، رأى القلعي أن يلعب اللعبة السابقة ذاتها، غير أن القوات المصرية الغازية قبضت عليه مع (مذيان) قائد الوهابيين في المدينة، وأرسلتهما للقاهرة ومنها إلى استنبول حيث نالا جزاءهما[1].

وبعد هزيمة الوهابيين بُدئ في عام ١٨١٨م، وفي عهد السلطان العثماني عبد المجيد ثم في عهد السلطانين عبد الحميد ومحمود، بإعادة الإعمار للحرم المدني وللبقيع ولتراث المسلمين الخالد في أحد.. ثم جُدّدت الأبنية كما يبدو بين عام ١٨٤٨ - ١٨٦٠م، وصُرفت مبالغ هائلة قدّرت بسبعمائة ألف جنيه إسترليني بعضها من أموال الحجرة النبوية.

محنة الأماكن المقدسة للمرّة الثانية

أشاد العثمانيون القبب والمساجد بشكل فني رائع، وقد ذكر مؤلف (مرآة الحرمين) هذه الأضرحة والقبب، وصوّرها في كتابه قبل أن يدمّرها الوهابيون للمرة الثانية.

في النصف الثاني من عام ١٨٥٣م، وفي زيارة خاصة له للبقيع، أشار الرحالة البريطاني ريتشارد بورتون، والذي انتحل الجنسية الأفغانية وسمى نفسه عبد الله.. أشار إلى الروايات القائلة، بأن البقيع يضمّ رفات سبعين ألف قديس، أو مائة ألف، بينهم ٧ - ١٠ آلاف صحابي وعدد آخر لا يحصى من «السادة» دفنوا فيه واندرست قبورهم. وأضاف بأنه دخل المقبرة وقرأ الزيارة العامة التي حظر الوهابيون قراءتها، وأعقبها بقراءة سور من القرآن.. وتابع:

«حينما سرنا في ممر ضيق يؤدي من جهة البقيع الغربية إلى الجهة الشرقية، دخلنا مرقداً متواضعاً أقيم فوق قبر الخليفة عثمان.. وبعد هذا سرنا خطوات قليلة إلى الشمال وتوجهنا نحو الشرق فزرنا أبا سعيد الخدري -صاحب النبي- الذي يقع قبره خارج البقيع.. وكان المكان الثالث الذي زرناه قبة تضم قبر السيدة حليمة مرضعة النبي.. ومن

(١) المصدر السابق، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

هناك توجهنا إلى الشمال فوقفنا أمام مبنى صغير يحوي أشكالاً بيضاوية من الأحجار، وهي قبور شهداء البقيع الذين قتلهم «مسلم» قائد كبير الفاسقين يزيد[1]. أما الوقفة الخامسة فكانت بالقرب من وسط المقبرة على قبر إبراهيم ابن النبي.. وزرنا بعد هذا نافع ابن عمر المسمى نافع القارئ، وإلى جنبه مالك بن أنس.. وكانت الوقفة الثامنة على قبر عقيل بن أبي طالب أخي الإمام علي.. وزرنا بعد هذه البقعة التي دفنت فيها أزواج النبي جميعاً -عدا خديجة التي دفنت بمكة-، وبعد أمهات المؤمنين قرأنا الفاتحة على قبور بنات النبي»[2].

وأضاف بورتون «وقبل أن نترك البقيع وقفنا وقفتنا الحادية عشرة عند القبة العباسية، أو قبة العباس عم النبي، وهي أكبر وأجمل جميع القبب الأخرى.. وتوجد في القسم الشرقي قبور الحسن بن علي سبط النبي، والإمام زين العابدين بن الحسين، وابنه محمد الباقر، ثم ابنه الإمام جعفر الصادق، وهؤلاء جميعاً من نسل النبي، وقد دفنوا في نفس المرقد الذي دفن فيه العباس.. وبعد أن خرجنا وتخلّصنا من أيدي الشحاذين الصغار، وجّهنا وجهنا نحو الجدار الجنوبي الذي يوجد بقربه قبر ينسب إلى السيدة فاطمة وقرأنا الدعاء المعروف».. وفصّل بورتون مسألة غموض موقع قبر الزهراء ولكنه أكدّ أن الإخفاء كان بوصيّة منها.. وتابع «أتينا على قبة صغيرة تحوي قبور عمّات النبي، ولاسيما صفية بنت عبد المطلب أخت الحمزة، وإحدى بطلات الإسلام في أول عهده».

وحسبما يذكر بورتون أن في المدينة ٥٥ مسجداً وبقعة مقدسة، عدّد أكثرها وأشار إلى القبب المقامة عليها، ومن بينها «قبة المصرع» وهو المكان الذي خرّ فيه الحمزة صريعاً..

هذا هو حال المدينة وبقيعها بعد تعميره.. وقبل تدميره من جديد على يد الوهابيين. وفي الوقت ذاته الذي وصف فيه المغامر الإنجليزي جون كين المدينة أثناء حج عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨م بأنها تشبه استانبول أو أية مدينة أخرى من المدن الجميلة في العالم،

---

(١) أشار بورتون هنا إلى أن الإمام الشافعي يسمح بسب يزيد بن معاوية الذي جعلت قساوته مع آل البيت، وجرائمه وموبقاته، يهوذا الإسخريوطي المسلم، وقد سمع بورتون مسلمين أحنافاً يسبون يزيداً كذلك.

(٢) الخليلي، قسم المدينة، ص ٢٨٢ - ٢٨٣، ما ذكره الرحالة بورتون مستقى من كتابه، وقد ترجمه الأستاذ الخليلي، والمعلومات الواردة عن الرحلة مستقاة من الترجمة، انظر الصفحات من ٢٨٤ إلى ٢٨٧.

حيث تبدو أسوارها البيضاء، ومنائرها العديدة المطلية بالذهب، ووصفها حين تشرق الشمس على حقولها الخضراء المحيطة بها كجوهرة متلألئة محاطة بفسيفساء من اللؤلؤ.. جاء (ايلدون رتر) ليصف قراها المحيطة بها بعد المحنة التي عصفت بها على يد غلاة الوهابيين، بأن القرى والبيوت الواقعة بين محيط المزارع وأشجار النخيل مهجورة خربة، وأن الحقول أصبحت جرداء غير عامرة بالزرع بسبب الحصار الذي فرضه الوهابيون على المدينة قبل سقوطها.. ولاحظ رتر خارج السور عدداً غير يسير من المباني والقصور التي كانت منيفة قبل تهديدات الوهابيين.

وأشار رتر إلى حصار الوهابيين للمدينة الذي استمر خمسة عشر شهراً، حيث ألجأ السكان البالغ عددهم بين ٧٠ - ٨٠ ألف نسمة إلى الفرار، فلم يتبقَّ منهم سوى ستة آلاف نسمة فقط. وفي حين وصف جون كين المدينة بأنها «محظوظة» لأنها تحتوي على جميع ما يمكن أن يريده العقل الشرقي ويرتاح إليه، من البيوت المنظمة، والحقول النضرة، والمياه الجارية وغيرها.. إضافة إلى شوراعها النظيفة المنتظمة جدًّا والرفاه والازدهار وغيره.. يأتي رتر ليقدّم الصورة المناقضة، فـ«الشوارع والأزقة فارغة والبيوت متهدّمة»، وملامح الإعياء بادية ظاهرة، وكأن الزلزال أصابها[1].

أما البقيع فقد وصفه رتر وصفاً مروعاً فقال: «حينما دخلت إليه وجدت منظره كأنه منظر بلدة قد خربت عن آخرها. فلم يكن في أنحاء المقبرة كلّها ما يمكن أن يشاهد، سوى أحجار مبعثرة وأكوام صغيرة من التراب لا حدود لها، وقطع من الخشب، مع كتل كثيرة من الحجر والآجر المنكسر هنا وهناك، وقد كان ذلك أشبه بالبقايا المبعثرة لبلدة أصابها الزلزال فخربها كلها».

«وألفيت بجانب السور الغربي للمقبرة أكواماً كبيرة من ألواح الخشب القديمة، والكتل الحجرية وقضبان الحديد.. وقد أزيلت الأنقاض من بعض الممرات الضيقة.. وفيما عدا ذلك لم يكن هناك ما يدل على شيء من الانتظام، فقد كان كل شيء عبارة عن وعورة تتخللها مواد الأبنية المهدّمة وشواهد القبور المبعثرة، ولم يحدث هذا بفعل الزمن وعوارض الطبيعة، بل صنعته يد الإنسان عن عمد وتقصد»[2].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٩.

ويضيف: «لقد هدمت واختفت عن الأنظار القباب البيضاء التي كانت تدل على قبور آل البيت النبوي وقبر الخليفة الثالث عثمان، وقبر الإمام مالك وغيرهم.. وأصاب القبور الأخرى نفس المصير، فسُحقت وهُشّمت، حتى الأقفاص المصنوعة من أعواد الجريد التي كانت تغطي قبور الفقراء من الناس عُزلت جانباً أو أحرقت.. وحينما توغلنا داخل المقبرة لمشاهدة الأكوام التي تدل في يومنا هذا على قبور المسلمين الأوائل الذين صنعوا التاريخ الحافل، سمعت دليلي يكرر بهمس: أستغفر الله، أستغفر الله، لا حول ولا قوة إلا بالله. وكان القلّة ممن بقي من سدنة القبور التي بقيت معالمها شاخصة للعيان يقفون أو يجلسون بجنبها بأوجه غير معبرة، ومن دون أن تبدر منهم أية حركة.. فلم يطلبوا الصدقة، ولم يتكلموا بشيء سوى بعض الكلمات الخافتة، برغم عدم وجود أحد من الوهابيين على مقربة منهم، غير اثنين من عبيد ابن سبهان بالباب».

ويتابع: «وسرنا في ممر ضيّق، نُظّف من بين الزبل المبعثر نحو قبر عثمان الواقع في الجهة الشرقية من المقبرة.. وفيما كنا نخطو هذه المسافة خطواً متأنياً، التقينا بجماعة من الهنود راجعين من زيارة هذا القبر.. وكان الذي يتقدمهم رجلاً مسنّاً ذا لحية طويلة قد وَخَط الشيب سوادها، وكان وهو يمشي منتصب الرأس لا يحرّك عينيه يمنة ولا يسرة، بل كان ينظر إلى الأمام على الدوام والدموع تنحدر منهما بتيار مستمر»(١).

****

لقد انطلق الوهابيون في صفر ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤ لاحتلال الحجاز بقيادة سلطان بن بجاد وخالد بن لؤي، والتقى الأشراف بالإخوان في تربة فكانت مجزرة رهيبة حلّت بالجيش الحجازي، وبعدها تمّت المجزرة الثانية في الطائف، فبعد هزيمة الجيش الحجازي دخل الإخوان الطائف كالسيل الجارف فقتلوا من وجدوه في الشوارع والطرقات، واقتحموا البيوت ونهبوها، كما قُتل العديد من رجال الدين والنساء والأطفال.. وقد وصف أحد الأشراف (عون بن هاشم) المجزرة (في تربة) بقوله: «رأيت الدم فيها يجري كالنهر بين النخيل، وبقيت سنتين عندما أرى الماء الجارية أظنها والله حمراء»(٢).

ويقول الريحاني: إن الإخوان الوهابيين حينما دخلوا الطائف «طفقوا يطلقون

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٠.
(٢) أمين الريحاني، نجد وملحقاته، ص ٢٥٦.

بنادقهم في الأسـواق، وهم يطوفون المدينة فقتلوا عدداً من الأبرياء الذين لم يسارعوا إلى بيوتهم مستأمنين، وكان قد تخلّف في المدينة جماعات من عرب البقوم والنمور والطويرق وغيرهـم، فاختلطـت هذه الجموع في ظلمات الليل، وكانت سـاعة الهـول والفجع، راح العربـان والإخـوان يطرقون الأبـواب ويكسرونها فيدخلـون البيوت، ثـم يعملون فيها أيدي السلب، وكانوا يقتلون في سبيل السلب.

وقتل مفتي الشافعية الشيخ الزواوي وأبناء الشيبي.. أما الشيخ عبد القادر الشيبي سـادن الكعبة، فقد نجا من الإخـوان بحيلة ظريفة.. بكى عندما وقع في أيديهم، فسـأله أحدهم وقد اسـتلّ السـيف فوق رأسـه.. «وليس تبتسي يا تسـافر؟» -أي لمـاذا تبكي يا كافر؟!-.. فأجابه الشيخ «أبكي والله من شدة الفرح، أبكي يا إخوان لأني قضيت حياتي كلهـا في الـشرك والكفـر، ولم يشـأ الله أن أموت إلا مؤمنـاً موحداً.. الله أكـبر، لا إله إلا الله».. وقـد أثّـر هذا الكلام في الإخوان، فبكوا البكاء الشـيخ، ثم طفقوا يقبلونه ويهنئونه بالإسلام»[1].

وفي اليـوم التـالي أُخـرج الأهـالي نسـاءً وأطفـالاً وشـيوخاً مـن مدينـة الطائف، وسـيقوا إلى حديقة شـبرا وحبسوا هناك ثلاثة أيام، وكانت النساء سافرات لأول مرة مع الرجـال، ومكثوا أياماً بدون طعام أو ماء -كما يقر بذلك «العطار» صاحب مؤلف صقر الجزيرة-.

وكان رد ابن سعود على المذبحة كما يقول هو: «وصلني وأنا في الرياض خبر المذبحة في الطائـف فبكيت حتـى تبللت لحيتي.. ولما قدمت مكة عزمـت أولياء القتلى وأعطيت كل واحد عشرة ريالات فرنسية وصاعاً من القمح!!».. وهذه قيمة الإنسان؟!.

أمـا الريحـاني فيقول: إن عبد العزيـز دفع نحو عشرة آلاف ليرة مـن التعويضات، وربما كان يقصد عشرة آلاف ريال.. وبالحساب البسيط، يكون عدد القتلى ألف شخص من الأهالي الأبرياء، عدا آلاف من العسكر الهاشمي[2].

كان ابن سعود هو المخطط للمذبحة كما فعل أسلافه، فاحتلال مكة لا يكون سلماً

(١) المصدر السابق، ص ٣٣٣، كان من بين القتلى عبد الله الزواوي مفتي الشافعية والعديد من بني شيبة سدنة الكعبة.

(٢) الإسلام والوثنية السعودية، فهد القحطاني، ص ١١٦.

إلا بعد ترويع السكان بارتكاب مجزرة بالقرب منهم، فكانت الطائف ساحة المجازر كلما أراد الوهابيون احتلال الحجاز، على أن الحاكم السعودي تبرّأ مما فعل جيشه الذي لم يكن على رأس قيادته لهدف واضح، والنتيجة أن سقطت مكة ودمرت كل آثارها الدينية، تماماً مثلما فعلوا بالطائف التي دمروا فيها قبر ابن عباس، وكما فعلوا في جدة التي سقطت بعد حصار طويل فدمّروا قبر أمنا حواء، وغير ذلك.

وكان سقوط المدينة قد تمّ في أواخر ديسمبر ١٩٢٥م، وسمح للوهابيين أن يمارسوا ما يبتغونه من العنف في تخريب الأضرحة والآثار الإسلامية.. ولم يسلم سوى قبر الرسول الذي استطاع ابن سعود بدهائه السياسي الحيلولة دون هدمه، خوفاً من رد فعل العالم الإسلامي العنيف، وكان فعله هذا مخالف لقواعد المذهب الوهابي.. وإنك لتجد حتى اليوم أسفاً لدى الوهابيين بأن القبّة المشادة على القبر الكريم لم تدمّر.. يقول إبراهيم الجبهان: «نحن لا ننكر أن بقاء البنية التي على قبر الرسول مخالف لما أمر به.. وأن إدخال قبره في المسجد أشدّ إثماً وأعظم مخالفة»[1].

ولما كان قبر الحمزة، والمسجد المشاد عليه، وكذلك قبور شهداء أحد، خارج المدينة المنورة التي كانت تحت الحصار، فقد أصبحت أول الأماكن التي دمّرها الوهابيون عن آخرها، كما تعرضت قبة المسجد النبوي الشريف للقصف المدفعي، ويومها أرسل أعضاء مسلمون من الجمعية التشريعية في الهند تلغرافاً لابن سعود يطلبون فيه معلومات أصليّة عن تقارير تدمير أضرحة الصحابة.. ومما جاء في التلغراف المرسل بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٢٥ الآتي: «إن مسلمي الهند مهتمون للتقارير القائلة بأن قبة المسجد التي فوق ضريح الرسول دمّرت، وأن مسجد الحمزة أزيل من الأساس، وذلك أثناء قصف المدينة من قبل قواتكم»[2].

وثارت ثائرة العالم الإسلامي خاصة في الهند ومصر وإيران، لسماعهم أخبار تدمير الأماكن المقدسة في مكة. وثار نقاش طويل في الهند بقيادة جمعية الخلافة، وفي إيران ناقش البرلمان مسائل التدمير هذه وأرسل وفداً إلى مكة وصلها في أكتوبر ١٩٢٥ لمناقشة ابن سعود في أفعال قواته.. ولكن الحاكم السعودي -وبما يتمتع به من دهاء- أكد للوفد بأنه

---

(١) تبديد الظلام، لإبراهيم الجبهان، ص ٣٨٩.

(٢) الوثيقة البريطانية FO. 371\10809\ E 5107 مؤرخة في ٢٨/ ٨/ ١٩٢٥م.

سيقدم خدماته لمساعدة الحجاج الإيرانيين وغيرهم لإعادة بناء الأضرحة المدمرة، وقدّم وعداً بذلك، فانصرف الوفد الفارسي راضياً[1].

ومن جهة ثانية كان ابن سعود وطوال عام ١٩٢٥م يؤكد بأنه سيجعل الحجاز تحت أيدي المسلمين ليقرروا مصيره، لعلمه بأن العالم الإسلامي -خاصة مصر- ترفض سيطرة الوهابيين، ودعا ابن سعود لمؤتمر يقرر مصير الحجاز بعد أن تسقط جدة والمدينة في قبضته.. ولكنه وبعد أقل من أسبوعين من سقوط جدة، أعلن نفسه ملكاً على الحجاز، ولم يعقد مؤتمراً إلا بعد أشهر، ولكن ليس لمناقشة مصير الحجاز، وإنما كيفية تحسين الأوضاع الاقتصادية والخدماتية، مما جعل أكثر الوفود تنسحب وتعتذر عن المشاركة!.

لقد امتعضت مصر من تصرفات الوهابيين فقاطعت الحج، وعمّمت بلاغاً عامًّا بررت فيه فعلها، بأن أرواح الحجاج غير مضمونة في ظل السيطرة الوهابية الجديدة. وفي العراق وإيران أقيمت شعائر الحزن وعطلت المدارس احتجاجاً على تدمير البقيع والأماكن المقدسة الأخرى، ومُنع الحج ريثما تحصل الحكومتان على ضمانات أمنية كافية.

وصادف أن وفداً من جمعية الخلافة وقبيل سقوط جدة والمدينة كان يؤدي فريضة الحج، وقيل: إنه جاء بقصد التأكد من مصير الأماكن المقدسة والاطمئنان على مستقبلها.. فكتب أعضاؤه التالي: «أبلغنا من مصادر موثوقة، أن الوهابيين بدؤوا بالهجوم على المدينة المنورة، وقد أُلحقت الأضرار بقبّة الرسول ﷺ، كما أن مسجد سيدنا الحمرزة قد أزيل نهائيًا»[2]. أما مكة التي كانوا فيها فقالو عنها: «دمرت في مكة مقبرة المعلّ، والبيت الذي وُلد فيه الرسول.. وتزعم الحكومة النجدية لنا أنه لن يحدث نفس الأمر للمدينة»[3].

ويقول فيلبي: إن هذا الوفد غادر الديار المقدسة في يناير ١٩٢٦ وهو نصف مقتنع بمستقبل الحجاز المضمون.

وفي مايو ١٩٢٦ عاد الوفد ثانية إلى الحجاز، وكانت المدينة المنورة قد ضربها

(١) الوثيقة البريطانية FO. 371\10810\ E 6647 مؤرخة في ٣٠/ ١٠/ ١٩٢٥م.

(٢) من تقرير جميعة الخلافة حول تدمير الأماكن المقدسة وهو يقع في ٩٠ صفحة، انظر ص ٣٠ من التقرير.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٣.

الزلزال الوهابي للتوّ، فقضى على كل آثارها.. وجاء في تقرير الوفد: «في ٢٢ مايو ١٩٢٦م وصلت إلى جدة السفينة أكبري، حيث سمعنا أول أنباء سيئة للغاية عن التدمير المحزن لقبب البقيع والأماكن الأخرى.. لقد ترددنا في تصديق ذلك، لأن الملك أكّد لنا خطيًّا في لقاء سابق بأن قبب المدينة وغيرها من الآثار سوف تبقى على حالها».

«وحال دخولنا مدينة جدة، كان أول عمل لنا هو مقابلة الشيخ الحكومي عبد العزيز العتيقي والاستفهام منه حول الأمر، فأكد الأخبار التي سمعناها، وقال بأن النجديين اعتبروا القبب وغيرها بدعة وكفراً، وأضاف: نحن في هذا الأمر لا نهتم بالرأي العام الإسلامي، أو أن المسلمين يعجبهم ذلك أم لا؟!».

«إننا نشعر بالحزن لإبلاغكم -خطاب موجّه للمسلمين الهنود- بأن مثل مكة المعظمة ومساجد المدينة المنورة لم تُحفظ حرمتها، وأن مثل قبب المساجد قد أزيلت نهائيًّا.. وهذه قائمة المساجد المدمرة: مسجد فاطمة أُلحق بمسجد قبا، مسجد الثنايا، مسجد المنارتين، مسجد المائدة، مسجد الإجابة»(١).

واعتبر يوم الثامن من شوال ١٣٤٤هـ يوماً أسود بالنسبة للمسلمين، ففي ذلك اليوم بدأ الوهابيون تدمير البقيع بناء على فتاوى الشيخ عبد الله بن بليهد.. والوهابيون الذي يحتفظون اليوم بآثار العائلة المالكة السعودية ويصرفون الملايين عليها (كما هو حال المصمك)، لا شك يدركون حجم الكارثة التي سببها تدميرهم للآثار الإسلامية..

لم يعبأ الوهابيون بانزعاج العالم الإسلامي، فالمهم تطبيق عقيدتهم وفرضها على الآخرين، تماشياً مع سيطرتهم السياسية على الديار المقدسة.. ولما جاء وفد إسلامي من الهند يمثّل «جمعية خدام الحرمين» حاملاً معه ستين ألف روبية لمساعدة الضحايا، وأعلن تصلّبه وعداءه الصريح للحكم الوهابي، طرد ابن سعود أعضاء الوفد، وحملهم على أول سفينة أبحرت من الساحل الحجازي في ١/ ٣/ ١٩٢٦.. وكانت انتقادات الوفد تتركز على مسألة أكثر حساسية وهي: خضوع ابن سعود للنفوذ البريطاني، وطالبوا بالاطّلاع على نص معاهدتي (الحدة وبحرة) والملاحق السرية.. وتساءل أعضاء الوفد: كيف تكون الديار المقدسة في مأمن وهي خاضعة للتاج البريطاني؟.

(١) المصدر السابق، ص ٨٥ - ٨٦.

ولما تزايدت الانتقادات ضد الوهابيين، راح أتباع ابن سعود يلقون الملامة على الجيش السعودي (الإخوان)، وكان هذا الجيش قد صُفّي بالسلاح لتمرده بعد احتلال الحجاز.. ولكن لم يتغير الأمر حتى الآن، وليست هناك أية نيّة لدى الوهابيين في إعادة إعمار الآثار المقدسة، ويدّعي حافظ وهبة مستشار ابن سعود في كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين) بأن حماس الإخوان الجهلة للوهابية، كان أكبر ما ابتليت به الدعوة.. وأن الإخوان أزالوا بجهلهم المشهد المقام عند موضع ولادة الرسول، وهدموا منزل خديجة وأبي بكر.. في حين أشار فيلبي -الذي حج سنة ١٩٣١ بعد أن ادّعى الإسلام- إلى هدم كل الأضرحة والقباب في الحجاز، وذكر أن ذلك سيجعل الأجيال القادمة تنسى الوقائع التاريخية المرتبطة بهذه الأماكن[1].

ومصيبة الحجاز، لم تكن فقط بهدم القباب والقبور، بل كل الآثار الإسلامية الأخرى، كمنازل الصحابة وبني هاشم، فإذا كان عذر الوهابيين بأن القبور تُعبد، فهل المساجد تُعبد من دون الله، وهل بيت الرسول، ومنزل السيدة خديجة، وفاطمة الزهراء، ومنزل الحمزة، وسقيفة بني ساعدة، ودار الأرقم بن أبي الأرقم، ومكان العريش التاريخي في بدر الذي أشرف منه الرسول على المعركة، هل مثل هذه الأمكنة يمكن تبرير تدميرها بمثل ما برره الوهابيون؟!.

ويتألم مؤلف (في ظلال الحرمين) من تدمير الآثار الإسلامية، فرغم تأييده للسعوديين، إلا أن نفسه لم تطاوعه في مدحهم على ما اقترفوه في البقيع.. فقد حجّ المؤلف سنة ١٣٧٣هـ وقال عن البقيع: إنه يضمّ «قبور عشرة آلاف من الصحابة والشهداء والأئمة وأهل بيت النبوة، أولئك الذي سطروا بدمائهم وأرواحهم آيات البطولة والاستشهاد في سبيل الله، وأقاموا بتضحياتهم الفذّة وإيمانهم العميق دعائم الدين الحنيف.. على أنك لا تستطيع أن تتبيّن قبراً واحداً من أولئك الصحابة الشهداء والأئمة وأهل البيت، إلا إذا صَحِبَكَ الدليل.. ذلك لأن جميع هذه القبور قد سُوّيت مبانيها ومعالمها بالأرض كما سُوّيت قبور المعلّى بمكة، وهو ما عيب على الحكومة السعودية.. وكان يجدر أن يظل على كل قبر شاهد يحمل اسم صاحبه للذكرى، فليس في نشدان الذكرى والترحّم على الصحابة والشهداء والأئمة وأهل البيت وغيرهم ما يتنافى مع ما

(١) إليكسي فاسيليف، مصدر سابق، ص ٢٩٩. تجدر الإشارة إلى أن الإخوان أرادوا جلد الزعيم الديني والجهادي السيد أحمد السنوسي لأنه اعترض على هدم قبر خديجة ﵂.

أوصى بـه الرسـول وشرعه في زيـارة القور».. ثم يتحدث عن فعلـه ﷺ حينما قَبَر ابنه إبراهيـم، ويعود فيركـز على جرائم (الإخـوان) وليس على زمرة المُفتين الـذي بفتاواهم السـابقة والحالية، تمّ تدمير تراث المسلمين المجيد، يقول: «فما كان أحرى غلاة الإخوان الذيـن هدموا معالم البقيع، كما هدموا معالم المعلاة، أن يُقيموا على قبورها علامات -على الأقـل- كتلـك التي أقامها محمد على قبر إبراهيـم، وألّا يدعوا هذه القبور التي تضم بين صفائحهـا الكثير من أهـل الجنة، مُجهّلـة لا يهتدي إليها الزائـر إلّا أن يصحبـه المزوّر أو الدليل»[1].

أمـا الدكتـور محمد حسـين هيكل فأشـار إلى تسـوية القبـور بـالأرض وإلى أن بعض الأحجار تميزها «ولولا هذه الأحجار لخلتها -أي المقبرة- فضاءً مسوراً لا شيء فيه البتة».

فرض المذهب الوهابي

بعـد احتـلال ابن سـعود لمكة المكرمـة، أصدر بلاغـات عديدة بأنه يسـعى إلى تطبيق الشريعة الإسـلامية حسـب المذاهـب الأربعـة، وذلك تهدئة لنفوس المسـلمين المثارة تجاه الوهابيين الذي يعرف العالم الإسـلامي أنهم لا يقبلون ولا يعترفون بإسـلام من خالفهم في المذهب.. وما قصده الملك من تلك البلاغات بالتحديد هو: التهدئة السياسية، لأن المذاهب الأربعة كانت مطبّقة عملاً وعلماً ودراسة في الحرمين الشريفين بمكة والمدينة.. ومن الناحية النظريـة فإن الوهابيين تراجعوا واعترفوا بالمذاهب الأربعة، لكن المطبّق -في الوقت الحالي- هو المذهـب الحنبلي وحـده، فما وافقه مـن المذاهب الأخرى مقبول، ومـا اعترضه مرفوض. عـلى أن رجـال المذهب الوهـابي في نجد هم يعدّون أنفسـهم قيّمين عـلى المذاهب الأخرى، فهـم الذيـن يتولون تحديد ما هو حـلال وما هو حرام -بنظرهـم-، وبإمكانهم معاقبة رجال وزعـماء المذاهـب الأخرى إن أبدوا المخالفة، كما حدث للشـيخ علـوي المالكي الذي وُضع تحت الإقامة الجبرية وسُجن العديد من أتباعه، وأُلّفت الكتب بتكفيره.

والوهابيـون أشـدّ النـاس تعصّباً لمذهبهم، وما كانـوا -وحتى اليـوم- على إيمان باجتهاد علماء المسـلمين إن خالف اجتهادهم.. ويوم سـيطر الحاكم السعودي على مكة،

(١) في ظلال الحرمين، محمد كامل حتة، ط دار المعارف بمصر، ص ١٥١.

ورث -ضمن ما ورث- صحيفة أم القرى، ولم تكن بنجد يومها صحف ولا مطابع، فاستخدمها للدعاية التي تحدّثت عن تحرّر النجديين المذهبي، وأرخى العنان بتساهل للكتّاب، بأن يكتبوا عن ذلك، فيما كان الجيش السعودي وفي الوقت نفسه يحمل معاول الهدم ضد كل شيء يمتّ إلى حضارة المسلمين.

ففي مقال افتتاحي لأم القرى في ٥ رمضان سنة ١٣٤٤هـ الموافق ١٩/ ٣/ ١٩٢٦ كتب الشيخ المعتدل! عبد العزيز العتيقي أن المذاهب الأربعة، ومذهب الإمام زيد بن علي بن الحسين، والإمام جعفر الصادق، ومذهب الأوزاعي وغيره.. مذاهب تلقتها الأمة بالقبول.. ثم راح يذم التعصب «.. حتى جرّ بعضهم -أي التعصب- إلى القول بأنه يجوز الاقتداء بمخالف في المذهب، وقال بعضهم: ويجوز لحنفي أن يتزوج شافعية، قياساً على زواج المسلم بالكتابية...».

وفي ٢٨/ ١٢/ ١٣٤٣هـ صدر بلاغ حكومي يفيد بأن الشريعة الإسلامية هي القانون العام، وأن الأئمة الأربعة هم القدوة، وعلى أساس مثل هذه البلاغات الفقاعية أرسى المؤيدون حكمهم بأن الحكم الوهابي اتَّبع سياسة التسامح المذهبي، وادَّعوا أن المذهب الوهابي الذي هو مذهب الدولة الرسمي لا يلغي المذاهب الأخرى من التطبيق العملي.. وهذا بلا شك غير صحيح[1].

وفي الوقت الذي منع فيه تدريس آراء المذاهب الإسلامية في الحرمين الشريفين، صدر أمر ملكي حول «نظام التدريس العام في المسجد الحرام» أدخل تدريس العقائد الوهابية -فرضاً- وبالأخص كتاب «التوحيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وتقول (أم القرى) في ٢٢/ ١٠/ ١٩٢٦ الموافق ١٥/ ٤/ ١٣٤٥هـ: إن الأمر الملكي أمر بقراءة فقه المذاهب الأربعة، واستبعاد تدريس فقه بقيّة المذاهب الإسلامية، وكذلك أمر بتدريس العلوم العربية، وأن يدرس التوحيد (بالمنظار الوهابي) وأيضاً التفسير والحديث من خلال ذلك المنظار.

وهكذا أصبح ما يدرس عمليًّا هو المذهب الوهابي، ولم يسمح لبقية المذاهب بتدريس فقهها بحرية، وشيئاً فشيئاً أُلغيت الدروس، وسيطر الوهابيون على كل المدارس

---

(١) التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية، د. محمد عبد الجواد محمد، أستاذ بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ط القاهرة، ١٩٧٧، ص ٧٥.

المصادرة لأتباع المذاهب والتي رفضت تعديل مناهج التدريس وفق الرؤية الوهابية. وفي مجال القضاء، وبعد أن انتهت سياسة إرضاء الرأي العام الإسلامي التي اتبعها الوهابيون، صادق الملك في ٢٤/ ٣/ ١٣٤٧هـ على قرار الهيئة القضائية الصادر في ١٧/ ١/ ١٣٤٧ على «أن يكون مجرى القضاء في جميع المحاكم منطبقاً على المفتى به من مذهب الإمام أحمد بن حنبل».. أما الحجّة المضحكة التي بررت ذلك فهي «نظراً لسهولة مراجعة كتبه، والتزام المؤلفين على مذهبه ذكر الأدلة إثر مسائله»!!، وأكثر من هذا أُجبر علماء المذاهب على مغادرة البلاد أو الخضوع والصمت، فكان ابن سعود يحمل علماء مكة على التنازل لعلماء الرياض، وبشكل دائم[1].

استمرت الضغوط الوهابية على الحجاج وعلى الأهالي لترويضهم لقبول المذهب الرسمي، وكان المطاوعة كثيري التحرّش بهم وإيذائهم، ولا تزال هذه الممارسات مطبقة حتى اليوم بشكل يلحظه كل زائر للديار المقدسة، وقد كانت هذه الممارسات، خاصة المتعلقة بفرض الطقوس الوهابية على الحجاج واحتقار الوهابيين للمقامات والأضرحة الإسلامية، تثير غضب المسلمين في كل بقاع العالم[2].

ويُذكر أن الإخوان حينما يأتون لزيارة هذه الديار المقدسة، يعتدون بالضرب والشتم والجلد على كل ما يجدونه مخالفاً لرأيهم، وكمثال على هذا أن سلطان بن بجاد -أحد قيادات الإخوان- وحينما زار المدينة في يوليو ١٩٢٧، تحرّش هو وأتباعه بالحجاج وآذوهم أشد الإيذاء[3].. وفي أكتوبر ١٩٢٧، قطع الوهابيون جميع الأشجار التي في المسجد النبوية، وطمروا بئر الماء الموجودة فيه، وأصدرت هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تشديداً صارماً على الأهالي بعدم البكاء على الموتى، وبوجوب الصلاة في أوقاتها خلف الأئمة النجديين.. كما أن «الشاب الخليع المنحل حسين محمد نصيف وضع قوانين الالتزام الأخلاقي للنساء...»، كما يقول تقرير السفارة البريطانية في جدة لشهر أكتوبر ١٩٢٧[4].

(١) فاسيليف، مصدر سابق، ص ٢٩٧.

(٢) الوثيقة البريطانية 25/ 680/ 2429 E في ٢٠/ ٥/ ١٩٣٢. من التقرير السنوي عن السعودية لعام ١٩٣١.

(٣) الوثيقة 3714 E في ٢٩/ ٨/ ١٩٢٧.

(٤) الوثيقة 91/ 644/ 5083 E في ٦/ ١١/ ١٩٢٧، من القنصل جاكنز بجدة، إلى السير أوستن تشامبرلين بلندن.

كما استمر تتبع وملاحقة الحجاج الذي يزورون الصحابة وآل البيت بصيغة لا ترضي الوهابيين.. ويشير (رتر) الذي اجتمع مع ابن سعود في الحجاز، إلى أن صيغة الزيارة الطويلة المفصّلة التي قرأها المزوّر معه كان يحرّمها الوهابيون.. وقبل أن يبدأ ذلك المزور بقراءتها أخبره -همساً- بأنه سيزوّره القبر المقدّس على طريقة المسلمين الذين يحبون رسول الله ﷺ.. واعتبر (رتر) أن المزوّر مغامر، لأنه فعله سيعرّضه إذا ما انتبه الوهابيون لعنفهم، وأوضح بأن الزيارة تتضمن طلب شفاعة النبي وآله، وهو ما لا يرضى به الوهابيون ويعتبرونه بدعة[1].

من جهة أخرى أشار رتر إلى أن كثيراً من طلبة العلوم الدينية الذين كانوا يقيمون في المدينة قبل سيطرة الوهابيين، فرّوا هاربين إلى بلاد آمنة مع شيوخهم، وقد ظلّ عدد قليل منهم فيها.. ولكنهم اضطروا -أي الطلبة- إلى دراسة العقائد الوهابية على يد ابن تركي في الحرم المدني الشريف. وابن تركي هذا -يعرفه رتر- بأنه نجدي سلفي معتدل.. أما علماء المدينة الآخرون -ومنهم أحمد الطنطاوي المصري- فقد مُنعوا من التدريس في الحرم منذ قدوم الوهابيين إلى المدينة، وراح طلبته يراجعونه في بيته[2]..

وصادر الوهابيون المدارس المالكية والشافعية وغيّروا مناهجها، رغم أنها قائمة على أموال الأوقاف، وأصبحت هذه المدارس تختص بالمذهب الحنبلي وفق الرؤية الوهابية.. وقد اشتكى علماء المذاهب وضجّوا وقدموا احتجاجاتهم لحكامهم وللبريطانيين، باعتبار الأخيرين يحكمون الهند، وباعتبار أن كلمتهم مسموعة جدًّا في الأروقة الرسمية والسياسية السعودية.

في ٣١/ ٨/ ١٩٣١ كتب محمد عمر خان، مسؤول المدارس الحنفية في المدينة المنورة، مذكرة شكوى للمفوضية البريطانية بسبب تدخلات السلطات الوهابية في أمور هذه المدارس.. وعمر خان هذا كان يعمل محاسباً عامًّا لدى نظام حيدر أباد في الهند، وجاء في موسم حاج عام ١٩٣١م إلى الحجاز وأقام في المدينة، وكانت مهمته الرسمية تنحصر في الإشراف على قوافل الحجاج، ومراقبة المؤسسات الخيرية التي تقيمها وتدعمها ماديًّا حكومة حيدر أباد، وأن يضع التقارير عن نشاطاتها ويقدّم لها المساعدات الممكنة.

---

(١) الخليلي، قسم المدينة المنورة، ص ٣٢٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٦.

وبناءً على ما رآه قال: «وجدت تدخّلاً دينيًّا مكشوفاً يمارسه الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ»، وطالب باتخاذ الخطوات المناسبة لمنع هذا التدخل الديني، والسماح باعتماد المناهج الحنفية للمدارس، كما كانت في السابق.

وهذا نص المذكرة المقدمة للمفوضية البريطانية في جدّة:

«توجد في المدينة مدرسة تسمى المدرسة النظامية، تقدّم التعليم العالي إلى الطلبة المتقدمين في الدراسات الدينية في التفسير والحديث طبقاً للمذهب الحنفي، وتنفق عليها دائرة الشؤون الدينية في حكومة حضرة صاحب السعادة نظام حيدر أباد. ومدير هذه المدرسة هو مولانا الشيخ عبد الباقي، وهو عالم مرموق من علماء المذهب الحنفي، ومن العائلة المعروفة بعلمائها، من فرنجي محل - لكنو.

قبل ثلاثين عاماً جاء مولانا عبد الباقي إلى الحجاز واستقر في المدينة، واعترافاً من السلطات التركية في المدينة المنورة بطاقات وقدرات مولانا عبد الباقي، فقد سمح له بإلقاء الدروس والمحاضرات الدينية على طلاب المراحل المتقدمة، في حرم المدينة، وذلك بعد وصوله إلى هناك مباشرة. أما الحكومة الشريفية التي حلّت محل النظام التركي، فقد سمحت له هي الأخرى بالاستمرار في جهوده الثقافية. وقد واصل مولانا عبد الباقي عمله هذا دون أية مساعدة من الخارج حتى عام ١٣٤٣ للهجرة. ففي ذلك العام عرضت حكومة حضرة صاحب السعادة، نظام حيدرأباد، المساعدة المالية على مولانا عبد الباقي، لكي يؤسس مدرسة في المدينة المنورة، ويوظّف بعض العلماء الأحناف لمساعدته في عمله الذي كان يقوم به لوحده حتى ذلك التاريخ. وقد قبل هذا العرض، وسميت المؤسسة بالنظامية.

حين أتت الحكومة الحالية إلى السلطة في الحجاز، لم يكن هناك أية مدرسة حكومية، وعلى مدى عام كامل تقريباً، لتعليم الصبيان القرآن الشريف، وقد شعر مولانا عبد الباقي بضرورة فتح فصل لتعليم القرآن الشريف للصبيان، ففتح ذلك الفصل. هذا الفصل الخاص بالأولاد أُلغي في اللحظة التي افتتحت فيها المدرسة الحكومية. وقبل إلغاء فصل الأولاد في المدرسة النظامية بزمن طويل، أمرت سلطات مكة مولانا عبد الباقي بأن يقبل معلّماً في مدرسته، عينته الحكومة، لتدريس «التوحيد» (وهو كتاب للشيخ محمد بن عبد الوهاب يمثل خلاصة أفكار الوهابيين)، ولكن حين عرض الأمر على أمير المدينة، أُعفيت المدرسة النظامية من ذلك، على أساس أنه لم يكن هناك أولاد يدرسون فيها، وكل

طلابها كانوا من الكبار البالغين الراشدين الذين أكملوا دراساتهم الدينية، ويحضرون دراساتهم العليا، وظلت المدرسة تقوم بعملها دون تدخل من قبل الحكومة السعودية حتى بداية هذا الشهر، (أغسطس ١٩٣١)، حين قدم الشيخ عبد الله بن حسن، إلى المدينة، وأمر مولانا عبد الباقي بقبول معلم عيّنته الحكومة لتدريس «التوحيد» لأساتذة وطلبة مدرسته، وإلا فإن المدرسة ستغلق.

اعتبر مولانا عبد الباقي الأمر مهيناً لزملائه ومركز طلابه ورفض قبوله. وبناءً على ذلك، أمره عبد الله بن حسن بإغلاق مدرسته.

هناك أكثر من ثلاثين طالباً في المدرسة من الهند وأفغانستان وبخارى وتركستان أو من أجزاء أخرى من العالم، وكلهم من العلماء المرموقين المشهود لهم في بلادهم، وقد أتوا إلى هنا للحصول على دبلوم الدراسات العليا من هذه المدرسة في علوم التفسير والحديث.

منهاج الدراسة في هذه المدرسة قُرِّر على أساس المذهب الحنفي في الإسلام، ويتمتع بموافقة وتأييد ومباركة حكومة «نظام» (في حيدر أباد). والحكومة السعودية تدّعي دائماً بأنها تعترف بالمذاهب السنيّة الأربعة، أي الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي، إلا أن أوامر الشيخ عبد الله بن حسن تعتبر تدخّلاً مباشراً ومكشوفاً في عقائد وتعاليم المذهب الحنفي، وإكراه على اتِّباع التعاليم الوهابية. إن مكة المكرمة والمدينة المنورة مركزان لكل المذاهب الإسلامية، وسكانها من مختلف الطوائف والمذاهب، والحجاج من مختلف الطوائف الإسلامية يزورون هذه الأماكن (المقدسة) كل عام. فإذا كان أمر كهذا سيفرض بالإكراه من قبل الحكومة السعودية لإجبار أتباع المذاهب الأخرى على القبول بالتعاليم الوهابية واتِّباعها، فإن النتيجة المحتّمة ستكون إساءة للمشاعر عظيمة، وهي نتيجة قد تؤدي إلى مغالاة في الظلم والطغيان والمعاناة.

إن حرية الفكر والدين، يعترف بها ويقرّها القانون الدولي، وإن للرعايا المسلمين التابعين للحكومات الأجنبية كل الحق في أن يتوقعوا من حكوماتهم تلك أن تعطيهم الحماية الضرورية في هذه المسائل وفي هاتين المدينتين المقدستين الإسلاميتين».

محمد عمر خان

٣١/ ٨/ ١٩٣١

ردّت المفوضية البريطانية في جدة على المذكرة في ١٢/ ٩/ ١٩٣١، بأنه ليس بإمكانها التدخّل في القضايا الدينية، وأن التدخّل يعني خروجاً عن السياسة الثابتة للحكومة البريطانية[١]. وهذا الرد لا يقنع أحداً، لأن بريطانيا تدخّلت في كل شيء، وفي كل مكان من البلدان التي وقعت تحت قبضتها، والجميع يدرك مقدار النفوذ البريطاني لدى ابن سعود في المسائل التي تريدها هي.. ولكننا نرجح أن الحكومة البريطانية لم تكن تريد أن توتر علاقاتها مع الصديق (الأوحد) ابن سعود. ولربما وجدت تلك الحكومة في أفعال الوهابيين في الأماكن المقدسة ما يريحها لنزعات صليبية قديمة.

وضمن هذا السياق -وكما أشار رتر- كانت المدينة المنورة -كما مكة المكرمة- تشتهر بخزانات كتبها منذ زمن طويل، ولكن مجموعات ثمينة من كتبها اختفت بمجرّد أن احتل الوهابيون المدينة، ولم يعرف لها أثر، وقيل: إن مكتبة السلطان محمود الكائنة بجوار باب السلام بقيت دون تعرض من أتباع الوهابية، لكن رتر وجدها مغلقة بأمرهم ومنع من ارتيادها.. أما مكتبة بشير آغا الشهيرة، ومكتبات الشفاء والسلطان عبد الحميد وعمر أفندي فلم يعد لها وجود في المدينة، وقد نُهبت معظم الكتب، وأحرق الوهابيون الكتب التي لم تعجبهم منها، وباعوا قسماً آخر نظير المال، ولم تبقَ من المكتبات في الواقع سوى مكتبة الشيخ عارف حكمت[٢]..

تتابع الاحتجاجات

شُكّلت في الهند التي كانت تمثل أكبر ثقل سكاني للمسلمين في العالم، والتي كانت قبل تقسيمها تضم (بنغلادش والباكستان)، شُكّلت عشرات الهيئات من قبل أتباع مختلف المذاهب الإسلامية للتنديد بهدم الأماكن المقدسة ولجمع التبرعات لإعادة الإعمار، وقامت هذه الهيئات بتشكيل الوفود وإرسال البرقيات للضغط على الحكومة السعودية.. وكانت بعض هذه الهيئات تعمل تحت مظلّة جمعية الخلافة في بومباي برئاسة شوكت علي، وبعضها الآخر عمل تحت مظلة المؤتمر الشيعي لعموم الهند الذي كان

(١) انظر الوثيقة البريطانية رقم 25/ 4173/ E 5035 والمؤرخة في ١٢/ ٩/ ١٩٣١، من المستر هوب جل في جدة إلى وزارة الخارجية بلندن.

(٢) الخليلي، قسم المدينة، مصدر سابق، ص ٣٢٧.

سكرتيره العام س. مصطفى رضي المحامي والذي اتّخذ من لكنو مقرًّا له.

وقدم هذا الأخير في الأول من أبريل ١٩٣٠ مذكرة احتجاج إلى نائب الملك والحاكم العام للهند، البارون ايروين، ومما جاء في المذكرة[1]:

«منذ أن أُقيمت حكومة ابن سعود في الحجاز، يدعمها عدد كبير من الناس يدّعون بأنهم تلك الفئة المتطهرة من المسلمين، المعروفين باسم الوهابيين، داس هؤلاء على أحاسيس ومشاعر المسلمين من المذاهب الأخرى، عن عمد وباستمرار، وفُرضت عقائد الوهابيين على الذين لم ينصاعوا، عن طريق المذابح الجماعية التي يرتكبونها دون وازع من ضمير، وصادروا أملاك أصحابها، وأغلقوا أماكن العبادة كالحسينيات والمساجد، ودنّسوا قبور أوليائهم، كما دنسوا وخربوا عدة أماكن مقدسة أخرى يتوجه إليها الحجاج، ومنعوهم من إظهار الاحترام والتعظيم للأماكن المقدسة الخاصة بعقيدتهم، وبإنزال العقاب بمن يقوم منهم بالشعائر الدينية الخاصة بزيارة هذه الأماكن. هذه الأعمال البربرية وغير الإنسانية قد أثارت بالطبع شعوراً عامًّا بالغضب والاستياء في جميع أنحاء العالم الإسلامي، إلا أن مشاعر المسلمين في الهند، خاصة الشيعة منهم، كانت الأشد هياجاً تجاه هذه المسألة. فالأغنياء والفقراء والعلماء وغير العلماء والفلاحون وأصحاب الأراضي، والمحافظون والمعتدلون، كلهم بدون استثناء، رفعوا أصوات الاستنكار والاحتجاج، وعبّروا عن شعور الألم والالتياع لنحر حرياتهم الدينية في الحجاز وهدم القبور المقدسة.

ولهذا دعوا إلى عقد مؤتمر عموم الهند في لكنو عام ١٩٢٦، الذي حضره ممثلون عن مختلف فئات المسلمين وعلماء من مختلف المذاهب الإسلامية، وعقدت اجتماعات حضرتها جماهير غفيرة في جميع أنحاء الهند، وشرعوا في وضع خطة عمل لرفع المظالم التي وقعت عليهم في الحجاز، ونظّموا فرقاً من المتطوعين المختارين، المعروفين باسم (رضى كار جنّة البقيع، وخادم الحرمين) لوقف أي خرق أو اعتداء على حرياتهم الدينية، ولتصحيح أخطاء الماضي، واصطحبوا معهم الأعلام ومواكب الحداد الأخرى في ذكرى الأحداث الأليمة التي وقعت في الحجاز، خاصة تدمير جنة البقيع، وأخيراً وضعوا وتبنوا برنامجاً من إنكار الذات والتضحيات من أجل جمع الأموال لإعادة القبور المقدسة لحالتها

(١) الوثيقة FO. 371\14482\ E 3838 مؤرخة في ١٧/ يوليو/ ١٩٣٠.

الطبيعية، ولمنع وقوع مثل هذه المظالم والإساءات في المستقبل.

تلقّت أول دعوة للالتحاق بـ«رضى كار جنّة البقيع» التجاوب الواسع من قبل الشيعة في جميع أنحاء الهند، بما في ذلك بلوشستان، والمقاطعات الغربية، إلى درجة أن آلافاً من المتطوعين قد التحقوا بها للدفاع عن حريتهم الدينية.

أننا لا نستطيع أن نعرض بالتفصيل لكل المظالم التي لحقت بنا من النشاطات العدائية التي تقوم بها حكومة ابن سعود في هذا الاحتجاج، ولكن يمكن للفائدة تصنيفها تحت العناوين التالية:

١- تدنيس وتدمير الأبنية المقدسة، مثل مولد النبي، وقبور بني هاشم في مكة، وجنّة البقيع (المقبرة المقدسة التي تضم رفات آل البيت والصحابة)، واستخدام ما كان في تلك المقبرة من مواد وما عليها من كتابات ونقوش في الأماكن القذرة وغير الطاهرة.

٢- منع الزيارات إلى هذه الأماكن المقدسة المدمرة ومنع قراءة الفاتحة، وكذلك منع تقبيل القبور والأضرحة المقدسة.

٣- هدم أماكن العبادة كالمساجد مثل، مسجد الحمزة ومسجد أبو رشيد والأضرحة ومقامات الأئمة الأخرى، واحتلال هذه الأماكن من قبل القوات السعودية.

٤- التدخّل في أداء الشعائر المعتادة في موسم أداء فريضة الحج.

٥- إجبار غير الوهابيين على اتباع شعائر وأحكام وممارسات المذهب الوهابي، وإجبارهم على اتباع الأئمة الدينيين الوهابيين.

٦- إساءة المعاملة والاضطهاد وإقامة المذابح والنفي الذي لحق بالسادة (الأشراف - من عائلة الرسول) في الطائف والمدينة والأحساء والقطيف.

٧- من كل الحوادث المنكرة التي وقعت، سبّب تدنيس جنّة البقيع الكثير من القلق والاضطراب والحزن العميق في قلوب الشيعة، ودفعهم إلى المطالبة بالحفاظ على قبر النبي والأئمة الآخرين، وحماية تلك القبور من الإساءات في المستقبل».

وفي ختام المذكرة، تجد مطالبة للحكومة البريطانية التي تحكم الهند، بأن تتدخل

وعبر نفوذها الدبلوماسي لدى ابن سعود لإعادة تعمير الأماكن المقدسة وضمان أمن الحجاج، وعدم الاعتداء عليهم أثناء أداء طقوسهم الدينية، وأن تعاد حرية العبادة إلى حالتها القديمة.. وقدّمت المذكرة استعداد مؤتمر عموم الهند لصرف مئات الآلاف من الروبيات لإعادة الآثار المحطمة.

ومع أن الحكومة البريطانية تدخّلت مراراً في شؤون الحج، ومنعت ابن سعود أيام عهد الشريف حسين بعدم الحج حفاظاً على الأمن، وأعطته الأموال مقابل عدم حج الوهابيين، ورغم أن الحكومة البريطانية اشترطت على عائلة الشريف وعلى آل سعود احترام وتأمين طرق الحج وسلامة الحجاج في نصوص مكتوبة.. إلا أن ردّ نائب الملك البريطاني كان كسابقه: «لن يكون بإمكانه اتخاذ أي إجراء، وذلك انسجاماً مع السياسة الثابتة التي تتبناها الحكومة البريطانية وهي سياسة الحياد، في المسائل الدينية، وعدم التدخّل في قضايا الأماكن المقدسة»[1].

واعترضت الحكومة البريطانية رسالتين أرسلهما مؤتمر عموم الشيعة في الهند إلى الحكومة الإيرانية، الأولى مؤرّخة في ٢٤/ ٥/ ١٩٣٠، والثانية في ٣١/ ٥/ ١٩٣٠، تحثان تلك الحكومة على الحصول على وعد من حكومة ابن سعود بالسماح في إعادة بناء الأضرحة الدينية المقدسة، ورفع المظالم الأخرى»[2].

وفي اجتماعات حاشدة للشيعة في العديد من المدن الهندية «تلهان سُكُّر، لكنو، باتنا، كالكتا، أمروهه، مرشد أباد» لغرض فرض ضغوط على الحكومة البريطانية لتتدخل في الأمر، أجاب المسؤولون بأن هذا التدخل غير ممكن و «غير مرغوب في الوقت الحالي»[3]..

وانتقلت الاحتجاجات في عام ١٩٣١ إلى البنغال، فقد أرسل رئيس وزراء حكومة البنغال (المحلية) إلى وزير خارجية حكومة الهند، رسالة احتجاج في السادس عشر من يوليو ١٩٣١ على أعمال ابن سعود التدنيسية للأماكن المقدسة.. وقبلها صدر عن مكتب

---

(١) الرد في ٨/ ٥/ ١٩٣٠، انظر الوثيقة السابقة.
(٢) الوثيقة FO. 371\14482\ E 4534 مؤرخة في ٢٠/ ٨/ ١٩٣٠.
(٣) FO. 371\14482\ E 5191، مؤرخة في ٢٧/ ٩/ ١٩٣٠ وعناوين الوثائق هي «الأماكن الشيعية المقدسة في الحجاز».

جمعية عائلة نظامات/ مرشد أباد احتجاج مماثل في الأول من يوليو ١٩٣١، اتخذ في اجتماع عام في الحادي والعشرين من يونيو ١٩٣١. جاء في الاحتجاج: «إن ابن سعود ما إن وضع يده على أقدس الأماكن الإسلامية في مكة والمدينة، حتى هُدمت ودُنِّست وانتُهكت قدسية قبور وأضرحة آل البيت الموجودة في جنة البقيع بناء على أوامره، جارحاً بذلك المشاعر الدينية للمسلمين عامة، وللشيعة بوجه خاص.. إن هذا العمل التدنيسي الذي ارتكبه ابن سعود قد أرسل قشعريرة وموجة من الرعب والغضب الجامح في جميع أنحاء العالم الإسلامي الذي سعى بكل وسيلة شرعية متاحة لوضع القضية أمام أنظار ابن سعود، وتوجيه انتباهه إليها ولكن دون طائل.. إنني أرجو من حكومة الهند أن تستخدم نفوذها لدى حكومة ابن سعود ليصلح ما سبّبه من خسائر للعالم الإسلامي بعمله التدنيسي هذا، وأن يعيد الأضرحة المقدسة إلى حالتها الطبيعية.. وبدون تحقق هذا الإصلاح فإن مشاعر المسلمين لن تهدأ، وإن نفوسهم لن ترتاح».

ردّت حكومة الهند على حكومة البنغال وعلى جمعية نظامات بأن سياسة بريطانيا «قائمة على عدم التدخل.. وذلك يمنع من تقديم أي احتجاج لحكومة الحجاز حو ما (زُعم!) من تدنيس وانتهاك قدسية وتدمير بعض الأضرحة المقدسة في الأماكن الإسلامية»[1].

في الفترة ذاتها قدّم أحد قضاة الشيعة في الهند من مقاطعة (بيهار) احتجاجاً لدى المفوضية البريطانية في جدة.. فقد حجّ القاضي إسحار حسين عام ١٩٣١، وشاهد عن قرب أفعال الوهابيين وسيطرتهم وفرض طقوسهم على الحجاج عامة، ومغالاتهم في إيذاء الحجاج الشيعة الذي يأتون من كل بقاع العالم بشكل خاص، وإيجاد التفرقة في صفوف المسلمين..

وفصّل القاضي في مسائل الإيذاء أثناء الصلاة وتدخل المطاوعة، وإجبارهم للحجاج على السجود على غير الحصر وإنما على السجاد، ومنع الشيعة من زيارة أئمة أهل البيت، وعدم السماح لهم بالاقتراب من (بيت الأحزان)، ومن أضرحة وقبور عمات الرسول وقبر زوجته خديجة في مكة.. إلخ، وأشار إلى أن ابن سعود اعتاد على إقامة

(١) الوثيقة البريطانية FO. 371\15301\ E 4483 في ٣١/ ٨/ ١٩٣١، وعنوان الوثيقة هو «تدمير القبور والأضرحة في الحجاز».

حفل سنوي للمطوفين لا يدعو فيه الحجاج الشيعة الذين يشكلون أكثر من ثلث عدد الحجاج، واعتبر السيد إسحار حسين أن هذا التمييز الانقسامي «يزيد في حدة التحامل الطائفي سواء بين رعاياه أو في الخارج»[1].

إن الاحتجاجات لم تقتصر على أتباع مذهب إسلامي دون سواه، ولا على شعب دون غيره من الشعوب الإسلامية، ففي إيران والعراق ومصر وأندونيسيا وتركيا وغيرها، وهي الدول ذات الثقل السكاني الإسلامي الأكبر، وُجد من يتعرض ويحتج، ويندّد بأفعال الوهابيين في الأماكن المقدسة، بل إن العديد من العلماء المسلمين ألّفوا كتباً نقديّة بهذا الشأن، من بينها كتاب الشيخ الظواهري، شيخ الأزهر، الذي ألف كتاباً أسماه «يهود لا حنابلة».

واستمرت الاحتجاجات طوال السنين الماضية وحتى الوقت الحالي، ورغم مرور أكثر من ٦٧ عاماً على احتلال مكة المكرمة، ورغم قسوة الوهابيين، إلا أن الحجاج المسلمين لا زالوا يتعرضون للأذى، ولا زالت الحكومة السعودية بحاجة إلى جيش من المطاوعة وحَمَلة العصي لفرض طقوس مذهبها.. وما يزال الحجاج العائدون كل عام من مختلف بقاع العالم الإسلامي يسردون قصصاً أغرب من الخيال -في أكثر الأحيان- عن تصرفات مطاوعة الوهابية وإهانتهم للحجيج، ويلحظون أن أقدس بقاع العالم الإسلامي، وأكثر الأماكن قدسية، قد تراجعت امام حضارة «الكونكريت».. فكل شيء تغيّر إلى الأحسن، إلا تلك الأماكن العظيمة التي تذكّر بحضارة المسلمين الأولى. وفي الوقت الذي بدأ فيه السعوديون بحفظ تاريخ وتراث العائلة المالكة السعودية، وبصرف الملايين من الدولارات لإبقائها حيّة وبشكلها القديم، لا ترى في رحاب الديار المقدسة سوى بُقعاً جرداء ممحوّة المعالم، لا تكاد الأجيال الجديدة تتذكر من تاريخها شيئاً.

إن مسألة إعادة بناء الأماكن المقدسة في الحجاز، وإعادة الاعتبار لمختلف الآثار الإسلامية، تعتبر من أهم الأمور التي تتفق بشأنها الغالبية العظمى من المسلمين، الذين يجمعهم التاريخ المشترك والإجلال للشخصيات الإسلامية التي ثوت في تلك البقاع الطاهرة.. وبات من الضروري أن تُعاد لتلك الأماكن قدسيتها ورونقها واحترامها

(١) رسالة القاضي إسحار حسين في ٦/ ٦/ ١٩٣١، ورد عليها من السفارة البريطانية في جدة (س. ج. هوب جل) في ١٤/ ٧/ ١٩٣١، مؤكداً عدم التدخل في الشؤون الدينية. انظر الوثيقة ذات العنوان (معاملة الشيعة في الحجاز) والمرقمة FO. 371\15301\ E 4173 والمؤرخة في ١٢/ ٨/ ١٩٣١.

لتذكر الأجيال الناشئة المتجهة نحو الإسلام بتاريخها وتراثها التليد، وهذا لا يكون إلّا بعقد العزم وبذل الجهد لتعريف المسلمين بهذا التراث، وما حلّ به من نكبات بسبب التعصّب المقيت.. وبتسخير الطاقات للضغط على الحكومة السعودية لإعادة تعمير ما هُدم وخُرّب.



٧

الأوضاع الاقتصادية في الأحساء والقطيف

(١٩١٣ - ١٩٤٠)




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ما يؤلم الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة، أن منطقتهم من أغنى مناطق العالم اليوم، ولكنها تعيش رغم هذا حياة الفقر والتخلّف في كافة المجالات.

قبل عهد النفط كانت مناطق الشيعة أغنى مناطق شبه الجزيرة العربية، ولم تظهر قبل النفط ولا بعده منطقة من مناطق الجزيرة العربية تنافسها الصدارة.. ولهذا السبب كانت الأحساء والقطيف قلب المملكة الاقتصادي منذ احتلالها عام ١٩١٣ وحتى اليوم، وكان ضياعها من يد السعوديين عام ١٨٧١ أحد أسباب نهاية دولتهم وسيطرة ابن الرشيد على كامل التراب النجدي.

تقول رسالة لوجهاء وأعيان الشيعة موجّهة لأمير المنطقة الشرقية السابق عبدالمحسن بن جلوي، يقارنون فيها حالهم قبل قيام الدولة السعودية الحالية وبعدها: «إنه حينما كانت حياة سكان المملكة تعتمد على الزراعة والمراعي والماشية كمورد أساسي لحياتها الاقتصادية، كانت القطيف تعيش في بحبوحة ورفاهية تفوق أكثر المناطق ثروة وازدهاراً، لأنها لا تعتمد فقط على الزراعة، وإنما إلى جانب زراعتها وحقول نخيلها الممتدة -حوالي مليون نخلة في القطيف، ومليوني نخلة في الأحساء- كانت تعتمد على مورد استخراج اللؤلؤ، وكانت أسواقه رائجة وتجارته مربحة، وقوافل السفن تملأ ساحل جزيرة تاروت، وكانت البلاد -القطيف- تحتفل في كل عام بموسم نشط وتزدهر فيه الحركة التجارية، ويؤم البلاد مختلف أبناء الخليج وتجار الهنود.

وإلى جانب هذا الموسم -تضيف الرسالة- كانت هناك مواسم عديدة: موسم تصدير السلوق من ميناء القطيف التاريخي، وموسم البادية، حيث تموّن البلاد بما تحتاجه

من الأغنام ومنتجاتها، في حين يشتري البدو التمور والألبسة والأطعمة المختلفة. ولم تكن التمور والزراعة وقفاً على الاستهلاك المحلي، بل كان يكفي حاجة البلاد وما جاورها من مناطق الخليج، ومن بين ما تصدّره الليمون والأترج والبطيخ، وكانت في اكتفاء ذاتي من الرمان والتين والموز والخوخ وأصناف أخرى من الفاكهة[1].

وتحدثت الرسالة عن مستوى القطيف الصحّي وأنه أفضل من بقيّة المناطق رغم وجود بعض الأمراض المزمنة كالتراخوما. وأمّا المواصلات، فإن المنطقة كانت ترتبط بشبكة من الطرق التي تعتبر يومها من أحسن الطرق وأصلحها، وكان لدى الأهالي ثروة من الخيل والحمير التي كانت الواسطة الوحيدة للمواصلات. وأما التعليم فإنه ينتشر بواسطة الكتاتيب التي تملأ المدن والقرى[2].

ولاشك في أن وضع الأحساء لا يختلف عن القطيف -إن لم يكن أفضل- فهناك ميناء العقير، ومحصول الأرز الذي اشتهرت به إضافة إلى التمر. وقد ذكر مدحت باشا بعد زيارته للأحساء، أن قراها الخمسين مملوءة بالبساتين والمزارع، ويكثر هناك محصول الأرز والتمر، ثم أضيفت الحنطة، وزرعت بكثافة هائلة.

وإلى جانب هذا فقد نالت الفاكهة حظّها من الاهتمام، كالعنب والتين والخوخ والأترج والليمون والبرتقال والتفاح والتوت والنبق والمشمش، وكذلك الخضروات كالباميا والطماطم واللوبيا والسمسم والبطاطا والثوم والقرع والدبا وغير ذلك[3]، وهذا جعل من إقليم الأحساء أخصب إقليم عرفته الجزيرة العربية لكثرة حاصلاته التي غمرت الأقاليم المجاورة، خاصة من الأرز والتمر، كما يقول حمد الجاسر[4].

وقبيل تدفق النفط قدّرت أرامكو، المساحة المزروعة بأربعين ألف هكتار «٣٠ ألفاً في الأحساء، وعشرة في القطيف»، وقدّر عدد النخيل في الأحساء وحدها بثلاثة ملايين نخلة، في حين قدر فيدل قيمة إنتاج الأحساء من التمر بحوالي «١٠٥٠» مليون جنيه، أي أكثر من مليار، وقدر إنتاجها من الأرز سنوياً بـ«٤١» مليون رطل سنويًا، وأن إنتاج

(١) رسالة من وجهاء الشيعة في القطيف إلى الأمير عبدالمحسن بن جلوي في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٧٩هـ.
(٢) المصدر السابق.
(٣) آل عبدالقادر، مصدر سابق، ص٥٢.
(٤) المصدر السابق، المقدمة، ص ي.

القمح يقارب ألف مليون رطل سنويًا[١].

لقد اعتمدت الدولة السعودية قبل النفط على المعونات الأجنبية من جهة، وعلى الضرائب المختلفة والمتنوعة «الزكاة، الجهاد، الجمارك، وغيرها».. وكانت الدولة الناشئة بحاجة إلى المال لتجييش الجيوش وشراء السلاح والرجال ولشدّ لحمة العائلة المالكة بضخّ الأموال إليها.. وقد دفع ضريبة هذا الأمر بشكل خاص الحضر، وبالأخص الشيعة باعتبارهم الحلقة الأضعف في الترتيب القبلي والمذهبين ولاعتبارات سياسية أخرى.

المعونة الأجنبية

لم تأخذ المعونة الأجنبية صفتها الرسمية كراتب دعم من قبل البريطانيين للحكم السعودي إلّا في عام ١٩١٧، واستمرت حتى عام ١٩٢٤.. ففي السنوات الأولى لحكم ابن سعود تلقّى الدعم المباشر من بريطانيا في الكويت على شكل مال وسلاح وتسهيلات ضرائبية أخرى، والسماح له بتقاضي الزكاة من مناطق يحكمها الإنجليز من أجل إنعاش وضعه الداخلي.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى، وفكّ ابن سعود ارتباطه الرسمي مع الأتراك، وعدم التزامه بالمعاهدة التي وقعها معهم، بدأت شحنات السلاح ودفعات المال تأتيه بشكل مباشر عبر الشريف حسين أحياناً، أو عن طريق موانئه في الخليج، أو بواسطة بعثات بريطانية قادمة من العراق المحتل بريطانيًا.

يذكر فيلبي ما حصل عليه ابن سعود من سلاح أثناء الحرب العالمية الأولى، والذي وفّر عليه مبالغ هائلة من المال، على النحو التالي:

سبتمبر ١٩١٥	٣٠٠ بندقية
ديسمبر ١٩١٦	٤ مدافع ميكانيكية
ديسمبر ١٩١٦	ألف بندقية عيار ٣٠٣

(١) د. السبيعي، النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ص٧١، ٧٤، ٧٦. إن إنتاجاً بهذا الغزارة يستحق التأسّف عليه، خاصة وأن الشيعة خسروا هذا الإنتاج دون أن يحصلوا على البديل من خيرات النفط.

ديسمبر ١٩١٦	ألفي بندقية أوتوماتيكية
أبريل ١٩١٧	مدفعان تركيان استولى عليهما الإنجليز
يوليو ١٩١٨	ألف بندقية
أكتوبر ١٩١٨	ألف بندقية

كما يذكر صلاح الدين المختار[1]، أن الشريف حسين وبعد أن أعلن ثورته على الأتراك فيما عرف بالثورة العربية الكبرى!، راح الذهب الإنجليزي يتدفق على جدّة عن طريق بور سودان مصحوباً بكميّات من العتاد الحربي، وكان الذهب يصل في صناديق خاصة لينفقه الشريف بمعرفته لتجنيد العرب واستمالة أمرائهم ورؤسائهم، وأرسل في آخر سنة ١٣٣٥هـ - ١٩١٦ صرّة من المال إلى ابن سعود تحوي آلاف الجنيهات الإنجليزية، وأتبعها في السنة التالية بثلاث صرر في كل واحدة منها خمسة آلاف جنيه إنجليزي ذهباً.

بعدها أرسل ابن سعود إلى ابن الشريف حسين «الملك عبدالله» يطلب مالاً يتقوّى به من المعلومين «الإنجليز»، قال:

«أمّا إذا ترون مساعدة لنا سواء من سيادتكم أو من المعلومين، نضبط بها داخليتنا.. ونتقوى بها على الجهاد.. فذلك هو المطلوب».. وأرسل له عبدالله صرّة بألف جنيه مع اعتذار بأن الحالة معلومة، وعرض عليه ما شاء من البنادق والمدافع، بمجرد أن يعرّفه ابن سعود بحاجته إليها[2].

بعد توقيع ابن سعود لمعاهدة دارين سنة ١٩١٥ وعده الإنجليز براتب دعم سنوي مقابل وقوفه إلى جانب بريطانيا في حربها ضد دولة الخلافة، وقد بدأ الراتب -كما أشرنا بصورة رسمية سنة ١٩١٧-.. وتشير وثيقة بريطانية إلى أن «مجموع تكاليف رواتب الحكومة البريطانية المقدمة للملك خلال هذه السنوات هي ٥٤٢ ألف جنيه». وأضافت الوثيقة: «في البداية أُعطي الراتب للمساعدة التي قدّمها ابن سعود في الحرب ضد تركيا. أما الرواتب اللاحقة للحرب فقد قدّمت لاستقرار السلام، وتأمين طرق

(١) المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، صلاح الدين المختار، جزء ٢، ص٨١.

(٢) كشك، مصدر سابق، ص٤٨٦ - ٤٨٧.

الحج في الجزيرة العربية»[١].

وبالطبع كانت هناك دفعات مالية لا تدخل ضمن الراتب الشهري، وإنما مرهونة بظرف ما، مثال ذلك ما حدث سنة ١٩١٧ حينما قدم فيلبي من العراق محمّلاً بالمال، لتموين حملة ضد الرشيد في حائل، قبل ابن سعود القيام بها شرط توفير المال والسلاح اللازم.

كان ابن سعود بحاجة لتبرير استلامه المعونة البريطانية، وقد وصل إلى حلّ طريف طالما أشارت إليه المصادر المهمّة والوثائق، وهو أن الملك يستدعي الإخوان والمشايخ حينما تصل المعونة، ويقول لهم: إن «الجزية» من الكفار قد وصلت إلى المسلمين الصادقين!.

وفي إحدى المرات ذكّر الشيخ عبدالله بن عيسى بن علي آل خليفة، ابن حاكم البحرين، المعتمد البريطاني هناك -ديكسون- بما يحدث للمعونة فقال: «أنتم الإنجليز ارتكبتم خطأ فادحاً بدعمكم لابن سعود بالشكل الذي تقومون به الآن. أنا واثق، ثقتي بأن اسمي هو عبدالله بن عيسى، أنكم ستعيشون لتندبوا وتلعنوا ذلك اليوم الذي فعلتم فيه ذلك، وستضطرون في آخر الأمر إلى تحطيم ابن سعود عن طريق الحرب.. هل تعلمون ماذا يحدث للـ ٧٥ ألف روبية التي تقدمونها له كل شهر؟، إنها حين تصل الرياض، فإن ابن سعود يرفع راياته ورايات الإسلام، ويجمع أتباعه، ثم يعلن على الملأ أن الجزية من الكفار المسيحيين قد وصلت»[٢].

بالطبع فإن ديكسون، وهو صديق ابن سعود، اعتبر ما قاله عبدالله بأنه: كلام فارغ!، رغم أن المعلومة صحيحة، وقد أشار إليها ديكسون في مذكراته المترجمة إلى العربية، وفي الرسائل التي يرفعها لرؤسائه.. وربما كان تحليل عبدالله بن عيسى خاطئاً فيما يتعلق بتمرد ابن سعود على الإرادة البريطانية، لهذا يوضح ديكسون وجهة نظره الشخصية بقوله: «من ناحيتي أعتبر راتب الدعم الذي نقدّمه لابن سعود هو مال يكسبه

---

(١) الوثيقة رقم 13012 - E1336F0371. مؤرخة في ١٤ مارس ١٩٢٨. وانظر: جمال زكريا قاسم، مصدر سابق، ص ٥٣٠ - ٥٣٠.

(٢) (E 12852) مؤرخة في ١٨ أكتوبر ١٩٢٠. مذكرة أعدّها المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، وأرسلها إلى المندوب السامي في بغداد، عن أوضاع الجزيرة العربية لشهر يوليو ١٩٢٠، وتاريخ تحريرها ١٢ أغسطس من العام نفسه.

عن جدارة واستحقاق، وأن النتائج التي حصلنا عليها تفوق أضعافاً مضاعفة ما أنفقناه من أموال عليه، وانا أتمنى أن يُزاد راتب الدعم هذا إلى ستة آلاف جنيه شهريًا»[1].

على أن لابن سعود ورقة ضغط استخدمها بكفاءة وبراعة، ألا وهي القبائل البدوية التي إن لم يقدّم لها المال فإنها لن تكون منضبطة، وبالتالي ستهاجم أماكن وإمارات خاضعة للنفوذ البريطاني.

بين ٢٩ يناير ١٩٢٠ و ٢٠ فبراير من العام نفسه، كان ديكسون في زيارة للأحساء، والتقى هناك بابن سعود الذي أخبره «أن عائداته لم تكن تغطي نفقاته، ولا يدري ماذا سيفعل إذا خفضت حكومة صاحب الجلالة راتب الدعم الذي تقدمه له، إنه حينها سيواجه حالة من الخروج على القانون»[2].

ومفهوم هنا مغزى «الخروج على القانون»، ولكن ابن سعود لم يترك مجالاً للشك في التفسير أو سوء فهمه.. ففي العاشر من فبراير ١٩٢٠ كتب ديكسون من الهفوف قائلاً بأن شيئين لدى ابن سعود بهراه.. «الأول، كفاءة جهاز مخابراته، فهو على اطلاع وثيق بأخبار مصر وسورية والحجاز والهند والعراق، وأن عملاءه ومخبريه هم في معظمهم من التجار النجديين المنتشرين في جميع أنحاء الشرق الأوسط والهند.. أما الأمر الآخر فهو قوة مشاعر وعواطف ابن سعود الجيّاشة تجاه كل ما هو برطاني، وثقته العمياء، بل المثيرة للشفقة تقريباً بحكومة صاحب الجلالة».. ومن النقاط التي قال ديكسون: إنها معشعشة في ذهن صاحبه.. أن: «الامتناع عن صرف راتب الدعم الخاص -الذي تأخر بضعة أشهر- يعبر عن شك وعدم ثقة بكلمة العهد والشرف التي يعطيها».. وشكا أنه أشدّ فقراً هذه الأيام -بعد الحرب العامة الأولى- من قبلها، رغم أن كوكس وعده بأن يرفعه إلى السماء[3].

وأضاف ديكسون في تقريره: «إن ابن سعود في أمسّ الحاجة إلى المال، ولم يكن يعرف إلى أي جهة يتجه، وهو يحافظ على انضباط شعبه وخاصة الإخوان عن طريق الهبات السخيّة والهدايا، وهو يريد أن يزداد راتب الدعم الخاص به إن أمكن، وهويدرك

---

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) تقرير لديكسون، أعده حول زيارته للأحساء. انظر E 6289 بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٠.

(٣) الوثيقة السابقة.

مـدى الصعوبات التي تواجه الحكومة البريطانية، ولكنه يناشـدنا بأن راتبه يعني الإبقاء على نجد موحدة، والحفاظ على القانون والنظام.. إن شعبه الآن يخضع لإشرافه وضبطه، ولكنـه اضطـرّ إلى اسـتدانة الأموال، وهـو يأمل أن يحسّـن الأمور فيها بعـد بافتتاح ميناء الجبيـل، وتلقّـي عائـدات جمركية أكبر.. أما الآن فلا يسـتطيع الاسـتغناء عن المسـاعدة البريطانية، كما لا يستطيع أن يقف وحده على قدميه، ولهذا فهو يأمل أن تواصل حكومة صاحب الجلالة تبنّي نمو وتطوّر حكومته الوليدة عن طريق المساعدات»[١].

وحول ديون ابن سـعود، قال ديكسـون: إنها تسـبب لـه قلقاً شـديداً، وإنه مدين لتجـار القصيم بحوالي سـتمائة ألف روبيّة.. بينما هو مديـن في البحرين وحدها بمبلغ مائة ألـف روبية لعبدالعزيز القصيبي الذي زاد قلقه على أمواله. وتوقع ديكسـون «أن يطلب ابن سـعود مرة أخرى وعن قريب من حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تزيد راتب ال دعـم الـذي تقدمـه له، وسـتكون حجته: أنه بأمـوال الحكومة البريطانيـة يحافظ على السـلام في الجزيرة العربية، وذلك بسـيطرته على الإخوان ومنعهم من اجتياح الحجاز»، وقد أيّد ديكسون زيادة الراتب إلى ستة آلاف جنيه في الشهر[٢].

وكما توقع ديكسون، فقد استلم رسالة من ابن سعود مؤرخة في الثاني من أغسطس ١٩٢٠ تحـث الحكومة البريطانية على زيادة راتـب الدعم «وكنت أتوقع أن يأتي مثل هذا الطلـب عاجـلاً أم آجلاً».. وبناء على هذا قـررت الحكومة البريطانيـة تقديم هدية لابن سـعود هـي خمسـة آلاف جنيه، اعترافاً بمسـلكه الـذي يليق برجل حكـم متفوق، حينما امتنع عن أداء فريضة الحج لعام ١٩٢٠، وقد أخبر ديكسون بذلك في برقية من المندوب السامي ببغداد في الحادي عشر من أغسطس من العام نفسه.

ويبدو أن طلب ابن سعود الفوري للمال على علاقة باحتلاله لأبها، عاصمة عسير، كما يقول ديكسون، والذي وصف الغزوة بأنها ناجحة، وأن الغزاة عادوا بالأموال ومائة وسـتين عبداً لابن سعود وحده، كما أشار إلى احتلال ثلاث مدن صغيرة ثم أُحرقت عن بكرة أبيها في وادي نجران[٣].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) الوثيقة E 12852 حرّرت في ١٢ أغسطس ١٩٢٠، وسجّلت في ١٨ أكتوبر من العام نفسه.
(٣) الوثيقة السابقة، وهذه القرية شيعية إسماعيلية على ما يبدو.

وأعد ديكسون، المعتمد في البحرين مذكرة في الثاني عشر من أغسطس حول الوضع المالي لابن سعود قال فيها: «هناك شيء واحد سيصيب مقتلاً حتميًا وقاطعاً لخطط ابن سعود، والواقع أنني أعتقد شخصيًا أنه سيصيب دماره ونهايته. يجب ألّا نوقف راتب الدعم الذي نقدّمه له، إن مبلغ الخمسة آلاف جنيه التي يحصل عليها ابن سعود شهريًا الآن، عن طريق البحرين يصرفها على شكل رواتب أقل حجماً لشيوخ نجد الأقوياء، مثلهم في ذلك مثل كل العرب، سواء كانوا بدواً أو حضراً، فإنك تستطيع أن تفعل بهم اي شيء تريده إذا ما قدّمت لزعمائهم رواتب مناسبة مهما كانت قليلة.. إن ابن سعود يدرك ذلك تماماً، ويدرك أنه صحيح خاصة بالنسبة لقبائل نجد.. إن ما يحتاجه ابن سعود منا اليوم وبإلحاح هو الدعم الزائد والواضح، فإذا لم يكن بإمكاننا إعطاءه المال، فإن علينا أن نظهر له بقدر ما نستطيع بأننا ننوي فعلاً أن نقف إلى جانبه وندعمه، وأن ليس في نيّتنا أن نسمح لدول صغيرة هزيلة مثل الكويت والبحرين بأن تضايقه أو تزعجه متذرعة بالحماية البريطانية، إن القرار الجمركي الذي صدر مؤخراً في البحرين لصالح ابن سعود هو مثال جيد على الكيفية التي نستطيع بها أن ندعم ابن سعود»[1].

على أنه وبعد احتلال حائل وإسقاط إمارة آل رشيد سنة ١٩٢٢، بدأت المشاكل المالية تتصاعد، وعمّت موجة من السخط القبائل الإخوانية في نجد.. وأشار أمير الكويت حينها إلى أن العديد من القبائل هذه على استعداد للهجرة إلى العراق لولا خوفها من أن يمارس ابن سعود الضغط وينجح في إعادتها[2]، والحقيقة كان هذا مبرراً معقولاً لعدم الهجرة، إذ سبق لبريطانيا أن ضغطت على العجمان وأعادتهم إلى الحظيرة السعودية من الكويت، كما ضغطت بريطانيا على قبائل العطيّة على حدود شرقي الأردن للغرض نفسه.

وحين ألغت بريطانيا راتب الدعم عن حلفائها -وبينهم ابن سعود- نتج عن ذلك مسائل خطيرة فيما يمس الوضع الاقتصادي والسياسة الخارجية الذي أخذ في انتهاجها، خاصة فيما يتعلق بالحجاز، حتى قيل: إن قطع راتب الدعم أطلق يد ابن سعود لاحتلال الحجاز للسيطرة على موارده، والاستفراد بالضرائب المفروضة على الحجاج.. لكن لاشك في أن بريطانيا كانت يومها مهتمة بإنهاء الحليف المزعج وغير المهادن بشأن

(١) الوثيقة E 12852 مؤرخة في ١٨ أكتوبر ١٩٢٠.

(٢) الوثيقة رقم 91 - 678 - E 10403، مؤرخة في ٢٢ أكتوبر ١٩٢٣.

فلسطين، الشريف حسين.

وأكدت تقارير المقيمية البريطانية في بوشهر بأن هناك عدم ارتياح من حكم ابن سعود من قبل تجار الأحساء الذين أخذوا يعانون من زيادة عبء الضرائب بعد انقطاع راتب الدعم، كما بدأت القبائل تتخلّى عن ولائها لابن سعود لأنه لم يعد في مقدوره استمرار دفع أموال إليها[1].

والحق فإن الإنجليز وإن قطعوا راتب الدعم السنوي، إلّا أنهم كانوا يمدّون ابن سعود بين الفينة والأخرى بكميات من الأسلحة والذخيرة إضافة إلى المال، ضمن رؤية تقول: إن نقص المال المدفوع لشراء قبائل الإخوان يحرّضهم على مهاجمة إمارة شرق الأردن أو الكويت أو العراق، وهو الذي حدث فعلاً. ومن المهم، من وجهة نظر السلطات البريطانية، مساعدة الملك في إحكام قبضته على هذه القبائل، وإلّا فإن العاقبة ستكون وخيمة.. غير أن البخل البريطاني المعروف، أعطى لابن سعود حجّة -أو جعله في موقف ضعف- حينما هاجمت قبائله الإخوانية البادية الجنوبية للعراق والأردن لتنهب وتقتل كيفما تشاء، رغم أن ابن سعود «انصاع بكل إخلاص لسياسة الحكومة البريطانية من أجل التوصل لتسوية بينه وبين الأمير عبدالله، لإدراك الأول بأنه مهما قلّ حجم المساعدات المادية التي يحصل عليها من بريطانيا، فإن عداءها له سيعني دماره» كما تشير إلى ذلك وثيقة بريطانيا[2].

الـزكـاة

اعتبر الحكام السعوديون أن تطبيق فريضة الزكاة نتيجة العودة إلى الدين، غير أنها في واقع الأمر تحوّلت إلى أمر جبري، وأصبح الجهاد لغاية واحدة هي جمع الزكاة التي فرضت على كل من طالته اليد الوهابية، وبذا اتخذت الزكاة صفة الإلزام القسري لا صورة العمل المشير إلى التقوى الدينية، ولم يميّز الوهابيون بين الزكاة المأخوذة غصباً أو طوعاً، وسواء من المؤيدين أو المعارضين الرافضين للحكم والمذهب[3].

---

(١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص٥٣٠.

(٢) الوثيقة رقم 25 - 3126 - E 3126، مؤرخة في الخامس عشر من مايو ١٩٣٤. انظر التقرير السنوي للسعودية عن عام ١٩٣٣م.

(٣) كيلي، الحدود الشرقية، ص١١٩.

إن الزكاة في التاريخ السعودي الغابر وإلى ما قبل عهد النفط، لم تكن أكثر من عملية ابتزاز يفرضها حاكم قوي على رعاياه، أو جيرانه الضعفاء «إمارات الساحل» ويدعمها بالتهديد والفرق المسلحة.

وفضلاً عن طابع الإخضاع والقسر والتهديد، فإن طرق تحصيل الزكاة ومقدارها وموارد صرفها بعيدة كل البعد عمّا أقرّته الشريعة الإسلامية.. في حين اعتبر السعوديين أن كل منطقة دفعت الزكاة إليهم هي منطقة تابعة لهم، وقد استخدموا دفاتر الزكاة كأحد أهم الأدلة لإثبات دعاواهم في البريمي.. في حين كان البريطانيون ومنذ منتصف القرن التاسع عشر يؤكّدون الفصل بين الاثنين، بالنسبة للمناطق الخاضعة لإشرافهم في الخليج.. فهم وإن قبلوا بأن يدفع أتباعهم زكاة سنوية «أو مقداراً من المال تحت أي مسمّى»، فإنهم أكّدوا للحكام السعوديين -كما فعل بيلي- أن ذلك لا علاقة له بالسيطرة والحكم.. ولأن السعوديين كان يهمّهم المال قبل أي شيء آخر فقد رضخوا للأمر الواقع.

واعتبر كيلي -أحد موظفي الحكومة البريطانية- أنه حينما «تدفع الزكاة نتيجة القسر والإرهاب، كما هو الوضع بالنسبة لسلطان مسقط وشيخ البحرين، فإن طبيعتها تغدو أكثر من مجرّد جزية تُستخلص تحت وطأة التهديد بالغزو، وهي لهذا لا تحمل أي معنى للسيادة الإقليمية، وإنّما تفوّق في القوة من جانب الذي يبتزّها»[1].

ووقع وطء الزكاة بطرقها المغالية في الإيذاء على جهتين أساسيتين من الرعايا: مالكي الزرع والبساتين، وهم الشيعة في الغالب.. والبدو الذين لابدّ وأن يدفعوا زكاة أغنامهم وإبلهم، وهم بدو لا يتبعون سلك الإخوانية، خاصة بدو الشرق والحجاز، أما الإخوان فإنهم أنصاف حضر تخلّوا عن البداوة وباعوا إبلهم وانشغلوا بالقتال في جيش الملك واعتمدوا على الغنائم والهبات وسيلةً للعيش.

وهناك جهة ثالثة هي الإمارات المجاورة التي يجب عليها أن تدفع مقداراً سنويًا من المال.. قد يسمّى الزكاة، وقد يسمّى الجزية، وقد سبب استحصال هذا المال مشاكل سياسية عويصة، وترك جروحاً لم تندمل حتى هذا اليوم بين قبائل المناطق الخاضعة لسلطات غير سعودية في الخليج.

(١) المصدر السابق، ص ١٢٠.

من جهة أخرى، فإن كل ما ألغاه الحكم التركي من ممارسات مخالفة للشرع بشأن الزكاة، كان السعوديون يطبقونها، كزيادة الخرص، وأخذ الرشوات، واتباع أسلوب المصادرات لأملاك من لا يقدر على دفع الزكاة.. عادت من جديد بعد غياب نصف قرن بمجرد أن سيطر ابن سعود على الأحساء، حيث أسّس إدارة مالية فيها، تكون مرجعاً لموظفي ماليات العقير والجبيل، وبقيت القطيف ذات إدارة مالية مستقلة.

واعتادت إدارة المالية حصر النخيل وأعدادها وأسماء ملّاكها، ثم إرسال مجموعة من «الخرّاصين» لتقدير ثمر النخيل قبل نضوجه بمدّة، ويقيّدون ذلك في دفاتر خاصة، ويقررون في الحال كم تكون الزكاة الواجب إخراجها.

وكما كان معتاداً، فإن الخرّاصين -ولطبيعة مسلكهم الطائفي- يزيدون في الخرص، ويضعون توقعات مغالية لحجم الإنتاج، من أجل إرهاق السكان، وفضلاً عن هذا فإن الإدارة المالية بتحيّزها تجد الوسيلة والتبرير اللازمين لتجاوز حدّ الزكاة الشرعي، بحجّة أن الملك بحاجة إلى المال، أو أن القحط أصاب نجد وربوعها.

ويشترط مأمور والزكاة على الأهالي توصيل زكواتهم إلى إدارة المالية، وعليهم -إضافة إلى تحمّل نفقات النقل- الانتظار أياماً عديدة لتسليم ما لديهم، لتبدأ محنة جديدة، حين يبدأ المسؤولون وزن «قلال» التمر.

وقد أثارت التعديات في الخرص سخط وتذمر السكان، وفتحت أبواباً واسعة للفساد الإداري وانتشار الرشوة -لمن يجيدها-، والمشكلة هنا أن الكثر من الفلاحين يستأجرون النخيل مقابل مقدار معلوم من التمر أو المال، وفي الغالب يعجز هؤلاء عن أداء ما عليهم، فتتراكم الديون، وفي العادة يبادر المأمورون ببيع المنازل وحبس المزارع أيضاً.

وحدث عام ١٣٤٩ و ١٣٥٠هـ، أن الأزمة الاقتصادية بدأت تأخذ بخناق العالم، وكان للقطيف والأحساء منها أوفر نصيب، إذ كلّما اشتدت الأمور على الحكومة المركزية، تبدأ بالضغط على الأهالي بزيادة الضرائب وتوسيع حلقة المصادرات على الجهات الأضعف، ونعني بهم الشيعة، وكانت أسعار التمور في تلك السنوات قد هبطت، وهي طعام السكان الأساسي وموردهم الرئيسي، بحيث لم يكن الوارد السنوي

كافياً لإصلاح النخيل وتأدية الزكاة الحكومية، وهذا جعل الزكوات تتخلّف وتدور من عام لعام بصورة ديون متراكمة على الأهالي. وأخيراً وجد الجميع أنفسهم عاجزين عن الدفع، ولمّا لم يكن بوسع الإدارة المحليّة أن تتغاضى عن المطالبة بالزكوات المتخلّفة، ولم يكن بدّ من الإلحاف، صار الأهالي في أزمة حادّة، اضطرت الكثير منهم إلى مغادرة البلاد إلى البحرين بشكل خاص والاستقرار فيها نهائيًّا.

حينها كتب وجهاء الشيعة، وفي مقدمتهم الشيخ علي بن حسن بن علي الخنيزي إلى الملك راجين منه إسقاط الديون أو تخفيفها من أجل إيقاف الهجرة الجماعية والتذمر العام الذي فجّر عام ١٣٤٨هـ انتفاضة العوامية الشهيرة، فرد الملك إلى الشيخ الخنيزي بالتالي:

«عدد: ٨٨٤

من عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل، إلى الشيخ علي بن حسن على الخنيزي وكافة أهالي القطيف.

بعده، قد اطَّلعنا على العريضة المقدمة منكم المؤرخة في ٤ شوال سنة ١٣٥٠هـ، بشأن استرحامكم في خصوص الديون التي عليكم للمالية من بواقي الزكاة.. نفيدكم أننا نظرنا لما شرحتموه، ورغبة في مساعدتكم وتسهيل أموركم، فقد أمرنا بالسماح عنكم في ديون الزكاة العائدة للسنتين الماضية التي قبل عام ١٣٤٩ - ١٣٥٠هـ، وقدرها ٢٣ ألفاً ومائتين وسبعة وستين روبية. أما بقية زكاة هذه السنة، فقد أمرنا أن تؤجل عليكم إلى حصول حاصلاتكم في ٢٨ شوال سنة ١٣٥٠هـ.

ختم[1]

ومن ناحية البدو فإنهم غالباً ما يحاولون التهرب من دفع الزكاة، وكثيراً ما كان يصحب عمليات جمع الزكاة وجباية الضرائب العنف وعمليات التأديب للقبائل المتمرّدة التي رفضت الدفع للسلطة المركزية.. إن تمردات القبائل لها ما يبررها لأنها من طبيعة البدو، ولأن القبائل لم تلمس نشاطاً من الدولة من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية

(١) ذكرى الزعيم الخنيزي، الشيخ علي بن حسن الخنيزي. تأليف عبدالله الشيخ علي الخنيزي، ص١٢٤، ١٢٦.

والاجتماعية.. بل كانت ترى أن أموال الزكاة والضرائب تذهب سدى[١].. وهذا أمر يلمسه جميع السكان، إذ إن المال يجمع إلى السلطة المركزية في الرياض وهناك توزّع على الأصحاب والقبائل والحاشية.. بمعنى أن الزكاة التي يفترض فيها أن تؤخذ من الأغنياء وتنفق على الفقراء، أصبحت عبئاً هائلاً على أكتاف الجميع، ووضعتهم دون مستوى حزام الفقر. وفي كتابات الباحثين إشارات إلى أن الزكاة التي يتقاضاها ابن سعود هو وأسلافه غير إسلامية، وأنه لا يتصرف فيها كما يجب في الإسلام، ويوردون مثالاً على ذلك أنه يأخذها من الأحساء والقطيف ولا يوزع منها شيئاً على الفقراء الكثيرين فيهما[٢].

الضرائب والجمارك

وهما وجهان لعملة واحدة، ولقد مرّ معنا كيف أن ابن سعود خطّط لرفع الضرائب وزيادتها قبل أن يجلي الترك عن المنطقة، بل إنه روّج إشاعة بأن الأتراك سيتركون له حكم المنطقة لأنهم كانوا عاجزين عن جباية الضرائب.

إن أول ما يلمسه الباحث بالنسبة للضرائب والجمارك، إنها لا تستند إلى أسس شرعية، وقد كان ذلك أحد أسباب ثورة الإخوان، بل إنهم نجحوا في تخفيفها وإلغاء بعضها عن المسلمين -والمقصود بهم الإخوان- أما بقيّة المناطق فبقيت الضرائب قائمة. والمسألة الأخرى هي عدم العدالة في توزيع الضرائب بين السنّة والشيعة، فمن المعلوم أن جميع الحضر في الحجاز والأحساء والقطيف وربما بعض مدن القصيم عانوا من ضرائب ابن سعود المتصاعدة، غير أن الوطأة كانت على الشيعة بشكل أشدّ، خاصة وأن الموانئ الأساسية كانت في مناطقهم، وما يتبعها من حركة تجارية نشطة.

فور سيطرته على الأحساء فرض الحاكم السعودي رسوماً جمركية مقدارها ٨٪ على كل الواردات التي تصل إلى الإقليم الشرقي بحراً، وكانت الجمارك وإلى عهد النفط تؤلّف جزء هامًّا من الواردات السنوية، كما يذكر فؤاد حمزة مستشار ابن سعود. والغريب أن إدارة الجمارك تحسب الرسوم الجمركية على أساس قيمتها في السوق السعودية، وليس على أساس قيمتها الحقيقية، ومن أجل تعيين القيمة لم يكن يُكتفى بالفواتير المقدمة من

(١) الإصلاح الاجتماعي، ص٢٦.
(٢) كيلي، مصدر سابق، من ص٤٢٥ إلى ٤٢٨.

التجار، بل على التثمين المستند إلى أسعار الحاجيات في السوق. وهكذا فالمهم ليس قيمة شراء البضاعة، وإنما بكم تبيعها؟!، والغريب أيضاً أن فؤاد حمزة يتفاخر بأن نظام الجمارك السعودي اقتبس من أحدث الأنظمة في البلاد الراقية[1].

وكانت القطيف مضرب المثل في الضرائب تقاس بها البلدان الأخرى، ففي عام ١٨٦٥ -أي في عهد فيصل بن تركي- ارتفعت الضرائب الجمركية بصورة مؤقتة في الكويت، ولم تكن هناك حاجة لمعرفة مقدارها، إذ يكفي القول بأنها تماثل ما تحصّله حكومة القطيف.. وفي أواخر عهد مبارك الصباح، رفع الأخير الضريبة الجمركية على الواردات إلى ٥٪، فاضطر تجار الكويت إلى هجر بلدهم والانتقال إلى البحرين، أمثال هلال المطيري، وشملان بن علي، احتجاجاً على زيادة الرسوم.. ولما تولّى سالم الصباح الحكم «١٩١٧ - ١٩٢١» كانت باكورة أعماله تخفيف الجمارك إلى ٤٪ وأعفى الصادرات من الضرائب[2].. في حين أن ابن سعود لم يكتفِ بنسبة ٨٪ التي هي في الواقع تزيد على العشرين بالمائة، باعتبار احتساب نسبة الضريبة على قيمة البضاعة في السوق المحلية، بل رفعها إلى ١٣٪ في عام ١٩١٧، وكانت ضريبة الصادرات في العام ذاته ٥, ٩٪.

ويقرّ المؤرخون بأنه كان للاضطهاد الضرائبي الذي مارسته الدولة المركزية عبء كبير بالنسبة للجماهير، رغم أن مستوى تطور القوى المنتجة لا يسمح بالمغالاة في جباية الضرائب[3]، وفي حين قدّر فيلبي الرسوم الجمركية على واردات موانئ الأحساء بـ ٨٪، وهي نسبة فرضت فور السيطرة السعودية على المنطقة الشرقية، أشار إلى أن رسوم الدخان «المحرم تعاطيه عند الوهابيين الذي يجلدون الناس بسبب» بلغت ٢٠٪، كما أشار إلى أن الجزية فرضت على الشيعة والمسيحيين واليهود في الأحساء، كما كانت تفعل الحكومات السعودية السابقة[4]، ولأن المسيحيين واليهود لا وجود لهم في المنطقة بتاتاً، فإن المعني بالجزية هم الشيعة لا غير، ومع هذا فواضح أن تصنيف الوهابيين للشيعة، يضعهم في خانة واحدة مع النصارى واليهود!.

وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار ما جرى للشيعة منفصلاً عن سياسة الملك السعودي،

---

(١) البلاد العربية السعودية، فؤاد حمزة، ط٢، عام ١٩٦٨، ص١٧٣.
(٢) د. محمد رشيد الفيل، مصدر سابق، ص٤٥٥، ٤٥٦.
(٣) فاسيلييف، مصدر سابق، ص٣٥٧.
(٤) المصدر السابق، ص٣٥٦.

فلا شك في أنه يشارك الوهابيين آراءهم، فضلاً عن أن مسألة «المالية» يشرف عليها هو شخصيًا وبشكل مباشر، باعتبارها أهم الإدارات في الحكومة، وقد أشار ديكسون أثناء زيارته للأحساء في أواخر يناير ١٩٢٠ إلى أن حكام المقاطعات يقومون بمسؤولية جمع الزكاة والضرائب والميرة من السكان المستقرين والحضر.. «ولا يسمح ابن سعود لأحد سواه بالتدخل في هذه المسائل، باعتبارها قضايا سياسية يضعها هو»[1].

ولنأتِ إلى أنواع الضرائب:

السمّاكية: وهي ضريبة تؤخذ من صيادي الأسماك، وهم في معظمهم من الشيعة، حيث يتصدّى رجال الضرائب للصيادين وهم في طريق عودتهم، بعد يوم مضنٍ من العمل الشاق، لمصادرة خُمسي الأسماك، ثم يبيعها هؤلاء في الأسواق بأسعار زهيدة، ترغيباً للأهالي الفقراء في شرائها، ذلك أن العامة تعتبر هذه الأسماك منهوبة لا يجوز شرعاً شراؤها ومعاونة الظالمين في ظلمهم وغيّهم.

أمّا طريقة الحكومة في تحصيل الضرائب بشكل عام، فإنها تتفق مع أحد التجار على تولي المسألة مقابل مبلغ سنوي معلوم يتفق بشأنهن ثم يقوم هذا التاجر «يسمّى الضامن» وبمعاونة الإدارات المحليّة والشرطة باستحصال الضرائب دون رقيب، فيرهق الأهالي ويستحصل ضعف المبلغ الذي اتفق مع الحكومة بشأنه[2].

ويمكن القول: إن ضريبة السمك «السمّاكية» من الضرائب المفروضة على الشيعة، ذلك أن القليل من السنّة في الإقليم الشرقي كان يمارس هذه المهنة، وكان هؤلاء يجدون الطريقة المناسبة للتهرب منها، وهذا بعينه ما كان يجري لشيعة البحرين التي يحكمها آل خليفة.

الجهاد: وعرّفها أحد مستشاري الملك ابن سعود بقوله: وهو ما يدعفه المكلّفون بالجهاد من رجال القبائل حينما لا يؤدّونه بأشخاصهم»[3].. بمعنى أن من لا يشترك في حروب الملك، فإن عليه أن يدفع مقداراً من المال.. ولكن هل هذا يعني تحويل كل الرعايا إلى محاربين في أية حرب صغيرة كانت أم كبيرة؟ أم هل كان الملك السعودي

(١) الوثيقة E 6289، مؤرخة في ١٧ مارس ١٩٢٠.
(٢) لقاء مع (هـ. س. ص) في ٢٨ شوال ١٤٠٩هـ.
(٣) البلاد العربية السعودية، ص١٧٦.

بحاجة إلى النساء والصبيان والعجزة؟ ثم على أيّة أرضية ابتُني هذا القانون؟

حسب معرفتنا، فإن الملك حينما يريد القيام بحرب ما، فإنه يطلب من كل قبيلة عدداً محدداً من المقاتلين، إذ لا يمكن تجييش كل الشعب، وإلّا خَلَت البلاد من كل من يقوم بالخدمة الاجتماعية والاقتصادية فيها. ولم نسمع أو نقرأ أن النجديين -على سبيل المثال- ممّن لا يشاركون في الحروب يدفعون هذه الضريبة، وكذلك نساؤهم وأطفالهم، ولم نسمع أن تجارهم ومزارعيهم وموظفيهم ممّن لا يحاربون كانوا يدفعون ضريبة الجهاد!.

بل إن الكتّاب الموالين أشاروا إلى تعدّد مجالات العمل، حينما أشار أحدهم إلى الإخوان، وأن «عند ابن سعود لكل منهم وظيفة ومقاماً: المعتدل للخدمة، والمتساهل للتجارة والسياسة، والمجنون للقتال»[1].. ولا نشك في أن المعتدلين والمتساهلين كانوا من الذين لا يدفعون ضريبة الجهاد.. نعم هناك حالات استثنائيّة ولأسباب سياسية، يلزم الملك فيها بعض رجال القبائل بدفع مبالغ تحت مسمّى الجهاد.

أما الذين تحدثوا عن فرض ضريبة الجهاد على الشيعة، فإنهم يبرّرونها بأن ذلك مقابل حمايتهم، وهي تقوم -ضمن هذا المنطق- مقام الجزية التي تفرض على النصارى واليهود في الدولة الإسلامية.. في حين برّر بعضهم الأمر بأنه مقابل «الخدمة العسكرية التي أُعفوا منها»[2]!.

ولا نظن أن التبرير الأخير يبدو عقلائيًّا، فالحكام السعوديون لو أرادوا من الشيعة الخدمة العسكرية لما تعسّر فرض ذلك عليهم، وكل وسائل الفرض والجبر موجودة ومطبّقة على الآخرين.

لكن الواضح هو أن الحكم السعودي، كان بحاجة إلى ابتزاز ما لدى الشيعة من إمكانات مالية واقتصادية، أكثر من حاجته إليهم في الحرب، خاصة أنه لم يتعوّد أن يثق بهذه الشريحة من المواطنين حتى الوقت الحالي، حيث يمنع الشيعة من الخدمة العسكرية والانخراط في الجيش.

---

(١) ملوك العرب، مصدر سابق، ص٥٧٢.

(٢) انظر الوضع الاقتصادي في العهد التركي.

والضريبة «الجهاد» هي اسم مخفف للجزية، لكنها في واقعها أسوأ من الجزية، لأن الجزية تؤخذ من الرجل البالغ الذَّكَر، لا الصبي ولا المرأة. في حين لم يستثنِ «جهاد السعوديين» صغيراً ولا كبيراً، ذكراً أو أنثى من الشيعة... وغير هذا فإن الجزية تدفع مرّة في العام -حسب ما يقرّه الدين الإسلامي-، أما السعوديون فإنهم يأخذونها متى شاؤوا مرة واثنتين وثلاث وأكثر في السنة، فعُرِف الجهاد «المطبوق» أي المضاعف، وعُرِف الجهاد «المربوع» الذي يدفع أربع مرات في العام الواحد. وأكثر من هذا فإن مقدار ضريبة الجهاد مجهولة وغير محددة، وإنما هي متروكة لمزاج الحاكم، بحيث إنه يغالي في زيادتها، ويمارس أعنف الوسائل لاستيفائها، حتى اضطر بعض الأهالي لعرض أبنائهم في سوق النخاسة!.

لقد أُدخل المئات من المواطنين السجون لأنهم لم يستطيعوا دفع ضريبة الجهاد -والتي يطلق عليها أحياناً (روسيّة)، باعتبارها مفروضة على كل رأس بشري!- واستحدثت عشرات المعتقلات، كانت عبارة عن قصور قديمة وخرائب متهالكة، لتستوعب الأعداد الجديدة من المعتقلين.. واضطرت النساء لبيع حليهن لتسديد الضريبة وإخراج أزواجهن من السجون، بل وباع الكثيرون أثاثهم وأراضيهم وحيواناتهم وحتى قدورهم، وأقسم أحدهم بأغلظ الأيمان أنه باع حتى ملابسه لتسديد «الروسيّة»![1].

وتحرّك وجهاء الشيعة، وبعثوا الوفود إلى الرياض، والتقوا بالملك وقالوا له:

- لم يبقَ إلّا إزهاق الأرواح!.

فأجابهم بصلافة: «إنتو -أنتم- ما تستحوا»!!.

ردّوا عليه: السائل ما يستحي!.

وهكذا عاد الوفد خائباً، مما زاد من هجر المواطنين لمدنهم وقراهم، باتجاه البحرين في الأغلب، ريثما تهدأ الأمور.. على أن النفوس كانت مهتاجة ومتحفزة للثورة، وقد زادها عودة الوفود الخالية الوفاض ألماً على ألم، خاصة وأن الإدارة المحلية زادت من حدّة رعونتها وصلافتها، وجَهّزت الدوريات لتدخل بيوت المواطنين لتفتشها وتصادر ما بها من قوت وماشية.. ويدلّك على بشاعة ما كان يجري القصص التي لا يزال يتذكرها

---

(١) لقاء مع (ح. ن. س) في ١٣ صفر ١٤١٠هـ.

المعمّرون ممّن اكتووا بنارها.. من هذه القصص أن محمد بن جبران، أحد سَكَنَة حيّ الرقيّات بالهفوف، جاءه «خوي» مطالباً إيّاه بتسليم ضريبة الجهاد، وكان المقرّر عليه «٢٠ ريالاً»، فقال له: إنه لا يملك من حطام الدنيا شيئاً، وطلب إمهاله يوماً لعلّه يجد من يقرضه المبلغ -وهو أمر غير مؤكد-، فما كان من الخوي إلّا أن ضربه بـ«مشعاب/ هراوة» على خاصرته، فتقيّأ دماً وأصابه نزف داخلي ومات في اليوم التالي.

وحين سمع محمد حسن دحيم العامر -وهو من محلّة الرقيّات نفسها- بالأمر، وكان حاله هو الآخر لا يختلف عن حال الضحية التي سبقته، وقد فرض عليه «٤٠ ريالاً»، أخرج ابنته عصراً ليبيعها في سوق النخاسة بالهفوف مقابل دروازة الكوت، فثارت ثائرة الناس، وحدث هرج ومرج تناهى بعض منه إلى سَمْع الطاغية سعود بن جلوي، الذي أمر بإحضار الدحيم.. فلما وصل شتمه وأهانه، ولم يكن بمقدور الأمير قتله بعد الإثارة التي قامت، وسأل عن سبب قيامه بعرض ابنته للبيع، فأجاب: إن أفعالكم دفعتني لذلك.. فأمر الأمير برفع الضريبة عنه، بعد تفتيش منزله، إذ لم يجد الجلاوزة سوى «مصخنة» مكسورة[1] وقدر من الفخار للطبخ.

تجدر الإشارة إلى الدحيم هذا لا يزال حيًّا يرزق حتى كتابة هذه السطور[2].

وممّا هو مشهور عن ابن جلوي ورجال ضرائبه، أنه كان يرسل خوياه أو عبيده إلى المواطنين الذين لم يتمكنوا من دفع الضريبة، وإذا ما التقاهم الشخص المطلوب في الطريق واعتذر بأنه لا يملك شيئاً، أوقفوه في مكانه، وخطّوا دائرة مكان وقوفه على الأرض، مهددينه بالقتل إن هو ابتعد عن الدائرة المرسومة، ثم يذهب هؤلاء إلى منزله لاقتحامه وتفتيشه وليأخذوا ما يشاؤون منه، حتى الصبيان يؤخذون للخدمة عند الأمير، وإذا لم يجدوا شيئاً فمصير المواطن السجن.

وينقل أن أحد المواطنين في الأحساء، واسمه علي بن صالح، جاء إلى دائرة الضرائب في الإمارة، ليثبت لهم أنه لا يملك شيئاً وليس لديه أطفال للخدمة، ويبدو أن الرجل تحدث بلغة لا ترضي الأمير، فما كان من الأخير إلا أن أمر بربطه بحبل أوثق

---

(١) المصخنة، وعاء من الفخار يبرّد فيه الماء للشرب.

(٢) لقاء مع (م. ب. خ) في ١٣ صفر ١٤١٠هـ.

بحصان ركبه أحد العبيد لجرّه في الطرقات، وبعد مضي بضع ساعات مات الرجل[١].

وتفاقم المشكلة بالنسبة للمعتقلين الذين كانوا يعذبون ويعاملون معاملة الرقيق، ولم يكن السجّانون يطعمونهم، بل إن الأهالي يجمعون لهم القليل من التمر لسدّ رمقهم، خاصة وأن المجاعة تفاقمت في بلد الثلاثة ملايين نخلة!، وغالباً ما كانت النساء تقوم بهذا الدور.. قالت إحداهن: إنها رأت العشرات من السجناء في قصر ابن جمعة في مدينة صفوى، وهو أحد القصور التي صادرها ابن سعود بعد قتل صاحبها، وحوّل بعضها إلى سجون.. كما رأت وساهمت في رمي الطعام من النوافذ «الرواشن»، إذ يمنع السجانون من تسلّم الطعام باليد.. ولأنّ النوافذ تطلّ من أماكن عالية تقارب السقف، فإن عملية قذف التمر تكون غير دقيقة، ويضطر السجناء لالتقاطه من الأرض بعد أن يتلوّث بالتراب[٢].

ولربما قيل: إن ما أصاب شيعة القطيف اشد ممّا أصاب الشيعة في الأحساء، ولعلّ السبب يكمن في حقيقة أن المعارضة السياسية للشيعة وزعامتهم كانت طوال قرنين قد تمركزت في القطيف، ولذا كان اختيار ابن سعود لابن عمّه عبد الله بن جلوي، المشهور بالقسوة والإرهاب، حاكماً للمنطقة بشكل عام لغرض إركاعهم، حيث لم يضيّع ابن سعود الوقت بعد احتلاله «فأخذ يروّض الشيعة، وعهد لعبدالله بن جلوي حكم الأحساء، حيث أخذ هذا ينكّل بنشطائهم دون رحمة، وخصوصاً في القطيف»[٣].

ووصل الأمر أن متعهدي ضريبة الجهاد لدى الحكومة، وبمعونة العبيد والخويا، أخذوا يهجمون على البيوت ليلاً، ويهتكون سترها، ويهينون عائلها ويقتادونه ذليلاً إلى المعتقل.. ولو شئنا ذكر الأسماء لفعلنا، ولعددنا أسماء المهاجين والضحايا على حدّ سواء[٤].

---

(١) لقاء مع (م. ب. خ) في ١٣ صفر ١٤١٠هـ.
(٢) لقاء مع السيدة (ش.س. ص) في ١٤ محرم ١٤٠٨هـ.
(٣) فاسيليف، مصدر سابق، ص٢٤٢.
(٤) طلب سعود بن جلوي من الحاج علي الطاهر بو خمسين في الهفوف أن يوزّع ضريبة الجهاد المربوع، وتوزيع الضريبة يعني أن الأمير أو الملك يقرّر مبلغاً من المال على الشيعة، ثم يأمر فرداً أو مجموعة من الأعيان بتقسيمها على السكان حسب معرفته بغنى هذا الشخص أو عدمه. غير أن الحاج علي الطاهر رفض القيام بالمهمة، لأن العاملين في هذا المجال كان ينصبّ عليهم غضب وسخط الناس باعتبارهم أيدي الظالمين، فما كان من سعود بن جلوي إلّا أن رفس الحاج علي وأسقطه أرضاً، ومزّق العبادة التي

بقي أن نشير على أن ضريبة الجهاد «الروسيّة» طبقتها كل الدويلات السعودية المتعاقبة، ولم تنته إلّا في الأربعينات الميلادية بعد أن تدفق المال من الأمريكيين كمساعدات للملك أثناء الحرب العالمية الثانية.. والغريب أن آل خليفة في البحرين فرضوا هذه الضريبة، ويسمونها هناك «الرقبيّة» ويبدو أنها من إرث السنوات القليلة التي احتل فيها السعوديون البحرين في مطلع القرن الثالث عشر الهجري.. وبالرغم من أن آل خليفة لا يعدّون مسلمين بنظر الوهابيين، إلّا أنهم مع هذا تعاملوا مع الشيعة بعقلية الوهابيين ذاتها، وقد «كان الشيخ خالد بن علي، شقيق الشيخ عيسى، يعتمد في معظم دخله على جباية ضريبة الرقبيّة التي فرضها على قرى الشيعة الواقعة ضمن نفوذه، وخصوصاً قرى منطقة سترة.. ولم يكن راغباً في التخلّي عن جبايتها، شأنه شأن الكثيرين من أفراد الأسرة الحاكمة الكبار.. وبالإضافة إلى ضريبتي الرقبية وبساتين النخيل، كان هناك -في البحرين- ضريبة السمك، وهذه الضرائب الثلاث كانت مفروضة على طائفة الشيعة فقط»[1].. مع ملاحظة أن الشيعة في البحرين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان!.



الضرائب الأخرى:

فرض السعوديون ضريبة على الحيوانات تسمى «باج»، وهذه الكلمة ذات أصل فارسي يعني الضريبة، حيث يتوجب على البائع والمشتري دفع نسبة من قيمة الحيوان المباع تتراوح بين ٥ – ٨٪.. وقد أثّر هذا بشكل حاد على شريحة واسعة من المواطنين.. على أن هذه الضريبة تختص بالشيعة، وبعض قبائل المنطقة الشرقية المعادية تقليديًّا للحكم السعودي كالعجمان والخوالد.

كان يلبسها، ثم طلب من مسؤولي الزكاة أن يوزّعوها مثل (عبدالرحمن المبرّزي، موسى القضيب، ومحمد الأشقر). والمعروف أن مسؤولي الزكاة من القساة العتاة الظلمة، وكانوا يأخذون الزكاة ويفرضون مبالغ ورشاوي يجب أن تدفع بالكامل. ويُحكى في هذا الصدد أن رجلاً من قرية (الجبيل) الأحسائية بقي عليه ثلث ريال ديناً من مخلّفات الزكاة، فأمر مدير المالية محمد الطويل أحد (الفداوية) بأن يذهب إلى الرجل ليتقاضى منه المبلغ، واستأجر له حماراً من رجل يدعى (ابن حميضان) بمبلغ ثلاثة ريالات. وحين وصل الفداوي إلى الجبيل ذهب إلى عمدتها (سيد عبدالله الإبراهيم) الذي قام بإكرامه وذبح له شاة، ظانًّا أن الرجل جاء لأمر هام، فلما سأله عن سبب مجيئه وعرف الأمر منه، أعطاه الثلث ريال وقال: لن أروّع الفقير من أجل هذا المبلغ التافه، ثم إننا خسرنا عليك أكثر من هذا ولكنك «ما تستاهل!». (أخذت هذه المعلومات من مقابلتين مع م. ب. خ، في ١٥ صفر ١٤١٠هـ و ١٨ من نفس الشهر والسنة).

(١) الرميحي، مصدر سابق، ص٢٨٣.

وهناك ضرائب قُرِّرت على وسائط النقل كالجمال والحمير والبغال.. ومن ثم العدد القليل جدًّا من السيارات، وقد عدّ فؤاد حمزة -مستشار الملك عبدالعزيز- هذا النوع من الضرائب أحدَ وأرادت الدولة حينما ألّف كتابه سنة ١٩٩٢ [١].

والمعروف أن الحمير الحساوية هي من أجود الأنواع، وذات شهرة عالمية منذ القدم، وكان الطلب عليها كبيراً في العراق والبحرين ومصر وإيران، وكان سعرها عام ١٩٤٠ يصل إلى «١٥٠٠ ريال»، انخفض عام ١٩٥١ إلى «٦٠٠ ريال» بسبب توفر المواصلات الحديثة [٢].

وفرض ابن سعود ضريبة تسمّى «أرضيّة» على أصحاب المهن أيًّا كانت، والمعروف أن الشيعة هم أغلب من يمارس هذه المهن، باعتبار أن البدو يستنكفون العمل بأيديهم، ويتقصون فيما مضى العاملين في هذا المضمار.. وهكذا فرضت الضريبة على الحدّادين، والصفّارين، والصاغة والنجّارين، والعاملين في حقل الخياطة والحياكة، وكذلك العاملين في الصيدلة والطبابة الشعبية، ومختلف المهن التي كانت حكراً على الشيعة.. هذا إضافة إلى ما فرض على أصحاب الحوانيت والمحلّات من رسوم.

وفرض ابن سعود ضرائب على الغواصين، وكان الغوص مهمًّا لحياة السكان في القطيف.. وأمر الحاكم السعودي نائبه بفرض ضريبة على كل مركب غوص، مع إضافة ضرائب واردات الأهالي من صيد اللؤلؤ.. وكانت الضريبة مرتفعة، وتسمّى «المطرحانية» قدّرها أحد العاملين السابقين في هذا الحقل بـ ٩,٥٪ [٣].

ويضاف على هذه رسوم متنوعة لكتّاب العدل ورجال القضاء، ورسوم إيجارات الأملاك، وحين شرّع ابن سعود نظام الجوازات سنة ١٣٤٦هـ، كان ذلك أول إجراء تتخذه دولة أو إمارة مشرقيّة عربية، وكان سنّ هذا النظام لهدف واحد فقط هو استحصال المال، حيث فرض على المواطن أن يدفع جنيهاً إنجليزيًّا ذهباً، وكان المواطنون يسمّونه «باون»، وهي كلمة مأخوذة من الأصل الإنجليزي «Pound».. واحتسب فؤاد حمزة ثمن الجوازات، كأحد أهم المداخيل للدولة.. ويومها اضطرّ الأهالي لبيع حلي نسائهم

(١) البلاد العربية السعودية، ص١٧٦.
(٢) الدكتور السبعي، النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ص٢٢٥.
(٣) لقاء مع (ن.ع.ع) في العاشر من رجب ١٤٠٩هـ.

بأرخص الأسعار للتخلّص من الفقر والجوع، فبيع المثقال بـ«٢، ٣ روبيات»، واشترى تاجر إيراني في يوم واحد ذهباً رخيصاً بما مقداره «٨٠ ألف روبية»[١].

المصادرات

فور سقوط الأحساء، تمّت مصادرة جميع الأراضي التابعة للدائرة السنيّة التركية، كما صودرت كل حقول النخيل والمنازل التي هجرها أصحابها خوفاً من البطش، بعد أن سلّموها لأقربائهم أو جيرانهم أو أصدقائهم للاعتناء بها.. ومع تصاعد قوة حركة الإخوان، وبسبب شحن أفرادها بأن غير الإخوان كفرة تحلّ أموالهم ودماؤهم وأعراضهم، كان من الطبيعي أن يفسح الطريق لغلو المغالين والجائرين والطامعين من الأمراء والحكام للنهب.. وكان الحاكم السعودي في الأحساء أو القطيف يصادر أملاك الشيعة لأتفه الأسباب، أو يضع غرامات فادحة على من يعتقد أن لديه ملكاً.. مثال ذلك أن امرأة تدعى زينب البقشي، وكانت تسكن محلّة الرفعة بالقرب من النعاثل، تدخلت لفضّ شجار نسوي، وصادف أن إحدى المتشاجرات كانت سنيّة المذهب، فأخذها الفداوية وسجنوها، وحين تدخل أهلها لإطلاق سراحها رفض الأمير ذلك، وطلب منهم أن يدفعوا غرامة ثلاثة آلاف ريال «وهي تعادل ثلاثة أرباع المليون اليوم».. فاضطرّ أهلها إلى بيع بستان نخلهم ويدعى «قرفوص»، وهو من أكبر البساتين وأعظمها على أحد التجار الأغنياء من آل العجاجي ويدعى محمد، وذلك لتسديد الغرامة[٢].

وأسلوب المصادرات ليس بدعاً في التاريخ السعودي، ولقد توسّع في ممارسته في الدولة السعودية الأولى والثانية، وكانت ممارسة حكومة العهد الحالي له استمراراً لمسيرة السلف الماضي. ويذكر الأهالي أسماء العديد من البساتين المصادرة في الأحساء، ومن بينها: الحقل، العمار، الشراع، الشهيبي، أو سحيل، الشطيط، السحمية، القرين، سمحة، الدليقة، والمهرام، الصقيهية، والفاخرية، وقد أهدي بعضها للشيخ علي بن ثاني، وعدد آخر من شيوخ قطر[٣].

(١) لقاء مع (س. ج. ع) في ٧ محرم ١٤٠٩هـ.
(٢) لقاء مع (م. ب. خ) في الأول من صفر ١٤١٠هـ.
(٣) انظر: تاريخ آل سعود، ناصر السعيد، ص١٤٧. أشار فيدال إلى أن سمحة يملكه وزير المالية عبدالله السليمان، وأما الفاخرية فيملكه أمير المنطقة سعود بن جلوي. انظر: السبيعي، النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ص٧١.

ومـن المصادرات الشـهيرة، مصـادرة الحكومة لمنطقـة «جاوان» الشـهيرة بآثارها الموغلة في القدم، وكان جد المرحوم حسـين بن صالح -أحد سـكنة مدينة صفوى-، قد اشترى هذه المنطقة سنة ١٢٧٦هـ، من رجل يدعى «ابن بعيجة»، وكانت المساحة المشتراة أكثـر من ٣٠ كيلومتراً مربعاً، هي مجرّد صحراء جـرداء.. وأيضاً مصادرة «رحيمة» التي أصبحـت بلـدة بالقرب من ميناء رأس تنورة، وهذه كانت بقعة جرداء تقريباً، اشـتراها المرحوم محمد تقي اليوسـف بأكملها، في حدود سـنة ١٢٩٥هـ، وقد صادرت الحكومة هذه الأرض، وأعطيت لشركة أرامكو في بداية تأسيسها للصناعة النفطية في البلاد، رغم أن الرجـل يملـك صكوكاً شرعية تثبـت تملّكه لها، ولا زالت موجودة عنـد أبنائه.. وقد حـاول المالك طوال عمـره المديد، الذي بلغ «١٣٠ عاماً» أن يسـتعيد أملاكه، أو يحصل على تعويض جزئي عنها، ولكنه فشل.. وكان إلى مطلع الثمانينات الميلادية حاضر الذهن يتحـدث عـن مظلوميته أينما حلّ وارتحل، وقد توفي إلى رحمة الله في ذي الحجة ١٤٠٩هـ، الموافق لشهر يوليو ١٩٨٩م.



مصادر أملاك ابن جمعة:

على أن أشهر المصادرات في القطيف، ما تمّ لأملاك المرحوم عبدالحسين بن جمعة، وعائلة آل جمعة بشكل عام.. وقد تحدثنا عن المرحوم منصور بن جمعة في مواقع مختلفة من الكتابن والحديث هنا عن أخيه عبدالحسـين الجمعة الذي لم يكن محبًا لدخول السعوديين للقطيـف واحتلالهـا، ولكن مجرى الحوادث أجبره على التسـليم، وحين جاء ابن سـعود للقطيف، أقام له ابن جمعة وليمة كبيرة وأهداه مائة جوال من الحجم الكبير تحوي قهوة، ونحـو ٥٠٠ جـوال مـن الأرز «نـوع فرمـاشي»، و ٣٠٠ رأس من الغنـم، فاندهش ابن سـعود لكثرة أملاكـه، واهتبل فرصة وقتله واسـتولى على قصوره ونخيلـه العديدة التي كانت أجرتها السنوية «٨٠ ألف قلّة من التمر»[١].

أمّا سـبب قتله ومن ثم نهب أمواله، فهو أن ابن جمعة كاتب الأتراك مشجّعاً إيّاهم لإعادة السـيطرة على المنطقة وطرد ابن سـعود منها.. ويشـير أحد الكتّاب[٢] إلى أن قلم الاسـتخبارات البريطـاني حصـل على مجموعـة من المراسـلات التي تمّت بـين الطرفين،

(١) لقاء مع (س. ح. ع) في العاشر من ذي الحجة ١٤٠٩هـ.
(٢) انظر: كتاب ساحل الذهب الأسود للأستاذ محمد سعيد المسلم.

وسلّمها إلى ابن سعود، فما كان من الأخير إلّا أن أعدمه.

لكن الرواية الأقرب للصحّة، تشير إلى أن طالب النقيب، المتعاون من قوات الاحتلال البريطاني، والذي يتمتع بصداقة ابن سعود، والذي يحمل إرثاً من العداء لابن جمعة منذ أن كان طالب والياً للأتراك على الأحساء سنة ١٣٢٠هـ، استطاع أن يحصل على مراسلات ابن جمعة مع الأتراك بفضل شبكة علاقاته مع عدد من المسؤولين الأتراك في البصرة، فسلّمها لابن سعود وحصل على المكافأة.

وكان السيد طالب وسيطاً بين الأتراك وابن سعود في المفاوضات التي تلت احتلال الأحساء القطيف، ورغم أنه كان من الناحية الرسمية موظفاً تركيًا، إلّا أنه كان في الحقيقة يعمل لحساب ابن سعود، ويقبض منه المصاريف السريّة.. فقد ورد في تقرير المعتمد البريطاني في البحرين «مايو ١٩١٤ - ١٣٢٢هـ» إن السيد طالب سلّم ابن سعود خطابات مرسلة للأتراك من عبدالحسين بن جمعة من تجار القطيف، ممّا أدّى إلى إعدامه بتهمة التجسّس.. ويقول التقرير: إن عبداللطيف المنديل، وكيل ابن سعود في البصرة، دفع للسيد طالب عشرين ألف روبيّة، بالإضافة إلى أربعين ألف أخرى سلّمت له في الكويت[1].

وفي شهر يوليو أرسل الميجور نوكس، المقيم البريطاني في بوشهر، إلى وزير خارجية حكومة الهند يبلغه خبر إعدام ابن جمعة، ثم أرسل له تأكيدات لاحقة في شهر أغسطس، حينما عاد الدكتور هاريسون من زيارة له إلى القطيف وأكّد له النبأ.. كما أشار إلى السبب وهو أن طالب النقيب أوصل لابن سعود مراسلات ابن جمعة مع الأتراك[2].

ويحكي أحد المُطّلعين[3] قصّة اعتقاله، نقلًا عن خاله المرحوم محمد علي الغرياني، على النحو التالي:

في إحدى الليالي، وبعد صلاة العشاء، جاء مجموعة من الفداوية وطرقوا قصر ابن جمعة في القطيف، وقالوا له: إن الشيوخ «ابن سعود» يريدونك في الأحساء، فذهب

---

(١) انظر: كشك، مصدر سابق، ص٤٦٦. وانظر أيضاً: الوثيقة البريطانية رقم F 0371 - 2140 E55472، والمؤرخة في شهر أكتوبر ١٩١٤.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) لقاء مع (ع.ح.ق) في الرابع من صفر ١٤٠٩هـ.

معهم هو وخاله، وبقوا هناك في بيت خاص بضعة أيام دون أن يُسأل عنه، وكان تحت النظر طوال هذه الأيام.. وفي إحدى الأمسيات جاءه بدوي يسأل عنه، وطلب منه مبلغاً من المال يقدّر بنحو «٣٠» روبيّة ليأخذه في الحال إلى قطر، وأبلغه بأن «القوم يأتمرون بك ليقتلوك»، وأن ابن سعود عازم على «ذبحك».. لكن ابن جمعة لم يهتمّ بالأمر، وربما لأنه لم يكن يعتقد بأنه فعل أمراً يستحق الإعدام، وطرد البدوي الهاجري.

وتكرّر الأمر -كما يذكر خال ابن جمعة- ثلاث مرات، والبدوي يزيد في الإلحاح، وكان خاله الغريافي قد شعر من خلال الاستقبال أن هناك أمراً مدبّراً، فأشار على ابن أخته أكثر من مرّة: أطع الهاجري، ولكنه أصر على رأيه، وقال لخاله: حتى أنت خائف، قم وارحل عنّي!.

وبعد يومين من تلك الحادثة جاءه فداوي وقال له: الشيوخ يريدونك، فقام وأراد أن يأخذ عباءته، فقال الفداوي: لا حاجة إليها وسترجع سريعاً، وخرج ابن جمعة ولم يعد، فقد قتل ودفن في مكان ما في الأحساء.. في حين يتناقل المواطنون أن المرحوم أخذ ليلاقي حتفه، ولم يكن يرتدي سوى «إزار» ودفن حيًّا!!.

ونعى الشاعر الشعبي الشهير عيسى بن محسن، المرحوم ابن جمعة بقوله:

أهل الديار ارحلوا بليل مسراهم

ساقوا ظعنهم وما دري وين منواهم

مدري هجر لو نجد ملفاهم

***

يا سايج الظعن ريّض أنا باسألك

عنّي تجافوا وخلّوا دمعتي سايله

قالوا منايا تحادي ظعون مسراهم

***

يا دار ما تخبري وين الأشخاص احلوا

من بعد دولة حكم عافوا الوطن وارحلوا

وجدي على من ولوه أعداه ما له أحد

انهض وهو يعتزي بالله ما له أحد

من ذا الذي غسّله يا هو حفر له لحد

وش خلّفوا بدور لهم بوم تصيح ارحلوا

***

وتشرّدت عائلة ابن جمعة بين العراق والبحرين، بعد أن سُلب كلّ ما لديها من نخيل وبساتين وقصور، وحتى الوقت الحاضر لا تخلو مدينة أو قرية في القطيف إلّا وهناك أثر ملموس لهذه الأملاك، إما قصر حوّل إلى سجن، أو نخل ملكته الدولة وأهمل لأن الناس رفضوا تأجيره باعتباره مغصوباً، وإما أوقاف ابتعلت ولا تزال معروفة كأملاك لآل جمعة.

الطريف أن أحد المؤرخين[1] أشار إلى أن من أسباب خلاف الملك عبدالعزيز ومبارك الصباح، ما كان دائراً حول أملاك المرحوم ابن جمعة المصادرة «أن الشيخ عبداللطيف آل عبدالرزاق، وهو أحد تجار الكويت الكبار، كان له أربعة وعشرون ألفاً من الروبيات طلباً على ابن جمعة في القطيف، وكتب مبارك كتابين إلى ابن سعود الذي استولى أخيراً على أموال ابن جمعة يستحثّه على إعطاء الكويتي حقّه فلم يجبه إلّا بعد أن أتبعهما بثالث، وقد قال ابن سعود في الجواب: إنّا سنعطي صاحبكم حقّه من ثمرة نخيل ابن جمعة لا غير، ولكن مباركاً قال: إن صاحب الدَّين لا يقبل إلّا نقوداً... إلخ».

ومع بداية العشرينات الميلادية، قام أولاد ابن جمعة بمحاولة لكي يعودوا إلى البلاد، أو على الأقل ليحصلوا على بعض أملاكهم، ولكن الملك رفض الأمر، وبعد شكايات عديدة قدّمها أهالي البحرين نيابة عن آل جمعة إلى المعتمد السياسي البريطاني

---

(١) عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص٢١٤.

هناك باعتبار العلاقة الوطيدة بين الملك عبدالعزيز والسلطات البريطانية، استجاب الملك فأرجع بعض الأملاك، وهي النزر التافه، وذلك أنه في تلك السنين الخوالي، كان الملك يمرّ بضائقة مالية شديدة، وكان الحصار جارياً على موانئ الكويت والبحرين في خلاف حول الضرائب.

وأمامنا هنا إحدى الشكايات تضمنتها وثيقة بريطانية موقّع عليها من قبل عدد من وجهاء البحرين، ومما يلفت النظر أن هؤلاء اعتبروا منصوراً وأخاه عبدالحسين من أهالي البحرين، لأن العوائل من الناحية الواقعية متداخلة، ولأن تاريخ البلدين واحد حتى جاء الاستعمار البرتغالي، وأيضاً لأنه لم تكن هناك حوجز إقليمية، وكان بإمكان أي شخص أن يسكن البحرين أو القطيف، ولا تزال العلاقة مع أهالي البحرين علاقة أخوّة في الدين والنسب.. جاء في الوثيقة:

«إلى وزير شؤون الهند - لندن

نحن الموقعين أدناه تجار وسكان البحرين، نتقدّم بكل التواضع والاحترام لنضع بين يدي سعادتكم، الأسطر القليلة القادمة، مع الأمل الكبير بأن رسالتنا ستلقى الاهتمام والعطف من سعادتكم.

إن المرحوم الحاج منصور الباشا، وشقيقه عبدالحسين الجمعة، وكلاهما من بلدة البحرين[1]، ولكنهما يقيمان في القطيف، هما رجلان من ذوي الشأن والنفوذ الكبير، يحترمهما ويجلّهما جميع أهل البحرين والقطيف والأحساء، وبلاد ما بين النهرين والعلماء والمجتهدون.. وكذلك المسؤولون في فارس.

ويمتلك هذان الرجلان عقارات وأملاكاً عظيمة في القطيف وبلاد ما بين النهرين، كما كانا يمتلكان مؤسسات خيرية عديدة، حيث كان كل المحتاجين من البحرين والمناطق المجاورة يتلقون المساعدة والعون والمعاملة الحسنة، فسمعتهما في حقل أعمال الخير والصدقات معروفة لكل أهالي البحرين وما بين النهرين وفارس.

وعلى أثر احتلال ابن سعود، سلطان نجد، لكل من القطيف والأحساء، وبتحريض

(١) ولو كان ابن جمعة يحمل الجنسية البحرانية لما تجرّأ ابن سعود على إعدامه، على الأقل لاعتباره أحد الرعايا البريطانيين.

من أعداء هذين الرجلين، ومن آخرين مغرضين، أمر سلطان نجد بإلقاء القبض على الحاج عبدالحسين الجمعة -وكان منصور قد توفي قبل هذه الحادثة- وقتله سرًّا.. كما صادر كل ممتلكاته في القطيف، وأمر قواته بنهبها، وفي أعقاب هذه الحادثة هرب أبناء هذين الرجلين من القطيف، ثم رفعوا العديد من الطلبات والعرائض إلى سلطان نجد لإعادة أملاكهم المصادرة في القطيف، ولكن دون جدوى.. وبعد أن يئس أبناء هذين المتوفيين، من استعادة أملاكهم في القطيف من سلطان نجد، ومن أجل الحفاظ على كرامتهم وهيبتهم، بدؤوا يبيعون ما تبقى من أملاكهم الموجودة في العراق للإنفاق على معيشتهم، وهم الآن في حالة تستدرّ أعظم الشفقة، وليس معهم شروى نقير.

على أنه، بعد وفاة هذين الشخصين، فإن الحرية الدينية التي كان أهالي القطيف والأحساء يتمتعون بها، قضي عليها، وإن أهالي هذه المناطق -الأحساء والقطيف- كانوا وما يزالون يُعاملون أسوأ معاملة على يدي سلطان نجد.

أما وقد وضعنا الحقائق المذكورة أعلاه بين يدي سعادتكم، فإننا نطلب بتواضع واحترام أن تتفضلوا بعمل شيء من أجل أبناء هذين الرجلين، والذين هم في ضيق عظيم، على أمل أن يستعيدوا أملاكهم في القطيف من سلطان نجد، وإننا واثقون من أن جهودكم ستكلل بالنجاح الكامل.

إننا لا نقدّم هذه العريضة نيابة عن أنفسنا فقط، ولكن بالنيابة عن أهل الأحساء والقطيف، والذين لا يستطيعون الانضمام إلينا علناً في عريضتنا هذه خوفاً من سلطان نجد.. وإننا مرة أخرى نعبّر لكم عن ثقتنا بأن جهود سعادتكم ستعطي الثمار الطيبة»[1].

---

(١) انظر F0371 - 8954 E4268، والمؤرخة في ٢٨ إبريل ١٩٢٣.

أما الموقعون على العريضة فهم: الحاج أحمد بن علي بن شمانة، أحمد بن أحمد تفتي، الحاج يوسف بن علي، السيد محمد مختار، السيد حسين مختار، السيد أحمد مختار، السيد ماجد مختار، الحاج حسين بن حمد ابن رحمين، السيد حسن بن علوي، عبدالرضا بن محمد بن علي العطار، عبدالنبي بن محمد الشيراخي، الحاج إبراهيم بن حسين فردان، أحمد بن محمد السماهيجي، السيد ناصر بن خليفة سليمان، عبدالحسين بن أحمد الشيراخي، الحاج محمد بن الحاج قاسم، الحاج حسن بن ناصر، السيد خليل بن السيد إبراهيم، حسن بن الحاج عبدالعلي، خليف بن طاهر قرنول، الحاج حسين المضب، الحاج محسن الخور، السيد محمد البلادي، عبدالرسول بن مجيب، عبدالله مال نوخذا، حسن بن أحمد شمانس، الحاج حسن البصري، أحمد البصري، إبراهيم البصري، الحاج محمود بن عباس، الحاج السهلاوي، الحاج عبدالله أبو طيب.

لم تبت وزارة شؤون الهند في الأمر، حيث فوّض الوزير وزارة المستعمرات النظر في القضيّة، وذلك في السادس والعشرين من إبريل ١٩٢٣، وقال: إنه لا يملك «أيّة معلومات حول الأحداث التي تدعي العريضة أنها وقعت».. ويبدو أن الإنجليز لا يقرؤون وثائقهم، خاصة وأن الرجل لم يكن مجهولاً عندهم.

تجدر الإشارة إلى أن الوزير البريطاني «إمري» علّق على العريضة بخط يده في الثلاثين من الشهر نفسه قائلاً: «إذا كان هناك أي صحة في هذه العريضة، فإنها تكون حالة من حالات الاضطهاد والتي يمارسها الوهابيون»!.

مصادرة السلاح والخيول:

كما في نجد وسائر أنحاء الجزيرة العربية، فإن اقتناء السلاح وحمله يعتبر عنواناً للرجولة، ولا تزال هذه الطباع متأصّلة في هذه التجمّعات، وتعتبر السعودية واحدة من أكثر الدول تشديداً على امتلاك السلاح، ولكن الشعب يعدّ من أكثر شعوب العالم اقتناءً له، رغم المخاطر والمحاذير.. وتشير تقديرات لمطلعين سنة ١٩٨٤، إلى أن مجموع ما هرّب من بنادق ومسدسات ورشّاشات إلى السعودية في ذلك العام يقارب ما استوردته الدولة من الأسلحة الخفيفة للحرس الوطني للمدة نفسها.

وقد اعتاد المواطنون وحرصوا على تعليم أبنائهم استخدام السلاح منذ الصغر، فكان كل بالغ لابد وأن يكون لديه سلاحاً، أما الذي يتزوج وهو لا يملك واحدة منها، فإنه لا يُعدّ رجلاً، ويعيّر بذلك.. وقد نقل ابن سعود في مطلع العشرينات الميلادية لديكسون، أن كل شخص في نجد يملك بندقية، بل وإن الطفل يحمل السلاح، ولا نعتقد أن ذلك الكلام مبالغ فيه.

غير أن الحكم السعودي، كان يجد المبرّر دائماً للاستيلاء على أسلحة الشيعة، رغم أن الملك لم يكن في حاجة ماسّة إليها، وكانت التبريرات تدور في الغالب حول أن الملك مقبل على معارك، وبحاجة إلى السلاح، وكذلك إلى الخيول.. ويبدو أن ابن سعود كان يخشى من وجود السلاح لدى الشيعة أكثر من حاجته إليه، والذي عادة ما يمنحه لرجال القبائل بدلاً من أعطيات المال، الذي لم يكن متوفراً في كثير من الأحيان.. والمدهش أن معظم المصادرات قد تمت بعد احتلال الحجاز وهي الفترة التي كانت فيها معارك الملك

جدّ ضئيلة قياساً لما كان يجري سابقاً، ممّا عزّز الانطباع بأن المصادرات كانت ذات أهداف سياسية.

وبالطبع لم تخل عمليّة مصادرات أنواع السلاح المختلفة «ميزر، غتمة، صمعة» من مصادمات أثناء تفتيش البيوت من أجل الاستيلاء عليها وعلى الخيول.. وكانت مصادرة السلاح أحد أهم أسباب ثورة الشيخ محمد النمر، وعلّق أحد المعاصرين لتلك الأحداث الرهيبة، بأن الحكومة «لا تريد أن يكن لدينا سكين بصل»![1]

وهكذا لم تستثنِ المصادرات شيئاً ابتداءً من المنازل والنخيل وانتهاء بالسلاح والخيول، مروراً بالضرائب المنهكة بمختلف أنواعها، مما جعل الحياة جحيماً لا يطاق، خاصة إذا أضفنا إلى كل هذا الاضطهاد العقائدي الذي رافق الابتزاز الاقتصادي.

في الوقت نفسه كان آل خليفة في البحرين يسيرون على الطريق ذاتها التي عبّدها آل سعود.. ويرى أحد الباحثين أن أهم سبب لتدهول الزراعة في البحرين -وهذا ينطبق على شرق مملكة آل سعود- أن الأراضي الزراعية صودرت من البحارنة «الشيعة»، وأن آل خليفة استخدموا نظام التوكيل الذي كانت تكمن بداخله المشكلة الاجتماعية.. وينقل عن بلجريف قوله: «إن الأرض الزراعية كانت مملوكة قبل مجيء آل خليفة إلى البحارنة، وبعد احتلالهم للجزر، اعتبروا كل الأرض ملكاً لهم عن طريق احتلالها.. وبالتالي فإنه يمكن للحاكم المنتصر أن يتصرّف فيها كما يشاء»[2]. ويقول كيلي: إن «آل عبدالله -أحد أفرع آل خليفة- طالبوا بحصتهم من القرى في البحرين في منتصف القرن التاسع عشر»[3]. وأنه منذ احتلال آل خليفة «اعتبرت الأرض في العادة ملكاً للحاكم، فهو يأخذ ويعطي ويؤجر ويتصرف فيها كما يرى.. واستيلاء آل خليفة على الأرض الزراعية بالذات، جاء بطبيعة الحال نتيجة لهجرة أصحابها بسبب المضايقات والظلم الذي كان يحيق بهم»، وحتى «الفئة التي تشبّثت بأرضها الزراعية، فقد عانت من ارتفاع الضرائب المفروضة على أفرادها، واستئجارهم الأرض الصالحة بإيجارات مرتفعة»[4].

(١) لقاء مع (هـ. س. ص) في ٢٧ ذي الحجة ١٤٠٨هـ.
(٢) الرميحي، مصدر سابق، ص٨٧.
(٣) المصدر السابق، ص٩٤.
(٤) المصدر السابق، ص٨٨.

واستمرت الحال حتى عهد قريب، فخلال حكم الشيخ عيسى بن علي «١٨٦٩ - ١٩٢٣» كان الشيخ «وانطلاقاً من المبدأ القائل بأن الأرض ملك له، فإنه كثيراً ما كان يعطي أو يبيع أراضي لم يكن يملكها، وكثيراً ما كان يبيع الأرض مرتين».. ومن الطبيعي أن سياسة الإنجليز العامة، وهم الحكام الحقيقيون للبحرين «تحبّذ أن تبقى الأرض في يد آل خليفة»[1].. ذلك أن الإنجليز كانوا وعلى الدوام يجدون في الشيعة أخطر عدو، وكانوا للتو قد قاسوا من شتى الآلام والمصاعب في العراق منذ احتلالهم له.

وهكذا، وعلى أساس حق المنتصر أصبحت العائلة المالكة في البحرين، وحلفاؤها الآخرين، يمتلكون معظم الثروة والاراضي في الجزيرة «وبذلك تحوّل السكان الأصليّون إلى مواطنين من الدرجة الثانية.. وكانت الحكومة الخليفية توزع ما تنهبه من أراضٍ على القبائل الحليفة كهبة، مما خلق طبقة ملّاك أرضٍ جديدة»، ولذا أيضاً «شكّل سكان الريف الشيعة الأصليين أقلّ الطبقات شأناً في المجتمع، وأصبح الناس بسبب سياسة آل خليفة الطائفيّة، يصنّفون على أساس المذهب»[2].

وبعد نهب الأراضي، فرض على الشيعة في البحرين، العمل بالسخرة للشيوخ، ونظراً لأن مصادر الرزق كانت محدودة، وخصوصاً للشيعة، ولأنهم في الغوص كانوا يجدون المنافسة، فلم يكن هناك من خيار إلّا أن يتوجهوا للزراعة مصدراً رزق، رغم الضيق والمضايقة، حتى أن عائلة الفلاح كانت تعيش تحت تهديد مستمر بالحرمان حتى من هذا العمل، فكان عدم الأمن مواكباً لها، حتى إن المؤجر كان يفرض في كثير من الأوقات شروطاً لم يكن قد اتُّفق عليها[3].

ويعترف الإنجليز بأن المزارعين «الذين لم تنتزع أراضيهم بالقوة، كانوا يعاقبون بفرض ضرائب مرتفعة عليهم، حتى يضطروا لترك أراضيهم»[4].. وسبق للميجور ديلي، المعتمد البريطاني في البحرين، أن كتب للمقيم في بوشهر في الحادي عشر من إبريل ١٩٢٢ يخبره بأن «الضريبة على النخيل تجمع على نحو تعسّفي، وبحسب الشيوخ

(١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٢) المصدر السابق، ص٢٣٦.
(٣) المصدر السابق، ص٩٠.
(٤) المصدر السابق، ص٨٩. رسالة من المعتمد السياسي في البحرين إلى المقيم في بوشهر (بيسكو) في ١٥ نوفمبر ١٩٢٣.

الصغار وميلهم للظلم، في المناطق التي تقع تحت نفوذهم، وهذه تجمع عمليًّا من الشيعة فقط»[1].

ويعزو ديكسون عدم رضا الشيعة في البحرين إلى: حرمانهم من تملّك الأراضي، وإلزامهم بتقديم العلف لحيوانات الأسرة الحاكمة مجاناً، وتقديم الطعام مجاناً لأي شخص عابر حول قريتهم من الأسرة الحاكمة، وخضوعهم للعمل الإجباري -السخرة- متى شاءت الأسرة الحاكمة، وما فرض على كل قرية من تقديم الأسماك والتمور والخضروات إلى مطبخ الشيخ الحاكم»!.

وبالطبع فالمسالة ليست اقتصاداً وعلفاً!!، فقد كتب الكابتن براي، في السابع والعشرين من مايو ١٩١٩، وهو في طريقه إلى لندن: «هناك -في البحرين- شعور بالضيق تجاهنا، وذلك لأسباب دينية واقتصادية وشخصية ولأمور تتعلق بالحرب.. وهناك فئة كبيرة -وهي الشيعة- معادية للشيخ، وبالتالي هي معادية لنا»[2].

وعلى ذكر العلف، فقد كان هناك شيئاً شبيهاً له في الأحساء، فقد اعتاد ابن جلوي أن يدفع عدداً من الماشية والإبل إلى المزارعين الشيعة لتقديم العلف إليها ومراعاتها، ولم يكن أمام هؤلاء غير التسليم، بل إن التقصير قد يؤدي إلى العقاب الشديد.

ينقل أحد المعاصرين لتلك الحقبة أنه كان لدى عبدالله بن جلوي مجموعة من الأفراس وزّعها على أفراد من الشيعة، وأجبرهم على تقديم العلف إليها ورعايتها، وكان نصيب أحد كبار قرية «الدالوة» في الأحساء ويدعى السيد هاشم ثلاثة أفراس.. وكانت الأفراس تستعرض أسبوعيًّا ليراها «الشيوخ» ويكشفوا عليها.

وصادف أن فرساً كانت ترعى في الحقل، فأصابتها شوكة أعمت إحدى عينيها، فاستقدم ابن جلوي السيد هاشم وأمر بوخز عينه بشوكة إلى أن عميت، لأنه لم يهتم كثيراً بأفراس الشيوخ[3].

---

(١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٢) المصدر السابق، ص٢٧٥، ٢٧٦.

(٣) لقاء مع الحاج (م. ب. خ) في ١٢ صفر ١٤١٠هـ. وينقل المصدر هذا مثالًا للمصادرات فيقول: إن ابن جلوي كان يفرض على الشيعة بيع مقادير من التمر إلى الإخوان بسعر بخس. وفي إحدى المرات فرض على المرحوم محمد الأحمد البراهيم بوخمسين، أن يبيع لأحد البداة مقدار خمسة أمنان

الاحتجاج والمقاومة

في بلد كالسعودية، حيث لا دستور ولا قانون، وحيث الحكم للمزاج الشخصي الذي يميل إلى العنف والقسوة والإيغال في الدماء، كان صعباً على أبناء الشعب أن يعبّروا عن معارضتهم وامتعاضهم كما يجب، وقد فضّلت الغالبية المقاومة السلبيّة -إن صحّ التعبير-، سواء كان ذلك في الحجاز أو في الأحساء أو حتى في أعماق نجد نفسها.. وبالنسبة للشيعة فقد سلك وجهاؤهم وأعيانهم سبيل الحوار والنقاش والاحتجاج السلمي، وتحمّلوا عنجهيات السلطة وإدارييها المحليين بصبر وأناة، أملاً في الوصول إلى مخارج للأزمة الاقتصادية والسياسيّة.. وقد تطوّرت الأمور في بعض الأحيان وتحوّلت إلى عصيان شبه مسلّح.

فبين عامي ١٩١٣ - ١٩٢٤م، كانت الوفود والرسائل تترى على ابن سعود تشكوه سوء الأحوال، ولكن الملك لم يهتمّ حتى بالردّ، فكان غارقاً في مجاراة الإخوان -حلفائه الجدد- الذين شكّلوا جيشه الذي فتح به كل المناطق.. ويبدو أن الشيعة -وبعد تجربة هذه السنوات- توقّعوا أنّ الأمور ستستمر من سيّئ إلى اسوأ، فتألّف في القطيف مجلس شعبي سنة ١٩٢٥، برئاسة محمد علي بن أحمد الجشّي، وسكرتاريّة علي بن حسن أبو السعود، وكان من أعضائه البارزين حسن الشماسي، وأحمد حسن علي الخنيزي، ومهدي أحمد الجشّي.. وقد تأسّس المجلس في ظروف بالغة الصعوبة حيث الاستنزاف الاقتصادي المفرط للأهالي في شكل زكوات مضاعفة، وجهاد مطبوق، وسُلف غير مستردّة، ومصادرات جائرة، وغرامات ظالمة، نشرت الفقر والجوع بين الأهالي، وملأت السجون بالعاجزين عن دفع الضرائب.

أما هدف المجلس، فهو الوقوف أمام هذه الأفعال بإرسال الوفود والرسائل مستنكرين ما آلت إليه البلاد، ومطالبين بإسقاط الضرائب وإطلاق سراح السجناء،

إحسائية من التمر، لكنه لم يكن يملك إلّا ثلاثة منها جعلها طعاماً له ولعياله. ولمّا كان لابدّ من تنفيذ الطلب أو السجن، ذهب الحاج علي الطاهر بوخمسين إلى سعود بن جلوي متوسّطاً ومعتذراً لعدم الإمكانية، فما كان من سعود إلّا أن أومأ برمي الحاج من مقرّ الإمارة من طابق علوي، وشاءت إرادة الله أن يسقط على بطن خوي الشيوخ سويلم بن خميس، وكان عنده صقر أميري يطعمه، فمات سويلم من ساعته ونجا الحاج علي من الموت!.

وقد أثمرت جهود المجلس بصورة جزئيّة في القضايا الفرديّة التي تدخّل فيها، وأطلق سراح بعض السجناء بكفالة أعضاء المجلس، والتي كانت في الواقع كفالة صوريّة.

لم تمضِ سوى ثلاث سنوات من عمل المجلس ليتبيّن أن الضغط الذي مارسه الوجهاء لم يكن بالمستوى المطلوب، الذي يمكن أن يؤثّر على الأوضاع بصورة فعّالة، فعبد احتلال الحجاز، وبسبب ضغط الإخوان وثورتهم وإصرارهم على إيذاء الشيعة عقائديًّا واقتصاديًّا، حيث تبع ذلك «تجديد» إسلام الشيعة على يد مطاوعة الوهابيّة، ومصادرة العديد من الأملاك، والتوسّع في جباية الضرائب، ومصادرة السلاح والخيل وغير ذلك.

وبدأت المقاومة أولاً برفض دفع الضرائب، وتمرّدوا على الدولة، وطردوا مندوبيها الذين كانوا يقومون بجباية الضرائب، وحملوا السلاح دفاعاً عن النفس، وكانت كل من مدينة صفوى والعواميّة والقديح وسيهات ومدن وقرى أخرى مركزاً لهذا التمرّد.

وفي الوقت نفسه، فرّت جماعات كثيرة من قرى مختلفة إلى البحرين، وهناك اتصل بعضهم بالمقيم السياسي البريطاني في الخليج عن طريق المعتمد في البحرين بغرض حمايتهم، وقيل: إن بعضهم طلب من المقيم أن يقنع حكومته بالسيطرة على الأحساء والقطيف.

وروى أحد الفارين أن ما لا يقل عن ثلث مدينة صفوى هرب إلى البحرين، وقال آخر: إن ما لا يقل عن ١٨٠٠ شخص هربوا أواخر عام ١٣٤٧هـ من القطيف وحدها، أمّا الأحساء فكانت أكثر المناطق المهجورة من أهاليها.

في البحرين سكن الكثير من أهالي القطيف في حسينية الحاج أحمد بن خميس في قرية (سنابس)، وصار صاحب الحسينيّة يقدّم لهم كل يوم أكثر من عشرة جوالات من الرز لإطعامهم.. في حين أن أهالي مدينة صفوى تبرّع باستضافتهم عمدة المدينة سلمان بن عبدالهادي، الذي سافر إلى البحرين واتفق مع أحد تجار البحرين -يوسف فخرو- بأن يهيّئ لهم المسكن والطعام.

من جهتهم، لم يرحب البريطانيون بالنزوح الجماعي من قبل شيعة الأحساء والقطيف، وكانوا يميلون بوضوح إلى الملك عبدالعزيز، وحاولوا إقناع المواطنين بالعودة

إلى بلادهم.. وفي الحقيقة كان هناك أمر آخر خشي منه الإنجليز.. وهو أن هذا العدد يشكّل عبئاً نفسيًّا وسياسيًّا على حكم آل خليفة الذين ينتهجون السياسة الطائفية ذاتها بدعم من الإنجليز، وقد يؤدي وجود الأعداد الكبيرة إلى إثارة المشاكل الكامنة، ليس فقط ضدّ آل خليفة بل وضدّهم هم أيضاً، كيف لا، وهم الحكام الحقيقيون لمستعمرة البحرين.

وللأسف فإن موقف الزعامة التقليدية التي كانت متمركزة في القلعة -عاصمة القطيف-، هي التي أحبطت الانتفاضة المسلّحة التي قادها المرحوم الشيخ نمر النمر، الذي كان العقل المدبّر لها من معقله في مدينة العوامية.. ورغم أن الانتفاضة شملت كل المناطق تقريباً، إلّا أن القطيف نفسها وبسبب موقف الزعامات التقليدية لم تتحرك.

ويومها حاصر الثائرون قصر الإمارة في القطيف، كما حوصر الأمير نفسه (محمد ابن عبدالرحمن بن سويلم)، وظلّ الرصاص يلعلع ليلاً نهاراً، وقد شكّل الثوار قيادة لهم، وقرّروا إقامة إمارة مستقلّة على غرار إمارة الكويت وقطر. غير أنّ الإنجليز سارعوا ففرضوا الحصار الاقتصادي على القطيف، ومنعوا سفن الغوص من الإبحار، واتخذت دارين مقراً لإحدى طائراتهم لتقوم بإلقاء المنشورات الموقّعة من قبل الملك، والتي تتضمّن تهديد المواطنين من جهة، ووعدهم بالإنصاف من جهة ثانية.

لم يقدّر عدد من زعماء القطيف أبعاد وحجم الانتفاضة المسلّحة، وراعهم التهديد السعودي بالقتل الذريع لكل من يشارك فيها، وخافوا من حدوث مجزرة كبيرة، خاصة وأن ابن سويلم استغلّ الخلاف الطائفي بين الشيعة والسنّة، واستدعى عدداً من السنّة من أم الساهك، ودارين، كما استدعى بعض رجال البدو الذين يقيمون في بيوت الشعر بالمقربة من المدن، وأسكنهم جميعاً في داخل المساجد والحسينيّات في مدينة القلعة وضواحيها، وأمرهم بإطلاق الرصاص في الهواء ليلاً ونهاراً لإرهاب الناس، وأن يستعرضوا قوتهم في الشوارع.. كما قام ابن سويلم الذي اتّسم علاجه للمشكلة بالطيش والتهوّر، باعتقال عوائل وأبناء -بل وإخوان وأصدقاء- بعض الشخصيات والعمد الذين سافروا إلى البحرين.

هنا حاول أولئك الزعماء ثني زعيم الانتفاضة الشيخ محمد النمر مراراً ولكنهم فشلوا.. وينقل أحد المشاركين في تلك الاجتماعات، أن وجهاء الشيعة في القطيف زاروا

النمر في مجلسه بالعوامية وكان محتشداً بالجمهور الحامل للسلاح، وحاولوا إقناعه بأن الممارسات الخاطئة التي تقوم بها الحكومة، إنّما هي «تصرفات شخصيّة قام بها بعض الموظفين دون علم من المراجع العليا».. ولكن النمر لم يقتنع، وخاطب أحدهم: «إذا كنت خائفاً على زوجتك (فلانة)، فبإمكانك أن تأخذها معك إلى القطيف»، وقال لآخر: «إن أسلافكم ومنذ أن سكنوا العوامية لم ينقص من أهلها شيء».. وهنا خرج أحد أعضاء الوفد ليقولوا للأهالي: إن من يموت في هذه المعارك ليس شهيداً، ولأن المعارضة مرتكزة على أساس ديني، فقد اضطر العديد من الأهالي إلى إلقاء السلاح، خلافاً لرغبتهم، ولرغبة الزعيم النمر، الذي لم يلبث أن مات مقهوراً بسبب فشل الانتفاضة.

وفي الفترة نفسها قام الشيخ علي الخنيزي -القاضي الرسمي آنئذٍ- بالكتابة إلى الملك عبدالعزيز شارحاً له الوضع وخطورته، ومبيّناً الأسباب والظروف الصعبة التي دفعت الأهالي إلى القيام بما قاموا به، ثم طالبه باسم وجهاء المنطقة أن يعالج الموقف بحنكة ورويّة، محذّرين في الوقت نفسه من ممارسات أميره على القطيف محمد بن سويلم، وما قد يؤدّي إليه موقفه الطائش من عواقب وخيمة.

لم يكن الملك جاهلاً بما يجري، فقد شعر بخطورة انفلات المنطقة من يده في وقت هو أحوج ما يكون إليها، فهي لا تزال -رغم سقمها ومرضها- البقرة الحلوب لمعظم إيرادات مملكته، وابن سعود يعرف بحكم خبرته الطويلة مع بريطانيا، أنها وإنْ وقفت معه هذه المرّة كما في المرات السابقة، إلّا أنّها قد تنتهز الفرصة بما يتناسب ومصالحها، وقد يعطي وجود المعارضين في البحرين فرصة لذلك.

هنا كتب الملك ردًّا على رسالة الخنيزي مهدّداً ومقترحاً إرسال وفد رفيع المستوى يضمّ حافظ وهبة ومحمد العجاجي وفؤاد حمزة لحلّ الأمرن وطالب بتهدئة السكان.. وهذا هو نص الرسالة:

«من عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل، إلى جناب الشيخ علي الخنيزي، والسيد ماجد والسيد حسين[1]، وعبدالله بن نصر، وعبدالله بن راشد، ومهدي الجشيّ، وحسن الشماسي، ومنصور الزاير، السلام.

---

(١) هما السيد ماجد العوامي وشقيقه السيد حسين العوامي المولود سنة ١٢٧٨هـ والمتوفى سنة ١٣٥٨هـ.

وبعد.. تلقينا خبر أهل العوامية. أظنّ أن هذا دبور من أهل القطيف أو فسقة، لأنّ مشاهم هالزمان ممشى المغرور. ولكن من عادتنا التروّي في الأمر، وأيضاً ابن سويلم طلبنا في الامر الفائت أن نتركه. والمسألة الأخيرة كثير كدّرت خاطري، واحتميت بالفعل اللازم، وثبت عندي لو أن هالجهال فيهم خير كان سلكوا طريقتكم، وأخذوا نصائحكم[١]، موجب أنيّ أخبر سيرتكم مع الولاية، ونصحكم الذي ما يخفى علينا. بموجب ذلك عمدنا الشيخ حافظ وفؤاد حمزة ومحمد العجاجي، تنظرون أنتم وإيّاهم في المسألة.. إن كان الأمر أنه بغير الصورة التي توقعناها، فأنا مفوضهم في الأمر، وأنتم محلّ الروح لابدّ تراجعون في الأمر الذي فيه صلاح للولاية والرعيّة. فإن كان الأمر غوغاء وبطر، فدوى ذلك عندنا ونعرفه إن شاء الله[٢].

المقصود أخبرت الجماعة يعجّلون عليّ الخبر، غاية لأنّي على جناح سفر، وأيضاً التحيّز ما نحب نتمادى فيه، إذا ما كان له سنع. احسموا الأمر وإياهم بما فيه إن شاء الله صلاح للولاية، وستر لأهل القطيف، وإلّا نعذر (وربما صحّت الأبدان بالعلل)، ولا يتحسّف إلّا فاعل السوء. هذا والسلام.

٣٠ ٥ سنة ١٣٤٨هـ

ختم[٣]

وتبع هذا أن جاء الملك عبدالعزيز بنفسه إلى الجبيل -شمال القطيف-، واستدعى أميره عليها وكذلك بعض أعيان القطيف، واستمع إليهم واستمعوا إليه، ثم قرّر أن يصدر عفواً عاماً عمّن سافر إلى البحرين، كما أمر بإعادة النظر في مجمل الضرائب، وأصدر عفواً عن المشاركين في الانتفاضة المسلّحة، شرط أن يسلّموا السلاح على مراحل إلى الحكومة.

(١) المقصود أنه كان من الأفضل زيادة العرائض إلى المسؤولين والحديث إليهم لرفع الظلم. وهذا النوع من الحديث لا يزال يردّده أبناء الملك. غير أن الكثيرين يتساءلون عمّا جناه المواطنون من رفع العرائض والالتماسات واللقاءات خلال السبعين عاماً الماضية؟.. فلو كان هناك عزم لحلحلة الأمر لتم منذ زمن بعيد، وما كانت انتفاضة المرحوم الشيخ النمر ولا الانتفاضات المتعاقبة إلّا بسبب انسداد طرق الحل أمام المواطنين.

(٢) أي أن دواء ذلك عندنا ونعرفه، وهو القمع بالسلاح!.

(٣) في ذكرى الزعيم، مصدر سابق، ص١٢٦.

وطلب الملك من عُمد المدن والقرى بالسفر إلى البحرين لإقناع الهاربين بالعودة، فرجع بعضهم ورفض بعضهم الآخر إلّا إذا ضمنت بريطانيا الاتفاق، وقد منحت بريطانيا وثائق حماية لبعض الهاربين ضماناً لعدم التعرّض إليهم بسوء، ولكنّه ثبت أنها عديمة الجدوى، حيث كان همّ المعتمد البريطاني في البحرين التخلّص من النازحين بأيّ صورة كانت، منعاً لتفجّر الأوضاع في البحرين نفسها.

فأمير القطيف الأرعن لم يقم فقط بسجن الذين شملهم العفو من المشاركين في الانتفاضة، بل وقام بجلدهم أمام الملأ العام أيضاً.. وزاد على ذلك أنّ من جاء بمذكرات الحماية تمّ جلده أيضاً بـ«خضر» النخيل، حتى أن بعضهم ماتوا تحت التعذيب، ومن بينهم المرحوم عبدالرحيم أحمد من (أم الحمام).

وتذكر وثيقة بريطانية أنّه في أوائل ١٩٣٠ (أواخر ١٣٤٨هـ) كان العديد من السكان في الأحساء قد هربوا إلى البحرين في أعقاب «فرض ضرائب منهكة -مزعومة عليهم!-، وبعد أن تمّ ترقيع الأمور وتسويتها بشكل مؤقت، عاد اللاجئون إلى بلادهم، وكان بعضهم يحمل أوارق هويّة بحرانية مُنحت لمن اعتبر منهم مؤهّلاً للاعتراف به مواطناً بحرانيًّا. بعد هذا نشأت حالات من سوء المعاملة والمصادرة بالإكراه، قامت بها السلطات النجديّة للاستيلاء على الهويّات الصادرة في البحرين، وفي إحدى الحالات قيل: إن أحد الأشخاص اعتُقل وجُلد لأسباب كاذبة، وقد تمّ إطلاق سراح هذا الشخص نتيجة نشاط محلّي -أي بناء على نشاط من قبل الأهالي-»[1].

وبالطبع هناك قسم ثالث رفض العودة لعدم ثقته بوعود الملك وبوعود الإنجليز، وفضّل البقاء في البحرين، منهم على سبيل المثال محمد بن صالح عجاج (صفوى)، الذي توفي في البحرين عام ١٩٨٦ وأقيمت له الفاتحة في حسينية المهديّة في مسقط رأسه.

ومن بين من رفض العودة من المدينة نفسها، علي محمد قريش، وسلمان بن أحمد قريش، وعبدالله بن عبداللطيف -ابن عم التاجر المعروف المرحوم علي لطيف-.. ومنهم أشخاص من آل فريد وآل مؤمن.. وبقي من القطيف كثيرون في البحرين من

(١) الوثيقة E2485 مؤرخة في ١٨ أبريل ١٩٣١ وموجهة من وزير بريطانيا المفوض في جدّة السير أندرو رايان إلى وزير الخارجية البريطاني أ. هندرسون. وكان رايان قد طُلب منه أن يثير موضوع احترام هويات الإمارات الواقعة تحت النفوذ البريطاني المباشر.

عائلة الجشي والشماسي، وغيرهما من الأسر المشهورة.

وردًا على عنجهيّة أمير القطيف ابن سويلم، التي واجه بها الأهالي.. سافر وفد من أهالي القطيف ضمّ فيمن ضم: حسين بن علي سلمان الفرج، وأمين بن علي بن ناصر النمر، وعلي بن حسن الزاهر، وكلهم من العوامية.. كما سافرت وفود أخرى من القطيف هدفها الضغط على الملك لعزل أميره محمد بن سويلم.. فأمر الملك رغبة في استتباب الوضع أن يقيل أميره على القطيف، وأن يصدر عفواً عامًّا عن السجناء.. وهكذا انتهت الانتفاضة ولم تحقّق إلّا أمراً واحداً، هو تخفيف الضغط الضرائبي الرهيب الذي تحمّله الأهالي لعقود طويلة من الزمن.

الحصار الاقتصادي للكويت (١٩٢١ - ١٩٤١)

إن أغلب البضائع القادمة لمملكة ابن سعود تأتي عن طريق البحرين والكويت، وكانت الكويت تفرض على صادراتها لنجد ضريبة مقدارها ٤٪، وعلى البضائع العابرة -الترانزيت- إلى نجد ٢,٥٪[١].. أمّا البحرين فكانت تفرض ١٠٪ على بضائعها المصدرة لمينائي القطيف والعقير أيام العهد التركي، وحين احتلّ ابن سعود الأحساء، فإن الشيخ عيسى بن علي آل خليفة أعاد الضريبة كما كانت سابقاً لتصل في أقصى الأحوال ٥٪، فكانت في الواقع بين ٢ - ٥٪.. أمّا البضائع المعاد تصديرها، فإنّها لم تزد عن ٢٪. وكان تخفيض الضريبة «مساعدة من الشيخ عيسى لابن سعود»، ومع هذا فإن الأخير وجد أن الضريبة كبيرة، فأراد في الظاهر أن يخفّف على التجار السعوديين على حساب عيسى بن علي، فطلب من الميجور ديكسون أن يقنع الشيخ عيسى بأن يخفّض الضريبة إلى ٢,٥٪[٢]. فإذا ما خفّض شيخ البحرين الضريبة، فإنها ستذهب تلقائيًّا لجيب ابن سعود، وليس إلى المستهلك أو التاجر.

على أن من المهم الإشارة إلى أنه بعد سقوط الأحساء واستقرار حكمه فيها، فكّر ابن سعود بإنعاش الموانئ في القطيف والعقير والجبيل، وكانت الحجّة أن الكويت

(١) الخليج العربي (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ص١٠٨.
(٢) انظر الوثيقة FO 371 - 2766B من المعتمد السياسي في البصرة بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩١٦ وعنوانها (البضائع بين الكويت والبحرين ونجد). وانظر: الرميحي، مصدر سابق، ص١٠٧.

والبحرين تتسلمان ضرائب كبيرة، وأنه سيبني ميناء الجبيل عن عمق جيّد من أجل زيادة ضرائبه[1]. وتأزّم الموقف بين ابن سعود والشيخ عيسى لأن الأخير لم يُعفِ بضائع الملك الخاصّة من الضرائب، ولأنّ ابن سعود كان يريد إلغاء الضرائب الترانزيت، وهذا جعل فؤاد حمزة يهدّد بإنشاء ميناء رأس تنورة عقاباً، واشتكى ابن سعود لدى المقيم في بوشهر (بيسكو) من هذه الضرائب[2].

وأمام إصرار الشيخ عيسى، بدأ ابن سعود بالتدخل في شؤون البحرين، واستغلّ فيما بعد مشكلة الدواسر وتعدياتهم ضدّ الغالبية السكانيّة في الجزيرة.. وحتى ذلك الحين كان لدى وزارة المستعمرات البريطانية أوراق ضغط عديدة منها راتب الدعم الذي لم ينقطع بعد، ومنها خنق موانئ ابن سعود بمنع وصول السفن المحمّلة بالبضائع إلى موانئه.. لكن وزارة الهند رأت أن تدخّل ابن سعود في شؤون البحرين إنّما يرجع أساساً إلى تأزّمه المالي وحاجته إلى موانئ بلاده.. واقترحت أن تخطر شركات البواخر البريطانية باتخاذ ميناء القطيف مركزاً لها، وإنْ كان ذلك سيؤثر على مصالح الكويت والبحرين[3].

وأخيراً وبضغط بريطاني قوي، وافق الشيخ عيسى في مارس ١٩٣٥ على إعفاء بضائع الملك من الضرائب، وعلى إلغاء الضرائب التي لا تطأ برّ البحرين، أمّا التي يعاد تصديرها بعد نزولها البرّ، فلا تزيد ضريبتها عن ٢٪، ثم عاد الملك وطالب بتخفيض نسبي في ضرائب الترانزيت، وأن يؤخذ بنظام المانفيست[4].

هذا بالنسبة للبحرين، أمّا الكويت فمشاكلها كانت أكبر، ووقعها على المواطنين أشدّ.. فالعلاقات السعودية - الكويتية توترت بشدّة أواخر عهد مبارك الصباح، وقيل: إن ما منع الحرب بين البلدين هو موت مبارك نفسه.. ولمّا تولّى سالم الصباح الحكم، تفاقمت الأمور لأسباب مذهبية واقتصادية وحدودية.. فالمعروف عن سالم أنه كان يكره الوهابيين وتعصّبهم، وكان أكثر التزاماً من أبيه، وشهد أكثر من مؤرخ له بالحميّة الدينيّة، وفي عهده نشأ الخلاف حول قرية ودوحة بلبول اللتين ترى الكويت أن حدودها تنتهي عندهما، في حين اعتبرها ابن سعود «من أراضي القطيف»، وأسرع فابتنى فيها

(١) الوثيقة السابقة، وانظر: الخليج العربي (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ص٢٣٣.
(٢) الخليج العربي (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ص١٠٦.
(٣) المصدر السابق، ص٢٣٠.
(٤) المصدر السابق، ص٢٣٥.

هجرة لقبيلة مطير سنة ١٩١٩م، ثم جاءت معارك حمض والجهراء سنة ١٩٢٠ بين البلدين، حيث حوصرت القوات الكويتية في القصر الأحمر، وعرض فيصل الدويش شروطاً للصلح أولها: ترحيل الشيعة من الكويت، والعودة إلى الإسلام، وترك التدخين، وتكفير الترك، رغم انهزام الإمبراطورية العثمانية وانتهائها، وهدم المستشفى الأمريكي، وإخراج القنصل البريطاني.. وبعد اتصالات بين الإنجليز وسالم الصباح دامت ثلاثة أيام، وافقت بريطانيا على إرسال قوات بحريّة وجويّة لحماية الكويت.

وقبل أن يوافق بيرسي كوكس في مؤتمر العقير سنة ١٩٢٢ على إعطاء ثلثي الكويت لابن سعود، كتب الأخير رسالة إلى الشيخ أحمد الجابر سنة ١٩٢١ (رجب ١٣٤٠هـ) موضحاً عزمه على منع رعاياه وقبائله من (مسابلة) الكويت وصرفهم إلى مسابلة موانئه التابعة له في الأحساء، وأشار إلى اضطراره لهذا الأمر، وأنّه لن يتنازل عن عزمه إلّا إذا وافق شيخ الكويت على استقبال موظفين يجبون الضرائب على البضائع المصدرة لبلاده، وخيّر الشيخ بين ثلاثة أمور: أن يعيّن موظفين سعوديين يعملون لحساب ابن سعود يجبون الضرائب له، أو أن يدفع من خزينته مقابل قيمة الرسوم، أو أن يتم تعيين موظفين من عنده لجبي الضريبة[1].

وواضح أن طلبات ابن سعود غير منطقية، إلّا إذا كانت الكويت جزءاً من مملكة ابن سعود، وقد رفضها شيخ الكويت حماية لمصالح بلاده، في حين اختلف تجار الكويت حول الأمر، وإنْ كانت الأكثرية لم تشأ أن تفتح الكويت للإخوان لأنهم سيُشيعون الفوضى والاضطراب، وكانت هذه الأكثريّة تخشى أن يكون هدفه أبعد من الرسومات[2].

أمّا خلفيّة القرار، فإنّ أحد التجار من آل القصيبي التزم بجمرك الأحساء، مقابل دفع مبلغ للملك يقدر بـ٧٢ ألف جنيه سنويًا، شرط أن يمنع التجارة مع الكويت، فأجيب طلبه. وكان لأسرة القصيبي الأثر الأكبر في الضغوط على ابن سعود للتشدّد في سياسة الحصار الاقتصادي مقابل تحويل التعامل التجاري إلى موانئ المنطقة لصالحها.

وواضح أن سياسة الحصار للكويت ذات تأثير سلبي على الطرفين، ولكن ابن سعود المندفع لتحقيق مصالحه الشخصيّة، لم يهتم بما يجري من بلاده على مواطنيه ولا إلى

---

(١) عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص٦٧، ٦٨. وانظر: الخليج العربي (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ص١٠٧.
(٢) المصدر السابق، ص٦٩.

ما يصابون به من بوار، فالملك لم يكن يعنيه إنعاش الموانئ وإنّما خزينته، ولربما قيل: إن حركة التجارة قد تضاعفت، ولكن ضريبة الملك تضاعفت في الحقيقة حتى وصلت السلع في أسعارها إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه. ومن الطبيعي أن أمر ابن سعود الباتّ بمنع التعامل، وحتى مجرّد زيارة الكويت، وتهديده بقمع المخالفين، ومصادرة بضائعهم.. قد سبّب استياءً شديداً لدى جميع الرعايا، بل «إن التجار النجديين كانوا هم الذين يخترقون أنظمة ابن سعود وعامله عبدالله جلوي». ويشار هنا إلى أن الحصار أدّى إلى أن «طفرت الزيادة في إيرادات جمارك الأحساء في القطيف والجبيل ودارين إلى عشرة أضعافها، وبلغ الأمر بعبدالله بن جلوي عامل ابن سعود في الأحساء، أنه كان يرسل فِرَقاً مسلّحة من رجاله إلى الجهراء وغيرها من المقاطعات الكويتية لمصادرة قوافل التجارة النجدية»[1].. وكان لطفرة إيرادات الجمارك إلى عشرة أضعافها دور كبير في تعنّت ابن سعود، فحين أرسل حاكم الكويت ولي عهده عبدالله السالم لمفاوضة ابن سعود، أصرّ الأخير على أن يحصل على نصف رسوم الجمارك الكويتية.. بل إن فيلبي الذي يعبّر في مواقفه وتصرفاته عن رأي ابن سعود أعلنها صراحة في لندن حين التقى بديكسون في أكتوبر ١٩٣٢، بأن من السخف أن يُظن بأن ابن سعود سيرفع الحصار، وأن الملك لن يتزحزح قيد أنملة إلّا إذا وافق حاكم الكويت بأن تكون إمارته تحت السيادة السعودية[2].

وحتى الإخوان -جيش التوحيد!- كانوا من أشدّ معارضي سياسة فرض الحصار، ومعلوم ما قاله الزعيم الإخواني فيصل الدويش للملك: إذا كان الكويتيون مسلمين فلماذا نقاطعهم، وإذا كانوا كفاراً فلماذا لا نحاربهم؟.. كما رفض الإخوان إقامة مراكز حدودية في هجرهم، ولمّا اندلعت ثورتهم أصبح ابن سعود أقلّ ميلاً في فرضها عليهم تهدئة لثائرتهم، ولكن وبمجرد أن هزمهم تحوّلت هجرة قرية العليا إلى مركز جمركي بين الكويت ونجد.

لم يكتفِ ابن سعود بهذا فحسب، فبعد أقل من عامين، وطمعاً في زيادة الإيرادات، أبلغ حاكم الكويت في رمضان ١٣٤١هـ، أنه سيضع رسماً على سفن الغواصين الذين ترسو سفنهم في القطيف ودارين والجبيل، ففاوض الأمير الكويتي أصحاب الغوص، ووجد أنهم لم يهتموا بالأمر لأنّهم ليسوا مضطرّين للنزول.. وقد أطلق ابن سعود على

(١) الخليج العربي (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ص١١٠.
(٢) المصدر السابق، ص١٢٣، ١٢٤.

ضريبته هذه اسم «المطرحانية»، وكانت تشكّل عبئاً كبيراً على من يضطر لدفعها، إذ بلغت مائة روبية هندية على كل سفينة كويتية، كما أنها لم تقتصر على السفن القادمة لموانئ ابن سعود، بل تعدتها إلى الموانئ الداخلة ضمن الحدود الكويتية، إذ كان محصّلو هذه الضريبة من السعوديين يصلون إلى رأس مشعاب، الذي أصبح في الوقت الحالي تابعاً للمملكة السعودية.. كما فرضت المطرحانية على الطواشين (تجار اللؤلؤ) والغواصين، الأمر الذي أدّى إلى انقطاع السفن الكويتية عن المجيء إلى موانئ الحاكم السعودي، فألغاها في العام التالي[١].

وغني عن القول: إن تشدّد ابن سعود في الضرائب على غير رعاياه، هو أقلّ بكثير مما كان يجريه على رعاياه أنفسهم.

وجرت محاولات عديدة لفكّ الحصار فشلت أمام إصرار الحاكم السعودي.. وفي فبراير ١٩٣٢ التقى المقيم البريطاني في بوشهر -الكولونيل بيسكو- مع ابن سعود في العقير، وناقشا مسألة الحصار، فأوضح المقيم أن الوضع الاقتصادي في الكويت كاد يصل إلى دمار شامل، وأن عائدات الجمارك انخفضت من ٨ إلى ٢ لاكه سنويًا، وهنا أبدى ابن سعود «شدّة احتياجه للمال على الرغم من أنه يقتصد في نفقاته ونفقات أسرته التي لا يسمح لها إلّا بخصصات ضئيلة.. وأقسم أنه لا يملك مالاً كافياً لطعامه أو ملابسه»![٢].

وفشلت محاولة أخرى لحلّ الأزمة في يوليو ١٩٣٢، حينما زار الأمير فيصل وفؤاد حمزة الكويت، ولم يمضِ سوى شهر ونصف على الزيارة، حتى زادت إجراءات التشديد أثناء ثورة ابن رفادة، ووصلت قوات عسكرية من ابن جلوي إلى قرية العليا لمطاردة القبائل المتجهة للكويت[٣]. وفي العام نفسه اقترح شيخ الكويت اعتماد نظام المانيفست، وحينها سيصبح من السهولة على حاكم الرياض جباية الضريبة من القوافل النجدية حينما تعود من الكويت، ولكن ابن سعود رفض الأمر، وهذا دعا المقيم أن يطلب من وزارة المستعمرات أن تضغط بحصار موانئ ابن سعود، ومنع السفن التجارية من دخولها والتوقف فيها.

(١) المصدر السابق، ص١٠٩. وعبدالعزيز الرشيد مصدر سابق، ص٢٨٣.

(٢) المصدر السابق، ص١١٦، ١١٧.

(٣) المصدر السابق، ص١٢٣.

عادت الأمور وتأزمت من جديد حينما أعاد ابن سعود عام ١٩٣٣ الضرائب المفروضة على سفن الغوص الكويتية، وظهرت منه عدّة تصريحات يبيّن فيها عزمه على إلحاق ضربة اقتصادية بالكويت معتمداً في ذلك على رعاياه من النجديين المقيمين فيها، وأعلن صراحة أنه بدأ حصاره التجاري بهدف تحطيم الكويت «ولكنها لازالت قائمة رغم الإعياء الشديد.. وهو لذلك سيتخذ الوسائل اللازمة لإرغام الكويت وشيخها على الخضوع لسيادته»[١].. ومن جانبه فإن شيخ الكويت أبلغ المعتمد البريطاني لديه (ديكسون)، أنه حينما يموت ابن سعود، فسيضع يده على جميع الجزء الشمالي الشرقي من الأحساء حتى دوحة بلبول، وأن ابن سعود وحتى لو مكّن للأمريكيين في هذه الجهات، فإنه -أي شيخ الكويت- سيطردهم منها»![٢].

وكان من رأي ديكسون: أن حكام الكويت عمدوا إلى تخفيض الضرائب التي يتحصلون عليها لتشجيع حركة التجارة في بلادهم، إذ إنهم لا يفرضون أكثر من ٤٪، حتى لا تتحول التجارة عن موانئهم، كما يفعل ابن سعود في الموانئ التي خضعت لسيطرته على سواحل الأحساء. وأشار ديكسون إلى أن أي شخص لديه إلمام بالظروف المحلية يعرف جيداً أن استمرار الحصار السعودي للكويت سيكون أكثر قبولاً لتجار الكويت من إذعانهم لمطالب ابن سعود الخاصة بإحكام سيطرته على الكويت، إذ إن هؤلاء التجار -تحت نظام الحصار السعودي القائم- في إمكانهم رغم ذلك ممارسة نشاطات تجارية، حتى لو تحولت هذه النشاطات إلى تجارة للتهريب، ولكنهم سيفقدون هذه التجارة من أساسها وستتعرض مصالحهم للضياع تماماً في حالة خضوع الكويت للسيطرة السعودية المباشرة[٣].

مهما تكن الحال، فإن ابن سعود بقي على إصراره حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وتدفق المساعدات البريطانية والأمريكية.. ويومها بدأ الوضع الاقتصادي يختلف بشكل كلّي عن وضعه التقليدي السابق، وحينها فكّ الحصار الذي لم يكن يعني شيئاً في ذلك الوقت، فقد استُنفذت أغراضه حتى النهاية عام ١٩٤٢م.

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٤.

(٢) رسالة من ديكسون إلى المقيم في بوشهر في الثلاثين من يونيو ١٩٣٣.

(٣) المصدر السابق.

أزمات تتابع

مع نهاية العشرينات الميلادية، بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية والكساد العالميين تلقي بظلالها السوداء على مختلف بلدان العالم.. وبالنسبة لمملكة ابن سعود، فإن هذه الأزمة قد نقلتها إلى مدارج الإفلاس التام، ساعدها على ذلك الاضطرابات السياسية التي لم تشهد البلاد -وحتى ذلك التاريخ- مثيلاً لها، إضافة إلى سوء الإدارة وتفشي الفساد والرشوة، وانهيار العديد من أعمدة الدخل الرئيسية.

فبين عامي ١٩٢٨ - ١٩٣٣ وهي سني الأزمة الاقتصادية العالمية، وقعت ثورة الإخوان، وثورة النمر في القطيف، وثورة ابن رفادة شمالي الحجاز، كما قامت الحرب السعودية اليمنية حول نجران وعسير، وانهارت مهنة صيد اللؤلؤ بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي، وانخفض عدد الحجاج الذين كانت ضرائبهم -ومنذ احتلال الحجاز سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥- تنعش خزينة الملك، بعد إلغاء راتب الدعم البريطاني عنه.. إلى غير ذلك من المشاكل الاقتصادية.

وأدى انهيار أسعار اللؤلؤ عام ١٩٢٨ إلى تسديد ضربة قاصمة للنشاط الاقتصادي في المنطقة، فمحصول اللؤلؤ كان يدرّ حوالي أربعة ملايين وستمائة ألف روبية سنويًا، وكان هذا الدخل يغري المزارعين في المواسم إلى العمل في الغوص، مما يسبب أزمة في الأيدي العاملة. ويصور الأستاذ محمد سعيد المسلم[1] الحالة قبل الكساد وبعده بقوله: إن تجارة اللؤلؤ كانت نشطة، وكان التجار يحصلون على أرباح خيالية منها، ويؤلفون الطبقة الرأسمالية في البلاد.. فهم الذين يزودون الطبقة العاملة في الغوص بالمال والمؤونة، وهم الذين يبتاعون محصولهم من اللؤلؤ، وهم الذين يصدرونه غلى الهند فيعودون بالمال الوفير معبأً في صناديق وكأنه بضاعة مستوردة.. ولكن القدر نكبهم حينما نشطت زراعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان، فقُضي عليهم قضاءً مبرماً وأصبح أغلبهم غارقاً في الديون لا يملك شروى نقير، كما قُضي بالتالي على هذا المورد الاقتصادي الهام، وأصبحت الطبقة العاملة في الغوص والتي كانت ترفل في بحبوحة من الرخاء طبقة معدمة بائسة[2].

---

(١) محمد سعيد المسلم، ص٢١٢، ٢١٣.

(٢) النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، الدكتور السبيعي، ص٩٥، ٩٦، ٩٧.

لقد كانت البلاد تعيش طوال سني حكم الملك ابن سعود حالة من الفقر المدقع، ولم تكن المشاكل الاقتصادية العالمية ذات أثر قليل على الغالبية من السكان الذين كانوا لا يملكون قوت يومهم.. والحقيقة أن منطقة من المناطق لم تسلم من انهيار البلاد الاقتصادي، حتى نجد، المنطقة المدلّلة بالنسبة للحكم السعودي. وقد كان الاستياء فيما سبق يعمّ مناطق الشيعة وحدها، ولكن مع بداية الثلاثينات لم تكن هناك منطقة إلّا وكانت تعيش تململاً واضطراباً بسبب سوء الأحوال.

في عام ١٩٢٦ و ١٩٢٧، لم تظهر بعدُ آثار المشاكل في الحجاز ونجد، فلازال الحجاج يتدفقون، ولازالت مناطق الشرق قابلة للعصر والابتزاز.. وقد قدّرت ضرائب الملك الإجمالية سنة ١٩٢٧ بمليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية، كان نصفها تقريباً قد جاء من الأحساء والقطيف.

غير أنه وفي العام التالي بدأت ثورة القبائل الإخوانية بالاتساع والتمدّد، وراحت تنهب وتهاجم القاطنة على الحدود العراقية والكويتية، وانضمّ إليها الكثيرون بهدف الحصول على الغنائم من (الكفار والمشركين!).. أمّا ابن سعود، ومنعاً لتسرّب قواته، فقد كان لزاماً عليه أن يجد المال لإبقائها موالية، وليس هناك غير الحضر -وبالأخصّ الشيعة-. ولّما لم يكفِ ذلك كان على الإنجليز تقديم الدعم، وإلّا انفلتت القبائل من عقالها، وهاجمت العراق والكويت وشرقي الأردن. وهكذا أُعطي ابن سعود السلاح والمال، وحتى الطائرات بغرض قمع الإخوان.

وباستسلام قادة الإخوان، بعد إفناء قواتهم وسجن زعمائهم، سيقت القبائل الهاربة باتجاه الحدود النجدية من قبل القوات البريطانية، وقد استخدمت وثيقة إنجليزية كلمة «سوقها» كما تُساق القطعان إلى منطقة المناقيش بالقرب من الكويت وسُلّمت لابن سعود. ومع أن الغالبية العظمى كانوا من النسوة والصبية، فقد قُتل العديد منهم وصودرت أملاكهم، حيث أُمر هؤلاء بإخراج ما بحوزتهم من حيوانات فبلغت عدّة آلاف من الجمال.. «ثم طوّق رجال ابن سعود ما تبقّى من قطعان المتمردين، وفُحصت بشكل دقيق، ثم تمّت مصادرة كل الجمال الصالحة للركوب، وأمروا بتسليم كلّ ما لديهم من خيل وصودر السلاح.. وجُمعت من القبائل بصفة غرامة وعقاب ما يزيد على الألفين والستمائة منها. وبناء على هذه الأرقام يكون ابن سعود قد استولى على ثلثي الجمال التي

كانت بحوزة القبائل الهاربة والعائدة من الكويت، وبما أن الحيوانات المصادرة كانت الأعظم قيمة، فمن المحتمل أن تكون القيمة النقدية التي صودرت منها تعادل قيمة ثلاثة أرباع قطعانها.. وبهذا فقد عطّلت قدرة القبائل على الحركة نهائيًّا. أمّا قطيع الدويش -قائد الإخوان- المشهور من الجمال السوداء المعروفة بـ(الشرف) والتي كانت تشكّل نقطة التجمّع الرئيسيّة لقبيلة مطير أثناء الحرب، فقد استولى ابن سعود على حوالي مائة جمل منها، أهداها لابنه محمد، ولم يبقَ منها لدى الدوشان سوى عشرين»[١].

وعاد ابن سعود في فبراير ١٩٣٠ وصادر ١٧٠٠ جمل من هجرة (قرية) شمالي القطيف، والتي سكنتها بعض أفرع مطير.. وزاد على ذلك أن ابن سعود (صادر!) زوجة أحد الزعماء «فكآخر علامة من علامات الانتصار، تزوّج ابن سعود في قرية، زوجة المرحوم عزيّز بن فيصل الدويش الذي قتل قبل ستة أشهر من ذلك التاريخ. ويبدو أن أخذ زوجة العدو هي عادة يمارسها ابن سعود لأنّه بعد استيلائه على حائل أخذ زوجة ابن رشيد بنفس الطريقة»[٢].. وكما أخذ الحاكم السعودي وأخوه زوجات عزيّز، أخذ وتزوج في الفترة ذاتها أختين لخالد بن محمد السمحان، وهو لاجئ في بغداد، ولما جاء والد زوجة فهد بن حثلين لإعادة عائلة ابنه فهد، وهو أحد قيادات التمرد، والمكونة من شقيقته ووالدته وطفله، رفضت السيدتان العودة، ونصبتا خيامهما قرب آبار الشاميّة خارج الكويت[٣].

وهكذا أصبحت القبائل مهيضة الجناح بعد هزيمة الإخوان، غير قادرة على الاحتجاج أو إعلان التذمّر.. فبعد بضعة أشهر من الهزيمة، قام الشيخ ابن مقراد زعيم فرع (المحفوظ) من قبيلة العجمان بجمع الزكاة من أبناء قبيلته بناء على أوامر عبدالله ابن جلوي، فتمّ جمع الزكاة بنجاح تام، أي دون مشاكل، وحاول ابن مقراد إقناع قادة العجمان بملاقاة ابن جلوي في الهفوف إلّا أنهم رفضوا خشية القتل[٤].

(١) الوثيقة 91 - 1 - E 2578، تقرير مؤرخ في ١٩ مايو ١٩٣٠، ويغطّي الفترة الواقعة بين الأول من ديسمبر ١٩٢٩، وحتى الخامس من يناير للعام التالي، وضعه الكابتن غلوب باشا عن هزيمة الإخوان.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الوثيقة 91 - 1 - E 5776 في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠. من المعتمد السياسي البريطاني في الكويت (ديكسون) إلى المقيم في بوشهر في ٣ سبتمبر ١٩٣٠.

(٤) المصدر السابق.

خلال هذه الفترة لم يبدُ تحسّن في معاملة الشيعة بعد الاتفاق الذي عقده حافظ وهبة وفؤاد حمزة مع أعيانهم في أعقاب انتفاضة الشيخ محمد النمر.. فكتب مجموعة من الوجهاء إلى الملك في ١٥ رمضان سنة ١٣٥٠هـ/ أوائل سنة ١٩٣١م، يشكونه سوء الأحوال، فردّ عليهم بأنه فهم الأمر وليس بإمكانه عمل شيء.. وهذا نص جوابه:

«عدد ٧٦٥

من عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل، إلى جناب المكرم عبدالله بن نصر الله، وعبدالله بن حسين بن نصر.. أهل سيهات، وأحمد بن حسين الفرج.. أهل العوامية، سلّمهم الله تعالى.

السلام عليكم، ثم وصلت عريضتكم المؤرخة في ١٩ شهر رمضان سنة ١٣٥٠، واطلعنا عليها، وما ذكرتم من الأحوال عندكم فهمناه، ونحن يهمّنا جدًّا النظر في أحوالكم وما يصلحها، وهذا شيء جاعلينه على البال، ولكن هذا الوقت لا يمكننا عمل شيء...[1] أحوال الوقت كما ترون على الناس عامة، ولابدّ إن شاء الله بالوقت المناسب ننظر في أحوالكم جميعها ويكون ما فيه الخير وراحة للجميع. إن شاء الله نرجو الله يقدر ما فيه الخير وحسن العاقبة. هذا ما لزم بيانه والسلام. ٢١ شهر رمضان سنة ١٣٥٠هـ».

استفحلت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٣١، وتزايدت التقارير التي تتحدث عن روح قلقة ثائرة شمال الحجاز وحائل، إضافة إلى جدّة ومكّة المكرمة والمدينة المنورة، وعدّ البريطانيون هذه المدن مراكز محتملة ومهيّأة للثورة، لأسباب دينيّة واقتصادية.. «فابن سعود بنظر وهابيي المدرسة القديمة ليس متطرّفاً بما فيه الكفاية، وهو مفرط بالغلو الوهابي بنظر الحجازيين وغالبية المسلمين الذين يؤمّون الحجاز للحج، وإن تدنيس الأضرحة والمقامات وانتهاك قدسيتها منذ الغزو الوهابي، هو مصدر شعور عارم بالغضب»[2].

أمّا الضائقة الاقتصادية فلم تفلت الحجاز من آثارها العالمية، حيث انخفض عدد الحجاج عام ١٩٣١ إلى أقل من نصفهم عن العام الذي سبقه، بحيث لا يمكن للملك أن

---

(١) كلمة غير مفهومة.

(٢) الوثيقة 25 - 1600 - E 3267، تقرير مؤرخ في ٢٣ يونيو ١٩٣١، أرسله الوزير البريطاني المفوض في جدة السير أندرو رايان إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٨ مايو ١٩٣١.

يستوفي ضرائب إضافية من مواطنيه المدقعين، تعادل ما كان يقبضه من ضرائب الحجاج.. ومشكلة الملك أنه كان يصرف أكثر ممّا يأتيه من دخل، «فهو وعائلته مبذّرون مسرفون، مما يسبّب الكثير من التعليقات المضادّة. وقد علّق أحد الحجاج على سوء الإضاءة في مكة وقارنها بأجهزة الإضاءة في القصور الملكية، وتساءل عن المستند الشرعي الذي يسوغ للملك بأن يتقاضى للأغراض المتفرقة ولسداد نفقات الدولة، أموالاً يأتي بها المسلمون لأداء واجب ديني هو الحج. إن البذخ والإسراف الملكي في مجال الإنفاق الشخصي كان يمكن أن يمرّ بدون ملاحظة، لولا أن الطلبات الملكيّة للأغراض الأخرى هي من الضخامة بحيث تستنزف كل مورد»[١].

ونتذكّر هنا أن هذا الإسراف كان قبل ظهور النفط، فما كان يؤخذ من المواطنين بالقسر والجبر والإكراه، ينفق على العائلة المالكة وحاشيتها، وبدل أن تذهب الضرائب المفروضة على الحجاج لتعمير الأماكن المقدسة، كانت تصرف على الملذات واللهو. على ان هذه الضرائب كانت تلقى الكثير من التذمّر من حجاج كانوا يجمعون بعض المال لعشرات السنين من أجل أداء الفريضة، فيأخذها ابن سعود بحجة أو بأخرى.. وكان تذمّر الحجاج الشيعة أكبر، ذلك أن التمييز الطائفي فرض عليهم أن يدفعوا أكثر من غيرهم بمقدار سبع روبيات، وهو مبلغ كبير بحساب ذلك الوقت، وبلحاظ فقر هؤلاء الساحق. وقد اشتكى أحد القضاة الشيعة الهنود واسمه (إسحار حسين) من أن الحكومة السعودية تتقاضى مبلغ سبع روبيات إضافية من كل حاج شيعي بحجّة «أننا بحاجة إلى حماية أكبر. فإذا كانت مثل هذه الحماية ضرورية نتيجة سلوكنا وتصرفاتنا، فإنه من الممكن تبريرها.. أمّا إذا كانت الحاجة إليها تنبع من تعصّب وتحامل الطائفة الوهابيّة الأخرى، فإن تلك الطائفة وليس الشيعة هي التي يجب أن تفرض عليها الغرامات»[٢].

وأعدّ نائب مساعد القنصل البريطاني في جدة إحسان الله، وهو هندي، تقريراً مخابراتيًّا عن الأوضاع في مكة قال فيه: إن حالة الضيق النفسي بادية على محيًّا السكان «يزيد في حدّتها فرض الضرائب الإضافية على الحجاج، مما أدّى إلى تقلّص أعدادهم

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) الوثيقة 25 - E 4173، مؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٣١. وتتضمن الوثيقة شكوى إسحار حسين إلى القنصل البريطاني في جدّة والمؤرخة في ٦ يونيو ١٩٣١. وعنوان الوثيقة (معاملة الحجاج الشيعة في الحجاز).

فتأثرت حركة السوق، وحُرم الناس من مداخليهم.. وبقدر ما فإن كل شخص في مكة يعتمد بصورة مباشرة أم غير مباشرة على الحج كوسيلة من وسائل حياته وإعالته، وقد وُضع الناس في حالة من المصاعب إلى الحدّ الذي دفعهم للحقد بسبب نهب أموال الحجاز وإرسالها إلى نجد». وقال مساعد نائب القنصل: «إن هذه المشكلة الاقتصادية الحادّة والمأساوية استحوذت على كل انتباه السكان.. وإن ابن سعود وبدلاً من التعاطف مع رعاياه وإيجاد وسائل لتحسين أحوالهم، راح يجرح مشاعرهم عن طريق إحياء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1].

«أمّا التبغ والسجائر التي تفرض عليها الحكومة الوهابية رسوماً جمركية باهضة، فهي مصدر مشكلة أخرى يعاني منها أصحاب المحلات وزبائنهم، فما أن يعثر على هؤلاء يشترون أو يبيعون هذه البضائع المحرّمة، حتى يقعوا ضحية الغضب النجدي والإهانة والتحقير. من الصعب فهم المنطق الوهابي، وما يقولونه عن مبدئهم الغريب هذا.. من الغريب المدهش أنك تلاحظ أنهم في حين يمنعون بيع التبغ في الحجاز، فإنهم لا يترددون من ناحية أخرى في جني الأرباح والعائدات من الضرائب المفروضة عليه، ثم يعرّضون المشتغلين في هذه التجارة القانونية لمعاناة التحقير والإهانة»[2].

وقال إحسان الله: إن الظلم والطغيان والاضطهاد لا يعرف حدوداً وفي كل اتجاه، وإن أفراد الشعب بدؤوا بالنشاطات السرية، وقدّم نموذجاً من المنشورات التي وزّعت في مكّة قائلاً: إن غضب واستياء الشعب قد بلغ أقصى مداه، وإن كل الحجازيين -البدو الحضر- هائجون بغضبة عارمة، وإن شرارة صغيرة واحدة قد تسبب حريقاً هائلاً.

وكتب الوزير المفوض لبريطانيا في جدّة، السير أندرو رايان، إلى السير جون سيمون في خارجية لندن في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٣١، تقريراً عن الوضع السياسي في مملكة ابن سعود، قائلاً: إن الأخير وجّه نداءً قويًّا في يونيو ١٩٣١ إلى السلطات البريطانية، حاثًّا إيّاها بأن تشجّع أحد البنوك البريطانية لمنحه مساعدات مالية، وقد طرق الملك أبواباً أوروبيّة أخرى بما فيها ألمانيا والاتحاد السوفياتي وهولندا، وقد تأكد الملك أن بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى -عدا الاتحاد السوفيتي- لن تبدي أي استعداد

(١) الوثيقة 25 - 1600 - E 4597 ،مؤرخة في الثامن من سبتمبر ١٩٣١. تقرير إحسان الله مؤرخ في ١٤ أغسطس ١٩٣١.
(٢) الوثيقة السابقة.

لمساعدته، وقد فشل تسوّله -كما تقول الوثيقة البريطانية- لبناء قوة جويّة له[1].

وقال رايان: إن المدن لها من أسباب التذمّر ما يكفي ويزيدن وكذلك القبائل التي بدأت تعبّر عن استيائها وعدم رضاها، بل إن سيطرة ابن سعود على نجد ليست كما كانت في الماضي، وهي المنطقة التي يحكمها بسخاء شديد. وقد بدأ السخط والاستياء يعمّها، وهناك روايات مؤكّدة عن حالات سخط «بسبب الضرائب الاضطهادية الباهضة والمرهقة، وبسبب عدم دفع رواتب الجنود النجديين العاملين في المناطق الأخرى كتبوك، وأيضاً بسبب فرض الأتاوات العينية على التجار، ومحاولة فرض استخدام الريال الحجازي غير المحبوب للتداول. وأخيراً بسبب ما سمّي بالإصلاحات التي سنّتها بعثة الطويل في الأحساء»[2].

وإذا كان هذا حال نجد الموالية، فكيف بحال مقاطعتي الأحساء والقطيف، اللتين تحملتا من المشاكل الاقتصادية، والإرهاق المادي أكثر من أيّ منطقة أخرى؟، وبحسب تعبير أحد الكتّاب: إن المنطقتين «كان لهما أوفر نصيب من الأزمة»[3]. لقد أعاد الملك ضريبة الجهاد وبمبالغ أكبر مما سبق، رغم اتفاق مستشاريه مع أعيان الشيعة بإلغائها.. بل إن الملك الذي راح يخزن الذهب والحلي والجواهر والريالات الحجازية، فرض ضريبة الجهاد لأول مرّة على قبائل الحجاز وقبائل الشمال، رغم أنه ليست هناك حرب، بل وفرضها على بعض سكان نجد، رغم أن الضريبة كانت بالنسبة لهؤلاء الأقل بين الجميع.

فبينما فرض عشرة ريالات على الشخص الواحد من النجديين من أبناء القبائل، فإن ما فرض على الشيعة وصل إلى سبعين ريالاً، وفرض مبلغ ٤٠٠ ألف ريال على المقيمين في المنطقة المحيطة بالطائف وحدها، إضافة إلى مبالغ أخرى من سكان المناطق الشمالية. وقد «احتجّ سكان الشمال لدى الأمير فيصل بسبب فقرهم المدقع، وعرضوا تقديم الرجال والجمال -للحرب- بدل الضريبة النقدية.. لكن الملك لم يقبل العرض لقلّة ثقته بالقبائل الحجازية».

أمّا التجار في الأحساء «آل القصيبي»، وكذلك تجار عنيزة وبريدة، فقد كان لهم ديون مستحقة على الملك مقدارها ٦٠ ألف جنيه استرليني، ولم يكن هناك أيّ احتمال

(١) الوثيقة 25 - 62 - E 166، في الحادي عشر من يناير ١٩٣٢.

(٢) الوثيقة السابقة.

(٣) في ذكرى الزعيم، مصدر سابق، ص١٢٤، ١٢٦.

لاستعادتها، رغم أن ثمانية منهم ذهبوا إلى مكة لملاقاة الملك هناك لتحريك قضية مظالمهم هذه.. في حين أكّد المستر (هوب جل) نائب رايان، أن ابن سعود جمع احتياطي من المال «عن طريق الابتزاز والاغتصاب»(١).

لم يكن أمام ابن سعود من حلّ لأزماته الاقتصادية إلّا أحد أمرين: إمّا مواصلة الحروب ضدّ «الكفار» وما يتبع ذلك من غنائم للقبائل الجامحة.. والكفار هنا هم أهل العراق وشرقي الأردن الذين تحكمها العائلة المالكة الهاشمية، وكذلك أهل اليمن الذين تحكمهم الإمامة الزيدية.. والخيار الثاني هو الاستقراض من الخارج، غير أن الدول كما التجار ليست على استعداد لإقراض ملك مفلس، اللهم إلّا الاتحاد السوفياتي الذي لم يقطع علاقاته بالملك بعد.

بالنسبة للخيار الأول، لم يكن الملك على استعداد للمجازفة بمصادمة البريطانيين في مواقعهم القوية في الخليج والعراق وشرقي الأردن.. فأراد الاستفادة من علاقاته مع الروس للضغط على البريطانيين لإعادة راتب الدعم السابق، مقابل قطع العلاقات مع موسكو.. وفي البدء تلكّأ الملك في طرح ما يريده بصراحة مقابل تحجيم أو قطع دابر الوجود السوفياتي من أساسه، لكن حافظ وهبة وفي مارس ١٩٢٨ أبلغ البريطانيين «أن ما يريده ابن سعود هو راتب دعم، وأن وضع الملك ضمن واقع الأمور الحالي يزداد صعوبة، فالبدو وقبائل نجد تعيش على الغزو والاقتتال، ولكن هذا انتهى بعد سيطرة الملك على معظم البلاد، ولم يعد مسموحاً له أن يهاجم الدول شمالاً أو شرقاً أو جنوباً، لأن كل هذه الدول واقعة تحت الانتداب أو الاحتلال البريطاني المباشر.. وهكذا لابدّ من فعل شيء لإرضاء العناصر القبلية الجائعة. إن أكثر ما يبقي القبائل خاضعة للنظام هو الهدايا، ومما لاشك فيه أن راتب الدعم السابق الذي كان يدفع لابن سعود، لن يكلف حكومة جلالة الملك البريطاني إلّا أقل من النفقات التي يستلزمها نقل القوات والطائرات والسيارات المدرعة وغير ذلك من الإجراءات الدفاعية ضدّ قبائل نجد الجامحة، والتي يواجه ابن سعود حاليًّا مصاعب كبيرة في التحكم بها وضبطها»(٢).

استطاع ابن سعود في أواخر ١٩٣١ أن يعقد صفقة مع الاتحاد السوفياتي بقيمة ثلاثين

---

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) الوثيقة 91 - 381 - E 1668 ، مؤرخة في ٢٢ مارس ١٩٢٨، ومرسلة من سلوين لويد في القاهرة، إلى السير أوستن تشامبرلين في خارجية لندن. وانظر: كتاب شيوعيون في السعودية، الأستاذ فهد القحطاني، فهو يحوي تفاصيل رائعة عن أوضاع السعودية الاقتصادية وارتباطها بالبريطانيين والسوفييت.

ألف جنيه إسترليني، تشمل تزويد الحكومة السعودية بالبنزين والكيروسين، على أن يسدّد المبلغ على شكل أربعة أقساط يفصل بين كل واحد منها شهران.. وقد استطاع الروس تأمين رفع حظر جزئي عن البضائع الروسيّة، وهو الحظر الذي كان يقوم به الملك مجاناً لصالح البضائع البريطانية القادمة من الهند، والتي لا تستطيع منافسة أسعار البضائع الروسية، إلّا أن الملك ومع رفع الحظر الجزئي هذا، أخضع البضائع الروسية إلى رسوم تعادل أربعة أضعاف الرسوم المعتادة[1].

والحقيقة أن مستشاري الملك كانت لهم مصلحة شخصية لعقد الصفقة مع الروس، خاصة وزير المالية عبدالله السليمان الحمدان، الذي انفرد كما يبدو بمعظم أرباح الصفقة، فتشكّل لوبي من المستشارين الآخرين لطرده.. حتى فيلبي غضب لأن «دائرة المالية سرقت مخزونه الخاص من البنزين، ووجد أن وضعه المالي أسوا ممّا كان يظن، فكتب فوراً إلى عبدالله السليمان بأن جزاء السرقة في هذا البلد، هو قطع اليد. وقال فيلبي: إن عبدالله هذا يستحق أن يقطّع كل جسده قطعاً صغيرة».

في الوقت نفسه تضامن الأمير فيصل وفؤاد حمزة والأخوين الفضل (إبراهيم وعبدالله) لتحطيم موقع عبدالله السليمان، ليس لأنه كان يخفيهم جميعاً تحت ظلّه المديد فحسب، بل «لأنه كان قد أفقرهم جميعاً وحرمهم من المدخولات، وقد اضطر فيصل إلى تأجيل نقل ديوانه الصيفي عام ١٩٣١ ومنزله إلى الطائف، بسبب نقص الأموال النقدية. أما فؤاد فلم يسلّم راتبه منذ ثمانية أشهر، وأخبر أحد موظفي السفارة البريطانية أنه يخجل أن يطالب موظفيه في وزارة الخارجية بالعمل، لأنهم أيضاً لم يتلقوا أي راتب منذ أشهر عديدة»[2].

واضطرّ الأمير فيصل وفؤاد حمزة -وبعد أن رفض الإنجليز تقديم القروض- إلى السفر إلى موسكو في عام ١٩٣٢ لمناقشة إمكانية الحصول على قرض بمبلغ مليون جنيه استرليني، واشترط الروس تقديم القرض على شكل بضائع، وأن تعقد معاهدتا صداقة وتجارة بين البلدين، إضافة إلى تخفيف القيود على البضائع الروسية، ومعاملتها على قدم المساواة مع البضائع القادمة من أستراليا والهند. وكان لدى الروس شعور بالضيق من عدم دفع الملك أقساد الدين السابق، ولكن الوزير المفوض للاتحاد السوفياتي في جدّة، استطاع أن يؤمّن رفع حظر جزئي عن البضائع الروسية، وأن يسدّد الدين القديم عن

(١) الوثيقة 25 - 680 - E 2429، ومؤرخة في ١٨ مايو ١٩٣٢.

(٢) الوثيقة 25 - 2064 - E 5799، ومؤرخة في ١٢ نوفمبر ١٩٣١. وانظر: كتاب (شيوعيون في السعودية) ص١٨٠ إلى ص١٨٦.

طريق الإلغاء الجزئي أو الكلّي للرسوم الجمركية على البضائع المستوردة حديثاً، وهو أسلوب في الدفع كانت تلجأ إليه الحكومة السعودية مع دائنيها[1].

وفي منتصف عام ١٩٣٢ ناشدت بعثة سعودية الحكومة البريطانية تقديم قرض بمبلغ نصف مليون جنيه، أو مساعدتها في جمع قرض من سوق لندن المالي.. واعتذرت الحكومة البريطانية في اجتماع لها مع البعثة السعودية عقد في بنك إنجلترا في الثالث عشر من مايو ١٩٣٢، عن عدم قدرتها على تلبية الطلب. وكرّر ابن سعود مناشدته بعد شهر، حيث سلّم يوسف ياسين إلى السير أندروا رايان رسالة شخصية من الملك يجدّد فيها مناشدته لبريطانيا لتقديم مساعدة مالية، وإن كانت أقلّ مما اقترحتها البعثة.. وأشار الملك إلى العرض الروسي لتقديم البضائع وليس النقد، وأنه «لا يرغب في قبول هذه المساعدة».. ومع ذلك لم تُثِر عروض ابن سعود اهتماماً لدى البريطانيين لمساعدته.

والطريف أنه وبعد حوالي سبع سنوات، استطاع الروس استلام مبلغ الثلاثين ألف جنيه، وحالما انتهوا من ذلك، حزموا حقائبهم ورحلوا عن البلاد نهائيًّا.

واستمرت حالة الضيق العامة التي سادت سنة ١٩٣١، طوال عام ١٩٣٢، حيث طغيان الفقر والمجاعة التي أصابت القبائل والمدن.. وجاء موسم الحج الذي كان أضعف من أي موسم مضى ليزيد الطين بلّة، ويومها هبطت صادرات البلاد من المواشي والجلود والتمور، وتقلّص عدد الحجاج من ١٩١ ألفاً عام ١٩٢٦ إلى ٢٩ ألفاً فقط عام ١٩٣٢.. وخوت خزينة الملك، فلم تكن قادرة حتى على دفع رواتب الموظفين الذين لا يزيدون عن بضع مئات، واجتاح الجوع البلاد من أدناها إلى أقصاها.

ورغم أن الشائعات عن الاضطرابات تردّدت في كل مكان، إلّا أن من المؤكد حدوثها في الهفوف والقطيف، إضافة إلى منطقة نجران، وهي مناطق شيعية.. ويومها أرسلت الحكومة قوّة بقيادة خالد بن لؤي لقمع الاضطرابات في الجنوب -نجران-، كما تحركت قوة ردع لمحاربة قبيلة المرّة ولتطويق المخالفين الذين قطعت أيديهم وأرجلهم في الأحساء وباديتها[2]. وأيضاً لمصادرة الجمال والأملاك وإرسالها إلى الرياض من أجل

(١) شيوعيون في السعودية، ص١٨٥.

(٢) فاسيلييف، مصدر سابق، ص٣٢٠. وانظر: الوثيقة البريطانية 25 - E 1487 والمؤرخة في ٢١ مارس ١٩٣٣. التقرير السنوي عن السعودية لعام ١٩٣٢، أعدّه السير أندرو رايان في ٢٦ فبراير ١٩٣٣.

الإعداد لحملة عسكرية في الجنوب[1].

في شهر أغسطس ١٩٣٣ منع ابن سعود تصدير التمور من الأحساء والقطيف[2] واستمر المنع مدة ١٨ عاماً اي حتى عام ١٩٥١، فأصيبت المنطقة بانهيار شبه تام في السنوات الأربع التي تلت المنع.. ومع أن الملك برّر إجراءه بأن المجاعة تجتاح البلاد، ولابدّ من تخفيض سعر التمور -بمنع التصدير- إلى الحدّ الأدنى حتى تتمكّن الفئات المعدمة من سدّ رمقها.. غير أن الوقائع تثبت أن الملك كان يهدف إلى أمر آخر، وهو مصادرة ما تطاله يده من إنتاج الفلاحين، وقد جهّز عامله ابن جلوي درويات لهذا الغرض تطوف البيوت وتبحث عن (قلال) التمر لمصادرتها[3].

وحتى ذلك الوقت لم تزل جميع الضرائب وبأشكالها المختلفة قائمة، ولايزال الحصار الاقتصادي للكويت قائماً، والإعدامات جارية على قدم وساق لكلّ من يتعامل مع سوق الكويت وتجارها.. وخلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ١٩٣٣ أعدم ابن جلوي أربعة من رجال قبائل المطير (اثنان منهم من الجبلان، والآخران من فرع البريح)، كما أعدم رجلاً حضريًا من نجد، بتهمة شراء بضائع من الكويت، وتهريبها عبر الحدود السعودية الكويتية[4].

وتتابعت السنوات والأوضاع الاقتصادية على حالها، والاضطرابات ما تلبث أن

(١) الوثيقة 91 - E 884، مؤرخة في ١٤ فبراير ١٩٣٣. تقرير الكويت الاستخباري، من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية في ١٣ فبراير ١٩٣٣.

(٢) الوثيقة 25 - 2227 - E 5680، مؤرخة في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٣، ويشير الأستاذ الدكتور عبدالله السبيعي في كتابه «النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية» ص٧٤، إلى أن «القطيف كانت شديدة الاعتماد على تصدير التمور، وقد شجّع من اعتمادها عليه أن الطلب على تمورها كان عظيماً لدرجة كان معها تمور الأحساء تباع في القطيف». وحين ألغى الملك قرار منع التصدير كان كل شيء قد تغير، حيث انخفض الطلب المحلي بسبب تغيّر أنماط التغذية لدى السكان، وبسبب غزو المعلبات والأطعمة التي أدخلتها شركة أرامكو، كما انخفض الطلب العالمي عليه بأكثر مما تصوّر الفلاحون الذين لم يعودوا يجنون أموالاً كافية لإصلاح الزرع نفسه. وللمقاومة فإن ثمن قلّة تمر «الرزيز» سنة ١٩٤٨ بلغ خمسين ريالاً، وفي عام ١٩٥٢ كان سعرها ١٧ ريالاً فقط.

(٣) لقاء مع (هـ. س. ص) في ١٢ ذي الحجة ١٤٠٨.

(٤) الوثيقة 91 - 884 - E 7560، والوثيقة 91 - 884 - E 7560، تاريخ تسجيلهما على التوالي ٣ نوفمبر ١٩٣٣ و ٨ ديسمبر ١٩٣٣. تقريران استخباريان صدرا من الكويت عن شهري سبتمبر وأكتوبر للعام نفسه، أعدّهما الميجور ديكسون. وقالت معلومات البريطانيين: إنه لو حدثت انتفاضة فستبدأ على شكل الامتناع عن دفع الضرائب.

تقوم حتى تخمد بقوّة السلاح. في مارس ١٩٣٦ تحدّثت تقارير المعتمدين البريطانيين عن سخط واحتجاجات واضطرابات في الأحساء لأسباب اقتصادية، وأبرق المعتمد السياسي في البحرين لرؤسائه يبلغهم بأنه تمّ استيفاء سبعين ألف دولار ضرائبَ آنيّةً على الأهالي في المقاطعة، حيث أثار استيفاؤها غلياناً شديداً لدى الأهالي الذي قدّموا احتجاجات وشكاوى والتماسات لابن جلوي رفعها الأخير للملك. وقيل: إن جواب الملك كان على النحو التالي: «على أمير الأحساء أن ينفّذ الأوامر دونما تأخير. وإلّا استبدل بغيره»[1].

خلال السنوات: ٣٦، ٣٧، ١٩٣٨، ارتفع عدد الحجاج بصورة قليلة، ولم تعد هناك آمال كبيرة يمكن العويل عليها.. اللهم إلّا على احتمال اكتشاف النفط في الأحساء. ولكن حتى ذلك الوقت (يناير ١٩٣٨) لم تستخرج كميات نفطية تجارية، فضلاً عن أن التجارة لا تزال ضعيفة، ويعزو الحجازيون ذلك إلى سياسة الحكومة القائمة على اقتطاع جزء كبير من عائدات الحج واحتكارها لنفسها، مع أن الملك ابن سعود يدرك ما تسبّبه هذه الضريبة المرهقة على الحجاج من تشويه لسمعته في الخارج[2].

ووضعت الحكومة مشروعاً أسمته (مشروع القرش)، وحثّت السكان والحجاج للمساهمة في لتحسين أوضاع الأماكن المقدّسة، ولكن المشروع فشل لعدم الثقة في المتبنين له، ولم يعطِ المشروع سوى ٥٠٠ جنيه تقريباً في أول عام من تأسيسه، وقد كانت تلك نهاية المشروع. على أن مشروع القرش كان يعتمد أساساً على بيع علب صغيرة من التمور إلى الحجاج تذكاراً لهم من الأراضي المقدّسة، والمعلوم أن التمور التي ينتج معظمها الشيعة في المنطقة الشرقية، والتي منع تصديرها ثم جرى مصادرتها كانت الأساس الذي اعتمد عليه، إضافة إلى تمور المدينة المنورة التي يشرف على إنتاج معظمها شيعة المدينة المعروفين باسم «النخاولة»[3].

هذا ولا يزال هناك فارق غير مقبول بين حالة الفقر العام التي يعاني منها الشعب وبذخ الملك وعائلته ورهطه.. إذ لم تكن هناك أيّة قيود أو إشراف على الإنفاق الملكي، والتنافس بين الأبناء وبين نسائهم يقود إلى البذخ والإسراف «فقائمة السيارات التي

(١) الوثيقة 25 - E 2227، مؤرخة في ٢٤ أبريل ١٩٣٦، وعنوانها «اضطرابات في الأحساء».
(٢) الوثيقة 25 - E 2338.
(٣) الوثيقة السابقة.

يملكها الأبناء الأربعة الكبار فقط مذهلة صاعقة. وأمين الخزانة الملكية سافر إلى الهند جوًّا ليشتري بعض الأشياء لسيدات القصر، في حين تعاني رواتب الموظفين من الانخفاض، وحتى هذه الرواتب المنخفضة لا يستلمونها بانتظام».

وأصبح لعبيد الأسرة المالكة[1] وخدمهم صولة وجولة، فكانوا في الواقع هم السادة وأصحاب المال والحظوة، في حين تقطع أيدي العشرات من المواطنين كل أسبوع وتعلّق على أبواب المساجد بعد صلاة الجمعة، بتهمة سرقة رغيف خبز يسدّ رمق الجياع، وفي حين يعدم العديدون بالرصاص بتهمة تهريب بضاعة من المنطقة المحظورة «الكويت!». بل إن حالقي اللحى «وفّروا مبالغ لا بأس بها لخزينة ابن سعود، وقد استوفيت منهم كغرامات لحلقهم لحاهم»![2]. هذا إضافة إلى تلقّيهم الجلد والإهانة أمام العامّة.

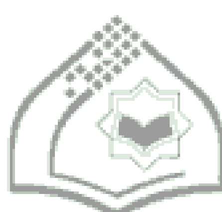
وراح وزراء ابن سعود ورجاله «يستغلّون كلّ فرصة تسنح لهم لملء جيوبهم، يساعدهم في ذلك عدد من الموظفين الصغار الذين لا همّة لهم على الإطلاق، ويتلقّى هؤلاء رواتب قليلة غالباً تأتي متأخرة»[3] فيكملونها بنهب المواطنين بحجة القانون.

ولو لم يتدفق النفط لهلك الناس جوعاً.. فقد تدفّق النفط بكميات تجارية سنة ١٩٣٨ بعد خمس سنوات من البحث والتنقيب، ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، ففازت بلاد ابن السعود بالقروض الأجنبية والمساعدات المختلفة خاصة من الأمريكيين تعويضاً عن توقف النفط، ومكافأةً على مواقف ابن سعود تجاه الحلفاء في الحرب. وفي أواخر الأربعينات قفزت مداخيل الحكومة وبدأت حقبة النفط.

(١) لم يلغ الرق في المملكة السعودية إلاّ عام ١٩٦٤، وبعد ضغوط دولية. ويذكر عبدالرحمن الباكر في كتابه «من البحرين إلى المنفى» ص٣١: «أن عبداً مملوكاً لشيخ من شيوخ البحرين يمكن أن يقف على باب دكان يملكه أحد الشيعة ويقول: عصايا تريد كذا وكذا. وإذا لم يستجب بسرعة لتلبية رغبات العصا، فإنها تنزل عليه بالضرب في لمح البصر، ويأخذ ما يريده عنوة». وهذا النموذج صالح للتطبيق في مملكة ابن سعود في تلك الأيام الخوالي.

(٢) الوثيقة السابقة.

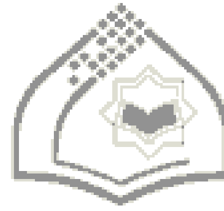
(٣) الوثيقة 25 - 196 - E 2782، مؤرخة في ١٦ مايو ١٩٣٨. من ريدر بولارد في جدة إلى الفايكونت هاليفاكس في خارجية لندن، بتاريخ ٢٥ إبريل ١٩٣٨.

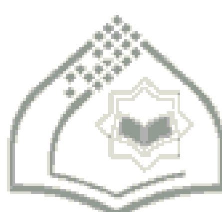

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٨

الشيعة في عصر النفط

(١٩٣٨ - ١٩٩٠)




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

قفزت أهمية الشيعة بظهور النفط في مناطق وجودهم، وتضاعفت هذه الأهمية بتضاعف أسعار النفط، وأصبحت هذه المناطق قلب المملكة النابض الذي يغذي سائر الأطراف بالحياة. فدون النفط ودون العمال الشيعة لا يمكن أن تقوم للمملكة قائمة.

لقد أصبحت المنطقة الشرقية أهم منطقة في البلاد، حيث تضمّ مخزون النفط الذي لا يوجد له مثيل في العالم، كما تقام على أراضيها كل صناعة النفط وإنتاجه ومعظم تصديره.. ولأن النفط هو المورد الأول والأخير للدخل القومي، فقد أصبحت حساسيّة السلطات السعودية تجاه الشيعة مضاعفة، لوجود النفط في مناطقهم، ولكونهم شيعة ينظر إليهم كعنصر اضطراب في أكثر المناطق حيويّة. أضف إلى ذلك فإنهم ولتماسّهم مع صناعة النفط ومشاركتهم فيها منذ البداية أصبحوا يشكّلون ٦٥ - ٧٠٪ من العمالة النفطية السعودية في الوقت الحاضر. ودونهم لا يمكن لنقطة نفط أن تصدّر، وهذا ما دفع بالسلطات إلى التصرّف بعصبيّة تجاههم، خاصة وأنّهم كانوا في قلب الحركات العماليّة والسياسيّة المعارضة والمطالبة بتحسين الأوضاع المعاشية. وقد سعت الدولة ومنذ مطلع عام ١٩٨٧ إلى عدم توظيف الشيعة في صناعة النفط بغض النظر عن كفاءة المتقدمين إلى العمل، ولا يزال هذا القرار ساري المفعول حتى الوقت الحاضر.

وعلى غير عادة السعوديين ذوي الأصول البدوية القريبة، فإن الشيعة كان لديهم استعداد للعمل اليدوي، وعلى مرّ السنين أصبحوا العمود الفقري لقوى أرامكو المؤهلة والنصف مؤهلة.. وكانت تقديرات متواضعة قد قالت في بداية الثمانينات: إن ثلث قوى أرامكو العاملة من سعوديين وغيرهم يحتلها الشيعة، ومع ذلك بقوا مواطنين من الدرجة

الثانية وفي أسفل النظام الاقتصادي[1].

إن غالبية العمال في معامل التكرير برأس تنورة وغيرها، وكذلك في حقول النفط بحثاً وإنتاجاً، وفي مشروع الهيئة الملكية بالجبيل هم من الشيعة ويؤدّون أعمالاً مهنية أساسية، والقليل منهم نجح في النفاذ إلى مستوى الإدارة، وحتى هؤلاء أعيدوا إلى مراتب أدنى، وأصبح مؤكداً لدى المهتمين أن التمييز ضد الشيعة صريح وواضح «وأنهم مميزون في كل موقع في صناعة النفط، وكل الأدلّة تثبت أنهم لم يسمح لهم بأن يتعدّوا مستوى العمال المهنيين»[2].

في عام ١٩٣٣، وفيما كان الملك ابن سعود يئنّ من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وبعد أن فشل في عام ١٩٣٢ في إقناع الإنجليز بشراء امتياز النفط، وهي المهمّة التي اضطلع بها الأمير فيصل أثناء زيارته للندن في ذلك العام، سأل ابن سعود مستشاره فيلبي، بأنه «إذا وجدت من يعطيني مليون جنيه، فأنا أعطيه كلّ الامتيازات التي يطلبها». فردّ فيلبي بأن أحداً لا يعطي مليون جنيه قبل تحرٍّ مبدئي لمصادر الثروة في البلاد، واقترح على الملك أن يدعو الشركات النفطية الأمريكية لإنقاذه من أزمته[3].

وبعد وساطات تقدّم بها فيلبي، استقدم الجيولوجي الأمريكي تويتشل للبحث عن المعادن، وكان كل اهتمامه مركزاً على الأحساء القريبة من البحرين والتي استُخرج منها النفط بالفعل وهي لا تبعد سوى أميال قليلة عنها. إذن فإن احتمالات وجود النفط في الأحساء قائمة. وهكذا طلب من الملك أن يعطيه رسالة إلى واليه في الأحساء لتسهيل أمر بعثته. وحين باشر بالعمل، وخلال أشهر قلائل أثبت وجود النفط في المنطقة.

(1) Saudi Arabia Modernization, The Impect Of Change On Stability. By John A. Shaw& David E.Long, The Center For Stratigic And International Studies, George town University. Washington D.C, 1988, P238.

وقد كتب غربي عدد الشيعة العاملين في حقول النفط بسبعة آلاف شخص، أي حوالي ٣٥٪ من العمالة النفطية، وقال: إن أكثر من ٢٥٪ من عمال النفط كانوا شيعة عام ١٩٧٠. وهذه أرقام تقديرية لم تصب كبد الحقيقة. انظر:

Shi`ism And Social Protest, P. 237,242

في حين قدرهم ليسي في بداية الثمانينات بأربعين في المائة من مجموع القوى العاملة.

(2) Shi`ism And Social Protest, P. 237,242.

(٣) البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، توفيق الشيخ، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن ١٩٨٨، ص ٧٠.

والحقيقة فإن الأتراك وقبل رحيلهم أكّدوا وجود النفط في القطيف، وكان المعتمد البريطاني ديكسون قد زار القطيف عام ١٩١٩ بحثاً عن بقع نفطية، واطّلع على تقرير عثماني يؤكد هذه الحقيقة.. إلّا أن الإنجليز لم يكونوا ميّالين كثيراً للبحث عن النفط في مملكة ابن سعود[١].

وأعدّ تويتشل تقريره وأطلع ابن سعود عليه، ولكن الأخير لم يكن مبالياً به، إذ إن كل همّه كان مركّزاً على الحصول على قرض أو هبة. وأوكل لمستشاره يوسف ياسين أن يطلب من الجيولوجي تدبير قرض من شركات النفط الأمريكية، بدل إضاعة الوقت في كتابة التقارير، والحديث عن الغنى والرفاه الذي سيعمّ المملكة إذا ما تعاون الملك مع الشركات الأمريكية[٢].

لم يغادر تويتشل الرياض، إلّا وفي جيبه توكيل من الملك يخوّله الحديث بالنيابة عنه أمام شركات البترول الأمريكية، فحاول مع شركة «بترول تكساس/ تكساكو» و«أكسون» و«جولف»، فاعتذرت كل واحدة بحجة مختلفة، ولكنه وجد في النهاية ترحيباً حارًّا من لويد هاملتون، أحد كبار رجال شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، الذي قال: إنه مستعدّ للسفر حالاً إلى السعودية فور تلقّيه دعوة من ابن سعود. وقد أبرق الأخير إليه داعياً إياه لزيارة مملكته، فاصطحب هاملتون معه تويتشل إلى جدة، وشكّلت جلسات المباحثات التي قادها عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، وبعضوية عبدالله الفضل وحسن القصيبي ومحمد المانع مترجماً.

أبدى عبدالله السليمان استعداده المسبق للموافقة على أيّة شروط تضعها شركة ستاندارد إذا ما قدّمت قرضاً بـ(١٠٠ جنيه) يسدّد من حصّة الحكومة في البترول المنتظر إنتاجه، فيما أبدى هاملتون الاستعداد لدفع (٢٥ ألف جنيه).. وفي هذه المرحلة من المفاوضات وصل الوفد البريطاني الممثل لشركات النفط البريطانية لمنع الاختراق الأمريكي، وللحصول على الامتياز الذي لم يكونوا راغبين فيه أساساً. وحاول هؤلاء اجتذاب فيلبي، وهو أحد رجال السياسة والمخابرات البريطانيين، لكنه لم يستطع مقاومة الإغراءات الأمريكية، حيث وعده هاملتون بألف جنيه سنويًّا مدى الحياة، وأنه سيحصل

(١) النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، مصدر سابق، ص٣٦.
(٢) توفيق الشيخ، مصدر سابق، ص٨٢.

على هدايا مجزية عند توقيع الاتفاقية، فوافق على ذلك طالباً الكتمان.

كما قدّم الأمريكيون رشوات (إغراءات) أخرى إلى مستشاري الملك، وبالأخص إلى يوسف ياسين وعبدالله السليمان، الذي وعد بعدّة سيارات فاخرة وبضعة آلاف من الجنيهات. على أن الثمن الذي عرضه الأمريكيون ثمناً للامتياز كان (٣٠ ألف جنيه إسترليني ذهباً كقرض عاجل، وأجرة سنوية مقدارها ٥٠٠٠ جنيه سنويًّا، إضافة إلى ٢٠ ألف جنيه يدفع بعد ١٨ شهراً كقرض).. وهنا لم تستطع الشركات البريطانية المنافسة، بسبب «البخل» المعود لدى الإنجليز، فضلاً عن أن عروضهم رغم صغرها والتي قدمتها شركة نفط العراق كانت تشترط الدفع بالروبية الهندية، وهو أمر لم يكن محبباً لدى الملك السعودي[1].

ويروي الأستاذ مازن البندك ظروف توقيع الاتفاقية على النحو التالي:

«بعد مفاوضات غير قصيرة، توصّل الطرفان: الحكومة السعودية ويمثلها وزير المالية عبدالله السليمان، وشركة ستاندارد ويمثلها لويد هاملتون إلى الاتفاق على إعطاء الشركة حق التنقيب عن البترول، وذهب وزير المالية ليقرأ الاتفاقية على الملك ويأخذ موافقته. ولم يكن الملك يعرف شيئاً عن شؤون النفط، فقد وضع ثقته في فيلبي، وكان يستعجل استلام ثمن الامتياز. ويذكر فيلبي أن الملك كانت تأخذه الغفوة أثناء قراءة الوزير للاتفاقية، وحين صحا الملك من غفوته كان الوزير لا يزال يقرأ، فالتفت إلى فيلبي وسأله رأيه، وحين أبدى موافقته ورضاه، أمر الملك وزير المالية بتوقيعها قائلاً: «ثق بالله ووقّع»، فوثق وزير المالية بالله ووقّع عليها، وصدر المرسوم الملكي رقم ١١٣٥ بإعطاء شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الامتياز، وكان ذلك بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٣٣، الموافق ٤ صفر ١٣٥٢هـ»[2].

كان هذا الاستطراد ضروريًّا لإعطاء خلفيّة عن قصة النفط في السعودية وتطورها.

بدأت شركة ستاندارد (والتي انضمّ إليها شركاء آخرون وتحوّل اسمها إلى أرامكو)

---

(١) المصدر السابق، ٩٢.

(٢) المصدر السابق، نقلًا عن كتاب قصة النفط، للأستاذ مازن البندك، ص٧١.

بالعمل، فجذبت إليها الأيدي العاملة الشيعية، باعتبار أن الشيعة هم سكنة الحواضر، ولأنّ الشركة تعمل في مناطق شيعية، وأيضاً لأنّ البدو غير مستقرين ولا يحبون الأعمال المهنية التي يعتبرونها انتقاصاً من قدرهم. ولم يكن لدى الشركة في تلك الأيام أفكاراً محدّدة تجاه المعتقدات الدينية، وقد شعر الشيعة بشيء من الارتياح إذ وجدوا ربّ عمل ليست لديه حساسية دينية أو مذهبيّة.

غير أن ذلك لم يكن يعني عدم التعالي واحتقار الأهالي باعتبارهم بشراً غير متحضّرين على الطريقة الغربيّة. حكى أحد العاملين القدماء أن أرامكو كانت تجمع المئات من الراغبين في العمل في إحدى ساحات القطيف، وهناك يجري الكشف الصحّي عليهم -كما تجرى على الحيوانات- فينظرون إلى أسنانهم وعيونهم وآذانهم وأبعد من ذلك. وهذا بنظرهم «اختبار صحّي»!. ولم يكن أمام الناس الذين يريدون سدّ رمقهم إلّا القبول، بل ودفع الرشوة، رغم العوز، للظفر بالنجاح والقبول، وكان هؤلاء كثيراً ما يخفون أعمارهم الحقيقية حتى لا يفوتهم قطار العمل[1].

من جهتها كانت أرامكو بحاجة إلى الشيعة، الفئة الوحيدة التي كانت لا تمانع من العمل المهني.. وفي بداية التأسيس كان هناك طلب ملحّ على القوى العاملة الشيعية، ولم تنجح أرامكو إلّا في استقطاب عدد جدّ محدود من العوازم والدواسر القاطنين في محيط المدن والقرى الشيعية[2]. وخبرة الشركة تقول: إن الشيعة أبدوا استعدادهم ورغبتهم لقبول المخاطر والتأهيل وغيرها أكثر من السنّة من بدو المنطقة[3]. ولهذا السبب دون غيره، احتلّ الشيعة مواقعهم في أرامكو، وإن كانت هذه المواقع -وبقرار سياسي- لا تصل إلى الإدارة والمراتب العليا، ولكنّها شديدة التأثير في كل المواقع الأخرى، ولا يمكن لأرامكو على مدى العشرين سنة القادمة الاستغناء عن الشيعة، إلّا إذا قرّرت عدم تصدير النفط من أساسه.

بعد سنوات خمس من العمل الشاقّ، تفجّر النفط في مارس ١٩٣٨ من البئر رقم ٧، وفي العام التالي تفجّرت الحرب العالمية الثانية، فدخلت البلاد في دوامة اقتصادية

(١) لقاء مع (هـ. س. ص) في الثامن عشر من ذي القعدة ١٤٠٨هـ.

(2) Saudi Arabia, It`s pepole, It`s society, It`s culture. By George A. Lipsky, Harf Prss, U. S .A. 1959,P.25,35,44,70.

(3) Shi`ism And Social Protest, P. 237.

جديدة وعاصفة كانت الأقسى على الإطلاق، ولم تفد مسارعة الأمريكيين والإنجليز لمعونة الملك لكسب تأييده في الحرب، ومن أجل تدخّله في إبقاء الدول العربية هادئة -خاصة في فلسطين- من إيقاف غائلة المجاعة وما تبعها من هجرة واسعة النطاق من كل أنحاء البلاد إلى البلدان المجاورة هرباً من الموت.

لقد تدفق البترول في أشدّ فترات البلاد تأزّماً وحرجاً، فقد جاء في فترة كساد صناعة اللؤلؤ الذي بدأ سنة ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م، وفي فترة كساد عالمي بدأ منذ أواخر عام ١٩٢٨، وما تبع بذلك من انخفاض عدد الحجاج الذين يزودون خزينة الملك بالمال، كما جاء تدفق النفط في فترة انهيار تجاري عام، فقلّت رسوم الجمارك. وما كان الملك يتنفّس الصعداء حتى اشتعلت الحرب العالمية الثانية لتزيد الأمور سوءاً ولينخفض عدد الحجاج إلى أقلّ المستويات.

خلال الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٨ ارتفعت أسعار المعيشة بنسبة ٦٠٠٪، في ظلّ تضخم جنوني جعل من عائدات الملك قليلة القيمة. وحتى أفراد العائلة المالكة وحواشيها الذين تمتعوا في السنوات السابقة بحياة ليّنة وإنفاق متعاظم على أسباب الرفاه والكماليات المستوردة بفضل عوائد البترول التي تدفقت إلى جيوبهم، حتى هؤلاء تألموا من هذه الأزمة، فكان عليهم -وإن لم يكونوا قد تعوّدوا- أن يحاولوا التقليل من إسرافهم وتبذيرهم.

أما على الصعيد الشعبي فقد انخفض المخزون الرئيسي من التمر والأرز والحنطة، وارتفعت أسعارها إلى الذروة، وشهدت المناطق الزراعية عودة جماعية للاعتماد على النباتات الحقلية كغذاء رئيسي. أما المناطق الصحراوية فقد وصلت بها الحال إلى مرحلة مأساوية، واتّجه العديد من أبنائها إلى الرياض طالبين الغوث من الحكومة، في حين عاد عمال أرامكو إلى زراعتهم المهجورة وحرفهم الصغيرة، وقد كان هؤلاء أكثر المتضررين من الظروف الجديدة، حيث بقيت مرتباتهم عند مستواها السابق، ولم تستطع مسايرة تيار الغلاء الجارف، وهكذا دبّ التذمّر في صفوفهم، وسرت موجة من التخلّي عن العمل دون إنذار مسبق، بل إن أرامكو نفسها قامت بتسريح العديد من العمال واعدة إيّاهم بإعادتهم في حال توقّف الحرب.. لكن هجرة العمال في أرامكو زادت عن حدّها، فاضطرّت الشركة في أكتوبر ١٩٤٥ لوعد العمّال بتحسين ظروف العمل بعد إضراب

بدائي قاموا به. وكانت أرامكو قد قدّمت وعوداً سابقة بتحسين أوضاع عمّالها، بعد الهجوم الإيطالي على الظهران.

ففي ليلة الخامس عشر من رمضان ١٣٥٩هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٤٠، شنّت أربع طائرات إيطالية من طراز (SOVOIA MARSHETTIS 825) وبقرار شخصي من موسوليني، هجوماً على آبار النفط في الظهران وبالقرب من المنطقة السكنيّة، وقد أحدثت القنابل أصواتاً رعديّة مخيفة، وأصابت أنبوبين للنفط وذا أحدث هلعاً في أفئدة العمال. وقد اعتذر موسوليني في حديث مذاع للملك عبدالعزيز متذرّعاً بأنّه لم يكن يقصد مهاجمة الظهران، وإنّما معمل تكرير النفط في البحرين.. وقد كان مقرّراً أن يتم بعد القصف للمعمل أن تعود الطائرات التي انطلقت من جزيرة رودس عبر الأجواء السعودية لتهبط في الحبشة، ولكن أحد الطيّارين فقد الاتصال مع بقيّة السرب، فلاحت له أنوار الظهران، فظنّها الهدف وأفرق حمولة طائرته من القنابل[1].

قال أحد العمّال ممّن شهد الهجوم: إن «النصارى كانوا يعيشون في رعب، وقد طلبوا منّا أن نقيم ملاجئ تحت الأرض، فأعددنا ثلاثة منها للأمريكيين الذين رغم التحصينات كانوا يفضّلون النوم في الصحراء مع عوائلهم.. أمّا نحن، فكنّا نسكن في البرستيات في أكواخ من السعف، وحفرت لنا حفرة لا تغطّي الركبة مع أوامر تقول: إذا سمعتم الصفارة، اختبئوا في الحفرة!. وما أن يحلّ وقت المغرب حتى تطفأ الأنوار، وقد طليت أنوار السيارات باللون الأزرق، والويل لنا إن أشعلنا النار لطبخ العشاء أو للتدفئة.. على أننا -العمال السعوديين- نبتعد بعد صلاة العشاء عن منطقة المنشآت إلى نهيدين[2]. وفي إحدى الليالي سمعنا أصوات الانفجارات فأرعبتنا، ورأينا النار تشتعل، ولكننا لم نجرؤ على الاقتراب من موقع الانفجارات حتى الصباح حيث بدأت الجرافات بحجز النفط الخام الذي غطّى مساحة واسعة من الأرض، فيما أوقف العمال مرور النفط في الأنبوبين المصابين.. وهناك رأينا قذيفتين لم تنفجرا، إحداهما عند المطبخ العام والأخرى بالقرب من السوبر ماركت»[3].

---

(١) النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص٦٠ - ٦٢.

(٢) نهيدين: أول قرية من الأكواخ يؤسسها عمال النفط المستقرون بالقرب من منشآت الظهران، وتقع شمال شرقي الظهران. وقد نقلت القرية إلى مكان آخر، إلى حيث تأسست مدينة الثقبة الحالية.

(٣) لقاء مع (هـ. س. ص) في السابع والعشرين من صفر ١٤٠٩هـ.

بعد هذا الهجوم كاد العمل أن يتوقّف كليًا، حيث تمّ ترحيل العائلات الأمريكية والعديد من العمّال الأميركيين على ظهر سفينة أقلّتهم إلى بومباي، ومنها أبحروا إلى الولايات المتحدة في ١٢ نوفمبر ١٩٤٠ على متن الباخرة (PRESIDENT GARFIELD). وكان آخر فوج يغادر الظهران في منتصف ١٩٤١، ولم يبق سوى أقلّ من مائة من العمال الأمريكيين. لم يكن هذا حال الأمريكيين فحسب، بل إن العمال السعوديين الذين رأوا تساهل الشركة بحياتهم، تركوا العمل بشكل جماعي، الأمر الذي دعا الشركة إلى المسارعة في حفر وبناء ٢٥ ملجأ تحت الأرض في رأس تنورة والظهران، في محاولة لتشجيع العاملين على البقاء، كما رُشّت الطرقات بالنفط المحروق، وأقيم جهاز إنذار على قمّة جبل الظهران، وأصدرت الحكومة -بناء على طلب من أرامكو- حظراً على خروج الأهالي بالفوانيس، كما وضعت أرامكو خطّة للطوارئ لحماية الأجهزة الثمينة، والمخازن وآبار النفط، في حين توسّعت الشركة في استخدام الحمير والجمال لنقل المعدّات بسبب شحّة قطع الغيار، واستمرت الأمور على هذه الحال حتى عام ١٩٤٣ [1].

طلب الملك من أرامكو في عام ١٩٣٩ قرضاً بستة ملايين دولار لخمس سنوات، وقد وافقت الشركة على دفع ثلاثة ملايين ريثما تنظّم الحكومة الأمريكية طريقة للمساعدة، ودفعت المبلغ ولكن بعد لأي شديد عام ١٩٤١. في حين انخفضت مدفوعات الشركة للملك من ٢,٣ مليون دولار عام ١٩٣٩، إلى ٢,٥ مليون في عام ١٩٤٠، ثم إلى مليوني دولار ابتداءً من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٤.

وأقنعت الشركة الرئيس روزفلت عبر مندوبها «جيمس موفت» بأن يوسّع نطاق قانون الإعارة والتأجير ليشمل السعودية، حيث أبدى روزفلت قلقه من إثارة المتاعب لدى الكونغرس الذي اشترط قصر المساعدات على الحكومات الديمقراطية من الحلفاء، في حين يوصف حكم ابن سعود دائماً بالقبليّة والفرديّة والاستبداد.. وهكذا جرى تعديل الطرح بأن تدفع المساعدات لبريطانيا «عبر القانون هذا»، ثم تتولّى هي تسليم ابن سعود حصّته. وعلى أثر ذلك زاد الإنجليز دعمهم للملك من المال الأمريكي إلى ٥,٣ مليون دولار عام ١٩٤١، أي بما يعادل ١٣ ضعف المساعدة التي حصل عليها في السنة السابقة [2]، وقدّر مجموع ما حصلت عليه الحكومة السعودية في العام التالي ١٩٤٢ بـ ١٢

(١) النفط وأثره في الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص٦٢.
(٢) توفيق الشيخ، مصدر سابق، ص٢٧٨ - ٢٧٩.

مليون وتسعين ألف دولار. واستمر الدفع الأمريكي بفضل أرامكو على شكل قروض مكبّلة لم يستطع الملك أن يدفعها، ووصل مقدار القرض الذي استلمه الملك سنة ١٩٤٤ إلى عشرة ملايين دولار[١].

في هذه السنوات انتشرت المجاعة بين السكان، وعرف الناس سنة «البطاقة» حيث كانت المواد الغذائية توزّع بالحصص لبعض الأماكن. وظهرت إشاعات في القطيف ونواحيها بأن الحكومة ستصادر جميع ما لدى الأهالي من تمور، فصدّق بعضهم الإشاعة وأخذوا احتياطاتهم، فنقلوا ما لديهم إلى أمكنة لا تراها أعين الرقباء.. وأما الآخرون فقد ابتلوا وصودر جميع ما لديهم فأصبحوا يجلسون في الشوارع يمدّون أيديهم يسألون الإحسان. على أن الغالبية لم تكن تعلم أن الملك -وعبر جلّاده ابن جلوي- سيصل بهم الأمر إلى هذا الحدّ، بأن ينهبوا طعامهم، فهذا لم تعرفه المنطقة في تاريخها القديم أو الحديث.

لقد بعث الملك بهيئة مع فرق شرطة تفتش البيوت بيتاً بيتاً وصادروا ما وجدوه.. حكى أحد المعاصرين لتلك الأحداث الرهيبة: أنه كان لديه (١٢ من قلال التمر) هي كل ما لديه في الحياة، وقال: إنه فوجئ بطرق الباب ففتحه، وتدفق رجال الهيئة كالكلاب المسعورة تبحث في جميع أنحاء البيت، وأشار إلى أن جاره أبلغه صبيحة ذلك اليوم بأن هؤلاء سيقدمون، فلم يأخذ استعداده فيخفي ما لديه من طعام، وكل ما فعله أنه فتح هذه القلال، فلما رأوها قال لهم: إنها تحوي تمراً فاسداً، فمدّ المسؤول يده والتقط واحدة منها فوجدها فاسدة -صدفة- فتركوه. وأشار هذا المعاصر للحدث إلى أن جاره صودر منه ٨٠ قلّة تمر ولم يتركوا له واحدة منها، وكان هذا الجار قد أخفاها في باحة منزله حيث دفنها وأهال عليها التراب، ولكن رجال الهيئة وبواسطة قضيب حديدي خاص يغرزونه في الأرض كإحدى أدوات التفتيش، اكتشفوها وصادروها ووجهوا له اللطمات والسباب والإهانات[٢].

أيّام قلائل مضت، وإذا بالبكاء والعويل يرتفع من النساء والأطفال بسبب الجوع، وكان هناك تزاحم منقطع النظير لشراء التمر الذي أصبح سعر الكيلو منه ريالاً، وهو

(١) الاصلاح الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٩٤ - ١٩٥.
(٢) لقاء مع (هـ. س. ص) في العاشر من ربيع الثاني ١٤٠٩هـ.

مبلغ ضخم.. وقال أحد المعاصرين: إنه رأى بعينه طوابير تتزاحم في مكان كان وإلى ما قبل سنوات خمس يعرف باسم المربعة في مدينة صفوى، لشراء التمر. ولأن الغالبية لا تملك المال، فقد اضطرت النساء لبيع أي شيء يوجد لديهن من أسورة وحلي وغيرها، وأضاف: «رأيت بعيني الناس يتصارعون على ظرف قلّة تمر -الخصفة- علّهم يجدون بها شيئاً من التمر ملتصقاً بها»[1].

ومنذ أواخر عام ١٩٤٣ لم تعد شحنات الأرز تصل كما كانت من بورما، فاتخذ الملك ابن سعود قراراً بالتعويض عنها من تمور وأرز الأحساء والقطيف بالمصادرة والإكراه. وسيّر الملك منذ فبراير ١٩٤٤ شاحنات من الهفوف إلى الرياض لنقل المواد الغذائيّة، وقدّرت الكميات التي نقلت عام ١٩٤٤ بحوالي ثلاثة آلاف طن، ثم زيد عدد الشاحنات في يوليو ١٩٤٥ لنقل المزيد من التمور والأرز من المقاطعتين الشرقيتين[2].

هذا في الوقت الذي كان فيه الملك وأولاده وحفدته وبناته ومستشاروه يتلاعبون بمال الإعانة الأمريكية، وكان وزير المالية -كما يقول حافظ وهبة- يختلس ذهب المعونة الأمريكية من الجنيهات «ويبيعه جهاراً في أسواق القاهرة خلال الحرب»، ولكن الملك سكت عنه «ولقد كان هذا العفو -كما يضيف وهبة- تشجيعاً مباشراً للصوص والمختلسين والمرتشين، فإذا كان هذا جائزاً في حكومة لا تدين بالشريعة الإسلامية، فإنه كثير على دولة دينية»[3]. في حين أن ابن جلوي كان يومها يقطع أيدي الجياع ولأتفه الأسباب.

مضت سنوات الحرب ثقيلة مؤلمة حتى إذا ما حلّ عام ١٩٤٥ وشارفت الحرب على نهايتها، بادر عمّال أرامكو بإظهار امتعاضهم الذي تراكم طوال سني الحرب التي تحمّلوا آلامها وأهوالها. وبالطبع لم يكن وضع العمال مريحاً في أي وقت، وكان الأمريكيون ينظرون إلى المواطنين باعتبارهم قوة عمل رخيصة بإمكانها إنجاز الكثير من الأعمال بأجور بسيطة، وكان أجر العامل السعودي ١٥ قرشاً يوميًّا، أما راتب الهندي فكان أربعة ريالات. وارتفع الأجر إلى ١,٢٢ ريال، وفي عام ١٩٤٦ إلى ريال ونصف.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ص٦٣.

(٣) جزيرة العرب في القرن العشرين، وجلال كشك، مصدر سابق، ص٧٢.

وبمقارنة بسيطة يتضح لنا مقدار الغبن، فالعامل السعودي كان يحصل على ٤٠ سنتاً أمريكيًا عام ١٩٤٥، ارتفع إلى ٨١ سنتاً عام ١٩٥٠ ثم إلى ٣,٢ دولار عام ١٩٥٨. أما أجر العامل في أمريكا فكان ٥,٩ دولار عام ١٩٤٨ ارتفع إلى ٦,١٥ عام ١٩٥٨، وفي فنزويلا كان الحدّ الأدنى للأجر اليومي دولارين عام ١٩٥٠، ارتفع إلى ٧,٣ دولار عام ١٩٥٩ [1].

أمّا الوضع المعيشي فكان بالغ السوء من حيث السكن والمواصلات، وكان للكمب السعودي (الحي السعودي) شهرة عالمية ولا نقول محليّة، حيث كان هذا الحي يحوي غرفاً من السعف والخشب يتأجّرها العمال، وكان منظرها بالمقارنة مع مباني إدارة أرامكو القريب منها يصعق الزوّار المتحضّرين!. وبسبب ارتفاع نسبة التضخم وزيادة ساعات العمل ترك العديد من العمال عمله دون سابق إشعار، وبصورة غير منتظمة توقف، وحاول العمال انتخاب ممثلين عنهم لمباحثة الشركة، ولكنها رفضت ذلك خشية بروز زعامة نقابية، وأصرّت على أن تكون الحكومة السعودية ممثلة للعمّال، لكن هذه الحكومة لا تمثل إلّا نفسها، حيث استغفلتها الشركة، ولم يبدِ ممثل الحكومة «خالد السديري» اهتماماً بحق المواطنين وهذا خلق شعوراً متزايداً بعجز الحكومة أمام الشركة [2].

وبعد مفاوضات سهلة بين الحكومة والشركة، أصدرت الأخيرة بياناً قالت فيه: إنها ستقدّم علاوة خدمة قدرها ثلاثة قروش يوميًا بعد إكمال العامل سنة من الخدمة، تزداد إلى ريال واحد بعد عشر سنوات.. وقررت أن يكون الراتب الأوّلي للعامل ريالاً ونصف، وبعد أن يمضي سنة كاملة يصبح الراتب ريالين يوميًا. كما تعهدت الشركة ببناء غرف من الإسمنت لعمالها بدل الخيام والعشش، إضافة إلى اعتبار العطل الرسمية ثلاثة أيام فقط هي «يوم عيد الفطر، وعيد الأضحى، ويوم جلوس الملك على العرش!!».

ويبدو واضحاً أن الإضراب البدائي في الظهران كان متأثراً بإضراب عمّال النفط في البحرين الذي بدأ في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣ واستمر حتى بداية عام ١٩٤٤، وذلك احتجاجاً على تدنّي الأجور وحالة العمل السيئة.. وكان رد فعل الإنجليز وشركة النفط عنيفاً في ظل ظروف الحرب العالمية حيث كان مجهود الحلفاء الحربي في المحيط الهندي

(١) توفيق الشيخ، مصدر سابق، ص٣٢٧.
(٢) المصدر السابق، ص٣٣٢.

وجنوب آسيا يعتمد على نفط البحرين. وفي البداية قدّم المستشار «بلجريف» الوعود لفكّ الإضراب، ولكن دونها فائدة، وقد كان أحد مطالب عمال البحرين اعتبار يوم الجمعة يوم راحة مدفوعة الأجر وليس الأحد. وحينما تعاطف شيخ البحرين سلمان ابن حمد آل خليفة مع المضربين هدّده بلجريف والمعتمد «هكتبتم» بأن «وقف العمل في المصفاة سوف يعني نقصاً في الأموال التي يتسلمها عظمته!»، فتخلّى عن التأييد حتى لأن يكون يوم الجمعة هو العطلة الرسمية، وقال لمهدّده: «إن المضربين كلّهم من الشيعة، وإنه لا يؤيد أي شكل من أشكال الإضراب وبخاصة إذا كان يضرّ بمصالح الدولة البريطانية»[1].

ونتج عن هذا أن أعطى الشيخ سلمان لمستشاره وقائد شرطته في الوقت نفسه «بلجريف» التصرّف بأي شكل لإنهاء الإضراب، فاعتقل قادة المضربين، ففقد العمال ترابطهم، نتيجة احتجاز قادتهم ولاحتياجاتهم للنقود حتى يقيموا أود صغارهم، ولم يمضِ الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٤ حتى كان معظم العمال قد عادوا، وفصل قادة الإضرابن وأعطت الشركة من عاد قبل الثلاثين من ديسمبر ١٩٤٣ علاوة الحرب.

إضرابات أخرى

لقد تزعّم العمال في حقول النفط الكثير من المواقف، بعضها ذو صفة نقابيّة متعلّقة بمشاكل العمال المادية -كما هو إضراب عام ١٩٤٤- وبعضها الآخر ذو صفة سياسيّة، حيث تطوّرت الأوضاع في الساحة العربيّة، وكان العمّال في المنطقة الشرقيّة أكثر ملامسة لحقائق الظروف المستجدة، فقادوا التحرك الوطني مدّة من الزمن.

بعد إضراب عام ١٩٤٤ شكّل العمّال عام ١٩٥٢ لجنة هي كنقابة، وفي العام التالي، وبالتحديد في ١٧/ ١٠/ ١٩٥٣ بدأ العمال بالإضراب عن العمل الذي شارك فيه نحو ٢٠ ألف عامل محلّي وعربي «وقد أعرف سكان المنطقة الشرقية عن تعاطفهم مع المضربين، إذ كان الموقف من الأمريكيين وثرائهم ونمط حياتهم سلبيًّا أو عدائيًّا.. وحينها أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في حقول النفط، وتمّ نقل آلاف الجنود للمنطقة، لكن هؤلاء

(١) الرميحي، مصدر سابق، ص١٣٤ - ١٣٥.

-شأنهم شأن رجال الشرطة المحليين- لم يتحمّسوا لتنفيذ الأوامر بقمع المضربين»[1]. ولذا اضطرّت الحكومة لمفاوضة اللجنة العمالية التي شكّلها العمال كممثل لهم، وقبلت بزيادة الأجور بنسبة تصل إلى ٢٠٪، وأُطلق سراح المعتقلين من أعضاء اللجنة -أكثر من مائة شخص-، وانتهى الإضراب في الأول من نوفمبر ١٩٥٣.

ويعتقد الكثيرون أن التأثيرات السياسيّة القادمة من الخارج -تصاعد نشاط التيار القومي- قد ساعد على إجبار الحكومة السعودية وشركة أرامكو على تحسين أوضاع العمال المحليين والعرب[2]. وبالطبع لم ترضخ الحكومة وأرامكو بسرعة لتلبية مطالب العمال، ففي البداية تمنّعت الجهات المسؤولة، ورفضت ملاقاة اللجنة العمالية، وأمر ولي العهد -الأمير فيصل- المضربين بالعودة إلى العمل تحت طائلة العقاب والطرد، لكن العمال قد استثيروا بسبب اعتقال زعمائهم، فأصرّوا على مواقفهم حيث تحوّل الإضراب من خلاف مهني محض إلى تحدٍّ للنظام السياسي القائم. وكانت نتيجة الإصرار أن أقدمت أرامكو على تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية فورية، منها تحسين الوضع السكني، وزيادة الأجور، وتحسين شروط الترقية، وبناء مدرسة لأطفال العمال[3].

وإذا كان إضراب عام ١٩٥٣ قد حرّكته دوافع اقتصادية -مع أنه يحمل في طيّاته نزعة سياسيّة معارضة-، فإن المعارضة السياسيّة بدأت تشتدّ في العامين التاليين، ففي تقرير للقائم بالأعمال البريطاني في جدّة المستر فيلبس، أرسله لوزير الخارجية البريطاني هارولد ماكميلان، تحدّث فيه عن أسباب القلاقل السياسية في المملكة، وأشار إلى إنفاق الملك سعود لملايين الجنيهات على القصور ومظاهر الترف التي يغدقها على شخصه وحاشيته، وقال: إن زوار هذه القصور المطلية بالذهب يرون أنه «لا يمكن أن تستمر بالتعايش مدة طويلة جنباً إلى جنب مع خيام البدو الرحّل وأكواخ الطين».. وقال القائم بالأعمال: إن هناك حركة توزيع منشورات وإشاعات تتداولها الطبقة العليا الملتصقة بالحكم، وأفاد بأن هناك اعتقالات غير قليلة في جدة والرياض والظهران، وأن من بين المعتقلين رئيس مكتب علاقات العمل الحكومي في المنطقة الشرقية، وقد وضعت الحكومة مكانه تركي العطيشان «صاحب الشهرة البريميّة»، وتابع بأنه تمّ إطلاق سراح المعتقلين، ولكنهم

(١) فاسيلييف، مصدر سابق، ص٤٠٧ - ٤٠٨.
(٢) جمال زكريا قاسم، ج٢، مصدر سابق، ص٥١٣.
(٣) أيمن الياسيني، مصدر سابق، ص١٢٧ - ١٢٨. وانظر: العقاد، مصدر سابق، ص٣٦٦.

تعرّضوا للضرب المبرح والتعذيب رغم أنه لم يثبت ضدّهم ما يدينهم[1].

في ١٣ مايو ١٩٥٥ تحدثت تقارير أمريكية وبريطانية عن وقوع اضطرابات واعتقالات في منطقة الأحساء، ورغم اختلاف الروايات إلّا أنها تتفق على أنه تمّ اعتقال عدد من الأشخاص، يؤكد هذا كبير ضباط البحرية الأمريكية الذي كان في الظهران يوم العاشر من مايو ١٩٥٥.. وتوحي الاستفسارات التي قام بها أحد الطيارين البريطانيين العاملين في شركة طيران الخليج، ومن خلال اتصالات أجراها في مطار الظهران، أن بعض الأشخاص المشمولين بالاعتقالات على الأقل، هم من العاملين في إدارة علاقات العمل بالدمام[2].

في ١٦ مايو ١٩٥٥، أفاد المستر فيلبس من جدة في برقية أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية، بأنه «لم تقع أيّة اضطرابات»، ولكن الاعتقالات في حقول النفط وغيرها طالت ستين شخصاً، بتهمة القيام بنشاطات معادية للعائلة المالكة[3].

في ١٦ مايو أيضاً أرسل بيرنارد باروز المقيم السياسي البريطاني في الخليج - البحرين، إلى وزارة الخارجية - الدائرة الشرقية، أرسل معلومات جديدة حول الاضطرابات الأخيرة، اعتماداً على معلومات قدّمها القنصل الأمريكي في الظهران والذي كان في زيارة إلى البحرين. قال: إن عمليّة الاعتقالات الرئيسية كانت لرئيس مكتب علاقات العمال الحكومي في الدمام، وقد سيق إلى الظهرانن كما اعتقل آخرون في الأحساء، وقيل: إنه تمّ إعدام أربعة أشخاص «وهناك حالة توتر واضطرابات خفيفة بين العمال في بقيق، وهو أحد الحقول النفطية المنتجة الواقعة على مسافة غير بعيدة غربي الظهران، حيث قاطع العمال السعوديين خدمات النقل التي أدخلتها الشركة -أرامكو- حديثاً، بحجّة أن الحافلات ليست مريحة ولا منتظمة، مثل حافلات الأمريكيين، وقد مضى نحو شهر على المقاطعة.. إن القضيّة ليست ذات أهميّة بحدّ ذاتها، ولكنها مهمّة

---

(١) الوثيقة رقم 7 - ES 1015. من فيلبس، السفارة البريطانية في جدة. إلى هارولد ماكميلان، وزير الخارجية البريطانية - لندن، بتاريخ ١٢ مايو ١٩٥٥.

(٢) الوثيقة رقم 4 - ES 1015. من المستر باروز، المقيم السياسي البريطاني في الخليج - البحرين، إلى وزارة الخارجية في لندن، رقم ٣٢٧، وتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٥.

(٣) الوثيقة رقم ES 1015 - 4 - A. برقية من فيلبس بالسفارة البريطانية في جدة بتاريخ ١٦ مايو ١٩٥٥ إلى وزارة الخارجية في لندن.

كظاهرة مقاومة سلبيّة للسلطة، وكتعبير عن التنظيم المتواصل بين العمال»[١].

وفي ١٠ يونيو ١٩٥٥ كتب هارولد بيلي في السفارة البريطانية بجدّة إلى الدائرة الشرقية -دائرة الاستخبارات- في وزارة الخارجية البريطانية يقول: «إن الحكومة قد اعتقلت عدداً من الأشخاص يشتبه بأنهم مسؤولون عن توزيع منشورات تحضّ على الفتنة... وإن منشورات أُرسلت مباشرة إلى العائلة المالكة بواسطة البريد وتم إدخال أعداد كبيرة من المنشورات من خارج المملكة ووزّعت داخلها».. وقال بيلي: إن الحكومة نفّذت حملة طرد واسعة ضدّ عدد من العمال السوريين واللبنانيين والفلسطينيين في شركة الزيت العربية - الأمريكية وفي مؤسسة الخطوط الحديدية، رغم أنهم لم يشتركوا أو يتورّطوا فعلاً في هذه القضية.. وأضاف: إن الحكومة ردّت على مزاعم صحافي عراقي بأن اثنين من الشيوعيين قد تمّ اعتقالهما «وهي التغطية الملائمة والسهلة لما أصبح واضحاً أنه وضع محرج للحكومة»[٢].

في حين أن الحكومة السعودية تشعر بأن التنظيم يشكّل خطراً عليها، وترى أن المطالب التي يقدمها العمال يكمن وراءها رغبة في أن يكون هناك تمثيل جماعي، والحكومة تدرك أنه إذا ما أُتيح لقياديي العمال التحكم والسيطرة على النقابات العمالية في أرامكو، فإنهم سيكونون قد أمسكوا بسلاح بالغ القوة.. والمسألة هنا لا تتعلّق بأرامكو وحدها في رفض أو قبول إدخال نظام النقابات العمالية «فهذا من اختصاص الحكومة.. والحكومة حاليًّا ضد النقابات العمالية حتى الموت»، كما يقول مسؤول العلاقات العمالية الأمريكي في أرامكو لمسؤول بريطاني في مقيميّة قطر[٣].

في عام ١٩٥٦ تحوّل الإضراب العمالي إلى مواجهة سياسية سافرة مع الحكومة السعودية.. ففي شهر مايو قاد العمال حملة احتجاج واستنكار على محاولة الحكم السعودي تجديد اتفاقيّة تأجير قاعدة الظهران للقوات الأمريكية، وقد وقّع عدد من المواطنين في

---

(١) الوثيقة رقم ES 1015 - 5 - A. من بيرنارد باروز، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، بلندن، بتاريخ ١٦ مايو ١٩٥٥.

(٢) الوثيقة رقم ES 1015 - 9. من هارولد بيلي، في السفارة البريطانية في جدة إلى ل. أ.س الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية، مرسلة بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٥.

(٣) الوثيقة رقم ES 1015. من د. س. كاردون - الدوحة، إلى سعادة السير بيرنارد باروز، المقيم السياسي في منطقة الخليج - البحرين، في ٢ نوفمبر ١٩٥٥.

المنطقة الشرقيّة بلغوا ستمائة شخصيّة، أكثرهم من الشيعة، وقّعوا على عريضة احتجاج شجبوا فيها تجديد الاتفاقيّة.

وحين أُطلع سعود بن جلوي، أمير المنطقة الشرقية، على قائمة الموقعين، اكتشف أسماء أهل القطيف، وأبلغ الأمير مساعد بن عبدالرحمن -عم الملك سعود، والذي أرسله الملك للتحقيق في مطالب العمال- بها، فأدى إلى قيام الأخير باستجواب أولئك المسؤولين عن العريضة في القطيف ورأس تنورة والظهران. واعتقلت السلطة معظم الموقّعين عليها لبرهة من الزمن، وأجبرتهم سلطات الأمن على التعهّد بألّا يتدخلوا في السياسة، التي هي من شأن الحكومة وحدها.

أما السفير الأمريكي، الذي كان في المنطقة الشرقية في ذلك الوقت، فقد ارتاب بوجود أيدٍ شيوعية في تلك العريضة، وحصل على إذن لكي يرسل مساعده العربي إلى القطيف لاستجواب الأمير مساعد نفسه، وقد حاول الأخير طمأنة السفير الأمريكي، وقال له: إن موقعي العرائض -خاصة أهالي القطيف- إنّما كانوا يأملون إدخال السرور إلى قلب الملك بإقحامهم اسم القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران، والتي ظنّ هؤلاء الموقعون أن للملك أراء مشابهة لآرائهم![1]

وأفاد تقرير قدّمه المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير بيرنارد باروز، مؤرّخ في الثاني من يونيو ١٩٥٦، وحمل عنوان (اضطرابات القطيف)، بأن «أحد المواطنين الشيعة وصل إلى البحرين يوم ٣١ مايو -١٩٥٦- قادماً من العربية السعودية، وأورد خبراً عن وقوع اضطرابات خلال الأيام الثلاثة الماضية بين الأغلبية الكبيرة من السكان الشيعة في القطيف، والذين ينحدرون من أصول بحرانية، ويقيمون صلات وثيقة بالشيعة هنا. قال: إن ما يزيد على الثلاثمائة شخص قد أُلقي القبض عليهم، وإن النساء حملن السلاح في بعض الحالات لمنع السلطات السعودية من الوصول إلى القرى»[2].

تطوّرت الأمور في بداية يونيو ١٩٥٦ حيث بدأ العمال بإضراب ذي مغزى سياسي

(١) الوثيقة رقم 16 - ES 1015. من قسم الاستخبارات في السفارة البريطانية، إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية بلندن، في ٢٥ يونيو ١٩٥٦.

(٢) الوثيقة رقم 10 - ES 1015. برقية سرية من البحرين إلى وزارة الخارجية في لندن، مؤرخة في الثاني من يونيو ١٩٥٦.

واضح، وأقاموا مظاهرة صاخبة حين زار الملك سعود الظهران كي يستعد للقاء رئيسي سوريا ومصر في الدمام. وقد وفع العمال شعارات وطنيّة لا تتفق مع الاتجاه العام لسياسة الدولة، وحينما استبدّ الخوف بالملك سعود لمجرد حدوث هذه الظاهرة غير المالوفة، خاصة وأن المتظاهرين حملوا لافتات كتبت عليها شعارات سياسية ضد الاستعمار، وضد القاعدة الجويّة الأمريكية في الظهران، وهتفوا أمام الملك بسقوط الاستعمار الأمريكي، ورجموا سيارته بالحجارة.. لهذا كانت ردّة فعل الملك قويّة وقمعيّة، حيث أودع قادة المضربين والمتظاهرين السجن -قدّر عددهم بنحو ٦٠ شخصاً- وأعلنت الحكومة حظر الإضرابات ومنع تكوين النقابات، وصدر مرسوم ملكي في ١٢ يونيو ١٩٥٦ -وصفته الوثائق بأنه قمعي ووحشي وذو طبيعة فاشية- يحظر الإضرابات تحت طائلة السجن[1].

ومما جاء في المرسوم الملكي (رقم ١٢/ ٢/ ٢٣/ ٢٦٣٩) والمؤرخ في ٣/ ١١/ ١٣٧٥هـ ما يلي «**المادّة الأولى**: يحرم على جميع موظفي وعمال الشركات صاحبة الامتياز، وكذلك على جميع المؤسسات الخاصة التي تمارس أي نشاط في المرافق العامة أو التي تتعهد بتنفيذ مشاريع حكوميّة عامّة، أن يغادروا أعمالهم أو يمتنعوا عن تنفيذها، إذا كان مثل هذا الموقف ناتجاً عن اتفاق بين ثلاثة منهم أو أكثر، وسيعاقب المذنب بالسجن لمدة أسبوع واحد. وكل شخص ثبتت بحقّه جريمة تحريض الموظفين عن أعمالهم، تفرض بحقه عقوبة السجن لمدة عام واحد، حتى لو لم تنجح عملية التحريض، أو التوقف المشار إليه».

«**المادّة الثانية**: لا يحق لموظفي وعمال الشركات والمؤسسات والمصالح المذكورة في المادة الأولى الاشتراك في أي تظاهرة أو إضراب القصد منه دعم أيّة مطالب، أو مطالب عُرضت في الماضي، حتى ولو كان مثل هذا الاشتراك قد رتّب مسبقاً. ويعاقب كل مخالف بالسجن لمدّة لا تقلّ عن عام واحد. وكل شخص تثبت إدانته في تحريض الموظفين والعمال المشار إليهم، سواء بالقول أو بالفعل على التظاهر أو الإضراب، وحتى لو لم ينجح التحريض في تحقيق التظاهر أو الإضراب، يسجن لمدة لا تقلّ عن عامين».

(١) أيمن الياسيني، مصدر سابق، ص١٢٨. وانظر: الدكتور صلاح العقاد، مصدر سابق، ص٣٦٧. وانظر أيضاً: الوثيقة البريطانية رقم رقم 24 - ES 1015. وهي تقرير من دائرة الاستخبارات في السفارة البريطانية في جدة إلى الدائرة الشرقية في خارجية لندن، بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٦.

«**المادّة الثالثة**: كل شخص تثبت إدانته باستخدام القوة أو الإرهاب أو التهديد أو التخريب أو أية وسيلة أخرى من وسائل العنف غير القانوني، سواء كان ذلك بهدف تسهيل ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين السابقتين، أو بغرض منع الموظفين والعمال المذكورين في المادتين السابقتين من الاستمرار في أداء أعمالهم، أو بغرض ابتزاز وإجبار الشركات والمصالح المشار إليها في الفقرتين السابقتين، لاستخدام أو الامتناع عن استخدام أي موظف أو عامل، أو لتسبيب إغلاق الشركات والمصالح، يعاقب السجن لمدة لا تقلّ عن عامين. وكل شخص تثبت إدانته، سواء بالقول أو بالفعل بتهمة تحريض آخرين على ارتكاب أي من الجرائم المشار إليها في المادة الأولى يُعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أعوام، حتى ولو لم ينتج عن هذا التحريض ارتكاب فعلي للجريمة».

«**المادّة الرابعة**: يحقّ لربّ العمل أن يطرد مستخدماً أو عاملاً يعاقب لارتكابه أي من الجرائم المذكورة في المواد الثلاث السابقة».

«**المادّة الخامسة**: يحق لأمير المنطقة المعنيّة أن يقرّر وأن يطلب من ربّ العمل إذا اقتضى الأمر أن يطرد مستخدماً أو عاملاً عوقب لارتكابه إحدى الجرائم المشار إليها. كما يستطيع أمير المنطقة أن يقرّر وينفّذ طرد أي شخص من المنطقة (النفي)، ولمدة يراها ضرورية، إذا كان قد أُدين بأيّ من الجرائم المشار إليها».

وأشار المسؤولون البريطانيون في البحرين إلى تقارير تفيد بقيام السلطات السعودية «باعتقالات في منطقتي القطيف والهفوف من المنطقة الشرقية. وأن بعض هذه الاعتقالات مرتبط بالعرائض الثلاث التي رُفعت إلى الملك سعود والتي احتجّت إحداها على استمرار تأجير القاعدة الجويّة الأمريكية في الظهران».

كما أشار الدبلوماسيون البريطانيون الذين رصدوا حركة الأحداث السياسية يومئذ، إلى أن عمال أرامكو قاموا بمظاهرة بمناسبة زيارة الملك لمقرّ شركة أرامكو في الظهران في التاسع من يونيو ١٩٥٦، وأن المظاهرة كانت موجّهة ضدّ الشركة، وقد طالب المتظاهرون بتحسين وسائل النقل، وتقديم رواتب للعمال السعوديين تتوازى مع رواتب الأجانب -الأمريكيين والأوروبيين- التي تزيد كثيراً عن رواتبهم[1].

(١) الوثيقة رقم 13 - ES 1015. تاريخ ١٩ يونيو ١٩٥٦، وعنوانها (اعتقالات في المنطقة الشرقية) برقية سرية من المستر غولت في البحرين إلى وزارة الخارجية بلندن.

إن مـا أثار العمال السـعوديين هـو أن نظام أرامكو يضـع الأمريكيين في القمّة، كما ويضع السعوديين في الحضيض.. ورغم أن وضع العمال المادي قد تحسّن كثيراً بعد فورة النفـط، إلّا أن ذلـك لا يعمـي أبصارهـم عن رؤية التبايـن الهائل الذي ما يـزال قائماً بين مسـتوى معيشـتهم ومسـتوى حياة السـادة الأمريكيين، ومثل هذا العامل يسهل إقناعه بالحديث عن عدم المسـاواة، والاسـتغلال، والإمبرياليّة -كما يقـول محللو المخابرات في السفارة البريطانية في جدة-[1].

وكانـت خلافـات قد نشـبت بـين شركـة أرامكـو ومكتـب العمل المحـلي الذي وضعت الحكومة وأرامكو تركي العطيشـان -سـيئ الصيت- مديـراً له، وكان من رأي العمال السـعوديين أن اسـتخدام النجارين واللحامين الأمريكيين والفنيين الآخرين أمر غـير منطقـي؛ لأنه يتوفّر الكثير من السـعوديين القادرين على ملء هـذه الوظائف، ولذا حاولـت قيادات العمال إقناع تركي العطيشـان بأن الأمريكيين لم يؤتَ بهم من مسـافات بعيـدة وتتكلّـف الشركة نفقات كبيرة مـن أجل أداء عمل غير اختصـاصي، بل إن هناك أهدافاً أخرى من استقدامهم.

كـما أن مكتـب العمل قـال: إن أرامكو سرّحت نحو ألفين من السـائقين، في حين ادّعـت أرامكـو أنهـا نقلـت بـين ٢٠ - ٣٠ سـائقاً إلى فرع آخـر من فـروع الشركة، وقد شـجّعت قيادات العمال في مكتب العمل على مقاطعة وسائط النقل، لكن المشكلة حلّت فيما بعد بتسيير متعهدين محليين حافلات جيدة وبإدارة حسنة[2].

في منتصـف يونيـو ١٩٥٦، عقـد العمال وعـدد مـن الشـخصيات الوطنيّة حفلاً سياسـيًّا في أحد بسـاتين القطيف، أُلقيـت فيه الخطب الثورية المعارضـة، وفي اليوم التالي جرت اعتقالات واسـعة في صفوف المشاركين، وقيل: إن الأمير سعود بن جلوي -أمير المنطقـة الشرقية- حقّق بنفسـه مع بعـض المعتقلين.. وينقل على سـبيل الطرفة أن الأمير سأل أحد المعتقلين عمّن قال:

إذا الشـعـب يـومـاً أراد الحياة   فـلا بـدّ أن يستجيب الـقـدَر

(١) الوثيقة رقم 17 - ES 1015. من باركس في جدة إلى سلوين لويد، وزير الخارجية بلندن، في ٢٥ يونيو ١٩٥٦.

(٢) الوثيقة رقم 16 - ES 1015. من قسم الاستخبارات في السفارة البريطانية بجدة، إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية بلندن، مؤرخة في ٢٥ يونيو ١٩٥٦.

فردّ عليه: إنه أبو القاسم الشابي، وحينها أمر الأمير جلاوزته باعتقال أبي القاسم وإحضاره إليه!.

واندلعت مظاهرات أخرى يوم ١٧ يونيو، وتمّ منع الملك من مغادرة المنطقة الشرقية إلى الرياض، «ويقال: إن جلالته قدّم وعوداً كثيرة قبل أن يتمكّن من الانفلات. جرت بعد ذلك اعتقالات، ويفيد أحد المصادر بأن الحجارة أُلقيت على سيارات جلالته، كما وقعت مشاجرات في دار السينما في رأس تنورة، ووقع إضراب في الظهران يقال: إنه انتشر إلى معسكرات أرامكو الأخرى»[1].

لقد دُعي الملك إلى حفلة عشاء يكون فيها ضيف أرامكو «وعندما اقترب من البوابة الرئيسيّة المؤدية إلى معسكر الظهران، تجمّع عدد كبير من السكان المحليين، ويبدو أن التجمّع كان منظّماً تنظيماً جيّداً، لأن الناس وصلوا هناك من المقاطعات الثلاث الكبرى: الظهران، بقيق، رأس تنورة، وبينما كان الملك يقترب، رفضت الجموع أن تسمح له بالمرور إلّا بعد أن يستمع، على الأقل، إلى عرائضهم ومطالبهم التي كانت كما يلي: شروط حياة أفضل، ووسائل نقل أفضل، والتحكم بأسعار السلع الرئيسيّة، وطرد جميع الأجانب والسماح للسكان المحليين بإدارة جميع المؤسسات -بما في ذلك أرامكو-، وطرد جميع العناصر الهندية»[2].

ويعلّق المخبر الإنجليزي على هذه المطالب بأنها «كانت شبيهة بمجملها لمطالب الإيرانيين قبل بضعة أعوام»، في إشارة إلى قضيّة تأميم النفط التي قامت بها الحركة الوطنية الإيرانية عام ١٩٥٢.

«أما الملك ومرافقوه فإنهم وبعد صعوبات جمّة، تمكّنوا من شقّ طريقهم -عبر الغوغاء- والوصول إلى الأمان النسبي في قاعة العشاء. وفي تلك الأثناء -وبينما كان الملك يتناول طعام العشاء مع كبار مسؤولي أرامكو- كانت الجماهير قد اقتحمت حرمة مجمع أرامكو وتجمّعت حول أبواب قاعة العشاء، وعند المخرج الذي كان على الملك أن يخرج منه للوصول إلى سيارته».

---

(١) الوثيقة رقم 13 - ES 1015.

(٢) الوثيقة رقم 22 - ES 1015. تاريخ ١٩ يونيو ١٩٥٦.

«بعد العشاء، وبعد أن وصل الملك إلى سيارته، رفضت الحشود الجماهيرية مرة أخرى أن تسمح له بالمرور -قدّر مسؤول قسم العربية السعودية في وزارة الخارجية الأمريكية، ديفيد نيوسوم، عددهم بألفي شخص-.. وعندها تدخّل أمير المنطقة -سعود بن جلوي- شخصيًّا، واستدعى على الفور قائد الشرطة في المنطقة، الذي وجّه له الأمير الإهانة، والحقيقة أنه رفسه ثم صفعه على وجهه أمام الملأ، مما أدخل السرور إلى قلوب الجماهير المحتشدة، وقد كان لذلك التصّرف أثره الكبير في تهدئة الغوغاء، على الأقل إلى أن يتمكّن الملك وأتباعه من شقّ طريقهم عبر الحشود حيث غادروا المكان إلى الدمام»[1].

أما ردّة الفعل الحكومية فتصوّرها الوثيقة بالتالي: «منذ أن غادر الملك المنطقة إلى الرياض، استمر إجراء العديد من التحقيقات في محاولة للتأكّد من أسماء قادة الحركة. وفي كل مساء تقوم قوات الجيش المدجّجة بالسلاح بالمرابطة على بوابة أرامكو الرئيسيّة بانتظار خروج الموظفين في الشاحنات وعلى الأقدام. حيث يتمّ فرزهم، وقد سيق عدد كبير من العمال إلى السجن، وبعض من تمكّن الجنود من التعرّف عليهم جلدوهم بقسوة، وكان الجلد والضرب في بعض الحالات مميتاً».

«والطريقة المستحدثة الآن لانتزاع المعلومات من الأشخاص الذي يتردّدون في إعطاء المعلومات للأمير وأعوانه، هي قلع أظافر السجين، ظفراً بعد الآخر، إلى أن يقرّر السجين الاعتراف -وهم عادة يقررون الاعتراف بعد أن يصل السجّان إلى الظفر الثالث- إلّا أنه يبدو أن قالعي الأظافر يتلذّذون بما يقومون به، لأنهم عادة يواصلون قلع الأظافر إلى آخر ظفر بيد السجين، وقد تتصور -حديث موجّه لمسؤول في دائرة الاستخبارات التابعة لوزارة الخارجية البريطانية- أن كلّ ما رويته آنفاً من وحي الخيال ولا يمكن أن يحدث، وإنني أُسارع هنا إلى التأكيد لك بأنه ليس من وحي الخيال، وأنه حدث فعلاً في الفترة الأخيرة».

ويضيف كاتب التقرير «على مدى الأيام القليلة الماضية، حصل إضراب عام هنا، وقام البوليس أمس -١٨ يونيو ١٩٥٦- بزيارة منطقة المعسكرات المحليّة المعروفة باسم: الحي السعودي، وهم يحملون عدداً كبيراً من أغصان النخيل. والهدف استخدامها

(١) الوثيقة السابقة.

كأداة للضرب والجلد.. جلد السكان المقيمين في الحي السعودي إذا لم ينصاعوا لعدد من المطالب التي وجهها رجال الشرطة إليهم، والتي تتلخص بما يلي: اذهب إلى عملك أو استقل وغادر المنزل، أو ابقَ مضرباً عن العمل وتلقى الضرب والجلد. وقد تعرّض عدد منهم بالفعل للضرب والجلد، حيث إنهم رفضوا العودة للعمل تحت أي ظرف من الظروف إلى أن تلبّى مطالبهم»[١].

تجدر الإشارة إلى أن إضراباً غير رسمي أعلنه عمال أرامكو في ١٨ يونيو ١٩٥٦، شارك فيه ما نسبته ١٠٪ من عمال رأس تنورة، و ٢٥٪ من مجموع العاملين في الظهران. ويعزو المحللون ضعف المشاركة في الإضراب إلى حدّة القمع التي مارستها الحكومة في الأيام السالفة وقد راح ضحيّتها عدد من الأشخاص، وهي لم تؤثّر في العمال المضربين فحسب، بل أثرت في مجمل سكان المنطقة الشرقية[٢].

في التاسع عشر من يونيو ١٩٥٦ أفادت شركة نفط البحرين بعد اتصالها بشركة أرامكو بأن «العمال في الظهران قد عادوا إلى عملهم، وأن ابن جلوي يمارس إجراءات قمعيّة بالغة القسوة بما في ذلك الجلد العلني الذي يقال: إنه انتهى بموت الذين جُلدوا»[٣].

وأفاد تقرير لدائرة الاستخبارات في السفارة البريطانية في جدة، مرسل إلى الدائرة الشرقية بخارجية لندن، بأن «الملك سعود أبلغ أمير المنطقة الشرقية سعود بن جلوي -في أعقاب اضطرابات الظهران- بأن هذا النوع من الأعمال يجب أن يتوقّف. وغنيّ عن القول: إنه قد توقّف تماماً. ففي اليوم التالي لإعلان المرسوم المتعلّق بالإضراب، وصلت نسبة الدوام بين عمّال أرامكو، حسبما قيل، إلى ١٠٢٪!!، ومن الواضح أن حكم طاغية مستبدّ هو الذي حقّق هذا الأمر»[٤].

---

(١) الوثيقة السابقة.

(٢) الوثيقة رقم ES 1015 - 21. من المقيمية البريطانية في البحرين، إلى الدائرة الشرقية في ١٥ يوليو ١٩٥٦.

(٣) انظر الوثيقة رقم ES 1015 - 13 - A. برقية سريّة من المستر غولت في البحرين بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٥٦ إلى وزارة الخارجية.

(٤) الوثيقة رقم ES 1015 - 24. تقرير مرسل من السفارة البريطانية في جدة إلى الدائرة الشرقية في خارجية لندن بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٦.

ويذكر التقرير نماذج التعذيب بقوله: إنه بعد الاضطرابات التي حدثت في رأس تنورة على مدى ليلتين «أطبق أتباع ابن جلوي على ١٢ من قادة الاضطرابات وجلدوهم في لظى الظهيرة الحارق أمام الجامع، إمّا بسعف النخيل -كما ذكرت إحدى الروايات- أو بأنابيب الفولاذ (سمك نصف بوصة) -كما ذكرت رواية أخرى-. وعلى أية حال فقد مات من هؤلاء اثنان في الحال، ومات اثنان آخران بعد ذلك من جراحهما وهما في الطريق إلى المستشفى. وهناك اثنان في المستشفى الآن لا يتوقع أن يعيشا طويلاً، إلّا أن القائد الرئيسي للاضطرابات هرب، ويقال: إنه موجود في الكويت».

«وبالإضافة إلى ذلك، أُلقي القبض على حوالي ستين شخصاً وزُجّ بهم في سجن القطيف، المشهور بأنه أفظع سجن في كل المنطقة الشرقية، كما أن عدداً من مثيري الاضطرابات الشيعة من القطيف نفسها موجودون في ذلك السجن. وقد علمنا أن بعضاً منهم قد تعرّض للتعذيب، وقُلعت أظافر أصابعهم، وما إلى ذلك.. ونحن نتوقّع أن تكون إجراءات القمع التي مورست خلال الأسابيع القليلة الماضية كافية للحيلولة دون قيام أية مظاهرات جديدة.. ومما لا شك فيه أن أساليب ابن جلوي وإجراءاته قد غرست هيبة مجددة لسلطته في منطقة الأحساء»[1].

هدأت الأحوال قليلاً بسبب القبضة القمعيّة العنفيّة التي مارسها الأمير سعود ابن جلوي، إلّا أن النار كانت تحت الرماد، ففي يوم ٢٢ سبتمبر، انتهز المواطنون في المنطقة الشرقية، بمن فيهم العمال والموظفون الحكوميون فرصة زيارة الرئيس المصري جمال عبدالناصر إلى الدمام، فقاموا بمظاهرة شعبيّة شارك فيها نحو ٥٠ - ٧٠ ألف متظاهر، حيّوا فيها الرئيس عبدالناصر ونضال مصر، وهتفوا بالموت للخونة والاستعمار وأذنابهم.. فسارع الأمير فيصل الذي رافق الرئيس جمال عبدالناصر إلى الدمام، بأن طلب من الجماهير أن تهتف للجامعة العربية، إلّا أن الجماهير استمرت في هتافاتها منددة بالاستبداد والرجعيّة والاستعمار، ولم يكن الأمر بحاجة لمعرفة من هم المقصودون[2].

في عام ١٩٦٣، أضرب عمال النفط في المنطقة المحايدة مطالبين بتقليص أسبوع العمل من ٤٨ إلى ٤٠ ساعة. وفي عام ١٩٦٦ قدّم نحو ٩٠٠ شخص شكاوى إلى مكتب

(١) الوثيقة السابقة.
(٢) مجلة صوت الطليعة، العدد الثاني، مجلة فصلية كانت يصدرها البعثيون في السعودية.

العمل في الدمام تتضمن مطالب اقتصادية[1].

وعلى إثر قيام حرب حزيران ١٩٦٧، بادر العمال إلى إيقاف النفط والإضراب عن العمل بالقوة، ومنعوا شركة أرامكو من ضخّه أو نقله، وقد خضع النظام السعودي مرغماً خوفاً من أن يؤدّي ذلك إلى تدمير منشآت النفط.. ولكنه أرسل في الوقت نفسه قوة كبيرة من مجندي البدو والقبائل من مناطق المملكة الأخرى لحراسة حقول ال نفط، ولضرب المظاهرات الضخمة والهيجان الجماهيري الذي استمر يومي ٥ و ٦ يونيو واتّسم بالعنف في بعض الأحيان. وقد شملت المظاهرات معظم مدن وقرى المنطقة الشرقية بما فيها القطيف والدمام وصفوى وسيهات والخبر ورأس تنورة، والظهران (التي هوجمت فيها القنصلية الأمريكية). واستمر الإضراب عن العمل حتى قرر مؤتمر الخرطوم -مؤتمر اللاءات الثلاث!- ضخّ النفط من جديد لدعم دول المواجهة![2].

وكانت حصيلة المظاهرات والإضرابات اعتقال مئات من المواطنين زَجَّ الكثير منهم في السجون سنين طويلة، وقضى آخرون نحبهم داخل السجن، ولم تسلّم جثثهم لذويهم.. وما يميّز إضراب ومظاهرات عام ١٩٦٧ عن سابقتها أن الأحداث الأخيرة وقعت في عهد الملك فيصل، الذي يعتبر عهده من أشد العهود قسوة وطغياناً في العنف، وكان الأمير فهد -الملك حاليًّا- وزيراً للداخليّة.

إهمال المناطق الشيعيّة

لقد قامت منشآت أرامكو في جزء هام منها على أكتاف المواطنين الشيعة، فكانت كل الأعمال التي تتطلّب جهوداً جسديّة مضنية تحوّل عليهم للقيام بها.. بدءاً من أعمال الحفر، إلى أعمال التكرير.. مروراً بالصيانة والتنقيب والتشغيل، إلى آخر قائمة الأعمال الدونيّة الشاقة. ومع هذا كان حصادهم من كل ذلك قليلاً لا يتناسب بأيّ حال مع الجهد المبذول..

ليس المهم -في بحثنا هذا- كم كانت أرامكو تحقّق من أرباح، وهي لا شك أرقام

(١) فاسيلييف، مصدر سابق، ص٤٦٨.
(٢) المصدر السابق، ص٤٧٠، ومجلة صوت الطليعة العدد الثاني.

خيالية، منحتها إيّاها اتفاقية الملك العرجاء، كما ليس مهمًّا التحقيق في عائدات الحكومة السعودية، فهذه العائدات التي كانت تلتهم بكل سهولة أثناء الحرب وبعدها بقليل من قبل الحاشية والأسرة المالكة، بقي منها فيما بعد شيء يسير يُصرف على الخدمات، رغم أن الجزء الأكبر من الميزانية التي كانت معدومة طول عهد ابن سعود، وشبه معدومة في عهد سعود، يذهب إلى جيوب المرتشين والحاشية ورجال الأسرة المالكة[1].

تصاعدت أسعار النفط في الستينات والسبعينات، وتصاعدت حصّة الحكومة من الإيرادات تبعاً لذلك.. وبدأت الحكومة بالإنفاق العام وبصورة شبه اعتباطية على بعض الخدمات الأوليّة «مدارس، مستوصفات، شوارع»، وأُنفق بعض المال بشكل مبعثر على رجال القبائل ضمن مخصصات معيّنة، وأحياناً كثيرة -كما يهوى الملك سعود- يتمّ رمي الذهب والنقود من نافذة سيارته!.

ولم تنتظم الأمور إلى حد ما، إلّا في عهد الملك فيصل، فقد غطّى تصاعد الإيرادات على الفساد والرشوة، كما غطّى على النهب المتصاعد، وأخرس المال وتحسّن الخدمات الجزئي الألسن وربطها عن الحديث حول أمور السياسة ونقد الأسرة المالكة وبذخها وإسرافها.

وحدهم الشيعة الذي تحملوا الجزء الأكبر من العناء قبل النفط.. ووحدهم الذين حصدوا الريح من عائداته، رغم أنهم ينتجون ثروة البلاد الرئيسية، وأن أرضهم منبع الثراء.

وحدهم الشيعة الذين حرموا من خيرات أرضهم، فكانوا في آخر الركب مواطنين من الدرجة الثانية، أو على حد قول أحد المواطنين الشيعة لصحيفة نيويورك تايمز: «بالمنظار السعودي، يأتي السنّة في أول القائمة من الاهتمام، يليهم المسيحيون، ثم اليهود، ونحن الشيعة نأتي بعد اليهود في القائمة»[2].

---

(١) قدر فاسيلييف أن أبناء الملك المؤسس، وفي عهد الملك سعود، كانوا يحصلون من بيت المال على عشرة ملايين ريال سنويًا لكل واحد منهم، إذا كان متزوجاً.. أما إذا كان أعزباً، فيحصل على مليوني ريال، أما سائر الأمراء فكانت مخصصاتهم تتحدد طبقاً لدرجة قرابتهم من الملك -المصدر ص٤٤٧-.

(٢) نيويورك تايمز، ٣/ ١/ ١٩٨٠م.

أو كما قال أحد الغربيين: إن النجديين يتمتعون بأعلى مقام وهيبة في المملكة، وينظرون إلى أنفسهم على أنهم أرفع من غيرهم في المنزلة. وبسيطرة الوهابية تعزّز هذا الشعور. وفي نظر النجديين يأتي بعدهم في المرتبة الثانية سنة الخليج العرب، ثم الحجازيون (توجد في مكّة المكرمة أعداد كبيرة من المواطنين من أصل هندي وأندونيسي وتركي ومن آسيا الوسطى)، ثم الهنود والإيرانيون السنّة، ويأتي أخيراً في مرتبة أدنى من الهنود والإيرانيين، الشيعة الذي يشكّلون أدنى فئات المجتمع في الخليج[1].

إن الإهمال الذي تعرضت له مناطق الشيعة كان مستهدفاً.. فالمنطقة الشرقية التي أدارها عبدالله بن جلوي وابناؤه منذ عام ١٩١٣ وحتى ١٩٨٥ وكأنها إقطاعية من أملاكهم «اعتاد آل سعود الإبقاء عليها مطيعة مروّضة، ولكن ضعيفة التنمية والتطوير»[2]. وآل سعود ومسؤولوهم لا يخجلون في الإعلان بصريح العبارة لممثلي الطائفة الشيعية بأنهم لا يجب أن يتوقعوا المساواة اقتصاديًا واجتماعيًا مع بقيّة المواطنين، بل ويعبّرون عن انزعاجهم ودهشتهم من جرأة الشيعة على طرح موضوع المساواة هذا!.

إن كل من زار السعودية لحظ التفرقة بأبشع صورها ضد الشيعة، وإذا كان المسؤولون لا يهتمون برأي المواطن الشيعي وشكواه، وأحياناً كثيرة يكذّبون مدّعين بأن شيئاً من التمييز والإهمال غير موجود على الإطلاق.. فلربما كان يهمّهم سماع رأي الغربيين الذي يعملون في البلاد، أو على الأقل يلفت ما يكتبونه انتباههم.. أما حكاية أن الملك لا يعلم بما يجري وكذلك الأمير الفلاني وغيره، فإن مثل هذه الحجج التي عادة ما يتذرّع بها المسؤولون إذا ما أعيتهم الحيل، لا يمكن أن تكون مقبولة. خاصة وأن المشكلة مضى عليها أكثر من سبعين عاماً.

لقد قام أعيان الشيعة بالمستحيل طوال هذه المدّة، لشرح آلام مواطنيهم لدى المسؤولين، ابتداءً من الملك، وانتهاءً بأصغر أمير يُظنّ أن بإمكانه تخفيف غلواء هذه التفرقة. لقد كانت الوفود والرسائل والبرقيات واللقاءات الشخصيّة المتكررة، شواهد صاخرة على هذا التمييز وهذه المظلومية التي ابتلي بها قطاع غير قليل من المواطنين.

فيما يلي أربعة نماذج من الشكاوى التي قدّمها أعيان الشيعة للمسؤولين السعوديين،

---

(١) مايكل فيلد، مصدر سابق، ص٦٣ - ٦٩.

(٢) روبرت ليسي، مصدر سابق.

لم تظفر أيّ منها بالاهتمام، أرسلت على فترات متباعدة توصل إلى نتيجة واحدة، هي أن ما طالب به الشيعة منذ ثلاثة عقود على الأقل ما زالوا يطالبون به حاليًا.

أولاً: في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩هـ كتب الوجهاء رسالة مفصّلة إلى أمير المنطقة الشرقية، وبعد أن شرحوا له وضع المنطقة المتقدم في كافة الميادين فيما مضى من السنين، أصبحت اليوم بعد ظهور النفط في آخر الركب. وأشاروا إلى أن «المسؤولين لم يستطيعوا -وهم على أعتاب حياة جديدة- أن يولوا القطيف اهتماماً، فلم تظفر بما ظفرت به أخواتها من مدن وقرى المملكة. وإذا نالت شيئاً، فإنه لا يقف في وجه اندحارها وتقهقرها.. وبهذا أصبحت القطيف في حالة شبه انعزالية تحيا حياة انطوائية جانبية، لا نصيب لها في مضمار العلم والتقدم والسبق في الميادين. وقد تجمّد نشاطها في حقل الإنتاج الزراعي إلى حدّ أفقدها الاعتماد على إنتاج الخصار لكفاية الاستهلاك المحلّي، كما أفقدها قسماً كبيراً من الأرض، والبقية سوف لا يكون مصيرها بأحسن ممّا فُقد، إن لم يُتدارك الأمر».

ثم تمضي الرسالة معدّدة أسباب تدهور الزراعة، بينها هجرة سكان الريف للعمل في صناعة النفط، وعدم حماية الإنتاج الزراعي المحلّي أو مساعدته على منافسة المستورد، ونضوب المياه بسبب حقن حقول النفط بالمياه العذبة، وفرض الهند قيوداً على استيراد التمور والسلوق من القطيف وغيرها.

وتشكو الرسالة الوضع الصحي فتقول:

«القطيف تتكون من ٢٦ مدينة وقرية، تفصل بينها أبعاد ومسافات، وسكانها يزيدون على مائتين وخمسين ألف نسمة. هذه القرى وهؤلاء السكان ليس لديهم إلّا مستوصف واحد في القطيف ذو عيادة خارجية، وآخر مثله في تاروت.. أما للعمليات الجراحية والولادة والحالات المستعجلة والإسعافات والوحدات الطبيّة، فليس لديها شيء مطلقاً. وكلّ ما تعتمد عليه هو العلاج في العيادات الخاصة في كل من القطيف والدمام والخبر وسيهات، وهذا بمبالغ طائلة ينفقها الأهالي على العيادات الخاصة. ولقد كانت أرامكو وإلى وقت غير بعيد تقبل المرضى والمراجعين، إلّا أنّها أوصدت الأبواب في وجوههم. ثم إن مستشفيات الخبر والدمام ليست من التجهيز والسعة بحيث تكفي حاجة الجميع. وحتى لو كانت كافية، فإن المناطق البعيدة من القطيف يصعب عليها

الاستشفاء هناك، ولاسيما في الحالات الضرورية، مع الأخذ بالملاحظة وعورة الطرق».

وعن التعليم قال الوجهاء:

«والحديث عن التعليم يشبه إلى حدّ بعيد الحديث عن نواقص الصحة، وإن كان هناك اهتمام ونشاط ملحوظان من وزارة المعارف في فتح المدارس، إلّا أن هذا الاهتمام يكاد يكون سلبيًّا في بعض المناطق، ومفقوداً في مناطق أخرى. وعلى وجه المثال نوضح أن منطقة سوق القطيف، وهي تشمل القلعة وباب الشمال والجراري والمدارس ومياس والشريعة والدبابية والكويكب والشويكة.. هذه كلّها ليس بها إلّا مدرستان ابتدائيتان، هما المدرسة القديمة التي بنيت عام ١٣٦٥هـ وبها ٣٨٠ تلميذاً، والمدرسة الجديدة وبها ٤٧٥ تلميذاً. فهل تكفي هاتان المدرستان أبناء هذه المنطقة.. والمدرستان الحاليتان رغم عدم كفايتهما فإنهما مع ذلك تفتقدان كافة اللوازم التأثيثيّة حتى فراش الأرض، إذ إن أكثرية الطالبة يجلسون على الأرض دون حصير. وإذا تخطينا منطقة السوق نجد أن كلًّا من قرى التوبي والخويلدية والجارودية وحلة محيش والبحاري والأوجام ليست بها مدارس أساساً».

«أمّا المواصلات، فإنها لم تنل أدنى اهتمام أو عناية من قبل الحكومة.. فعلى الرغم من أن شارع القطيف العام الذي يربطها بسائر أجزاء المنطقة الشرقية يعتبر عاملاً مهمًّا في تنشيط الحركة التجارية وفي انخفاض أجور النقل، إذا ما عبّد.. وعلى الرغم من صدور الأوامر الملكية العديدة بوجوب رصفه، فإنه حتى الآن على ما كان عليه، وطالما انقطع المرور فيه أيّام الأمطار، وتوقفت حركة النقل والبيع والشراء. وإلى جانب هذا الشارع توجد شوارع فرعية مهمة تصل بين القطيف وقراها، كشارع البدراني الذي ينتهي في الغرب بشارع رأس تنورة - الظهران، وشارع القديح الذي يدرس الآن في المدارس السعودية أنه رصف بالأسفلت!، وجسر تاروت الذي يربط كامل الجزيرة بالقطيف، وقد نفذ قسم منه -حوالي الربع- ثم توقف العمل. وثالثة الأثافي هي الميناء، حيث رأت الحكومة ضرورة إصلاحه منذ عام ١٣٦٤هـ وحدتها الرغبة إلى وضعه بالمناقصة. غير أن أي شيء بعد ذلك لم يتم. وقد نشأ عن إهمال الميناء أن اضطر تجار البلاد للتوريد على جهات أخرى تكلفها مشقة النقل وأجورها ومدداً من الوقت أطول».

«والغريب في الأمر ألّا يكون نصيب القطيف في حرمانها ضمن هذه النقاط

الأربع، وهي الصحة والتعليم والإنتاج والمواصلات.. وإنّما تشاء الصدفة! أن تكون محرومة من كل شيء وفي كل المرافق. إنّها تُنكب سنويًا بما يزيد على ستين مرّة يشبّ فيها الحريق في القرى والمدن، فيأتي على الأخضر واليابس، ويفقد الناس أعز ما لديهم.. وطالما تلفت أرواح وأُزهقت نفوس، ومع ذلك لم تحظ البلاد بفرقة إطفاء رغم الأوامر الصادرة بسرعة إنفاذ ذلك».

«إن الأهالي لم يقفوا عند حدّ السكوت والتفرج، وإنّما شعروا بأن الوضع يهدّد كيان البلاد، وينذر مستقبلها بالخطر، ويتركها تعيش منزوية مجهولة، رغم ماضيها المجيد وتاريخها العريق، ورغم كونها تشكّل حيّزاً لا يستهان به في خريطة المملكة.. لهذا بادروا بإشعار الجهات المسؤولة، وطالبوا وكرّروا الطلب والرجاء في شتى المواضيع ومختلف الحاجات، وقد وجدوا استجابة حسنة ولفتة كريمة من قبل المسؤولين، وعلى رأسهم صاحب الجلالة، وحصلوا على أوامر تنفيذية عديدة، غير أن أكثرها لم ينل نصيباً من التنفيذ»!.

وفي ختام الرسالة وضعت طلبات محدّدة بشأن الصحة العامة والتعليم وغير ذلك.

ثانياً: أرسل أعيان الشيعة في القطيف برقية برقم ٢٥٩٢٤١ في ٣٠ رجب ١٣٩٧هـ إلى ولي العهد الأمير فهد بن عبدالعزيز، هذا نصّها[1]:

«إذا كان أحدٌ من المسؤولين الذين بيدهم شيء من الحلّ والعقد لا يريد لنا الخير، ويستكثر علينا نعمة العطاء، كالتي ينعم بها الأباعد والأقربون في عهد الحكم السعودي الزاهر.. فإن لنا في الحاكمين من أبناء المغفور له الملك عبدالعزيز، وعلى رأسهم جلالة الملك المفدى خالد، وسموكم الكريم. لنا فيكم السند الذي نستند إليه، والركن الذي نأوي إليه.. نقول هذا لأننا نتطلّع إلى أن تساير بلادنا ركب التقدّم والإصلاح الذي عمّت فروعه كل نواحي المملكة وتخطّاها إلى غيرها. بينما القطيف إذاما قورنت بغيرها، برزت في أقصى درجات التخلّف، فنخيلها وحقولها وبساتينها التي كانت مصدر ثروتها،

(١) البرقية موقعة من قبل: عبد الرسول الجشي، عبد الواحد الخنيزي، نصر الشيخ علي، منصور الخنيزي، أحمد سنبل، علي حسن علي، باقر الزاهر، جعفر الماجد، جواد الزاير، عبد العلي آل سيف، محمد سعيد الشيخ علي الخنيزي، حسن علي سنان، محمد سعيد أحمد الجشي، محمد تقي الشيخ، زكي الخنيزي، علي المعلم، منصور الشماسي، حسين منصور آل عبد المحسن، كمال الفارس، عبدالله علي الزاكي، عبدالله القطري، وآخرون.

أصبحت عبئاً ينوء به أهلها، وخطراً لا يعرفون التخلّص من أوبائه. وطرقها لضيقها وخرابها صارت السبب الأول في حوادث السير وتلف الأرواح والأموال. وحتى المرافق القائمة كالمدارس والمستشفيات[1] والإدارات الأخرى، يبرز فيها النقص في الكم والكيف بما يملأ النفوس أسفاً. وعامان ماليّان لم تنل بلدية القطيف فيهما مشروعاً حيويًا يعيد النشاط للبلاد، ويقضي على ذلك الجمود».

«وزاد الطين بلّة، الضربة القاضية التي عطّلت مفعول الصكوك الصادرة من قضاة الشيعة، فأصبحت دوائر الدولة ومؤسساتها والشركات والبنوك ترفضها رفضاً باتًّا، وحتى الفترة الوجيزة التي أمر سموكم فيها بتعليق العمل باللائحة التي كانت السبب المباشر في طعن الشيعة وقضائهم، لم تتسع لما هناك من قضايا تجمّدت ثلاث سنوات وتراكمت، سواء في البلديات أم في الزراعة أم في سواهما».

«فهل كل تلك الأوضاع الشاذّة والتأخر الفظيع الذي مُنيت به القطيف عدل يرضى به سموكم والمسؤولون من أبناء عبدالعزيز؟... لذا نناشد شخص سموكم الإنسان بما عرف من إنسانيته، والمسلم بما عرف من مواقفه، والراعي بما عرف من مسؤوليته وعدله، النظرة الشاملة للبلاد بما يعيد لها كرامتها وقوتها المادية، وكيانها الاقتصادي، ورفعة مستواها العمراني، بوضع خطّة إنمائية خمسيّة تشمل التمور ومشتقاتها، والحقول ومنتجاتها، وأخرى للمشاريع، مع التفضّل برفع الحيف عنّا. والأمر الكريم باعتماد صكوك قضاتنا كأي صكوك أخرى تصدر من المحاكم كما كان سابقاً. وارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء...»!.

أصابت الوجهاء الدهشة بالمفاجأة الجميلة، فقد أمر ولي العهد -الملك الحالي- بتشكيل لجنة يشارك فيها مندوبو الوزارات (الداخلية، البلديات، العدل، الزراعة، المالية، المعارف) للنظر في احتياجات القطيف على ضوء برقية الوجهاء.. وماذا بعد هذا؟!

قَدِمَت اللجنة إلى القطيف وهي مؤلفة من محمد بن زين، مندوباً عن ديوان المظالم، ومحمد مفيلح مندوباً عن وزارة المعارف، وسليمان الفالح عن وزارة الداخلية، وسليمان الحجّي عن وزارة العدل، وباطلاع عبدالرحمن الشهيل من وزارة البلديات، والمهندس

(١) لم يكن هناك حتى تاريخ الرسالة سوى مستشفى واحد يقدم خدمات سيّئة، وكان عبارة عن مسلخ بشري يفتك بالناس أكثر من أن يعالجهم، وهو المستشفى المركزي بالدمام.

فواز أخضر من وزارة الزراعة. وكان قدوم اللجنة في شهر ربيع الثاني ١٣٩٨هـ، أي بعد حوالي تسعة أشهر من إرسال البرقية.. لكن هذا لا يهمّ، فالذي انتظر عشرات السنين قادر على تحملّ الأشهر!.

اجتمعت اللجنة بناء على طلبها بكل من السيد حسن العوامي، ونصر الشيخ علي، وحسين بن صالح، وعبدالله المطوع، والسيد جعفر الماجد، وقد رافق هؤلاء أعضاء اللجنة في جولتهم على المدن والقرى المحيطة[1]، كما ناقش أعضاء اللجنة الأعيان والوجهاء، وقدّم الأخيرون رسالة إجمالية خطيّة بموضوع البرقية التي رفعوها للأمير فهد مرفقة بمذكرة مطوّلة تشرح الاحتياجات.

قال الوجهاء فيها[2] بشكل مجمل: إن «الواقع المشاهد أكبر ممّا سنذكره في البيانات، ولا أثر بعد عين!.. وقديماً قيل: توضيح الواضحات من أعقد المعضلات. وإذ نرفق لكم البيانات بالأشياء التي نراها ضروريّة وملحّة، فإنّنا نثق بأنكم -أعضاء اللجنة- تدركون ما هو أكثر منها مما تحتاجه هذه البلاد التي تخلّفت حين تقدّم سواها.. ولا يفوتنا أن نبيّن لحضراتكم أن القطيف تعيش على الذيل من هامش الحياة في جوانبها الاقتصادية والعمرانية والصحيّة والتعليمية وغيرها من سائر المرافق، إذا ما نظرنا إلى ما تتمتع به مناطق المملكة من عناية، وإلى الاهتمام الكبير المتواصل الذي توليه الدولة للغير فضلاً عن أبنائها».

«وشيء يحزّ في نفوسنا -قال الوجهاء- أن ننظر إليها -أي إلى القطيف وتوابعها- بين بيوت أكثرها قديمة ومتداعية، وأزقّة ضيّقة متعرّجة، وطرق تعتبر أنها شوارع مفتوحة، وإذا هي تبدأ بحفرة لا تكاد تنتهي بأخرى، وإنما مجموعة من الحفر والنتوءات

---

(١) سبق هذا قيام الأمير ماجد بن عبد العزيز -وزير البلديات حينها- بجولة مماثلة، قيل: إنه خرج منها متأثراً بشكل عميق، وعلّق على ما رآه بأن: هذه الأحياء لا تصلح للحيوانات سكناً عدا الفئران!. وقال أحد مرافقي الأمير المحليين: إن الأمير خرج وثيابه البيضاء ملطخة بالأوساخ والقاذورات، وأضاف بأنه لا يعتقد شخصياً بأن الأمير يتمتع بقابلية نفسية للقيام بجولة أخرى، سواء في المستقبل القريب أو في البعيد!.

(٢) وهم: السيد حسن العوامي، عبد الواحد الخنيزي، سلمان الغريافي، عبدالله محفوظ العوامي، منصور أحمد الخنيزي، السيد محسن السيد رضي، منصور نصر الله، علي حسن علي المرزوق، محمد سعيد أحمد الخنيزي، زكي الخنيزي، جواد الزاير، السيد جعفر الماجد، منصور الشماسي، محمد سعيد الخنيزي، عبدالحي محمد صالح، مهدي بن صالح الحمادي، باقر الزاهر، عبدالله بن حجي، عبدالله أحمد البيات.

والأرصفـة المتهدّمـة.. ومياه المجاري تزكم الأنوف، ومناظر تشـمئز منها النفوس. وإذا تسـاءل أحد عن هذه الانسيابات التي لا تعرف حدوداً، قيل: إنها (أوتاك)؟.. يعني أن شركـة أوتاك تقوم بعملية بناء شـبكة المجاري. وهل أوتـاك أمدٌ غير محدود؟ وهل جيء بها لتصلح أو لتفسد؟».

«والحقيقة المؤلمة أنه قد اختلطت الأمور بعضها ببعض لكثرة الخراب، حتى المشاريع التي نفذت من ذي قبل لم تدرس إلّا من خلال منظار مرحلي، وليس على أسـاس مسـتقبلي يلحـظ فيـه نمو السـكان وزيادة الحركة وتوسّـع العمـران.. ولا أدلّ على ذلـك من الطرق المفتوحـة، والطـرق ال داخلية. لقد أحصت إدارة المرور عدد السـيارات التي تمرّ في شـارع القطيـف - الدمـام خلال أربـع وعشرين سـاعة فبلغت ٢٢ ألف سـيارة.. منهـا الصغيرة والحافلة والناقلات الكبيرة التي تمرّ في شارع عرضه عشرة أمتار، بين بيوت متراصّة، وليس هناك مواقف اضطراريّة، أو إشـارات سـير، أو فواصل أو حواجز تنبّه الأطفال. ألا يحدث التصادم وتلف الأموال والأرواح التي هي أغلى من المال؟. إن إحصائيّة الحوادث يعلم بها الله ثم إدارة المرور.. إذ لا يكاد يمرّ يوم إلّا ونسمع عن حادثين أو أكثر».

وأضـاف الوجهاء في مذكرتهم: «أمّا إذا ألقينا نظرة على بقيّة مدن وقرى القطيف، فالأمر أسوأ حالاً وأكثر بلاءً.. فلا طرق مفتوحة، ولا مدارس كافية، ولا مستوصفات، وإنّما القمامة تملأ الأزقّة، والمستنقعات تحوط القرى، والإهمال يشاهد رأي العين.. وحتى المدن التي استحدثت فيها بلديات بقصد رفع مستواها، فليس لها أي أثر من العمل. ولو تكرّمتم بالقيام بجولة على المناطق لتأكدتم من صحّة ما نقول».

بعـد هـذه تأتي المذكـرة التفصيلية وقـد بُوِّبت حسـب المواضيع. جـاء في مقدمتها موضوع قضاء وقضاة الشيعة الذي اعتُبر مشكلة المشاكل التي وقفت عثرة في كلّ طريق. ثـم جاء دور البلديات فعدّدت المذكرة عشرات المشـاريع التي وُوفق على إنشـائها ولم ترَ النور أساسـاً، حيث ابتعلت الأموال المرصودة للمتنزَّهات والشـوارع والحدائق ومراكز الصحة والأسـواق، ومشـاريع المجاري.. وتخلص المذكرة إلى أن البلديات في كل مكان يفترض أن تخلق صورة مشرّفة للبلاد، إلّا أنها عندنا تفتقد ذلك افتقاداً باتّاً.

وحـول التعليم جـاء التالي: «عدم كفاية المدارس الحاليـة بجميع مراحلها في جميع مدن وقرى القطيـف، وعدم توفّر المناخ الدراسي، وعدم توفّر وسائل النقل للبنات، بينما

نعرف أن المناطق الأخرى مكتملة من هذا الجانب، وعدم توفّر دورات المياه الصحيّة، وعدم وجود مياه للشرب أصلاً في المدارس، وزيادة عدد الطلاب والطالبات في أكثر الفصول وفوق المعدلات المفروضة، وعدم صيانة المدارس... إلخ».

وعن الصحّة حيث الحاجة ماسّة إلى «إيجاد مستوصفات في القرى، وصيانة المستشفى الوحيد والمستوصفات القائمة.. وهناك مستشفيات[1] انهدمت منذ مدّة طويلة ولم يعد بناؤها، رغم كثرة المطالبة، ورغم حاجة البلاد إليها كمستشفى القطيف ومستشفى تاروت، رغم أنه قد حجزت قطعتا أرض لإقامة مستشفيين فيهما.. إلّا أن الوزارة لم تحرّك ساكناً رغم المدّة الطويلة. هذا فضلاً عن عدم تزويد المستوصفات والمستشفى بحاجاتها العلاجية من الأجهزة والفنيين».

أمّا الزراعة والمياه، فقد توسّعت المذكرة في الحديث عنهما، إذ إن البلاد تطوّرت وكان يجب أن يواكب الوضع العام للحقول والبساتين والإنتاج الزراعي بمجمله حالة التطور.. «إلّا أن ما حدث هو العكس تماماً.. فأهملت الحقول وأصبح ٨٥٪ منها لا يُقام على فلاحته. ومهما بالغنا في الوصف فإننا لا نصل إلى صورة واضحة تفي بالشرح».. ولهذا كرّرت المذكرة طلبات الوجهاء فيما يتعلق بإيجاد مصنع للتمور، وإعانة المزارعين للعودة إلى حقولهم.. «ومن الأشياء التي مازالت موضع عناء كبير لجميع المواطنين هي مياه الشرب التي عزّت...».

أمّا الكهرباء وخطوط التلفون فهي ربما من الكماليات، ثمّ قدّمت اقتراحات في شتى المجالات، وقدّم أعيان كل مدينة وقرية احتياجاتهم إلى اللجنة الحكومية، وبناءً على ذلك رفعت اللجنة توصياتها لوزير الداخلية ومنه إلى ولي العهد -الملك حاليًّا- فوافق عليها، وقد تضمّنت الموافقة على الآتي:

١- سرعة إنهاء المشاريع المتعلّقة بالبلديات، وتسلم مشاريع مياه الشرب، وإنشاء شركات مجاري، وتحسين الشوارع، وإقامة الأسواق المركزية.

٢- تكملة مشروع الري والصرف لقرى القطيف.

٣- إعانة مزارعي القطيف على مسح واستصلاح مزارعهم ونخيلهم.

---

(١) يقال تجاوزاً إنها مستشفيات ولكنها في واقعها لا تزيد عن مستوصفات، لا تقوم بعمليات جراحية، ولا يوجد بها أسرة للمرضى.

٤- إيجاد مصنع لتعبئة التمور.

٥- إنشاء مباني حكومية لمدارس البنين والبنات، بدلاً من البيوت المستأجرة لعدم كفايتها وقدرتها على الاستيعاب، وتوفير مياه الشرب في جميع المدارس، وفتح مدارس جديدة.

٦- تطوير الخدمات الصحيّة ورفع كفاءة المستوصفات، وإنشاء مستشفى تاروت، وتوسعة المستشفى القائم، وبناء مستوصفات حكومية تكون بالمستوى اللائق... إلخ.

وقد أرسلت نسخة من موافقة الملك إلى معظم الوزارات، كما أرسل نائب وزير الداخلية الأمير أحمد بن عبدالعزيز نسخة منها إلى أمير المنطقة الشرقية (عبدالمحسن بن جلوي) مرفقة برسالة سريّة تقول: «نبعث لسموكم طيّه الأمر السامي رقم ١٤٧٤٠، تاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٣٩٨هـ الصادر بالموافقة على توصيات اللجنة المشكّلة لدراسة ما تعانيه منطقة القطيف من التخلّف والتأخر في جميع المجالات... نودّ الاطلاع على الموضوع والتأكيد على الجهة المختصة لديكم والجهات المعنيّة بما يخصّها، وإبلاغ المبرقين للمقام السامي من أهالي القطيف بما انتهى إليه الأمر».

لا شك في أن الوجهاء إذا ما تفحصوا هذه القرارات اليوم، وبعد مضي ١٣ عاماً عليها، سيلحظون أن ما طبّق لا يزيد على ٢٥٪، في حين أن الدمام أصبحت مدينة، بل عاصمة المنطقة الشرقية خلال ١٣ عاماً فقط، ففي عام ١٩٣٩ لم يكن هناك سوى بيت حجري واحد لأمير الدمام، وفي عام ١٩٤٨ صدر أمر ملكي بنقل الإمارة إلى الدمام، وقد انتقلت عام ١٩٥٢.. ألا يشعر الشيعة بعد هذا بالحيف والغبن، وبعدم جديّة السلطات في تحقيق أمور أساسية هي تافهة في عصر طفرة النفط، خاصة وأن المنطقة دخلت أعتاب الثمانينات الميلادية، وهي دون ماء وكهرباء ومدارس وطرق ومستشفيات؟!.

ثالثاً: بعد التحوّل التاريخي بانتفاضة الشيعة ضد القهر والظلم في محرم ١٤٠٠هـ.. كتب وجهاء الشيعة في القطيف[1] رسالة إلى الملك خالد في الشهر نفسه، موضّحين له كيف وقعت المجزرة التي نفّذها الحرس الوطني، وبعض فصائل الجيش بحقّ المواطنين،

(١) منهم: سلمان الغريافي، حسن العوامي، علي عيسى عبد العال، هاشم السيد سلمان، جعفر الماجد، عبدالله رضي الشماسي، عبد العظيم السعود، منصورأحمد السنان، سعيد الجشي، سيد محمد السيد باقر العوامي، نصر الشيخ علي، عبد الكريم الشيخ علي، سعيد علي العمران، السيد حسين العوامي.

وذكّروا الملك بحرمان الشيعة واضطهادهم في عقائدهم ومعاشهم، وقالوا: «إن الواقع العملي فيه تفريق واضح للعيان -تمييز- حتى على صعيد الوظائف. إن القطيف وسكانها الذين يربو عددهم على الثلاثمائة ألف نسمة، وفيهم ذوو الخبرات والمواهب، وحَمَلَة الشهادات العليا، لا تستحق حتى أن يكون رؤساء بلدياتها منها، فضلاً عن التدرّج لما هو أعلى.. إن الدولة ولله الحمد والفضل من أغنى دول العالم، لكن القطيف من أفقر مدن المملكة في عمرانها، مشاريعها، طرقها، احتياجاتها العامّة.. وتقدّم الدراسات، وتصدر التوصيات. وتقف عند هذا الحدّ.. أمّا التنفيذ فدونه التعب الشديد... ولطالما رفعنا إلى المسؤولين وأوضحنا كثيراً من الحقائق، وطرحنا الكثير من الحلول، ولكن دون جدوى».

«ليس هذا وحده.. إن ابن البلاد يرى بأم عينيه أن الكثير من الأراضي البيضاء تذهب هنا وهناك، وتُعطى هذا وذاك وهو محروم منها، ثم يشتريها بأغلى الأثمان من هذا الذي وُهبت له.. بينما يُنازع أصحاب الأملاك الحقيقيون في أملاكهم في كثير من الحالات. إن بعضاً -يا صاحب الجلالة- كاد يلتحف السماء ويفترش الأرض، وكثير كثير يعيش بالإيجار، وأكثر منه أن معظم بيوت المدن والقرى لا تصلح حتى للحيوان مسكناً، فضلاً عن الإنسان الذي كرّمه الله. هذه وأمثالها وأشباهها هي التي يحسّها ابن البلد ويعايشها، فتتراكم الصور في ذهنه، وتثير فيه الشعور بعدم إنصافه، وعدم مساواته بإخوانه الآخرين.. ولنا ثقة بأن يعالج جلالتكم تلك الأوضاع بالحنكة والحكمة، علاجاً ناجعاً يقضي على كل أسباب الشكوى والتذمّر.. لتزول تلك الفوارق بيننا وبين إخواننا في الدين والوطن».

رابعاً: في العاشر من ربيع الأول ١٤٠٣هـ قدّم الوجهاء بيانات بحاجات منطقة القطيف من المشاريع والإصلاحات في ست صفحات، فكانت مسحاً شاملاً لكلّ الاحتياجات الضرورية، ابتداءً من شقّ الطرقات وتوفير الماء والكهرباء والنظافة، ومروراً ببناء المدارس والمستشفيات وإزالة المستنقعات، وإصلاح العيون والاعتناء بالزراعة، وإيجاد أسواق وحدائق عامّة.. وانتهاءً بافتتاح كليّات وإقامة متحف للآثار باعتبار أن المنطقة الشرقية هي أهم المناطق الأثرية في المملكة على الإطلاق، وكذلك إصلاح المجاري.. ثم عدّدت رسالة الوجهاء احتياجات كلّ قرية ومدينة بالتفصيل. ولا تزال شكاوى الأهالي حتى اليوم تعزف على النغمة القديمة قبل نصف قرن!.

إن كل من زار السعودية لاحظ بسرعة تخلّف مناطق النفط عن باقي مدن المملكة، وهو أمر مثير منذ الخمسينات الميلادية، وقد تسارع هذا التخلّف بشكل مذهل خلال السنوات الأخيرة.. وحينما وقعت الانتفاضة في أوساط الشيعة في نوفمبر ١٩٧٩/ محرم ١٤٠٠هـ، كان سهلاً على الأجانب وأجهزة المخابرات العالمية أن تتبيّن خلفيّات الحدث.. فالاضطهاد السياسي والعقائدي، وطائفيّة الدولة كانت وراء المشاكل، مما استتبع ذلك تمييز الشيعة ومناطقهم وجعلها متخلّفة في كلّ شيء.

أحد الغربيين مكث في السعودية خمس سنوات وتعلّم العربية، ثم كتب كتابه الذي جاء فيه «إن الشيعة يقومون بمعظم الأعمال اليدوية في حقول النفط، ويشكّلون حوالي ٤٠٪ من مجموع القوى العاملة في شركة أرامكو.. وإن مصيرهم وقدرهم وهم يحقّقون وينتجون ثروة المملكة كلّها، يكادون لا يتمتعون بشيء منها، وهو رمز لعدم التوازن الذي يشكو منه معظم الشرقيين. وخلال اضطرابات وقلاقل نوفمبر وديسمبر ١٩٧٩، أظهر رسم كاريكاتوري جريء، جملاً هائل الحجم يقف على امتداد الجزيرة العربية. كان الجمل يرعى في الشرق، بينما يحلب لبنه شخص تجاري الملامح في الغرب، ويقدّم الحليب إلى شخص كسول يجلس في الوسط، تماماً حيث تقع الرياض. فالقصور الجديدة والوزارات والطرقات السريعة الحديثة والمستشفيات تُبنى بأموال قادمة من المقاطعة الشرقية، لكن المقاطعة الشرقية نفسها ليس فيها ما تفخر به».

وقال في موقع آخر: إن «اضطرابات المنطقة الشرقية جاءت تعبيراً عن مظالم وآلام الشيعة المسلمين الذين يعيشون في بلدة القطيف وحولها منذ قرون عديدة، وأعادت ذكريات ما قبل سبعين عاماً مضت، حين كان ساحل الجزيرة العربية الشرقي مستقلاً عن نجد، وأثبتت أن المشاعر الإقليمية ما تزال تتأجّج في الأعماق. ولو لم يتمّ فتح المنطقة الشرقية لكانت ثروتها النفطية الهائلة قد جعلت منها دولة مزدهرة بحدّ ذاتها، بل وأغنى من أيّة دولة أخرى في الخليج.. ولكن في عام ١٩٨١ لا يمكن لأي من مدن المنطقة الشرقية أن يقارن بالتطور الذي أنجزته الكويت.. وما يزال شيعة المنطقة الشرقية يعيشون في حالة فقر، إذا ما قورنوا بالأحوال التي يتمتع بها السعوديون في المناطق الأخرى في المملكة»[1].

وتقول الصحفيّة روبن رايت في كتابها «الغضب المقدّس»: إنه وبعد عام ١٩٧٣

---

(١) روبرت ليسي، مصدر سابق.

ازدادت أهميّة الشيعة في الخليج بنفس معدل زيادة أسعار النفط. وإن الشيعة في السعودية يشكّلون المصدر الرئيسي للقوى العاملة في مصافي النفط، غير أنه وحتى «عام ١٩٧٩ لم يحصد الشيعة إلّا فوائد قليلة من الأرض التي يعدونها أرضهم، بينما بلايين الدولارات تجد طريقها إلى مناطق البلاد الأخرى، وإلى أبراج الفولاذ والزجاج، وإلى الطرق السريعة ذات الثماني مسارات في الرياض، وإلى القصور في جدّة، وإلى مشاريع التنمية في المقاطعتين الوسطى والغربية، وإلى المطارات الخيالية التي تبلغ مساحة الواحد منها مساحة مدينة أمريكية بأكملها، وإلى قواعد عسكرية تُبنى في الشمال وتستطيع أن تستوعب من الجنود والمعدّات أضعاف ما يمكن لآل سعود أن يوفروه منهما.. بينما بقيت الأحساء جرداء شمطاء مهلهلة، تفتقر إلى المستشفيات والطرقات الجيّدة، وحتى إلى المدارس.. مرّة أخرى يشعر الشيعة بأنهم يقاسون من الظلم والاستغلال»[1].

وترى الكاتبة أن تحت سطح الاضطرابات كان يكمن غضب الشيعة وسخطهم، وأن هذه الانتفاضات يجب «النظر إليها على أنها ردّة فعل على الإهمال والاضطهاد والقمع الذي ولّده التحامل الوهابي، والقائم حاليًا وبشكل من أشكال اضطهاد القرون الوسطى في المملكة الوهابيّة على وجه الخصوص.. وكان على كبار عائلة آل سعود أن يكونوا واعين للمخاطر الناشئة عن وجود فئة ساخطة ناقمة قبل الآن بوقت طويل».

واعتبر غربيون آخرون أن أحداث ١٩٧٩ هي حصيلة خمسين عاماً من الاضطهاد.. «إن ذلك الحسّ بالإحباط المتواصل على مدى خمسين عاماً، وجد التعبير عنه أخيراً. وقد أرسل نايف -وزير الداخلية- نائبه أحمد إلى القطيف وهو يحمل تعليمات بأن يحتوي الوضع مهما كلّف الأمر. وقام الأخير بجولة في المدينة وزار مدرسة، وفي حديث جرى بينه وبين الأهالي، اعترف بأن الشيعة قد عانوا الكثير، وبهذا يكون أحمد أول فرد من آل سعود يصرّح بمثل هذا الاعتراف. وقال: إن الشيعة لم يزدهروا قدر ازدهار الآخرين، وإنه لم تتحسّن أوضاعهم فيما يتعلق بالخدمات التي تقدّمها الدولة، وحتى نساؤهم لم يتلقين الاحترام الذي تتوقعه النساء المسلمات. وقال: إنه مما لا شك فيه أن المدارس والمستشفيات لم تكن ملائمة ولا كافية»[2].

(1) ROBIN WRIGHT, SACRED RAGE, THE WRATH OF MILITANT ISLAM LONDON 1986.

(٢) البيت السعودي، ديفيد هولدن ورتشارد جونز.

وإذا كان الأمراء السعوديون مهتمين بأقوال الغرب -وليس رأي مواطنيهم- فليقرؤوا ما يكتب.. يقول أحدهم: «عانى الشيعة من الظلم معظم الأحيان منذ الاحتلال السعودي للمنطقة الشرقية، وكانت مواكب المحرم ممنوعة حتى المدّة الأخيرة. وقد استُثني الشيعة من القوات المسلحة ومن الحكومة إلى درجة أنه لم يكن في المملكة عام ١٩٨٢ سوى اثنين من الشيعة في مناصب رفيعة. كما أن عدد رجال الأعمال الشيعة أقل بالمقارنة النسبية. ورجل الأعمال الشيعي البارز والوحيد في المنطقة الشرقية هو عبدالله المطرود الذي يملك مزرعة كبيرة ومخبزاً أوتوماتيكيًا ومغسلة[١]. وكانت المدن والقرى الشيعية في نهاية الطابور بالنسبة إلى بناء المدارس وتوفير الخدمات الصحيّة»[٢].

وأشار باحثون آخرون إلى أنه في الفترة ما بين ١٩٢٩ - ١٩٧٩، كانت مناطق سكن الشيعة هادئة تقريباً، أمّا التذمّر الاقتصادي والاجتماعي فقد بقي متعاظماً، ولعدم وجود دعم خارجي لأهدافهم، فإن شيعة الأحساء تعرّضوا للإرهاب والتخويف بقوة النظام السعودي، وأداروا شؤونهم بطريقة حذرة[٣]. وهناك ملاحظات على مسألة هدوء الشيعة ليس هنا مكان بحثها.

وقال هؤلاء -كغيرهم-: إن الشيعة السعوديين ممثلون هامشيون في النظام الاقتصادي السعودي، وإنهم وبسبب التمييز الطائفي حصلوا على أقل الفرص، وهم يشعرون بأنهم لم يحصلوا إلّا على ناتج ضئيل من الخدمات والإنشاءات.. «إن الشعور يتصاعد بأن القرى والمدن الشيعية مثل الهفوف والقطيف أهملت ولم تتطوّر قياساً إلى الدمام والجبيل والخبر -فضلاً عن الرياض وجدة وغيرهما-، بالإضافة إلى ذلك فإنهم يشكون من قلّة المخصصات للمصاريف، وبالتالي فهم يعانون من افتقار الإنشاءات والخدمات العامّة الأوليّة كالمدارس والمستوصفات والمستشفيات والطرق المرصوفة وغيرها[٤]».

وأشاروا إلى أن «مرتبة الشيعة الدونيّة كمواطنين من الدرجة الثانية أصبحت

(١) هذه هي حدود الغنى عند الشيعة (مزرعة ومغسلة ومخبز!) ومع هذا جرت محاولات كثيرة ولا تزال لتحطيم هذا الرجل!

(٢) مايكل فيلد، مصدر سابق، ص٧١ - ٧٢.

(3) Shi'ism And Social Protest, P238,241.

(4) Shi'ism And Social Protest, P238,241.

أكثر إلفاتاً للنظر ووضوحاً وإزعاجاً حينما يشعر هؤلاء بأن مصادر الثراء السعودي تتواجد في وسط منطقتهم، ولكنّهم لم يحصلوا على فرصة جني المنافع بمساواتهم مع بقيّة السعوديين»[1].

وفي تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام ١٩٨٧، والمقدّم للكونغرس حول حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة، يشير القسم الخاص بالسعودية إلى أن «الشيعة في المنطقة الشرقية يشكّلون أقليّة مذهبيّة تتعرّض للتمييز الاقتصادي والاجتماعي.. ويتعرض هؤلاء إلى المراقبة وتقييد حرية السفر، كما أن العديد منهم قد اعتقل واحتجز دون توجيه اتهامات، ويستمر ذلك لأشهر أحياناً»[2].

لم تتغيّر الأوضاع بعد ثلاث سنوات، ففي تقرير الخارجية الأمريكية عن عام ١٩٩٠.. جاء ما نصّه: «يواجه السعوديون الشيعة تمييزاً في الوظائف الحكومية والمهنيّة، وخاصة في الأعمال ذات الحساسية الأمنيّة، وهي غير معرّفة.. وتذكر التقارير أن شركة أرامكو السعودية التي توفّر فرصاً كبيرة لتوظيف الشيعة، كانت قد تسلّمت تعليمات تأمرها بالتوقف عن توظيف الشيعة، إضافة إلى تبديل مراتب الموظفين الشيعة من ذوي المناصب الهامة إلى مناصب أقلّ.. كما يواجه الشيعة بعض القيود في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية على الرغم من محاولات الحكومة لتطوير الخدمات في المناطق ذات الأغلبيّة السكانية الشيعية.. ومنذ قيام الثورة الإيرانية، فإن الشيعة واجهوا وبصورة منتظمة مضايقات وقيود في السفر للخارج.

وفي تقرير منظمة «المادة ١٩» والتي تتخذ من لندن مقرًّا لها، والمهتمة بقضايا حرية التعبير عن الرأي في دول العالم، في تقريرها لعام ١٩٩١، قالت عن الأوضاع في السعودية فيما يتعلّق بالتمييز الطائفي: «ثمّة أقليّة من المسلمين الشيعة تسكن في المنطقة الشرقية من المملكة، ويزيد عددهم الإجمالي عن نصف مليون نسمة.. ويتعرّض هؤلاء للتمييز الاجتماعي والاقتصادي، كما أنهم مضطهدون سياسيًّا، ويخضعون لمراقبة ثابتة، وتضع السلطات السعودية قيوداً على حريتهم في التحرّك والسفر، وقد اعتقل العديد

(1) Shi'ism And Social Protest, P238,241.

(٢) تقارير عربية ودولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي، إصدار لجان الدفاع عن حقوق الإنسان، ولجان التضامن مع المعتقلين السياسيين في الجزيرة والخليج العربي، ص٨٣.

منهم لممارستهم حرياتهم الدينية، وهم ممنوعون من حلّ مشاكلهم الداخلية عبر مؤسساتهم الخاصة، ولا تقدّم الحكومة أيّ دعم مالي للمؤسسات الدينية الشيعية أو للقضاة الشيعة».

وفي التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٨٧ جاء التالي: «إنّ الأقليّة الشيعيّة التي يقدّر عددها بنحو ٤٠٠ ألف شخص، تتعرّض لمظاهر التمييز على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، كما تتعرّض لقيود في مجال الحق في التنقل والسفر خارج البلاد، بل وتشير بعض التقارير لمظاهر أخرى من التعسّف تشمل الترحيل في بعض الحالات»[1].

لا يبدو أن الشيعة يأملون تحسناً أساسيًّا في أوضاعهم المعيشية طالما أن الدولة قائمة على أسس مذهبية طائفيّة.. إن المهمّ بنظر الشيعة هو إلغاء جذر المشكلة وهو التمييز بين المواطنين على الأسس المذهبية، والتعامل مع المواطن كمواطن دون النظر إلى مذهبه وطائفته. المطلوب هو إلغاء طائفية السلطة، الذي يختزن كل المشاكل ويفجّرها في الشارع على شكل اضطهاد اقتصادي واجتماعي وعقائدي وسياسي.

ولعلّ الشيعة شعروا بعد انتفاضتهم التاريخية العارمة، بمحاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية في مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٣، من جانب الحكومة.. ولكنهم يدركون تمام الإدراك أن ذلك ما هو إلّا محصّلة لجهدهم، وثمن للدماء المراقة من شبابهم على أرضهم برصاص الجند الطائفي. ولم يكن الاهتمام الحكومي راجعاً إلى إحساس جهاز الدولة بأن ذلك من حقّ الشيعة، ولا إلى شعورهم بخطأ المسار الماضي، وإنّما خوفاً من العواقب. أو كما تقول روبن رايت: «ليس من باب الغيرة كانت محاولة استرضاء آل سعود للشيعة، ولكن لقلقهم على مصدر دخلهم الأساسي: النفط».. فقد كانت حادثة الحرم كارثة ومصيبة لمن يصفون أنفسهم بحماة الإسلام، لكن العائلة الحاكمة بدت وكأنها تستطيع التعامل مع الأصوليين السنة من خلال رجال الدين الخاصين بهم.. أما الشيعة فكانوا قضية مختلفة.. وتضيف الكاتبة أنه حين حقق المسؤولون في مظالم الشيعة، توصّلوا إلى قناعات كانت واضحة جليّة للدبلوماسيين الأجانب في المملكة منذ وقت طويل، وكذلك للعمال الأجانب في أرامكو -أكبر شركة نفط في العالم، والتي تقوم منشآتها في

(١) المصدر السابق، ص٣٢.

وسط المعاقل الشيعية-، وردّ آل سعود على خلاصة تقرير المسؤولين بصبّ الأموال على بناء المدارس والطرق، وبدأ أفراد العائلة المالكة يتجولون في المنطقة للاجتماع بالوفود الشيعية لمحاولة تهدئتهم[1].

لكن هذه المحاولات رغم جزئيتها، ورغم صرف الذهن عن دوافعها، لم تكن لتلغي تراكمات نصف قرن من الحرمان والاضطهاد.. فضلاً عن أن الحكومة سرعان ما اعتمدت العصا حلًّا أساسيًّا وبدأت بتنفيذ سياسة عنيفة تجاه الشيعة، ووسّعت مجالات الاضطهاد لتشمل كل شيء.. فكانت السنوات العشر الماضية من أسوأ ما مرّ بتاريخ المنطقة منذ الاحتلال السعودي لها عام ١٩١٣.

طائفية التوظيف

لقد شعرت الحكومة السعودية بأن الشيعة وخلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٤ قد انتعشوا وتطوروا، وصارت لهم الجرأة والتحدّي.. كما بدأت تتشكّل قواهم الذاتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وإنّ أمراً كهذا -بنظر الحكومة- يخرج الشيعة من قبضتها وتطويعها وضبطها، فارتدّت إلى سياسة الملك فيصل -المعروف بمغالاته الطائفيّة- والتي كانت رغم تبدّل الأوضاع السياسية والفكرية في العالم من أسوأ الفترات، لا يعادلها في السوء إلّا العهد الحالي الذي طوّر سياسات فيصل ووسّعها وأعطاها الدفع بهدف إرجاع الشيعة إلى حجمهم السابق، لينطووا على أنفسهم وينعزلوا عن مجرى الحياة العامّة للمملكة.

في مجال التوظيف -مثلاً- فقد أصبح عدم توظيف الشيعة في المؤسسات الأمنية والعسكرية أمراً مسلّماً به لا نقاش فيه ولا جدل.. ولربما قيل: إن الشيعة لا يحبون العمل في مؤسسات تورّطهم في ممارسات قمعية تتعارض مع الشرع الكريم، كما هو الحال بالنسبة لأجهزة الأمن، وهذا إلى حدّ ما صحيح.

غير أنّ إصدار قرار رسمي بذلك من الحكومة له معنى طائفي فاقع.. ومن

(1) ROBIN WRIGHT, SACRED RAGE, THE WRATH OF MILITANT ISLAM, LONDON 1986.

الصحيح أن هناك الكثيرين الذين يتوقون للانخراط في الخدمة العسكرية وغيرها من أجل حماية الوطن، وقد برهنت أحداث الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ على ذلك.

غير أن مجموعات قليلة انخرطت في العمل العسكري شكليًا، حيث أُدمجوا ضمن أقسام الصيانة، واستطاع أفراد يعدّون على الأصابع من النفوذ، ولكنهم أُقيلوا وطُردوا من الخدمة، والقليل منهم أُحيل على التقاعد، وقد تمّ طرد العسكريين الشيعة بين السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥.. وحتى أولئك الذين يعملون في أقسام الصيانة في القاعدة العسكرية بالظهران والذين كان عددهم يقارب الأربعمائة شخص، طُرد الكثير منهم وتعرّض الباقون للمضايقة، حيث سُحبت جوازات سفرهم في ذي القعدة ١٤٠٦هـ، ثم خُتمت بالمنع من السفر، وأجبر العديد منهم على العمل في أعمال مهينة مخالفة للقانون العسكري، كتنظيف المراحيض والحمامات، وغسل سيارات رؤساء الأقسام.

وفي شهر ذي القعدة نفسه أصدر وزير الدفاع الأمير سلطان بمنع الشيعة من مغادرة أقسام العمل، وتمّ استجواب العاملين في القاعدة حول ميولهم الدينية والسياسية ونشاطاتهم الاجتماعية وأسفارهم السابقة للخارج، وغير ذلك.. كما ألزموا بالاستماع للمحاضرات الطائفية التي تهين معتقداتهم وتتعرّض لهم بالتجريح، وأيضاً منعوا من الاتصال بالجنود الباكستانيين الذين استقدمتهم الحكومة، خاصة الشيعة منهم والعاملين في الحقل نفسه وفي المكان نفسه بحجج أمنيّة واهية.. هذا عدا الإهانات اليومية المتكررة.

قد تطغى الحجج الأمنيّة في قضيّة انخراط الشيعة في المجال العسكري ليصبحوا جنوداً أو ضباطاً أو حتى مخبرين.. لكن هنالك عشرات المناصب المدنيّة التي لا علاقة لها بالأمن[1] لا يمكن للشيعة الوصول إليها. فالمعروف أن إمارات المناطق الكبرى كلّها بيد أمراء من الأسرة المالكة أو أصهارهم، وضمن النظام أو العرف يجري تعيين أمراء صغار في كل مدينة وقرية يتبعون أمير المقاطعة. ويفترض كما في مناطق البلاد الأخرى أن يعيّن هؤلاء من أهل البلاد نفسها، وهذا لا ينطبق على المدن والقرى الشيعية.. إذ لا بدّ أن يأتوا

(١) إن مفهوم الأمن عند الحكومة السعودية واسع يشمل كل شيء كالإعلام (الذي يتبع حاليًا وزير الداخلية).

لها بأمير من خارجها يمثّل التوجّه المذهبي الحكومي.. وهؤلاء وبسبب طائفية السلطة يأتون مشبّعين بالحقد على الأهالي، فيجرون صنوف التعديات في كل أمر يرون أنه يدخل ضمن صلاحياتهم.. فضلاً عن أنهم لا يفهمون هذه القرى والمدن وسكانها ولا طبائعهم وخصوصياتهم، وفي كثير من الأحيان ينخرطون في ممارسات طائفيّة صريحة.

خذ مثالاً على ذلك، الأمير محمد الشريف، أمير القطيف.. فقد طبع على نفقته و«لوجه الله تعالى!!» كتاب الوهابي المتطرّف إبراهيم الجبهان «تبديد الظلام وتنبيه النيام، إلى خطر الشيعة والتشيّع على المسلمين والإسلام».. والكتاب لا يتعرض لعقائد الشيعة بالافتراء، ويشتم علماء القطيف والأحساء فحسب، حتى أولئك الذين ماتوا قبل نصف قرن، وهم يدعون في كتبهم ومؤلفاتهم إلى الوحدة بين المسلمين.. بل يصفهم في مئات من المواقع في الكتاب بأنّهم «كلاب وخنازير وكفار ويهود، وأنهم يتزوجون أمهاتهم، وأن لهم أذناباً كالحيوانات»، إضافة إلى الكمّ الهائل من التحريض للشعب وللحكومة على الشيعة. وقد تولّت إمارة القطيف توزيع هذا الكتاب وكتاب آخر على المراجعين الشيعة!.

إن السنّة المعتادة هي ألّا يصل المواطن الشيعي إلى منصب الوزارة ولا إلى وكالة الوزارة أو أن يصبح مديراً عامًا لها، بل لا يمكن أن يصبح مديراً لبلدية قرية شيعيّة، وحتى إلى ما دون ذلك أيضاً.. لقد استثني الشيعة من كل المناصب إلّا تلك التي في مستوى أعمال الكتبة الصغار في الخدمة البيروقراطية[1].. وقد يردد البعض مبررات ذلك، بأنه طالما أن الدولة وهابيّة المذهب، فإن من حقّها -وفق حكم الأغلبيّة- أن تضع من تريده في المناصب العليا والسفلى.. ويجب هنا الالتفاف إلى حقيقة أن تمذهب السلطة يعطي الأقليّة المذهبيّة في أي بلد الحقّ في أن تطالب بحصتها في الحكم، وأن يكون لها ممثلون في مؤسسات الدولة بحجم نسبتهم من السكان.. أو يتمّ إلغاء التمييز وينظر إلى الكفاءة والخبرة، وحينها سيكسر الطوق المفروض على المواطنين الشيعة والذي يحجزهم عن الوصول إلى المناصب المهمّة.

ويشمل التمييز كل مجالات الحياة العامة.. ففي الحقل الدبلوماسي، لا يمكن للمواطن الشيعي أن يصبح سفيراً أو قنصلاً أو حتى ملحقاً لسفارة من السفارات السعودية، ولم يبلغ علمنا أن هناك إمكانية بأن يعمل موظفاً عاديًا في إحدى سفارات البلاد العديدة.

---

(1) Shi'ism And Social Protest, P. 237,238.

في المجال الصحافي، هناك صعوبات وعراقيل عديدة توضع أمام الكتّاب والصحافيين الشيعة، حتى أنه لم يعد هناك سوى صحافي شيعي بارز واحد، فيما انعزلت أعداد غفيرة منهم بسبب نظرات الريبة والشك والقيود المتنوعة. وحتى الآن لا يحق للشيعي أن يصبح رئيساً للتحرير، ولا يمكن له أن يحصل على امتياز إصدار صحيفة أو جريدة.. وحدث إبان صراع الملك سعود وفيصل أن أصبح أحد المواطنين الشيعة رئيساً لتحرير صحيفة أسبوعية، وقد صدر منها بضعة أعداد ثم أغلقت واعتقل رئيس التحرير لبضع سنوات. وقبل هذا تقدّم أحد شباب القطيف المثقفين عام ١٩٥٣ بطلب إصدار صحيفة في القطيف باسم «الجزيرة» ولكن الملك سعود شخصيًّا رفض الطلب، بحجّة أن اسمه في القائمة السوداء!.

وطوال عهد فيصل وجزء من عهد الملك خالد، لم يكن يسمح للفتاة الشيعيّة بالتدريس، وحين كسر الحاجز قبل بضعة سنوات، لم يكن الكسر إلّا جزئيًّا محدوداً.. فحتى الآن لا يمكن للفتاة الشيعية تدريس المادة الدينية شأنها شأن المدرس الشيعي، بل لا يمكنهما التسجيل في كليّة الشريعة في أية جامعة سعودية، وإن كان الشيعة أنفسهم قلّما يحبون الانخراط في هذه الكليات. ومن الصعب جدًّا في هذا الوقت أن يصبح أحد المواطنين الشيعة في الأحساء مديراً لمدرسة، أو وكيلاً لها، أو أن تخترق الفتيات معهد تربية المعلمات وغيره.

إن التدريس -وهي إحدى مهنتين يسمح للمرأة السعودية بالانخراط فيهما- «حرمت المرأة الشيعية منها بأمر السلطات، وهذا التفريق جعل الشيعة يدركون -بحسب قول أحد الأجانب- أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولهذا حرموا من المساواة الاجتماعية وتساوي الفرص الاقتصادية».

«إن هذا الحرمان تعزّزه الحقيقة أنه في السنوات الخمس الأخيرة من عهد الملك فيصل، لم يزر الأخير الأحساء ولو لمرة واحدة. والشيعة ليس فقط شعروا بأن أي شيء لم يُفعل للتغلّب على التمييز ضدّهم، ولكن أيضاً، أن أيّ جهد لم يُبذل لدمجهم في المجتمع»[1].

ومهنة الطبّ هي الأخرى شبه مسدودة أمام الفتيات والفتيان الشيعة.. ذلك أن المسؤولين في جهازي تعليم البنات والمعارف، اكتشفوا تفوّق الطلبة الشيعة ليس على مستوى المنطقة الشرقية، بل وعلى مستوى المملكة. فغاظهم ذلك، وأساؤوا فهم

(1) Shi'ism And Social Protest, P. 237,238.

السبب الذي نرى أنه يعود إلى حالة التحدّي في التجمّع الشيعي المرفوض من قبل أجهزة السلطة.. وبناء على هذا التفوق، انخرط العديد من المواطنين الشيعة في كليات الطب التي تتطلب معدلات عالية.. وهنا مرّة أخرى اتخذت قرارات بأن يقلّص عدد الشيعة المتقدمين لكليات الطب من الفتيان والفتيات الشيعة إلى أقلّ عدد ممكن.. فأحياناً يقبل المسؤولون خمسة أو ستة أفراد، وفي بعض الأحيان لا يقبلون أحداً بتاتاً، مهما كان معدّل المتقدم أو المتقدمة من الدرجات. بل وصل الأمر في السنوات الأخيرة أن فصل العديد من الفتيات والفتيان بحجّة أن معدلاتهم الدراسية ضعيفة، وهي ليست كذلك.. وأضاعوا على الطلبة ثلاث أو أربع سنوات من الدراسة مجاناً، وإرضاءً لأحقاد طائفية لا تضرّ بالشيعة كأفراد فحسب، بل تضرّ بشعب المملكة في عمومه، والذي يعتمد بشكل كبير على الأطباء الأجانب.

وعلى سبيل المثال، رفضت كليّة الطب بجامعة الملك فيصل بالدمام قبول أي طالب شيعي عام ١٩٨٨، وبعد لأي ونقاش ووساطات قُبل ثلاثة طلاب فقط من أصل ٩٤ متقدّما يحمل معدلاً عالياً.. وكذلك فعلت جامعة الملك سعود بالرياض التي قامت بتحويل من تقدم إليها إلى كليّة الصيدلة.. وحتى المتقدمون للمعهد الصحي تجري محاولات لـ«نخلهم!»، وتقام لهم جلسات التحقيق، عن آرائهم السياسية في الحكومة وفي مذهبها الرسمي، ويُسأل المتقدمون عن قصص التاريخ التي اختلف الشيعة في تفسيرها مع غيرها... إلخ.

وقد توسّع المسؤولون الحكوميون في هذه الممارسات حتى في الدراسات غير المهمّة، ومثال ذلك ما قام به معهد البريد في الدمام، الذي رفض معظم الطلبات التي تقدّم بها أبناء الطائفة الشيعية في المنطقة الشرقية.

طائفيّة أرامكو

لم يكن أمام شركة أرامكو والحكومة السعودية من خيار في توظيفها الشيعة في بداية تأسيس المنشآت النفطية.. فقد كانت الشركة بحاجة إلى الأيدي العاملة الرخيصة، وكانت معظم القبائل البدوية لم تستوطن بعد وهي لا ترغب في مثل هذا النوع من الأعمال، فأصبح الشيعة منذ ذلك الحين يمثلون أكبر نسبة من العمالة الوطنية في حقول النفط.

ولم يـأتِ الأمريكيـون بأفواجهـم الكبيرة بعد اكتشـاف النفط في مـارس ١٩٣٨، وبدء تصديره في مايو ١٩٣٨، إلّا بعد أن شـيّد الشـيعة أسـاس العمل، إضافة إلى أسرى الحرب الإيطاليين الذين بنوا أوّل معسكر للنفط في الظهران، وكذلك الهنود والعراقيون الذيه هيّؤوا المباني والمكيّفة والمحصّنة ضد الذباب والحشرات الأخرى(١).

وقد اسـتحوذ الأمريكيون على كلّ الامتيازات، فلهـم أحياؤهم الخاصة التي هي قطعة من الولايات المتحدة، لها نظامها الخاص، وأمنها الخاص.. ويمارس الأمريكيون كل ما اعتادوا عليه في بلادهم. إن أرامكو ليسـت شركة، وإنّما هي دولة داخل الدولة.. فلها صحافتهـا بالعربية والإنجليزية، ولها محطة تلفزيونيـة خاصة باللغة الإنجليزية، وصلت برامجهـا للمواطـن السـعودي قبل المحطّة الرسـمية من الريـاض!، كما لأرامكو برامج إذاعيّة تبث أنغامها على موجات الـ«F.M»، ولها دور السينما المحرمة في كل المملكة حتى اليوم، يصلها آخر إنتاج هوليوود، إضافة إلى مراكز الترفيه العديدة «برك سباحة مختلطة، ملاعـب غولف، تنس أرضي، وغيرها». وأصبح لأرامكو فوق هذا آلاف الكيلومترات المربعـة من الأراضي ملّكتها إيّاها الدولة، ولها مطاراتها وطائراتها الخاصة.. كما أنها تقوم مقـام الدولـة في بناء المـدارس والإشراف عـلى صيانتها، وإنشـاء المستشـفيات والمعاهد ومراكز البحث.. كل هذا يضاف إلى تدخلاتها السياسـية، بما يثبت أن أرامكو كانت ولا تزال -رغم ادّعاء تملّكها من قبل الحكومة السعودية- أنها دولة وليست شركة.

وكان الموظفـون السـعوديون ولا زالـوا مسـخّرين لخدمـة الأمريكـي تقريبـاً.. فإضافـة إلى الأعمال الشـاقّة، كانـوا «خَدَماً» في البيوت «هاوس بـوي» ويرعون الحدائق وينظفون المرافق.. وقد وصف أحد مسـؤولي الشركة هذه المعاملة بأنها معاملة بالوسائل المستنيرة!.

وامتيـازات الأمريكيين لا تقف عند حدّ، فرواتبهم ضخمة لا يتحدثون عنها ولا عن شـهاداتهم التي لا تدلّ على مستوى رفيع، ولا عن وظائفهم السابقة لأنهم بشكل أو بآخر إمّا جواسـيس للمخابرات الأمريكيـة أو من مخلّفات حروب التورّط الأمريكي في مكان ما من العالم.. ذلك أن الأولويّة تعطى لهؤلاء للعمل في السعودية. ويتمتع الأمريكي بسـكن مريح ومجاني للعزاب والمتزوجين، ويتلقون العلاج المجّاني، وبدل قساوة المعيشة

(١) أرامكو.. النفط والاستعمار، جعفر الشيخ عبدالله، دار الجزيرة للنشر، لندن ١٩٨٦، ص ٩٠ - ٩١.

«لأنّهم يعملون في السعودية!» تصل إلى ربع الراتب، وإجازات سفرهم السنويّة ثلاث مدفوعة الأجر والتذاكر، وهم الوحيدون المسموح لهم باستقدام زوجاتهم وإسكانهن مجاناً[١].

وبمرور الزمن أضيف للتعالي والامتهان الأمريكيين للعمالة الوطنية صفة التمييز الطائفي، خاصة بعد إضراب عام ١٩٤٥.. حيث شعر رؤساء أرامكو ومخابراتها بخطر الشيعة بعد تجارب مماثلة في العراق والبحرين.. وتسارع حثّ أرامكو والحكومة للمواطنين الآخرين -خاصة في نجد- للقدوم والعمل في المنطقة الشرقية، تحسّباً للمستقبل، وللرهان بهم في الظروف الطارئة حيث استخدمت أرامكو فيما بعد السنّة ضد الشيعة.. وبسرعة البرق ظهرت المدن الجديدة «الخبر والدمام وابقيق وغيرها» لتصبح الدمام عاصمة للمنطقة الشرقية بدل الهفوف، ولتصبح القطيف مدينة ثانوية، بعد أن نقلت منها مؤسسات الدولة، وبعد أن حرمت من كل المشاريع التطويرية[٢].

ومع أن الشيعة كانوا يشكّلون أغلبية العمال، فقد منعتهم الشركة من ممارسة شعائرهم الدينية، وكان من الأمور المحظورة الغياب في المناسبات الشيعية، في حين يعطون فرصة الغياب في المناسبات المسيحية كأعياد الميلاد ورأس السنة[٣].

تعاظم إحساس أرامكو والحكومة على حدّ سواء بخطر الموظفين الشيعة، بعد

(١) المصدر السابق، ص٩١ - ٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص٨١ - ١٠١.

(٣) قال أحد الشعراء الشعبيين متظلماً:

العذر يا حسين بالله أسألك	ما يقدّر ثورتك من يجهلك
ما يبونا يا بطل في مأتمك	لاجل ابو كبّوس يبغي يدفنك
يوم عاشر نشتغل ما ارحمك	يا إله الكون عجّل قائمك
في الكرسمس نمتثل ما نشتغل	من كبير القوم أو حتى الطفل
وبمحرّم أشتغل مثل العجل	يا حسين الحق هل هذا عدل؟
العذر يا حسين ما ودّي اشتغل	بس الامريكان سووني خشل
بس لازم يوم اصحى من الكرى	وانقل اخبارك لشعب ما درى
أقول لامريكا تولي لو ترى	بارامكو القشرى نسوّي منكرا
ولو يا امريكا ترى عيني ترى	دمّكم احمر بيجري انهرا

انظر المصدر السابق، ص١٠٠ - ١٠١. وأبو كبّوس تعني صاحب القبّعة، وهي لفظة تطلق على الأميركيين.

الإضرابات السياسية التي عمّت المنطقة في الخمسينات والستينات كما في الأربعينات.. هذا الإحساس رافقه اعتراف صريح بأن الموظفين الشيعة أكثر إخلاصاً وإتقاناً لعملهم.. وقد جرّبت الحكومة في الفترة الوجيزة الماضية نقل الشيعة عن مواقعهم، فثبت لديها أنها ستكون محتاجة على الدوام للأيدي الشيعية الماهرة لإدارة العمل.

ومنذ عام ١٩٨٥ تحرّكت أرامكو -التي أصبحت سعودية بالكامل كما يقال!- ضمن خطوات محدّدة لتقليص دور الشيعة في مناطق عملها، فأحالت على التقاعد في مطلع عام ١٩٨٥، عشرين بالمائة من موظفيها الذين بلغت أعمارهم الستين عاماً على التقاعد.. وهذا القرار يتأثر به الشيعة أكثر من غيرهم.. ولم يكن الدافع هو الصحّة أو العمر، حيث كان الأمريكي يستطيع العمل في الشركة حتى سنّ الخامسة والستين[1].

ثم تتابعت الإقالات الفردية والجماعية لأتفه الأسباب، واتخذت الحكومة قرارات بتحويل الكثير من رؤساء الأقسام الشيعة إلى وظائف أدنى دونما سبب، واستبدل طاقم الأمن الصناعي الذي كان يعمل به مئات الشيعة بطاقم سنّي جديد، ووصلت الحال إلى نقطة الحسم.. ففي عام ١٩٨٧ اتخذ الملك فهد -بناء على اقتراح الأمير نايف وزير الداخلية- بمنع توظيف الشيعة في أي وظيفة بأرامكو.. وإليك هذه الوقائع:

- في أواخر يونيو ١٩٨٨ عرضت أرامكو ألفي وظيفة شاغرة، فتقدّم المواطنون الشيعة ولم تقبل منهم شخصاً واحداً.. فمن خلال الاسم أو منطقة السكن ضُمن إبعاد الشيعة.. وصادف أن العديد من المواطنين السنّة رفضوا لتشابه الأسماء، أو للاشتباه بأنهم من أتباع المذهب الشيعي.. تبع ذلك توظيف ٧٠٠ شخص في دائرة الأمن الصناعي ليحلّوا محلّ الشيعة في أعمالهم.

- عقد اجتماع في شهر أبريل ١٩٨٨ حضره مدير شركة أرامكو (علي النعيمي) وأمير المنطقة الشرقية محمد بن فهد، وأحد المسؤولين الأمريكيين، جرى فيه بحث تنفيذ قرار وزير الداخلية باستثناء الشيعة من العمل في جهاز الأمن الصناعي، وقد صدر قرار رسمي بذلك عقب الاجتماع. وكان الأمير محمد بن فهد قد اقترح بحث إمكانيّة إبعاد كل الشيعة الذين يحتلون مناصب وسطية، لكنّه أُبلغ بأن ذلك غير ممكن في الوقت الحالي خوفاً من أن تتعرض أعمال الشركة لانهيارات.

(١) المصدر السابق، ص٧، ص١٠٣.

- لم تمضِ سوى أشهر قلائل حتى أقيل نحو ٣٠٠ شخص من المواطنين الشيعة بتبريرات واهية، كان من بينهم عدد من رؤساء الأقسام.

- في شهر مارس ١٩٨٩ أقيل العشرات من أقسام الصيانة بأرامكو التي يشكل العمال الشيعة حوالي ٨٥٪ من مجموع عامليها.. وجرت محاولات لتوظيف مجموعات كبيرة ليحلّوا محلّ الموظفين الشيعة داخل المناطق البحرية التي يعمل بها حوالي ٩٥٪ من الشيعة.. لكن ولأن الغالبية من العمال الجدد لم تتحمّل مشاقّ العمل الجسدي، فقد تركته وبحثت عن أعمال مكتبية سهلة.

- في يوليو ١٩٨٩ صدر قرار بتعطيل ترقيات العمال الشيعة قدر الإمكان دون الالتفات إلى جدارتهم وكفاءاتهم واستحقاقاتهم للترقيات أم لا.. وفي الفترة نفسها جرت تبديلات ملفتة للنظر لعدد محدّد من المسؤولين الشيعة، ورافق ذلك الكثير من الضغوط والإهانات، اضطر على أثرها الكثيرون إلى ترك أعمالهم بعد عشرات السنين من الخدمة، قُدّر عددهم بنحو ٣٥٠ شخصاً.

- بعد الغزو العراقي للكويت، استمرّ الشيعة في عملهم، فيما هرب الكثيرون من العمال الأجانب، ومن العمالة الوطنية القادمة من مناطق أخرى من المملكة، الأمر الذي اضطرّ أرامكو إلى أن تزيد الرواتب ١٥٪ أملاً في إيقاف حالة ترك العمل الجماعية، خاصة وأن أرامكو كانت تضغط من أجل زيادة الإنتاج للتعويض عمّا فقدته السوق النفطية من إنتاج العراق والكويت، وذلك حتى لا يتضرر الغربيون بارتفاع الأسعار، ولكي تتمكن الحكومة من جني بعض المال لسداد نفقات الحرب.

في تلك الأثناء أعلنت أرامكو عن وظائف شاغرة، فتقدّم المواطنون الشيعة الذين حرموا من العمل فيها لسنوات عديدة حتى تفشّت البطالة في صفوفهم.. وكان الأمل يحدوهم أن شيئاً ما تغيّر بعد الغزو العراقي للكويت، وأن الحكومة يفترض أن تعيد النظر في منهج تعاملها السابق مع الشيعة الذين صدقت مواقفهم تجاه صديق المملكة السابق وعدوها الحالي «صدام».. غير أن أحداً من مئات المواطنين المتقدمين للعمل لم يبلّغوا بالقبول!.

وطوال السنين الماضية تعدّدت المقابلات مع رئيس شركة أرامكو لسؤاله عن

أسباب رفض الشيعة، وفي كلّ مرة كان يقول دون تحفّظ: إن هناك قراراً رسميًّا بهذا الشأن من الملك فهد لا يمكن له أن يتجاوزه، وإنه إذا كان لدى السائلين أيّ اعتراض، فليتقدّموا به إلى الملك مباشرة. إن أوامره الصريحة هي رفض توظيف الشيعة حتى ولو استكمل المتقدمون جميع الشروط وحازوا على كل المؤهلات المطلوبة.. إن عدم الانتماء إلى المذهب الشيعي أصبح شرطاً إضافيًّا رسميًّا لكل ملتحق جديد بالعمل في حقول النفط!.

من جانبهم -وكالمعتاد!- أرسل وجهاء الشيعة رسالة إلى الملك في شهر صفر ١٤٠٩هـ، قالوا فيها ضمن حديث طويل: «كنّا نطالب بشيء من الالتفات إلى البلاد -القطيف- في المشاريع، وإلى المواطنين في توزيع الأراضي على ذوي الدخل المحدود، وعلى الجامعيين[1]، وكذلك الأراضي الزراعية، وهلّم جرًّا.. إنها أشياء نطالب بها كمواطنين ثقةً منا بعدل حكومتنا.. وكانت الاجتماعات مع الهيئات المنتدبة، وكانت المرفوعات وكانت المقابلات، وكنّا دائماً في موقف المنتظر المتفائل يحدونا الأمل الكبير فيما نصبو إليه.. لاسيما والمقابلات مع المسؤولين الكبار وتصريحاتهم الطيبة تبعث فينا الطمأنينة وتبشّرنا بالخير العميم.. وآخر تلك المقابلات حينما تشرّف بعضنا باللقاء مع مقامكم الكريم بالقصر العامر بجدة.. وتوالت الأيام وإذا بالمجن ينقلب من قفاه ويحدث ما لا يخطر على فكر مسلم أو يمرّ بخلد... إلخ».

ثم طالبت الرسالة بتفسير الإجراءات التالية:

«١- عدم توظيف الشيعة حتى من ذوي التخصصات النادرة في شركة أرامكو، مع أنها أصبحت سعودية مائة بالمائة، في الوقت الذي توظّف أعداداً أخرى من غير الشيعة.

٢- عدم توظيفهم في المؤسسات الحكومية كجامعة الملك فيصل التي امتنعت عن توظيف كل من الدكتور حسين بو سرير، والدكتور أحمد سالم، وكلاهما قد ابتعثتهما على حسابها، حيث تخصص بو سرير في الغدد الصّماء لدى الأطفال، بينما حاز أحمد سالم على ميدالية التفوّق في الجراحة.. كما امتنعت الجامعة من قبول الأطباء المتقدمين للتخصص في

(١) ضمن النظام المتعارف عليه، أن تقدّم الدولة قطعة أرض لخريجي الجامعات، خاصة وأن كل الأراضي الرحمانية تمتلكها الدولة، إلا أن أكثر خريجي الجامعات من الشيعة لم يحصلوا على شيء.

قسم طبّ الأطفال، وهم الدكتور حسين شعبان ورفقاه، وامتنعت من توظيف الدكتور علي الجامع.

٣- عدم قبول دخولهم الجامعات -بنين وبنات- إلّا النزر اليسير، رغم تفوّقهم وحصولهم على الدرجات العالية.

٤- عدم ترقية المستحقين منهم إلى المراتب التي يستحقونها بجدارة، في حين نالها غيرهم بأقلّ من مؤهلاتهم.

٥- حركة نقل الموظفين منهم إلى وظائف أدنى وتجريدهم من مراكز كانوا يقومون بها خير قايم، تلفت الانتباه...».

وتمضي رسالة الوجهاء إلى الملك صريحة معبّرة: «الحديث يطول وكلّه آلام... وأنت حاكم علينا والله حاكم عليك: فافعل معنا ما تحبّ أن يفعله الله بك يوم القيامة.. يوم لا ينفع مالا ولا بنون، يوم توفّى كل نفس ما كسبت.. فماذا يمكن أن يكون إذا سُدّت أبواب العمل في وجوه الناس، ووضعت العراقيل في إكمال دراستهم، وحرموا من الحصول على أرضهم، وضويقوا في وظائفهم وأعمالهم، وكُفّروا وهم مسلمون، وشتموهم مقهورين، واتهموا بالكيد للإسلام والمسلمين...».

وفي عريضة حديثة قدّمها الوجهاء إلى الأمير محمد بن فهد بناءً على طلبه في بدايات شهر ربيع الثاني ١٤١٠هـ، جاء فيها: إن المنطقة الشرقية «تأتي الثالثة في التسلسل التاريخي من حيث انضوائها تحت علم الدولة، والأولى منحيث الموارد المالية، لكنها لم تنل إلّا البسيط الذي لا يكاد يذكر، إذا ما قارناها بما نالته غيرها من المناطق في المملكة.. وهي مع ذلك لا تمرّ مناسبة إلّا وتعلن تمجيدها للدولة وخطواتها الرائدة، في حين أننا نُتّهم في ولائنا، وينسحب الشك على الجميع لكل حدث، لا بسبب الأحداث بل بسبب الروح الطائفية التي نمت بدل أن تضمر ويذبل عودها، فتصاعدت ضدّنا الحملات المسعورة بالإغراء والافتراء في الكتب والصحف والإذاعات وخطب الجمعة والمحاضرات. حرب إعلامية شعواء لا هوادة فيها، وبدون وازع ولا رادع، بحيث صارت أبرز الصفات والنعوت لنا بأننا أخطر على الإسلام من اليهود والنصارى، وحين نعلن إسلامنا ونقوم بكافة شعائر الإسلام، يقال لنا: إن فعلكم تقيّة في الظاهر وحقد وضغينة في الباطن،

بحيث صارت النتيجة الحتمية لتلك النظرة وذلك الشك ما يلي:

* امتناع شركة الزيت من قبول توظيف أي شيعي مهما كانت مؤهلاته العلمية، بينما تقبل من هو أدنى منه بدرجات.
* اعتماد هذا المبدأ لدى المؤسسات الأهلية والحكومية الأخرى حتى تفشّت البطالة بين خريجي الجامعات، فضلاً عن غيرهم.
* نقل أعداد كبيرة من أبناء البلاد من وظائفهم إلى وظائف أدنى بدون مبرر.
* عدم قبول خريجي الثانويات في الجامعات والكليات إلّا النزر اليسير، وكأنّما يؤخذ للتغطية، وعدم قبولهم نهائيًا في الكليات العسكرية..».

كان من الطبيعي أن تتصاعد حالات التمييز الطائفي في المؤسسات الأهلية أسوة بالمؤسسات الحكومية، وهذا لا يعود إلى تقليد أعمى بقدر ما هو نتيجة لإثارة الحساسيات الطائفية وتعميمها في الإعلام وكل المؤسسات الحكومية الأخرى.. فأصبح المواطنون وبشكل تلقائي فريسة تلك السياسات الطائفية وذلك الإعلام المريض.

من جهة أخرى تأثرت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الشيعة والسنّة القاطنين في المنطقة الشرقية بشكل ملفت للنظر خلال العقد الماضي أكثر من أي وقت مضى، حتى بالقياس إلى عهد تسلّط الإخوان في العشرينات والثلاثينات الميلادية، رغم أن الكثير منهم يرتبط برباط قبلي.

فإلى عهد جدّ قريب، كانت العلاقات طيبة تقليديًا وتوجد صداقات قويّة بين أبناء الطائفتين، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية المشتركة.. وكان عدد كبير من الشيعة يعملون في مؤسسات يملكها مواطنون سنّة وبالعكس، ويمنح المتنورون من بين أصحاب هذه المؤسسات مستخدميهم الشيعة عطلة في الأيام العشرة الأولى من المحرم، كما ويتبرعون لمؤسسات خيرية شيعية[1].. لكن كل هذه العلاقات تهدّمت وانقلبت الأمور رأساً على عقب، بعد أن رمت الدولة ومؤسستها الدينية الرسمية بثقلها في الحرب الطائفية التي بلغت الذروة خلال السنوات العشر الماضية، ضمن حسابات سياسية إقليمية يعرفها الجميع:

لقد سدّت جميع الأبواب أمام الشيعة، فأينما توجهوا للعمل يُرفضون، حتى في

(١) مايكل فيلد، مصدر سابق، ص٧٠ - ٧١.

دوائر البريد والهاتف أصبح العمل فيهما شبه مستحيل.. وحتى أولئك الذين كانوا يعملون كموظفين في المطار طردوا من أعمالهم فيه وهم بالمئات، وكانت أعمالهم تصنّف ضمن الأعمال الوضيعة، وقد تمّ ذلك في عام ١٤٠٨هـ. بل وأصبح قبول الشيعة في الطيران المدني متعذّراً، ورغم العدد القليل من الطيارين المدنيين الشيعة، إلّا أنهم حرموا من قيادة الطائرة ووضعوا برتبة مساعدين، كما أقصيت مجموعة من العاملين في الصيانة للطائرات المدنية وفي قسم المراقبة.

مدن النفط

جذب العامل الاقتصادي البدو وأعداداً غفيرة من سكان المملكة للقدوم إلى المنطقة الشرقية والاستقرار فيها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتبدّل الجزئي في المفاهيم السائدة حول العمل اليدوي والمهني، وأيضاً بسبب الفقر المدقع والمجاعة المتفشيّة. ولا شك في أن النفط جذب البدو إلى الاستقرار بنجاح باهر، وهو أعظم من النجاح الذي حقّقه الملك عبدالعزيز في مشروع الهجر الذي اتّخذ صفة الإجبار.

جاء هؤلاء بحثاً عن لقمة العيش، وأقاموا في مساكن بالقرب من المنشآت النفطية في بيوت من سعف النخيل أو الخيام أو أكواخ الخشب، أو ما يعرف باسم «البرستيات».. فكانت هذه البيوت السعفية والأكواخ نواة المدن الجديدة، كالظهران والدمام والخبر وابقيق والثقبة[1] والعقربيّة والعضيليّة، وكذلك «القيصومة والوديعة والشعيبة ورفحاء وعرعر وبدنة وطريق».. وهذه المدن والقرى الأخيرة مَدِينَةٌ بوجودها لإنشاء خط التابلاين، ولا شك في أن الدمام والخبر والظهران وبسبب قربها من إدارة أرامكو، حظيت أكثر من غيرها من الاهتمام، وحازت على أكثر الجهود للتطوير.

لم تكن الدمام أو الخبر قبل النفط سوى قرى صغيرة كلّها مبنيّة بالخشب والسعف،

(١) تأسست الثقبة على أنقاض قرية النهيدين التي تعرّضت منازلها الخشبيّة وخيامها إلى الحريق مرات عديدة، وخوفاً على المنشآت النفطية قررت ارامكو نقل مساكنها الـ (٢٤٠) إلى حيث الثقبة قرب الخبر، حيث قدّمت لهم الحكومة أراضي مجانية، وتعويضاً عن مساكنهم، إضافة إلى ثلاثين بالمئة مساعدة. أما الذين لا يملكون مساكن، فقد أعطوا أراضي مجانيّة بسعر رمزي (نصف قرش للمتر الواحد).

وقد ارتبط تأسيسهما بنزوح الدواسر إليهما من البحرين في نوفمبر سنة ١٩٢٣/ الموافق ١٢/ ٤/ ١٣٤٢هـ، وذلك بعد الفتنة الطائفيّة التي أشعلها القصيبي -ممثل ابن سعود في البحرين-، وما تلا ذلك من إصلاحات فرضها البريطانيون، وتمّ بموجبها عزل الشيخ عيسى بن علي وتولية ابنه.

انقسم الدواسر إلى قسمين، القسم الأعظم استقرّ في الدمام تحت رئاسة أحمد ابن عبدالله الدوسري، والقسم الآخر استقرّ في الخبر تحت رئاسة محمد بن راشد بن جبر الدوسري، وقد زوّدهم ابن سعود بالسعف المجاني الذي جلبه لهم من مزارع القطيف[1].. وكان عماد اقتصاد الدواسر على الغوص وصيد الأسماك مما جعلهم في ضائقة ماليّة بعد كساد تجارة اللؤلؤ[2].

وحتى عام ١٩٣٥/ ١٣٥٦هـ كان عدد الأكواخ القائمة فعلاً في الدمام أقلّ من ٣٠٠، وكان المنزل الوحيد المبني بحجر حتى عام ١٩٣٩م هو منزل أمير الدمام، في حين لم تتجاوز أكواخ الخبر عام ١٩٣٥ خمسة عشر كوخاً فقط، حسب الصور الجويّة التي التقطتها أرامكو، ولم تكن بالخبر حتى عام ١٩٣٩ إلّا حجرة واحدة مبنيّة بالحجارة والجص كان يسكنها أمير الخبر[3].

وكانت الدمام والظهران الخبر تابعتان لإمارة القطيف، وقد أسس أول إمارة في الخبر سنة ١٣٥٩هـ برئاسة الأمير محمد بن عبدالعزيز بن ماضي، في حين أصبح أحمد بن عبدالله الدوسري أول أمير للدمام، حيث لم تمضِ سوى خمسة عشر عاماً حتى أصبحت الدمام عاصمة المنطقة الشرقية، وذلك في عام ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م[4].

وعلى مرّ هذه السنوات لم تجتذب هذه المدن الجديدة وبالأخص (الدمام والخبر

---

(١) كان السعف مصادراً من المزارعين، وكانت هذه الحادثة شهيرة في ذلك العام، وقيل: إن الملك اعتبرها جزءاً من العقاب للأهالي الشيعة لدعمهم شيعة البحرين ضد الدواسر.

(٢) النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية، للدكتور عبدالله السبيعي، ص١٤٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٤٣ - ١٦٣.

(٤) المصدر السابق، ص١٥٩. والمفارقة أنه في عام ١٣٥٩هـ - ١٩٣٩م، لم يكن في الدمام سوى بيت واحد مبني بالحجر، حتى أن الملك حينما زار المنطقة لحضور احتفال بشحن أول كمية نفط، لم يجد منزلاً يليق به، فنصبت أرامكو في مواقع جامعة البترول الحالية (جامعة الملك فهد) ٣٥٠ خيمة بيضاء للملك ومرافقيه. وبعد ١٢ سنة أصبحت الدمام عاصمة المنطقة الشرقية.

والظهـران) إلّا أعداداً قليلة من الشـيعة الذين فضّلـوا البقاء في مدنهم التي كانت وحتى نهايـة الأربعينـات الميلاديـة هـي المـدن الرئيسـية، وكانت المدن الجديدة شـبه مخصّصة للمهاجرين والبدو المستوطنين حديثاً، والذين وزّعت عليهم أراضٍ شاسـعة لإلزامهم بالبقاء.. وقد سـاعدت عزلة الشيعة عن الحياة الدينية والسياسية والاقتصادية السعودية عـلى إقناعهـم بالبقاء في إطار مدنهـم وقراهم القديمـة التي بدأت تفقـد مكانتها بسرعة كبـيرة، ولهـذا لم تجتذب مجمّعات أرامكو السـكنية -وهي سـيئة على أيّـة حال- وكذلك المدن الجديدة، إلّا أعداداً محدودة من المواطنين الشيعة[1].

لكن أعدادهم أخذت بالتصاعد السريع في الستينات والسبعينات الميلادية لأسباب عديدة، من أهمها اسـتحواذ المدن الجديدة وبالأخص الدمام التي أصبحت العاصمة، على معظم الخدمـات الحكومية.. فقد تركزت فيها الدوائر الحكومية وفروع الوزارات وكانت قلب المنطقة الاقتصادية بسبب تأسيس فرضة الخبر وميناء الدمام، ثم إنشاء سكّة الحديد.. وفي مقابـل ذلـك لم تظفـر المـدن القديمة بشيء من الخدمات يسـتحق الإشـارة، وتدهور النشاط الاقتصادي التقليدي القائم على الزراعة، بل وقُضي قضاءً مبرماً على مينائي المنطقة الرئيسيين بعد أن كانا عنوان حيويتها وازدهارها وهما: العقير والقطيف، إضافة إلى الموانئ الصغـيرة الأخرى في جزيرة تـاروت.. ويرى أحد الباحثين أن عمليـة اختيار الموقع الذي أقيـم فيـه ميناء الدمام، وعلى مسـافة ١١ كيلومـتراً في المياه الضحلة لكـي يصل إلى الخور، حيث المياه العميقة، وعدم تعميق ميناء القطيف وإصلاح أرصفته بكلفة أقل، تكشف عن الحقيقـة القائلـة بأن ميناء الدمام أنشـئ لمصلحة شركة النفط بقصد توفـير الحماية لها وقت الحاجة وجعله جاهزاً لاستقبال البوارج الحربية.. كما يؤكد ذلك إنشاء سكّة حديد بطول عشرة كيلومترات لربط الميناء بمقرّ شركة النفط في الظهران[2].

إن انتقـال الثقـل الاقتصـادي والإداري والعمـراني إلى المدن الجديـدة والذي بدأ بتسـارع شـديد بعـد تحويل الدمـام إلى عاصمـة الإقليم، لم يترك لسـكان المـدن القديمة فرصـاً يعتـدّ بها للعيش، فبـدأ النزوح إلى مدن النفط، خاصة من قبل الأحسـائيين الذين انتشروا بشـكل مكثّـف في الدمام والخبر وابقيق، للبحث عن فـرص للعمل بعد تدهور

(1) Saudi Arabia Modernization, The Impect Of Change On Stabitity,p98.

(٢) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦ أكتوبر ١٩٨٣، ص٢٣٣. وانظر: الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، للدكتور صبري فارس الهيتي، دار الرشيد، العراق ١٩٨٢، ص٥٥.

النشاط الاقتصادي التقليدي القائم على الزراعة.. وكان لبعد الأحساء النسبي -بعكس القطيف- عن مقرات إدارة أرامكو، إضافة إلى صفة التنقّل التي امتاز بها الأحسائيون أثرٌ هام في استقرار الكثير منهم في هذه المدن.

إن شعور الشيعة بالغبن يمكن تفهمه وقبوله، فالمنطقة الشرقية بمدنها القديمة والحديثة ليس فقط لم تحصد الكثير من خيرات النفط، إذا ما قورنت بجدّة والرياض وغيرهما.. بل إن مدن الشيعة الرئيسية وقراهم لم تنل معشار ما نالته مدن النفط.. وبلمحة نظر تبدو المفارقة مؤلمة، فالقطيف التي كانت قصبة الحكم، والتي امتدّت حدودها من الكويت إلى قطر في يوم من الأيّام، لا يمكن مقارنتها بأقلّ قرى النفط ومدنه.

الحرمان من الأرض

إن الأراضي بمنظار الشرع هي ملك مشاع لعموم المسلمين، ممّن يريد سكنها وعمارتها، فالأرض لله ولمن عمرها.. أمّا بمنظار الأسرة الحاكمة، فهي ملك مطلق للحاكم وورثته، معتمدةً في ذلك على منطق القوة وتحت شعار «ملك الآباء والأجداد».

ضمن هذا التصور اعتبرت الأرض وما فيها وما عليها ملكاً للحاكم، ولذا أصبحت الميزانيات نهباً لمن أراد من الأمراء، بل حتى النفط أصبح يباع لحساب هذا الأمير وتلك الأميرة.. أمّا الأراضي فيكفي أي أمير أن يكتب للجهة الحكومية التي تقع الأرض ضمن صلاحياتها كالإمارة أو البلدية، لتنتقل هذه الأرض -خلال أيام- لملكيته حتى وإن كانت مملوكة، ويعوّض المالك بصورة جزئيّة من مال الدولة تحت عنوان: «نزع ملكية للأغراض العامّة».. وقد أجرى الأستاذ توفيق الشيخ استقصاءً عامًّا عام ١٩٨٢ عن الأراضي التي استملكها الأمراء في المنطقة الشرقية، فخرج بنتيجة مؤدّاها أن ٣٥٪ تقريباً من مساحة الأراضي الحكومية الواقعة في محيط المدن بالمنطقة الشرقية، وضمن دائرة نصف قطرها ٣٠ كيلومتراً قد استملكت من قبل أمراء وأميرات العائلة المالكة.. هذا غير مئات القطع من الأراضي المحجوزة للمرافق ال عامة، والعشرات من الحدائق العامة، والتي تحوّلت إلى ملكية لأمراء دون أن يدفعوا من ثمنها قرشاً واحداً[1].

(١) توفيق الشيخ، مصدر سابق، ص١٠٢.

ويرى الكاتب «مايكل فيلد» في كتابه «التجار» أنه إذا أراد الحكام أن يجعلوا شخصاً غنيًّا، أعطوه أرضاً، فكانت النتيجة أن الأراضي أصبحت في الثلاثين سنة الأخيرة أهم مصادر الثراء الشخصي في الجزيرة العربية.. وقال: إن هذه العادة بدأت أيام الملك عبدالعزيز ولا تزال مستمرة.. ذلك أن الملك في السعودية يمنح الأراضي بانتظام إلى أقربائه ووزرائه وإلى أي إنسان آخر يريد الإحسان إليه أو مكافأته.. وقد كانت الأرض معدومة القيمة فيما مضى، وأحياناً تمنح مقابل خدمات صغيرة[1].

ولذا فإن أكبر ملّاك الأرض هم بعض الأمراء السعوديين الذين حصلوا عليها بأبسط وسيلة، ألا وهي طلبها من الملك.. وهناك أمراء يملكون مساحات من الأرض تتراوح قيمتها بين مليار ومليارين من الدولارات[2].

من جهة أخرى حصل الوافدون من مناطق المملكة المختلفة على أراضٍ سكنيّة، وبعضهم حصل على مساحات شاسعة من الأرض تقدّر بالكيلومترات، وهبت لهم من الملك أو أحد أفراد العائلة المالكة.. وفي تلك الأيام لم يكن للأرض قيمة كبيرة، وقد حاول الملك فيصل أن يخفّف من غلواء النهب الأميري لميزانية الدولة، فزاد في توجههم نحو الأراضي، ووهب أفراد الأسرة إضافة إلى مخصصات مالية محددة، عشرات الكيلومترات من الأرض المحيطة بالمدن والقرى، فأصبح توسّعها الحتمي بيد الأمراء الذين بالغوا في أسعارها.. فحوصرت المدن والقرى الشيعية التي لم يحصل سكانها على شيء بملكيات تحيط بها من كل جانب، وقدّر وجهاء المنطقة في رسالة رسمية إلى الحكومة أن أقلّ من ٢٪ من الأراضي القابلة للإعمار والإسكان هي بيد الأهالي[3].

وإذا كانت الحكومة قد اعتادت توزيع الأراضي على ذوي الدخل المحدود في أغلب مدن المملكة، إلّا أنها -لسخرية القدر- منحت الأراضي لغير ساكني المدن والقرى الشيعية ممّن لا يعرف موقع المدينة أو القرية على الخريطة، ولم يسبق له أن رآها، وكلّ ما يعرفه أنه يمتلك صكوك أراضٍ منحته إياها الحكومة، عبر وساطات ورشوات معروفة.

(١) مايكل فيلد، مصدر سابق، ٨٥ - ٨٦.

(٢) المصدر السابق، ص٨٧ - ٨٨.

(٣) رسالة مرفوعة للجهات الحكومية في العاشر من ربيع الأول ١٤٠٣هـ.

قبل أكثر من نصف قرن وزّعت الحكومة -ولأول مرة في تاريخ المملكة- أراضي على المهاجرين الجدد إلى المنطقة، ضمن أمر رسمي ملكي صادر في السادس من جمادى الثانية سنة ١٣٥٨هـ، وذلك للمساعدة في خلق المدن الجديدة.. وقد بدأ التوزيع في الدمام والخبر ثم مدن النفط الأخرى بعد أن نجحت التجربة.. وإن كان الهدف منه تغيير خارطة المنطقة الديمغرافية.

بعد هذا جرى تخطيط هذه المدن والعناية بها، ولم تشذ عن عمليّة التخطيط هذه سوى مدن المنطقة القديمة وما يتبعها من عشرات القرى، وهي في غالبيتها قرى ومدن شيعية[1]، وحين أصبحت الحاجة ملحّة للتوسّع والعمران، وزّعت الحكومة في كل المناطق أراضي قيل: إنها على ذوي الدخل المحدود، لم يظفر المواطنون الشيعة وهم سكانها بأي شيء منها.

وحين قفزت أسعار الأراضي في بداية السبعينات إلى عشرات ومئات الأضعاف، أصبح المواطنون غير قادرين على شراء أرض، فضلاً عن بنائها، فبدأت الشكايات واتسعت حالة التذمّر.. وفي كل مرة يوعد المواطنون بتوزيع أراضٍ ما يسمى بالدخل المحدود، يجدون أن نحو ٩٠٪ منها يعطى لغير أهل هذه المدن والقرى، وساعد على ذلك أن رؤساء البلديات الذين يملكون هذه الصلاحيات هم من غير الشيعة، وأنهم ولأسباب طائفيّة حرموا أصحاب الحق من حقّهم، ونهبوا الأراضي وتقاسموها أو ملّكوها لأصدقائهم وأصحابهم.

كانت مسألة الأراضي ولا تزال مثار اعتراض شديد لدى الأهالي، ولا تكاد تخلو رسالة من رسائل الوجهاء من الإشارة إليها.. والقضيّة ليست حرماناً فحسب، بل ومصادرة أراضي الشيعة.. وقد حدثت سنة ١٤٠٥هـ مثلاً أن مئات الأكواخ في «حزم صفوى» دمّرت بالتركتورات بعد أن أمضى سكانها سنوات طويلة فيها انتظاراً للتخطيط ولمنحة أرض، ولكن أيًّا من هذا لم يحدث، وتشرّد المئات من الناس بحثاً عن ملجأ بعد نحو عشرين عاماً من العيش في بيوت الصفيح.. ولم تكن تلك المشكلة لتمرّ بسلام لو لا أن الشرطة كانت واقفة بالمرصاد وتجرّ كل شخص يرفض أن يخرج من منزلة قبل أن تزحف التركتورات عليه لتدمّره.

---

(١) النفط وأثره على الحياة الاجتماعية، مصدر سابق، ص١٧٢.

في ربيع الثاني ١٣٩٨هـ أثار الوجهاء هذه القضية مع اللجنة التي أمر ولي العهد بتشكيلها للنظر في أحوال المنطقة، وقالوا: إن قرار مجلس الوزراء القاضي بتوزيع الأراضي حسب الأولويّة للسكان لا يعمل به في المدن الشيعية، وطالبوا «بالأولويّة حسب قرار مجلس الوزراء في توزيع الأراضي السكنية والزراعية، وإن الأوامر تقضي بأولوية السكان في نفس المحلّة، بينما الملاحظ في التوزيع خلاف ذلك، ويمكن التأكّد بالرجوع إلى كشوفات المنح والمبيعات والتوزيعات في كل من البلديات والزراعة..»[1].

وفي رسالة الوجهاء للملك التي تلت انتفاضة الشيعة في محرم ١٤٠٠هـ نقرأ:

«إن ابن البلاد يرى بأم عينيه أن الكثير من الأراضي البيضاء تذهب هنا وهناك، وتعطى لهذا أو ذاك، وهو محروم منها، ثم يشتريها بأغلى الأثمان من هذا الذي وهبت له.. بينما ينازع أصحاب الأملاك الحقيقيون في أملاكهم في كثير وكثير من الحالات.. إن بعضاً -يا صاحب الجلالة- كاد يلتحف السماء، ويفترش الأرض، وكثير كثير يعيش بالإيجار، وأكثر منه أنه معظم بيوت المدن والقرى لا تصلح حتى للحيوان مسكناً، فضلاً عن الإنسان الذي كرّمه الله».

وفي رسالتهم للجهات العليا، قدم الوجهاء بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٤٠٣هـ اقتراحات لتحسين أوضاع المنطقة الزراعية والعمرانية والصحية وغيرها.. ومن الاقتراحات: «استرداد الأراضي الزراعية التي مُنحت إلى بعض الأفراد ولم يقوموا بزراعتها، وإعطائها إلى مزارعين من أهل القطيف».. و «توزيع أراضي ذوي الدخل المحدود على مستحقيها من أهل القطيف».. و «توزيع الأراضي المقررة للجامعيين وأصحاب المنح الخاصة من أهل القطيف» لأن «من المعلوم أن أراضي القطيف بقسميها السكني والزراعي، قد مُنحت، ولم يبق منها إلّا القليل جدًّا، لكن المنح على مختلف أقسامها وأحجامها لم ينل أهل البلاد الأصليين الساكنين إلّا نسبة ضئيلة جدًّا بحيث لا تصل ٢٪.. بينما الذي نعرف أن هناك أوامر ملكية تقضي بأن لا يُعطى أحدٌ أرضاً سكنيّة إلّا من أهل البلد والمقيمين فيها. وحيث إن ما تبقى هو القليل الذي لا يكفي.. فإننا نلتمس إيقاف المنح لغيرهم، بمنح المحتاج من أهل القطيف أرضاً سكنيّة، والمزارعين أرضاً زراعية تحقيقاً للعدل وتعميماً للفائدة».

(١) رسالة من الوجهاء إلى أعضاء اللجنة في الخامس عشر من ربيع الثاني ١٣٩٨هـ.

ورغم إشارة الوجهاء إلى التلاعب والنهب، وإلى «هذا أو ذاك» الذين سيطروا على الأراضي، فإن جرأتهم لم تصل إلى وضع النقاط على الحروف وتوجيه الطعن إلى سياسة الحكومة الطائفية، وإلى الأمراء الذين وصلت بهم الأمور إلى وضع لافتات على إقطاعات ذات مساحة هائلة، تحمل أسماءهم الصريحة.. فهذه الأرض ملك للأمير فلان، وتلك الرقعة تحمل اسم الأميرة علّانة.. وهكذا دواليك.

ولكي نقدّم للقارئ صورة من صور إقطاعات الأراضي للأمراء ومساحتها في رقعة محدودة.. نشير إلى هذين النموذجين:

الأول: حوت وثيقة صادرة من رئاسة بلدية القطيف وتوابعها، يرجّح أن تاريخ صدورها كان في العام ١٩٨٨، وموضوعها: «المنح لغير أهل القطيف» التالي:

١- ٤٠٠٠٠ متر مربع للأمير عبدالرحمن بن سعود.

٢- ٢٠٤٢٧٨٠ (مليونان و ٤٢ ألفاً و ٨٧٠ متراً مربعاً) لسمو الأميرة نوف بنت محمد بن عبدالعزيز.

٣- ٣٣٠٤٣٥٠ (ثلاثة ملايين و ٣٠٤ آلاف و ٣٥٠ متراً مربعاً) لسمو والدة الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز -زوجة الملك الراحل خالد-.

٤- ١٩٦٠١٢٥ (مليون و ٩٦٠ ألفاً و ١٢٥ متراً مربعاً) لسمو الأميرة سارة بنت عبدالعزيز -أخت الملك-.

٥- ١٢٠٤٠٠٠ (مليون و ٢٠٤ آلاف من الأمتار المربعة) لسمو الأميرة العنود بنت عبدالعزيز -أخت الملك-.

٦- ٥١٧٩١٧٥ (خمسة ملايين و ١٧٩ ألفاً و ١٧٥ متراً مربعاً) لسمو الأميرة منيرة بنت فيصل بن سعد.

٧- ٤٢٠٦٨٠٠ (أربعة ملايين و ٢٠٦ آلاف و ٨٠٠ متر مربع) لسمو الأميرات نوف وهيفاء بنات بدر بن عبدالعزيز -نائب رئيس الحرس الوطني-.

٨- ١٩٧٦٠٠٠ (مليون و ٩٧٦ ألف متر مربع) لسمو الأمير تركي وحصّة، أبناء فيصل بن سعود.

٩- ١٩٤٧٠٠٠ (مليون و ٩٤٧ ألف متر مربع) لسمو الأمراء فيصل بن فهد بن عبدالعزيز وإخوانه -أبناء الملك فهد-.

١٠- ٥٠٠٠٠٠ متر مربع للأمير سعد بن خالد.

١١- ٢٥٠٠٠٠٠ (مليونـان و ٥٠٠ ألـف مـن الأمتـار المربعـة) لسـمو الأمـير عبدالمجيد بن عبدالعزيز -أمير المدينة المنورة-.

١٢- ٢٣٠٥٢٠٠ (مليونان و ٣٠٥ آلاف و ٢٠٠ متر مربع) لسمو الأمير فيصل ابن خالد.

١٣- ٤٨٢٣٠٠ متر مربع، لسمو الأميرة منيرة بن فيصل.

١٤- ١٠٤٠٠٠٠ (مليـون وأربعـون ألـف متر مربع) لسـمو الأمير مشـاري بن عبدالعزيز -أخ الملك-.

١٥- ١٨٩٣٠٠٠ (مليـون و ٨٩٣ ألـف مـتر مربـع) لسـمو الأمـير سـلطان بن عبدالعزيز -وزير الدفاع-.

١٦- ٢٠١٤٦٥٠ (مليونان و ١٤ ألفاً و ٦٥٠ متراً مربعاً) لسمو الأمير عبدالمجيد ابن عبدالعزيز أيضاً.

هذا نموذج بسيط وواضح.. وإليك النموذج الثاني، حيث تشير وثائق أخرى إلى التالي:

١- الأمـير تركي بن ناصر بـن عبدالعزيز -مائة ألف مـتر مربع- جنوب كوبري قرية أم الساهك.

٢- الأمـير بندر بن محمد بن عبدالرحمن -أربعة ملايين متر مربع- شـمالي كوبري الجعيمة، وشرق طريق الجبيل.

٣- الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز، أمير القصيم -أراضٍ كبيرة مجهولة المساحة في القطيف-.

٤- الأمـير سـعود بـن محمد بن سـعود الكبـير -٣٠٠ ألف متر مربـع- في مدينة صفوى.

٥- الأميرة قماشة بنت عبدالعزيز وأولادها -أراضٍ واسعة في مدينة صفوى غير معروفة المساحة-.

٦- الأمير سـيف الإسـلام آل سـعود -أرض واسـعة غير معروفة المسـاحة في أم الساهك-.

٧- أبنـاء الأمير خالد بن عبـدالله بن تركي بن عبدالعزيز «بنـدر ورندة» وزوجته فاطمة ناصل السلّوم -مائة ألف متر مربع، في أم الساهك.

٨- الأمير خالد بن عبدالله بن عبدالعزيز، أرض واسعة مجهولة المساحة تاروت.
٩- الأميرة منيرة بنت فيصل بن سعد -أرض واسعة مجهولة المساحة في تاروت.
١٠- الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز - أرض شاسعة مجهولة المساحة في تاروت.
١١- الأميرة العنود بنت عبدالعزيز -أرض مجهولة المساحة وواسعة في تاروت.
١٢- الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز -أرض واسعة ومجهولة المساحة في تاروت.
١٣- الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وزير الدفاع والطيران، مليوني متر مربع في القطيف.
١٤- الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير الرياض - ١٤٤ ألف متر مربع في العزيزية.
١٥- الأمير فهد بن سلمان، نائب أمير المنطقة الشرقية - ٤٠٠ ألف متر مربع بالعزيزية.



وغير هذا، فإن الأراضي التي تقوم عليها الآن مشاريع الهيئة الملكية في الجبيل، استملكها الأمير سلطان ثم باعها على وزارة الصناعة والكهرباء في منتصف السبعينات الميلادية بثمانية مليارات ريال، والأرض الصحراوية الواقعة بين طريق رأس تنورة - الجبيل شمالاً، والظهران - ابقيق جنوباً والتي تبلغ مساحتها آلاف الكيلومترات المرّبعة، استملكتها الأميرة حصّة بنت عبدالعزيز وأمراء آخرون، باعوها لوزارة الدفاع لإقامة مطار الملك فهد الدولي الجديد.. ومثلها الأرض الواقعة شمالي طريق تاروت - القطيف، والتي استملكها الأمير تركي، فُرزت إلى مئات القطع، وبيعت الواحدة منها بـ«١٥٠» ألف ريال، وهناك عشرات الأمثلة التي لا تحصى[1].. ولأنّ المدن والقرى الشيعية في منطقة القطيف تطلّ على الساحل لذا أصبحت محاصرة شرقاً من البحر، ومن الغرب بأملاك الأمراء، ومن الجنوب بمدن النفط، ومن الشمال بمنشآته وبأملاك الأمراء. ولو أن المسألة وقفت عند حدود الأملاك البعيدة من الصحاري الشاسعة، لهان الأمر.. ولكن الأمراء وحاشيتهم لم يتركوا قطعة أرض قريبة من العمران إلّا واستولوا عليها، وما من أرض احتُمل وصول العمران إليها إلّا وبادروا واستخرجوا وثائق وصكوك تثبت تملّكهم لها!.

(١) توفيق الشيخ، مصدر سابق، ص١٠٠ - ١٠١.

القضــــاء

حين خضعت منطقة الأحساء والقطيف، كان للشيعة محاكمهم التي يترافعون إليها، وكان قاضي الشيعة في القطيف بشكل خاص، يقضي بين السنّة والشيعة، بل إن الأقليّة السنيّة في المنطقة رفضت أن يعيّن لها قاضٍ خاص مادام القاضي الجعفري يقوم بالمقام، ويفتي على مذهب المتخاصمين أيًّا كانوا.

وفي السنوات اللاحقة، اشتدّ طغيان التفرقة الطائفيّة، وتشدّد علماء المذهب الرسمي في ضرورة مراجعة المحاكم الشرعيّة التي استحدثوها.. وكان بالإمكان أن تمرّ الأمور بشكل اعتيادي، ما دام المرء يمتلك خيار اختيار المحكمة التي يريد.. وطالما أن القضاء في كل المحاكم يتحرّى العدل والإنصاف بعيداً عن الحساسيات المذهبيّة.

لكن ما كان يجري غير هذا، فالشيعي يعتبر مداناً في الغالب إذا كان الطرف الآخر مخالفاً له في المذهب.. ومع إصرار الوهابيين على تعطيل فاعليّة المحاكم الشيعية، نفّذت الدولة ما أرادوه.. وفي الستينات والسبعينات الهجرية، كان هناك ضغط متعاظم من الشيعة يهدف تشكيل محكمة جعفرية تتولى تسجيل الصكوك الشرعية، وإثبات ملك البيع، والبتّ في الأوقاف الشيعية والمواريث، وأن يكون لها اعتبارها الرسمي ومعترف بها من قبل الدولة.

وقد نجح الشيعة في استصدار قرار بهذا الأمر.. ففي الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٨٢هـ، صدر قرار ملكي رقم (٤٩٦٦٢) باعتماد ترك أوقاف الشيعة ومواريثهم ووصاياهم لقضاتهم..ولكن وبعد سنوات من العمل بهذا القرار، ورغم تقليص صلاحيات القضاة، صدر قرار ملكي رقم (١١٧١٥) في الثاني والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٣٩٤هـ، يلغي بأثر رجعي كل ما بتّ فيه قضاة الشيعة لمواطنيهم.. وتشير وثيقة رسمية حكومية صادرة من وزير البلديات، الأمير ماجد بن عبدالعزيز، وصادرة بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٩٩هـ إلى أن القرار الحكومي أدّى إلى «تذمّر واستياء الشيعة من وجوب تسجيل جميع ما يصدر من قاضي الشيعة» في المحاكم الحكومية، ومطالبة الشيعة بتسجيل ما استجدّ من وثائقهم في المحاكم الحكومية.. وقالت الوثيقة: إن قاضي الشيعة رفض التعاون مع الحكومة لأنها أبطلت بأثر رجعي

كلّ ما صدر عنه، وإن أبناء الطائفة الشيعية رفضوا استلام التعويضات المقدّرة لأملاكهم وأوقافهم التي صادرتها الأجهزة الحكومية.. وهنا اضطرّت الحكومة، وبعد اجتماع ضمّ وزير العدل، ووزير البلديات.. ووزير الحجّ والأوقاف، والشيخ عبدالعزيز بن باز.. إلى العـودة إلى القرار القديم، وصدر قرار جديد بالأمر يحمل رقم (١٤١٣٤) وتاريخ ١٣/ ٦/ ١٣٩٥هـ.

لم تجرِ الأمور على ما يرام بسبب التقييدات الكثيرة التي وضعتها وزارة الداخلية على المحاكم الشيعية، ورغم استحداث محكمة جديدة سميت «محكمة الأوقاف والمواريث» لتحلّ المشاكل الكثيرة المعلّقة، إلّا أن الدولة طلبت أمرين هامين، أحدهما: الحظر على قاضي الشيعة الإعلان في الصحف بإثبات الإرث والوقف.. والثانية: أن تخضع أحكام القاضي الشيعي إلى هيئة تمييز في الرياض، وليس إلى هيئة تمييز شيعية.

وقد رفض الشيعة الأمرين.. تشير رسالة وقّع عليها ثلاثة عشر وجيهاً من القطيف ومرسلة إلى وزير الداخلية في التاسع من صفر ١٤٠٢هـ، إلى أن الإثبات في مسائل الميراث وعائديته يستلزم إجراء ما نصت عليه الفقرتان ٨٢ و ٨٣ من نظام سير المحاكم، واللتان تقضيان بالكتابة إلى البلدية والإعلان في الصحف «وما دامت محكمة الأوقاف والمواريث محكمة رسميّة، فمن حقها -بل من واجبها- نظاماً اتباع هذه الطريقة، حتى تخرج صكوكها مكتملة نظاماً، مع اكتمالها من الوجهة الشرعية».

وبعد ثلاثة أشهر وقّع أكثر من تسعين وجيهاً على رسالة أخرى أرسلت في ٢٣ جمادى الأولى ١٤٠٢هـ، إلى ولي العهد -الملك الحالي- قالوا فيها: «لقد صدرت الموافقة السامية برقم ٤ س ٤٦٦٢٨ في ٢٣ شوال ١٤٠١ على ما رآه سماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى في خطابه رقم ١٤٤٤/ ١ في ٨/ ٨/ ١٤٠١هـ، من حلّ هيئة تمييز القضايا التي ينظر فيها قاضي الشيعة، فيما يتعلّق بالوقف والميراث والأحوال الشخصية.. إن وجود هيئة تمييز لتمييز الأحكام التي تصدر من قضاء الشيعة أمر في غاية الأهمية والضرورة، ولكن لا يمكن أن تكون هيئة التمييز الحالية الموجودة في الرياض هي التي تتولّى تمييز أحكام قضاة الشيعة، ضرورة أنها لا تراها صحيحة من الأساس، فكيف تنظر في صحّة ما بُني عليها؟.. وهذا أمر في غاية الوضوح، لأن أعضاء هيئة التمييز التابعة إلى مجلس القضاء الأعلى، وهي تأخذ بفقه الإمام أحمد في الفروع لا ترى كثيراً مما يراه فقهاء

الإمامية، من ذلك:

١- لا تقول بصحّة ما يوقف من عقارات وأموال ثابتة إلى الرسول وآله، والشيعة ترى ذلك وأنه إحدى القربات إلى الله.

٢- لا ترى الوصية لوارث، وفقهاء الإمامية يرون ذلك.

٣- تقول بالعصيب، ولا تراه الشيعة.

٤- تأخذ بالعول، ولا تأخذ به الشيعة.. إلى غير ذلك من فروع في الفقه.. فإذا تنازع اثنان من الشيعة في شيء مما ذكر، وصدر حكم قاضي الشيعة، وطلب أحد الطرفين تمييز الحكم، ورُفع إلى هيئة التمييز في الرياض، فماذا تكون النتيجة؟.. أليست إبطال الحكم من أساسه، لأن ما بني على فاسد -حسب رأيها- فهو فاسد».

«لذلك فإن الضرورة تقضي بتعيين أشخاص من أهل العلم من الشيعة ليكونوا هيئة تمييز للأحكام التي تصدر من قضاة الشيعة في حقول اختصاصاتهم، كما تنظر هيئتا التمييز في المنطقتين الغربية والوسطى في جميع الأحكام التي تصدر من القضاة في كافة المحاكم الشرعية بالمملكة.. ولتوضيح الصورة أكثر فأكثر، فإن الشيعة في القطيف والأحساء يرافعون أمام المحاكم غير الشيعية في غير قضايا الوقف والميراث والأحوال الشخصية، ويميّزون الأحكام عند هيئة التمييز بالرياض، وهم راضون بذلك، إلّا أن ما هو من خصائص الشيعة، لا يمكن أن يترك في حال حصول النزاع وصدور الحكم من قاضيهم، لا يمكن أن يترك بدون تمييز في حالة عدم قناعة أحد الطرفين، ولا يصح أن يُحال إلى جهة لا تراه أصلاً».

«وحيث الضرورة تقضي بإيجاد هيئة تمييز لقضاء الشيعة، ونظراً لمعرفتنا بأشخاص هم في مستوى الأمانة والنزاهة، وعلى جانب كبير من العلمية والدراية.. فإننا نعرض للمقام السامي أسماءهم، راجين صدور الأمر الكريم بالموافقة عليهم كهيئة تمييز، وهم: فضيلة الشيخ عبدالله الخليفة - مقيم بالأحساء، فضيلة الشيخ حسين الخليفة - مقيم بالأحساء، فضيلة السيد علي السيد ناصر - مقيم بالدمام».

لم يستجب ولي العهد للطلب بعد مرور نحو عقد من السنين.. ولا تزال المشكلة قائمة، فالشيعة يصرّون على إعادة الصلاحيات كاملة لمحكمة الأوقاف والمواريث،

وأن تكون هيئة تمييز الأحكام من مشايخهم، وأن تعترف الدولة بالأحكام السابقة التي أصدرتها رسميًّا، بحيث لا تلغي الأحكام التي أصدرتها المحكمة بأثر رجعي.. في حين أن الدولة تصرّ على أن تخضع أحكام قضاة الشيعة إلى هيئة التمييز بالرياض، وترفض إعادة الصلاحيات السابقة الممنوحة للمحكمة.. وتكاد لا تخلو رسالة إلى المسؤولين ولا لقاء، إلّا وعقدة «قضاء وقضاة» الشيعة من أهم مايطرح من مواضيع.. مثال ذلك أن الوجهاء كتبوا إلى أمير الشرقية رسالة في ربيع الثاني ١٤١٠هـ، كان من بين ما اشتملت عليه من شكوى: «تقليص صلاحية محكمة الأوقاف والمواريث، وعدم الاعتراف بالصكوك الصادرة عنها وعن قضاة الشيعة السابقين، وإلغاء حتى الصكوك الصادرة من كتابة العدل، حتى لو تحوّلت إلى عشر مبايعات في أعوام مختلفة، ما دامت مبنيّة في الأساس على صك من قضاة الشيعة».

معالم أخرى من سياسة التمييز الطائفي

من الصعب على الباحث أن يدخل في تفاصيل سياسة التمييز الطائفي المتجهة حاليًّا في المملكة العربية السعودية بشكل رسمي وثابت.. لكثرة تلك التفاصيل، ولأن التمييز لم يعد محصوراً في إطار ضيّق -كما نعهد بعضاً منه في دول أخرى-، بل شمل كل مناحي الحياة، ولعلّ الكثير من القرّاء دُهشوا ممّا ذكر في الفصول السابقة، وهو لا يشكّل سوى جزء يسير مما يجري على الأرض فعلاً.

لا أدري مقدار المفاجأة التي تصيب القارئ، حينما يعلم أن «دولة الإسلام، وحامية المقدسات، والمدافعة عن المسلمين في كل بقاع العالم، والتي تدفع الملايين من الدولارات لبناء المساجد»، وأقصد بها المملكة، تمنع رعاياها الشيعة من بناء المساجد بصورة رسميّة منذ نحو خمس سنوات!.

ولا أدري ماذا سيقول المسلمون حين يعلمون أن الحكومة السعودية لم تتبرّع بقرش، أو بقطعة أرض لأي مسجد ابتُني من قبل الشيعة، بل وإنها تمنع على رعاياها الشيعة تعمير مساجدهم الآيلة للسقوط.

هل يمكن أن يصل غول الطائفية إلى هذا الحد.. منع بناء مساجد يذكر فيها اسم الله؟!.

هل يدور بخلد أحد أن تصبح «السعودية» بلد الإسلام، الذي يفخر أبناؤه بأنهم جزء من كيان المملكة الكبير الذي توحّد بعد معاناة ودماء، ماكينة إنتاج لكل الأفكار والحزازات الطائفية؟!.

هل يمكن تخيّل أن يُمنع الشيعة من أداء شعائر دينهم وصلواتهم ودعائهم، وألّا يعترف بأنهم مسلمون من الأساس، في بلد يصل الشيعة فيه إلى ربع السكان!!.

وإلى هذا اليوم لا يسمح للشيعة بتدريس فقههم وأصول مذهبهم، بل وحتى المدارس التقليدية مُنعت منذ الخميسنات الميلادية.. وفي أمور القضاء لا يُسمح لهم بالتقاضي وفق مذهبهم، بل إن المذهب الحنبلي هو المسيطر على الجميع رغم وجود محكمة شرعية للشيعة، كانت لها بعض الاختصاصات المهمّة، إلّا أن صلاحياتها قُلّصت، وأُلغي ما صدر عنها بأثر رجعي.. وفي قضاء الدولة، فإن الشيعي يعتبر مداناً مهما كانت الأحوال بسبب نزعة القضاة الطائفية.

ومن الأمور القاسية أن الكتاب الشيعي الذي لا يتعارض مع رؤية الدولة السياسية والذي لا يثير حساسيات أحد ممنوع.. فشيعية الكتاب سبب منعه مهما كان لونه وتوجهه.

ووصل الأمر إلى أبعد من هذا.. فقد أفتى الشيخ عبدالعزيز بن باز بمنع الشيعة من ممارسة مهنة «الجزارة»، لأن أكل ما ذبحه الشيعي يعتبر محرماً، رغم أن الشيخ نفسه، يحلّل أكل اللحوم المستوردة من بلاد الكفر، والتي يشكّ بقوة في ذبحها على الطريقة الإسلامية. ومع أن الشيعة يمارسون هذه المهنة في مناطقهم، إلّا أن وزارة البلديات قررت طردهم من وظائفهم!.

وإذا كنّا قد سلّطنا الضوء بصورة كافية على سياسة التمييز الطائفي الحكومية في المجالات المعاشية، فنعتقد أن لمحة سريعة فيما يتعلّق بالممارسات الطائفية، ومحاولة الشيعة حلّها مع الحكومة، ستكون كافية. ولعلّ إيراد بعض نصوص الرسائل والبرقيات التي وجّهها وجهاء الشيعة إلى الحكومة، وكذلك إيراد بعض الوقائع والأحداث التي مرّت خلال السنوات الماضية كفيل بإيضاح الصورة.

أولاً: في محرم ١٤٠٠هـ/ أوائل ديسمبر ١٩٧٩م، وعلى أثر الانتفاضة التي وقعت

في القطيف والأحساء، وما تبعها من سقوط القتلى والجرحى بالرصاص الحكومي، واعتقال المئات من الشباب والرجال.. كتب الوجهاء رسالة إلى الملك خالد، ذكّروه فيها بالاضطهاد الذي يتعرضون له في عقائدهم، وقالوا: «من المعلوم أننا شيعة، وطالما صرخنا وأعلنّا بأن الشيعة طائفة إسلامية كأي طائفة أخرى من طوائف المذاهب الأربعة.. ومهما كان الأمر -وحتى لو لم يكن ذلك وارداً في أذهان البعض-، أليس لنا حق كمواطنين في التعبير عن آرائنا وشعائرنا وعقيدتنا واحترامنا، بل واحترام أئمتنا.. فكيف تمنع عنّا منعاً باتًّا مطلقاً كل كتب الشيعة مهما كان لونها، ولا يُكتفى بذلك، وإنّما يصار إلى سبّنا بأقذع القول وأرذل الفحش على منابر المملكة.. ويؤلّب علينا، ونعتبر في نظر البعض أشدّ من اليهود حقداً وكراهية وبغضاء، ونحن لا نقدر على الرد.. وازداد الغلو فينال البعض من أئمتنا -أهل البيت- الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.. وينسب إليهم ما نعفّ عن ذكره.

وترقى تلك البغضاء حتى تصل إلى مقام الإمام علي، فتنال منه.. فأيّ عاطفة يمكن ألّا تجنح، وأيّ قلب لا يعتصر ألماً، ويقطر دماً، وهو يعاني مما ذكرناه؟.

وهل اقتصر الأمر على ذلك؟.. كلّا، وإنّما تعدّاه إلى حدّ اتهامنا بأننا ضد الإسلام نظاماً وعقيدة».

ثانيًا: وبعد أقل من عام، وبالتحديد في الرابع والعشرين من ذي الحجّة سنة ١٤٠٠هـ، كتب الوجهاء رسالة إلى ولي العهد الأمير فهد بن عبدالعزيز، وكان الموقعون على الوثيقة خائفين من تكرار تجربة العام الذي سبقه، والذي ارتكبت فيه مجزرة بحق الأهالي.

عدّد الوجهاء لولي العهد حقائق تعطيه -كما قالوا- صورة جليّة للوضع المشحون بالألم الذي تعيشه المنطقة[1]: «**الحقيقة الأولى**: إننا في هذه المنطقة مواطنون مخلصون لديننا ووطننا وحكومتنا، وإننا مسلمون موحدون، نؤمن بالله ربًّا وبمحمد نبيًّا وبالقرآن كتاباً، والكعبة المشرّفة قبلةً، وبالبعث معاداً.. شأننا في ذلك شأن كل المسلمين، وإن اختلفنا في بعض الفروع، فذلك لا يمسّ بالأصل والجوهر، كما هو الحال القائم بين

(١) بعد تسليم هذه الوثيقة لولي العهد، أمر بإطلاق سراح مئات من المعتقلين السياسيين قبيل شهر المحرم، خوفاً من تفجّر الأوضاع من جديد.

المذاهب الأخرى.. لذلك فإننا نرفض الاتهامات الباطلة المغرضة، والتي توجّه إلينا زوراً وبهتاناً».

«الحقيقة الثانية: إننا في هذه المنطقة لا نمثّل حزباً سياسيًّا، ولا حركة سريّة، وإنّما نحن مواطنون بكل ما تعنيه كلمة المواطنة الشريفة، ونحتجّ بشدّة على كل من يحاول أن يتهمنا بشيء، أو ينتقص وطنيتنا.. وإنه من حقّنا على الدولة أن توفّر لنا الرعاية والعناية والحماية والعدالة والإنصاف، لنشعر بالأمن والاطمئنان.. ولها علينا الإخلاص والطاعة، وهو أمر لا يستطيع أحد أن يتهمنا فيه بأي شكل من الأشكال».

«الحقيقة الثالثة: إن ولاءنا لحكومتنا منذ بداية عهد الملك الراحل والدكم -رحمه الله-، ولم يحصل منّا حتى الآن ما يعكّر الصفو، وهو أمر لا يحتاج إلى دليل وإثبات. غير أننا نشكو من أمور لا يجوز أن تستمر وتبقى.. وطالما أوضحناها وشكونا منها، وإننا لم نحصل على نتيجة إيجابية حتى الآن.. وهي كما قلنا تمثّل الحد الأدنى لمطالبنا كمواطنين.. وإنّ أخشى ما نخشاه، أن يتحول إلى مرض مزمن يستعصي علاجه، إذا نحن سكتنا أو تغاضينا، ولا نسلم من المسؤولية أمام الله تعالى، ثم أمام سموّكم.. وأقلّ ما سيقال لنا: لماذا سكتّم ولم تُشعروا المسؤولين؟.. فتكون اللائمة علينا، وهذا ما حملنا على التماس مقابلة سموكم من أجله، وإننا واثقون أنه سيحظى من سموكم بالاهتمام، وتعالجونه بحكمتكم في القريب العاجل إن شاء الله تعالى، لما نعرفه من حكمتكم ونبلكم وبعد نظركم في الأمور، ولأنكم لا ترضون بالحيف والغبن أن يلحق بالمواطنين، بل إن المعروف من سيرتكم أن يتمتع المواطنون على اختلاف مناطقهم بالأمن والراحة والاستقرار».

«الحقيقة الرابعة: إننا في هذه لم ننشأ من فراغ، ولم نكن بمجموعنا مفلسين أدبيًّا وأخلاقيًّا ومفهوماً إلى الحدّ الذي لا يوجد بيننا من يصلح أن يكون موضع ثقة لدى المسؤولين في الدولة.. ومن ثمّ نصبح كلّنا متهمين ومشبوهين، تُتخذ في حقّنا إجراءات فوق العادة، وتمرّغ كرامتنا بالرغام.. فيصدّق فينا ما يقال ولو كان من جندي بسيط، فكذبه صدق، وباطله حق.. وصدقنا كذب، وحقنا باطل.. لذلك فإن موقف المسؤولين المحليين نحونا يعتبر تجنّياً وتعدّياً صارخاً على كرامتنا، وبخساً لحقوقنا التي فرضها الله، بل تدميراً لمعنوياتنا كمواطنين مخلصين مسالمين وادعين تحت ظل دولة كريمة تحكم

بالقرآن، وهو أمر لا يرضاه الله ولا المسؤولون، ولا يقرّه قانون ويأباه العرف».

ثم تبدأ مذكرة الوجهاء المطولة شارحة مسألة الاضطهاد العقائدي فتقول: «تعلمون أننا شيعة، ونمثّل الأكثرية المطلقة في هذه المنطقة.. وإن التشيّع لم يكن حديثاً في بلادنا، ولم يكن حزباً سياسيًّا يخضع للظروف، ولا رأياً رأيناه فنعيد النظر فيه، وإنّما هو عقيدة من صميم الإسلام، قائم على أسس دينية راسخة، ومبني على قناعة وأدلّة واضحة مأخوذة من الكتاب والسنّة.. وإننا نمارس هذه العقدية عبادة وسلوكاً وآداباً وأخلاقاً، ولم تشكّل خطراً على الدولة في يوم من الأيام، وإنها لا تحمل العداء لأحد أو الإضرار بفئة، ولا تحيّزاً مع أحد، ولا تعصّباً ضد أحد، وليس لأحد سلطان على العقيدة إلّا الله سبحانه.. ومن يزعم بأننا في ممارساتنا لطقوسنا الدينية نضرّ بأحد، فإنّه تصور خاطئ ومردود، ونعتبره تجنّياً علينا وعدواناً على عقيدتنا».

وراحت الرسالة تتحدث عن خلفيّة أحداث المحرم ١٤٠٠هـ «... إن رجال الأمن حضروا وهم يحملون شعوراً وتصوّراً أبعد ما يكون عن الحقيقة، بأننا أصحاب عقيدة شاذّة، وأننا أدوات شغب.. يضاف إلى ذلك وجود المتعصّبين في الإدارة المحليّة، ممّن يطيب لهم إشعال الفتيل لغرس بذور الفتنة لتعطي بذلك صورة مضخّمة إرضاءً لنزعاتها، وإشباعاً لشهواتها.. وكدليل على ذلك البرقية التي وردت من جلالة الملك حفظه الله، حيث نفى جلالته وجود قتلى أو جرحى، مع أن القتلى والجرحى قد سقطوا بكثرة.. وحاشى جلالة الملك أن يكذب أو أن يجانب الحقيقة، ولكن هذا يبيّن أن التقارير التي رفعتها الدوائر المحلية هي التي أخفت الحقيقة.. وإلّا فإن شبابنا -كما نعلم- من خيرة الشباب، وهو متديّن.. ونعني من حيث المجموع، أمّا الأفراد فلا يقاس عليهم، ولا يكاد يخلو منهم أي مجتمع.. وإن القصد من هذا هو أن تستعمل الدولة الحكمة في معالجة الأمور، وألّا تعتمد كليًّا على التقارير، لأنها تُبنى على استنتاجات أكثر ما تكون خاضية للعوامل النفسية، تخطئ وتصيب، ويبالغ فيها، كما أن للغرض الشخصي أكبر الأثر في الكيفية التي تُكتب بها، كما أن الذين يكتبون التقارير ليسوا من أهل المنطقة، ولا يعرفون عن طبيعة أهلها وطقوسهم الدينية شيئاً.. فهم يعتمدون على تصوراتهم الخاصة، وغالباً ما تكون خاطئة، لأنها وليدة تصوّر خاص».

«إن الكثير ممّن قُتلوا أو جُرحوا هم من الأطفال والنساء، حتى أن بعضهم أصيب

أمام وداخل بيوتهم، وبعضهم كانوا سائرين في الطريق فأصابهم الرصاص الطائش وهم عزّل من كلّ شيء، وهذا ما لم تشر إليه التقارير.. وكلّ ما نرجوه من ولاة الأمور أن يتجنّبوا العنف، وأن يتحرّوا الحقائق، وإحلال الرحمة واللين، فهو أجدى من الشدّة والقسوة.. كما نرجو أن يطلق سراح السجناء رحمة بأمهاتهم وآبائهم، فإنْ كانوا مذنبين فإن ما مرّ عليهم يكفيهم تأديباً وإصلاحاً، لأن السجن تأديب وإصلاح.. وإن لم يكونوا مذنبين، وإنّما لمجرد شبهة، فإنّ الإسلام قد أمر أن تُدرأ الحدود بالشبهات، وهذه هي ساحةالإسلام، والأليق بسيرتكم الحكيمة، وما هو معروف عنكم من التدبير والرويّة ومعالجة الأمور واعتبار ما حصل غلطة ينبغي أن يُصرف النظر عن مرتكبيها، يجب أن تمحى وتزول بزوال آثارها ونتائجها وذيولها... أن القوة أو الصمت أو السلبيّة لن تؤدي إلّا إلى مضاعفة المشاكل وتفاقم الألم وزرع بذور الحقد والكراهية، وإننا لا نريد أن يكون في مجتمعنا ظل للكراهية، بل أن يكون كلّه خير ومحبّة وسلام».

وحول الشعائر والطقوس قالت الرسالة: «إننا -يا صاحب السمو- على أبواب عام جديد، حيث نمارس مجالس العزاء في كل محرم من كل عام، وقد طلبت منّا الإدارة المحليّة أن نتقيّد ببعض التعليمات التي نراها حجراً وقيداً علينا بدون مبرر، ونعتبرها نوعاً من التدخل في أمورنا العقائدية، وانتقاصاً لكرامتنا كمواطنين.. إننا يا صاحب السمو أمّة لنا رصيدنا الأخلاقي والأدبي، وإن مدرستنا الأخلاقية غنيّة بالفضائل، حافلة بالقيم، لذلك فإننا نرفض أن نُتّهم في أخلاقنا وإخلاصنا، وأن تُمتهن كرامتنا، ونعامل كالأطفال... كيف يراد منّا أن نكون مواطنين صالحين في الوقت الذي يقف فيه منّا بعض المسؤولين موقف الشك والريبة، ويتهموننا في وطنيتنا وإخلاصنا ويفترضوننا أعداء.. فكيف يطلبون منّا أن نثبت وجودنا على الساحة، وهم يجرّدوننا من أبسط مقومات وجودنا».

«إننا من الأمة وجوداً ومصيراً واستمراراً.. فلسنا دخلاء ولا أعداء.. نعم إننا بشر يعرض منّا الخطأ والزلل، لكننا لسنا خونة، ولا خوارج، ومن حق كل دولة أن تحاسب المخطئين، وتقوّم المعوج بالطرق التي تجلب الخير وتحقّق الإصلاح.. فلها أن تأخذ، وعليها أن تعطي، لا أن ترتّب أثراً سيئاً مصدره التصور الخاطئ، بحجّة المحافظة على الأمن والنظام».

«إننـا نعتبر النظام إنّما وجد لصالحنا كمواطنـين قبل أن يكون لصالح الدولة، ولو لم يوجـد النظـام لوجـب علينا أن نعمل عـلى إيجاده، ولزامـاً علينا أن نصونـه ونحترمه، ونحافظ عليه ولا نسمح لأحد أن يفرّط فيه.. إذْ لا حياة بلا نظام».

«كل هـذا نفهمـه ونعيـه ونمارسـه في حياتنا اليوميـة كمنهج، ولكننـا لا ننتظر من شرطـي جاهل أن يعلّمنا ألف باء حياتنا، ولا نلغـي دور الدولة في المحافظة على النظام، لأن في الناس العاقل والجاهل، لا تستقيم الحياة إلّا به، فالنظام هو مصدر أمن واستقرار وتهذيـب، لا أداة للبطـش والإرهـاب، فيتربصـوا -رجـال الأمـن- بنـا ويسـتثيروننا ويسـتفزوننا تمهيداً للبطش بنا بحجة النظام، فكأن القلق والرعب هما السـمة البارزة في مجتمعنا نتيجة لتصرفات رجال المباحث وغيرهم».

«إننـا يا صاحب السـمو متخوّفون جدًّا هذا العام، لوجود الاستعدادات الكبيرة وحشد القوة في المنطقة، الأمر الذي ينذر بالخطر، حتى ليبدو وكأننا مقبلون على معركة، مع العلم أنه لا توجد لدينا نوايا سيّئة أو عدوانيّة على أحد، بل ننشد الأمن والاستقرار، لذلك فإننا نستجير بالله ثم بسموكم من أمر قد بيّته لنا من لا يخاف الله».

«إن مـن حقّنا كمواطنين أن نكون آمنين على أنفسـنا وأموالنا وأهالينا وأعراضنا، وأن تُصان حقوقنا، وتُحفظ كراماتنا.. وماذا يريد المواطن من الدولة غير أن توفّر له العيش الكريـم والأمـن في الوطن، وأن يمارس أعماله في حريّة واطمئنان، فلا يعتدي عليه أحد، ولا يكدّر صفو عيشـه أحد تحت أي شيء يتخذ كمبرر من المبررات، أو أن تنتهك حرمة بيتـه بحجّة التفتيـش، فللبيوت حرمتها وقدسـيتها، وقد جعلها الله سـتراً للناس.. فكم من أشـياء لا يجوز كشـفها ولا الاطلاع عليها نُشرت وكُشفت، وكم من امرأة وطفل قد روّعوا داخل البيوت، وهذا لا يجوز شرعاً ولا قانوناً.. فالمواطن هو الأسـاس والأصل، ولا يُتّهـم أصيلٌ على حقّه.. وإن حاجة المواطـن إلى النظام أكثر من حاجة الدولة، حيث لا يستقيم أمر المواطن إلّا بالنظام، ومادام أن كل مواطن معنيذ بأمر النظام، لذلك فإنه لا خوف من المواطنين على النظام، وهذه حقيقة ثابتة كوّنتها الوقائع والأحداث».

«إنكـم تريـدون منّا أن نكـون مواطنين صالحـين، مخلصين لله والوطـن والدولة، وهذا مانريده نحن.. إذن نحن متفقون. فعوّدونا على المسـؤولية لنحترم أنفسـنا والنظام والآخريـن، ثم انظـروا بعد ذلك، فإنْ فرّطنا فحاسـبونا وضعونا أمام مسـؤولياتنا.. أمّا

أن نكون عرضة للإهانة والاحتقار والازدراء، ونجرّد من كل حقوق المواطنة، ونُسام الخسف والعسف، وتوجّه إلينا الاتهامات والطعون حتى في مقدساتنا، ونسبّ ونكفّر ونفسّق ويشهّر بنا على صفحات الجرائد وعلى موجات الأثير وفي المدارس، ثم يُطلب منا أن نكون مواطنين صالحين.. فهذا ما لا يتّفق مع أي منطق، وخلافاً للعدل».

«هذا هي أهم مطالبنا، وهي كما أشرنا تمثّل الحدّ الأدنى من الحقوق، وهناك حقوق أخرى نتركها لتقدير الدولة أولاً بأول».

وكما هو واضح فإن الرسالة ساخنة، بسبب انفجار الوضع الأمني وتراكمات المحن الماضية.. ولأنّ الأسوأ وقع، فما عاد السيء يخيف!.. وقد استجاب الملك لمطلب الوجهاء بإطلاق سراح السجناء.

ثالثاً: في عام ١٤٠٥هـ، وبعد ازدياد الحملة الإعلامية في الأجهزة الرسمية السعودية ضد الشيعة، وتحوّل الحرب الطائفية إلى الشارع، بسبب خطباء السلطة في الجوامع.. كتب الوجهاء الشيعة رسالة إلى الملك قالوا فيها: «كلّما قلنا بأن عرض الحقائق، وكشف المواقف قد قرّبا المسافة، وأزالا عقدة الشك، وآذنا بانفراج الأزمة.. حدث ما يبدّد الآمال، وينشر ظلالاً قاتمة تُبطن في صورتها المعتمة الخطر المخيف. إن أزمة من عدم الثقة تسيطر على فكر وعقل القطاع الأكبر ممّن بيدهم تصريف الأمور، بل ومن لهم يد في رسم سياسة الدولة، وقد انعكس ذلك على قطاع كبير من مواطني المملكة وساكنيها بفعل التضليل الإعلامي.. ونحن من جانبنا لا تتاح لنا فرصة الرد بالمثل».

«إنّ انعدام الثقة في نفس الحاكم - أي حاكم- نحو مواطنيه أو جزء منهم، أمر في غاية الخطورة، لأنه يجعلهم في نظره مصدر شرّ على سلامة وأمن الدولة، فيتعامل معهم بنوع من الشك والحذر والحيطة، ويعتبر أية بادرة تبدر من فرد أو آخر سوء كانت بجهل أو بتغرير أو بحالة من التعمّد، يعتبرها أثر من آثار ذلك الشك، فيحمّلها أكثر مما تتحمل ويتحمل صاحبها من التبعات بما لا يتناسب طرداً وعكساً مع حَدَث البادرة.. بل لا يقف الأمر عند حدّ مرتكب الخطأ، وإنّما يتعدّاه إلى المجموعة التي ينتمي إليها، فتُنسب لها كل بادرة سوء في الدولة، ومجرّدة من مواقف الحسن وفضيلة التعامل الأخلاقي، وهذا هو الموقف معنا، وما ذاك إلّا لسبب انعدام الثقة وسيطرة عامل الشك والريبة دون أن تكون هناك مرتكزات يستند لها بما يبرّر التعامل الذي نعامل بمثله».

«وبدلاً من البحث عن مسببات ذلك الشك وصحته من عدمه، تُرك الإعلام بمختلف وسائله، من خطابة وكتابة ونشر ومحاضرات وبثّ إذاعي وتأليف، أن يأخذ طريقه إلينا لكي ينال من كرامتنا وعقيدتنا، ويطعن في حقيقة إسلامنا، ويحرّض علينا مبتغياً القضاء على وجودنا بشكل أو بآخر، ونحن مقيّدون حتى من الردّ على منابر الصحافة المحليّة».

«فما دمنا في نظر المسؤولين -وفي الطليعة علماؤهم- كفاراً حاقدين حانقين، نكيد للإسلام وأهله، وما دام التصور إلينا بوحي من اعتقاد خاطئ أننا نستعمل التقيّة[1] مع جميع أبناء السنّة في كلّ تصرفاتنا وأقوالنا وأفعالنا، وأنّنا نُبطن غير ما نُظهر، ونقول غير ما نعتقد.. ما دامت هذه الصورة عالقة بالأذهان، فمن المتعذّر -بل قد يكون من المستحيل- أن يُسمع لنا صوت، أو يُصدّق لنا قول».

«إنّ مسلسلاً ضخماً من التحريض باسم الإسلام -والإسلام منه بريء- أخذ يظهر ضدّ الشيعة هذه الأيّام بكثافة وتركيز في شكل مؤلفات ومحاضرات وخطب جمعة وغير ذلك، بعض ما فيه وجوب محاربتنا، والقضاء علينا أولاً قبل كل شيء».

«لقد سكت محبّ الدين الخطيب في قبره[2]، وانكفأ الحفناوي في جحره، وأسكت الجبهان عن زعيقه[3].. وظننا بأنّه قد آن الأوان لتضميد تلك الجراح، ودفن تلك الحزازات، وإهالة التراب التسامح على الروائح الكريهة التي تتقيّأ منها النفوس وتزكم الأنوف.. لكن سرعان ما ظهر لون جديد أشدّ تحريضاً وأكثر إثارة ووقاحة وكذباً وافتراءً بدءاً بكتاب وجاء دور المجوس[4]، مروراً بسلسلة كتب إحسان ظهير

(١) التقية: ورد ذكرها في القرآن في أكثر من موضع. وهي تجيز للمسلم أن يخفي رأيه وفكره إذا خاف على نفسه. ويتفق جمهور المسلمين على أن هذا فعل جائز، خاصة في ظروف القهر والكبت السياسي والديني.

(٢) وهو صاحب مؤلف الخطوط العريضة. وقد طبع الوهابيون الكتاب مرات عديدة، إحداها وأولاها على نفقة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

(٣) هو إبراهيم الجبهان صاحب كتاب: تبديد الظلام وتنبيه النيام في خطر الشيعة والتشيع على المسلمين والإسلام.

(٤) ومؤلفه عبدالله غريب. ويقال: إن الاسم منتحل، وإن الكتاب قد طبع أول ما طبع على نفقة المخابرات العراقية وبتوجيهها. ثم تولّت ماكينة الإعلام الديني والسياسي السعودي الترويج له، وإعادة طبعه، وتوزيعه مجاناً.

إلهي، وغيره. وأخيراً خطبة إمام مسجد القاعدة البحرية في الجبيل يوم الجمعة ١٠ محرم ١٤٠٥، الذي لم يكتفِ بتكفير الشيعة، بل كفّر من لا يكفّرهم.. وبين هذا وهذا زخم من المقالات والمقابلات والكتب والمحاضرات، قال قائلوها إنهم يستندون على مرويات في كتبنا، آخذين تلك الروايات كحقيقة ثابتة، ويتعرضون إلى نقاط مهمّة في حياة المسلمين، كأن يأتي أحدهم على قضية الزيادة والنقصان في القرآن الكريم، وغير ذلك مما له مساس بعقيدة المسلم. وبلغ التهور بخطيب المسجد المذكور أن قال بأن السنة يختلفون معنا في توحيد الربوبية والألوهية، وأن من يعتقد من المسلمين بالخلاف معنا ولا يقول بكفرنا، فهو كافر بإجماع علماء المسلمين.. كذا. فإذا كان كذلك، فعلى الدولة أن تمنعنا من حجّ بيت الله الحرام، وزيارة رسوله ومسجده عليه أفضل الصلاة والسلام، وأن تحوّل الزكاة التي تؤخذ منّا إلى جزية، وتعاملنا معاملة الذميين، الذين لهم حقّ المواطنة، كما لغيرهم من المواطنين!».

«لم يعد مجدياً أن نقول المرّة بعد الألف: إننا مسلمون فكراً وعقلاً ونظاماً.. وأن كتبنا وآراء علمائنا وأقوال خطبائنا على المنابر واضحة للعيان، وهي في متناول كل إنسان، تشهد كلّها بكذب وافتراء أولئك المأجورين الدسّاسين الأفّاكين، لا يجدي القول والإعلان، لأنّ كلّ ما نقوله تقيّة، وظاهره غير باطنة -كما يزعمون-».

«والذي نودّ أن نقول: بأننا نحن الشيعة في المملكة العربية السعودية فئة قليلة تعيش تحت علم دولتكم، وأن هذه الحملات المسعورة تعرّض حياتنا وأمننا للخطر، وتقلق وجودنا وراحتنا، وتنعكس آثارها السيئة على جوانب علاقاتنا الاجتماعية والاقتصادية والتعاملية وغيرها.. وهي -حتى لو لم تكن تؤثّر فينا- فإننا لا نقبل أن نُشتم نُرمى بالزور والبهتان ويُطعن في عقيدتنا ومذهبنا وأئمتنا وعلمائنا الذين خدموا الدين بتفانٍ وإخلاص، وأن تهان كرامتنا، ويؤلّب علينا، ويُنسب إلينا أننا نكيد للإسلام وأهله، وأننا أخطر عليه من الصهيونية والشيوعية.. هذا ونحن ساكتون مقهورون لا نردّ بكلمة!».

«لذا نتقدّم لجلالتكم راجين أن تهيّئ لنا حكومتكم الرشيدة -وهي حكومة إسلامية- أحد أمرين.. أولاً: أن تصدر وزارة الإعلام بياناً مذاعاً بمنع الحملات المذهبية ضدّ الشيعة، أيّاً كان واضعوها، وأن تعترف بأننا مسلمون، وأن تمنع دخول

الكتب التي تتعرض لسبّ الشيعة والطعن فيهم وفي عقيدتهم وأئمتهم، وتعاقب من ارتكب أو يرتكب ذلك من مواطني المملكة أو من هم ساكنوها.. ثانياً: أن تمنحونا حقّ الردّ بالمثل على من تسوّل له نفسه بالتشهير بنا».

رابعاً: في عام ١٩٨٩م، وبعد تزايد المضايقات للطلاب الشيعة في جامعة الملك سعود بالرياض، كتب الطلاب الشيعة رسالة إلى قاضيهم الشيخ عبدالحميد الخطي، تشرح له الأوضاع، وتطلب منه التدخّل لدى الحكومة.. قال الطلبة:

«انطلاقاً من موقفنا الثابت نحو القضايا العامّة والمصيرية، ومن ثقتنا البالغة في حنكتكم وحسن تصرّفكم تجاهها عبر القنوات الصحيحة والفاعلة، نرفع لسماحتكم خطابنا هذا نعرض فيه ما نواجهه من مضايقات واعتداءات صارخة ناتجة عن إثارات لنزعات مذهبيّة وإفرازات لأمور لا صلة لنا بها، نوجزها فيما يلي:

«أولاً: التهجّم على عقيدتنا بمحضرنا، سواء بتوزيع الكتب أو الأشرطة مجاناً في محافل الطلبة، أو بإلقاء الخطب والندوات والمحاضرات المنادية تصريحاً أو تلميحاً، بوجوب جهادنا كما يجاهد الكفار واليهود، وتلفيق التهم الباطلة، والطعن بوطنيتنا وانتمائنا القومي، وولائنا لهذه الأرض، ولحكامها الميامين.. ناهيك عمّا يدور في بعض المحاضرات الدراسية في بعض المواد المتصلة بالثقافة الإسلامية من سبّ وتشنيع على عقيدة الشيعة والتشيّع.. وللأسف الشديد، أن كل ذلك يحدث أمام مرأى ومسمع مسؤولي الجامعة، فلا يحرّكون ساكناً».

«ثانياً: نتيجة لهذه الإثارات، فإنّ كثيراً من المشادّات تحدث في صفوف الطلبة التي ما يصل بعضها إلى المسؤولين في الجامعة حتى تميع القضية، ويُؤخذ التعهّد على الشيعي، ويخرج الطرف الآخر -المعتدي- وهو رافع رأسه شامخاً بأنفه معتبراً ذلك انتصاراً يشجّعه على الخوض في معارك أخرى -حسب نظره-».

«ثالثاً: وهي القشة التي قصمت ظهر البعير، والتي اضطرّتنا إلى كتابه هذا الخطاب إلى سماحتكم، والذي لا يستطيع أن يتحمّله إنسان مسلم مطلقاً، هو منعنا من أداء الصلاة في مساجد المسلمين، وملخص الموضوع: أنه تقدّم طالب اسمه عبدالعزيز حسين الرماح، ومعه أربعة من الطلبة، وفيما كان الطلبة الشيعة يؤدّون صلاة الظهر، أخذ هؤلاء الخمسة يسحبون ما كان يسجد عليه الطلبة من مناديل ورقية «تمشياً مع ما عليه

المذهب الجعفري من عدم جواز السجود على السجاد مباشرة».. ولما أراد الطلبة الشيعة التفاهم معهم، رفضوا التفاهم، وزعموا أن لديهم فتوى من سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز بالأمر.. وعند مطالبتهم بالفتوى، أجابوا بأنهم سيحضرونها».

«وفي المساء ذهب البعض إلى عبدالعزيز الرماح حسب وعده، فاستقبلهم مع عشرة من أصحابه مستعرضين ميداليات اكتسبوها من مشاركات في ألعاب الجودو، والكاراتيه، وهددوا الطلبة الشيعة باستعمال العنف في تطبيق الفتوى المزعومة.. وحين علم عميد شؤون الطلبة الدكتور عبداللطيف الحشاش بالواقعة، اقترح وكيله الدكتور علي النغموش في اجتماع مع بعض الطلبة -بناء على رغبته- أن يستبدل المكان المستخدم للصلاة من الدور الخامس إلى الدور الثالث من مبنى مركز الطلبة، وأن يُفرش بالحصر بدلاً من السجاد، وقد كان ذلك حلًّا مرضيًّا للجميع».

«وما أتى اليوم التالي، إلّا وكلام الليل يمحوه النهار، فعندما أتى وكيل عمادة شؤون الطلاب إلى الموقع، كان يهدّد ويتوعد الطلبة الشيعة بالفصل وبالمجلس التأديبي إذا صلّوا في ذلك المكان الذي عيّنه لهم بالأمس، وأمرهم أن يصلّوا في غرفهم، وإن أدّى ذلك إلى تفويت أوقات الصلاة عليهم، أو تفويت بعض المحاضرات نتيجة لضيق الوقت المخصص للصلاة والغذاء معاً، حيث لا يسمح ذلك لكثير من الطلبة الذهاب إلى السكن للصلاة، والمجيء مرّة أخرى لتناول الغذاء، ومن ثمّ العودة إلى قاعات المحاضرات لاستئناف الدراسة».

«بل وتجاوز الدكتور النغموش الحدّ عندما ذكّره الطلبة باقتراحه السابق، فأخذ يشتمهم ويسفّه عقيدتهم، ثم اتهمهم وتوعدهم بأن يحوّل المسألة إلى مسألة تجمّعات سياسيّة، وما أشبه.. مما يدخل في نطاق الأمنيات، بينما المسألة لا تتجاوز ركعات يؤديها الطلبة».

«وهُدّد الطلبة من قبل الدكتور النغموش بأنّ أي تواجد في البهو الرئيسي -مركز الجامعة- لأكثر من شخصين في غير وقت الغذاء، سيفهم منه أن تجمّع مغرض، علماً بأن البهو يحتوي على مقهى كبير ويتوسّط مباني الكليات.. وهذا التهديد وضع جميع ممارسات الطلبة الشيعة اليومية والعادية محلّ شك وريبة».

«نحن لا نطالب عبر هذه السطور إلّا بحقنا أن نعيش كمواطنين، نتمتع كما يتمتع

غيرنا بأمن ورفاه هذه البلاد الطيبة في ظل قيادتها الرشيدة.. ونحن على يقين بأنها ترفض تلك الممارسات الشاذّة رفضاً قاطعاً.. لهذا آثرنا أن نحيطكم علماً بما يحدث داخل أسوار الحرم الجامعي كي توصلوا مشكلتنا إلى القيادة الحكيمة، كي لا نكون لقمة سائغة بين شباب طائش متهور، ليس له همٌّ في الحياة إلّا سبّ الشيعة ومحاربتهم.. وبين مسؤولين متواطئين على إذلالنا والتعمّد في إيذائنا».

خامساً: أرسل الوجهاء رسالة غاضبة إلى الملك في صفر ١٤٠٩هـ جاء فيها: «إن أهل القطيف هم أولئك الذين لا يزالون على ولائهم العميق والجادّ للدولة السعودية منذ الوقت الذي دعوها فيه[1] حتى الآن... وإذا كانت بعض القضايا التي تحدث بين حين وآخر من البعض، تأخذها الدولة أو بعض مسؤوليها دليلاً على عدم ولائهم، فيجب أن ينسحب -ذات المقياس- على بقيّة مناطق المملكة، لأنها لم تسلم من وقوع أحداث لا ترضي المسؤولين، وإن تخصيص أهل القطيف بالشكّ خلاف للعدل».

«إننا معشر الشيعة، مسلمون موحّدون حقًّا وحقيقةً، ويؤسفنا تقرير هذه البديهية إلى الحكومة التي حكمتنا مدّة ثمان وسبعين سنة.. فإذا كان عند أحد شكّ في إسلامنا، فنحن على استعداد إلى مناظرات، شريطة أن تتوفّر الأجواء إلى كل طرف، بالقدر الذي تتوفّر للطرف الآخر، وأن يتمّ الاتّفاق على أسسها».

«إننا نريد من خادم الحرمين أحد أمرين: الأول، إذا كنّا في نظر الدولة مسلمين -وهو الحقّ- أن تضع حدًّا تامًّا بيننا كمواطنين، وبين علاقاتنا بالدولة كحاكمة، فتمارس الحكم علينا -قولاً وفعلاً-، وبهذا المفهوم تبلغ كافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات وتوابعها، وتعلن في وسائل الإعلام، بحيث يكون التعامل معنا على قدم المساواة مع إخواننا السنّة، لنا نفس الفرص والحقوق كما هي لهم. الثاني، إذا كنّا في نظرها غير مسلمين، فعليها أن تجهر برأيها -وإلى الله المشتكى-.. أمّا أن تكون الأقوال في المقابلات شيئاً، وعلى الصعيد العملي شيئاً آخر، فأمر لا نعتقد أن خادم الحرمين الشريفين يرضاه».

«وما يؤثر عن عمر -رضي الله عنه- قوله: لو أن بغلة بالبصرة عثرت لحسبت أن الله سيحاسبني عليها إذْ لم أسوّ لها الطريق.. بغلة تعثر بالبصرة، يخشى الخليفة أن يحاسبه

(١) وهذه لفتة مقصودة، هدفها التذكير بأن الشيعة في القطيف هم الذين دعوا الملك عبد العزيز لتسلّم القطيف سلماً. ومن تلقاء أنفسهم.

الله عليها، ونحن أربعمائة ألف نسمة من البشر، تعلن كل يوم وليلة على المآذن شهادة أنْ (لا إله إلّا الله، وأن محمداً رسول الله)، ووفودها للحج والعمرة تملأ الساحات كل عام، وتؤدي الزكاة، وتصوم رمضان، وتلاوتها للقرآن ملء الأسماع.. هذه المجموعة التي قدّمت هي وأرضها كلّ ما تملك بسخاء وطواعية، تُعامل بما لا يتفق والأسس الإسلامية التي تسير عليها الدولة».

«خادم الحرمين الشريفين.. في الوقت الذي تسلّم سمو الأمير محمد الحكم في المنطقة، قطعنا علاقات مطالبينا إلّا عنده سموّه، لأنّه يحسّ بمسؤوليته حاكماً، لا كغيره -إشارة إلى الأمير السابق عبدالمحسن بن جلوي-، فرفعنا إليه أمورنا، ويكيناه شكوانا، وسكبنا بسمعه مباشرة آلامنا، وفي اعتقادنا أن سموّه الكريم كان جادًّا ومخلصاً في إنهاء هذا الوضع الشاذّ، فعمل على رفع ما نشكو منه بعد دراسة لكلّ الأمور، واقتناعه بأنّه لا يمكن أن تحرم طائفة مسلمة تعيش تحت هذا الحكم المسلم، من أبسط حقوقها، بل إن سموّه بات متأكّداً من صدور الأوامر السامية، بالموافقة على كلّ ما رفعناه له، حتى أنه قال إلى من قابلوه بشأنها: «لولا بعض الإجراءات الروتينية، لقلت لكم إنها انتهت، أمّا قضية المساجد -أي قضيّة عدم المساح للشيعة ببنائها أو تعميرها- فاعتبروها منتهية»...».

«ولكن فيما يبدو ثمّة طرف آخر يجذب الحبل في اتجاه معاكس ليأخذ بخناقنا.. وكنّا نتريّث ونتعلّل بالانتظار.. ولمّا لم نجد لشيء مما بثثناه تحقيقاً، بل توالت الأيّام ضاغطة علينا بأحمال لا نستطيعها، رأينا أن نتوجه إلى المقام السامي الكريم».

«... وتوالت الأيّام وإذا بالمجن ينقلب من قفاه، ويحدث ما لا يخطر على فكر مسلم أو يمرّ بخلد، وجرى التمهيد بالإكثار من طبع وتوزيع الكتب، والحملات الإعلامية في الصحف وخطب الجمعة وسواها.. ولمّا تهيّأت الأجواء، بدأت الخطوات العمليّة للتعبير بوضوح من أننا غير مسلمين، ولا مأمونين، وتلك الخطوات هي:

- صدور المنع علينا من بناء المساجد، وهذا وحده كافٍ للدلالة.. لأنه ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ ... الآية. ولو كنّا في نظر المسؤولين مؤمنين موحدين، لما منعونا من بناء المساجد التي هي عنوان المسلم وهويته.

- التوجّه، بل واحتضان، من تنازعه نفسه بسبب الضغط والمضايقة في العمل والدراسة وغيرها، تنازعه للخروج من المذهب الشيعي إلى غيره. إننا لا نقيم وزناً، ولا

نعير أهميّة أن يتمذهب أي فرد بالمذهب الذي يراه.. ولكن أن تتبنّى بعض أجهزة الدولة الرسمية ذلك، فهو أمر صريح لما ألمحنا إليه. وقضية تزويج فضيلة بنت عبدالله عباس، من أهل سيهات، من المدعو خالد يوسف أحمد باني العميري، وإجراء العقد لها في ١٤ صفر ١٤٠٩هـ بالمحكمة الشرعية بالقطيف، بغير إذن والدها، بل وطرده من المحكمة، مع أنها بكر، ولا يصحّ نكاح البكر إلّا بولي عند المذاهب الإسلامية.. إلّا دليل آخر.

- وقبل هذا يجيب عضو من هيئة العلماء على سؤال ماذا إذا تزوّج شيعي بسنيّة: «هذا لا يجوز شرعاً، ولا يقبل، ويُفسخ إذا حصل، وأرى معاقبة من يفعل ذلك».

- ويأتي في نهاية هذا المسلسل الذي ربما لن يكون الأخير، تعميم من معالي وزير البلدية والقروية، بهذا الشهر صفر، يقضي: «بمراقبة ومتابعة الجزارين العاملين بالمسالخ وإلزامهم بمعرفة أحكام الذبح الشرعي، وألَّا يمكّن من ممارسة هذا العمل إلّا من يثبت أنه مسلم صحيح المعتقد، ينكر الخرافات كعبادة القبور وغيرها، مما يعبد من دون الله، وينكر جميع المعتقدات والبدع الكونيّة كمعتقد القاديانية والرافضة»!... إلخ. وهنا بيت القصيد.. من هم الرافضة؟ أليس هو اسم يطلق على الشيعة الإمامية، وهو في الأصل إطلاق باطل؟.. وهل من الصحيح أن يوضع الشيعة في مصاف القاديانية وعبّاد القبور؟.

إن اللحم الذي يستورد من بلاد الكفر، ويكتب عليه (ذُبح على الطريقة الإسلامية)، فإنّه حلال ويباع في الأسواق، وأمّا ذبح الشيعة فغير جائز!».

«هذه أدلّة رسمية على اعتبارنا غير مسلمين، ونحن نشهد أن لا إله إلّا الله وأن محمداً رسول الله، ومن قالها فقد حرم عرضه وماله ودمه.. فإذا قلنا ذلك، قيل لنا: أنتم تستعملون التقيّة.. إنّ هذا يوحي بوجود خطّة تتبنّاها بعض الجهات المسؤولة لتقضي علينا ككيان ووجود، حين نصبر على المدى الطويل على مضض ونتجرّع الذلّ والمهانة، ونبحث عن لقمة العيش فلا نجدها على سبيل الكفاية».

لقد أشارت الرسالة إلى مواضيع عديدة أشرنا إلى فقرات منها في صفحات سابقة.. ومن التساؤلات والمطالبات التي قدّمت: «كنّا نطالب بالسماح بدخول الكتب الشيعيّة، بحيث لا يمنع الكتاب لكون مؤلفه شيعيًا».

وفي الختام: «خادم الحرمين الشريفين.. الحديث يطول وكلّه آلام وشجون، وأهل القطيف لا يرغبون بحكومتكم بديلاً، فأنت حاكم علينا والله حاكم عليك، فافعل معنا ما تحبّ أن يفعله الله بك يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون، يوم توفّى كل نفس ما كسبت... نلجأ إليك حاكماً، ونسألك مسلماً، تحكم بكتاب الله تعالى، أن ترفع عنّا ظلامتنا».

سادساً: كتب الوجهاء رسالة إلى الأمير محمد بن فهد، أمير المنطقة الشرقية، لتذكيره بمطالب الشيعة في القطيف.. وذلك في ربيع الثاني ١٤١٠هـ قالوا فيها: «لقد كان لاجتماع البعض منّا بسموّكم يوم الأربعاء ٢٦/ ٣/ ١٤١٠هـ، والحديث الذي دار فيه، أثر بالغ الارتياح في نفوس الجميع، لما تميّز به من طيب وصراحة ووضوح، ولقد أمرتم أن تقدّم مطالب القطيف لسموّكم على وجه التذكير، لأنكم ذو إحاطة تامّة بها».

ومن المظالم التي أشارت إليها الرسالة التالي:

«- المنع من بناء المساجد، بل وحتى ترميم الموجود منها، وهذا أكبر دليل على الشك في إسلامنا، إذ متى منعت الحكومة من بناء المساجد، وهي التي تقيمها في خارج البلاد الإسلامية، ومنعها إيّانا يعني أننا في نظرها غير مسلمين.

- منع بناء الحسينيات، وهذا المنع لم يحدث أصلاً لا في زمن المغفور له الملك عبدالعزيز ولا من بعده، فلم يحصل هذا إلّا منذ زمن قريب، مع أنها معروفة الأهداف الخيرة، من بثّ الإرشاد ونشر المعارف الإسلامية والإنسانية والأخلاقية، وتعين على تهذيب الذات وتقويم السلوك.

- منع دخول كتب الشيعة من حيث هي، مهما كان موضوعها دينية أو أدبية أو تاريخية أو فقهية، فالمنع هو الأصل.

- معاملة كل قادم منّا من الخارج -أي جهة ورد منها- ومهما كانت مكانته وصفته بالإهانة والإذلال أمام أعين الآخرين، بالتفتيش الدقيق المزري.. وهو يرى غيره يمرّ بهم المسؤول مرور الكرام، وكأنّ أهل القطيف أمّة مجرمة، أو أنّهم ليسوا سوى موردي مخدرات أو سلاح، فيستحقون الإذلال والتحقير، وكأنّ غيرهم فوق الشبهات.

- بسبب الإعلام المكثّف ضدّ الشيعة، وعلى ضوء ما يشاهده المواطن السعودي

من معاملتهم فيما ألمحنا إليه، صار المواطن السنّي ينظر إلينا نظرة إهانة وازدراء.. بل صار الكثير منهم يتطاول باللسان واليد، حتى على مقاعد الجامعات وغرف السكن وكراسي الوظيفة.. وليس حادث مسجد الظهران الواقع بمنطقة عمل أرامكو ببعيدة أو غائبة عن ذهن سموكم، حينما حاول بعض إخواننا أهل السنّة منع المصلّين الشيعة من دخول المسجد للصلاة.. وهذا أمر لا يرضى به أحد من الناس، فكيف بحكومتنا الرشيدة التي هي مسؤولة أمام الله سبحانه وتعالى».

سابعاً: بعد الغزو العراقي للكويت، وإعلان الملك فهد عن عزمه تشكيل مجلس للشورى، كتب عدد من الشخصيات الشيعية رسالة إلى الملك تتعلق بموضوع الإصلاح السياسي للبلاد، ثم طالبوا بتعديل السياسة الداخلية، القائمة على التمييز الطائفي.. وممّا جاء في تلك الرسالة:

«لقد تعرّضنا في السنوات الماضية للمضايقة في ممارسة شعائرنا الدينية حيث مورست بحقّنا التفرقة الطائفية على جميع الصُعُد، وبالذات فيما يخص تقديم الدعم والمساندة في بناء المساجد وأماكن ممارسة شعائرنا الدينية، كما أنه غير مسموح لنا جلب واقتناء الكتب الدينية والمرجعية الخاصة بنا.

لقد أوصدت الأبواب في وجه أبنائنا الراغبين في الحصول على العمل الشريف، سواء من قبل بعض الجهات الحكومية، أو بعض الشركات الخاصة.. مثل شركة كهرباء المنطقة الشرقية، وبترومين وشركة سابك، وبشكل أخصّ شركة أرامكو السعودية التي أوصدت أبوابها بشكل تام أمام أبنائنا.. كما أن أبناءنا وبناتنا يعانون أيضاً من التفرقة في الحصول على فرص العمل المتكافئة وتقلّد الوظائف الإدارية، وخاصة لدى الرئاسة العامة لتعليم البنات.

إن أبناءنا وبناتنا يعانون من قلّة المقاعد الدراسية الجامعية المخصصة لهم ووضع العراقيل أمام قبولهم في بعض التخصصات الجامعية.

ونحن كمواطنين، وانطلاقاً من واجب المواطنة والدفاع عن تراب الوطن، نطمح دائماً في الانخراط في كافة قطاعات قواتنا المسلحة الباسلة، إلّا أن أبناءنا يواجهون حجراً على دخولهم في قطاعات الجيش، مما يسبّب خلق شعور بالغبن لدى الراغبين منهم في خدمة هذا الوطن».

شواهد ووقائع

نقدّم فيما يلي نموذجين للقرّاء يكشفان كيفيّة تعامل الدولة مع كتب الشيعة الفكرية الاعتيادية التي لا علاقة لها بالسياسة من قريب أو بعيد، والتي لا تحمل تهجّماً على أحد، وبين معاملتها للكتب التي تشتم الشيعة وتطبع في المملكة، والتي تدعو لحربهم والقضاء عليهم.

النموذج الأول: بين يدينا كتاب «تبديد الظلام وتنبيه النيام، إلى خطر الشيعة والتشيّع على المسلمين والإسلام»، لمؤلفه إبراهيم الجبهان، وهو مواطن سعودي، طبع كتابه عدّة مرات في المملكة، وكانت الطبعة الأولى في منتصف السبعينات، ثم تتالت الطبعات بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران.. وفي صيف ١٤٠٨هـ، أعيد طبع الكتاب على نفقة أعلى مؤسسة دينية في المملكة، وهي إدارة الدعوة والإفتاء والإرشاد، وكُتب على الغلاف «وقف لله تعالى»!.

الكتاب هو واحد من مئات الكتب التي طبعت في المملكة على نفقة المؤسسة الدينية، وبتشجيع مباشر من الحكومة في حربها الطائفية ضدّ مواطنيها، وقد اخترنا هذا الكتاب لأنّ مؤلفه سعودي الجنسية، وتركنا كتب إحسان إلهي ظهير الباكستاني، ومحب الدين الخطيب المصري، التي سبق للجامعة الإسلامية أن موّلت طباعتها، وأمثالها.

يحتوي الكتاب على أكثر من ٥١٥ صفحة من القطعة الكبير، وهو في مجموعة لا يحوي سوى الشتم والقذف ممّا تعاف النفس سماعه، إضافة إلى تأليف الحكومة السعودية والحكومات العربية والإسلامية على الشيعة، وكذلك يدعو مؤلف الكتاب بصراحة إلى محاربة الوحدة بين الطوائف الإسلامية، التي اعتبر دعوة الشيعة إليها مؤامرة من مؤامراتهم.

في مقدمة الكتاب يوضح المؤلف الهدف الأساس منه، فيقول: «كان أول ما حملني على كتابة هذه الرسائل، كلمة ألقاها سماحة الشيخ محمود شلتوت، شيخ الجامع الأزهر، من محطّة صوت العرب، قال في مستهلّها: إن المذاهب الإسلامية الخمسة، واحدة جوهراً، واحدة مصدراً، واحدة مورداً، وإنه يجوز التعبّد بالفقه الشيعي. إلى آخر ما جادت به قريحته المشلولة، وكانت هذه الكلمة بمثابة ناقوس الخطر» ص٨.. «ولذا

فإنني لن أموت إلّا بعد أن أحفر بيدي قبور الظلم والظالمين»!.

ثم يشكك في الدعوة إلى وحدة المسلمين وجدوائيتها، وأنه لا يمكن أن تقوم وحدة بين الإسلام والكفر.. و «لقد أملت عليهم مصالحهم الشخصية -أي الشيعة- والمصير المحتوم لكل مفاهيمهم اللاإنسانية لأن يقوموا بمحاولة جديدة، وأن يخترعوا بدعة منكرة، قوامها الدعوة إلى وحدة إسلامية مزيّفة، وتقريب المذاهب الإسلامية.. ولا يخفى على ذوي البصر النافذ ما تنطوي عليه هذه المحاولة من خبث ودهاء.. إن زعماء هذه الطائفة إنّما حاولوا بهذه البدعة المنكرة أن ينقذوا مصالحهم الشخصيّة، وما اكتسبوه باحتراف الدين من جاه ونفوذ ومال حرام، وأن يوقفوا -وإلى أجل- زحف الأفاعي الإسماعيلية، وأن يستروا -ولو إلى حين- ما تكفّلت بروتوكولات حكماء صهيون بهتكه من حقيقة التشيّع».

«ومن المؤسف -بنظر المؤلف- أن ينخدع بمثل هذه المهزلة رجال من ذوي المكانة العلمية في العالم الإسلامي.. ويقعوا في ورطة التجاوب مع الناعقين بحجّة جمع الكلمة ووحدة الصفّ.. ولا أدري أي كلمة تستطيع أن تجمع بين الحقّ والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين من يدعون إلى الوفاق، ومن مردوا على النفاق». ص٧.

ثم إنّ «الميوعة الفكرية هي التي شجّعت عملاء الماسونيّة الكافرة بأن يؤسسوا بين ظهرانينا، وتحت أسماعنا وأبصارنا، وفي أعزّ بقعة تتطلّع إليها أنظارنا -في القاهرة- داراً للنصب والاحتيال، وممارسة الدعارة المذهبيّة، أسموها: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية» ص١٩.

و «الميوعة الفكرية هي التي خدعت لفيفاً من رجال العلم، وقادة الفكر فينا، ممن سقطوا في فخاخ دار التخريب والكذب... فراحوا يمدّون أيديهم النظيفة إلى أيدٍ قذرة ملطخة» ص٢٤.

«وما حدث في مصر لم يكن إلّا من بركات السفارة الإسرائيلية الموجودة في القاهرة والمسمّاة بدار التقريب بين المذاهب الإسلامية، فلا نامت أعين الزعماء» ص٢٤.

«إذا عرفت أيّها القارئ الكريم أن التشيّع كالشيوعيّة، كلاهما من بطن مومس واحدة هي الماسونيّة، عرفت ما تعنيه طائفة الشيعة من الدعوة إلى الوحدة، وإلى التقريب

بين (المناصب) الإسلامية»! ص٢٠٧.

وحربه للوحدة طويل لا ينتهي، وقد اكتفينا بما أوردناه..

ثم يبدأ المؤلف بالتأليب، تأليب الحكومات ضدّ رعاياهم الشيعة، وتأليب المواطنين على بعضهم البعض.. يقول:

«أحب أن ألفت أنظار جميع المسؤولين في البلاد العربية، إلى ان هذه الطائفة لا يمكن أن تضمر الولاء والإخلاص لأيّ نظام حكم تعيش في ظلّه، بل إنها تتربّص به الدوائر، وتتحيّن الفرص للانقضاض عليه».. وإن من أحابيل الشيعة -بنظره- «استشهادهم لدعوة القريب بقول الله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾.. مع أن المخاطبين في هذه الآية هم المسلمون، أمّا الشيعة فإنهم يزعمون الانتماء إلى الإسلام لسرقة المسلمين من دينهم».

ثم يلي ذلك نداء «إلى ذوي الضمائر الحيّة والعقول المستنيرة»، يرشدهم المؤلف فيه إلى أن «لعنة التشيّع هي أصل كل بلاء أصاب الإسلام»، وأنهم هم لا غيرهم «أسباب التخلّف الذي أنت فيه، وأسباب الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رافقت تاريخك القريب والبعيد، وأسباب الاضطراب الشامل وفقدان الطمأنينة وعدم الاستقرار الذي تشكو منه» ص١٦.. «فلا تنخدع بهذا اللف والدوران، فإن كل شيعي على وجه الأرض أو في بطنها سبئي، لأنه يتبع ديناً جاء به عبدالله بن سبأ اليهودي، وأن من يعتنق التشيّع يسمّى ملحداً هدّاماً» ص١٨.

«وإنني أعود فأكرر تحذيري لكافة الدول الإسلامية التي توجد فيها أقليّات من عصابة الرفض -والمملكة التي طبع فيها الكتاب ووزّع في مقدمتها- أن تأخذ حذرها من دسائس هذه الطائفة، وألّا تأمن أحداً منهم على المناصب الهامّة... إنّ التشيّع جزء من خطّة جهنميّة وضعت للقضاء على جميع ما تعارفت الإنسانيّة في أجيالها المتعاقبة على احترامه من قيم وفضائل وأخلاق ومثل عليا، وما التشيّع إلّا أحد الأقنعة التي تخفي وراءها وجوه واضعي خطة القضاء على الإنسانيّة، وتدمير العالم فيه.. وها قد بلغت، اللهم فاشهد، وأنت خير الشاهدين» ص٥٩.

وقاموس الشتم عند الأستاذ إبراهيم الجبهان مليء بمختلف العبارات، وإليك

نماذج مما حواه ذلك القاموس:

«قد لا يصدّق الكريم أن نكاح الأم عندهم هو من البرّ بالوالدين، وأنه عندهم من أعظم القربات» ص٢٢٢.

«إنكم -أي الشيعة- منشقّون عن الأمة الإسلامية، منابذون لها، وأنتم في حكم المرتدين حتى ترجعوا إلى حظيرة الإسلام» ص٢٧٤.

«علي بن أبي طالب لم يكن يدور في مشيته.. بل كان يمشي على صراط مستقيم. أما الدوران، فصفة لا تليق إلّا بحمير الطواحين، يا حميراً بلا طواحين» ص٣٠٣.

«ماذا يقول الخنازير؟ -أي الشيعة-»٣١١.

«ارفقوا بأنفسكم أيّها الدسّاسون قبل أن ترفقوا بنا.. فقد أصبحتم وأيم الله سبّة على الإسلام وعاراً في جبين التاريخ، وعبئاً ثقيلاً على الإسلام والمسلمين.. أخزاكم الله كما أخزى عاداً وثمود، وكتب عليكم من الذلّ والمسكنة والفضيحة ما كتبه على اليهود» ص٣١٩.

«هل يشكّ في كفر هؤلاء إلّا من كان مجوسيًّا مثلهم؟» ص٣٢٢.

«نحن نسمّي الشيعة روافق، لأنهم رفضوا الإسلام جملة وتفصيلاً» ص٣٢٧.

«النفاق والزندقة هما من مميزات الروافض» ص٣٢٦.

«شبه الرافضة أظهر فساداً من شبه الخوارج، لأن الخوارج كانوا أصبح منهم عقلاً، وأنزه قصداً.. والرافضة أكذب وأفسد ديناً» ص٣٢٩.

«وكما أن النصارى من أجهل الناس، فإن الرافضة من أجهل الناس وأخبثهم، لأنهم جمعوا بين جهل النصارى وخبث اليهود» ص٣٢٩.

«والآن ما رأيك أيها القارئ الكريم.. ألا ترى معي أن جهاد هؤلاء السفلة أحبّ إلى الله من جهاد اليهود والنصارى والمجوس وعبدة الأوثان.. ألا ترى أننا في حاجة إلى مائة الف حجاج على شاكلة الحجاج بن يوسف الثقفي، ومائة ألف يزيد على شاكلة يزيد ابن معاوية، ليطهّروا الأرض من هذه الأرجاس المنتنة؟» ص٣٥٢.

«وقع في يدي كتاب: الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنّة والإماميّة، للشيخ علي الخنيزي من أهالي القطيف، وقد تصفحته فوجدته جديراً بالردّ لما فيه من أفانين التضليل والدسّ والمراوغة» ص٣٨٤.

«ما الذي ربحه الإسلام على أيديكم، وعلى يد أيدي الأصنام التي تبعدونها من دون الله، يا أشباه القرود» ص١٩٨.

«إنّ الاتفاق على مقاومتكم والإجماع على محاربتكم، لدليل كافٍ على أنكم عنصر شاذّ، يشكّل وجوده خطراً جسيماً على أمن الشعوب وسلامتها.. إنّكم أجانب في كل وطن تقلّكم أرضه.. لماذا؟.. لأنكم متهوّدون أكثر من اليهود، مع فارق واحد أنهم يحلمون بالسيطرة على العالم تحت تاج ملك من نسل داود، أما أنتم فإنكم تحلمون بالسيطرة على الوطن الإسلامي تحت تاج دجّالكم.. لا بل إن الله ساواكم بأسيادكم اليهود» ص٢٠٤ - ٢٠٥.



«ادفنوا رؤوسكم في التراب يا قردة، فإن لله على دينه أعيناً ساهرة تحرسه» ص٢٠٦.

وتحت عنوان «لقد آن لكم أيها الشيعة أن تفهموا»، قال مخاطباً المواطن الشيعي: «إنّك تسخر من النصارى لأنهم يعبدون آلهة ثلاثة، وإنك أحقّ بالسخرية منهم، لأنّك إنّما تعبد اثني عشر إلهاً من دون الله.. وتسخر من اليهود لأنهم يضمرون العداء لجميع البشر، ولا تدري أنك تدين بنفس العقيدة التي يتديّن بها اليهود... إلخ» ص٢١٠.

«لم يدخل في سلك هذه العصابة إلّا كلّ مارق من الإسلام» ص٢١.

وقال المؤلف عن الإمام جعفر الصادق، الذي يجلّه علماء المسلمين جميعاً: إنه ذلك «الداهية الأبقع الذي وجدت فيه الماسونية الخبيثة ضالتها المنشودة، فالتفت حوله وجعلت منه صنماً أوحد فتنةً للذين في قلوبهم مرض» ص٢١، وإنه كان ينفق المال على «الدعاة المبشرين والجمعيات السريّة التي عاثت في كيان الأمّة الإسلامية فساداً وتخريباً» ص١٠.

«كلّ من يولد في أيام عاشوراء فهو سيّد، وكل من حملت به أمه في أيام عاشوراء فهو سيّد، حتى ولو كان حملاً غير شرعي» ص٢٨.

والسيد لا يحتاج -بنظر المؤلف- سوى لأدوات الدجل ليطالب «الآخرين بخمس جدّه، وقد يكون جدّه سمساراً في أحد أحياء البغاء» ص٢٩.

«إنك إذا قلت لشيعي: قال جعفر بن محمد: إن لك يا فلان ذنباً وحوافر، وأنت لا تشعر.. فإنه على الفور سيتحسّس قفاه، وسيقوم بفحص قديمه، ثم لا يلبث أن يذهب إلى أقرب مشهد من مشاهد الأئمة ويضرع إليه أن يعيده إلى هيئة بني البشر.. وثق أنك قد أصبحت عنده في عداد المعصومين، ومن لم يصدّق فليجرّب ما أقوله» ص٣١.

«الإباحيّة شائعة في الأوساط الشيعيّة.. وما أكثر ما ينتهك عندهم باسم الدين من أعراض» ص٤٨.

«ومع ذلك يغضب إمامهم محمد الحسين آل كاشف الغطاء، لأنه سمع في لواء الدليم بوجود من يعتقد أن للشيعي ذنباً.. إن للشيعي يا أيها المكشوف الغطاء ذنباً وحوافر، وإنه يمشي على أربع.. ومن لم يعتقد هذا فإنه منهم رضي أم كره» ص٦٠.

«كنّا نتمنّى أن يعلن الشيعة براءتهم من الإسلام، وليس لنا أن نتدخل في شؤونهم بعد ذلك إلّا بمقدار ما يسمح به الإسلام من توجيه ونصح وإرشاد».. وإذا لم يعلنوا براءتهم من الإسلام «فلا ولا كرامة» ص٦٠ - ٦١.

«الروافض -أي الشيعة- كانوا يهوداً أكثر من اليهود» ص١٣٩.

«إن عقيدة التشيّع قد أسّست بين اليهود لخدمة اليهود» ص١٥٣.

«من حقّ الإنسانيّة على حَمَلة الأقلام أن يحفروا بأقلامهم البريئة قبر عقيدة التشيّع الأخير، لأن بقاء التشيّع هو بقاء لفتنة الإنسانية، وفتنة التاريخ، وفتنة الأجيال القادمة» ص١٥٤.

«فيا إخوان القردة.. يا أيها المارقون من كل دين» ص١٥٥.

«أمّا الرأي القائل بأن ابن سبأ خرافة، فإنه يعطينا الحقّ بأن نقول: إن علي بن أبي طالب خرافة» ص١٥٨.

«إنني لا أهاجم عقيدة لها كيان، ولا مذهباً يستحق شيئاً من الاحترام... ولكنني

أهاجك طفيليات علقت بدين الإسلام.. ولا يقولنّ قائل: إنّك تدعو إلى الفتنة وتمزيق الصفوف، فإنني على العكس من ذلك، إنّما أدعو إلى إزالة أسباب المحن، واستئصال جذور الفتن.. وإنّه لعار الدهر وسبّة التاريخ، أن نمنح عقيدة الدسّ والتآمر كياناً شرعيًا، أو نهيئ لها أسباب الحياة... ولا يظنّن ظانٌّ أنني أدعو إلى حمل السلاح.. كلا.. فإنهم أصغر وأحقر من أن يحتاجوا إلّا لبضعة أقلام جريئة تخرس أفواههم، وتكشف خباياهم، وتقذف بهم وبحصائدهم إلى الجحيم» ص١٨٨.

«فليشهد الله، وليشهد العالم، ولتشهد الإنسانيّة، وليشهد التاريخ، ولتشهد الأجيال المقبلة، أنهم كافرون بالله وبملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.. وأنهم دجّالون وكاذبون في دعواهم الانتساب إلى الإسلام» ص١٨٩.

«الشيعي يتعبّد بالشتم والقذف والغدر والتآمر والاحتيال والتزوير ونهش الأعراض وانتهاك الحرمات.. الشيعي لا يحبّ غير نفسه.. للشيعي قدرة عجيبة على التقلّب.. يمدّ الشيعي إليك يده مصافحاً، ولكن ليشغلك بها عن اليد الأخرى التي تمتدّ إلى جيبك.. إذا رأيت شيعيًا، فقل: اللهم إني أجعلك في نحره، وأعوذ بك من شرّه، وإذا دخلت حيًا شيعيًا فقل: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث.. الشيعي كالنعامة.. الشيعي كالتمساح يأكل الفريسة ويبكي عليها.. للمنافق وجهان أحدهما لك والثاني عليك، وللشيعي مائة وجه ليس لك حظّ في واحد منها.. عينا كل إنسان في وجهه، وعينا كلّ شيعي خلف ظهره.. الشيعي جندي مجهول في جيش إسرائيل، ومهمّته أن يكون صفراً في ساعة الصفر، ومن الكسور العشرية بين النفايات البشريّة.. ثلاث يقومون بوظيفة الشيطان، أحدهم الشيعي، أقانيم التخلّف ثلاثة، أحدهم الشيعي.. الشيعي يخاف من تحكيم عقله.. الشيعي المعتدل هو الذي يتهمك بما فهو فيه، ويباهيك بما ليس فيه.. إلخ» ص١٩٠ - ١٩١.

ومن الأوصاف التي أطلقها وكررها المؤلف عشرات -بل مئات المرات- على الشيعة ما يلي: «مجانين، حمقى لا يملكون مثقال ذرّة من العقل، نصّابون، دجّالون، محتالون، تماسيح، كفار، مرتدون، عصابة رافضة، سرّاق، لا يستحون من الدعوة إلى الوحدة، شراذم، وقحون، أباحوا السجود لغير الله، عقولهم ملتاثة، حضرات التماسيح، أذناب مسخّرة، أدمغتهم متحجّرة، ضمائرهم خربة، هم أكبر عائق في وجه نشر الإسلام،

كذّابون، إخوان الكفرة، إخوان القردة، فقدوا كل معنى للكرامة الإنسانية والاعتبارات الخلقية، يعيشون في مستوى لا يليق الّا بالعجماوات، لا يتناهون عن منكر فعلوه، لا يتورعّون عن ارتكاب أفظع الجرائم وأحطّ المحارم، مخدوعون، إباحيّون، خبثاء، اليهود أسيادهم، ملحدون، رعناء، كلاب النار، حثالة بشريّة، نفوسهم وضيعة، ضحايا السبئيّة، الموغلون في السفاسف، الأمساخ البشريّة، أبوا إلّا أن يكونوا من الحمير والبقر، أتباع التلمود، مزوّرون،كلاب مسعورة، يهود أكثر من اليهود، ينفذون وصايا يهودي زنيم، ينحتون الأصنام، بهائم، سوائم، غاوون، غنم ضائعة، مارقون، يتبعون كل ناعق، عصابات مجرمة، أذناب اليهود، شيوعيون، أجسام البغال وأحلام العصافير، عميان، قطعان بقر خلقت على صورة بشر، أكَلَة السحت، مصّاصو الدماء، أغبياء، عملاء اليهودية العالمية».

أمّا علماء الشيعة، فهم بنظر المؤلف -إبراهيم بن جبهان-: «تجار دين، محترفو دنيا، يقتنصون أكل السحت، كذّابون، زناة، واضعو خرافات، محرفو الكلم عن مواضعه، أمهر الناس في صناعة الأكاذيب، على استعداد لبيع الدين والضمير للشيطان لقاء مصلحة تافهة، أفّاكون، أئمة ضلال، محترفو الشعوذة والدجل، مأجورون، مزيّفون، أخبث الناس قلباً وقالباً، يعتصرون الدم البريء والعرق الطاهر، فاشلون، أشباح معمّمة، سماسرة إبليس، أمساخ... إلخ».

أما مذهب التشيّع بنظر المؤلف فهو: «عقيدة دخيلة، سخيفة، موروثات عفنة، بؤر فكرية منتنة، دين جديد مستمدّ من المجوسيّة والنصرانية واليهودية، دين مستبدّ، شريعة مستمدّة من خلايا الماسونيّة وأوكار اليهودية، مزابل، شعوذة، تخريف، سرطان خبيث... إلخ».

وهكذا لا تخلو صفحة من الكتاب من سبّ وشتم بأقذع ما في القاموس العربي من أوصاف.. وقد لا يكون لنا اعتراض كبير، لو أن الكتاب طُبع في خارج المملكة ووزّع من الخارج، ولو أن المؤلّف لم يكن سعوديًّا، ولو أن الحكومة -ممثّلة في وزارة الإعلام وغيرها- لم تسمح بطباعته مرّات ومرّات، ولو أن ما في الكتاب يمثّل رأي المؤسسة الدينية الرسميّة، وعلى رأسها الشيخ عبدالعزيز بن باز، ولو أن الكتاب لم يتعرّض لشيعة المملكة بالتخصيص، ولو أن الكتاب أراد له مَنْ يقف وراءه نشره على أوسع نطاق في المملكةن وربما خارجها.

هـل تسـتطيع الحكومة السـعودية أن تتـبرّأ من الكتـاب، وأن تنتظـر أن تعمّ آثاره «الحسـنة!» كلّ الأوسـاط الاجتماعية في المملكة.. هل تسـتطيع الحكومة التي أدخلت في سـجونها مئـات من الشـباب، لمجـرّد حيازتهم كتاباً شـيعيًّا واحداً لا يقـول بمثل ما قاله الجبهان، ولا يتحدث بمثل ما تحدّث به، بل لا يقرب من مسائل الخلاف وتأجيج مشاعر التعصّب، إنها غير مسؤولة عن الكتاب ونشره؟.

إن الحكومة السـعودية ومؤسستها الدينية لا تعتبر ابن جبهان مخطئاً، بل هو جدير بالمحبّـة والتقدير، على جهوده.. وحتى المؤلّف يعترف فيقول في طبعة الكتاب الثانية: إن الشـيعة «رفعوا لأصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤسـاء الدول العربية والإسـلامية برقيـات يلتمسـون فيها إصـدار أوامرهم بمنع دخول هـذا الكتاب، وباءهـم الله بالذلّ والخيبـة عندمـا طلبوا من الحكومة السـعودية اعتقالي، فرفضت الحكومـة الموقّرة طلبهم بدون محاكمة عادلة» ص١٩٣.

ولو حُوكم الجبهان في المحاكم السعودية، بمقياس العدل السعودي، على إحداث الفتنـة، والقـذف، وأهانة نحو ٣٠٠ مليون شيعي في العالم، وأكثر من مليون شـيعي في المملكة، لنال جائزة الملك فيصل «في الدفاع عن الإسلام»، وعن كيان المملكة!.

في الطـرف الآخر، فإنّ الشـيعة ممنوعون من الردّ، بأيّ صـورة كانت.. وممنوعون من إدخال كتبهم.. التي تصادر ويحكم عليها بالحرق، وعلى «مهرّبها!» بالغرامة والسجن ومصادرة السيارة الناقلة.. ضمن قانون أصدره النظام الطائفي الحاكم.

النمـوذج المناقض: وتشـير إلى وثيقة حكومية صادرة عن (قسـم عرض الطرود) في إدارة الطـرود البريديـة بالدمـام، التابعة لوزارة الـبرق والبريد والهاتـف، بتاريخ ١٦ شـوال ١٤٠٤هـ، تحوي موضوع مصادرة كتب قادمة بالبريد، «والحكم عليها بالإتلاف حرقـاً».. تقـول الوثيقة: «بحضورنا نحـن الموقعين أدناه، بعد عـرض الطرد رقم: (..)، الـوارد من أميركا، المرسـل منه (..)، المرسـل إليـه (..)، محتويات الطـرد: كتاب اليأس والأمل في مفهوم الإسـلام، أربعة كتب: المسـائل المنتخبة، كتاب الإمام جعفر بن محمد الصـادق، كتـاب الإمام زين العابدين، كتـاب فاطمة الزهراء، كتـاب الدعوة والدولة، كتاب أحكام الحج، كتاب الإمام الحسـين، كتاب المعالم الأساسـية للرسـالة الإسـلامية، كتاب الحج، كتاب العبادة والزهد في الإسلام، كتاب العبودية، كتاب نظرية (..)، كتاب

دعاء كميل، كتاب نفحات رسالية، كتاب خطوط تفصيلية، كتاب (بدون)، كتاب بحث حول الولاية.

مراقب الإعلام المنتدب بالطرود البريدية بالدمام بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٤٠٤هـ أوصى بعدم الموافقة على ما في الطرد، والذي يحتوي على اثنين وعشرين كتاباً:

وبناء على ذلك تمّ إتلافها حرقاً بجميع محتويات الطرد ومتعلقاته اليوم.

وعلى هذا جرى التوقيع،،،

مراقب الإعلام، صالح محمد السعود.
مندوب الأمن، سالم علي القحطاني.
مراقب الجمارك، أحمد محمد تفتي.
مندوب عرض الطرود، توحيد عبد العزيز.
يعتمد: مدير الطرود البريدية بالدمام، محمد محمد الخباز».

واضح من عناوين الكتب، أنها لا تحمل إساءة للدولة، ولا لمذهبها، ولكن اقتضت إرادة الحكومة منع أي كتاب يحوي نفساً شيعيًا أيًا كان نوعه، وسواء اتفق مع وجهات نظر المذهب الرسمي أم لم يتفق.

في مقابل هذا، نجد أن الملوك السعوديين تولوا طبع الكتب الطائفية، أو التي تدعم المذهب الرسمي، في وقت لم يكن هناك في البلاد مطبعة واحدة.

وتشير قائمة الكتب التي طبعها الملك عبد العزيز على نفقته الخاصة إلى ما ألمحنا إليه، حيث عدد الأستاذ عبد العزيز الرفاعي، في بحث منشور في مجلة «الدارة» في عددها الصادر في شهر رجب ١٤٠٦هـ - مارس ١٩٨٦.. عدد نحو ٦٤ كتاباً تولّى الملك المؤسس طباعتها، من بينها:

١- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية.
٢- الهدية السنية والتحفة الوهابية النجدية.
٣- الضياء الشارق في ردّ شبهات المارق لابن سمحان، ط القاهرة.
٤- كشف غياهب الظلام، وبراءة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، عن مفتريات هذا الملحد الكذاب، لابن سمحان، ط الهند.

٥- الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه المدحضة الشامية، لابن سماحان.
٦- ديوان ابن سمحان (عقود الجواهر المنضدة الحسان)، ط بومباي.. وقد أشرنا إلى بعض أشعار الديوان في مواقع من الكتاب.
٧- مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام (محمد بن عبد الوهاب) للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ.
٨- الأسنّة الحداد في كشف شبهات علوي الحداد، للشيخ سليمان بن سمحان، ط الهند.
٩- تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والمين، ابن سمحان، ط القاهرة.
١٠- التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ط الهند.
١١- الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد.
١٢- الدين الخالص.
١٣- روضة الأفكار والأفهام، للشيخ حسين بن غنام.
١٤- عنوان المجد في تاريخ نجد، لعثمان بن بشر.
١٥- مجموعة التوحيد النجدية، وتحوي ثمانية كتب.
١٦- مجموعة الحديث النجدية، وتحوي تسعة كتب.
١٧- مجموعة خطب الشيخ محمد بن عبد الوهاب.
١٨- فتح المجيد في شرح التوحيد.
١٩- كشف الشبهات، للشيخ محمد بن عبد الوهاب.
٢٠- تأسيس التقديس في كشف تلبيس داوود بن جرجيس، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين. ط مصر.

الأخطر من هذا كله، انعكاس ما تنشره وسائل الإعلام المحلية عن الشيعة، فقد كاد أن يؤدي في أحايين كثيرة إلى مصادمات مسلّحة وللاعتبار نسوق هذا المثال:

نشرت مجلة المنهل السعودية في عددها رقم ٤٥٨ - السنة ٥٤، الربيعان ١٤٠٨هـ أكتوبر - نوفمبر ١٩٨٧م، مقالات عديدة تحوي طعوناً واضحة وتجنيًّا صارخاً على الشيعة بشتّى فئاتهم ومذاهبم.. كان من بينها مقال بعنوان: «الملل والنحل الدينية وخطرها على الأمة» بقلم زاهر عواض الألمعي، الذي قال فيه: إنه ليس هناك خطر من

المذاهب المادية التي بدأت تنحسر في الأعوام الماضية، ولكن الخطر يكمن في «ما تعجّ به الساحات في دول العالم الإسلام وغيرها -القاديانية، البهائية، وطوائف الشيعة التي انحرفت بدعوة الإسلام».. وحتى هنا لم يقل الكاتب شيئاً ذا بال، ولكن المقال المنشور في العدد نفسه لمحمد بن حسن الغماري والمعنون بـ«حقائق الإسلام وأباطيل المرجفين» كان أكثر تخصيصاً ووضوحاً، حيث كتب ضد الشيعة الإسماعيلية في جنوب المملكة، مخصصاً إياهم بالكفر والزندقة والانحراف.

قال: إن الإسماعيلية ربيبة الماسونية، وأنهم يؤلّهون أئمتهم، وأنهم عملوا على هدم الإسلام «ولا يعرف في الإسلام فرقة شرًّا منهم»، وإن مبادئ الإسماعيلية مأخوذة من اليهودية. وبعد أن ينتهي من سبابه، يشير بوضوح إلى أن من الاسماعيلية «السليمانية باليمن ونجران ويقال لهم المكارمة».

وأضاف: إنهم زنادقة يدعون «للإباحية والالحاد وتحليل الحرمات وهدم القيم الأخلاقية والآداب المتبعة في كل عصر، ويجوزون نكاح البنات والأخوات واللواط وشرب الخمر والكذب والنفاق والتقية في غير موضعها والحقد على العروبة والإسلام، وهذه صفات معهودة في اليهود»!.

وفي الخاتمة: «وهكذا كانوا لا يتركون حرمة إلا انتهكوها، ولا واجباً إلَّا تركوه، فهم أخبث من اليهود والنصارى، ويصدق عليهم قول القائل:

وكنت امرأً من جند إبليس فارتقى بي الأمر حتى صار إبليس من جندي»

قامت قيامة الإسماعيليين على أثر نشر المقال، واستعرضوا قوتهم المسلحة في نجران، وأنشدوا في «العرضات» أشعار التهديد، وحين أمر أمير المنطقة الجنود بأن يواجهوهم أبوا، وذهبت مجموعة مسلحة إلى مكة المكرمة تريد قتل الكاتب، وقيل: إنهم أحاطوا ببيته. وهنا أحجم أمير مكة عن مواجهته، إلا أن تكون مذبحة في صفوف الطرفين، فحاول إقناعهم بالعدول عن رأيهم في قتل الكاتب، ولكنهم أبوا، ووصلت الأمور إلى المراجع العليا، وتباحث معهم الأمير سلطان الذي استرضاهم بالهدايا والأموال، وأن يكتب اعتذار في المجلة عمّا جرى. ونصحت الحكومة الكاتب أن يسافر إلى الخارج، فاختار مصر وأقام فيها بضعة أشهر. وفي العدد التالي من المجلة قدّم الكاتب اعتذاره، وكذلك فعل رئيس تحرير المجلة.

ولأهمية الاعتذارين نوردهما نصاً:

«لقد سبق أن نشرت لي مجلة المنهل موضوعاً تحت عنوان: حقائق الإسلام وأباطيل المرجفين، وحيث أني قد استقيت معلوماي التي أوردتها في الموضوع المشار إليه من مصادر تبينت بعد التثبت والتدقيق بأنها أخطأت جانب الصواب فيما نقلته عن بعض المؤرخين، وخاصة ما يتعلق منها بعقائد بعض سكان المنطقة الجنوبية في حقبة تاريخية مضت.

وإني وبعد أن تبيّنت مدى الخطأ الذي نقلته في عجالة مني لقراء المجلة ضمن السرد التاريخي الذي أوردته تحت العنوان المشار إليه، وحرصاً على كشف اللبس الذي حدث.. فإني أتقدّم بشديد أسفي واعتذاري للمسؤولين، كما أعتذر لأصحاب الشأن الذين وردت أسماؤهم في صلب الموضع، حتى يعرف الناس براءتهم مما يُنسب إليهم، وما هم منزهون عنه. والله من وراء القصد.

الدكتور محمد بن حسن الغماري

مكة المكرمة



أما الاعتذار الآخر فنصّه: «يؤكّد المنهل -بل ويعتز أن يوضح الحقيقة ويطرحها لقرائه الكرام، بأن المقال الذي تناول فيه الدكتور محمد حسن الغماري، بعض الفرق الإسلامية بعنوان: حقائق الإسلام وأباطيل المرجفين.. يحتوي على جزئيّات تعدّ في الجملة ذات مساس بمشاعر بعض الإخوة، باعتبار أن ما ذكر ليس أكثر من حديث تاريخي استقرائي.

وكان الكاتب يريد نشر مقال آخر استكمالاً لمقاله السابق يوضّح فيه المقصود. ولكن نظراً لما وقع من لبس، فقد توقف نشر المقال، وقدّم الكاتب اعتذراً على صفحات هذه المجلة، أوضح فيه وجهة نظره بما يزيل اللبس. ونؤكد باسم المجلة ورئاسة تحريرها التي دأبت على تحرّي الحقيقة وبذل الجهد لتقديم المعرفة الطيبة لقرائها، اعتذارنا وأسفنا لما حدث من سوء فهم من بعض الإخوان لأمر لم يقصد أبداً، إنما نتيجة الاستعجال في إخراج العدد.. ولعل فيما أوضحه الكاتب ما يكفي من إزالة اية استفهامات أو غموض، والله ولي التوفيق.

صاحب ورئيس تحرير مجلّة المنهل

نبيه بن عبد القدوس الأنصاري

فالكاتب اعتذر بالمصادر، وصاحب المجلّة اعتذر بالاستعجال في إخراج العدد.. ولولا السلاح لم تعتذر الحكومة ولا صحافتها!.

ووقع في عام ١٩٨٩ حدث مشابه للأول تقريباً، وقد كان الناشر هذه المرّة صحيفة (المسلمون). ففي عددها الصادر في يوم الجمعة، السابع عشر من المحرم ١٤١٠هـ، الموافق للثامن عشر من أغسطس ١٩٨٩م، نشرت مجلة المسلمون لقاءً مع باحث رفض في البداية الكشف عن اسمه، وبعد الإلحاح قال: أن اسمه صالح بن محمد العربي، وكان اللقاء المنشور قد حمل عنواناً فاضحاً «فضائح جديدة للبهرة -أتباعها ينكرون الله ويسجدون للبشر.. يتزوجون بناتهم وأخواتهم بحجة أنهم أولى من الغريب»!.. وقالت الصحيفة في اللقاء المطول الذي ملأ صفحة كاملة تقريباً، إن البهرة السليمانيّة -ومنهم الاسماعيليون في جنوب المملكة- يقدّسون زعيمهم الحسن المكرمي، وهو من العائلة المكرميّة التي كانت تحكم نجران فيما مضى من الزمن. وأضافت: «إن أفراد هذه الطائفة أسقطوا التكاليف وطرحوا الشرائع جانباً وأحلّوا المحرمات، وهذا ما فعله علي بن الفضل حين ادّعى النبوة وأعفى أتباعه من أداء الشعائر الإسلامية وأحل نكاح البنات والأخوات بدعوى أنهم أولى من الغريب»!.

وقالت: «إن البهرة السليمانيّة، بهرة اليمن، هؤلاء من قبيلة يام، ويتمركزون في منطقة «حراز» ويقدسون زعيمهم الحسن المكرمي، الذيب ينتحل مذهب البابوات من صنع صكوط لأتباعه على قطع في الجنّة، وهؤلاء يعرفون بالمكارمة»! وغير ذلك من الكلام النشاز والباطل.

وفي ختام اللقاء حذّر الباحث من خطر هذه الفرقة، وطالب بطرد الإسماعيلية من المملكة: «وأرجو أن تصدر رابطة العالم الإسلامي بطردهم من جزيرة العرب، وأنا أخصّ الرابطة بالذات لما لها من كلمة مسموعة، ولأنها أصدرت قراراً بشأن طرد الفرقة القاديانية من قبل، وتمّ تنفيذ هذا القرار».

وكما في المرّة السابقة، تظاهر الإسماعيليون بالسلاح، وحين جاءت وفود أمير نجران لتسكين ثائرتهم، قالوا له: إن الحكومة نقضت عهودها معهم، والتي وقّعها الملك عبد العزيز، حين سمحت لصحافتها بالتعرّض لمذهبهم، دون أن تتيح لهم حريّة الردّ على الاتهامات والطعون الموجّه إليهم. وتدخّل الملك فهد والأمير سلطان في الأمر،

ووعدا بمعاقبة الصحيفة التي قال الأمير سلطان لزعماء الإسماعيلية في المملكة: إنها لا تمثّل رأي الحكومة!

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر شاهداً على دعم الحكومة للنزعات الطائفية التي تمارسها المؤسسة الدينية التقليدية، ما حدث في عام ١٩٦٧ في الهفوف، حيث قام الشيعة في محلّة «الفوارس» بتسوير المقبرة، وبناء مصلّى ومغتسل، وتقدموا لبلدية الهفوف بذلك وحصلوا على الموافقة.

هنا قامت قائمة مشائخ السلطة، ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واعترضوا على بناء المصلّى، لأن ذلك لا يجوز، وصدرت فتوى من المشائخ المحليين بعدم جواز بناء المصلّى ووجوب هدمه، وكان البناء قد شارف على نهايته.

اعترض زعماء الشيعة في الأحساء والقطيف على ذلك، وطُرحت القضية في المحاكم التي يسيطر عليها أتباع المذهب الرسمي، ووصل الأمر إلى أن أفتى «مفتي الديار السعودية» الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ بهدم المسجد.

هنا شعر الشيعة بأنهم خسروا القضية على الأرضية الطائفية، فتحرّكوا لاستحصال قرار سياسي بمنع الهدم، وتشكّل وفد مشترك من شيعة القطيف والأحساء برئاسة الشيخ باقر بو خمسين -الذي يشغل حاليًا منصب قاضي الأوقاف والمواريث الشيعية في الأحساء- لملاقاة الملك فيصل.

اشترك في الوفد من الأحساء سبعة، هم: الشيخ باقر بوخمسين من الهفوف رئيساً للوفد. والمرحوم عبد المحسن العيسى من قرية العمران الشمالية، السيد جواد السلمان من القارة، والمرحوم عيسى البشر من المبرز، والمرحوم محمد عيسى بن الشيخ من الهفوف، والمرحوم السيد يوسف آل يوسف من الهفوف، والحاج حسين محمد علي من المبرز، واشترك من القطيف: السيد حسن العوامي، والخطيب رضي الزاير، والحاج محمد تقي السيف، وغيرهم.

اتّفق أعضاء الوفد أن يقدّموا كتاباً إلى الملك فيصل، واختاروا في اللحظات الأخيرة السيد جواد السلمان أن يسلّم الكتاب بحضرتهم إلى الملك وأن يتحدّث له عن موضوع مبنى المصلّى.

قرأ الملك فيصل الكتاب، وكان يتضمّن حديثاً عن المذهب الشيعي، وعن حرية الشعائر، إلى أن وصل إلى خاتمة الكتاب التي تشرح ملابسات موضوع بناء المصلّى.

حين فرغ الملك من قراءته، التفت إلى أعضاء الوفد، وسأل متهكّماً: من أين أتيتم بهذا الدين الخامس؟!

فردّ أحد الأعضاء: طال عمرك، إنه ليس ديناً خامساً، وإنما هو مذهب كسائر المذاهب.

ردّ الملك غاضباً: ما عندنا إلا مذهب واحد، والمساجد كلها تحت أمر الشيخ محمد ابن إبراهيم. وأضاف بأنه هو شخصيًّا الذي أمر بوقف العمل في بناء المصلّى وهدمه!

هنا انبرى المرحوم عيسى البشر متسائلاً عن السبب، وأضاف بما يمكن أن يفهم منه أن الملك لا يدري كثيراً عن الموضوع، أو أنه يعلم بجانب واحد منه. قال عيسى البشر: ولكن صاحب الدار أدرى بالذي فيه!

إنفعل الملك -وكان مشهوراً عنه أنه سريع الغضب- وقال: «اخسأ واقطع»، الشيوخ أبخص.

ردّ البشر مرة أخرى، وحاول السيد حسن العوامي إسكاته ونَهْرَه. ولكن الملك لم يتمالك أعصابه، فقال سُباباً نعفّ عن ذكر الكثير منه، ونكتفي بالإشارة إلى جزء يسير منه. قال: «يا قحبة. إخسأ واقطع.. قوموا -وهنا قام فيصل نفسه- اطلعوا، والله لأحرق بيوتكم في نصف الليل».. ونُقل عن أحد أعضاء الوفد، أن الملك إنقضّ على البشر بضربه بعقاله الذهبي، وحين سمع الحرّاس صوت الملك المنفعل، هجموا في الداخل وطردوا أعضاء الوفد، وسحبوا عيسى البشر من بين يديه.

عاد أعضاء الوفد إلى الفندق الذي يسكنون فيه بالرياض، ليحزموا حقائبهم عائدين إلى منطقتهم، ولكن رجال المباحث تعقّبوهم إلى هناك، واعتقلوا عيسى البشر، فعاد الوفد وهو في غاية التأثر والألم، وانعكس ذلك على الجمهور العريض الذي كان ينتظر جواباً شافياً من الملك.. ولكن حين علموا بالنتيجة، تحفزوا لمواجهة الحكومة بالسلاح.

فبعد أيام قلائل من عودة الوفد، جاءت الجرافات مساءً لتهدم المصلّى، وانتشر

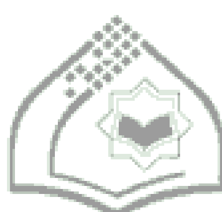
الخبر، فجاء أهل قرى الأحساء في منتصف الليلة التي سبقت صباح الهدم، ولكن المرحوم الحاج علي الطاهر بو خمسين ردّهم خوفاً من وقوع مذبحة.. ولم تتقدم الجرافات لتؤدّي مهمّتها إلّا بفرقة من الجنود المدججين بالسلاح، وبعد استنفار كافة القوى المسلحة في منقطة الأحساء.

وبقي المرحوم عيسى البشر ثمانية أشهر في سجن المباحث بالرياض، ولم يطلق سراحه إلا بمناسبة عيد الفطر المبارك، وبعد تدخّل من قبل الشخصيات المحلية.. ولم تُحل أزمة المصلّى إلا بعد وفاة الملك فيصل (مارس سنة ١٩٧٥م) حيث أُعيد البناء، وعلى حساب الحكومة.

وتكرّر الحدث بالنسبة لمسجد بورشيد في الدمام سنة ١٩٨٣، حيث اتخذت السلطة قراراً بهدم المسجد، بناء على فتاوى المؤسسة الدينية، وبحجة أن المسؤولين لم يستحصلوا على إجازة من البلدية.. ولم ينفّذ الأمر إلّا بحضور عدد من الجنود، حيث حوّلت الجرافات بناء المسجد إلى موقف سيارات في ساعات قلائل!

من المفارقات أن هدم مسجد بورشيد جاء مترافقاً مع أسبوع الحكومة السعودية للعناية بالمساجد، وبعد أيام كان ولي العهد - الأمير عبدالله بن عبد العزيز - يجري لقاءً مع صحيفة السياسية الكويتية (الصادرة يوم الثلاثاء ٢٢/ ٣/ ١٩٨٣) حيث سألته الصحيفة: سمو الأمير، وأنت تتحدث عن العدالة الاجتماعية، هناك من قال: إن اضطرابات قد حدثت في المنطقة الشرقية، سببها هدم مسجد للشيعة هناك؟

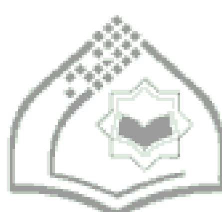
أجاب: «هذا لم يحدث! ولك أن تذهب إلى هناك وتتأكد. إن هذه الشائعات تدخل في جوّ تلك الحرب النفسية التي إعتادت عليها المملكة العربية السعودية. الشيعة كمواطنين سعوديين يحق لهم أن يتمتعوا بالعدالة الاجتماعية التي يتمتع بها الجميع».



٩

الشيعة

ومسار العمل الوطني في المملكة


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

من خلال استعراضنا للمآسي التي يتعرّض لها أبناء الشيعة في المملكة، تبدو مقاومة طغيـان الطائفيـة أمراً محتّماً وواجباً ومشروعاً، بل إن الواعين مـن أبناء الطائفة يرون، ألّا سبيل أمامهم لتحقيق الحياة الحرة الكريمة، إلا بمقاومة سياسة التمييز الطائفي، والنظام الذي يرعى تلك السياسة ويعتبرها إحدى أهم أركان مشروعه السياسي.

ويعترف المسـؤولون بوجود مشـكلة تمثّلها الأقلية المذهبية الشيعية الساخطة على النظام القائم، ولكنهم لا يقرّون بحقّها في الدفاع عن نفسها، وإعلان مظلوميتها.

ورغـم مـضي نحو ثمانية عقود على المشـكلة، ورغـم وضوح الآثار السـلبية لنهج الحكومة الطائفي على مجمل الوضع الأمني والسـياسي للمملكة.. إلا أن سياسـية الملوك السعوديين وتعاطيهم معها لم تتغير حتى الآن.

لقـد كانـوا، ولا يزالون، ينظرون إلى المشـكلة باعتبارها قضيـة مؤجلة الحل، وأن الزمـان كفيـل بحلحلتها أو تجاوزها.. وقـد ثبت بأن تأجيل الحـل أو التأخّر عن المبادرة والسـعي إليه من قبل المسـؤولين، وضع إعاقـات جديدة أمام حلّهـا، فأصبحت مناطق تواجد الشيعة بؤراً للقلاقل والاضطرابات، خاصة في العقود الأربعة الماضية.

أراد الأمـراء السـعوديون معالجـة الظواهـر دون الاهتـمام بخلفياتهـا التاريخيـة والاجتماعيـة والاقتصادية، فتوجّهت أنظارهم لوضع حلـول آنيّة لتلك الظواهر.. وبدا واضحاً -في السـنوات العشر الماضية بشـكل خاص- أن الحكومة السعودية مصرة على حلّ مشـاكلها مع مواطنيها الشـيعة، باعتبـار أن قضيتهم قضية «أمنيّـة» مقطوعة الجذر، يمكن حلّها بالطرق السريعة، عبر الاعتقالات والاعدامات والتعذيب، وممارسـة المزيد

من التضييق في المجال العقائدي، والمزيد من الحرمان في المجال الاقتصادي، والمزيد من الإبعاد لمجمل أبناء الطائفة الشيعية في المملكة، عن الواقع الاجتماعي والسياسي لعموم البلاد، وذلك بإثارة النعرات الطائفية، ليكون بقيّة المواطنين بمنأى عن التأثيرات المعارضة التي يمكن أن تصل إليهم في ظلّ أجواء الانفتاح والتلاقي.

وبالطبع، فإنه لم يكن مؤمّلاً لمثل هذه السياسة التي ينتهجها أقطاب النظام، أن تقضي على الاضطراب، وأن توصل «القضية الشيعية» إلى حلّ.. ولم تكن المسارات القليلة المتاحة في ظل نظام سياسي ومذهبي مغلق، قادرة على «تبريد» المشكلة، أو «تجميدها» بإشعار المواطنين المكتوين بنيران سياسة التمييز الطائفي، أن حكومتهم جادة في حلّ مشاكلهم.

كل ما كان يعني الأمراء، هو تأجيل حلّ المشكلة، ومعالجة الانشقاقات التي تظهر بين الحين والآخر، بفرق «المباحث» و«الحرس الوطني».

ولم تدخل القضية الشيعية منذ ولادتها، مسار حلّ واقعي مقبول من السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية.. كان المجال الوحيد المفتوح -كما رأينا- هو «الشكوى» للمسؤولين دون غيرهم، من أجل امتصاص بعض النقمة والاستياء، ويبدو أن بعض الأمراء قرّروا منذ البداية أن يستمعوا إلى الشكاوى ويقرؤوا «العرائض»، على أن يقدّموا الوعود الكاذبة والآمال المخادعة بالحل.. حتى أصبح أقرب المقرّبين من - الحكومة لا يرجو منها خيراً، خاصة مع تصاعد حدة التمييز في السنوات الأربع الماضية (١٩٨٧ - ١٩٩١)، وتكشير المسؤولين المحليين في المنطقة الشرقية -الأمير فهد بن سلمان نائب أمير المنطقة الشرقية بشكل خاص- عن أنيابهم وتحقيرهم وإذلالهم لأعيان الشيعة ووجهائهم، بشكل منفّر وصارخ في وقاحته.

وللحق.. فإن عوامل عديدة ساعدت على تكريس معاناة الأقليّة الشيعية في المملكة، لا ترجع كلها إلى النظام السياسي القائم، وإن كان الأخير يتحمل الجزء الأعظم من المسؤولية تجاهها، وهذا دفع بالمواطنين الشيعة لانتهاج أكثر من وسيلة بحثاً عن مسار يؤدي في نهايته إلى الحل.. كما أن الكثير من الأطراف الشيعية الفاعلة ترى أن الحل لم يعد مرهوناً بالظروف المحلية فحسب بل وبالظروف الإقليمية والدولية أيضاً.

انتهج الشيعة، بعد أن عجزوا عن تحقيق مطالبهم عبر العرائض والبرقيات

واللقاءات، سبيل المعارضة السياسية للنظام.. حيث ارتأت أكثر زعاماتهم أن مشكلة الشيعة مع النظام السعودي، «جزء» من مشكلة الوطن الكلية، تلك المشكلة التي خلقها نظام سياسي متخلّف، قائم على منهج فكري ومذهبي أُحادي البُعد، لا يعتمد على إرادة شعب، ولا على قانون مكتوب تُحكم البلاد بموجبه، ولا يؤمن باستقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية التي يُطبق الأمراء عليها كاملة.

إن نظاماً بهذا الواقع المتخلّف، لا يجحف من وجهة نظر زعماء الشيعة، حق عامة الشعب فحسب، بل ينسحب إجحافه وظلمه ليخصّ طائفة معينة بمزيد من القهر والحرمان والتمييز.

من هنا، اعتبر قطاع واسع من الشيعة أن إصلاح النظام السياسي القائم، بشكل جزئي أو كلّي، لابد وأن يصلح أوضاع عامة الشعب، ومن ضمنهم الشيعة، حتى وإن كان الأخيرون الأكثر معاناة بين جميع فئات المجتمع.

ويرى هؤلاء، أن حقوق الشيعة الخاصة التي يطالبون بها، كالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، واحترام مذهبهم، وإتاحة الفرصة لهم لممارسة عباداتهم، لا يمكن أن تُضمن على المدى الطويل، إلا في ظل نظام سياسي منفتح على الشعب، يلتزم بدستور مكتوب موافق عليه من أكثرية الجمهور، ويحترم خيارات الشعب في انتخاب ممثليه في مجلس الشورى «البرلمان» وفي ظل نظام قضائي صالح، ونظام إداري يخفّف من المركزية.

لهذا كله، رأى المواطنون الشيعة أن من واجبهم إصلاح كامل النظام السياسي، لتنعكس نتيجة ذلك الإصلاح بشكل تلقائي على واقعهم المأساوي في الوقت الحالي.

ويبدو أن مضي المواطنين الشيعة وراء هذا الرأي (انخراطهم في العمل الوطني من أجل إصلاح شامل في الهيكل السياسي للنظام) قد وتّر العلاقة بينهم وبين النظام بشكل أكبر. ذلك أن الشيعة أصبحوا تلقائيًا رواداً للعمل الوطني، وأصبحت مناطقهم بؤراً لخلايا العمل السياسي المناهض للحكومة، وأصبح من الطبيعي أن يبادر المواطنون الشيعة للالتفاف حول أية راية معارضة، تعبيراً عن آلامهم ومكنوناتهم الداخلية.

من جهتها، وجدت الحكومة أن مواطنيها الشيعة، أصبحوا عنصر الانشقاق

«الأساس» في مواجهتها، ليس على أرضية «مذهبية» كما كانت تأمل، بل على أرضية التغيير الوطني الشامل الذي يهدف إلى تحصيل جميع المواطنين لحقوقهم الأساسية المتجاهلة، كحق المشاركة السياسية، وحرية التعبير عن الرأي والفكر.

وجدت السلطة أن المناطق الشيعية أصبحت أرضاً خصبة لكل التيارات السياسية والفكرية المناهضة لها، خاصة وأن هذه الأراض وبحكم موقعها الجغرافي على تماسّ بمجمل الحركة السياسية والفكرية في العالم العربي، وتمتاز بمستوى من النضج السياسي لم تصل مناطق المملكة الأخرى إلى مستواه، وقد استغربت بنت الشاطئ حين زارت القطيف سنة ١٣٧٣هـ، من أن أدباءها يتابعون أخبار مصر الأدبية والعلمية، وقالت: إن القطيف «تستورد البضاعة الأدبية من ضفاف النيل، وتعرف عن سير الفن والحياة بها، وأعلام الأدب والفكر فيها، ما يجهله المصريون أنفسهم، غير قلّة من الدارسين.. كم تألمت وأنا أُصغي إلى حديث أدباء القطيف عن معاركنا النقدية ومذاهبنا الفنية.. كم خجلت وأنا أرى في أيديهم كتبنا ومجلاتنا نحن الذين لا نشعر بهم أو نلقي إليهم بالاً. وكم تأثرت وأنا أسمع الشاعر عبد الرسول الجشيّ يعرّفنا ببلده الذي هو قطعة من وطننا العربي:

هذي بلادي وهي ماض عامرٌ مجداً وآت بالمشيئة أعمرُ»

وقد ساعدت سياسة الحكومة الغارقة في مستنقعات الطائفية -وكذلك تخلّص السكان من الأطر القبلية- على قبول السكان الشيعة للعمل التنظيمي، بالشكل المتعارف عليه في البلدان الأخرى.

كانت أرامكو والحكومة السعودية تريان أن تمرّد الشيعة قد يتفجّر من الخارج، ففي الخمسينات والستينات كانت الدعاية الماركسية أقل استقطاباً للشيعة من التيار القومي الناصري، الذي راج سوقه في الوسط الشيعي المثقف.

وأشار باحث غربي إلى أنه: «لم يكن مفاجئاً أن المثقفين الشيعة والطبقة العاملة فيهم، بدؤوا ينخرطون في اتحادات المتطرفين القوميين السريين منذ عام ١٩٥٠. إن نشوء الطبقة المتوسطة الشيعية والمثقفين منهم أعطى قوة دفع للشيعة للاحتجاج ضد التفرقة والاضطهاد. ولذا فإنه في بداية الستينات توجه وفد من الشيعة واحتجّ لدى الملك سعود على ما نشرته مجلة شبه رسمية في السعودية تشوّه سمعة الشيعة، وطالبوا الملك بوضع

حدّ للاضطهاد والتفرقة الطائفية التي تمارس ضدهم. وازداد توتّر الشيعة في الستينات مع إزدياد قوة الاتجاه أو النزعة العروبية في السعودية، والذي أدى إلى انتساب المثقفين الشيعة إلى حركة القوميين العرب وحزب البعث، كما انخرط آخرون في نشاطات معارضة أخرى.. لقد كبر وزاداد شعور الشيعة بخيبة الأمل من أن عائدات النفط الصادرة من أراضيهم، استخدمت لتحسين وتطوير كل مناطق السعودية إلا مناطقهم هم والتي لم تتحسن إلّا بشكل ضئيل»[1].

لم تلقَ أفكار عبد الناصر القومية شعبية عارمة في المملكة إلّا في البيئة الشيعية.. ولم يُبنَ تنظيم ناصري، إلا بأيدٍ شيعية وفي وسط شيعي بدرجة أساس. وحين زار عبدالناصر مدينة الدمام عام ١٩٥٦م، تقاطرت الجماهير بعشرات الألوف لتحيّته، وللتنديد بالحكم السعودي نفسه.

ولم يكن مدهشاً للحكومة أن تكون قاعدة الظهران العسكرية منطلقاً لمحاولة إنقلاب فاشل ضدّ نظام الحكم، عام ١٩٦٩، وأن تكون الاعتقالات في الوسط الشيعي أكثر من غيرها، وأن يظهر للملأ بأن القيادات والكوادر التي خططت له -وهي بعثيّة التوجّه- سواء كانت سنية أم شيعية، إنما كانت في أكثرها تقيم بصورة دائمة في المنطقة الشرقية.

وقسْ على هذا مجمل التنظيمات الأخرى.. فحزب العمل الاشتراكي، والحزب الشيوعي السعودي -الذي خلف جبهة التحرير الوطني- كان معظم كوادرهما وقياداتهما من الشيعة. بل إن الشيعة شاركوا في وقت مبكّر في تأسيس جبهة وطنية حاول الأمير طلال بن عبد العزيز في بداية الستينات أن يتخذها وسيلة ضاغطة لإصلاح النظام.

والأحزاب الدينية -في المناطق الشيعية- هي الأخرى حصلت على الكثير من الدعم المادي والبشري من قبل الجمهور، لم يحصّل مثله أي تنظيم سياسي آخر، وفي مقدمة هذه التنظيمات الدينية «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» التي تعتبر التنظيم السياسي الأساس للشيعة.

---

(1) SAUDI ARABIA THE OIL ERA, REGIME AND ELITES; CONFLICT AND COLLABORATION, BY MORDECHI ABIR, WESTVIEW PRESS, BOULDER, COLORADO.

وفي العمل السياسي، مارس المواطنون الشيعة كافة الوسائل النضالية، وكانوا أول المتفاعلين مع القضايا العربية -خاصة القضية الفلسطينية-، وتعدّى جهدهم العمل التقليدي الذي كان سائداً كجمع التبرعات، إلى القيام بمظاهرات صاخبة والاضراب عن العمل في مصافي النفط، مما جعلهم يصطدمون مع الحكومة التي تحرّم مثل هذه الأعمال، وجهاً لوجه.

إن المظاهرات والاضرابات التي قامت في مناطق الشيعة طيلة العقود الماضية لتؤكد حقيقة أن المنطقة الشرقية أصبحت بؤرة العمل الوطني لكل المملكة.. وهذا ما جعل أقطاب النظام الحاكم ينظرون إليها وإلى أهلها نظرة خشية وخوف، من أن تنتقل «عدوى المعارضة» إلى المناطق الأخرى.

لذا توجهت أجهزة الأمن إلى الشيعة، وكثّفت حضروها في مناطقهم، ومارست أقصى ما تملك من وسائل الفتك والقمع، كما ضيّقت الأجهزة الحكومية على المواطنين في معاشهم وعبادتهم، وحاولت عزلهم عن بعضهم البعض بإثارة النعرات الطائفية.. ولا تزال هذه السياسة قائمة، ويعبر عنها الأمراء الكبار بصراحة في لقاءاتهم مع وجهاء الشيعة، بقولهم إجابة على ما يطلبه المواطنون من حق: «لا تعارضوا الحكومة فتناولوا حقوقكم».. فيرد الوجهاء بأن الحكومة هي التي دفعت مواطنيها الشيعة إلى معارضتها، بسبب ممارساتها الصريحة والعدائية التي تجعل من الشيعي مواطناً من الدرجة الثانية.

وهكذا فإن الحكومة «ملتزمة!» بالاستمرار في نهجها القديم، فيما يواصل الشيعة ريادتهم للعمل الوطني المعارض من أجل إصلاح النظام السياسي، بما ينعكس خيره على عموم المواطنين.

غير أنه يجب الالتفات إلى ما تركه تجاهل حلّ المشكلة الشيعية الخاصة من مرارة في النفوس، واهتزاز في الثقة، وشرخ في النسيج الوطني، مما يجعل حل المشكلة أكثر صعوبة مع تقادم السنين، وقد يؤدي اليأس إلى تزايد حركات العنف وغيرها.

ففي العقود الأربعة الأولى من حكم الأمراء السعوديين للمنطقة الشرقية، حاول الشيعة حل مشاكلهم مع الحكومة عبر الاتصال المباشر بالمسؤولين، وكانت مطالبهم بسيطة للغاية، كإصلاح شارع، وإنشاء مدرسة، وتأسيس مستوصف، وتخفيف حدّة

الضرائب التي تطبق عليهم وحدهم، وعدم التعرّض لهم في مذهبهم وممارسة شعائرهم الدينية. لكن رجال الحكم لم يعيروا هذه المطالب -رغم تفاهتها- أي أهمية.. وحينها برزت المعارضة السياسية في أوساط الشيعة لتضيف إلى المطالب السابقة مطالب أخرى أكثر إحراجاً للنظام، بحيث خرجوا من المطالب الخاصة إلى المطالب العامة المشتركة لكل المواطنين، دون تجاهل المشكلة الخاصة.. وتطفح منشورات وأدبيّات المعارضة الوطنية السعودية منذ منتصف الخمسينات وحتى الآن بالإشارة إلى مسائل التمييز الطائفي، حتى أصبحت المطالبة بإلغائه بنداً أساسيًّا في كل إطروحات المعارضة، أيًّا كان توجهها.

مع بداية الخمسينات الميلادية، بدأ عدد من المثقفين الشيعة في القطيف بالعمل السياسي المنظّم، فأسسوا جمعية لنشاطهم، وتحرّكوا تحت اسم «لجنة تشجيع الطلاب»، برئاسة المرحوم حسن الصالح الجشيّ -استشهد فيما بعد تحت التعذيب- وبعضوية المرحوم عبد الرؤوف الخنيزي -استشهد هو الآخر تحت التعذيب-.. وعدد من الكتّاب والشعراء، واستفادت الجمعية من المدرسة الابتدائية الوحيدة في القطيف، فأسست مدرسة لمكافحة الأمية، وأقامت الاحتفالات العلمية والثقافية والتمثيليات، كما تعاون أعضاء اللجنة مع مدرسة الجبيل التي كان ميدرها يومئذ ذا نزعة ثقافية تحررية، ولكن وبعد تسعة أشهر، تنبّهت السلطة إلى الهدف السياسي للجمعية، فداهمت مقرّها وصادرت ممتلكاتها، وأقفلتها بالشمع الأحمر ووضعت عليها الحراسة، وزجّت بعدد من قيادييها في السجون والمعتقلات، وقد شارك أغلب أعضائها في معظم الحركات السياسية المنظّمة فيما بعد[1].

وفي عام ١٩٥٢ أسس عدد من المثقفين في القطيف مكتبة ثقافية مزوّدة بالكتب والمراجع، وذلك غطاءً لعمل سياسي معارض للنظام، ولكن وبعد مرور أربع سنوات اعتقلت السلطة أبرز أعضائها وزجّت بهم في سجن «العبيد» في الأحساء.

وعلى أثر وفاة الملك عبد العزيز -مؤسس المملكة- عام ١٩٥٣، انتهز المواطنون بشكل عام فرصة ضعف الحكم الجديد، فشكّل الشيعة في القطيف وفداً من سبعة أشخاص برئاسة المرحوم عبدالله بن حسين النصر، وعبدالله الجشيّ، وزوّد أعضاء

---

(١) مجلة صوت الطليعة، مجلة فصلية كان يصدرها البعثيون السعوديون الموالون للعراق، وقد توقفت في عام ١٩٨٠ بعد صلح صدام مع الحكومة السعودية لمواجهة إيران، العدد ٢، ص٢٣.

الوفد بعريضة وقّعها ستة عشر ألف مواطن من القطيف، للتحدث باسمهم أمام الملك، وقد قابل الوفد الملك سعود في قصره بجدّة، وقدّموا له المطالب التي تحويها العريضة، وهي ثلاثة: انتخاب مجلس شورى من قبل الشعب، وتحقيق استقلال القضاء، وتعميم التعليم.

وعد الملك بدراسة المطالب، ولكن عند عودة الوفد إلى القطيف، استدعى أمير المنطقة سعود بن جلوي نحو خمسين من زعماء المنطقة ووجهائها، بينهم أعضاء الوفد، وقد قابلهم ابن جلوي شاهراً سيفه، وهو يقول: «اللي يعود لمثل هذه المطاليب ما له عندنا إلا السيف»[1].

في مناطق أخرى من المملكة، انتفض الشيعة في المدينة المنورة في منتصف عام ١٩٥٥، ضدّ سياسة التمييز الطائفي والعنصري معاً، التي أدّت بالحكومة إلى حجزهم ضمن أسوار فاصلة، وحرّمت عليهم الدخول في المدارس، ومنعتهم من تقلّد الوظائف الرسمية وألغت شهاداتهم أمام المحاكم. وقد تعاملت الحكومة بقسوة بالغة في إنهاء تذمّرهم، وجاء وزير الداخلية الأمير عبدالله الفيصل -الشاعر المعروف حاليًا- من جدة ويرفقته العبيد والجنود، ليشرف على إنهاء التذمّر وليمارس بنفسه جلد زعماء الشيعة (النخاولة) في الأسواق العامة، مما أدّى إلى وفاة العديد منهم تحت التعذيب، كما نُفي الجرحى إلى جزيرة (فرسان) التي كانت يومها منفى للمعارضين، وأمر وزير الداخلية بحرق وتدمير منازل الشيعة التي كانت في أغلبها من جريد النخل، أو الطين.

وأشار تقرير للسفارة البريطانية في جدّة إلى أن عدد القتلى متباين، فبعض التقارير تقول ثلاثة، وأخرى تشير إلى وفاة تسعة، أو أحد عشر قتيلاً «وقد رأى مخبري، شخص ابن ولي العهد الأمير فيصل، وهو الأمير عبدالله الفيصل وزير الداخلية، ينهال بالضرب على النخاولة المعتقلين، الذين يبدو أن الحكومة تنحو باللائمة عليهم، وتحمّلهم مسؤولية ما جرى. كما أن هناك تقارير متواترة تفيد بأن حوادث الموت في المدينة لم تكن نتيجة الاضطرابات، ولكن نتيجة الجلد بالسياط الذي وقع فيما بعد»[2].

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢.

(٢) الوثيقة ES 1015 - 9، من هارولد بيلي في السفارة البريطانية بجدة، إلى ل. أ.س في الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٥، وانظر: المصدر السابق أيضاً.

انتفاضة الشيعة عام ١٩٧٩

بـبروز المعارضـة السياسـية، إزداد القمـع واسـتمر لثلاثة عقود من السـنين، وفي عـام ١٩٧٩ حدثـت انعطافة في تاريخ المواطنين الشـيعة وعلاقتهم بالسـلطة السـعودية الحاكمـة.. ففـي نوفمـبر مـن ذلك العـام -الأول مـن محرم ١٤٠٠هــ- قام السـلفيون الوهابيـون باقتحام المسـجد الحرام، فتسـلّطت الأضـواء على الشيعة باعتبارهم عنصر الانشـقاق والاضطراب السياسي المعارض لهيمنة الأسرة السـعودية المالكة وسياساتها، وتوقّعوا أن من قام بالعملية هم من العناصر الشـيعية المتأثرة بالثورة الإسلامية الإيرانية التي تحققت للتو انتصارها على الشـاه، ففي اليوم الأول لعملية اقتحام المسـجد الحرام، قـال ناطق باسـم الخارجية الأمريكيـة: «إن المجموعة لم تعـرف هويّتهـا وأهدافها، وقد تكـون من المذهب الشـيعي».. وحـاول الأمير فهد -ولي العهد يومئـذ، والذي كان على رأس وفد المملكة في تونس لحضور اجتماع القمة العربية- حاول أن يوحي بأن الشيعة في المملكة هم مصدر المعارضة وحدهم، وأن المقتحمين للمسـجد ليسـوا من دعاة المذهب الرسمي، إذ إن الاعتراف بتلك الحقيقة كان يعني أشياء كثيرة لم يرد ولي العهد أن يدخل نفسه في متاهاتها.

أمـر ولي العهـد أحد أعضاء الوفد السـعودي بأن يـصرح «أن الأذان قد أُدي على الطريقـة الشـيعية»[١]، أي أن الـذي قامـوا بالعمليّة هم من الشـيعة السـعوديين الذين لم تكـن الحكومة تثق بهم. وقال مصدر سـعودي في يوم الحـادث (٢١/ ١١/ ١٩٧٩): إن «المسلحين الذين هاجموا البيت الحرام ينتمون إلى زمرة خارجة عن الدين الإسلامي منشقّة عن الشـيعة»[٢].. واستمر الحال هكذا لبضعة أيام إلى أن اعترفت الحكومة السعودية بأن المقتحمين لم يكونوا من الشـيعة وإنما من قبل الوهابيين الذين بنوا كيان المملكة السياسي الحديـث. قالـت اللوموند «صرحت لنا عدّة شـخصيات مقربة من الحاكم السـعوديين، أن عملية مكة لم تطبخ من قبل أيدٍ أجنبية أو من قبل الشـيعة، بل من قبل سـعوديين من السنة، وأنها كانت موجّهة فعلاً ضد الحكام الوهابيين»[٣].

---

(١) صحيفة السفير البيروتية ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩.

(٢) صحيفة الجمهورية المصرية في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩.

(٣) اللوموند الفرنسية، ٢ - ٣ ديسمبر ١٩٧٩.

كانت التوقعات الغربية تتوقع أن يقوم الشيعة بعمل ما، لأنهم الفئة المسحوقة التي استردّت أنفاسها، واستجمعت قواها وشجاعتها بانتصار الثورة الإيرانية، ولأنها الفئة الأكثر تمرّساً في المعارضة السياسية. لم تخب تلك التوقعات، فبعد مرور ستة أيام على حادثة اقتحام الحرم المكي بقيادة جهيمان بن سيف العتيبي، بدأ المواطنون الشيعة في القطيف أولاً ثم في الأحساء بمظاهراتهم السياسية التي شاركت فيها النساءُ الرجالَ جنباً إلى جنب، والمندّدة بسياسة التمييز الطائفي.. فما كان من الحكومة إلا أن أرسلت جنود الحرس الوطني قُدّر عددهم بين ١٢ - ٢٠ ألف جندي، لقمع المتظاهرين، فحدثت صدامات عديدة أُحرقت على أثرها العديد من السيارات، وأضرم المتظاهرون النار في الإطارات، وهاجموا البنك السعودي البريطاني في القطيف.

واستخدمت الحكومة في صدامها مع الأهالي الهراوات والغازات المسيّلة للدموع، والأسلحة الأوتوماتيكية، وحامت الطائرات المروحية وهي تقذف برصاصها المتظاهرين، فسقط عدد من الشهداء، بعضهم كان في منازلهم، في حين أمر ولي العهد -الأمير فهد يومئذ- باستخدام مدافع الميدان إن لم يستطع الحرس الوطني وقوات البحرية وعدد من جند القوات الجوية السيطرة على الأوضاع. ولاحظ وليم كوانت -مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي- لاحظ في كتابه (السعودية في الثمانينات) «أن الحرس الوطني لم يكن متزناً في استخدامه للقوة».

كانت حصيلة الانتفاضة نحو خمسة وعشرين قتيلاً من الأهالي، ونحو عشرة قتلى من الجنود، كما جرح بالرصاص أكثر من مائة متظاهر، واعتقلت السلطة ما يقرب من ألف ومائتين من المشاركين في الأحداث[1].

لقد عمّقت الانتفاضة الأخيرة الهوّة بين النظام السعودي والمواطنين الشيعة، إلا أنها في الوقت نفسه أعطت روحاً ووعياً جديدين للشيعة، وهيّأت جيلاً شابًّا متحمّساً في الدفاع عن نفسه وحقوقه إلى أبعد الحدود. لم تعد الحكومة السعودية -منذ ذلك الحدث التاريخي- ذلك البعبع المخيف للناس، ولم يكن بمقدورها تجاهل نتائج ضغطها على المواطنين الشيعة، كما لم يكن باستطاعتها إخضاعهم بالقهر والعنف.. وقد أثبتت

(١) انظر تفاصيل الأحداث كاملة، في كتاب «إنتفاضة المنطقة الشرقية» الصادر عن منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية. ولمزيد من التفاصيل عن إقتحام الحرم المكي الشريف، انظر كتاب «زلزال جهيمان في مكة»، لمؤلفه فهد القحطاني، والصادر عن منظمة الثورة الإسلامية أيضاً.

السنوات الماضية أن الاعتقالات والإعدامات في السجون، لم تفتّ في عضد المواطنين، بل بقيت المعارضة متجذّرة تغذّيها سياسات الأمراء الخرقاء، التي حوّلت معظم المواطنين الشيعة إلى أعداء لها. ومن نتائج الانتفاضة أنها أبرزت العديد من القيادات السياسية والاجتماعية الشيعية، التي سيكون لها بلا شك دوراً هامًّا في تحديد مستقبل الطائفة الشيعة في المملكة ودورها المستقبلي.

يرى كثير من المحللين أن الحرمان الاقتصادي والاضطهاد العقائدي كانا المفجّر الأساس لانتفاضة الشيعة الأخيرة، وأن تجاهل الحكومة المركزية لمطالب الشيعة ومعاناتهم، ولّد امتعاضاً شديداً كان لابد أن ينفجر ويُلقي بآثاره على الأوضاع الأمنيّة، حيث عدت انتفاضة الشيعة «أخطر معارضة متكرّرة واجهها آل سعود منذ ما قبل عهد النفط»[1].

يقول أحد الكتاب الأجانب: «كان الوهابيون يمارسون تمييزاً يوميًّا مسيئاً تجاه الأقلية الشيعية، وهو ما جعل الشيعة يشعرون وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.. وكان شعور الشيعة بالظلم يزداد وضوحاً وجلاء كل عام مع بداية شهر محرم. لقد منع آل سعود على الدوام ممارسة هذه الطقوس علناً، لكن الشيعة قرروا في نوفمبر ١٩٧٩ الخروج إلى الشوارع، إلا أنهم أخطؤوا الحساب بشكل فادح، فقد انقضّ الحرس والوطني عليهم بعنف وحشي، كما أن الأمير أحمد -نائب وزير الداخلية- طار إلى الظهران لوضع برنامج قاسٍ ومتشدّد للاعتقال والاستجواب.. وما أن حلّ شهر ديسمبر ١٩٧٩ إلّا والقطيف يحكمها الحرس الوطني وحواجزه على الطرق، وامتلأ سجن الهفوف بالمعتقلين، وعادت المنطقة الشرقية إلى هدوئها مرّة أخرى»[2].

ويشير عدد من المحللين إلى أن الجيل الشبابي الشيعي هو الذي أشعل انتفاضة المنطقة الشرقية، ولهذا دلالته الهامّة، حيث إن هذا الجيل يشكّل أكثرية الشيعة، ويتمتع بطموحات كبيرة، وهو أكثر تعرّضاً للنظر إلى التفاوت بين الشيعة وبقيّة المواطنين، ولذا فهو يشعر باستياء شديد.. وإن «التمييز الإثني ضد الشيعة تضافر مع الإهمال الحكومي في تقديم الخدمات وتأسيس الإنشاءات في مناطق الشيعة.. وإن زيارة الملك خالد لمناطق الشيعة أواخر ١٩٨٠، ورغم إيجابياتها الآنيّة، إلا أنها لا يمكن أن تنفي سنوات الإهمال».

---

(١) مايكل فيلد، مصدر سابق، ص٧٢.
(٢) روبرت ليسي، مصدر سابق.

إن اتجاه الجيل الشبابي الشيعي هو الذي يحدّد أبعاد المستقبل، وإذا لم تقم الحكومة بإرضاء هذا الجيل، فإن احتمالات العنف كامنة، ولا يمكن تقديرها[1].

جاءت الانتفاضة بعد عقود من الإحباط، لتعبّر عن ذلك الاضطهاد بشكل عام وعلني.. لم تكن القلاقل التي شهدتها مناطق الشيعة بسبب التذمّر من عدم إقامتهم احتفالات عاشوراء، بل من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم، ومن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي[2].

واعتبر عضيد دويشة أن «مصدر الشؤم الأكبر للنظام الحاكم، هو الاضطرابات التي وقعت بين السكان ذوي الأغلبية الشيعية في المنطقة الشرقية في شهر نوفمبر ١٩٧٩»، وأضاف: إن العنصر الشيعي بين السكان أصبح أكثر قلقاً واضطراباً، لأن هذا العنصر بقي متخلّفاً عن بقية السكان سياسيًّا واقتصاديًّا، وهو يرى أن إزالة المظالم «ستقلّل بالتدريج من أي ميل لخلق المشاكل وعدم الاستقرار». وأشار إلى أن احتمالات الانفجار الشعبي في المستقبل ستواجه كالمعتاد من قبل النظام «بخليط من الإجراءات الإصلاحية والقمعية الفاشية»[3]. في حين لاحظ «وليم كوانت» أن اضطرابات القطيف كانت أكثر إخافة للعائلة المالكة، وأن سببها معاملة الشيعة واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، وأنهم يركّزون في نضالهم -الذي توقّع له أن يستمر- على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وأشار فاسيلييف إلى تململ الشيعة وانتفاضتهم ضد الحكم السعودي، وقال: إنها أخطر من انتفاضة مكة لأن الشيعة يقطنون أهم منطقة استراتيجية في البلاد «وهم أكثر وعياً من السنة المتنفضين في مكة. فالشيعة أصبحوا عمالاً قبل بضعة عقود، وهم الذين أسسوا نقابات سريّة وتزعّموا المظاهرات والإضرابات السياسية، وخاصة تلك المناهضة للأمريكيين. وتعرّض الشيعة إلى اضطهاد مزدوج بسبب انتمائهم إلى تيّار يعتبره حكّام الرياض زندقة»[4].

---

(1) SAUDI ARABIA MODERNIZATION, P. 98.

(2) SHI`ISM AND SOCIALPROTEST, P. 240.

(3) SAUDI ARABIA'S SEARCH FOR SECURITY, ADEED DAWISHA, THE INTERNATIONAL INSTITUTE FORE STRATEGIC STUDIES,1979 - 1980

(٤) فاسيلييف، مصدر سابق، ص٥١٧.

باحث غربي آخر تطرّق إلى وضع الشيعة وإلى المنعطف التاريخي الذي سلكوه بانتفاضتهم عام ١٩٧٩، فقال: إن شرعية النظام السعودي كانت مهددة من طرف آخر من المملكة حيث بلغ الفوران ذروته في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٧٩، في أحداث العنف التي جرت في المنطقة الشرقية. وقال: إن احتجاجات الشيعة في الأحساء والقطيف البالغ عددهم أكثر من نصف مليون إنسان، تضاعفت منذ عام ١٩٥٠ ضدّ الظلم وسياسة التفرقة الطائفية الممارسة بحقّهم، وقد شجّع انتصار الثورة الإيرانية الشيعة على المطالبة بالمساواة.. في حين أن مكمن الخطر على النظام يستمد من كون نسبة كبيرة من العمال في حقول النفط يشغلها الشيعة، وأن عدد الأخيرين كبير، ومن نفطهم تستمدّ المملكة ثراءها، وتالياً فإن عدم الهدوء في المنطقة الشرقية يشكل خطراً على النظام الحاكم.

وقال الباحث: إن العلاقات بين السنة والشيعة في المنطقة الشرقية كما في الكويت والبحرين حسنة، ولكن بعد قيام حركة الوهابيين الذين يعتبرون الشيعة أسوأ من الكفار، واجه الشيعة في الأحساء أحكام الإعدام بشكل دائم. «وبقي الشيعة كأقلية مضطهدة بل محكوم عليها بالفناء، منذ استيلاء الملك عبد العزيز على الأحساء عام ١٩١٣، وظلّت المؤسسة النجدية ساحبة الثقة من الشيعة، كما اعتبرتهم - رغم انجازاتهم - متخلّفين بل متأخرين عقليًا. إن شهادة الشعية غير معتبرة في قانون المحاكم السعودية». ولاحظ مراسل أجنبي زار المنطقة الشرقية عام ١٩٨٠ التفرقة بأبشع صورها، فقال: «التفرقة والاضطهاد الثقافي هو أبشع أنواع الاضطهاد الذي يواجهه الشيعة. فالأدب الشيعي ممنوع، والتاريخ الشيعي محظور تعليمه في المدارس المحلية والجامعات، ومهنة التعليم التي تعتبر المجال الوحيد المسموح به للنساء مغلقة بوجه الشيعة الذين استثنوا من كل الخدمات إلا أقلها. كما أنهم ممنوعون من الخدمة في الجيش وقوى الأمن»[1].

لهذه الأمور يرى الباحث أن الشيعة قاموا بانتفاضتهم، «ولا مجال للشك في أن الشيعة سيكونون أول المؤيدين لأية معارضة وطنيّة متطرّفة للنظام السعودي»[2].

انتهت أحداث محرم ١٤٠٠هـ، وفُرض حظر التجوّل، وأُقيمت حواجز التفتيش في

(1) SAUDI ARABIA IN THE OIL ERA.

(٢) المصدر السابق.

الطرقات، وطُوّقت المنطقة الشرقية بالآلاف من رجال الحرس الوطني.. وبدت الأوضاع تميل إلى الهدوء، وكما كان متوقعاً، فقد استخدمت الحكومة أقصى ما لديها من قوة، وهل هناك أكثر من استخدام الجُند والرشاشات الأتوماتيكية للقمع الداخلي؟! ومع هذا لم تكن الحكومة تمطع بالهدوء المستمر، لقد تنّبهت بعد فوات الأوان أن الضغط المتزايد قد ولّد الانفجار. وقبل أن تبدأ الدولة بمشروع اقتصادي لإرضاء السكان، اندلعت مظاهرات أخرى في منطقة القطيف في فبراير ١٩٨٠، رغم الحضور الأمني المتضخّم، وأعلنت منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية مسؤوليتها عن الأحداث. في تلك الأثناء زادت الحكومة من أعداد جنودها، مما دفع بأحد المسؤولين الأمريكيين إلى وصف الحضور الأمني في المنطقة بأنه «هائل الحجم»، بل «وكبير بما يكفي للتعامل مع أية تظاهرة أو ظاهرة تمرد مباشرة»[١].

كانت هناك دلائل كثيرة على أن حركة التمرّد والسخط لم تنتهِ، وإن لم تبرز بشكل علني واضح، رغم أن بعض المظاهر توحي بذلك.. فقد صرّح زائر إلى المنطقة الشرقية بأن الجدران القديمة في مدينة القطيف امتلأت بالشعارات التي تندد بالنظام السعودي وتمتدح شهداء الانتفاضة[٢]. الأمر الذي زاد من قلق الولايات المتحدة إلى حدّ أمرت معه دبلوماسييها في الظهران بأن يجروا مسحاً استخباريًّا للشيعة، وعندما قرّر هؤلاء أنه ليس هناك من دليل قوي على وجود تهديد للحكم السعودي، أُمروا بأن يعاودوا البحث مرة أخرى[٣].

وكانت الحكومة السعودية -وبالاتفاق مع المخابرات الأمريكية- قد استأجرت عدداً من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين -من أساتذة الجامعات الأمريكية- للقدوم إلى القطيف وإجراء بحوث حول أوضاع الشيعة.. وقد قدم هؤلاء فعلاً إلى القطيف في بدايات عام ١٩٨٠م، واستقروا فيها بضعة أسابيع، وخرجوا بنتيجة مفادها أن الاضطرابات ستتكرّر، ونصح التقرير الذي قدّمه الباحثون إلى الحكومة السعودية، بأن تعتمد خطة لإصلاح أوضاع الشيعة الاقتصادية والخدماتية، وأن تخفّف من قبضة القمع لتليين مواقف من أسموهم بـ«المتطرفين».

نفّذت الحكومة السعودية سياسة «الجزرة» بعد أن استخدمت سياسة القمع بتوسّع كبير.. فبعد انتهاء مظاهرات فبراير ١٩٨٠ بدأت الحكومة بمشروعها، فزار

(١) روبن رايت، الغضب المقدس، مترجم.

(2) SAUDI ARABIA IN THE OIL ERA.

(٣) روبن رايت، الغضب المقدس، مترجم.

الأمير أحمد موقع الاضطرابات، والتقى بعدد من وجهاء الشيعة، واعترف بأن الشيعة قد أهملوا، وأن مناطقهم لم تنل حظّها من الخدمات والمشاريع، كما اعترف بأن الشيعة قد تعرّضوا للإساءة في المعاملة، ووعد أحمد بتغييرات جذرية وتحسينات إذا ما تعاون الشيعة مع الحكومة لتحسين أوضاعهم. ولكنه حذّر بأن قبضة الدولة لم تتراخى بعد وستضرب كل العابثين بالأمن بقبضة حديدية[1].

في مطلع محرم ١٤٠١هـ أطلقت السلطات سراح أكثر من ٨٠٠ معتقل سياسي، خوفاً من تكرار تجارب محرّم الماضي، وفي منتصف الشهر زار الملك خالد المنطقة الشرقية، والتقى بوجهاء الشيعة في القطيف، وأعلنت وسائل الإعلام أن الدولة خصصت نحو مليار ريال للمشاريع الخدماتية في القطيف تشرف عليها لجنة خاصة برئاسة ولي العهد -الملك حاليًّا- وفعلاً تحسّن وضع الخدمات في المناطق الشيعية، لكن ذلك لم يرضِ الشيعة بشكل كافٍ، أولاً لأنهم دفعوا ثمناً باهظاً (قتلى واعتقالات وجرحى).. وثانياً لأن مطالبهم تطوّرت خلال العقود السابقة، خاصة وأن المطالب القديمة لم تعد ترضِ الأكثرية الشيعية، وثالثاً لأن تطور الدمات كان جزئيًّا، في حين لم تحلّ الدولة مسألة تعاملها مع الشيعة كمواطنين يتساوون في الحقوق مع غيرهم، كما لم تقدّم أي تنازل لمواطنيها في مجال حرياتهم الدينية. وإضافة إلى هذا كان م المستحيل أن يؤدي الإصلاح الآني للخدمات في المناطق الشيعية، بعد عقود طويلة من الحرمان والمعاناة، إلى إشعار لاشيعة بالرضا، خاصة وأن الحكومة عادت إلى نهجها القديم بعد أقل من سنة «فسياسة التفرقة الطائفية ضد الشيعة لم تقتلع فكرة أن الدولة مقصّرة بحقهم، ولا يزال الشيعة عموماً دون مستوى الوسط في المجالين السياسي والاقتصادي»[2].

من كل ما جرى من أحداث، اكتشف المواطنون الشيعة مسألة هامّة، وهي أن حقوقهم لن ينالوها إلا بالمزيد من العمل المعارض، وتقديم المزيد من التضحيات، وكما نالوا بعض حقوقهم بعد انتفاضتهم الدامية، فإن تحصيل الحقوق الأخرى، ودوام استمرار النظام في مراعاة حقوقهم المدنيّة، مرهون بمدى فاعليتهم السياسية ومدى استعدادهم للتضحية.

* * * *

(1) SHI`ISM AND SOCIAL PROTEST, P. 243, 244
(2) SAUDI ARABIA IN THE OIL ERA.

تراجعت الحكومة عن سياسة إرضاء الشيعة، حين رأت أنها لم تحقّق الكثير مما ترجوه، فتصاعدت حدّة القمع والاعتقالات والتي طالت الآلاف من المواطنين، وردًّا على تصعيد الحكومة القمعي، برزت عام ١٩٨٧ تنظيمات عنفيّة في الوسط الشيعي، لا ترى في المعارضة السياسية السلميّة وترقيع النظام حلًّا صحيحاً، كما لا ترى إمكانيّة تحقيق المطالب الجزئيّة بعد تجربة استمرت أكثر من ٧٥ عاماً.. ورأت تلك التنظيمات أن الحلّ يكمن في «إزالة» النظام القائم من الوجود، وبالوسيلة نفسها التي يستخدمها في تعزيز وجوده، وهي العنف والقوّة.. وقد قام أحد تلك التنظيمات بعمليات تفجير صغيرة في مناطق نفطية عام ١٩٨٧م، كانت خسائرها المادية ضئيلة للغاية.

وكعادة الحكومة، التي لا ترى حلًّا للمشاكل، إلّا من خلال «السيف والكرباج» فإنها عمدت إلى إعدام أربعة من المتهمين في تلك الأعمال، وقد جرى إعدامهم بشكل علني في مدينة الدمام في الحادي والثلاثين من أكتوبر ١٩٨٨ كما اعتقلت عشرات آخرين وجّهت لهم تهمة التحريض، لا يزالون رهن الاعتقال حتى كتابة هذه السطور.

وتلت تلك الاعتقالات إجراءات انتقاميّة عامة ضدّ المواطنين الشيعة شملت مجالات التوظيف الحكومي على مختلف مستوياته، والتعليم، والقضاء، مترافقاً مع حملة إعلاميّة طائفيّة لم ترَ البلاد مثيلاً لها من قبل. ومنذ ذلك الحين، يهيمن التوتر الشديد على المناطق الشيعية، وكأنها تعيش مخاضاً جديداً قد يسفر عنه تصعيد مقابل في حدّة الصراع مع الحكومة.

ورغم أن غزو العراق للكويت، وموقف الشيعة المعارض له بشدّة، ساعد على التسامي على الجراح -على الأقل من طرف المواطنين الشيعة-.. إلّا أن ذلك كان لظرف آنيّ طارئ ولم تحاول السلطة وهي في أقصى حالات اهتزازها وحاجتها إلى دعم مواطنيها، اتباع سياسة «تطييب الخواطر» تأكيداً على الوحدة الوطنية في مواجهة الخطر الخارجي.. بل -على العكس من ذلك- عمدت إلى ممارسة الفرز المذهبي، وفي موضوع حسّاس، وهو الدفاع عن الوطن، حيث رفضت قبول الآلاف من المتطوعين الشيعة، كما رفضت تدريبهم على السلاح للقيام بدورهم، في وقت كانت فيه القوات الأجنبية من رجال ونساء، ومن يهود ومسيحيين، تملأ مناطق النفط بحجة الدفاع عن أهل البلاد!

وحين فرّ العمال الأجانب من مصافي النفط أثناء الأزمة، بقي الشيعة في مواقعهم..

فكان أن كافأتهم الدولة بأن استمرت في رفض توظيف أي فرد منهم، استناداً إلى القرار الذي اتخذه الملك شخصيًا عام ١٩٨٧م، ووظّفت الدولة التي كانت بحاجة إلى ضخّ المزيد من النفط للتعويض عن النقص في السوق الدولية، أجانب كثر وبكفاءات أقل وامتيازات أعلى!.

وإذا استثنينا سياسة عدم توظيف المواطنين الشيعة في الوظائف الحكومية -وهي سياسة تقوم مقام الحرب المسلّحة والعلنيّة، لا نظنّ أن النظام السعودي نفسه سيجني خيراً منها كما يتوقع هو-.. إذا استثنينا هذا، فإن سياسة الطرد للموظفين الشيعة من كل الأجهزة الحكومية وغيرها، او تخفيض رتبهم ومرتباتهم لا تزال قائمة، وفي شهر مايو ١٩٩١، قامت أرامكو بطرد المئات من الموظفين لاشيعة العاملين في حقل أمن المنشآت الصناعية النفطية، وتم تحويل بعضهم إلى وظائف أدنى تافهة وبرتب أقل، ومرتبات لا تصل في كثير من الأحيان إلى نصف مرتباتهم السابقة.. وكانت حجة الحكومة قائمة على أساس أنها تريد تدريب العاملين في أمن المنشآت على السلاح، وربطهم مباشرة بوزارة الداخلية. ولأن الشيعة لا يوثق بهم، ولا يوظّفون في الأجهزة العسكريّة والأمنيّة، ولا يؤمن أن يكون السلاح بيدهم، فلهذا كان القرار بطردهم واستبدالهم بغيرهم أمراً طبيعيًّا!!

لقد عزّزت ممارسات النظام الأخيرة هذه، القناعة لدى المواطنين الشيعة، بأن النظام لم يتغيّر، ولم يتعلّم أي درس من الأزمة، وأن أيّ حقّ ليس وراءه مطالب، هو حقّ ضائع، كما أن الأمل بالحكومة، والثقة بوعودها، إنّما يعني التشبّث بالسراب والأوهام.

وإذا كانت وعود الملك المتكررة لأربع مرات خلال الأزمة الخليجية الأخيرة، والقاضية بإنشاء مجلس للشورى، ووضع دستور، والالتزام بنظام للمقاطعات.. إذا كانت هذه الوعود قد أثارت شعواً بالرضا والأمل لدى عامّة المواطنين، وإن كان ذلك الشعور محاطاً بالشك والخشية من أن تكون تلك الوعود كاذبة مخادعة كسابقتها.. فإن المواطنين الشيعة -بشكل خاص- كانوا أقلّ تفاؤلاً بتحقيقها، مع أنهم يدركون أن تحقّقها سيضع مشكلتهم مع النظام على «سكّة الحل» حيث سيتاح لهم -وفق أقل التقادير- هامشاً من التحرّك بحرية «للمطالبة» برفع الحيف عنهم.

ومع أن وعود الملك ليس من المؤكد تحققها.

وإذا ما تحققت، فستكون دون مستوى الطموح.

ومع أن تحقيق تلك الوعود لا يعني بالضرورة إحراز أيّ مكسب يتعلّق بخصوصية الطائفة الشيعية المسحوقة والمهمّشة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا.

مع هذا.. يبقى الإصلاح السياسي هدفاً للمواطنين الشيعة باعتباره بوابة إصلاح مشاكل الوطن بأسره. ويبقى هدف تحقيق أيّ إنجاز -مهما صغر حجمه- مُقدّراً ويستحق النضال من أجله، مادام يخدم مصلحة عامّة المواطنين.

الشيعة والمتغيّرات الإقليميّة

من البديهي القول: إن المشكل الشيعي -كان وسيبقى- مشكلاً داخليًّا بدرجة أساس.. ومن البديهي ثانياً أن ينتقل المشكل إلى خارج الحدود إذا ما استعصى على الحلّ الداخلي من أجل تشكيل ضغط إقليمي ودولي على النظام لحلحلته بالطرق السويّة.. ومن البديهي ثالثاً أن تستفيد العديد من الأنظمة العربية وغيرها -التي هي على خلاف مع نظام الحكم في المملكة- من المشكل الشيعي، بوصفه ثغرة يمكن من خلالها إزعاج النظام.

الحكومة السعودية من جانبها، اعتبرت اتساع الاضطرابات في المنطقة الشرقية، أمراً يعود إلى وجود تأثيرات خارجيّة، متجاهلة أن سياساتها الطائفيّة كانت وراء المشكلة، ومتجاهلة أيضاً أن المشكلة ليست جديدة، وأن التأثيرات الخارجية كانت في معظم الأوقات لصالحا.

خلال عقد الثمانينات الميلادية، تأزّمت العلاقات السعودية الإيرانية بسبب الموقف السعودي من الحرب التي أشعلها صدام ضد إيران، وقد نال الشيعة في المملكة أذى كثيراً بسبب تلك الأزمة، لأن الأمراء السعوديين اعتبروا حربهم ضدّ مواطنيهم الشيعة جزءاً من الحرب الكبرى مع إيران.. وقد أقحمت سياسة الحكومة هذه المشكلة الشيعية في خضم الوضع الإقليمي المتأزم يومئذٍ، وشجّعت أطرافاً أجنبيّة -وبينها أطراف عربيّة- على الاستفادة من سوء العلاقة تلك.

في مرات عديدة حينما حاول الوجهاء الشيعة إقناع مسؤولي الحكومة بأن جذر

المشكلة يكمن في سياستها الطائفية، يردّ أولئك المسؤولون بأن الشيعة غير موالين لوطنهم ولحكومتهم، وأن الحكومة الإيرانية لم تعامل رعاياها السنّة معاملة حسنة «فلماذا تطالبون بتحسين أوضاعكم؟!».

وقد أُصيب الوجهاء بدهشة كبرى من هذا المنطق الأعوج، وردوا بالقول: إن القضية الشيعية كانت موجودة قبل الثورة في إيران، بل قبل الشاهنشاهيّة التي جاء بها بهلوي، ثم ما دخل المواطنين الشيعة في المملكة بسنّة إيران، سواء عاملتهم حكومتهم هناك بالحسنى أو بالسوء؟!

إذا كان المواطنون الشيعة في المملكة قد دفعوا ثمناً باهظاً بسبب الخلاف الإيراني - السعودي الذي لا ناقة لهم فيه ولا جمل، والذي استمر نحو عشر سنوات عجاف.. فهل تعني المتغيرات الحالية في العلاقات بين الطرفين، التخفيف من غلواء السياسة الطائفية التي انتهجتها الحكومة السعودية طيلة تلك السنين؟

يفترض أن تخفّ حدة النهج الطائفي، بإنتفاء السبب -الذي تعتقد الحكومة السعودية أنه هو الأساس-، غير أنه لا ينتظر أن يؤدّي تحسين العلاقات بين الطرفين الإيراني والسعودي إلى حلّ القضيّة الشيعيّة جذريًّا، لسبب واضح هو أن جذر المشكلة لم يكن يكمن فيها، وإن اعتقدت الحكومة السعودي -في فترة من الفترات- بذلك.

وبلا شك فإنه ينتظر أن تؤدّي التحولات الإقليميّة، خاصّة تلك التي شهدتها وتشهدها الدول المحيطة بالمملكة كاليمن والأردن والكويت والعراق وإلى حدٍّ ما عمان، أن تؤثر في أوضاع الشيعة في المملكة، خاصة إذا تغيّر النظام الحاكم في العراق.. حيث من المعتقد أن تؤدّي التحولات السياسية إلى اشتراك الأغلبية السكانية الشيعية في العراق -ولو كان ذلك في أضيق الحدود- في الحكم، بعد أن هُمّشت سياسيًّا منذ الاحتلال البريطاني للعراق بعيد الحرب العالمية الأول، وتسليم الإنجليز الحكم للإقلية هناك.

وهذا سينعكس إيجابيًّا على وضع الشيعة في كل المنطقة الخليجية، لأن التركيبة السياسية القائمة في المنطقة تعتمد في حساباتها على الحالة المذهبية.

ومن المطقفي جدًّا أن التحول الإقليمي لا يمكن أن يؤثر في الوضع الشيعي العام في المملكة، إلا إذا كان ذلك الوضع قد بلغ مستوىً من التطوّر والنضج، بحيث يشعر

النظام السعودي نفسه أن نقلة نوعيّة ما قد حدثت في الوسط الشيعي، وأنه لابدّ أن يتجاوب مع تلك النقلة إذا ما أراد تحاشي تأثيراتها السلبية.

لقد حدثت في العقود الماضية تطورات سياسيّة كبيرة في أوضاع البلدان العربية المجاورة، لكنّ انعكاساتها على الوضع الداخلي في المملكة بشكل عام، وعلى الوضع الشيعيّ بشكل خاص، جدُّ قليلة، حيث لم يشعر النظام الحاكم بحدّة تأثير ذلك التطوّر في الصعيد الشعبي، مما جعله يتجاوز عقدة الإصلاح بكثير من اللامبالاة.

إن تغييرات مهمّة تنتظر الأنظمة السياسية العربية المجاورة، وما لم يكن الوضع الشعبي في عموم المملكة متفاعلاً مع تلك التطورات، وما لم تدفع تلك التطورات إلى قفزة في العمل في الأوساط الاجتماعية والسياسية الفاعلة.. فإن من السهل على النظام أن يستوعب المتغيّرات، وأن يحتوي تأثيراتها السلبيّة فيه.

الشيعة والتيار السلفي التقليدي

تعتبر المؤسسة الدينية الرسمية، التي يقف على أعلى هرمها الشيخان عبد العزيز بن باز ومحمد صالح العثيمين -بعد أن أُطيح بآل الشيخ- الممثل الشرعي للفكر والتيار السلفي التقليدي. وهي التي تحتكر حقّ الفُتيا وتفسير النصوص الدينيّة، كما أنها مسؤولة عن نشر أفكار المذهب والترويج له والدعوة إليه.

وتخضع أجهزة الدولة لرأي قادة التيار فيما يتعلق بالمظاهر الدينيّة، وتلتزم إلى حد كبير بفتاوى المؤسسات المستحدثة التي تنظّم عمل المؤسسة الرسميّة، مثل «اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد» و«مجلس هيئة كبار العلماء»، و«هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، و«الندوة العالمية للشباب المسلم».

وتشرف المؤسسة الدينيّة الرسميّة على «الرئاسة العامّة لتعليم البنات»، حيث ربطت هذه المؤسسة موافقتها على تعليم البنات بإدارة الجهاز التعليمي النسوي، كما وتشرف المؤسسة الدينية على الجامعتين الإسلاميتين في المدينة المنورة والرياض، وعلى العديد من المعاهد الدينية، والمدارس، ولها نفوذ في وزارة العدل ورابطة العالم الإسلامي.

ومع هذا كلّه، فقد كان تطوّر المؤسسات الدينيّة مرهوناً بحاجة النظام السياسي للمسوّغ الشرعي. لقد سُمح للعلماء بدور بارز حيث مسّت الحاجة إلى تسويغ ديني، لكن وضعهم كان ثانويًا عندما التزموا موقفاً معارضاً، أو عندما استعين بمصادر أخرى من التسويغ الشرعي، ولما قارب اكتمال بناء كيان المملكة «فَقَدَ العلماء ما نعموا به من الاستقلال المحدود وغدوا موظفين مدنيّين مأجورين، وصارت أوضاعهم ومرتباتهم ومهامهم رهناً بأنظمة الدولة وأغراضها»[1].

لقد تحوّلت الدولة إلى سلطة مدنيّة، وأصبحت قوانينها تنظّم نشاط العلماء. والدولة -بحكم تفرّدها بالسلطة والموارد- لا تسمح بوجود سلطة دينية مستقلّة تمتلك إمكانات منازعتها حقّ الولاء، بحيث تنافسها في كسب ولاء المواطنين، ولهذا وسّعت من سلطانها ليشمل القطاع الديني واستعانت بزعماء دينيين أضفوا على سياساتها صفة الشرعيّة. وتحاول الدولة من خلال التزامها القشري بالمظاهر الدينيّة تقوية سلطانها، وهي لا تتردّد في كبح المنظمات والشخصيات الدينيّة إن هي تحدّت أو نافست سلطانها[2]. مثلما فعلت بعائلة آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، التي أُقصيت بشكل شبه تام عن قيادة المؤسسة الدينيّة.. والسبب هو أن آل الشيخ طمحوا لمشاركة آل سعود في الحكم، ففصّلوا التعاليم «الوهابية» بحيث يمكنها الاندماج مع العائلة المالكة، وبهذا أصبحوا رهن رغبات آل سعود، وحين إستتبّ الأمر للأخيرين، أقصوا حلفاءهم القدامى عن السياسة والمؤسسة الدينية معاً، ولم يحصل آل الشيخ إلّا على بعض المناصب الوزارية الفنيّة في الجهاز الحكومي[3].

مهما يكن من أمر، فإن المؤسسة الدينيّة التقليديّة، التي أصبحت نشاطاتها رهناً برغبات الأمراء السعوديين، انساقت بدافع موروثاتها الفكريّة، وبدافع مماشاتها لرغبات النظام السياسي، في صراع محموم مع الشيعة داخل المملكة وخارجها، فاعتبرت حربها مع المواطنين الشيعة عملاً من أفضل وأخلص الأعمال التي يُتقرّب بها إلى الله سبحانه وتعالى.

ويلاحظ أنه رغم الموقف المبدئي لرجال المؤسسة الدينية الرسميّة في تكفير من

(١) أيمن الياسيني، مصدر سابق، ص ٧٦ - ٧٧.
(٢) المصدر السابق، ص٦١.
(٣) المصدر السابق، ص٥١ - ٥٢.

خالفهم المذهب.. إلا أنه يمكن تلمّس تخفيفاً لحدّة طرحهم حسب الظروف السياسية التي تتطلّبها المصلحة السياسية العامّة لحكومة العائلة المالكة.. حيث لا تُطرح مسألة تكفير أو تفسيق سنة الحجاز -مثلاً-، إلّا في أحايين قليلة، وبدوافع سياسية، مثلما حدث قبل سنوات قلائل مع الشيخ الدكتور علوي المالكي، الذي اصطدم مع الحكومة، فانبرى علماء المؤسسة الدينيّة إلى تكفيره، وظهرت الكتب التشنيعيّة بحقه.

بالنسبة للموقف من الشيعة هناك آراء متضاربة، سببها الأساس مجاراة سلك العلماء التقليدي والرسمي لسياسات الدولة التي تشذّ عن قاعدة العداء والخشونة في بعض الأحيان.

في عام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، أصدر الشيخ عبد العزيز بن باز، وكان حينها رئيساً للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فتوى يقول فيها: إنه «لا يرى صحّة الصلاة خلف الزيديّة والإماميّة»، وبرّر ذلك بأن الشيعة يزيدون في الأذان جملة «حيَّ على خير العمل» التي يثبت الفقهاء جميعاً أنها جزء من الأذان. والزعم بأن الشيعة يسبّون الصحابة، وأن «الزيدية وبقية أصناف الشيعة الموجودين اليوم كالإمامية مغالون في أهل البيت بأنواع من الشرك» إلى غير ذلك. وقد أثارت فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز ضجّة في الأوساط الإسلامية، على ما فيها من تهجّم وافتراء، فتراجع عن بعض ما فيها بفتوى أخرى في ٢٢/ ٩/ ١٣٩٦هـ، وبأمر من الحكومة السعودية نفسها. قال الشيخ في الفتوى: «أقول: إن هذه الفتوى التي سبق ذكرها قد رجعت عنها بالنسبة إلى ما فيها من التعميم والإطلاق لأن الهدف هو الأخذ بالحق والدعوة إليه، وأعوذ بالله أن أكفّر مسلماً، أو أمنع الصلاة خلف مسلم بغير مسوّغ شرعي، والواجب أن يُؤخذ كل إنسان بذنبه، وأن يُحكم عليه بما ظهر من أقواله وأعماله. فكلّ إمام علم منه ما يدلّ على أنه يغلو في أهل البيت أو في غيرهم، وسواء كان من الزيدية أو من غيرهم، وسواء أكان في اليمن أو غير اليمن، فإنه لا يُصلّى خلفه، ومن لم يُعرف بذلك من الزيدية أو غيرهم من المسلمين، فإنه يُصلّى خلفه. والأصل سلامة المسلم ممّا يوجب منع الصلاة خلفه، كما أن الأصل سلامة المسلم من الحكم عليه بالشرك، حتى يوجد بأمر واضح، وبيّنة عادلة ما يدلّ على أنه يفعل الشرك أو يعتقد جوازه. هذا هو الذي أعتقده وأعلنه الآن لإخواننا في اليمن وغيرها، وقد تقدّم أن الحق ضالة المؤمن متى وجده أخذه ومعلوم أن العصمة لله ولرسله. وكلّ مفتٍ وكل طالب علم، قد يقع منه بعض الخطأ أو بعض الإجمال، ثم

وبعد وضوح الحق وظهوره يرجع إليه وفي ذلك شرف وفضل».

في عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، حدثت بعض الإثارة بين الطلبة الشيعة والسنّة الجامعيين في الرياض، بسبب منع الشيعة من الصلاة في مسجد كليّة العمارة والتخطيط، مما آذى الكثير من المشاعر وأثار الكثير من التساؤلات. وبناء على ما حدث، بادر أحد الطلبة بالاتصال بالشيخ عبد العزيز بن باز هاتفيًّا في يوم الثامن من شهر جمادى الثانية ١٤٠٠هـ، وسأله عن رأيه فيما حدث فقال:

«لا يجوز منع الإخوة الشيعة من الصلاة في المسجد مع السنّة، بل يشجّعون على ذلك، مع بذل النصيحة والتوعية والإرشاد العام إلى ما قد يُبتدع من أفعال في الصلاة إن وجدت. ومن نقل عنّي، أو قال بأني أكفّرهم فهو إما كاذب أو مخطئ.. ومع أننا لا نملك الكشف عمّا في قلوب عباد الله ونيّاتهم، فإننا نقوم بالنصح ونوكل السرائر إلى الله تعالى. هذا وتوجد بعض الفرق تعتقد بألوهية علي بن أبي طالب ، وهذه هي الطائفة التي نكفّرها، ولا نعتقد بأن من عندكم -في الجامعة- هم من هذه الفئة. ونرجو منكم الحكمة وعدم إثارة الفتنة، والله أعلم، والسلام على من اتّبع الهدى»[1].

كانت الفتوى متأثّرة بالطبع بالأحوال السياسية الداخلية في المملكة، حيث فرغت الحكومة للتوّ من مواجهة حركة المرحوم جهيمان المتأثرة بالتعصب الفكري، كما فرغت للتو من إخماد انتفاضة الشيعة التي سببها الاضطهاد الطائفي. وفوق هذا لا تزال الأوضاع الإقليمية ساخنة، بُعيد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وكانت تأثيراتها تتموّج في المنطقة العربية والإسلامية.. لذا كان النهج السياسي العام للحكومة يأخذ هذه الاعتبارات بالنظر، فجاءت الفتوى مطابقة للتصورات السياسية للمرحلة.

أما بعد أن دخلت الحكومة السعودية في صراع مكشوف مع إيران بعد أن أشعل صدام الحرب الخليجيّة الأولى، فقد تغيّرت الفتاوى حسب الأوضاع المستجدة، كما تغيّرت لهجة الخطاب السياسي والديني والإعلامي، ليصبّ كله في الجدول الطائفي. وإذا كان الشيخ عبد العزيز بن باز -غفر الله لنا وله- قد تراجع عن التعميم الذي جعل

---

(١) قام بالاتصال بالشيخ عبد العزيز بن باز المهندس علي الأخضر علي القيم، وذكرى الأخير رقم تلفون الشيخ لمن أراد أن يتأكّد من الأمر، وقد طبع علي الأخضر جواب الشيخ بن باز في منشور وزّعه على الطلاب، ونصحهم فيه بالألفة والواحدة.

الشيعة جميعاً من المشركين، فإنه في السنوات التالية للحرب، لم يتورّع عن تأييد كل المنشورات والكتب الطائفيّة، وطباعتها على نفقة الجامعة الإسلامية، أو على نفقة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، بل وساهم هو شخصيًا في الكثير مما كان يروّج له من مقولات طائفية مفتراة.

من الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها، جوابه عن سؤال ورده يقول: إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملات على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة، وليس من بينها مذهب الشيعة الإماميّة ولا الشيعة الزيديّة، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي، على إطلاقه، فتمنعون تقليد مذهب الشيعة مثلاً؟

أجاب الشيخ خلافاً لرأي الأزهر ومشائخه: «.. لايجوز للمسلم أن يقلّد مذهب الشيعة الإماميّة ولا الشيعة الزيديّة، ولا أشباههم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والجهميّة وغيرهم»[1].



(١) جريدة اليوم السعودية الصادرة في الدمام، عدد ٥٢٠٨، والمؤرخ في الخامس والعشرين من محرم ١٤٠٨هـ، الموافق للثامن عشر من سبتمبر ١٩٨٧م.

السؤال نفسه الموجه للشيخ ابن باز مستلّ نصًّا من سؤال سبق توجيهه لشيخ الأزهر الأسبق المرحوم الشيخ محمود سلتوت، فاجاب عليه بما نصّه: «إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتّباع مذهب معيّن، بل نقول: إن لكل مسلم الحق في أن يقلّد بادئ ذي بدء أيَّ مذهب من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة، ولمن قلّد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره لأي مذهب كان، ولا حرج عليه في شيء من ذلك. وإن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، مذهب يجوز التعبد به كسائر مذاهب أهل السنة. فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك وأن يتخلّصوا من العصبيّة بغير الحق لمذاهب معيّنة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب، أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى، يجوز لمن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقرّرونه في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات».

لقد كان للشيخ محمود شلتوت رحمه الله دور مهم في محاربة الفتن الطائفية، والتقريب بين صفوف المسلمين، وله الكثير الكثير من الأحاديث الصحافية وغيرها التي تحضّ على الوحدة والاتحاد ونبذ التطرّف والتعصّب. كان رحمه الله يقول: «لقد مضى زمان العصبيّة.. كلنا مسلمون.. ومذاهبنا جميعاً تنبثق من أصل واحد هو رسالة محمد ﷺ، كتاب الله وسنة رسوله.. إن بيني وبين كثير من أئمة الشيعة رسائل تهدف وجوب التقريب، ونزع ما بين السنة والشيعة من عصبية انتهزها الأعداء والمستعمرون للتفريق بين الشعوب الإسلامية الواحدة... إن الاستعمار يحاول أن يجد ثقوباً ينفذ منها إلى وحدة المسلمين.. ولقد رجحت مذهب الشيعة خضوعاً لقوّة الدليل في كثير من مسائل

المسلمين، أخصّ منها ما تضمن قانون الأحوال الشخصية. وإن الباحث المستوعب سيجد في مذهب الشيعة ما يقوي دليله، ويلتئم مع أهداف الشريعة من صلاح الأسرة والمجتمع».

وأمر المرحوم الشيخ محمود شلتوت بتدريس الفقه الإسلامي في كلية الشريعة بجميع المذاهب ومن بينها مذهب الشيعة، إمامية وزيدية، وكان يقول: «نحن لا نريد ولا ندعو بين الناس إلى مذهب واحد. لا نريد أن يندمج مذهب الشيعة في مذهب السنة، ولا مذهب السنة في مذهب الشيعة، ولكن نريد أن يصل المسلمون من مختلف طوائفهم إلى لون واضح من ألوان التعاون القائم على المحبة، وعلى ترك العصبية، والترفع عن التنابز بالألقاب، والبعد عن سوء الظن، فإن هذا من شأنه أن يطلق العنان للتفكير في حرية وهدوء والتماس للحقيقة دون خوف أو إضطراب أو بلبلة، وألّا يحول بين السني وانتفاعه برأي أخيه الشيعي، ولا بين الشيعي وإنتفاعه برأي أخيه السني ما دام الجميع يصدرون عن أصل واحد».

«لا أنسى أني درّست المقارنة بين المذاهب بكلية ا لشريعة بالأزهر، فكنت أعرض آراء المذاهب في المسألة الواحدة، وأبرز من بينها مذهب الشيعة، وكثيراً ما كنت أرجح مذهبهم خضوعاً لقوة الدليل. ولا أنسى أيضاً أني كنت أفتي في كثير من المسائل بمذهب الشيعة وأخص منها بالذكر ما تجد الناس في حاجة ملحّة إليه. وهو يختص بالقدر المحرّم من الرضاع. كما أخصّ بالذكر ما تضمنه «قانون الأحوال الشخصية» الأخير. وأذكر على سبيل المثال المسائل التالية:

أولاً: الطلاق بالثلاث بلفظ واحد، فإنه يقع في أكثر المذاهب السنية ثلاثة، ولكنه في مذهب الشيعة يقع واحدة رجعية، وقد رأى القانون العمل به، وأصبحت الفتوى بمذهب أهل السنة لا يقام لها وزن في نظر القضاء الشرعي.

ثانياً: رأي قانون الأحوال الشخصية في تنظيمه الأخير أن الطلاق المعلّق منه ما يقع ومنه ما لا يقع، تبعاً لقصد التهديد أو قصد التطليق، ولكن مذهب الشيعة يرى أن تعليق الطلاق مطلقاً -قصد به التهديد أو قصد التطليق- لا يقع به الطلاق. وقد رجّحت هذا الرأي، وكثيراً ما أفتيت به، وكثيراً ما أذعته وكتبته في أحاديثي المتعلّقة بالطلاق، وأجوبة السائلين عن إيقاع الطلاق.. إلخ».

وقال الشيخ شلتوت رحمه الله عن التقريب بين المذاهب التي اشترك في تأسيس دار لها في القاهرة: إن من حاربها «ضيّقو الأفق، كما حاربها صنف آخر من ذوي الأغراض الخاصة السيئة، ولا تخلو أمة من هذا الصنف من الناس. حاربها من يجدون في التفرّق ضماناً لبقائهم وعيشهم، وحاربها ذوو النفوس المريضة، وأصحاب الأهواء والنزعات الخاصة... هؤلاء وأولئك ممن يؤجّرون أقلامهم لسياسات مغرضة، لها أساليبها المباشرة في مقاومة أي حركة إصلاحية والوقوف في سبيل كل عمل يضمّ شمل المسلمين ويجمع كلمتهم».

وعلّق الشيخ الغزالي على فتوى شيخ الأزهر بجواز التعبّد بالمذهب الشيعي في كتابه «دفاع عن العقيدة والشريعة».. «جاءني رجل من العوام مغضباً يتساءل: كيف أصدر شيخ الأزهر فتواه بأن الشيعة مذهب إسلامي كسائر المذاهب المعروفة؟ فقلت للرجل: ماذا تعرف عن الشيعة؟ فسكت قليلاً ثم أجاب: ناس على غير ديننا.. فقلت له: لكنني رأيتهم يصلون ويصومون كما نصلي ونصوم.. فعجب الرجل وقال: كيف هذا؟ قلت له: والأغرب أنهم يقرؤون القرآن مثلنا. ويعظمون الرسلو ويحجون إلى البيت الحرام». وفي موقع آخر قال: «سمعت واحداً يقول في مجلس علم: إن للشيعة قرآناً آخر يزيد وينقص عن قرآننا المعروف. فقلت له: أين هذا القرآن؟ إن العالم الإسلامي الذي امتدت رقعته في ثلاث قارات ظلّ من بعثة محمد ﷺ إلى يومنا هذا بعد أن سلخ من عمر الزمن أربعة عشر قرناً

ومن الأمثلة فتواه الشهيرة في محرم ١٤٠٩هـ، بمنع الجزارين الشيعة من ممارسة عملهم، باعتبارهم مشركين وكفرة.. وقد أرسل الشيخ عبد العزيز بن باز -غفر الله له- خطاباً إلى وزير الشؤون البلدية والقروية (رقم ١٤٥/ ٢ مؤرخ في ١٤٠٩هـ) حول طلب توجيه الأمانات والبلديات بمراقبة ومتابعة الجزارين العاملين بالمسالخ، وإلزامهم بمعرفة أحكام الذبح الشرعي «وألّا يُمكن من ممارسة هذا العمل إلّا من يثبت أنه مسلم صحيح المعتقد، ينكر الخرافات كعبادة القبور وغيرها مما يعبد من دون الله، وينكر جميع المعتقدات والبدع الكفرية كمعتقد القاديانية والرافضة وغيره..إلخ»[1].

ومن الأمثلة الأكثر وقعاً على النفس، الحديث الذي أدلى به سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز لمجلة «المجاهد» التي يصدرها المجاهدون الأفغان.. حيث سأله مجري المقابلة (سلطان عبد المحسن الخميس): من خلال معرفة سماحتكم بتاريخ الرافضة، ما

لا يعرف إلا مصحفاً واحداً مضبوط البداية والنهاية، معدود السور والآيات والألفاظ، فأين هذا القرآن الآخر؟

ولماذا لم يطّلع الإنس والجن على نسخة منه خلال هذا الدهر الطويل؟ لماذا يُساق هذا الافتراء؟ ولحساب من تُفتعل هذه الاشاعات وتُلقى بين الأغرار ليسوء ظنُّهم بإخوانهم وقد يسوء ظنهم بكتابهم. إن المصحف واحد يُطبع في القاهرة فيقدسه الشيعة في النجف أو في طهران ويتداولون نسخه بين أيديهم وفي بيوتهم دون أن يخطر ببالهم شيء بتة إلّا توقير الكتاب ومنزله جل شأنه ومبلغه ﷺ، فلِمَ الكذب على الناس وعلى الوحي؟».

وفي كتابه «كيف نفهم الإسلام» يقول الشيخ الغزالي: «لم تنجُ العقائد من عقبى الاضطراب الذي أصاب سياسة الحكم، ذلك أن شهوات الاستعلاء والاستئثار أقحمت فيها ما ليس منها، فإذا المسلمون قسمان كبيران شيعة وسنة، مع أن الفريقين يؤمنان بالله وحده وبرسالة محمد ﷺ ولا يزيد أحدهما على الآخر في استجماع عناصر العقائد التي يصلح به الدين وتلتمس النجاة.. ومع أني أذهب في كثير من أحكامي على الأمور مذاهب غير ما يرى الشيعة، فلستُ أعدّ رأيي ديناً يأثم المخالف له، وكذلك موقفي بالنسبة لبعض الآراء الفقهية الشائعة بين السنة». ويضيف: «وكان خاتمة المطاف أن جعل الشقاق بين الشيعة والسنة متصلاً بأصول العقيدة... ليتمزّق الدين الواحد مزقتين وتتشعّب الأمة الواحدة إلى شعبتين كلاهما يتربص بالآخر الدوائر، بل يتربص به ريب المنون. إن كل امرئ يعين على هذه الفرقة بكلمة، فهو ممن تتناولهم الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، وأعرف أن المسارعة بالتكفير ميسورة في باب الجدل، وأن إلزام الخصم بالكفر نتيجة رأي يقول به أمر سهل في حمى النقاش».

(١) خطاب موجه من وزير البلديات والشؤون القروية السابق، إبراهيم بن عبدالله العنقري إلى أمين مدينة الدمام في ١٤/ ٢/ ١٤٠٩هـ يأمره فيه «بالحرص على تنفيذ ما تضمنته خطاب سماحته -الشيخ عبد العزيز بن باز-». والذي يعني منع الشيعة من ممارسة مهنة الجزارة، وطردهم، وقد طردوا بالفعل، وفي مناطق شيعية خالصة كالقطيف!!

هو موقفكم من مبدأ التقريب بين أهل السنة وبينهم؟!

أجاب الشيخ: «التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة غير ممكن، لأن العقيدة مختلفة، فعقيدة أهل السنة والجماعة توحيد الله وإخلاص العبادة لله سبحانه وتعالى، وأنه لا يُدعى معه أحد... والرافضة خلاف ذلك، فلا يمكن الجمع بينهما، كما أنه لا يمكن الجمع بين اليهود والنصارى والوثنيين وبين أهل اسنة، فكذلك لا يمكن التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة لاختلاف العقيدة التي أوضحناها»!.

وسُئل الشيخ مرة أخرى: وهل يمكن التعامل معهم -الشيعة- لضرب العدو الخارجي كالشيوعية وغيرها؟.

أجاب الشيخ: «لا أرى ذلك ممكناً، بل يجب على أهل السنة أن يتحدوا، وأن يكونوا أمة واحدة وجسداً واحداً، وأن يدعوا الرافضة أن يلتزموا بما دلّ عليه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من الحق، فإذا التزموا بذلك صاروا إخواننا، وعلينا أن نتعاون معهم، أما ما داموا مصرّين على ما هم عليه من بغض الصحابة وسب الصحابة إلا نفراً قليلاً.. وعبادة أهل البيت كعلي رضي الله عنه، وفاطمة والحسن والحسين، وإعتقادهم في الأئمة الاثني عشر.. كل هذا من أبطل الباطل، وكل هذا يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة»[1].

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحديث موجه للمجاهدين الأفغان، الذين يواجهون الحكم الشيوعي، وبينهم نسبة غير قليلة من الشيعة تصل إلى ٣٠٪ من السكان تشاركهم في الجهاد.. وفافهم لماذا لم يتوقّق المجاهدون حتى الآن في مسعاهم[2]!.

---

(١) مجلة الجهاد الأفغانية، العدد العاشر، السنة الأولى، صفر ١٤١٠هـ.

(٢) لم يصدّر الحكم السعودي الفتن الطائفية إلى البحرين -كما رأينا فحسب- ولكنه صدّرها أيضاً إلى كل بلد في العالم تتواجد فيها جاليات إسلامية.. ومنها أفغانستان بين الشيعة والسنة، وبين السنة أنفسهم، ومنها الباكستان التي يذبح المسلمون بعضهم بعضاً في مذابح تقام كل عام!، ومنها لندن وأمريكا وأستراليا وأعماق أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، والبلدان المجاورة، وبالأخص بلدان الخليج، التي انساق بعضها مع النهج الطائفي إلى آخر مداه، لكن الكثير من قيادات هذه البلدان الدينية والمثقفة الواعية، رفضت ذلك النهج، ومنها الكويت التي كانت ولا تزال مستهدفة بالفتن الطائفية القادمة من وراء الحدود.

وسبق للكويتيين أن حاربوا الفتنة الطائفية التي جاء بها الشيخ عبد العزيز العلجي، من الأحساء إلى الكويت.. قال مؤرخ الكويت -عبد العزيز الرشيد-: إن الشيخ العلجي كتب قصيدة طويلة «دسّ بها

سخيمته على عباد الله الصالحين، ورمى فيها المصلحين». وتعرّض فيها للشاعر السيد مساعد السيد عبدالله الرفاعي، قال العلجي في مطلعها:

عُذ بالمهيمن من هوى فتان ... ما تلك إلا فتنة الشيطان

كما أنشد العلجي قصيدة أخرى أرسلها من الأحساء يكفّر فيها عدداً من الناس.. وقد ردّ على قصيدته السيد الرفاعي -وهو سني مالكي- بقصيدة جاء فيها:

لذ بالإله من الجهول الجاني ... علج العلوج وفتنة الشيطان
ما بالـه حـطّ الإلـه مقامه ... وأحاطه بالذل والخسران
خسر السعادة مذ هوى لتعصب ... وتشدّد ما جاء بالأديان
فغدا يسبّ المصلحين بهديهم ... وأخو السباب يبوء بالخذلان

(انظر تاريخ الكويت - عبد العزيز الرشيد- ص٤٠٧ - ٤٠٨)

وكان الشاعر الكويتي صقر بن سالم الشبيب قد قال قصيدة في أيام تطرّف الوهابيين الإخوان، قال فيها:

أدينٌ يا أولي العمّات ألّا ... يلين لبعضنا بعض مقاله
وأن تجفوا الراجل مواطنيها ... وتشهر من تخالفها نصاله
يزندق بعضنا بعضاً سفاهاً ... مطيعين العمائم في الضلاله
ويلعن بعضنا بعضاً لأمر ... علينا مكركم فرض امتثاله
فأبدلتم وئام القوم خُلفاً ... لتحظوا بالدقيق وبالنخالة
وألبستم خداعكم لثاماً ... من اسم الدين مسبلة غلاله
عند أولي العمائم من كتاب ... به قد خصهم رب الجلاله؟
فهم يتلون دون الناس آيًا ... إلى قبح الشقاق به سماله
وتوهم أن في التفريق رشداً ... إذاً فالرشد هلك لا محاله

ثم يحذّر الشاعر الكويتيين من الفرقة وعدم طاعة الطائفيين:

أُحذركم بني وطني انشعاباً ... لهلك الشعب فيه شر آله
إلى كم فوقنا العمات تلقى ... من الأعباء ما نخشى احتماله
وتنفخ روح شؤم الخلف فينا ... وتوسع بيننا ظلماً مجاله
لتسلب كل ذي جهل حجاه ... وتسلب من يديه بعد ماله

وفي منتصف السبعينات، ثارت نوازع الفتنة، فأنشد الشاعر خالد سليمان العدساني قصيدة للتقريب بين السنة والشيعة فقال:

قالوا: أولاء تشيّعوا ... وتنكّروا وتمنّعوا
رفضوا «الجماعة» وادّعوا ... واستكبروا وترفّعوا
يا قوم لا تتحيّفوا ... بالحكم أو تتسرّعوا
إن الذين ظلمتمو ... أدنى لكم أن تسمعوا
نصروا عليًا والحسين ... أذاك أمرٌ يُفزع؟

واستلهموا هدي النبي ... وما وعيتم قد وعوا

وعلى هدى الشيخ عبد العزيز بن باز وفتاواه، سارت الهيئات الدينية الرسمية الأخرى، ومارست أعمالها ضمن إطار المشروع الطائفي/ السياسي للنظام.. فهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القطيف والأحساء أصبح همّها إصدار قرارات التضييق والخناق على المواطنين، بشأن الاحتفالات الدينية في ذكرى مولد الرسول وذكرى وفاته ﷺ، ومتابعة نشاط المآتم الحسينية الشيعية، وملاحقة المؤذنين الشيعة، إضافة إلى قرارات الشرطة والأمارات المحلية[1].

من الواضح في الوقت الحالي، أن المؤسسة الدينية الرسمية والهيئات التابعة لها تسير

وترسّموا الأركان خمساً ما رعيتم قد رعوا
وتشيعوا للحقّ هل إلّاه شيء يشفع؟
إن فاتنا نصر المُحقّ لمن إذن نتشيّع
إن كان ضاعت زمرة منهم فمنّا أضيع
أو إن تغالت قلّةٌ فيهم فينا أفظع
جهلوكم وجهلتموهم والجهالة مصرع

(انظر كتاب عدسانيات، خالد سليمان العدساني، دار ذات السلاسل الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٨)

(١) هدّد رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القطيف في تعميم له المؤذني الشيعة، لأنهم -حسب رأيه- يزيدون في الأذان الشرعي «فيرجى التقيّد بالأذان الشرعي في جميع المساجد.. ومن يثبت لدينا زيادته بعد هذا التعميم فسينال عقابه دون هوادة» (التعميم رقم ٦ مؤرخ في الرابع والعشرين من جمادى الأولى ١٤٠٤هـ).

من جهة أخرى، اعتادت مديريات الشرطة في المنطقة الشرقية أخذ تعهدات على أصحاب المآتم الحسينية في أواخر كل عام هجري، وفي كثير من الأحيان يرفض القائمون على المآتم التوقيع فتقنعهم الشرطة بالقوّة! أو بالقول: إن ذلك مجرد إجراء شكلي، نموذج التعهّد والإقرار يقول:

«إقرار بتاريخ (......)

أقر أنا الموقع اسمي أدناه، صاحب الحسينية المسماة (......) الواقعة بمنطقة (......)، وأتعهد أمام المسؤولين عن الأمن، ألا استقدم خطيباً من خارج المملكة أيام المحرّم، وأن أُبلغ الخطيب بأن يحصر مجال خطابته في الموضوع الحسيني والوعظ الديني، وحصر مكبّرات الصوت (أي المكرفون) داخل الحسينية فقط، ولا يتعداها إلى أي موضوع آخر.

كما أتعهد بأن أمنع أي تجمع خارج أو أمام بوابة الحسينية، وأن أُبلّغ عن كل من لا يتعاون في إنفاذ هذه التعليمات، وعمّن يحاول إثارة الشغب والمشاكل أو زعزعة الأمن وخرق النظام.

وإذا حصل مني خلاف ذلك أو تهاون، أو عدم إبلاغ عن أي مخالفات، فإني مسؤول مسؤولية مباشرة أمام المسؤولين، وعرضة للجزاء اللازم،،،

وعلى إقراري وتعهّدي هذا أوقع،،،

المقر بما فيه (الاسم: .....، التوقيع: .....، العنوان: ..... تلفون رقم: .....، الموقع: ....)

على النهج السلفي المتزمت القديم، ولم تغيّر مواقفها من الشيعة، وكان القرار السياسي الرسمي يساندها في ذلك، إلّا في حالات جد نادرة. من الأمثلة الجديرة بالذكر شاهداً على دعم الحكومة للنزعات الطائفية التي تمارسها المؤسسة الدينية التقليدية.

وفي الحقيقة فإن من الصعوبة بمكان تغيير موقف المؤسسة الرسمية التقليدية، لأنها لم تتنازل عن أمور تافهة، بل ومخالفة للعلم فكيف بها تعترف بالشيعة والتشيع؟.

كمثال على ذلك موقف الشيخ من القائلين بدوران الأرض، حيث شكك في إسلامهم وقال بأنهم جهلة وبهائم وأقرب إلى الكفر.

كان الشيخ ابن باز مديراً للجامعة الإسلامية حين ألّف كتابه «الأدلة النقليّة والحسيّة على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب» قال فيه: «.. فلم يزل الناس مسلمهم وكافرهم يشاهدون الشمس جارية طالعة وغاربة، ويشاهدون الأرض قارّة ثابتة، ويشاهدون كل بلد وكل جبل في جهته لم يتغيّر من ذلك شيء. ولو كانت الأرض تدور كما يزعمون، لكانت البلاد والجبال والأشجار والأنهار والبحار لا قرار لها. ولشاهد الناس البلاد المغربية في المشرق، والمشرقية في المغرب، ولتغيّرت القبلة على الناس حتى لا يقرّ لها قرار. وبالجملة فهذا القول فاسد من وجوه كثيرة يطول تعدادها»[1].

وأضاف: «ثم هذا القول مخالف للواقع المشاهد المحسوس، فالناس يشاهدون الجبال في محلّها تسير، فهذا جبل النور في مكة في محلّه، وهذا جبل أبي قبيس في محلّه، وهذا أُحُد في المدينة في محلّه، وهكذا جبال الدنيا كلّها في محلّها. وكل من تصوّر هذا القول يعرف بطلانه، وفساد قول صاحبه، وأنه بعيد عن استعمال عقله وفكره، وقد أعطى القياد لغيره كبهيمة الأنعام، فنعوذ بالله من لاقول عليه بغير علم، ونعوذ بالله من التقليد الأعمى الذي يردي من اعتنقه، وينقله من ميّزة العقلاء إلى خلق البهيمة العجماء»[2]!.

وشكّك الشيخ ابن باز في (إسلام) من يقول بكرويّة الأرض، وهذا ما دعا الشيخ محمد محمود الصوّاف، وهو عالم عراقي مقيم في المملكة، إلى الكتابة إليه سائلاً

(١) الأدلّة النقليّة والحسيّة على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب، الشيخ عبد العزيز بن باز، مطبوعات الجامعة الإسلامية رقم ١٦، ط١٣٩٥هـ، ص٢٣.
(٢) المصدر السابق، ص٢٤ - ٢٥.

إياه التخفيف من حدّة الحكم، خاصة وأن رأيه يخالف العلم. قال له: «من هنا يا أخي انطلقت الضجّة حتى أحدثت لها عجاجة في الأفق العلمي، ما كان أغنانا عنها، خاصة وقد صدمت الفتوى الملايين من شباب ورجال يدينون بالإسلام في هذا العصر، والذين أضحوا يعتقدون أن مثل هذه الأمور أصبحت من المسلمات العلميّة التي لا يجادل فيها اثنان. فكيف تنفيها نفياً قاطعاً، ويكفر من قال بها، ويُحكم عليه بالردّة ويستباح دمه وماله؟!»[1].

وقد خصّص الشيخ عبد العزيز بن باز الفصل الثاني من كتابه للردّ على الشيخ الصوّاف.. ومن جملة ما ردّ به: «القول بأن الشمس ثابتة لا جارية كفر وضلال.. وبيّنت أني لم أكفر في المقال السابق من قال بدوران الأرض، بل قلتُ: إن في كفره نظر»[2]!. وهذا تعطّف من سماحته وتراجع. غير أن المدهش في كل هذا أن كليات العلوم في الجامعات السعودية، تعيش إلى الوقت الحاضر صراعاً بين بعض الطلبة المتطرّفين وأساتذتهم حول مسألة دوران الأرض، والأكثر غرابة أن فتاوى الشيخ ابن باز تُعاد طباعتها وتوزع، وهو لا يزال يرى الرأي نفسه.

إذا كان الفكر السلفي التقليدي المُغلق، لم (يهضم) حتى الآن مسألة تافهة أثبتها العلم وأكّدها، فكيف يمكن لهذا الفكر أن يتقبّل ويستوعب آراء الشيعة ويعترف بأنهم مسلمون، لهم من الحقوق ما لغيرهم، وعليهم من الواجبات ما على سواهم من المواطنين؟.

الشيعة والتيار السلفي التجديدي

بعد الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، سُلّط الضوء على القوى الدينية السلفية في المملكة، نظراً لدخولها -أو بعض فصائلها الفاعلة على الأقل- الصراع السياسي مع الحكومة، منذ أن استقدم الملك فهد قوات التحالف الأجنبي لمحاربة الرئيس العراقي. وقد فاجأت هذه القوى الحكومة السعودية والمراقبين الأجانب بمواقف سياسية غير متوقعة.

(١) المصدر السابق، ٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص٧٢ - ٧٣.

لقد قيل: إن تياراً سلفيًا قد انشق سياسيًا -وليس فكريًا- عن المؤسسة الرسمية، وقد أطلّ بعض رموز هذا التيار إبان أزمة الغزو برؤوسهم، مثل الدكتور سفر الحوالي، والدكتور ناصر العمر، والشيخ فهد سليمان العودة، والشيخ عبدالله الجلالي، وغيرهم.

ويمكن أن يوصف هذا التيار الذي يتخذ من نجد منطلقاً لنشاطاته، بشيء من التنوّر والاستقلالية السياسية عن مواقف الحكومة، ولكنه قليل الخبرة بالعمل السياسي المنظّم، وينحو هذا التيار منحى المعارضة لسياسات الدولة. ورغم أنه لا يدعو علانية إلى إسقاط نظام الحكم، إلا أن عدداً من أنصاره لا يخفون يأسهم من إصلاح وضع البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي على النحو الذي يفهمونه، بما يترك لدى الطرف الآخر شعوراً بأنهم يتبنّون إسقاط النظام والحلول محلّه، إذا ما أُتيحت لهم فرصة القيام بذلك.

وتقول مصادر الحكومة أن أنصار هذا التيار متغلغلون في مؤسسات الدولة العليا، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، وتتهمهم بأنهم إستفادوا من دعوة الملك للمواطنين للتطوّع بأن زجّوا بالعديد من الطاقات البشرية للاستفادة من تلك الفرصة للتدرّب على السلاح، كما تشير تلك المصادر إلى أن العديد من أنصار التيار السلفي الجديد التحقوا بمعسكرات تدريب يشرف عليها المجاهدون الأفغان، اتخذت من محاربة الشيوعية والنظام اليساري الحاكم في كابل غطاء لهدفها الأساس وهو إسقاط النظام السعودي.

ومن الواضح أن للتيار السلفي الجديد قدرة كبيرة على حشد الجماهير وتعبئتها انطلاقاً من المساجد التي يسيطر عليها، كما أن قادته يتمتعون بحماية المؤسسة الدينية التقليدية الرسمية، التي ترى أن بإمكانها حصد بعض التنازلات من الحكومة التي يوفّرها تشدّد المنشقّين. وقد سهّلت هذه الحماية -إضافة إلى السيطرة على الجامعات الدينية واحتكار حق الفتيا- حركة ونشاط القياديين السلفيين بحرية دونما خوف من بطش العائلة المالكة.. خاصة وأن الأخيرة ترى أن صدامها مع التيار السلفي سيفقدها القاعدة الدينية التي تستند إليها شرعيتها في الحكم. وهناك تحرّك من قبل الأمراء الحاكمين للبحث عن بديل أو مساند للشرعية الدينية التي يقوم عليها النظام.

من جهة أخرى تخشى المؤسسة الدينية الرسمية أن تفقد رصيدها في الشارع إن هي لم تدافع عن تلاميذها الذين لا يختلفون معها في المنطلقات الفكرية، وإنما في الموقف السياسي تجاه الحكومة.

سبق ظهور هذا التيار السلفي الجديد، برز تيار ديني متنوّر وواسع في الأوساط الشيعية، حيث تقود هذا التيار «منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية» والتي قادت نضال الشيعة منذ منتصف السبعينات الميلادية وحتى الوقت الحاضر، وذلك لتحقيق أهداف يتفق عليها جمهور الشيعة، وهي : إلغاء سياسة التمييز الطائفي، وإعطاء الشيعة حقوقهم المدنية والعقائدية.

ومع أن المنظمة المذكورة تنشط في الوسط الشيعي، إلا أنها تقدم نفسها بوصفها قوّة وطنية، وتدعو إلى أهداف عامّة (إصلاح النظام السياسي بوضع دستور للبلاد وإنشاء مجلس للشورى وإرساء الحكم اللامركزي، واحترام التعددية الفكرية والسياسية، وتقنين القضاء وضمان نزاهته).

وتعتبر المنظمة أقوى «تنظيم سياسي» في المملكة، مع أن عدداً من المحللين يعتبرها الجناح السياسي للطائفة الشيعية في المملكة فحسب. وفي حين تتمتع المنظمة بشعبية وتعاطف كبيرين في الأوساط الشيعية، وتضم نخبة من المثقفين والواعين، بمن فيهم عدد غير قليل من رجال الدين.. ورغم أنها تقدّم نفسها قوةً وطنيةً.. إلّا أنها أخفقت -على ما يبدو- في استقطاب أفراد يعتدّ بهم من أتباع المذهب السلفي. ويفسر أنصار منظمة الثورة الإسلامية سبب الإخفاق بأنه يعود إلى وقوف الحاجز المذهبي عقبةً أمام مجمل العمل الوطني في المملكة، خاصة في عقد الثمانينات الذي طغت خلاله روائح الصراع المذهبي/ السياسي في كل المنطقة العربية والإسلامية.

ومع هذا فإن المتصدين لقيادة المنظمة، يعتقدون بأن هناك إمكانية الوصول إلى إجماع وطني بشأن القضايا المصيرية، وقد استطاعت المنظمة أن تكوّن شبكة علاقات واسعة مع العديد من القوى والشخصيات الوطنية داخل المملكة وفي منطقة الخليج، كما أن لها علاقات حسنة مع الكثير من التنظيمات الإسلامية في الوطن العربي.

واستطاعت منظمة الثورة الإسلامية من خلال عملها الإعلامي المتمثل في إصدار المجلات والكتب والنشرات العديدة، ومن خلال عملها السياسي وعلاقات أفرادها بالمؤسسات الصحافية العالمية، وكذلك من خلال عملها في الميدان الحقوقي الذي يستهدف الدفاع عن المعتقلين السياسيين -الذين كانوا في الغالب من أتباعها وأنصارها- استطاعت أن تحدث تحوّلاً غير قليل في الرأي العام المحلي والعربي، وإلى حدّ

ما العالمي، تجاه ممارسـات الحكم السعودي المستبدة، إلى حد يمكن معه القول: إن معظم الكتب التي تناولت موضوع المملكة خلال الاثني عشر عاماً المضاية، أشارت بصورة أو بأخرى إلى تلك الجهود.

والسؤال: كيف ينظر التياران السلفي والشيعي إلى بعضهما البعض؟!

يرى التيار الشـيعي المسيّس أن التيار الديني، سـواء كان سلفيًّا أو غيره أقرب إليه مـن أي تيار سـياسي آخر.. هذا على الأقـل من الناحية النظرية. وقد اتخذ التيار الشـيعي مواقـف سياسـية مؤيّـدة ومدافعة عن كل التيارات السياسـية السـلفية التـي ظهرت في العقـود الماضية، ابتداءً بحركة الإخـوان، ومروراً بجماعة المرحوم جهيمان العتيبي، الذي كان يدعو إلى التضييق على الشـيعة في المملكة، وصولاً إلى التيار السـلفي الجديد، الذي حظيت نشاطاته بتأييد سياسي وتغطية واسعة من قبل التيار الشيعي.

ومـع الاختلاف بـين التياريـن حول أمـور مهمّة مثـل: الحريات العامـة الفكرية والسياسـية، حيث يرى الشـيعة ضرورة إتاحة الفرصة لكل من يريد أن يعبّر عن رأي أو فكر أو نقد، بعكس ما يراه التيار السلفي. ومثل الاختلاف في وسائل التغيير، حيث يرى الشـيعة أن الدعوة السلميّة المعتمدة على الحجة والإقناع، بعيداً عن التعصب واستخدام القذف والتكفير والشـتم، هي الأصلح في تغيير قناعات أفراد المجتمع بمن فيهم القوى الفاعلة المخالفة.

مع هذا الاختلاف، فإن التيار السـياسي الشيعي، يرى أن هناك قاعدة عريضة من الأمـور الاتفاقية بين مجمـل القوى الفاعلة في المجتمع يمكن على أساسـها إرسـاء عمل مشترك، إذا ما توافر الاحترام المتبادل لخصوصية كل طرف ومبتنياته السياسية والفكرية، ووجهات نظره في مسائل الإصلاح.

ويقـول أنصار التيار الشـيعي في المملكة: إن التيار السـلفي الجديد، لا يزال ضيّق الأُفـق، شـديد التعصّب والحديّة، وأنه يدّعي احتكار كامـل الحق، ويرى وجوب تطبيق آرائه على المخالفين شاؤوا أم أبوا.

ويتهم هؤلاء التيار السلفي بأنه منغمس في المسائل الطائفية، ليس فقط من الناحية النظرية والفكرية، وإنما يدعو إلى الفرز الطائفي بشكل علني وعملي، فضلاً عن أن بعض

أتباعه يدعون بشكل صريح، ليس فقط إلى تكفير المواطنين الشيعة، بل إلى وجوب قتلهم أو نفيهم من الأرض، إذا لم يُرغموا على القبول برأيهم ومذهبهم.

ولا يخفي قادة التيار السلفي ولا حتى قاعدته مواقفهم شديدة العنف هذه.. بل وُجد بينهم من يشنّع على الحكومة أنها لم تقم بـ«أسلمة» المواطنين الشيعة، وأنها لم تخيرهم بين النفي عن الوطن وبين قبول الحق وهو مذهبهم.

من هنا فإن مسألة إلتقاء التيارين الشيعي والسلفي الجديد ليس وارداً في ذهن قادة التيار السلفي، على الأقل في الوقت الحاضر، وإن كان هناك من بدأ بتغيير رأيه حول موضوع الشيعة في المملكة برمته منذ صدمة الغزو العراقي للكويت.

ويلاحظ أن التيا رالشيعي الذي كان ولا يزال يأمل بظهرو تيار سلفي متنّور حقًّا، لا يقع في المطبّات الطائفيّة التي وقع فيها التقليديوين، بحيث يستوعب الهمّ الوطني العام، بعيداً عن الحساسيات الطائفية أو المناطقية..هذا التيار بدأ يشعر بأن العقدة الطائفيّة تحتاج إلى زمن غير قصير ريثما تحلّ، على الأقل في أذهان قادة التيار السلفي القدامى والجدد على حدّ سواء.

والمدهش، أن التيار الجديد الذي ويصف بـ«التنوّر» هو في معظم الأحيان أكثر طائفيّة من التيار التقليدي الخاضع للحكومة ومؤشرها السياسي!، فهذا المرحوم جهيمان، خريج المدرسة السلفية، والذي اقتحم الحرم المكي الشريف، يُبدي مواقفه المتشددة ضدّ الشيعة فيقول في معرض حديثه عن الحكومة بأنها: «والت وصالحت النصارى، وأوت المشركين من الشيعة والروافض».

ويصل إلى خلاصة رأيه في حكّام الدول الإسلامية، ثم يخصّص آل سعود بالهجوم فيقول: «إنهم ليس لهم على المسلمين بيعة، ولا تجب عليهم لهم طاعة، ومع ذلك لا يلزم من هذا كله تكفيرهم، بل من أظهر منهم الإسلام حكمنا له به حتى تثبت ردّته عنه، فنحكم عليه بالكفر، مع اعتقادنا أن بقاءهم اليوم هدم لدين الله عز وجل، حتى لو كانوا يدعون إلى الإسلام، نسأل الله أن يرحينا منهم أجمعين.. -إلى أن يقول- وامتازت دولتنا بقسط وافر من هذا التلبيس، منها ومن علمائها، والتي تسمي نفسها اليوم بدولة التوحيد، وإنّما وحّدت بين صفوف المسلمين والنصارى والمشركين، وأقرّت كلّا على دينه كالروافض، وحاربت من خالف ذلك، وقاتلت من قاتل المشركين الذين يدعون

عليًا والحسين، وقد حاربت كذلك عبادة القبور والقباب، ولكنها أرست قواعد عبادة الريال» (انظر رسالة الإمارة والبيعة والطاعة).

ومع أن جهيمان يعتبر مسألة التكفير خطيرة، وأن أكثر من يخوض فيها ممن لاحظ لهم من العلم والتجرّد.. إلّا أنه يقول في رسالة (بيان الشرك وخطره): إنه من لم يكفّر الشيعة، فهو كافر مشرك، ويضيف قائلاً: «ونريد أن نقف هنا قليلاً ونتساءل: لماذا لا يُكفّر -اليوم- من يدعو عليًا وفاطمة رضي الله عنهما، وكذلك من يدعو الرسول ﷺ من دون الله؟.. ولماذا تُرك العمل بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾، بل نرى المشركين الشيعة وأمثالهم يملؤون مكة والمدينة ويجاهرون بشركهم؟!.. ثم نتساءل: هل وجد في دين الإسلام من يأخذ الزكاة من الروافض، ويعطيهم الإعانات، ويعتبرهم من رعاياه، كما يُعامل اليوم رافضة الجنوب -جنوب المملكة- والأحساء».

إن هذا النصّ غني بالدلالة، حيث يجب -من وجهة نظر المرحوم جهيمان، والذي قتله آل سعود بتهمة الكفر والخروج عن الدين!- أن يُمنع الشيعة من الحج، وألّا يؤخذ منهم زكاة، وألّا يعتبروا رعايا حكومة ترفع شعار الإسلام، ويكون ذلك بطردهم بعد أن يعلن كفرهم على الملأ، كما طالب الإخوان الأوائل.. إن طائفية المتنورين شديدة، بل إن مثل هذه المطالب التي طالب بها جهيمان، تتخذها الحكومة حجّة في المضي في ممارساتها الطائفية.

ومع هذا، فإن من دافع عن جهيمان ونشر مواقفه وقضيته هو وأتباعه، هم الشيعة في المملكة.. حيث أصدر التيار الشيعي المسيّس ثلاثة كتب عن واقعة الحرم باللغة العربية، ورابع باللغة الإنجليزية. حتى أن الباحث الأمريكي، جوزيف كشيشيان، استغرب من هذه المفارقة.

وحتى التيار السلفي الجديد الذي برز على سطح الأحداث بعد الغزو العراقي للكويت، يدعو إلى الطائفية بصورة صارخة، فالذين حاضروا أثناء أزمة الخليج وانتشرت أشرطتهم في ربوع المملكة وخارجه، كانوا صريحين في مواقفهم الطائفية ضد شيعة المملكة بوجه خاص، ويعتبرون موقفهم هذا موقفاً مبدئيًا لا تنازل عنه ولا تراجع.

فالشيخ فهد سلمان العودة، اعتبر في محاضرته المعنونة: «أسباب سقوط الدول»

المذهب الشيعي: مذهباً باطنيًا خبيثاً، وقال: إن اليهود والنصارى كان لهم دور في نشوء الفرق «الرافضيّة والخوارج».

وفي محاضرة أخرى، ألقى الشيخ فهد قائمة أمور تنديداً بالدولة، وكان أغلبها يتعلّق بمسيرة النساء اللاتي تظاهرن في أواخر ١٩٩٠م، مطالبات بالسماح لهنّ بسياقة السيارة.. وكان من بين ما ندّد به، أن «رافضية!» من القطيف تشغل منصباً إداريًا وسطيًا في إحدى الكليّات بالدمام!

وفي كتابه الذي صدر في المملكة قبل وقوع الغزو العراقي بشهرين -أي في يونيو ١٩٩٠-، والذي حمل عنوان: «في حوار هادئ مع محمد الغزالي»، وهو يحوي مناقشة لكتابات الشيخ محمد الغزالي، وبالخصوص كتابه: «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» والذي هاجم فيه الغزالي السلفيين ونهج تفكيرهم.. اعترض العودة في كتابه هذا على موقف الشيخ الغزالي من الشيعة، وانتقد دعوته لوحدة المسلمين القائمة على أن الشيعة لا يفترقون عن الجمهور في اعتقاد الأصول. وراح الشيخ العودة يشنّع بحديث الوحدة، لأن «الذين قتلوا عمر هم المجوس، وأحفادهم لقوا من الشيخ الغزالي حفاوة. إنهم هؤلاء الرافضة الذين يقول الشيخ: إنه لا خلاف بيننا وبينهم لا في الأصول ولا في الفروع».

أما الدكتور سفر الحوالي، فمحاضراته لم تخلُ أيضاً من اللحن الطائفي. وفي رسالته المطوّلة حيث زادت على ١٣٥ صفحة، والتي أرسلها إلى الشيخ عبد العزيز بن باز، ليشرح فيها موقفه وتحليله السياسي والديني من أزمة غزو الكويت.. نعت الحوالي الشيعة في المملكة وغيرها بـ«الرافضة» في كل مواقع الرسالة. وكان من بين ما كتبه من تحليل طائفي: «كان طبيعيًا أن تقوم دول الخليج بمساندة العراق، لأسباب كثيرة منها تهديدات قادة الثورة الرافضيّة.. ومنها الدوافع القومية والوطنيّة، ومنها تشجيع الولايات المتحدة خاصة لذلك، والتخوف من قيام تحالف إيراني سوري يشمل رافضة لبنان ومنظمة التحرير، مما قد يشكل خطراً ولو جزئيًا على إسرائيل أيضاً».

والشيعة في المملكة بنظره «موالون للخميني»، موحياً بأنه لا ولاء لهم لوطنهم وأرضهم.. وبرّر سكوت رجال المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة عن جرائم صدام -بحقّ السلفيين في العراق وحدهم!- بأننا «سكتنا متأولين أن قيام صدام في وجه

الطاغوت الرافضي الخميني، يجعل هذه المساعدات الهائلة داخلة ضمن مصلحة الإسلام العامّة».

وتحدّث الدكتور الحوالي بعقليّة الطائفي المأخوذ، في تحليله لمستقبل النظام الدولي الجديد الذي بشّرت به أمريكا بعد الحرب، فأبدى إنزعاجه من أن يحلّ تحالف شيعي بعد انتهاء صدام، ويضم «إيران وسوريا والعراق، والذي سيصبح دولة شيعيّة خاصّة بعد فصل الأكراد، ثم بقية المناطق الخليجية كالبحرين والإمارات وشرق السعودية -والوجود الشيعي واضح فيها-، ولا ننسى أن كثيراً من الناطقين بالعربية في جنوب تركية من النصيرية أيضاً، أما باكستان فكثير من قادة جيشها الكبار شيعة، ومعهم إخوانهم من القاديانية والبريلوية»!.

ويضيف: «أنها مصيبة عظمى لو أصبح هذا القوس الكبير قوساً رافضيًّا يهوديًّا توجهه الصليبية الغربية المتحالفة، وهنا يجب على علمائنا الكرام التنبيه إلى الخطر الرافضي القادم، وبيان فداحة الخطأ الذي تقع فيه عندما تؤيّد المعارضة العراقية الرافضيّة وتسمّيها (المعارضة الإسلامية)، وتصف آيات الله خلالها بأنهم علماء الإسلام، وفي حين تهاجم بلا هوادة جبهة السودان وجبهة الجزائر وأمثالها من الحركات الإسلامية، التي مهما أخطأت فهي لا تقارن بخطر الرافضة!!.. إن الرافضة هم أولياء اليهود والنصارى في قديم الدهر وحديثه ولا أظن الغربيين إلّا وقد أدركوا الفرق بينهم وبين أهل السنة جيداً. وأخشى -لا قدّر الله- أن نصحو على أمبراطورية مجوسيّة تمتد من الهند إلى مصر!!، أما إن صحونا الآن، فسنقطع عليهم الطريق بإذن الله»!.

لاحظ أن هذا التحليل يُنشر كتابة وقولاً في ظل الظروف الخطيرة التي كانت تمرّ بها البلاد أثناء الغزو، وكأن أيّ عبرة لم تُستقَ من انقلاب الرئيس العراقي على حلفائه وأعوانه بالأمس القريب.

وقد اصطاد من يريد الاصطياد، أخطاء التيار السلفي، ومنحاه الطائفي المتشدّد.. فمن جهة الحكومة، فإنها تحاول إقناع المواطنين الشيعة بأن ما يجري بحقّهم من اضطهاد وتمييز، إنما هو بسبب «ضغط الطائفيين السلفيين»، وهي تحاول إقناع التيار الشيعي، بأنه خير له أن يقف مع العائلة المالكة، وإلّا فلينتظر المذابح إن وصل دعاة الطائفية إلى الحكم!.

تدّعي حكومة العائلة المالكة أنها واقعة تحت الضغط في قراراتها وسياساتها الطائفية، وهذا تبرير اعتاد المواطنون الشيعة على سماعه من الأمراء بشكل دائم، والذين يضيفون بأن تياراً سلفياً قويًّا في المؤسسات والوزارات، وله علاقات قوية وتأثير كبير في المسؤولين الذين لا يستطيعون إلا أن يتجاوبوا مع مشاريعه الطائفية.

وبلا شكّ فإن هناك تأثيراً كبيراً من قبل التيار السلفي التقليدي والجديد في العائلة المالكة، لكن إلى أيّ حدّ يمكن لحكومة أن ترضخ لقضايا تمسّ الوحدة الوطنيّة في الصميم، وإلى أيّ حد يمكن لحكومة أن تتساهل في قضية تمسّ الوضع الأمني، ووفق أيّ مقابل تقدّم الحكومة تنازلات تجحف بحق فئة غير قليلة من المواطنين؟!

رغم أن حكم الأمراء السعوديين علمانيٌّ مثله مثل أيّ حكم علمانيّ آخر في المنطقة العربية، ورغم أن ممارسات أفراد العائلة المالكة الخاصة لا علاقة لها بالإسلام من قريب أو بعيد، وأن القضايا المذهبية لا تستثيرهم باعتبار أنهم لا يقيمون وزناً ذا بال للدين الإسلامي نفسه.

رغم هذا يجب الاعتراف بأن هناك ضغطاً يمارسه التيار السلفي على المسؤولين في الدولة، وهذا الضغط طبيعي جدًّا، فطالما أن نظام الحكم بحاجة إلى مسوّغ شرعي يوفّره رموز التيار السلفي، فمن البديهي أن يكون لهؤلاء مقام ونفوذ في أجهزة الدولة يوازي ما يقدّمونه للنظام نفسه.. لكن أن تقدّم التنازلات على حساب فئة أخرى من المواطنين، فذلك مرهون بقرار أكبر من الأمراء، وليس بسبب الضغط الذي تمارسه المؤسسة الدينية فقط، خاصة وأنه ليس مشهوداً للأمراء السعوديين في الماضي والحاضر بأنهم يهتمون برفع يد الخناق عن مواطنيهم الشيعة.

ومع الاعتقاد بأن المؤسسة الدينية تمارس ضغوطها في موضوع الشيعة وفي غيره، إلّا أن الحكومة قادرة على تجاوزها، مثلما ضربت عرض الحائط بكثير من آرائها وفي أمور أكثر أهمية كما في أمور تافهة أيضاً، إذا تعارضت مصلحة الأمراء مع رؤية مشائخ السلطة، إذ إنهم لا يعيرون أي اهتمام للفتاوى ولا المفتين.. من هنا يصرّ المواطنون الشيعة، على القول: إن سياسة التمييز الطائفي قائمة ومستمرة بقرار من أعلى السلطات، وهذا القرار متجاوب بشكل طبيعي مع توجّهات التيار السلفي ورغباته.

إنت الحكومة السعودية تنظر -كما تدلّ الشواهد التاريخية- إلى أيّ فئة من المواطنين لا تلتزم بالمذهب الرسمي، على أنها معارضة للنظام، أو على الأقل تحمل بذور المعارضة له، أي أن الأمراء السعوديين لا يفرّقون بين الاختلاف في المذهب والفكر، وبين المعارضة السياسية.. وقد كان همّ الحكومة السعودية طيلة العقود الماضية ينصبّ بدرجة أساس على تذويب الفوارق المذهبيّة عن طريق القوة ليبقى مذهبها الفكري مسيطراً وهو الذي يشكّل أرضية الولاء السياسي للعائلة المالكة.

وإذا ما وقع الصدام بين التيار السلفي المتشدّد وبين الحكومة، فإنه لا يُؤمّل شيء كثير على نتائجه، وذلك بالنظر للحالات الشبيهة لهذه الحالة التي وقعت في الماضي -صراع الإخوان مع الملك عبد العزيز-، لكن من المحتمل أن تخفّ حدّة الاستقطاب الطائفي، إذا ما شعرت الحكومة أنها استنفذت أغراضها من مروّجي الهيجان الأعمى الذين فتحت الباب لهم على مصراعيه في السنين الماضية، واستثمرت نشاطهم الطائفي في حروبها الداخلية والخارجية.

ليست الحكومة وحدها تسعى للاستفادة من أخطاء التيار السلفي في طروحاته الطائفية المتشنّجة، بل حتى المنافسين أو المتصارعين مع ذلك التيار من الليبراليين.. فهذا الدكتور غازي القصيبي -وزير الصحة السابق، وسفير المملكة الحالي في البحرين- يقول في كتابه: «حتى لا تكون فتنة»[1] في معرض حديثه عن التيار السلفي الجديد، الذي وصف قيادته بـ«الفقهاء السياسيين»: «من منطلق المعارضة السياسية التي تستهدف إضعاف نظام الحكم، لا يتورّع الفقهاء السياسيون عن شقّ وحدة الأمة بكلام غير مسؤول عن جزء كبير من شعب المملكة، هم الشيعة.. فهذا فقيه سياسي -الشيخ العودة- يقول: وأولئك قوم من الرافضة، لديهم علمياء يتبعون وليسوا علماء، بل علماء ضلال.. وهذا فقيه سياسي -ناصر العمر- في محاضرته (السكينة.. السكينة) يقول كلاماً أكثر خطورة: إننا في وضع حرج جدًّا، البعثيون، اليهود، والرافضة، النصارى».

ويعلّق القصيبي على دعوات هذا التيار بقتل المعارضين له من «العلمانيين» وغيرهم، وهي دعوة سافرة أعلنها الشيخ عائض القرني، علّق على ذلك بالقول: «هذه أوّل مرّة في

(١) حتى لا تكون فتنة، الدكتور غازي القصيبي، لندن ١٩٩١، والكتاب يحوي هجوماً شديداً على التيار السلفي وأطروحاته السياسية والفكرية، كما ويحوي تحريضاً للحكومة على ضرب ذلك التيار وتصفيته. وقد طبع الكتاب خارج المملكة مرتين.

تاريخ المملكة تتمّ فيها الدعوة إلى حرب أهلية وبهذه الصورة العلنية الاستفزازيّة».

وشنّ الدكتور القصيبي حملة قوية على الشيخ عائض القرني، الذي قال في إحدى محاضراته (سهام في عين العاصفة)[1]: «كيف إذا أخذت رؤوسهم بسيف ولي الأمر -الملك- الذي يحمي رسالة التوحيد، فصلبهم بعد صلاة الجمعة وقطف رؤوسهم.. ومن أعظم ما ينتظرون سيف العدل المشهور الذي أخذ رؤوس قطّاع الطرق والمدبّرين للفتن، والمروجين للجرائم، وهم -أي المخالفين للتيار السلفي المتشدّد- أعظم من يروّج للجرائم، ويدبر الفتن، فجدير بالسيف أن يأخذ رؤوسهم».. واستفسر القصيبي: «مَنْ هم يا أخي هؤلاء: ثلث الشعب السعودي؟! نصف الشعب السعودي؟!، من هم هؤلاء الذين تريد أن «تقطف» رؤوسهم، وهذا تعبير ما سمعناه إلا منك منذ خطبة الحجاج في مسجد الكوفة؟!».

ورغم أن الدكتور القصيبي، أشار باقتضاب إلى منحى التيار السلفي الجديد طائفيًّا، ورغم أن ما قاله كان يجب أن يلفت انتباه الواعين في التيار السلفي إلى تلك الأخطاء، وإلى حساسية الموضوع الطائفي، وأن طرحهم له بهذه الصورة، لا يضرّ فقط بالوطن والمواطنين، بل يضرّ بدرجة أساس من يتبنّاه، رغم هذا فقد حمل ردّ قادة التيار السلفي على ما ذكره القصيبي تأكيداً على موقفهم الطائفي السابق.

ففي الكتاب الذي طبعوه في خارج المملكة ردًّا على كتاب القصيبي، والذي حمل عنوان (العلمانية في العراء/ القصيبي.. شاعر الأمس وواعظ اليوم).. قال أحد أقطاب السلفيين الجدد، وهو الدكتور محمد بن سعيد القحطاني -المدرس بقسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة-.. قال: «في ردّك على الشيخ العودة، بيّنت للقارئ أن الرافضة جزء كبير من شعب المملكة.. ووالله لقد عجبت منك يا دكتور وأنت سفير بلاد التوحيد، الذي تدرك أن لكلامك مسؤولية ليست سهلة، كيف تجرّأت بهذه المقولة، وأنت تعلم أنها مجانية للصواب.. أم أن هذا عربون مودة بينك وبين الرافضة؟! هل الرافضة جزء كبير من أرض جزيرة العرب؟ الرافضة في أرضنا شرذمة قليلة، وأرض الرسالة والحرمين

(١) كان الدكتور غازي القصيبي يكتب في صحيفة الشرق الأوسط بعد الغزو العراقي للكويت، مقالات يومية، تحت عنوان: «في عين العاصفة». فكانت محاضرة الشيخ القرني رداً عليه، «سهام في عين العاصفة»!.

الكثرة الكاثرة من سكانها هم من أصحاب التوحيد»[1].

وردّ الدكتور القحطاني على إتهام القصيبي للشيخ العودة، بأن الأخير يريد تكرار تجربة ولاية الفقيه في المملكة، ردّ القحطاني بكثير من السباب والطعن في «الرافضة»[2].

وردّ آخر -هو الدكتور وليد الطويرقي- على القصيبي بأمر الشيخ عبد العزيز بن باز، فقال: «الدكتور غازي القصيب يريد تشبيه علمائنا الأفاضل بعلماء الرافضة.. إن قضيّة ولاية الفقيه حلّ لمشكلة يعيشها الرافضة.. لا يوجد بالمملكة خميني، ولكن يوجد أتباع المصطفى ﷺ، أحفاد ابن تيمية وابن عبد الوهاب، ينفون عن الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين»[3].

إن نظرة التيار السلفي المتشنّجة تجاه الشيعة وغيرهم أيضاً، لا تحرمه فقط من التعاطف والتعاون، بل وتقلّل من فرص نموّه وإمكانيّة سيطرته على الحكم -إن كان يخطط لذلك فعلاً- ذلك أن القاعدة التي يعتمد عليها التيار السلفي في نجد لا يزيد عددها كثيراً عن عدد الشيعة، وإن كانت فعالية الأخيرين أضعف، بسبب التمييز والحرمان الطائفي، وبسبب تسلّق أنصار التيار السلفي بسهولة للمناصب الحكومية، وتعضيد الدولة له بالإمكانات المادية والمعنوية.

ويشير تقرير أعدّته الصحافية والكاتبة البريطانية «هولغا غراهام»، اعتماداً على مصادر سعودية حجازية، إلى أن النجديين الذين يستحوذون على الحكم، يشكلون ما نسبته ١٥٪ من السكان، وقالت: إن الشيعة في المنطقة الشرقية وحدها يشكلون النسبة نفسها وهي ١٥٪[4].

لا شكّ في أن الاصطدام مع الفئات الشيعية في المملكة ودفعهم بالقوة للمعارضة، لا يجلب لأيّ جهة إلّا المزيد من المشاكل.. فإذا أضيف إلى هذا عداء أو أستعداء الحجازيين -وهو حاصل من قبل التيار السلفي بشقيه التقليدي والتجديدي-، فإن هناك إستحالة

---

(١) العلمانية في العراء، القصيبي.. شاعر الأمس وواعظ اليوم. يحوي ثلاث رسائل ردّ على كتاب القصيبي، طبع في الولايات المتحدة في عام ١٩٩١، ص٧٤.
(٢) المصدر السابق، ص٧٥ - ٧٧.
(٣) المصدر السابق، ص٥١ - ٥٢.
(٤) صحيفة الأوبزيرفر البريطانية، في الثاني من يونيو ١٩٩١.

بأن يفرض التيار السلفي نفسه، وهو يستعد لمعارك على أكثر من جبهة.

إن التيار السلفي لا يثق في الحجازيين ويعتبرهم «مرتخين» دينيًّا، كما لا يثق في الشيعة ويعتبرهم «خارجين عن دين الإسلام يحلّ الخوض في دمائهم وأموالهم وأعراضهم».. لهذا يبادلهم الآخرون بشعور سوداوي متقابل، ويصمون أتباع التيار السلفي بالتطرّف والغلو والانغلاق.. إلى حدّ أن أغلب الحجازيين -ومع اختلافهم مع الحكومة لسماحها للمتشدّدين بتطبيق آرائهم على غيرهم بالقوة- فإنهم إذا ما خُيِّروا بين أن يصل التيار السلفي إلى الحكم، وأن يبقى الحكم السعودي نفسه، فإنهم سيختارون الأخير، باعتباره -من وجهة نظرهم- «أهون الشرّين».

يمكن تجاوز الكثير من الحساسيّات لو أن التيار السلفي بشكل عام، خفّف من حماسته للحرب الطائفية، واكتفى -على الأكثر- بالحرب الفكرية والفقهية، شرط ألّا تتحوّل إلى وسيلة تمزّق صفوف المواطنين.. ولكن حتى هذا القليل لم يحصل، بل إن بعض أنصار التيار السلفي قالوا بأمور لم يقلها غلاة الطائفية الأوائل.. حتى أن بعضهم يقول علناً: إنه لو لم يكن للحكومة السعودية من سيئة سوى إبقائها على رعاياها الشيعة لكان ذلك مبرراً كافياً لمحاربتها!

إن المملكة -شاء الإخوة السلفيون أم أبوا- هي بلد متنوع في أقاليمه، التي هي متفاوتة في أمكاناتها الاقتصادية، وتراثها الفكري، وعاداتها وتقاليدها، ومذاهبها، بل حتى في الجغرافيا والتاريخ.. ومثل هذا التنوّع يجب أن يُحترم، أو يغيّر ما يمكن تغييره بالحجّة والإقناع والحوار.

وإذا كانت هذه الأمور قد فاتت السلفيين الأوائل، في الدولتين السعوديتين السابقتين.. فإنه لا عذر اليوم لأحد في انتهاج الممارسات القديمة الخاطئة ذاتها التي لا يرتضيها الدين، ولا تتماشى مع خُلُق المسلمين، ولا مع معطيات العصر.

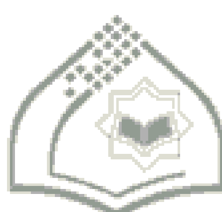
حريّ بالإخوة السلفيين، سواء كانوا طلّاب حكم، أو دعاة إصلاح، أو الاثنين معاً، أن يلتفتوا إلى خصائص شعب المملكة المتنوعة، وأن يتدبّروا في عبر الماضي القريب والبعيد، حتى لا يتهدّد كيان البلاد، فيصبح الوطن مزقاً، ومواطنونا في حرب مع بعضهم البعض.

إذا كان التعان متعذّراً في هذا الوقت، فإن أقلّ ما يمكن للعقلاء أن يدعوا إليه هو «الاحـترام المتبادل»، «واحترام خصوصية المخالفين في الـرأي والفكر»، وإنتهاج العمل السـلمي الهادئ والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.. ولا شكّ في أن هناك الكثير من الأمور بحاجة إلى إصلاح، غير أن الإصلاح مستحيل في ظلّ الحرب الطائفية المعلنة من خلال المنابر الإعلامية والتوجيهيّة المختلفة، ومن خلال القوانين الحكومية.



ملحق الوثائق




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الوثيقة رقم: ١

بسبب الضغوط والتعديات الحكومية ضد الشيعة، كتب أعيانهم رسالة إلى الملك سعود في بداية حكمه، فردّ عليهم مختصراً ببرقية عبر ديوانه بالقول: «وأنتم آمنين على أنفسكم وأموالكم». برقية الملك في الثاني من ربيع الثاني ١٣٧٤هـ.

الشيخ عبد الحميد الخطي وحسين بن حسن البريكي وباقر العوامي وعبدالله الشماسي وصالح المسلم وحسن المرزوق وحسن الشيخ علي الخنيزي وضيف الله الشيخ سليمان عبد المحسن الخنيزي وعلي الطويل وباقر المويلغي ومحمد العوامي وعلي السنان ومبارك السعود وحسن بن علي البيات.

صدر الأمر إلى سمو الأمير سعود بن جلوي بما يلزم وأنتم آمنين على أنفسكم وأموالكم إن شاء الله ولا يقبل صاحب الجلالة أن يحصل أي شيء على أحد رعايا جلالته.

الديوان

ادارة برقيات المملكة العربية السعودية

الشيخ عبد الحميد الخطي وحسين حسن البريكي وباقر العوامي وعبدالله الشماسي وصالح المسلم وحسن المرزوق وحسن الشيخ علي الخنيزي . ضيف الله الشيخ سليمان عبد المحسن الخنيزي وعلي الطويل وباقر المويلغي ومحمد العوامي وعلي السنان مبارك السعود وحسن بن علي البيات

صدر الامر الى سمو الامير سعود بن جلوي بما يلزم وانتم آمنين على انفسكم واموالكم ان شاء الله ولا يقبل صاحب الجلالة ان يحصل اي شيء على احد رعايا جلالته

الديوان

الوثيقة رقم: ٢

أواخر الستينات وبداية السبعينات تصاعدت حمى الاعتقالات في كل المملكة خاصة الشرقية منها.. بين يديك رسالة من أعيان الشيعة للملك فيصل تحثه على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: وبعد

سبق أن تشرفت وفود منا بمقابلة جلالتكم في فترات مختلفة راجين إطلاق سراح أبنائنا الذين قرر عليهم السجن بين عشر وخمس عشرة سنة بتهمة الشيوعية التي مازالوا يصرون على تبرؤهم منها وتمسكهم بمبدئهم -الدين الإسلامي الحنيف- وفي أول مقابلة أمر جلالتكم بالرجوع إلى المشايخ لأن القضية دينية مع أن ولي الأمر الذي هو جلالتكم يملك حق العفو. ومع هذا فقد روجع سماحة رئيس القضاة فامتنع عن الدخول القضية لأنها لم تُحل إليه من مقام جلالتكم. وفي المقابلة الثانية وعد جلالتكم بخير. ومازال الأمل كبيراً ومعلقاً بشخص جلالتكم الذي ما فتئ يوسع من عفوه البعيد والقريب هذا وليست المشكلة منحصرة في كون المسجونين يعيشون وراء قضبان السجن، محرومين من العمل والتمتع بهناء العيش ومباهج الحياة وأداء الواجبات بقدر ما هي مشكلة أولئك الأولاد من بنين وبنات وراء كل فرد منهم بعضهم وصل دور المراهقة وبعضهم تعدى والبعض غلاماً وآخرون ما زالوا يدرجون في عد الطفولة. هؤلاء ا لأطفال في المدارس وبعضهم يعيش في الطرقات وكلهم بحاجة إلى رعاية وتربية أخلاقية وإلا فمن يتوقع منهم الاستقامة من الناحية الخلقية أو سواها. وهم وأمهاتهم يعيشون عيشة ضنك وضيق شديدين عرضة للجوع والعري وامرض والتشرد. وأن من يتقاضى منهم معونة من الضمان فإنها لا تتعدى طول السنة (١١٦٠) ريالاً لا يحصلون عليها إلا بعد الأذى والمحاولات الشاقة.

إن إطلاق سراحهم سيدخل الفرحة إلى قلوب الآلاف من الناس.. لذا نرجو إطلاق سراحهم قربة لله ببركة شهر رمضان.

والسلام عليكم.

الوثيقة رقم: ٣

دماء المواطنين مهدورة: شرطي يقتل امرأة شيعية عبثاً! (القطيف ١٣٩٧هـ)

صاحب السمو أمير المنطقة الشرقية المعظم.

يؤسفنا أن نرفع لسموكم بوقوع حادث إطلاق رصاص البارحة من شرطي أودى بحياة امرأة بريئة لا ندري كيف أجاز لنفسه إطلاق الرصاص، وإحداث الرعب وهو مسؤول عن الأمن. نرجو سموكم متابعة التحقيق لئلا يضيع الدم البريء وإنزال العقاب الصارم بالجاني ليعيش الأفراد بأمان في ظل حكومتنا الرشيدة.

صاحب السمو امير المنطقة الشرقية المعظم

يؤسفنا ان نرفع لسموكم بوقوع حادث اطلاق رصاص البارحة من شرطي أودى بحياة امرأة بريئة لا ندري كيف اجاز لنفسه اطلاق الرصاص واحداث الرعب وهو مسؤول عن الأمن، نرجو سموكم متابعة التحقيق لئلا يضيع الدم البريء وانزال العقاب الصارم بالجاني ليعيش الافراد بامان في ظل حكومتنا الرشيدة.

الوثيقة رقم: ٤

رسالة إلى وزير الداخلية حول الموضوع، وشرطة القطيف تعتقل مواطنين لتحوير القضية والتلاعب بها!

صاحب السمو الملكي وزير الداخلية المعظم.

رفعنا لسموكم برقيًا برقم (...) في ١٥ الجاري بقيام جندي بإطلاق الرصاص، دونما باعث له، سوى الاستهانة بالمواطنين، الأمر الذي نتج عنه قتل امرأة عابرة بالطريق. شرطة القطيف في موقف المتهِم (بالكسر) وذلك ما أسفرت عنه الساعات القليلة، حيث جرى اعتقال مجموعة من المواطنين بقصد تحوير التحقيق، وتحويل اتجاه القضية، نفزع لعدالتكم راجين تشكيل لجنة للتحقيق عاجلاً لكيلا تُطمس معالم القضية، وحمايةً لنا.

حفظكم الله.

مستعجل

صاحب السمو الملكي وزير الداخلية المعظم

رفعنا لسموكم برقياً برقم في ١٥ الجاري بقيام جندي بإطلاق الرصاص، دونما باعث له سوى الاستهانة بالمواطنين، الأمر الذي نتج عنه قتل امرأة عابرة بالطريق. شرطة القطيف في موقف المتهم، وذلك ما أسفرت عنه الساعات القليلة حيث جرى اعتقال مجموعة من المواطنين بقصد تحوير التحقيق، وتحويل اتجاه القضية. نفزع لعدالتكم راجين تشكيل لجنة للتحقيق عاجلاً لكيلا تطمس معالم القضية، وحماية لنا.

حفظكم الله

الوثيقة رقم: ٥

بعد نحو أربعة أشهر من اندلاع انتفاضة الشيعة: الحرس الوطني يهاجم مزارعين ويطلق الرصاص عليهم ويعتقلهم دونما سبب. رسالة من المهاجين إلى أمير القطيف في الأول من جمادى الأول ١٤٠٠هـ حول الموضوع.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة أمير القطيف الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نرفع لسعادتكم ما حدث علينا يوم أمس الموافق ٣٠/ ٤/ ١٤٠٠هـ.

حيث هجمت علينا ثلة من الحرس الوطني، ونحن نعمل في نخيلنا وانهالوا علينا وعلى أبنائنا الصغار ضرباً بدون ما سبب أو جريمة وبدون أي مبرر، لذلك فإننا أولاً نرفع الأمر لسعادتكم ولنا كبير الأمل، ألّا تضطرونا للاتجاه إلى غيركم. آملين أخذ حقنا من المعتدين علينا وتأميننا في محالنا وأوطاننا، لأنكم أنتم المسؤولون عنا. مع العلم أن بعضهم أطلق علينا الرصاص، إلا أنه بحفظ الله تعالى لم يصبنا منه شيء، وإن تُرك هذا الوضع على ما هو عليه الآن لا نظنه يرضاه المسؤولون فنحن وجميع المواطنين تحت ظل دولة عادلة دينها الإسلام ودستورها القرآن، ونحن بحمد الله وكرمه أناس مواطنون مسلمون نقر لله تعالى بالوحدانية ولمحمد عليه الصلاة والسلام بالرسالة. نقول: «لا إله إلا الله محمد رسول الله» فلماذا نهان ونضرب ونسب ونربط ونوقف في الشرطة وعلى باب الإمارة بعد أن داروا بنا الشوارع والطرق مكتفين كأننا مجرمين، دون أي مبرر يحدث منا، لذا نعود فنكرر طلبنا أولاً إحالة المضروبين منا للمستشفى للكشف عليهم وأخذ التقرير اللازم، ومن ثم أخذ حقنا من المعتدين وإيقاف هذا الاعتداء عند حده، وإلا سنرفع أمرنا لوليه والله تعالى ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة أمير القطيف المؤقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: -

نرفع لسعادتكم ما حدث علينا يوم أمس الماضي الموافق ٢٠/١٢/١٤٠٠هـ حيث هجمت علينا ثلة من الحرس الوطني ونحن نعمل في نخيلنا وانهالوا علينا وعلى أبنائنا الصغار ضرباً بدون ما سبب أو جريمة ودون أي مبرر، لذلك فإننا أولاً نرفع الأمر لسعادتكم ولنا كبير الأمل، ألا تضطرونا للالتجاء إلى غيركم. آملين أخذ قصاص المعتدين علينا وتأمينا في حالتنا من أوطاننا، لأنكم أنتم المسؤولون فإننا نعلم أن بعضهم أطلق علينا الرصاص، إلا أنه بحفظ الله تعالى لم يصبنا منه شيئاً، وإن ترك هذا الوضع على ما هو عليه، لا نظنه يرضاه المسؤولون منه وجميع المواطنين تحت ظل دولة عادلة دينها الإسلام ودستورها القرآن، ونحن بحمد الله وكرمه أناس مواطنون مسلمون نقر لله تعالى بالوحدانية ولمحمد عليه الصلاة والسلام بالرسالة. نقول «لا إله إلا الله محمد رسول الله» فلماذا نهان ونضرب ونسب ونربط ونوقف في الشرطة وعلى باب الإمارة بعد أن داروا بنا الشوارع والحرس ملتفين كأننا مجرمين، دون أي مبرر يحدث منا، لذا نعود فنكرر طلبنا أولاً إحالة المضروبين منا للمستشفى للكشف عليهم وأخذ التقرير اللازم، ومن ثم أخذ قصاصنا من المعتدين وإيقاف هذا الاعتداء عند حده، وإلا سنرفع أمرنا لولاته والله تعالى ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسماء الجميع مقدمه

حسين محمد فتيل	مكي مهدي صبح	أحمد حسن صبح
حسين محمد صبح	يوسف صالح أبو يوسف	عبد الله أحمد صبح
صالح عبد الله العبيد	علي محمد حميد فتيل	واثنان من قرية التوبي لا نعرف أسماءهم
	علي حميد صبح	

صورة للجنة العليا

الوثيقة رقم: ٦

تعددت مكاتبات أعيان الشيعة للحكومة إثر الانتفاضة في محاولة للقضاء على جذور التوتر الأمني. رسالة إلى ولي العهد -الأمير فهد- في جمادى الأولى ١٤٠٠ تطالبه بإيقاف حملة الاعتقالات، وإطلاق سراح المعتقلين، وإلغاء التمييز الطائفي في شتى المجالات كالتعليم والقضاء.

حضرات الأفاضل أعضاء الهيئة المشكلة بأمر سمو ولي العهد المعظم المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إلحاقاً للخطاب المقدم لكم من قبل بعض المواطنين وعطفاً على المناقشة التي دارت بين حضراتكم وبعض المواطنين في مقر إمارة القطيف يوم الثلاثاء ٨/ ٥/ ١٤٠٠هـ فإننا نقدم لحضراتكم هنا النقاط التي يرى أهل القطيف أنها هامة ويطلبون من الحكومة الجليلة إعطاءها الأولوية في تحقيق المطالب التي تضمنتها البرقية المرفوعة لسمو ولي العهد المعظم والكتاب المقدم لكم والمنوه عنه أعلاه: -ذلك لأنها تشغل بال كل مواطن وتتلخص تلك النقاط فيما يلي:

١- رفع الحرج والإهانة عن المواطنين بمنع التعدي عليهم باليد أو اللسان سواء من قبل أفراد الحرس الوطني أو المرور أو النجدة أو أي مسؤول آخر. إلا في حدود الأنظمة المقررة شرعاً ونظاماً، أما أن يتصرف الموظف تصرفاً كيفما فهذا ما يعانيه المواطنون حتى على مستوى مديرات مدارس البنات مثلاً فضلاً عن سواهن، فذلك مخالف للروح الإسلامية والعدل الذي يسود الحكم في المملكة، لذلك نطلب إصدار التوجيهات إلى كافة الدوائر هنا باحترام المواطن ومعاملته وفق الأنظمة المقررة وعدم التعدي عليهم وإهانتهم.

٢- إيقاف الاعتقالات وإطلاق المعتقلين والتعويض على أهالي القتلى والمشوهين ومعاقبة المتسبب فيما حدث على المواطنين.

٣- رفع المواد التدريسية التي تسيء إلى الشيعة من مناهج التدريس للبنين والبنات.

٤- إبلاغ المحاكم بقبول شهادة الشيعي على أخيه السني في أحوال المرافعات كما هو العكس، وأن يكون رد الشهادة وقبولها على أساس عدالة الشاهدين من عدمها والتي مناطها (عدم إتيان الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر).

٥- السماح بدخول كتب الشيعة إلى المملكة كغيرها من الكتب بحيث لا يكون سبب المنع كون الكتاب شيعيًا أو لمؤلف شيعي، وإن توضع في مداخل الحدود قائمة ممنوعات حتى يتمكن صاحب الكتب الممنوعة من إعادتها إلى مصدرها بدلاً من مصادرتها.

٦- إفساح المجال للطالبات الشيعيات بدخول معاهد المعلمات كأي طالبة أخرى وتمكين ذوات الكفاءة منهن بالقيام بإدارة المدرسة كالأولاد.

وإننا نعتقد أنه بتحقيق هذه المطالب يجعل الفرد في هذا البلد يشعر أن لا فرق بينه وبين أخيه السني.



والله يحفظكم ويرعاكم.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الافاضل اعضاء الهيئة المشكلة بامر سمو ولي العهد المعظم المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحاقاً للخطاب المقدم لكم من قبل بعض المواطنين وعطفاً على المناقشة التي دارت بين حضراتكم وبعض المواطنين في مقر امارة القطيف يوم الثلاثاء ٨/ ٥/ ١٤٠٠ هـ فاننا نقدم لحضراتكم هنا النقاط التي يرى اهل القطيف انها هامة ويطلبون من الحكومة الجليلة اعطائها الاولوية في تحقيق المطالب التي تدعمها الرغبة المرفوعة لسمو ولي العهد المعظم والكتاب المقدم لكم والمنوه عنه اعلاه ، ذلك لانها تشغل بال كل مواطن وتتلخص تلك النقاط فيما يلي :

١ ـ رفع الحرج والاهانة عن المواطنين بمنع التعدي عليهم باليد او اللسان سواء من قبل افراد الحرس الوطني او المرور او النجدة او اي مسئول اخر الا في حدود الانظمة المقررة شرعاً ونظاماً اما ان يتصرف الموظف تصرفاً كيفياً فهذا ما يعانيه المواطنون حتى على مستوى مديرات مدارس البنات مثلاً فظلاً عن سواهن فذلك مخالف للروح الاسلامية والعدل الذي يسود الحكم في المملكة لذلك نطلب اصدار التوجيهات الى كافة الدوائر هنا باحترام المواطن ومعاملته وفق الانظمة المقررة وعدم التعدي عليهم واهانتهم .

٢ ـ ايقاف الاعتقالات واطلاق المعتقلين والتعويض على اهالي القتلى والمشوهين ومعاقبة المتسبب فيما حدث على المواطنين .

٣ ـ رفع المواد التدريسية التي تسيء الى الشيعة من مناهج التدريس للبنين والبنات .

٤ ـ ابلاغ المحاكم بقبول شهادة الشيعي على اخيه السني في احوال المرافعات كما هو العكس وان يكون رد الشهادة وقبولها على اساس عدالة الشاهد من عدمها والتي مناطها (عدم اتيان الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر)

٥ ـ السماح بدخول كتب الشيعة الى المملكة كغيرها من الكتب بحيث لا يكون سبب المنع كون الكتاب شيعياً او لمؤلف شيعي وان توضع في مداخل الحدود قائمة بمفوضات حتى يتمكن صاحب الكتب الممنوعة من اعادتها الى مصدرها بدلاً من مصادرتها .

٦ ـ افساح المجال للطالبات الشيعيات بدخول معاهد المعلمات كاي طالبة اخرى وتمكين ذوات الكفاءة منهن بالقيام بادارة المدرسة كالاولاد

واننا نعتقد انه بتحقيق هذه المطالب يحمل الفرد في هذا البلد يشعر ان لا فرق بينه وبين اخيه السني .

والله يحفظكم ويرعاكم .

الوثيقة رقم: ٧

تكاثرت اعتداءات الحرس الوطني المعسكر في المنطقة الشرقية ضد الشيعة، مما أثار استياءً عاماً. وقد كتب أهالي العوامية رسالة حول الاعتداءات المختلفة، فكان جواب ولي العهد -الملك الحالي- بأنه لا يرضى بذلك.

رياض ٧٠ - ١٦/ ٤/ ١٤٠٠هـ

عود ٢٩٢١ - عاجلة

السيد جعفر صالح عبد الجبار ورفقاه أهالي العوامية بالقطيف.

وردتنا برقيتكم المؤرخة في ١٥ الجاري، وعلمنا بما أشرتم إليه من تعرضكم للإهانة، وكما تعلمون، فإننا لا نرضى أبداً ولا نقبل أن يُهان أي مواطن وتلحق به إساءة من أحد، وسوف نقوم بإجراء التحقيق اللازم فيما ذكرتموه إن شاء الله، سائلين الله التوفيق لما فيه خير ديننا ووطننا وإسعاد مواطنينا.

فهد بن عبد العزيز

هيجيه ٨٠ ٨٠

ريا ض ٧٠ ١٦/٤/١٤٠٠ ٨/ز عبدالكريم

عود ٢٩٢١ عا جله

السيد جعفر صا لح عبدالجبا ر ورفقا ه ا ها لى العوا ميه با القطيف

وردتنا برقيتكم المورخه ى ١٥ الجا رى وعلمنا بما ا شرتم اليه

من تعرضكم اللاها نه وكما تعلمون فا ننا لانرضى ا بدا ولانقبل

ا ن يها ن ا ى موا طن وتلحق به ا سا ء ه من ا حد وسوف نقوم با جرا ء

التحقيق اللازم فيما ذكرتموه ا ن شا الله سا ئلين الله التوفيق

لما فيه خير ديننا ووطننا وا سعا د موا طنينا

فهد بن عبدالعزيز

رعبد

الوثيقة رقم: ٨

التقى وزير الداخلية بأعيان الشيعة في قصره بالخبر، فطالبوه بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإيقاف الاعتقالات. الرسالة المؤرخة في أواخر رمضان ١٤٠٠هـ تذكّر نايف بوعده بإطلاق سراح المعتقلين.

حضرة صاحب السمو وزير الداخلية المعظم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

في هذا الشهر الفضيل وأيامه الأخيرة ذات ليلة القدر حيث يتضاعف الأجر من الله تعالى. نرفع لسموكم أسمى التهاني به وبعيد الفطر المبارك شاكرين سموكم بإطلاق من جرى إطلاقه من أبنائنا مذكّرين سموكم الوعد الذي قطعتموه في الاجتماع الذي تم مع سموكم بالقصر العامر بالخبر حيث وعدتم ببذل أقصى الحرص والاهتمام لإنهاء قضية السجناء وإطلاق سراحهم وإذا كان وعد سموكم رصيداً لا تراجع فيه فإن رغبة سموكم التقرب إلى الله تعالى تفوقه أضعافاً.

لذا نعاود رجاءنا بصدور الأمر الكريم بإطلاق البقية كلهم وإيقاف الاعتقالات فهي مستمرة ولعلها نتيجة ما يواجهه المعتقلون الأمر الذي استنكره سموكم ونفاه.

حفظ الله سموكم وحفظ حضرة صاحب الجلالة وولي عهده الأمين وأدام لنا العهد الزاهر.

حضرة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

في هذا الشهر الفضيل وأيامه الاخيرة ذات ليلة القدر حيث يتضاعف الاجر من الله تعالى . نرفع لسموكم أسمى التهاني بعيد الفطر المبارك شاكرين سموكم باطلاق من جرى اطلاقه من أبنائنا مذكرين سموكم الوعد الذي قطعتموه في الاجتماع الذي تم مع سموكم بالقصر العامر بالخبر حيث وعدتم ببذل أقصى الجهد والاهتمام لانهاء قضية السجناء واطلاق سراحهم واذا كان وعد سموكم رصيدا لا تراجع فيه فان رغبة سموكم التقرب الى الله تعالى تضاعفه أضعافا .

لذا نعاود رجاءنا بصدور الامر الكريم باطلاق البقية كلهم وايقاف الاعتقالات فهي مستمرة ولعلها نتيجة لمواجهة المعتقلين الامر الذي استنكره سموكم ونفاه .

حفظ الله سموكم وحفظ حضرة صاحب الجلالة وولي عهده الامين وأدام لنا العهد الزاهر

عبد الكريم الشيخ علي

الوثيقة رقم: ٩

في ليلة عيد الفطر ١٤٠٠هـ اعتصم المعتقلون السياسيون في سجن المباحث بالدمام احتجاجاً على النظام وسياساته. وقد أرادت الحكومة الاستفادة مما جرى كمبرر لتصعيد القمع، فرد الوجهاء بأن حل المشكلة يتم بمعالجة الجذور وليس النتائج، والجذور هي: التمييز المذهبي الذي تنهجه الحكومة ضد الشيعة.

صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء المعظم.

بتاريخ ٢ شوال ١٤٠٠هـ، استدعت إمارة المنطقة بعض أهالي القطيف وقراها وأبلغتهم برقية سموكم حول ما حدث بالسجن ليلة العيد. ونحن إذ نؤكد لسموكم أسفنا، فإننا نعتقد أن سموكم وكل المسؤولين يعرفون القطيف على مدى سبعين عاماً مضت من حكم أسرة آل سعود الكريمة، فقد قدمت بغير مَنٍّ كل ما تملك بدافع الإخلاص والولاء وهي لا تزال تنشد الأمن والاستقرار ولا ترضى مطلقاً بحدوث ما يعكر ذلك الرخاء المنشود.

ونرى لزاماً علينا وقد تفضل سموكم الكريم بإحاطتنا علماً، أن نعود ونكرر ما سبق أن قلناه في كتاباتنا السابقة لجلالة الملك المعظم، ولمقام سموكم وشرحناه بإسهاب إلى اللجنة التي شكّلها سموكم، وقلناه شفويًا إلى سمو وزير الدفاع والطيران، وإلى سمو وزير الداخلية حين مقابلتهما كل على حدة في قصريهما العامرين بالخبر، وإلى سمو نائب وزير الداخلية حين مقابلته في الرياض. وجهة نظرنا في الأحداث وطالبنا بعلاج دوافعها وأسبابها، وإننا إذ نكرر الرجاء بالعمل على اجتثاث جذور الأسباب لنعتقد أن هذا أفضل من علاج النتائج. فلو تفضل سموكم الكريم وأمر بتحقيق ما شكت منه الأهالي لاسيما فيما يتعلق بالنواحي المذهبية، فإنه سيفوّت الفرصة على كل من يحاول تعكير العلاقة بين الدولة والمواطنين، كما أننا نرجو التحقق من صحة ما حدث، فمن الجائز أن يكون هناك تضخيم كما ضخّمت قبلها أحداث محرم، وإن لنا لعظيم الأمل في حنكة سموكم، وتحسس آلام وآمال المواطنين.

أدام الله سموكم وحفظكم.

صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء المعظم

بتاريخ ٢ شوال سنة ١٤٠٠هـ استدعت امارة المنطقة بعض اهالي القطيف ورجالها وابلغتهم برقية سموكم حول ماحدث بالسجن ليلة العيد . ونحن اذ نؤكد لسموكم ابتداء باننا نعتقد ان سموكم وكل المسئولين يعرفون القطيف على مدى سبعين عام منذ بدء حكم اسرة آل سعود الكريمة فقد عرفه بخير من كما تملك بدوافع الاخلاص والولاء وهي لاتزال تنشد الامن والاستقرار ولا ترضى مطلقا بحدوث ما يعكر ذلك الرخاء المنشود . ونرى لزاما علينا وقد تفضل سموكم الكريم بمخاطبتنا علنا ان نعود ونكرر ماسبق ان ذكرناه في كتاباتنا السابقة لجلالة الملك المعظم ولمقام سموكم وشرحناه باسهاب الى اللجنة التي شكلها سموكم وقدمناه شفهيا الى سمو وزير الدفاع والطيران والى سمو وزير الداخلية حين مقابلتهما كل على حده لدى تشريفهما المنطقة بالخبر والى سمو نائب وزير الداخلية حين مقابلته في الرياض من وجهة نظرنا في الاحداث وطالبنا بعلاج دوافعها واسبابها واننا اذ نكرر الرجاء بالعمل على اجتثاث جذور الاسباب لنعتقد ان هذا افضل من علاج النتائج فلو تفضل سموكم الكريم وامر بتحقيق فيما شكت منه الاهالي لاسيما فيما يتعلق بالنواحي المذهبية فانه سيفوت الفرصة على كل من يحاول تعكير العلاقة بين الدولة والمواطنين كما اننا نرجو التحقق من صحة ماحدث فمن الجائز ان يكون هناك تضخيم كما ضخمت قبلها احداث محرم وان لنا لعظيم الامل في حنكة سموكم وتحسس الام وآمال المواطنين ادام الله سموكم وحفظكم

عبد الله علي المرزوق

الوثيقة رقم: ١٠

في عامي ١٤٠٥هـ و ١٤٠٦هـ شنت أجهزة القمع حملة اعتقالات واسعة طالت المئات من المواطنين.. وبعد ضغوط محلية ودولية اضطرت السلطة لإطلاق سراحهم في ١٤٠٧هـ بمكرمة ملكية!. أمامك برقية شكر من الوجهاء إلى وزير الداخلية حول عفو الملك عن السجناء ومن هم في خارج المملكة!.

حضرة صاحب السمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية سلمه الله.

نشكركم وأهالي القطيف على مشاعركم الطيبة بمناسبة المكرمة الملكية بإطلاق سراح أبنائكم المساجين والعفو عمَّن هم خارج المملكة، وإننا إذ نقدّر لكم ذلك نرجو من الله التوفيق للجميع ولكم تحياتنا.

منصور بن أحمد الخنيزي ورفقاؤه/ القطيف



تشيشيـب ٤ ٤
يسـاق ٢٦ ١٤٠٧/٥/٢٨هـ ١٦ محمد
لرقم ١/ب/خ/٧٢٠
لمكرمين منصور بن احمد الخنيزى ورفقاه / القطيف

/ نشكركم واهلي القطيف علي مشاعركم الطيبه مناسبه المكرمه الملك
طلا ق سراح ابنائكم المساجين والعفو عن من هم خارج المملكه واننا
ذ نقدر لكم ذلك نرجو من الله التوفيق للجميع ولكم تحياتنا

نايف بن عبدالعزيز
وزير الداخليه

الوثيقة رقم: ١١

أعيان الشيعة يوجهون دعوة إلى الملك لزيارة القطيف حين يمر بالمنطقة الشرقية، ولكن الملوك السعوديين منذ عهد فيصل وحتى الآن لا يأتون ولا يجيبون الدعوات. الدعوة الأخيرة موجهة في ٢٠/ ١١/ ١٤١١هـ.

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز سلمه الله ورعاه.

السلام عليكم ورحمة اله وبركاته.

بمناسبة زيارة والد الجميع خادم الحرمين الشريفين إلى هذا الجزء من بلادنا العامرة بوجوده والأسرة الكريمة في زيارته التفقدية لشؤون مواطنيه، يسرنا أن نتقدم لسموكم الكريم بدعوة خادم الحرمين الشريفين لزيارة بلده القطيف وكلنا أمل أن يكون لتوسط سموكم في هذه الدعوة الدور الإيجابي فلقد سبق أن تقدمنا بمثل ذلك في الزيارات السابقة كما أنه حفظه الله وعدنا بزيارة القطيف حين اجتمعنا به بالقصر الملكي العامر في جدة وحبذا لو كانت الإجابة في حال الموافقة على وجبة غذاء، ذلك إن أبناء القطيف يتطلعون منذ زمن لتشريف خادم الحرمين الشريفين أطال الله عمره وأبقاه وإياكم لهذا الشعب الوفي.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز سلمه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

بمناسبة زيارة والد الجميع خادم الحرمين الشريفين الى هذا الجزء من بلادنا العامرة بوجوده والأسرة الكريمة في زيارته التفقدية لشؤون مواطنيه ، يسرنا ان نتقدم لسموكم الكريم بدعوة خادم الحرمين الشريفين لزيارة بلده القطيف وكلنا أمل ان يكون لتوسط سموكم في هذه الدعوة الدور الايجابي فلقد سبق ان تقدمنا بمثل ذلك في الزيارات السابقة كما انه حفظه الله وعدنا بزيارة القطيف حين اجتماعنا به بالقصر الملكي العامر في جدة وحبذا لو كانت الاجابة في حال الموافقة على وجبة غداء ، ذلك ان ابناء القطيف يتطلعون منذ زمن لتشريف خادم الحرمين الشريفين اطال الله عمره وابقاه واياكم لهذا الشعب الوفي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... في ١٤١١/١١/١٠هـ

قاضي محكمة الاوقاف والمواريث عبدالحميد الخطي

خادم الشرع الشريف عبدالله الخنيزي

علي باقر العوامي

[توقيعات أخرى غير مقروءة]

الوثيقة رقم: ١٢

ودعوة أخرى في ٥/ ٥/ ١٤١٢هـ لوزير الشؤون البلدية والقروية لزيارة القطيف وقراها، ليرى التقدم على الطبيعة!

صاحب المعالي وزير الشؤون البلدية والقروية سلمه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

حيث إن معاليكم سيزور المنطقة الشرقية يوم الأربعاء ٧/ ٥/ ١٤١٢هـ يسرنا دعوتكم لزيارة بلدكم القطيف وتناول طعام الغداء يوم الخميس ٨/ ٥/ ١٤١٢هـ آملين أن نتلقى إجابتكم بالموافقة.

وتقبلوا معاليكم أسمى تحياتنا.



حاصلات

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF P.T.T.

المملكة العربية السعودية
وزارة البرق والبريد والهاتف



ORDINARY — برقية عادية



ختم ذو تاريخ

Prefix No. — الرمز والرقم				رقم الحاصلات
PILOT LINE	WORDS	DATE	TIME	تعليمات مصلحية
الوقت	التاريخ	الكلمات	السطر الإرشادي	SERVICE INSTRUCTION
١١.٨ ظ	١٤٢٢/٥/٥			

عامل المخابرة

دقيقة ساعة

وقت الإرسال

NAME OF ADDRESSEE — اسم المرسل إليه :

ADDRESS — العنوان :

OFFICE OF DESTINATION — اسم الدولة — اسم المدينة

صاحب المعالي وزير الشئون البلدية والقروية ... سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حيث أن معاليكم سيزور المنطقة الشرقية يوم الأربعاء ٧/٥/١٤٢٢هـ نرجو دعوتكم لزيارة بلدكم القطيف

وتناول طعام الغداء يوم الخميس ٨/٥/١٤٢٢هـ آملين أن نحظى بإجابتكم بالموافقة

وتقبلوا معاليكم أسمى تحياتنا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[illegible]

الاسم	رقم الحفيظة	التاريخ	المصدر	التوقيع
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٣٨٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الجزء التالي لا يحسب بالبرقية

NAME, ADDRESS, PHONE-NUMBER OF SENDER, AND SIGN. — اسم وعنوان ورقم هاتف المرسل مع توقيعه

[illegible]

PLEASE WRITE THE TELEGRAM IN BLOCK LETTERS
DESTINATION SHOULD BE IN THE END OF ADDRESS

- الرجاء كتابة البرقية بخط واضح
- الرجاء كتابة بلد المورد كآخر كلمة في العنوان
- رقم الهوية الشخصية — تاريخها — مصدرها — نوعها

الوثيقة رقم: ١٣

احتجاج يقدمه أعيان الشيعة إلى الملك بشأن عدم توظيف المواطنين الشيعة في أرامكو والمؤسسات الحكومية والأهلية الأخرى.

خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

على أثر ما يعاني أبناؤكم المواطنون السعوديون الشيعة من مرارة الحرمان وقسوة المعاملة بإبعادهم عن التكسب والعمل في بلادهم رفعنا لمقامكم السامي برقيًا برقم ٦٠ وتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٤١١هـ أوضحنا فيها ما يعانونه من البؤس ولذعة الجوع، وسوء الحالة التي يعيشونها رجالاً ونساءً عجزة وأطفالاً، بسبب ما قامت به شركة أرامكو وتبعها غيرها من الشركات والمؤسسات بعدم قبول أي شيعي للتوظيف مهما كانت مؤهلاته أو شهادته حتى ولو كان جامعيًا من حملة البكلوريوس أو الماجستير في الوقت الذي يوظف غير الشيعي حتى ولو لم يكن لديه أي مؤهل، ولم تكتفِ أرامكو بالتوقف عن توظيف الشيعة فقط بل إنها أبعدت ذوي القدرات والكفاءات عن مناصبهم وأنزلت البعض إلى وظائف أدنى، مما جعل المواطن الشيعي لا يلاقي سوى الرفض وعدم القبول في بحثه عن الوظيفة أو العمل، فيعود أدارجه قابعاً في بيته يجرّ أذيال الخيبة يجتر آلامه وأحزانه وهو في بلده الذي هو منبع الخير وأصل العطاء، وكنا نعتقد أن مقامكم السامي بمجرد اطلاعه على مرفوعنا وعلمه بما آلات إليه أوضاع أبنائه من البؤس والجوع بسبب إيصاد منافذ الرزق والعمل في وجوههم، اعتقدنا أنه سيصدر أمركم السريع الحاسم برفع هذا الحرمان وفتح أبواب العمل لهم على أرضهم وفي بلدهم الذي عاش فيه آباؤهم وأجدادهم منذ آلاف السنين، وأن يعاملوا بالمساواة كغيرهم من بقية المواطنين دون فرق بين شيعي أو سني نظراً لما نعتقده في شخصكم من صفة الحاكم العادل الذي هو مسؤول عنا أمام الله سبحانه، لأننا وبقية المواطنين نعيش تحت عَلَم حكومتكم الخفّاق، لذلك استغربنا من تمادي شركة أرامكو وغيرها من الشركات والمؤسسات في التعنت وإصرارها على التمييز والتفرقة بين مواطن وآخر دون سبب سوى أنهم شيعة فقط، وكأن هذا المذهب الذي هو أحد المذاهب الإسلامية جريمة لا تغتفر، وهذا تحدٍّ سافر وظلم فظيع لا ترضونه لأنكم

الحاكم العادل وإذا لم نفزع لمقامكم السامي وأنتم المسؤول عنا بعد الله سبحانه فإلى من نفزع؟ وإلى من نلجأ لبث شكوانا وآلامنا. لذا نعود لمقاكم والثقة تملأ قلوبنا، والأمل يغمر نفوسنا لإنقاد هذا البلد البائس من معاناته ومحنته ورفع هذا الظلم الواقع عليه بإصدار أمركم القاطع الحاسم والعاجل لأرامكو وغيرها من الشركات والمؤسسات بأن تعامل الشيعة كمعاملة كبقية المواطنين في إفساح المجال أمامهم للعمل وأن يكون رفضهم أو قبولهم خاضعاً لنفس الشروط والمقاييس التي يخضع لها غيرهم تحقيقاً للعادلة ودرءاً للمفاسد والأخطار المترتبة على تفشي البطالة والعوز والحاجة وكي لا يحس أبناء هذا الوطن باليأس والإحباط وهم يرون خيرات أرضهم تعم القاصي والداني لا في داخل المملكة فحسب بل وفي البلاد العربية والإسلامية وهم منها محرومون وعنها مبعدون، نكرر مرة أخرى صرختنا بإصدار أمركم الكريم بإلغاء أي نوع من أنواع التفرقة والتمييز بين أبناء هذا الوطن الغالي علينا جميعاً حفظكم الله ذخراً لهذا البلد وحصناً له من كل سوء.



بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

على اثر مايعانيه ابناؤكم المواطنون السعوديون الشيعة من مرارة الحرمان وقسوة المعاملة بابعادهم عن التكسب والعمل في بلادهم رفعنا لمقامكم السامي برقيا برقم ٦٠ وتاريخ ١٤١١/٥/٢٠هـ أوضحنا فيها مايعانونه من البؤس ولذعة الجوع ، وسوء الحالة التي يعيشونها رجالا ونساءا عجزة واطفالا ، بسبب ماقامت به شركة ارامكو وتبعها غيرها من الشركات والمؤسسات بعدم قبول أي شيعي للتوظيف مهما كانت مؤهلاته او شهاداته حتى ولو كان جامعيا من حملة البكالوريوس او الماجستير في الوقت الذي يوظف غير الشيعي حتى ولو لم يكن لديه أي مؤهل ، ولم تكتف ارامكو بالتوقف من توظيف الشيعة فقط بل انها ابعدت ذوي القدرات والكفاءات من مناصبهم وانزلت البعض الي وظائف ادنى ، مما جعل المواطن الشيعي لايلاقي سوى الرفض وعدم القبول في بحثه عن الوظيفة او العمل ، فيعود ادراجه قابعا في بيته يجر اذيال الخيبة يجتر الآمه واحزانه وهو في بلده الذي هو منبع الخير وأصل العطاء ، وكنا نعتقد ان مقامكم السامي بمجرد اطلاعه على برقيتنا وعلمه بما آلت اليه أوضاع ابنائه من البؤس والجوع بسبب ايصاد منافذ الرزق والعمل في وجوههم ، اعتقدنا انه سيصدر أمركم السريع الحاسم برفع هذا الحرمان وفتح ابواب العمل لهم على ارضهم وفي بلدهم الذي عاش فيه اباؤهم واجدادهم منذ الاف السنين ، وان يعاملوا بالمساواة كغيرهم من بقية المواطنين دون فرق بين شيعي او سني نظرا لما نعتقده في شخصكم من صفة الحاكم العادل الذي هو مسئول عنا امام الله سبحانه ، لاننا وبقية المواطنين نعيش تحت ظل حكومتكم الخفاق ، لذلك استغربنا من تمادي شركة ارامكو وغيرها من الشركات والمؤسسات في التعنت واصرارها على التمييز والتفرقة بين مواطن وآخر دون سبب سوى انهم شيعة فقط ، وكأن هذا المذهب الذي هو أحد المذاهب الأسلامية جريمة لاتغتفر ، وهذا تعد سافر وظلم فظيع لاترضونه لانكم الحاكم العادل .

واذا لم نفزع لمقامكم السامي وانتم المسئول عنا بعد الله سبحانه فالى من نفزع ؟ والى من نلجأ ليبث شكوانا والا منا . لذا نعود لمقامكم والثقة تملأ قلوبنا ، والأمل يغمر نفوسنا لانقاذ هذا البلد البائس من معاناته ومحنته ورفع هذا الظلم الواقع عليه باصدار أمركم القاطع الحاسم والعاجل لأرامكو وغيرها من الشركات والمؤسسات بان تعامل الشيعة كمعاملة بقية المواطنين في افساح المجال امامهم للعمل وان يكون رفضهم او قبولهم خاضعا لنفس الشروط والمقاييس التي تخضع لها غيرهم تحقيقا للعدالة ودرءا للمفاسد والأخطار المترتبة على تفشي البطالة والعوز والحاجة وكيلا يحس ابناء هذا الوطن باليأس والأحباط وهم يرون خيرات ارضهم تعم القاصي والداني لافي داخل المملكة وحسب بل وفي البلاد العربية والاسلامية وهم منها محرومون ، وعنها مبعدون ، نكرر مرة اخرى مرجتنا باصدار امركم الكريم بالغاء اي نوع من انواع التفرقة والتمييز بين أبناء هذا الوطن الغالي علينا جميعا حفظكم الله ذخرا لهذا البلاد . وعصمنا له عن كل سوء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

الوثيقة رقم: ١٤

رسالة موجهة إلى الأمير محمد بن فهد في ٢٢ صفر ١٤١٢هـ حول رفض الشركات والمؤسسات الحكومية توظيف الشيعة ضمن السياسة الحكومية الجديدة!.

حضرة صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إن سموكم على علم بأن أهل القطيف -بل شيعة المنطقة- منع عليهم العمل في القطاعات الأهلية -لاسيما الشركات والمؤسسات الكبرى- كشركة أرامكو السعودية وسكيكو وغيرهما. وإذا حدث غير ذلك فنادر ولسبب أو آخر.

ومثل هذا المنع لا يقتصر علمه أو ضرره على مجموعة دون أخرى من المواطنين لذلك فإن الشعور العام في موقف المندهش الحائر، فلم يجد بداً من الرجوع رأساً إلى ولي أمره -خادم الحرمين الشريفين- لأن له الكلمة الأخيرة والقول الفصل. ولعلم الجميع بأنه لا يرضى بمثل هذه الأساليب ضد المواطنين. ولعلمنا بأن سموكم لم يكن ليقبل -وهو على رأس الحكم في المنطقة- بأن يعامل أحد من الناس عامة بظلم أو إجحاف. فكيف بما يؤدي إلى الاستياء العام. لأن سموكم راعٍ -بعد الله تعالى وبعد والدكم- لكل مواطني المنطقة. وكل راع مسؤول عما استُرعي عليه.

كما أن سموكم أحد مسؤولي الأسرة الحاكمة الذين لهم الأدوار في تنظيم شؤون الحكم، لذا رأينا أن نقدم إلى سموكم الكريم الخطاب الموجه إلى خادم الحرمين الشريفين راجين أن يكون وصوله إلى يده الكريمة عن طريق سموكم مدعماً بكلمة طيبة تلبي طلبنا وتحقق أمنيتنا ورغبة الجميع من مواطنيكم. كما عودتموهم مواقف الخير.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي امير المنطقة الشرقية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

ان سموكم على علم بان اهالي القطيف - بل شيعة المنطقة - منع عليهم العمل في القطاعات الاهلية لاسيما الشركات والمؤسسات الكبرى - كشركة ارامكو السعودية وسكيكو وغيرهما . واذا حدث غير ذلك فنادر ولسبب او آخر .

ومثل هذا المنع لايقتصر علمه او ضرره على مجموعة دون اخرى من المواطنين لذلك فان الشعور العام في موقف المندهش الحائر ، فلم يجد بداً من الرجوع رأساً الى ولي امره - خادم الحرمين الشريفين - لان له الكلمة الاخيرة والقول الفصل . ولعلم الجميع بانه لايرضى ابداً بمثل هذه الاساليب ضد المواطنين . ولعلمنا بان سموكم لم يكن ليقبل - وهو على رأس الحكم في المنطقة - بأن يعامل احد من الناس عامة بظلم او اجحاف . فكيف بما يؤدي الى الاستياء العام . لان سموكم راع - بعد الله تعالى وبعد والدكم - لكل مواطني المنطقة . وكل راع مسؤل عما استرعي عليه .

كما ان سموكم احد مسؤلي الاسرة الحاكمة الذين لهم الادوار في تنظيم شؤن الحكم ، لذا رأينا ان نتقدم الى سموكم الكريم الخطاب الموجه الى خادم الحرمين الشريفين راجين ان يكون وصوله الى يده الكريمه عن طريق سموكم مدعماً بكلمة طيبة تلبي طلبنا وتحقق امنيتنا ورغبة الجميع من مواطنيكم . كما عودتموهم مواقف الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...   ٢٢/٢/١٤١٠ﻫ

الوثيقة رقم: ١٥

تحدث الملك في جلسة مجلس الوزراء في ١٩/ ٥/ ١٤١٢هـ عن تساوي الفرص بين المواطنين.. فما كان من وجهاء الشيعة إلا أن توجهوا له بعد الشكر بأن يصدر أمراً سامياً يلغي التمييز الطائفي، خاصة في التعليم والوظائف.

إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد... سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن حديثكم بجلسة مجلس الوزراء الموقر يوم الاثنين ١٩/ ٥/ ١٤١٢هـ فيما يخص الشؤون الداخلية ذلك التوجيه الكريم أن لا فرق بين مواطن وآخر في فرص العمل والتعليم قد أثلج صدور أبنائكم الشيعة فإنها لفتة سامية تنبه كل مسؤول في الدولة بعدم خلق الفوارق ووضع العقبات في وجه طالبي العمل والتعليم من مواطنيكم الشيعة الذين يعانون من هذا الوضع خلال السنوات الأخيرة وما يزالون كذلك حتى اليوم ولقد تشرفنا بالرفع للمقام السامي الكريم مراراً نشكو ألمنا وآخرها ما تم رفعه لمقامكم بواسطة صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٤١٢هـ.

وبعد سماعنا للتوجيه السامي نتوجه لكم يا خادم الحرمين الشريفين بالشكر والتقدير فهذا ما تعودناه من مقامكم ومن الأسرة الكريمة حيث اعتبره أبناؤكم الشيعة أن هذا بمثابة أمر يحث على رعايتهم وعدم التفريق بينهم وبين إخوانهم سائر المواطنين السعوديين.

فنرجو من الأب الحاني التأكيد على هذه اللفتة بأمر سامٍ يبلغ لكافة أجهزة الدولة والشركات خصوصاً الكبيرة منها بقبول المواطن الشيعي في الأعمال وشتى أنواع الوظائف وكذلك القبول بالجامعات ذكوراً وإناثاً على أساس الشروط المعروفة للقبول أو الرفض وليس على أساس الانتماء المذهبي الذي يتخذه ضعاف النفوس ذريعة للتفريق بين المواطنين حقق الله بكم آمال كل مواطن مخلص غيور وأطال الله بقاءكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حاصلات

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF P.T.T.

المملكة العربية السعودية
وزارة البرق والبريد والهاتف

ORDINARY

برقية عادية

Prefix No.			الرمز والرقم	رقم الحاصلات
PILOT LINE	WORDS	DATE	TIME	
				تعليمات مصلحية
الوقت	التاريخ	الكلمات	السطر الارشادي	
				SERVICE INSTRUCTION

مد ذو تاريخ

سائل لمنابرة

دقيقة ساعة

ت الارسال

NAME OF ADDRESSEE — اسم المرسل اليه :

ADDRESS — العنوان :

OFFICE OF DESTINATION — اسم الدولة — مركز الشبكة

الى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد   سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

ان حديثكم بجلسة مجلس الوزراء الموقر يوم الاثنين ١٩/٥/١٤١٢هـ فيما يخص الشؤون الداخلية ذلك التوجيه الكريم أن لا فرق بين مواطن وآخر في فرص العمل والتعليم قد أثلج صدور ابنائكم الشيعة فأنها لفتة سامية تنبه كل مسؤل في الدولة بعدم خلق الفوارق ووضع العقبات في وجه طالبي العمل والتعليم من مواطنيكم الشيعة الذين يعانون من هذا الوضع خلال السنوات الأخيرة ومايزالون كذلك حتى اليوم ولقد تشرفنا بالرفع للمقام السامي الكريم مرارا نشكو ألمنا وآخرها ماتم رفعه لمقامكم بواسطة صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية بتاريخ ٢٢/٢/١٤١٢هـ .

وبعد سماعنا للتوجيه السامي نتوجه لكم يا خادم الحرمين الشريفين بالشكر والتقدير بهذا بالمبادرة من مقامكم ومن الأسرة الكريمة حيث أشعرت ابنائكم الشيعة ان هذا بمثابة أمر مسح على رؤوسهم وعدم التفريق بينهم وبين اخوانهم سائر المواطنين السعوديين .

فنرجو من الأب الحاني التأكيد على هذه اللفتة بأمر سامي يبلغ لكافة أجهزة الدولة والشركات خصوصا الكبيرة منها بقبول المواطن الشيعي في الاعمال وشتى انواع الوظائف وكذلك القبول بالجامعات ذكورا واناثا على اساس الشروط

جزء التالي ٢ يحسب بالبرقية

NAME, ADDRESS, PHONE-NUMBER OF SENDER, AND SIGN. — اسم وعنوان ورقم هاتف المرسل مع توقيعه

الوثيقة رقم: ١٦

الكتاب الشيعي ممنوع أنى كان محتواه.. في الوثيقة أحد المواطنين جلب نحو ١٤٠٠ كتاب، فتمت مصادرتها من قبل هيئة الرقابة وأصر قاضي الظهران على حرقها رغم أن صاحبها أبدى استعداده لإعادتها من حيث أتى بها. وجهاء الشيعة وعمدهم احتجوا على ذلك في جمادى الأولى من عام ١٣٧٤هـ لدى أمير الشرقية سعود بن جلوي.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الأمير الأجل الشيخ سعود بن جلوي، الموقر بعد رفع عظيم الاحترام ورحمة الله وبركاته على الدوام..

يا صاحب السمو

إن الحكومة الجليلة قد كفلت لجميع المواطنين حرية المعتقد.. وكنا في عديد المناسبات نرفع للحكومة ما نحسه مجحفاً بحقنا كجماعة مسلمة لها معتقدها كسائر الأمم الإسلامية فنجد استجابة مطلبنا.. لذا لا نرى مناصاً من أن نرفع لسموكم الكريم بصدد الكتب التي ترد لهذه البلاد، فقد أصبحت هيئة الرقابة على الكتب وكأنها لا ترى الأمة الشيعية إلا كأمة ليست من الإنسانية في شيء.. لأن الهيئة أصبحت تمنع الكتب حتى الرسائل العملية الفقهية ومناسك الحج التي ترد إلى الشيعة.

فإذا كانت هيئة الرقابة تشرف على الكتب السياسية أو التي تتعرض للدين الإسلامي، فليس من حقها أن تتعرض لكتب شيعية تدخل لأناس شيعة. إن الحكومة ذاتها لا تفرض على مواطنيها اعتناق مذهب وترك آخر، فكيف بهذه الهيئة التي أصبحت تتحدى الشيعة بصورة فاضحة مشينة، والأنكى من ذلك بدلاً من إعلانها للكتب الممنوعة حتى يتجنب الناس جلبها، هو حرق جميع الكتب التي ترد، في حال أن موردها مستعد بإرجاعها إلى محلاتها، إلى الخارج.

يا صاحب السمو

إن الكتب التي جاءت لعبد الحميد الزاير، وهي تقارب الألف والأربعمائة كتاب،

وقد منعتها هيئة الرقابة، قد طلب إرجاعها للخارج، إلا أنه حتى الآن ومازال قاضي الظهران مصراً على حرقها، وهذا شيء لا يرضي الحكومة، لأنه يضر بحالة المذكور المالية ويحط بمعاملته، والحكومة هي التي تشجع الناس وترفع مستواهم. فإذا كانت الكتب لا توافق رأي الهية فإنه من المسيء جدًا حرق الكتب، وصاحبها لم يكن يعلم بمنع دخولها، ومادام قد استعد بإرجاعها، فلا مبرر لحرقها.

لذا نرجو من سموكم حسن النظر، والسماح له بإرجاعها كما سبق أن أمر سموكم بذلك.

جعل الله عهدكم عهد مساواة والسلام عليكم.

../ ٥/ ١٣٧٤هـ

الموقعون: عمدة صفوى سلمان عبد الهادي، عمدة الجاروية صالح السليمان، عمدة حلة محيش إبراهيم العجيان، عبدالله الشماسي، أحمد سنبل، عبد الكريم الخنيزي، حسن المرزوق، سعيد عمران، محمد علي الشماسي، عبد الرؤوف السنان، منصور الشماسي، فوزي الجشي، صالح بن عباس، أحمد الزاير، محمد سعيد الخنيزي، عبد الواحد الخنيزي، عبد الرسول صالح الجشي، أنور الجشي، عبد الكريم سنان، حسن السنان، وغيرهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الأمير الأجل الشيخ سعود بن جلوي المو قر

بعدرفع عظيم الأحترام و رحمة الله و بركاته على الدو ام . ياصاحب السمو

ان الحكو مة الجليلة قدكفلت لجميع المو اطنين حرية المعتقد . و كما في عديد المناسبات نرفع للحكو مة عما نحسه مجحفا بحقناكجماعة مسلمة لها معتقدها كسائر الأمم الأسلامية فتبدواستجابة مطلبنا. لذا لانرى مانعا من ان نرفعلسمو كم الكريم بصدد الكتب التي ترد لهذه البلاد . فقداصبحت هيئة الرقابة على الكتب و كأنها لاترى الأمة الشيعية الا كأمة ليست من الأنسانية في شيء . لأن الهيئة اصبحت تمنع الكتب حتى الرسائل العملية الفقهية و مناسك الحج التي ترداني الشيعة . فاذا كانت هيئة الرقابة تشرف على الكتب السياسية او التي تتعرض للدين الأسلامي فليس من حقها ان تتعرض لكتب شيعية تدخل لأناس شيعة . ان الحكو مة ذاتها لاتفرض على مو اطنيها اعتناق مذهب و ترك آخر . فكيف بهذه الهيئة التي اصبحت تتحدى الشيعة بصو رة فاضحة شينة . و الأنكى من ذلك بدلا من اعلا نها للكتب الممنوعة حتى يتجنب الناس جلبها — هو حرق جميع الكتب التي ترد ، في حال ان مو ردها مستعدابارجاعها الى محلا تها — الى الخارج —

ياصاحب السمو . ان الكتب التي جاءت لعبد الحميد الزاير و هي تتقارب الألف و الأربعمائة كتاب و قد منعتها هيئة الرقابة . بعد طلب ارجاعها للخارج الآ ان حتى الآن و ما زال قاضي الظهران مصرا على حرقها . و هذاشيء لايرضي الحكو مة لأنه يضر بحالة المذكو ر المالية و يحط بمعاملته . و الحكو مة هي التي تشجع الناس و ترفع مستو اهم . فاذاكانت الكتب لاتو افق رأي الهيئة فانه من السيء جدا حرق الكتب و صاحبها لم يكن يعلم بمنع دخو لها ، و مادام قداستعدبارجاعها فلا مبرر لحرقها . لذانرجو من سمو كم حسن التفضل بالسماح له بارجاعها كما سبق ان امر سمو كم بذلك . جعل الله عهدكم عهدمساواة و السلام عليكم ... ١٣٧٤ / ٥ /

الوثيقة رقم: ١٧

طرد بريدي يحوي كتباً شيعية ثقافية، صودر وحكم على محتوياته بالإعدام حرقاً في ١٦ شوال ١٤٠٤هـ.

محضر إتلاف رقم ٢٨٧

بحضورنا نحن الموقعين أدناه بعد حرق الطرد رقم (بدون) الوارد من (أمريكا).

المرسل منه وعنوانه: p.obox No 191272 Dllas tx. 76018

المرسل إليه وعنوانه: فهمي لطيف ص. ب ٣٠٦٠ رأس تنورة.

محتويات الطرد:

اليأس والأمل في مفهوم الإسلام، كتاب المسائل المنتخبة (٤ نسخ)، الإمام جعفر الصادق، الإمام زين العابدين، الزهراء، الدعوة والدولة، أحكام الحج، الإمام الحسين، المعالم الأساسية للرسالة الإسلامية (نسختان)، القادة والزهد في الإسلام، العبودية، دعاء كميل، نفحات رسالية، خطوط تفصيلية، بحث حول الولاية.

من مراقب الإعلام المنتدب للطرود البريدية للدمام بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٤٠٤هـ والذي أوصى بعدم الموافقة على ما في الطرد / جزء من الطرد. والذي يحتوي على الآتي:

١ - اثنان وعشرون كتاباً.

وبناء على ذلك تم إتلافها حرقاً بالنار بجميع محتويات الطرد ومتعلقاته وعلى هذا جرى التوقيع.

مراقب الإعلام: صالح محمد السعود.
مندوب الأمن: سالم علي القحطاني.
مراقب الجمارك: أحمد محمد.

محضر إتلاف رقم (٨٧ هـ)

محضرنا نحن الموقعين أدناه بحضور مندوب الطرود رقم : بدون ، الوارد من (أمريكا)

المرسل منه وعنوانه : P.O. Box No. 191272 Dallas TX 76019

المرسل إليه وعنوانه : عيسى لطيف ، ص . ب ٢٠٦٠ أم الساهك

محتويات الطرود :

١- واحد كتاب الباب والأمل في مفهوم الإسلام + أربعة كتاب المسائل المنتخبة
٢- كتاب الإمام جعفر بن محمد الصادق + واحد كتاب الإمام زين العابدين + واحد كتاب في
٣- الزيارة + واحد كتاب الشكوى والدولة + واحد كتاب أحكام الحج + واحد كتاب
٤- الإمام الحسين + كتاب للعالم الإسلامي الرسالة الإسلامية + واحد كتاب الحج
٥- واحد كتاب القيادة والزهد في الإسلام + واحد كتاب العبودية + واحد كتاب تعريف
١٠- واحد كتاب دعاء كميل + واحد كتاب تعليقة + واحد كتاب حقوق تفصيلية + واحد كتاب
بعنوان + واحد كتاب بحث حول الولاية

من مراقب الإعلام المنتدب بالطرود البريدية بالدمام بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٠٦ هـ والذي
أوصى بحجز المواقف على محتويات الطرود / حجز من الطرود ، والذي يحتوي على الآتي :

١ - أشياء وكتب شيعية
٢ -
٣ -
٤ -
٥ -

بناءً على ذلك تم إتلافها حرقاً بالنار بجميع محتويات الطرود ومتعلقاته اليوم / / ١٤ هـ
الموافق / / ١٩ م .

وعلى هذا جرى التوقيع ...

مراقب الإعلام	مندوب الأمن	مراقب الجمارك
الاسم / صالح محمد السحيمي	الاسم / سالم علي القحطاني	الاسم / أحمد محمد علي
التوقيع ( )	التوقيع ( )	التوقيع ( )
التاريخ / /	التاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٠٦ هـ	التاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٠٦ هـ

وعيد /

مندوب عرض الطرود
الاسم / توحيد عبد العزيز
التوقيع ( ) ١٦ / ١٠

يعتمد :
مدير الطرود البريدية بالدمام
١٦ / ١٠
محمد محمد الخباز

صورة للمرسل إليه : ج

الوثيقة رقم: ١٨

الشـيعة بنظر الدولة ومشايخها كفار! لا يجوز لهم ممارسة مهنة «الجزارة» رسالة من شيخ وهابي في ١٩/ ٣/ ١٣٦٩هـ موجهة لأمير رأس تنورة بمنع أحد القصابين الشيعة من الذبح.

في ١٩/ ٣/ ٦٩هـ

حضرة صاحب السعادة المكرم أمير رأس تنوره الموقر. بعد التحية وفايق الاحترام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام نرفع لجنابكم من قبل حنا جماعة من المسلمين مستقيمين في رأس تنوره وعندنا جزار من أهل القطيف رافضي وهو الذي ينحر ويذبح ومع العلم تفهمون أن ذبح الرافضة غير حلال فحنا نطلب من جنابكم تمنعونه من الذبح وتكلفونه يؤجر إنسان من المسلمين يكون يذبح الرافضي يمنع من النحر وحنا مسلمين وعوام وفي ذمة الله ثم ذمة جنابكم وأحببنا إشعاركم والأمر لله ثم لكم والله يحفظكم ويرعاكم والسلام.

شيخ جماعة مسجد رأس تنورة.

إمام المسجد حسن الوهيبي. ومسفر بن جوثان الهاجري. وهذال بن فهد الخالدي.

في ١٩/ ٣/ ٦٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة المكرم أمير رأس تنوره الموقر

بعد التحية وفايق الأحترام السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته على الدوام نرفع لجنابكم من قبل حنا جماعة

من المسلمين مستقيمين في رأس تنوره وعندنا جزار

من اهل القطيف رافضي وهو الذي ينحر ويذبح ومع

العلم تفهمون ان ذبح الرافضه غير حلال فحنا

نطلب من جنابكم تمنعونه من الذبح وتكلفونه

يؤجر إنسان من المسلمين يكون يذبح والرافضي

يمنع من النحر وحنا مسلمين وعوام وفي ذمة الله ثم

ذمة جنابكم واحببنا اشعاركم والامر لله ثم لكم والله

يحفظكم ويرعاكم والسلام شيخ جماعة مسجد رأس تنوره

امام المسجد حسن الوهيبي

مسفر بن جوثان ... هذال بن فهد الخالدي

الوثيقة رقم: ١٩

مدير شرطة رأس تنورة يؤكد صدور أمر سامٍ كريم بمنع قصاب من مزاولة مهنته «لكونه رافضيًا»! التاريخ ٧/ ١١/ ١٣٧٣هـ.

صاحب السعادة أمير رأس تنوره الموقر

بعد الاحترام بناء مع ما تقدم به المستدعي علي بن مهدي القصاب التاروتي لسمو سيدي الأمير سعود بن جلوي المعظم وما صدر به الأمر الكريم على استدعائه المرفق القاضي بالسماح للمذكور لمزاولة مهنته إلا إذا هناك مانع خلاف ما ذكر منه.

وأعرض أنه منع المذكور بموجب قرار فضيلة قاضي الظهران المرفوع من سمو سيدي الأمير عبد المحسن بن جلوي المعظم وصدر الأمر السامي الكريم على أن ينفذ قرار فضيلة قاضي الظهران ويجري تنفيذ ذلك بمنع القصاب المذكور لكونه رافضي وقدمت الأوراق لسعادتكم منا برقم (١٢٩٩٥) ٥/ ١١/ ٧٣ هذه الحقيقة أقدمها لكم سيدي.

٧/ ١١/ ٧٣.

مدير شرطة رأس تنوره.

صاحب السعادة أمير رأس تنوره الموقر
بعد الاحترام بناء مع ما تقدم به المستدعي علي بن مهدي القصاب التاروتي لسمو سيدي
الأمير سعود بن جلوي المعظم وما صدر به الأمر الكريم على استدعائه المرفق القاضي بالسماح
للمذكور لمزاولة مهنته إلا إذا هناك مانع خلاف ما ذكر منه
وأعرض أنه منع المذكور بموجب قرار فضيلة قاضي الظهران المرفوع منه لسمو سيدي الأمير
عبد المحسن بن جلوي المعظم وصدر الأمر السامي الكريم على أن ينفذ قرار فضيلة قاضي الظهران ويجري
تنفيذ ذلك بمنع القصاب المذكور لكونه رافضي وقدمت الأوراق لسعادتكم منا برقم ١٢٩٩٥
٥/١١/٧٣ هذه الحقيقة أقدمها لكم سيدي ٧/١١/٧٣
مدير شرطة
رأس تنوره

الوثيقة رقم: ٢٠

اثنـان من القصابين الشـيعة يُجبران عـلى التعهد في ٢٦/ ٣/ ١٣٧٤هـ ببيـع لحم الذبيحة التي ينحرها «مسلم/ وهابي»! وألّا ينحرها هو، باعتباره مشركاً كافراً.

نحـن الموقعين أسـماءنا أدنـاه: علوي بن السـيد مكي القصاب وعـلي بن أحمد بن الشـيخ جميعاً القصابين نتعهد على أنفسـنا أننا لا نذبح الذبيحة بأيدينا لبيعها بالسوق. بل نجعـل أحد القصابين يذبح الذبيحة بيده ونتعهـد لإدارة البلدية بجميع اللوازم المطلوبة منا كجاري غيرنا من القصابين حسب النظام وعلى هذا نوقع. ٢٦/ ٣/ ٧٤هـ.

لا يمكن ذبحكم بالتعقب والإشعار.

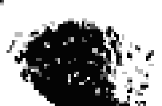
مدير الرسوم

عبد الرحمن



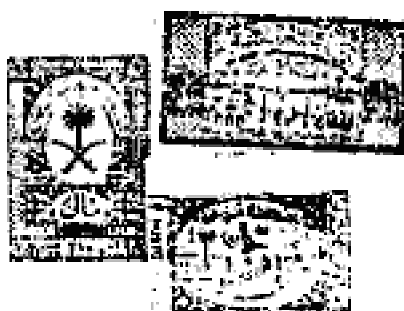
نحن الموقعين اسماءنا ادناه علوي بن السيد مكي القصاب وعلي بن احمد بن الشيخ جميعاً القصابين نتعهد على انفسنا اننا لا نذبح الذبيحه بايدينا لبيعها بالسوق بل نجعل احد القصابين يذبح الذبيحه بيده ونتعهد لادارة البلديه بجميع اللوازم المطلوبه منا كجاري غيرنا من القصابين حسب النظام وعلى هذا نوقع ٢٦ ربيع ١٣٧٤

الشاهد علوي بن السيد مكي القصاب



الشاهد علي بن احمد بن الشيخ





الوثيقة رقم: ٢١

وبعد ٣٥ سنة تطورت الذهنية السعودية الوهابية، فهذا وزير البلديات يصادق في ١٤/ ٢/ ١٤٠٩هـ على فتوى بن باز بمنع الشيعة ممارسة مهنة «الجزارة» لأنهم كفار، وطبق ذلك في مناطق يسكنها الشيعة وحدهم!.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة الشؤون البلدية والقروية

وكالة الوزارة للشؤون الفنية

تعميم لجميع الأمانات والمديريات وبلديات المناطق والبلديات والمجمعات القروية المرتبطة بالوزارة



سعادة/ أمين مدينة الدمام

بعد التحية

إشارة إلى خطاب سماحة الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد رقم ٢/١٤٥/ ٢ في ١٩/ ١/ ١٤٠٩هـ حول طلب توجيه الأمانات والبلديات بمراقبة ومتابعة الجزارين العاملين بالمسالخ وإلزامهم بمعرفة أحكام الذبح الشرعي، وألّا يمكن من ممارسة هذا العمل إلا من يثبت أنه مسلم صحيح المعتقد، ينكر الخرافات كعابدة القبور وغيرها، مما يعبد من دون الله، وينكر جميع المعتقدات والبدع الكفرية كمعتقد القاديانية و الرافضة وغيرها، ويعرف بالمحافظة على الصلاة وعدم التساهل بشأنها لكونها عمود الإسلام وتركها كفر أكبر على أصح قولي العلماء. كما ينبغي تهيئة مكان في المسلخ خاص للصلاة يؤدي فيه الجارون وغيرهم الصلاة في أوقاتها.

نرغب إليكم الاطلاع والحرص على تنفيذ ما تضمنه خطاب سماحته.

ولكم تحياتنا.

وزير الشؤون البلدية والقروية

إبراهيم بن عبدالله العنقري

١٤/ ٢/ ١٤٠٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الشئون البلدية والقروية
وكالة الوزارة للشئون الفنية
صحة البيئة

تعميم لجميع الامانات والمديريات وبلديات المناطق والبلديات والمجمعات القروية المرتبطة بالوزارة

معالي

سعادة / أمين مدينة الدمام

بعد التحية ،

إشارة الى خطاب سماحة الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد رقم ٢/١٤٥ في ١٤٠٩/١/١٩هـ حول طلب توجيه الامانات والبلديات بمراقبة ومتابعة الجزارين العاملين بالمسالخ والزامهم بمعرفة احكام الذبح الشرعي وان لا يمكن من ممارسة هذا العمل الا من يثبت انه مسلم صحيح المعتقد ينكر الخرافات كعبادة القبور وغيرها مما يعبد من دون الله وينكر جميع المعتقدات والبدع الكفريه كمعتقد القاديانية والرافضة وغيرها ويعرف بالمحافظة على الصلاة وعدم التساهل بشأنها لكونها عمود الاسلام وتركها كفر أكبر على أصح قولي العلماء . كما ينبغي تهيئة مكانه في المسلخ خاص للصلاة يؤدي فيه الجزارون وغيرهم الصلاة في أوقاتها .

نرغب اليكم الاطلاع والحرص على تنفيذ ماتضمنه خطاب سماحته .

ولكم تحياتنا ... ...

وزير الشئون البلدية والقروية

ابراهيم بن عبد الله

ع/ق

١٤٠٩/٢/١٧

الرقم ٩٩٩ التاريخ ١٤٠٩/٥/ المرفقات

الوثيقة رقم: ٢٢

الأرض ملك لآل سعود كما البشر! الأمير تركي بن ناصر آل سعود يقرر شراء أرض مساحتها مئات الكيلومترات المربعة و «بالسعر الرسمي»، أي بدون ثمن! رسالة من بلدية القطيف إلى أميرها في ٢١/٥/١٤٠٨هـ.

سعادة أمير القطيف المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقدم لنا سمو الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود بطلب الأرض الواقعة جنوب كوبري أم الساهك وشرق طريق الجبيل السريع بـ(٥٠ متر) بعد خط السير المحلي مباشرة وشمال محطة المحروقات والبالغ أطوالها حسب الرسم الكروكي كما نفيدكم أن الموقع عباره عن أرضين يفصل بينهما مسافة ٢٠٠ متر الموضح موقعها بالرسم الكروكي المرفق، عليه يرجى بعد الاطلاع الإفادة عن هذه الأرض هل عليها منازعات فرديه أو قبيلية وعن مرئيات الإمارة حيال توزعها بموجب النظام حتى نتمكن على ضوء إجابتكم من إكمال اللازم حيالها...

ولكم تحياتي

مدير فرع وزارة الزراعة والمياه بالقطيف، يوسف أحمد عبد الواحد

الوثيقة رقم: ٢٣

وهذا أمير آخر يطلب أرضاً بالسعر الرسمي أيضاً، مساحتها أربعة ملايين متر مربع فقط، ليبيعها بعدئذ بمئات أضعاف سعرها على المواطنين أو على الحكومة! رسالة من بلدية القطيف إلى أميرها في ٨/ ١١/ ١٤٠٨هـ.

سعادة أمير القطيف المحترم

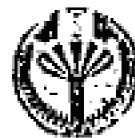
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقدم لنا المواطن/ سمو الأمير بندر بن محمد بن عبد الرحمن بطلب الأرض الواقعة شرق طريق الجبيل السريع بحوالي ١٥٠٠ متر وشمال كوبري الجعيمة والبالغ مساحتها (١٦٠٠متر في ٢٥٠٠ متر) وذلك لإقامة مشروع أسماك.

الموضح موقعها بالرسم الكروكي المرفق، عليه يرجى بعد الاطلاع الإفادة عن هذه الأرض هل عليها منازعات فردية أو قبلية وعن مرئيات الإمارة حيال توزعها بموجب النظام حتى نتمكن على ضوء إجابتكم من إكمال اللازم حيالها ولكم تحياتي.

مدير فرع وزارة الزراعة والمياه بالقطيف يوسف أحمد عبد الواحد.

المملكة العربية السعودية
وزارة الزراعة والمياه
مديرية الزراعة والمياه بمنطقة الدمام
فرع وزارة الزراعة والمياه بالقطيف
قسم الأراضي



الرقم: ٩٠/٢٠/٢/٢١٧٢
التاريخ: ٨/١١/١٤٠٨هـ
المشفوعات: ١

الموضوع:

سعادة أمير القطيف المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

تقدم لنا المواطن/ سمو الأمير بندر بن محمد بن عبد الرحمن بطلب الأرض الواقعة شرق طريق الجبيل السريع بحوالي ١٥٠٠ متر وشمال كوبري الجعيمة والبالغ مساحتها ٢٦٠٠ × ٢٥٠٠ وذلك لإقامة مشروع أسماك.

الموضح موقعها بالرسم الكروكي المرفق، عليه يرجى بعد الاطلاع الإفادة عن هذه الأرض هل عليها منازعات فرديه أو قبلية وعن مرئيات الامارة حيال توزيعها بموجب النظام حتى نتمكن على ضوء اجابتكم من اكمال اللازم حيالها ....

ولكم تحياتي ......

الوثيقة رقم: ٢٤

الملك فهد، رئيس مجلس الوزراء، يطلب من وزير بلدياته بيع أخيه الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض، أرضاً محددة الموقع في الخبر، ومساحتها ١٤٤ ألف متر مربع وبالسعر الرسمي. رسالة من الملك فهد إلى وزيره في ٢٧/ ١١/ ١٤٠٨هـ.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد التحية:

نشير إلى كتابكم برقم ٣٨٢/ ص س ز وتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٤٠٨هـ بشأن طلب صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز الموافقة على منحه الأرض الواقعة بمنطقة الخثاق بالعزيزية بالخبر، البالغة مساحتها (١٤٤,٠٠٠) مائة وأربعة وأربعين ألف متر مربع وأبعادها وحدودها وفق ما هو موضح بالمخططات المرفقة.. وما أوضحتموه من أن الأرض المذكورة حكومية ولم تخصص لمحق عام، وخالية من الشوائب، وليس لأحد دعوى شرعية عليها، ولا يرتادها المواطنون. وما دام الأمر كذلك نخبركم بأنه لا مانع من بيعها على سموه بالسعر الرسمي. فأكملوا ما يلزم بموجبه.

رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الرقم ٧/١١٧٤/ر

التاريخ ١٤٠٨/١١/٢٩هـ

المرفقات مخطط

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد التحية:

نشير الى كتابكم برقم ٣٨٢/ص س ز وتاريخ ١٤٠٨/٩/٢٩هـ بشأن طلب صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز الموافقة على منحه الأرض الواقعة بمنطقة الخشاق بالعزيزيه بالخبر، البالغة مساحتها (١٤٤,٠٠٠) مائة واربعة واربعين الف متر مربع وابعادها وحدودها وفق ماهو موضح بالمخططات المرفقه.. وماأوضحتموه من ان الارض المذكوره حكوميه ولم تخصص لمرفق عام، وخالية من الشوائب، وليس لاحد دعوى شرعيه عليها، ولا يرتادها المواطنون. ومادام الامر كذلك.

نخبركم بانه لامانع من بيعها على سموه بالسعر الرسمي. فاكملوا مايلزم بموجبه...

رئيس مجلس الوزراء

الوثيقة رقم: ٢٥

أما ابن الأمير سلمان، فهد بن سلمان، نائب أمير الشرقية سابقاً، فبالكيفية نفسها حصل على أرض مساحتها أقل قليلاً من نصف مليون متر مربع!. رسالة من وزير البلديات السابق العنقري إلى أمين مدينة الدمام في ٥/ ١٢/ ١٤٠٨هـ.

سعادة أمين مدينة الدمام

بعد التحية:

نبعث لكم من طيه صورة عن الأمر السامي رقم ٨/١١٨٤ في ٣/ ١٢/ ١٤٠٨هـ المعطوف على خطابنا رقم ٣٨٣/ ص س ز في ٢٩/ ٩/ ١٤٠٨هـ حول طلب صاحب السمو الملكي الأمير/ فهد بن سلمان بن عبد العزيز الموافقة على منحه الأرض الواقعة بمنطقة الخثاق بالعزيزية بالخبر البالغة مساحتها (٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة ألف متراً مربعاً وأبعادها وحدودها حسبما هو موضح بالمخططات المرفقة حيث أنها حكومية ولم تخصص لمرفق عام وخالية من الشوائب وليس لأحد دعوى شرعية عليها ولا يرتادها المواطنون.. والمتضمن: الموافقة على بيعها لسموه بالسعر الرسمي.

نرغب إليكم إنفاذ مقتضى الأمر السامي الكريم ولكم تحياتنا.

وزير الشؤون البلدية والقروية

إبراهيم بن عبدالله العنقري

١٤٠٨/١٢/٥

(سـري)

سعادة أمين مدينة الدمام

بعد التحية :

نبعث لكم من طيه صورة من الأمر السامي رقم ٨/١١٨٤ في ١٤٠٨/١٢/٣هـ المعطوف على خطابنا رقم ٢٨٣/ص س ز في ١٤٠٨/٩/٢٩هـ حول طلب صاحب السمو الملكي الأمير / فهد بن سلمان بن عبد العزيز الموافقة على منحه الأرض الواقعة بمنطقة الخشاق بالعزيزية بالخبر البالغة مساحتها (٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة ألف مترا مربعا وأبعادها وحدودها حسبما هو موضح بالمخططات المرفقة حيث أنها حكومية ولم تخصص لمرفق عام وخالية من الشوائب وليس لأحد دعوى شرعية عليها ولايرتادها المواطنون .. والمتضمن : الموافقة على بيعها لسموه بالسعر الرسمي .

نرغب اليكم انفاذ مقتضى الأمر السامي الكريم .

ولكم تحياتنا ...

وزير الشئون البلدية والقروية

ابراهيم بن عبد الله العنقري

١٤٠٨/١٢/٥

الوثيقة رقم: ٢٦

المواطن بحاجة إلى سنوات عديدة حتى يتمكن من شراء قطعة أرض يملكها أمير سارق. في الوثيقة أسماء بعض الأمراء الذين مُنحوا!، أو منحوا أنفسهم! أراضيَ في منطقة القطيف. ويلاحظ أن بعضهم حصل على أراضٍ تزيد مساحتها على خمسة ملايين متر مربع! وهذا سرّ توجههم للبحر لدفنه وتدمير الحياة فيه، بعد أن نهبوا الصحاري والقفار.

١- ٤٠ ألف متر مربع عبد الرحمن بن سعود بن عبد العزيز.
٢- ٢,٠٤٢,٨٧٠ سمو نوف بنت محمد بن عبد العزيز.
٣- ٣,٣٠٤,٣٥٠ سمو والدة الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز.
٤- ١,٩٦٠,١٢٥ سمو الميرة سارة بنت عبد العزيز.
٥- ١,٢٠٤,٠٠٠ سمو الأميرة العنود بنت عبد العزيز.
٦- ٥,١٧٩,١٧٥ سمو الأميرة منيرة بنت فيصل بن سعد.
٧- ٤,٢٠٦,٨٠٠ سمو الأميرات نوف هيفاء بنات بندر بن عبد العزيز.
٨- ١,٩٧٦,٠٠٠ سمو الأمير تركي وحصة أبناء فيصل بن سعد.
٩- ١,٩٤٧,٠٠٠ سمو الأمراء فيصل بن فهد وإخوانه.
١٠- ٥٠٠,٠٠٠ سمو الأمير سعد بن خالد.
١١- ٢,٥٠٠,٠٠٠ سمو الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز.
١٢- ٢,٣٠٥,٢٠٠ سمو الأمير فيصل بن خالد.
١٣- ٤٨٢,٣٠٠ سمو الأميرة منيرة بنت فيصل.
١٤- ١,٠٤٠,٠٠٠ سمو الأمير مشاري بن عبد العزيز
١٥- ١,٨٩٣,٠ سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز.
١٦- ٢,٠١٤,٦٥ سمو الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز.

المملكة العربية السعودية
وزارة الشئون البلدية والقروية
... القطيف وتوابعها

الرقم
التاريخ
المشفوعات

الموضوع المنح لعزيز المطيحه

باد الموجع سعد

٤٠ الف م م عبد الرحمن بن سعود بن عبد العزيز

٢٠٤٥٨٧٠ نوف بنت محمد بن عبد العزيز

٢،٢٠٤،٣٥٠ سمو والده الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز

١،٩٦٠،١٢٥ سمو الأميرة سارة بنت عبد العزيز

١،٢٠٤،٠٠٠ سمو الأميرة العنود بنت عبد العزيز

٥،١٧٩،١٧٥ سمو الأميرة منيرة بنت فيصل بن سعد

٤،٢٠٦،٨٠٠ سمو الأميرات ... بنات ... بن عبد العزيز

١،٩٧٦،٠٠٠ سمو الأمير تركي وجميع أبناء فيصل بن سعد

١،٩٤٧،٠٠٠ سمو الأمراء فيصل بن فهد بن عبد العزيز وإخوانه

٥٠٠،٠٠٠ سمو الأمير سعد بن خالد

٢،٥٠٠،٠٠٠ سمو الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز

٢،٢٠٥،٢٠٠ سمو الأمير فيصل بن خالد

٤٨٢،٢٠٠ سمو الأميرة منيرة بنت فيصل

١،٠٤٠،٠٠٠ سمو الأمير مشاري بن عبد العزيز

١،٨٩٢،٠ سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز ؟

٢،٠١٤،٦٥ سمو الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز

الوثيقة رقم: ٢٧

شكوى ضد رئيس بلدية القطيف من أعيانها إلى وزير البلديات في ٢٥/ ٢/ ١٤١٢هـ: سرق المدير الأراضي ووزعها على شركائه في الجريمة، وحرم المواطنين من أراضيهم، وهاهو يتعدى على المتنزه الوحيد يريد تحويله إلى سوق! ولكن: إذا كان خصمك القاضي فمن تقاضي؟!

صاحب المعالي وزير الشؤون البلدية والقروية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تعتزم بلدية القطيف إزالة المتنزه العام والوحيد الذي يقع بشارع الملك عبد العزيز وتحويله إلى أسواق تجارية. هذه البلدية تعمل على عكس ما تنتهجه عموم البلديات التي تسعى إلى زيادة الرقعة الخضراء وإيجاد متنفس للمواطن فلم يكفِ رئيس البلدية أن قام بإلغاء الأراضي المخصصة لمتنزه عام بمخطط الخامسة وحوله إلى أراضي ذهبت منح خاصة لم يكفه ذلك بل أخذت يداه تمتد إلى المتنزه القائم فعلاً والذي صُرف عليه ملايين الريالات ليكون كما هو عليه الآن ليحوله إلى دكاكين تجارية كأن البلد تعيش أزمة دكاكين.

إن القطيف مع جهاز البلدية يعش في مأساة فالمواطن هنا يشعر أن هذه الإدارة أنشئت ضده وليست للمصلحة العامة إننا نرفع الأمر لمعاليكم فأنتم العين الساهرة التي أناط بها خادم الحرمين الشريفين رعاية مصلحة المواطن وأنتم أهل لذلك إن شاء الله، نرجو إيقاف رئيس البلدية عن هذا العبث وفقكم الله.

حاصلات

KINGDOM OF SAUDI ARABIA MINISTRY OF P.T.T.		المملكة العربية السعودية وزارة البرق والبريد والهاتف
ORDINARY		برقية عادية

ختم ذو تاريخ

Prefix No. الرمز والرقم ٥ ح				رقم الحاصلات
PILOT LINE	WORDS	DATE	TIME	
				تعليمات مصلحية
الوقت	التاريخ	الكلمات	السطر الارشادي	
	١٤١٢/٥/٢٥			SERVICE INSTRUCTION

عامل المخابرة

دقيقة ساعة وقت الارسال

NAME OF ADDRESSEE — اسم المرسل اليه :

ADDRESS — العنوان :

OFFICE OF DESTINATION — اسم الدولة — اسم المدينة

صاحب المعالي وزير البلدية والقروية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركات :-

- تعتزم بلدية القطيف ازالة المنتزه العام والوحيد الذي يقع شارع الملك عبدالعزيز وتحويله الى اسواق تجارية .

- هذه البلدية تعمل على عكس ماتستهدفه عموم البلديات التي تسعى لزيادة الرقعة الخضراء وايجاد متنفس للمواطنين

- فلم يكف رئيس البلدية ان قام بالغاء الاراضي المخصصة لمنتزه عام بمخطط الخامسة وحوله الى اراضي ذهبت منح خاصة لم يكفه ذلك بل اخذت سداد تمتد الى المنتزه القائم فعلا والذي صرف عليه ملايين الريالات لكي كما عبر عنه الآن لتحويله الى دكاكين تجارية لأن البلد بحاجة لعدة دكاكين .

- إن التعسف مع جهاز البلدية يحس به ابناء المواطنين هنا بحاجة الى هذه الادارة أساساً هذه وليست للمصلحة العامة

انا نرفع الأمر لمعاليكم فانتم العين الساهرة التي اناط بها خادم الحرمين الشريفين رعاية مصلحة المواطن وانتم أهلا لذلك ان شاء الله ، نرجو ايقاف رئيس البلدية عن هذا العبث . وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الاسم	رقم الحفيظة	مصدرها	تاريخها	التوقيع
[signature]	١ ٨ ١١	[illegible]	٨/٧/١٣٨٢	[signature]

الجزء التالي لا يحسب بالبرقية...

اسم وعنوان ورقم هاتف المرسل مع توقيعه — NAME, ADDRESS, PHONE-NUMBER OF SENDER, AND SIGN.

PLEASE WRITE THE TELEGRAM IN BLOCK LETTERS
DESTINATION SHOULD BE IN THE END OF ADDRESS

- الرجاء كتابة البرقية بخط واضح
- الرجاء كتابة بلد المورد كآخر كلمة في العنوان

رقم الهوية الشخصية — تاريخها — مصدرها — توقيعها

الوثيقة رقم: ٢٨

قررت الحكومة هدم حاضرة القطيف «القلعة» وشكلت لجنة تقييم التعويضات، دون أن يكون بينها عضو مختار من المالكين. وبعد التقييم استكثرت المبالغ على الشيعة فخصم نصف الثمن بجرة قلم. رسالة من المتضررين إلى الملك في ١٢/ ١١/ ١٤٠١هـ.

صاحب الجلالة الملك المفدى

الطائف.

نرفع إلى مقام جلالتكم شكوانا حيث لا نتصور وقوع الظلم على أحد المواطنين وجلالتكم يعلم بوقوعه. كيف إذا كان واقعاً على مجموعة كبيرة تضم الشيخ والشيخة والطفل واليتيم. إن جهات رسمية لا نعرف منها إلا الشؤون البلدية بالمنطقة تغتصب أملاكنا دون رضانا فكيف يحدث لنا ذلك في عهد جلالتكم العهد الزاهر الذي لم يبق بعيد بعيد إلا وناله العطاء الوافر فضلاً عن القريب لقد قرر المسؤلون إزالة أكثر بيوت القلعة -حاضرة القطيف التاريخية- وثمنت العقار اللجنة الرسمية المعتمدة التي ليس بين أعضائها عضو باختيار المالكين وبعد الانتهاء وصدور قرارها الأخير وعمل الكشوفات استكثر البعض ذلك الثمن اليسير.. وخفضت الأقيام إلى النصف. وعبثاً ونحن نطالب بجعل الأقيام حسب تثمينها السابق. وليس أمام الناس إلا الرضوخ لهذا الظلم والإجحاف لذا فزعنا إلى جلالتكم طالبين إنصافنا باعتماد التثمين الذي وضعته اللجنة المعتمدة المكونة من المحكمة ومندوب المالية والإمارة والبلدية وعضوي الخبره وشيخ الدلالين. وإن التخفيض الذي جعل بادرة لم يسبق لها مثيل بالمنطقة بل بالمملكة. وقد لجأنا بعد الله إلى جلالتكم، فجلالتكم راعي الأمن المسؤول والوالد الحنون.

حفظ الله جلالتكم وولي عهدكم الأمين والأسرة الكريمة.

ملاحظات

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF P.T.T.

المملكة العربية السعودية
وزارة البرق والبريد والهاتف

ORDINARY — برقية عادية

Prefix No. — الرمز والرقم				رقم المخابرات
PILOT LINE	WORDS	DATE	TIME	[illegible]
				تعليمات مصلحية
الوقت	التاريخ	الكلمات	السطر الإرشادي	
[illegible]	[illegible]	[illegible]		SERVICE INSTRUCTION

ختم ذو تاريخ

دقيقة ساعة — الإرسال

NAME OF ADDRESSEE — المرسل إليه: صاحب الجلالة الملك فهد

ADDRESS — العنوان: الطائف

OFFICE OF DESTINATION — المدينة:

[illegible]

NAME, ADDRESS, PHONE NUMBER OF SENDER, AND SIGN. — اسم وعنوان ورقم هاتف المرسل مع توقيعه

ملاحظات

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF P.T.T.

المملكة العربية السعودية
وزارة البرق والبريد والهاتف

ORDINARY — برقية عادية

Prefix No. — الرمز والرقم				رقم المخابرات
PILOT LINE	WORDS	DATE	TIME	
				تعليمات مصلحية
الوقت	التاريخ	الكلمات	السطر الإرشادي	
				SERVICE INSTRUCTION

ختم ذو تاريخ

مسائل المخابرة

دقيقة ساعة — وقت الإرسال

NAME OF ADDRESSEE — اسم المرسل إليه: [illegible]

ADDRESS — العنوان: [illegible]

OFFICE OF DESTINATION — المدينة: [illegible]

[illegible]

NAME, ADDRESS, PHONE NUMBER OF SENDER, AND SIGN. — اسم وعنوان ورقم هاتف المرسل مع توقيعه

[illegible]

الوثيقة رقم: ٢٩

ممنوع الاعتراض: وزارة الداخلية تصدر أمرها النهائي وتقر صرف نصف قيمة التعويضات. والشرطة تطلب من المحتجين الحضور والتعهد والتوقيع بأنهم يوافقون على الأمر الكريم. عاش العدل السعودي!.

نحن الموقعين أدناه.. أفهمتنا شرطة القطيف -قسم الحقوق المدنية- الأمر السامي الكريم رقم ٣/ ٢٤٥١٤ وتاريخ ٤/ ١١/ ١٤٠١هـ الموجه إلى صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بالموافقة على خطاب معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٧١٠/ س/ ١٤١٠ وتاريخ ١١/ ٩/ ١٤٠١هـ الذي وافق على ما وافقت عليه اللجنة الفرعية لمتابعة مشاريع المنطقة الشرقية على محضر المختصين بتخفيض التقديرات بنسبة ٥٠٪ بالنسبة إلى القلعة التي تقرر إزالة أكثرها. الوارد من إمارة القطيف برقم ٧٩٠٧/ ١ وتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٤٠١هـ عطفاً على خطاب سعادة رئيس ديوان إمارة المنطقة رقم ٨٦٧٩/ وتاريخ ٢٤/ ١١/ ١٤٠١هـ حسبما جاء بخطاب سعادة وكيل الوزارة بالداخلية رقم ٢٦/ ٤٤٩٢٢ وتاريخ ٨/ ١١/ ١٤٠١هـ وقد فهمنا فحوى الأمر السامي وليست لنا معارضة في تنفيذ المشروع وعليه نوقع.

٢٦/ ١٢/ ١٤٠١هـ.

الوثيقة رقم: ٣٠

وبعد خمس سنوات، لم يستلم أهالي القلعة «نصف» التعويضات المقررة لمنازلهم المهدمة.. ذلك أن محاكم الوهابية ترفض الصكوك الشرعية الصادرة من المحاكم الشيعية بأثر رجعي، وبعد أن كانت معتمدة مدة ستة عقود على الأقل من عهد آل سعود! شكوى لأمير الشرقية في ٢٩ صفر ١٤٠٦هـ.

صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية المعظم

عند بلدية منطقة القطيف مبالغ كبيرة قيمة عقارات حي القلعة نزعتها وغيرها بل إزالتها وتمتنع عن دفع الأقيام لأن كاتب العدل يرفض الصكوك الصادرة من محكمة الأوقاف والمواريث وقضاة الشيعة السابقين. والمحكمة الشرعية لا تقبل تسجيل أوقافنا وما يعود بالإرث. نرجو سموكم حل الموضوع بما يكفل تسليمنا أموالنا كي لا تضيع حفظ الله سموكم.

الموقعون:

التاريخ ٢٩/ ٢/ ١٤٠٦هـ.

الوثيقة رقم: ٣١

وزارة الأوقاف تأمر بتوسيع جامع الإمام فيصل بن تركي الذي سيشيد- كما تقول الوثيقة- فوق أرض نزعت ملكيتها كرهاً من أهالي القلعة بالقطيف. هذا مع العلم أنه لا يوجد في القطيف وهابيون، ويأتي هذا في الوقت الذي تمنع الحكومة السعودية الشيعة من بناء المساجد مطلقاً!

سعادة رئيس بلدية القطيف المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

إيماء إلى المعاملة الدائرة بخصوص إعادة بناء جامع الإمام فيصل بن تركي بالقطيف وكتابكم رقم (٢٩٩٠/٩) وتاريخ ١٨/٨/١٤٠٨هـ والمتضمن استعداد البلدية لإصدار الترخيص بذلك على الموقع المذكور من أرض الأوقاف، نفيد أن الأرض المملوكة للأوقاف لا تكفي كما هو واضح للعيان ونرغب في توسعة الجامع المذكور ليشمل أكبر جماعة بمنطقة القطيف بالإضافة إلى ملحقاته المقررة من سكن للإمام والمؤذن والحارس ومجلس لحفظ القرآن الكريم ومقر لمكتبة ملحقة بالجامع لمكتب الدعوة والإرشاد حسب التعميم بذلك من المقام السامي.

نأمل التفضل بمنح هذا الجامع حاجته من أرض القلعة المجاورة والمنزوع ملكيتها بالقرار السامي والخالية الآن على ملاك البلدية ومراعاة ذلك تخطيطاً ورخصة وإفادتنا حيث يتوقع وصول الأمر السامي للبدء في التنفيذ في أية لحظة. وتقبلوا خالص تحياتنا.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الحج والأوقاف
وكالة الوزارة لشئون الأوقاف

الرقم ٤٩٠٢
التاريخ ٧/٩/١٤٠٨
المشفوعات

الموضوع : بخصوص اعادة بناء جامع الامام فيصل بن تركي بالقطيف ...

سعادة / رئيس بلدية منطقة القطيف المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ....

إيماء الى المعاملة الدائرة بخصوص اعادة بناء جامع الامام فيصل بن تركي بالقطيف وكتابكم رقم (٩/٢٩٩٠) وتاريخ ١٤٠٨/٨/١٨ هـ والمتضمن استعداد البلدية لاصدار الترخيص بذلك على الموقع المذكور من أرض الأوقاف . نفيد أن الأرض المملوكة للأوقاف لا تكفي كما هو واضح للعيان ونرغب في توسعة الجامع المذكور ليشمل أكبر جماعة بمنطقة القطيف بالاضافة الى ملحقاته المقررة من سكن للامام والمؤذن والحارس ومجلس لحفظ القرآن الكريم ومقر لمكتبة ملحقة بالجامع لمكتب الدعوة والارشاد حسب التعميم بذلك من المقام السامي .

نأمل التفضل بمنح هذا الجامع حاجته من أرض القلعة المجاورة له والمنزوع ملكيتها بالقرار السامي والخالية الآن على ملاك البلدية ومراعاة ذلك تخطيطا ورخصة وافادتنا حيث يتوقع وصول الأمر السامي للبدء في التنفيذ في أي لحظة .

وتقبلوا خالص تحياتنا ....

الوثيقة رقم: ٣٢

رسالة إلى رئيس عام مدارس البنات في المنطقة الشرقية، مؤرخة في ٢٣/ ١١/ ١٣٨٢هـ تشكوه إهمال مناطق الشيعة من المدارس وعدم توفير الخدمات.

سعادة المكرم رئيس عام مدارس البنات بالمنطقة الشرقية المحترم

بعد التحية

كنّا نعتقد بأن العدل والانصاف يسودان الموقف في النظر إلى مدن المنطقة الشرقية من حيث توزيع المدارس حسب حاجتها، وبالتالي رعاية المدارس ومعاملتها سواسية لا أفضلية لواحدة دون أخرى. وإذ الأمر بالعكس تماماً فلا توجد بمنطقة القطيف سوى مدرسة، ومع ذلك لم تزود بسيارة لنقل الطالبات، ولم تعط إعانة للمعرض كزميلاتها، وأكثر من هذا فإن الامتحان على الأبواب، ومعلمتان بإجازة ولادة، وصرفت الثالثة من عملها هذه الأيام. والنتيجة هي بقاء اثنتين وخمسين طالبة في منتصف الطريق بدون دراسة، وبعض حصص الفصول الأخرى معطلة.. بينما مدارس المنطقة الأخرى مكتملة من جميع الوجوه.. لم؟.

إننا نعتقد بأن هذا ما لا تقبلونه لأنه خلاف لأبسط القواعد. نرجو العمل على إيجاد حلّ سريع عاجل بحيث يكفل استمرار الدراسة في كل الفصول وكل الحصص، حتى يتاح للطالبات أداء الامتحان على أكمل وجه.

والله يحفظكم.

٢٣/ ١١/ ١٣٨٢هـ.

سعادة الدكتور رئيس عام مدارس البنات بالمنطقة الشرقية ـ المحترم

بعد التحية .

كما نعتقد بأن العدل والانصاف يسود ان الموقف في النظر الى مدن المنطقة الشرقية من حيث توزيع المدارس حسب حا وبالتالي رعاية المدارس ومعاملتها سواسية لا افضلية لواحدة دون اخرى . والامر بالعكس تماما فلا توجد بمنطقة القطيف الا مدرسة ومع ذلك لم تزود بسيارة لنقل الطالبات ولم تعط اعانة للعوض كزميلاتها . واكثر من هذا فان الامتحان على الابواب ومعلمتان باجازة ولادة ومرضت الثالثة من معلماتها هذه الايام . والنتيجة هي بقاء اثنين وخمسين طالبة في منتصف الطريق بدون دراسة . وبعض حصص الفصول الاخرى معطلة . بينما مدارس المنطقة الاخرى مكتملة من جميع الوجوه . لم ؟ انتم نعتقد ان هذا مالاتقبلونه لانه خلاف لابسط القواعد . نرجو العمل على ايجاد حل سريع عاجل بحيث يكفل استمرار الدراسة في كل الفصول وكل الحصص حتى يتاح للطالبات اداء الامتحان على اكمل وجه . والله يحفظكم .. ٢٢/١١/٣٨٢

صورة ـ مع الاحترام ـ للرئاسة العامة لمدارس البنات ـ الرياض .

الوثيقة رقم: ٣٣

فتح عظيم! الحكومة تسمح للمواطنين الشيعة -الذكور فقط!- بأن يلتحقوا بمعاهد المعلمين، وأن يعينوا كمدرسين -وفي غير المواد الدينية- بعد رفض دام عقوداً. خطاب من أمير القطيف إلى مدير شرطته حول الموضوع في ١٣/ ١/ ١٣٨٣هـ.

١٣/ ١/ ١٣٨٣هـ

المكرم مدير شرطة القطيف المحترم

بعد التحية. إليكم ما وردنا من سمو سيدي أمير المنطقة الشرقية المعظم تحرير العدد ١٣٢/ ١/ د/ ٢٧/ ٨٣ وتاريخ ٩/ ١/ ٨٣ الموجه لسمو سيدي أمير الأحساء المعظم والموجود لنا صورة منه هذا نصها: تلقينا خطاب وكيل وزارة الداخلية رقم ١٢٥٥ المتضمن أنه بناء على ما عرضته الهيئة المنتدبه للنظر في قضايا القطيف فإنه ينبغي اعتماد وإفساح المجال لأبناء الشيعة في الالتحاق بمعاهد المعلمين أسوة بالطلاب الآخرين ما دامت تنطبق عليهم شروط القبول وأن يعينوا كمدرسين في المدارس أسوة بالدوائر الحكومية الأخرى التي يعمل فيها السنة والشيعة على حد سواء ولا مانع من أن يعهد إليهم بتدريس المواد غير الدينية لأن تدريس هذه المواد يقوم به مدرسون من خريجي كلية الشريعة، عليه اعتمدوا إفساح المجال للطلاب المذكورين وعمدوا من يلزم لذلك وقد أعطينا صورة من أمرنا هذا لأمير القطيف للاعتماد بموجبه.

ودمتم

انتهى الأمر السامي الكريم ونرجو إنفاذ موجبه مع إبلاغ كافة العمد بموجبه لإشعار من يلزم من أهل القطيف وفقاً للأمر الكريم.

أمير القطيف

الوثيقة رقم: ٣٤

الطالبة الشيعية ممنوعة من التدريس، والرئاسة العامة افتتحت معهداً للمعلمات في القطيف لمدة سنة ثم أغلقته! أمامك شكوى من العقليات المتحجرة السعودية الوهابية، تاريخها ٥/ ٨/ ١٣٨٩هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو أمير المنطقة الشرقية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

إننا نشكر للدولة الرشيدة اهتمامها برفع مستوى البلاد في جميع المجالات لاسيما التعليم بشقيه/ البنين والبنات، إدراكاً منها بأنه لا يمكن لأي أمة من أن تنهض بدون العلم، ونشكر لسموكم إدراكه المسؤولية الكاملة في هذه المنطقة في جميع المجالات العامة.

غير أن ما نحس نحن أهالي القطيف من بعض موظفي الرئاسة العامة لمدارس البنات، عدم تجاوبهم معنا ومعاملاتهم لنا كغيرنا من أهالي المناطق الأخرى في المملكة. فإن من العسير السماح لبناتنا الالتحاق بمعهد المعلمات، وهذا ما حصل فعلاً، حيث إنها فتحت معهداً للمعلمات في القطيف قبل أربع سنوات وأغلقته بعد انتهاء السنة الدراسية الأولى، ولم تفتح أبوابه في السنة التالية، ولم تعوضنا عنه بثانوية، فبقيت خريجات الكفاءة للعام الماضي ولهذا العام محرومات من متابعة الدراسة ومن الحصول على الوظائف، وبقين في بيوتهن يؤلمهن الحرمان، ويشعرن بعدم مساواتهن بأمثالهن، ويقتلن الوقت في فراغ ممل.

لذا نرجو سموكم العمل على تحقيق طلبنا بأن تصدر التعليمات صرحية في هذا الشأن، وأن يتم فتح معهد للمعلمات في القطيف مع ثانوية يضمان ما تخرجه الابتدائيات سنويًا من أفواج الطالبات.

حفظ الله سموكم، والله يرعاكم.

٥/ ٨/ ١٣٨٩هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو أمير المنطقة الشرقية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

اننا نشكر للدولة الرشيدة اهتمامها برفع مستوى البلاد في جميع المجالات لاسيما التعليم بشقيه / البنين والبنات ، ادراكا منها بانه لايمكن لاي امة من ان تنهض بدون العلم ، ونشكر لسموكم ادراكه المسئولية الكاملة في هذه المنطقة في جميع المجالات العامة .

غير ان مانحس نحن اهالي القطيف من بعض موظفي الرئاسة العامة لمدارس البنات عدم تجاوبهم معنا ومعاملاتهم لنا كغيرنا من اهالي المناطق الاخرى في المملكة فان من المعيب السماح لبناتنا الالتحاق بمعهد المعلمات وهذا ماحصل فعلا حيث انها فتحت معهدا للمعلمات في القطيف قبل اربع سنوات واغلقته بعد انتهاء السنة الدراسية ولم تفتح ابوابه في السنة التاليه ولم تعوضنا عنه بثانويه لبقيت خريجات الكفاءة للعام الماضي ولهذا العام محرومات من متابعة الدراسة ومن الحصول على الوظائف ويتمتعن ببيوتهن بولسهن الحرمان ويشعرن بعدم مساواتهن بأمثالهن ويقتلن الوقت في فراغ ممل .

لذا نرجو سموكم العمل على تحقيق طلبنا بان تصدر التعليمات صريحة في هذا الشأن وان يتم فتح معهد للمعلمات في القطيف مع ثانوية بحيث ماتخرجه الابتدائيات سنويا من افواج الطالبات .

حفظ الله سموكم ، والله يرعاكم ٨٩/٨/٥

الوثيقة رقم: ٣٥

مناهج التعليم طائفية تثير المشاكل والخصام على الدوام. برقية من وجهاء الشيعة إلى وزير المعارف حول كتاب التوحيد للصف الثالث ثانوي الذي قررت الوزارة تدريسه عام ١٤١٢هـ وهو شبه مخصص ضد الشيعة! تنصحه بالتعقل وسحب الكتاب، حرصاً على وحدة البلاد والعباد!!

صاحب المعالي وزير المعارف سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إن حكمة وسياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين جمع شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم وهذا ما تقوم عليه تعاليم الإسلام وتزداد ضرورته في هذه الحقبة تصدياً للمخطط الرامية إلى تبديد قوى المسلمين وتشتيت وحدتهم غير أن كتاب التوحيد للصف الثالث الثانوي التي قررت الوزارة تدريسه لهذا العام يصب بجملته في المسار المخالف لوحدة الأمة فكيف بوحدة الوطن التي يجب أن ترعى وزارتكم وهي وزارة تربية وتعليم هذا الجانب الهام فبلادنا بحاجة إلى وحدة أمة لا إلى تمزيق وتشتيت فالمؤلف يقول «إن التشيع بدعة» فما من مسلم حصيف منصف يقول بذلك وإذا كان علماء المسلمين مضلين لأنهم يحتفلون بذكرى مولد الرسول الأعظم (ص) غير جهلتهم الذين يقيمونه كذلك «على حد تعبيره» فهل إشهارهم للتضليل من منطلق الجهاد الإسلامي والدعوة إلى الله؟! هذا عدا ما يقرره المؤلف من البراءة من الرافضة لأنهم يقولون بعصمة أهل البيت (ع) فهل تتصورون معاليكم أن طالباً شيعيًّا يجيب على أسئلة في امتحان مدرسي هو طعن في معتقده أليس هذا في حد ذاته خلق للفرقة والبغضاء بدلاً من زرع المحبة والوئام بين أبناء الأمة والوطن الواحد.

إننا إذ نرفع لمعاليكم لنا وطيد الأمل في حكمتكم وبعد نظركم فتأمروا برفع هذا الكتاب من المنهج جملة وتفصيلاً فنحن اليوم بحاجة ماسة لوحدة المشاعر والتغلب على الفرقة وهذا ما يؤكده دائماً قائد مسيرة العلم والتعليم خادم الحرمين الشريفين. وفقكم الله.

حاصلات

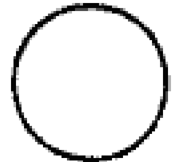
KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF P.T.T.



المملكة العربية السعودية
وزارة البرق والبريد والهاتف

ORDINARY

برقية عادية



Prefix No.			الرمز والرقم	رقم الحاصلات
PILOT LINE	WORDS	DATE	TIME	
				تعليمات مصلحية
الوقت	التاريخ	الكلمات	السطر الارشادي	
	٢/١٣			SERVICE INSTRUCTION

ختم ذو تاريخ

عامل المخابرة

دقيقة ساعة
وقت الارسال

NAME OF ADDRESSEE .... اسم المرسل اليه :

ADDRESS .... العنوان :

OFFIC" OF DESTINATION .... اسم الدولة .... اسم المدينة



صاحب المعالي وزير المعارف .... سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

ان حكمة وسياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين جمع شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم وهذا ماتفرد عليه تعاليم الاسلام وتزداد ضرورته في هذه الحقبة تصديا للخطط الرامية الى تبديد قوى المسلمين وتشتيت وحدتهم غير ان كتاب التوحيد للصف الثالث الثانوي التي قررت الوزارة تدريسه لهذا العام يصب بجملته في المسار المخالف لوحدة الأمة فكيف بوحدة الوطن التي بجب ان ترعى وزارتكم وهي وزارة تربية وتعليم هذا الجانب الهام فبلادنا بحاجة الى وحدة أمة لا الى تمزيق وتشتيت فالمؤلف يقول (ان التشيع بدعة) فما من مسلم منصف يقول بذلك واذا كان علماء المسلمين مختلفين لأنهم يحتفلون بذكرى مولد الرسول الأعظم (ص) غير جملتهم الذين يفهمونه كذلك (على حد تعبيره) فهل اشهارهم بالتضليل من منطلق الجهاد الاسلامي والدعوة الى الله ؟! هذا مدى مايفرزه المؤلف من البراءة من الرافضة لأنهم يقولون بعصمة أهل البيت (ع) فهل تتصورون معاليكم ان طالبا شيعيا يجيب على أسئلة في امتحان مدرسي هو طعن في معتقده أليس هذا في حد ذاته خلق للفرقة والبغضاء بدلا من زرع المحبة والوئام بين ابناء الأمة والوطن الواحد ..

اننا اذ نرفع لمعاليكم لنا وطيد الأمل في حكمتكم وبعد نظركم فتأمروا برفع هذا الكتاب من المنهج جملة وتفصيلا

الجزء التالي لا يحسب بالبرقية ....

NAME, ADDRESS, PHONE-NUMBER OF SENDER AND SIGN.

اسم وعنوان ورقم هاتف المرسل مع توقيعه

PLEASE WRITE THE TELEGRAM IN BLOCK LETTERS
DESTINATION SHOULD BE IN THE END OF ADDRESS

- الرجاء كتابة البرقية بخط واضح
- الرجاء كتابة بلد المورد كآخر كلمة في العنوان
- رقم الهوية الشخصية .... تاريخها .... مصدرها .... نوعها

الوثيقة رقم: ٣٦

نموذج من الضغط الاقتصادي على الشيعة، والملك عبد العزيز يقول: لا يمكنا عمل شيء.

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى جانب المكرم عبدالله بن نصر الله وعبدالله بن حسين بن نصر أهل سيهات وأحمد بن حسين الفرج أهل العوامية سلمهم اله تعالى السلام عليكم:

تم وصول عريضتكم المؤرخة ١٥/ ٩/ ١٣٥٠هـ واطّلعنا عليها وما ذكرتم عن الأحوال عندكم فهمناها ونحن يهمنا جدًّا النظر في أحوالكم وما يصلحها وهذا شيء جاعلينه على البال ولكن هذا الوقت لا يمكننا عمل شيء، الآن أحوال الوقت على الناس عامة ولابد إن شاء الله بالوقت المناسب ننظر في أحوالكم جميعها ويكون ما فيه الخير وراحة للجميع إن شاء الله نرجو الله يقدر ما فيه الخير وحسن العاقبة.. هذا ما لزم بيانه والسلام.

بسم الله الرحمن الرحيم

عدد ٢٦٠

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل الى جناب المكرم عبد الله بن نصر الله وعبد الله بن حسين
بن نصر اهل سيهات واحمد بن حسين الفرج اهل العوامية سلمهم الله تعالى
السلام عليكم تم وصول عريضتكم المؤرخة ١٥ شهر رمضان ١٣٥٠ واطلعنا
عليها وما ذكرتم عن الاحوال عندكم فهمناه ونحن يهمنا جدا
النظر في احوالكم وما يصلحها وهذا شي جاعلينه على البال ولكن هذا
الوقت لا يمكننا عمل شي الآن لان احوال الوقت [illegible] على الناس عامة
ولا بد ان شاء الله بالوقت المناسب ننظر في احوالكم جميعها ويكون ما فيه
الخير وراحة للجميع ان شاء الله نرجو الله يقدر ما فيه الخير وحسن العاقبة
هذا ما لزم بيانه والسلام ٢٠ شهر رمضان ١٣٥٠

الوثيقة رقم: ٣٧

تقدير رسمي لعدد النخيل وإنتاجها في المنطقة عام ١٣٨٥هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٥/ ٥/ ٨٥

المملكة العربية السعودية وزارة الزراعة مصلحة الإحصاء

المنطقة	عدد النخيل المثمر	عدد النخيل غير المثمر	إجمالي عدد النخيل
الأحساء	١٦٦٢٠٠٠	٢٩٣٠٠٠	١٩٥٥٠٠٠
القطيف	١٠١٤٠٠٠	٢٥٣٠٠٠	١٢٦٧٠٠٠
الإجمالي	٢٦٧٦٠٠٠	٥٤٦٠٠٠	٣٢٢٢٠٠٠

تقدير إنتاج النخيل المثمر

المنطقة	عدد النخيل المثمر	متوسط إنتاج النخلة بالكيلو	إجمالي الإنتاج بالطن
الأحساء	١٦٦٢٠٠٠	٥٧	٩٤٧٠٠
القطيف	١٠١٤٠٠٠	٤٠	٤٠٥٠٠
الإجمالي	٢٦٧٦٠٠٠	٥٠,٥٠	١٣٥,٢٠٠

المساحة غير المزروعة بالدونم

المنطقة	المساحة غير المزروعة بالدونم
الأحساء	١٢٨٠٠
القطيف	١١٨٠٠
الإجمالي	٢٤٦٠٠

الوثيقة رقم: ٣٨

الحكومة توقف تصدير التمور حتى تشتري ما تحتاجه منها بأسعار منخفضة.. رسالة تستعجلها فسح المجال للتصدير.

مولانا جلالة الملك المعظم

نرفع لجلالتكم أعمق الشكر للعطف الذي شملتم به أبناءكم حول التمور غير أن إيقاف تصديره لإنهاء شراء الحكومة مع عدم تحديد الوقت النهائي لشرائها سيستمر لآخر الموسم بل لآخر السنة، ما زالت أسعاره منخفضة المالية لم تبلغ بفسحه وهذه الطريقة موجبة لاستمرار تدهوره ونكبتنا فيه بصورة غير مباشرة، عدالتكم تقضي بفسحه قبل فوات الأوان أو تحديد المدة لشراء ما تحتاجه الحكومة لسماح تصديره بعدها. دمتم ذخراً لنا.

مولانا جلالة الملك المعظم

نرفع لجلالتكم اعمق الشكر للعطف الذى شملتم به ابنائكم حول التمور غير ان ايقاف تصديره لانهاء شراء الحكومة مع عدم تحديد الوقت النهائي لشرائها سيستمر لآخر الموسم بل لاخر السنة ، مازالت اسعاره منخفضة ، المالية لم تبلغ بفسحه وهذه الطريقة موجبة لاستمرار تدهوره ونكبتنا فيه بصورة غير مباشرة ، عدالتكم تقضى بفسحه قبل فوات الاوان او تحديد المدة لشراء ماتحتاجه الحكومة لسماح تصديره بعدها . دمتم ذخرا لنا ....

الوثيقة رقم: ٣٩

رغم عصر النفط وفائض الخيرات: الضرائب على التمور غير شرعية ومغالى فيها. شكوى شديدة اللهجة من الفلاحين إلى مدير المالية والجمارك في الشرقية في ٣٠/ ٤/ ١٤٠٧هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة مدير مالية وأمين جمارك المنطقة الشرقية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: بعده

كما تعلمون سعادتكم أن الدولة كانت تتقاضى الزكاة منا عيناً منذ فترة طولة من الزمن، ثم رأت توفيراً لها من موظفي المستودعات والموازين والعمال والمخازن وغيرها: أن تأخذ قيمتها حسب سعر السوق، وقد وفر هذا الأسلوب للإدارة وقتاً ومالاً كثيرين، واستمر هذا العمل كل هذه السنين.

حتى علمنا أن إدارة الأملاك والزكوات بالقطيف تطلب قيمة القلة الواحدة اثنين وثلاثين ريال (٣٢) بينما السعر الحالي بسوق التمر قيمة القلة أحد عشر ريال (١١)، ولا ندري على أي أساس طلبت ذاك مع علمها بأن السعر بالقيمة التي ذكرناها. هل أنها تقيس قيمتها على الأكياس النايلون المعبأة أم أنها رأت وزارة الزراعة تساعد المالك بمعونة نقدية حتى يستطيع تحسين النخيل تشجيعاً منها. فتريد الأملاك قطع الطريق عليه.

على كل حال إن الزكاة فريضة شرعية ويجب استيفاؤها بطريق شرعي: فأما أن تستمر إدارة الزكاة في قبض ثمنها حسب سعر السوق بلا زيادة وتخصم لنا قيمة الظرف والنقل كما كانت تفعل، وإلا أن تأخذ الزكاة منا عيناً في محلاتها تمراً بأنواعه منفور بدون تعبأة من منتوج نخيلنا التي تخرجها العمال للدولة فلسنا ملزمين شرعاً بغير ذلك، ويكفينا ما نعانيه من أمر النخيل ومصاريفها وإهمالها وتقبلوا تحياتنا. ٣/ ٤/ ١٤٠٧هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة مدير مالية وأمين جمارك المنطقة الشرقية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: وبعد

كما تعلمون سعادتكم أن الدولة كانت تتقاضى الزكوة من أعياننا منذ فترة طويلة من الزمن، ثم رأت توفير الراحة لموظفي المستودعات والموازين والعمال والمخازن وغيرها: أن تأخذ قيمتها حسب سعر السوق، وقد وفر هذا الأسلوب للإدارة وقتاً ومالاً كثيرين، واستمر هذا العمل كل هذه السنين،

حتى علمنا أن إدارة الأملاك والزكوات بالقطيف تطلب قيمة القلة الواحدة اثنين وثلاثين ريالاً بينما السعر الحالي بسوق التمر قيمة القلة احدى عشر ريالاً، ولا ندري على أي أساس طلبت ذلك مع علمها بأن السعر بالقيمة التي ذكرناها هل أنها تقيس قيمتها على الأكياس النايلون المعبأة أم أنها رأت وزارة الزراعة تساعد المالك بمعونة نقدية حتى يستطيع لحسب النخيل تشجيعاً منها. فكان بد الأملاك قطع الطريق عليه،

على كل حال ان الزكواة فريضة شرعية يجب استيفاؤها بطريق شرعي: فاما أن تستمر إدارة الزكوات في قبض ثمنها حسب سعر السوق بلا زيادة وتخصم لنا قيمة الظرف والنقل كما كانت تفعل، والا أن تأخذ الزكوة من أعياننا في ملاكها تمراً بأنواعه منقوص بدون تعبئة من منتوج نخيلنا التي تخص العامل للدولة فلسنا ملزمين شرعاً بغير ذلك، وتكفينا ما نحن فيه من أمراض النخيل ومصاريفها وإهمالها وتقبلوا تحياتنا ٢٠/٤/١٤٠٧هـ

العوامي — محمد ... الخنيزي — السيد ... الماجد — عبدالله ... الفرج — حسين ... الدار — باقر ... الداهر

[illegible]

الوثيقة رقم: ٤٠

رسالة إلى الملك فيصل من علماء الشيعة، تطالبه إنزال العقاب بحق إبراهيم الجبهان، جزاء ما كتبه ضد المواطنين الشيعة في المملكة، في كتابه «تبديد الظلام».

في الوقت الذي تتخطى فيه الأمة الإسلامية مرحلة عنيفة من مراحل الصراع مع المستعمر الكافر وتنفض عن كاهلها مغبة الفرقة والخلاف يظهر علينا المدعو إبراهيم الجبهان سلاح الفرقة وتصديع شمل المسلمين بتحريض بعضهم على بعض ووصم إحدى طوائفهم بالإلحاد. فلم يترك من أجل تبرير دعوته الضالة مجالاً للأكاذيب إلا سلكه ولا وجهاً للفتن والتدليس إلا اختلقه لطمس الحقائق وإخفاء المعالم. وبالتالي لم يدع طريقاً لشتم الشيعة وأئمة المسلمين إلا دخله بل كفّر ملايين المسلمين من الشيعة وتعرّض لخليفة المسلمين الإمام علي وطعن الأئمة من آل الرسول وقال في كتابه الذي أسماه «تبديد الظلام وتنبيه النيام» ما تشمئز منه النفوس وتنفر منه الطباع بغية إثارة الحفائظ وزج المسلمين في أتون الفتنة والخلاف وفاته أن يدرك أن لدى المسلمين من مسؤولين وغير مسؤولين من الوعي وقوة العقيدة ما يحبط مؤامرات ومكائد المستعمرين وعملائهم ويجعل من وحدتهم وتماسكهم صخرة تتحطم عليها المكائد والمؤامرات.

يا صاحب الجلالة إننا نطلب من جلالتكم الضرب على يد الجبهان وإنزال العقاب بحقه وطرده من الأراضي السعودية فإنه غير أهل لأن يعيش تحت ظل دولة إسلامية وهو يطعن الإسلام وأهله حفظ الله جلالتكم سنداً للإسلام.

جلالة الملك المعظم

في الوقت الذي تخطو فيه الأمة الإسلامية مرحلة عنيفة من مراحل الصراع مع المستعمر الكافر وتنفض عن كاهلها محنة الفرقة والخلاف يطلع علينا المدعو إبراهيم الجبهان بسلاح الفرقة ويصدع شمل المسلمين بتحريضه بعضهم على بعض ودمغ أحد طوائفهم بالإلحاد فلم يترك من أجل تبرير دعوته الضالة مجالاً للأكاذيب إلا سلكه ولا وجهاً للغش والتدليس إلا اختلقه لطمس الحقائق وإخفاء المعالم وبالتالي لم يدع طريقاً لشتم الشيعة وأئمة المسلمين إلا دخله بل كفّر ملايين المسلمين من الشيعة وتعرض لخليفة المسلمين الإمام علي وطعن الأئمة المطهرين من آل الرسول وقال في كتابه الذي أساء وبذيء الكلام ما تشمئز منه النفوس وتنفر منه الطباع بغية إثارة الحفائظ وزج المسلمين في أتون الفتنة والخلاف وفاته أن يدرك أن لدى المسلمين من شعورهم وغيرتهم من الوعي وقوة العقيدة ما يحبط مؤامرات ومكائد المستعمرين وعملائهم ويجعل وحدتهم وتماسكهم صخرة تتحطم عليها الحاقدون والمؤامرات

يا صاحب الجلالة إننا نطلب من جلالتكم الضرب على يد الجبهان وإنزال العقوبة بحقه وطرده من الأراضي السعودية فإنه غير أهل لأن يعيش تحت ظل دولة إسلامية وهو يطعن الإسلام وأهله. حفظ الله جلالتكم سنداً للإسلام

إمضاءات

محمد حسن المغوص — حسن بن منصور — علي ... — علي بن محمد المطلق — جعفر الصالح الصفار — عبد الله العلي — صالح ... — محمد عبد الله السنجي

علي بن ... — أحمد ... — سعيد عبد الرحيم الخاطر — ... — عبد الرحمن بن مكي المعلم — منصور علي درويش — حسن المسلم

علي منصور المرهون — يحيى جاسم المتعب — علي رضا الأسود

علي عباس الصادق — محمد ... — علي حسن ... — حسن ...

علي بن منصور ... — حسن ... — علي ... — حسن بن منصور المرهون — حسن ... — إبراهيم العسكري — عبد الله ... — علوي ... — ... — حسن ... — منصور ... — عبد الله ...

الوثيقة رقم: ٤١

قاضي الشيعة بلا حقوق!. رسالة إلى أمير الشرقية ووزير الداخلية تطالبهما بتوفير حقوق القاضي الشيعي أسوة بغيره من القضاة!.

حضرة صاحب السمو أمير المنطقة الشرقية المعظم.

صورة/ مع الاحترام والإجلال لصاحب السمو وزير الداخلية المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

كما يعلم سموكم أن الدولة العلية قد منحت إلى قاضي الشيعة الاستقلال في القضاء وفوّضت إليه أمر النظر إلى الأوقاف والمواريث والأحوال الشخصية المتعلقة بالشيعة. ومثل هذا العمل الجليل المتسع المتشعب لا يمكن أن يقوم به شخص القاضي بمفرده لاسيما بعد أن دخلت الأعمال/ كل الأعمال مرحلة التنظيم والترتيب والحفظ والتسجيل، وصارت تمر المعاملات من دور الاستلام إلى دور القيد ومن ثم إلى دور النظر فالضبط فإصدار الحكم وإخراج الصكوك فتسجيلها وتوديع المعاملات. هذا غير ضبوط الإثبات والأنكحة والعقود والطلاق والولايات وغيرها كثيراً وكثير مما له علاقة بهذا الشأن. كما أنه ليس من الممكن أن يكون منزل القاضي هو المحكمة. وإذا كان قد أمكن من ذي قبل فلأن الأمور والقضايا والدعاوى ليست بهذا الاتساع وهذا التنظيم وهذا الحجم الذي أصبح ينوء به شخص القاضي ويفوق قدرة القاضي البدنية وطاقته العملية أضعافاً أضعافاً. وحيث إن الدولة -جزاها الله خير- قد وفّرت لجميع المرافق جميع متطلباتها الإدارية والمادية وعُنيت بتنظيم جميع الأجهزة وتزويدها بمستلزماتها. لذا نرجو توسط سموكم لدى المعنيين بالأمر أن يكون لقاضي الشيعة كما لغيره من الأجهزة مقراً يكون مركز للقضاء وكاتب وفراش ومراسل ولا نظن أن ذلك إلا من أبسط الأمور تحقيقه. وليس بإمكان القاضي الاستمرار في عمله بنفسه ليكون هو القاضي وهو المسجل وهو كاتب الضبط وهو المحرر وهو مخرج الصكوك وهو المودع.. إلخ كل ذلك شيء لا يرضى به المسؤولون.

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] أمير المنطقة الشرقية المعظم

[illegible] والإجلال لصاحب السمو وزير الداخلية المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد

كما يعلم سموكم أن الدولة العلية قد منحت إلى قاضي الشيعة الاستقلال في القضاء وفوضته بالنظر في الأوقاف والمواريث والأحوال الشخصية المتعلقة بالشيعة . ومثل هذا العمل الجليل المتشعب لا يمكن أن يقوم به شخص القاضي بمفرده لاسيما بعد أن دخلت الأعمال كل الأعمال مرحلة التنظيم والترتيب والضبط والتسجيل ، وصارت تمر المعاملات من دور الاستعلام إلى دور التحقيق ثم إلى دور النظر فالضبط لإصدار الحكم وإخراج الصكوك لتسجيلها وتوزيع المعاملات . هذا في أمور الأوقاف والأنكحة والعقود والطلاق والولايات ونحوها كثيرا وكثير مما له علاقة بهذا الجانب . كما أنه ليس من الممكن أن يكون منزل القاضي هو المحكمة . وإذا كان قد أمكن من ذي قبل لكون الأمور بالبساطة والدعاوى ليست بهذا الاتساع والأخذ التنظيم والأخذ الحجم والذي أصبح بتوسعة [illegible] القاضي والمتقاضي قدرة البدنية وطاقة العقلية أضعافا أضعافا . وحيث أن الدولة / جزاها الله خيرا / قد وفرت لجميع المرافق جميع متطلباتها الإدارية والمادية .

وشملت بتنظيم جميع الأجهزة وتزويدها بمستلزماتها . لذا نرجو توجيه سموكم لذوي المعنيين بالأمر أن يكون لقاضي الشيعة كما لغيره من الأجهزة مقرا يكون مركزا للقضاء وكتاب للقراءة ومراسل . ولا نظن أن ذلك من الأمور المستحيلة . وليس بإمكان القاضي الاستمرار في عمله بنفسه ليكون هو القاضي وهو المسجل وهو الكاتب الضابط وهو المحرر وهو مخرج الصكوك هو المودع . إلخ كل ذلك فوق لا يرضيه المسؤولون .

الوثيقة رقم: ٤٢

رسالة من علماء الشيعة الكبار إلى فهد في أواسط ١٣٩٥هـ تحتج فيها على سلب القضاء الشيعي صلاحياته عبر إصدار لائحة من قبل مشايخ الوهابية رفضها الشيعة بقوة.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، فهد بن عبد العزيز المعظم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

كما لا يخفى على سموك، أنه كلما أمتد زمن الحكم للدولة ازداد التفهم العميق والتجاوب الصادق بين الحاكم والمحكوم، إذا كانت الدولة تشعر بشعور من تحكمهم وتنهج سبيل العدل الذي أمر الله سبحانه وتعالى به وباتباعه. ذلك أنها بحكم الزمن المستطيل والممارسة الحكيمة، تعرف جيداً سلوك ونفسية وطقوس وعادات من تحكمهم.

وحكومتنا الجليلة قد جمعت الصفات التي تتوفر فيها مثل تلك المبتنيات، فهي والحمد لله، تمرست بالحكم مدة طويلة وإلى ما شاء الله، وهي تشعر بشعور من تحكمهم وهي فوق ذلك تترسم تعاليم الإسلام السامية.

وإننا أهل القطيف كجزء من الشعب السعودي الكريم، نعتقد بأن الدولة تعرفنا جيداً سلوكاً وعقيدة.

سلوكاً في تجاوبنا مع المسؤولين منذ بداية العهد. وعقيدة طائفة مسلمة تتمذهب بالمذهب الجعفري. فهم شيعة إمامية اثنا عشرية. وكان شعورنا يؤكد الإحساس لدينا بأن الحكومة الرشيدة كلما امتد بها الزمن أعطتنا من تفهمها وتجاوبها، وعمق تجربتها، وأصالة النبل فيها، ما يطمئننا بأننا طائفة كجزء من الأمة المحكومة، لها حقوقها الاجتماعية والمذهبية، وأنها لذلك تعيش الطمأنينة والاستقرار النفسي.

غير أنه -والألم يعتصر نفوسنا- نأسف أن نقول إنه كلما تطاولت الأيام تبدلت نظرة المسؤولين وتغيرت معطياتهم الفكرية نحونا بما يلقي ظلالاً من تخوفنا على أهم ما

يحرض عليه المرء في حياته، ذلك هو كوننا شيعة تحت رعاية حكومة إسلامية.

لقد كان العالم الشيعي في بداية العهد السعودي الكريم، وإلى مدة غير قليلة يقضي في كل فروع الفقه الإسلامي، في العروض والأموال وغيرهما. وكان الرجل الشيعي يشغل كتابة العدل، وكان الفرد الشيعي يشعر بالمساواة مع أخيه السني، وكانت القطيف مركز الثقل في المنطقة. وشيئاً فشيئاً أُخذ منها ما تتمتع به....، حتى آل الأمر بأن أصبحنا في نظر المسؤولين نحكم في قضائنا بغير ما أنزل الله -والعياذ بالله- وذلك واضح تماماً الوضوح في اللائحة التي صدرت لتنظيم القضاء الجعفري.

فماذا يعني عرض الصكوك الصادرة من قضاتنا على رئيس المحكمة الشرعية ليصادق عليها «ما لم تتعارض والعقيدة الإسلامية»؟ وإذا لم تُعرض فستبقى رهن التعطيل والتحجير، ويبقى كل أهل القطيف بمشاكلها القائمة ومشاريعها المجمدة، وأملاكها المهددة بالتلف والضياع والنزاع.

وإذا جئنا لنبحث الأمر على ضوء التعاليم الإسلامية، فبأي رأي نأخذها؟ والمذاهب الإسلامية كثيرة، والمشهور منها في العالم الإسلامي خمسة مذاهب. معلوم أن المسلمين كافة يلتقون في دعائم الإسلام وأصوله، فكلهم -بما فيهم الشيعة- يشهدون لله بالتوحيد وللرسول بالنبوة، ويقرون بالمعاد، ويرون أن الصلاة والزكاة والحج والصيام والجهاد أركان الإسلام. ويرون جميعاً أن القرآن الكريم والسنة النبوية -فعلاً وقولاً وتقريراً- هما مصدر التشريع في الإسلام.

كل ذلك متفق عليه بين المسلمين، ولكن الخلاف في أمور كثيرة وفي فروع فقهية واسعة، قد يكون الطريق إلى معرفة سنة الرسول هو أحد طرق الخلاف، بل هو أكثرها خلافاً. وقد يكون الفهم للنص القرآني والحديث هو الآخر مصدر الخلاف، وهو كذلك. وقد يكون النظر فيما جدّ ويجدّ من أحكام سبباً لاختلاف الرأي، وهو ما حدث. ولذلك تفرعت الفروع الفقهية ونشأت المذاهب وتوسعت سبيلها.

ولم تكن الشيعة ولا المذهب الشيعي وليد اليوم أو الأمس، بل هو من لندن فجر الرسالة، ولم تكن الشيعة في القطيف وافدة من عقد من السنين، بل المنطقة بأسرها شيعية منذ فجر الإسلام، ولقد دخل المغفور له مؤسس هذه الدولة والدكم جلالة الملك عبد العزيز البلاد بترحيب من أهلها، وهو يعرف أنهم شيعة، وأعطى لهم ضمان الحرية المذهبية.

إن سموكم والمسؤولين تعلمون أننا شيعة جعفرية، والشيعة تختلف في كثير من الفروع الفقهية -كما قلنا- مع غيرها من المذاهب، كما تختلف المذاهب أنفسها.

فالشيعة ترى صحة الوقف على الرسول وآله، لإقامة ذكرى مواليدهم ووفياتهم وغيرها، وغيرها لا يرى صحة ذلك. والشيعة لها رأي يختلف -نوعاً ما- مع بعض المذاهب في الإرث.

فإذا عرض صك من هذا القبيل على المحكمة فهل ترون سموكم أن رئيسها سيصدق على صحته؟ إذن فإنه سيخالف مذهبه. وإذا نقضه، هل يلزمنا ذلك ونبطل مذهبنا؟

ثم وقد حصر المسؤولون نظر القاضي الشيعي في أوقاف ومواريث وعقود وطلاق الشيعة أنفسهم. لماذا لا يعترف بصكوكهم في الجهات والرسمية، ولماذا يطلب منهم عرضها على المحكمة ليبطل ما يبطل ويصحح ما يصحح؟ أليس قاضي الشيعة قاضياً للشيعة؟ أوليس الشيعة جزء من المملكة لهم حق رعاية مذهبهم؟ وكيف يُعطى لأحد المتداعيين الشيعيين حق النظر في المحكمة الشرعية السنية إذا طلب ذلك فيما يتعلق بمختصات الشيعة؟ فهل إلى القاضي الشيعي مثل ذلك الحق؟ إن سموكم وهو ممثل جلالة الملك المعظم وولي عهده الأمين تعرفون تمام المعرفة أننا شيعة منذ القدم ولنا رأينا المذهبي وطقوسنا المذهبية وعاداتنا الأصلية.

وسموكم خير من يعي أهمية الإصلاح والصلاح.

لذا نتقدم لسموكم راجين التكرم بإلغاء اللائحة جملة وتفصيلاً، وإعادة حقوقنا القضائية الجعفرية كما كانت عليه سابقاً مع رعايتنا في بقية الأمور الأخرى، وأنتم وكل المسؤولين مسؤولون أمام الله. وإذا كان أحد يشك في صدق نوايانا أو يود أن يناقشنا فيما يظن عنا أو فيما نعتقد فنحن عند حسن ظن الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهالي القطيف: عبد الحميد الخطي، علي يحيى، فرج العمران، أحمد آل سيف، سيد حسن العوامي، السيد حسين العوامي، عبدالله حسن المطوع، علي مكي المعلم، سيد محمد العوامي، عبد الجليل محمد الزهيري، علي محمد الشيخ، محمد المهدي، سعيد الشيخ علي أبو المكارم، وغيرهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فهد بن عبد العزيز المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

كما لا يخفى على سموكم انه كلما امتد زمن الحكم للدولة ازداد التفهم العميق والتجاوب الصادق بين الحاكم والمحكوم اذا كانت الدولة تشعر بشعور من تحكمهم وتنهج سبيل العدل الذي امر الله سبحانه وتعالى به وباتباعه ذلك انها بحكم الزمن الطويل والممارسة الحكمية تعرف جيداً سلوك ونفسية وطقوس وعادات من تحكمهم .

وحكومتنا الجليلة قد جمعت الصفات التي تتوفر فيها مثل تلك المعطيات ، فهي والحمد لله ، تمرست بالحكم مدة طويلة والى ما شاء الله ، وهي تشعر بشعور من تحكم وهي فوق ذلك تترسم تعاليم الاسلام السامية .

واننا اهل القطيف كجزء من الشعب السعودي الكريم نعتقد بان الدولة تعرفنا جيداً سلوكاً وعقيدة .

سلوكاً في تجاوبنا مع المسئولين منذ بداية العهد . وعقيدة طائفة مسلمة تتمذهب بالمذهب الجعفري ، فهم شيعة امامية / اثنا عشرية وكان شعورنا يؤكد الاحساس لدينا بأن الحكومة الرشيدة ، كلما امتد بها الزمن اعطتنا من نفسها وتجاوبها وعمق تجربتها واصالة النبل فيها ما يطمئننا باننا طائفة كجزء من الامة المحكومة لها حقوقها الاجتماعية والمذهبية ، وانها لذلك تعيش الطمأنينة والاستقرار النفسي . غير انه - والالم يعصر نفوسنا - نأسف ان نقول انه كلما تطاولت الايام تبدلت نظرة المسئولين وتغيرت معها تهم الفكرية نحونا بما يلقي ظلالاً من تخوفنا على اهم ما يحرص عليه المرء في حياته ذلك هو كوننا شيعة تحت رعاية حكومة اسلامية .

لقد كان العالم الشيعي في بداية العهد السعودي الكريم وإلى عهد قريب قاضياً في كل فروع الفقه الاسلامي في العروض والاموال وغيرها . وكان الرجل الشيعي يشغل كتابة العدل وكان الفرد الشيعي يشعر بالمساواة مع اخيه السني وكانت الطائفة مركز ثقل في المنطقة . وشيئاً فشيئاً اخذ شيئاً مما نتمتع به كأي مواطنين آخرين حتى آل الامر بأن اصبحنا في نظر المسئولين نحكم في قضائنا بغير ما انزل الله - والعياذ بالله - وذلك واضح تمام الوضوح في اللائحة التي صدرت لتنظيم القضاء الجعفري .

فماذا يعني عرض الصكوك الصادرة من قضاتنا على رئيس المحكمة الشرعية ليصادق عليها ((ما لم تتعارض والمعتقدات الاسلامية)) ؟

واذا لم تعرض فستبقى رهن التعطيل والتجميد وتبقى كل أهل القطيف بمشاكلها العالقة ومشاريعها المجمدة وأملاكها المهددة بالتلف والضياع والنزاع . اذا جئنا لنبحث الامر على ضوء التعاليم الاسلامية . فبأي رأي نأخذها ؟ والمذاهب الاسلامية كثيرة والمشهور منها في العالم الاسلامي خمسة مذاهب . معلوم أن المسلمين كافة يلتقون في دعائم الاسلام وأصوله . فكلهم بما فيهم الشيعة يشهدون لله بالتوحيد وللرسول بالنبوة ويقرون بالمعاد ويعون ان الصلاة والزكاة والحج والصيام والجهاد أركان الاسلام . ويعون جميعاً ان القرآن الكريم والسنة النبوية - فعلاً وقولاً وتقريراً - هما مصدر التشريع في الاسلام . كل ذلك متفق عليه بين المسلمين ولكن الخلاف في امور كثيرة وفي فروع فقهية واسعة . قد يكون الطريق الى معرفة سنة الرسول هو احد طرق الخلاف . بل هو اكثرها خلافاً . وقد يكون الفهم للنص القرآني والحديث هو الاخر مصدر الخلاف . وهو كذلك وقد يكون النظر في ما جد ويجد من احكام سبباً لاختلاف الرأي . وهو ما حدث والسبب ذلك تفرعت الفروع نتيجة منشأة المذاهب وتوسعت سبلها .

الوثيقة رقم: ٤٣

رسالة من الوجهاء والعلماء إلى وزير الداخلية في أوائل ١٣٩٦هـ تحتج على قرارات هيئة مجلس القضاء الأعلى حول موضوع اللائحة. ولكن «لم نيأس ولم يمت الأمل».

سمو وزير الداخلية المحترم

تلقينا الجواب على برقيتنا لسموكم التي نطلب فيها حل المشكلة التي عقدتها الهيئة بمجلس القضاء الأعلى وأحكمت طوقاً على أعناقنا وسلبتنا حقوق المواطن، وقضت على الرمق الأخير من قضائنا، وجعلته اسماً أجوف. إن قرار الهيئة رقم ٣٧٤ في ٢١/ ١٢/ ٩٥ التي لا ترى في اللائحة ما يضر بمصالحنا ولا الطائفة التي ننتمي إليها إن هذا لم يكن مفاجأة ولا غريباً علينا بل هو ما نتوقعه منها ولا يمكن للهيئة أن تقول غير ذلك كي تنسجم ونفسها.. فإنها واضعة اللائحة بإطارها الخاص، إننا حين تقدمنا لسموكم ناشدين النظر في مشكلتنا وتلمس السبيل في حلها بوصفكم مسؤولين عن مشاكل المواطنين، وإنكم لا تقبلون أن يحل بهم حيف فلم نتقدم بذلك الأمل لأن تعاد المشكلة إلى واضعها ليحكمها مرة بعد أخرى إن هذه اللائحة فريدة ولم يسبق لها مثيل.

يا للعجب..

كيف لا ضرر بمصالحنا من اللائحة وهل بقيت لنا مصالح؟ وهل بقي لنا قضاء بعدها؟ إنها أنزلت بنا ضربة قاتلة وجردتنا من الكرامة، وغمزت عقيدتنا الأمر الذي يدل أنها وضعت للإضرار بنا وإلحاق الأذى، بينما كانت صكوكنا معتمدة طوال ثلاثة وستين عاماً بما ضمنه لنا مؤسس هذه الدولة.

أوضحنا أكثر من مرة الآثار غير المحمودة التي نتجت عنها وشرحنا وأسهبنا في الشرح عمق تلك الآثار علينا روحيًّا وماديًّا ووضعنا النقط على الحروف، وإذا لم نجد لدى سموكم الحل لمشكلتنا والإصغاء لشكوانا فمن يحلها؟ ولمن نلجأ؟

لم نيأس ولم يمت فينا الأمل أن ننصف وتعاد إلينا حقوقنا وترد كرامتنا.

دمتم ذخراً والله يحفظكم.

سمو وزير الداخلية المحترم:

تأخر الجواب على برقيتنا لسموكم التي نطلب فيها حل المشكلة التي عقدتها الهيئة بجعل القضاء الأعلى واحلت طوقاً على اعناقنا وسلبتنا حقوق المواطنة، و [illegible] على الرغم من الوعود الاخيرين قدمنا لنا وجعلته اسير الجوف. ان قرار الهيئة رقم ٣٧٢ في ١٧/١٢/١٤٠٩ التي لا نرى في اللائحة ما يفرض علينا ولا اللائحة التي تشير اليها. ان هذا لم يكن مفاجأة ولا غريباً علينا بل هو ما نتوقعه منها ولا يمكن للهيئة ان تقول غير ذلك كي تنسجم وتفسيرها الخاص واضعة اللائحة بإطارها الخاص، إننا حين تقدمنا لسموكم نشدد [illegible] مشكلتنا ونلتمس الحل في حدود انصافكم مسؤولين عن سائر كل المواطنين، وانكم لا تقبلون ان يحل بهم حيف فلم نتقدم بذلك للأول أن تعاد المشكلة الى واضعها ليجرحوا مرة أخرى. ان هذه اللائحة غريبة لم يسبق لها مثيل، يا للعجب كيف لا يضرب بها الحائط من اللائحة وهل بقيت لنا مصالح؟ وهل بقي لنا قضاء لعبادنا؟ إنها انزلت بنا ضربة قاطعة وجردتنا من الكرامة، وجرحت عقيدتنا الأمر الذي يدل انها وضعت للإضرار بنا والحاق الأذى، بينما كانت [illegible] معتمدة طوال ثلاثة وستين عاماً بإمضاء لنا مؤسس هذه الدولة. [illegible] غير المحمودة التي تشهد ذلك [illegible] في الشرح عن تلك الآثار [illegible] ووضعنا النقط على الحروف، واذا لم نجد لدى سموكم الحل لمشكلتنا والإنصاف لشكوانا فمن نرجع؟! والى من نلجأ؟ لم نيأس ولم تخب فينا الأمل ان تنصف وتعاد الينا حقوقنا وترد كرامتنا. دمتم ذخراً والله يحفظكم

خادم الشرع الشريف

الوثيقة رقم: ٤٤

رسالة أخرى من علماء الشيعة إلى وزير الداخلية تطالب بإنفاذ صكوك الشيعة، وإلغاء اللائحة الطائفية.

صاحب السمو الملكي وزير الداخلية المعظم   الرياض

تميز سموكم بالحزم والصراحة وصدق المواقف ومن هذا المنطلق أعطيتم الوفد منا في مقابلته لسموكم العهد بحل مشكلتنا المتمثلة في عدم نفاذ صكوك قضاة الشيعة بسبب اللائحة التي قُصد منها تنظيم قضاء الشيعة، وحفظ حقوقهم فكانت النتيجة ضياع حقوقهم والطعن في كرامتهم، وسلب فضيلة الإسلام منهم. لقد تعهد سموكم بالتوسط لإلغاء اللائحة وبالنظر لمرور شهور دون إيجاد حل نرفع لسموكم برجاء الوقوف إلى جانب قضيتنا العادلة. فقد رفعنا لمقام سمو ولي العهد المعظم بهذا الصدد لما نلاقيه من مصاعب وضياع حقوق ولنا في سموكم والمسؤولين كافة عظيم الثقة حفظكم الله.



صاحب السمو الملكي وزير الداخلية المعظم الرياض

تميز سموكم بالحزم والصراحة وصدق المواقف ومن هذا المنطلق أعطيتم الوفد منا في مقابلته لسموكم العهد بحل مشكلتنا المتمثلة في عدم نفاذ صكوك قضاة الشيعة بسبب اللائحة التي قصد منها تنظيم قضاء الشيعة، وحفظ حقوقهم فكانت النتيجة ضياع حقوقهم والطعن في كرامتهم، وسلب فضيلة الإسلام منهم. لقد تعهد سموكم بالتوسط لإلغاء اللائحة وبالنظر لمرور شهور دون إيجاد حل. نرفع لسموكم برجاء الوقوف إلى جانب قضيتنا العادلة. فقد رفعنا لمقام سمو ولي العهد المعظم بهذا الصدد لما نلاقيه من مصاعب وضياع حقوق ولنا في سموكم والمسؤولين كافة عظيم الثقة حفظكم الله.

الوثيقة رقم: ٤٥

هيئة التمييز تنظر في صلاحية أحكام قاضي الشيعة «وبعيون طائفية».

وزراة العدل

هيئة التمييز بنجد والمنطقة الشرقية والحدود الشمالية

الحمد لله وبعد.. فقد اطّلعت الهيئة المختصة بتمييز القضايا الجنائية والأحوال الشخصية وقضايا الأوقاف وحقوق القاصرين والحكم على الغائب وبيوت المال على المعاملة الواردة من فضيلة قاضي محكمة الأوقاف والمواريث للشيعة الشيخ عبد الحميد الخطي رقم ١٥٢ وتاريخ ٧/ ٢/ ١٤٠٣هـ. الخاصة بدعوى أحمد مهدي شلفاح وجاسم مهدي شلفاح وعبد الكريم مهدي شلفاح ضد محمد راشد السامي وذلك بشأن النزاع القائم بينهم في النخل المسمى «البشري» ومشفوعها الصك الصادر من فضيلته برقم ١٠ - ١ في ١٨/ ٧/ ١٤٠٢هـ. المتضمن تقديم فضيلته بأنه صرف النظر عن دعوى محمد راشد السالمي من أن له حقًا في الأرض المسماة البشري أو البشاري وبه حكم. وبدارسة الصك وصورة ضبطه وأوراق المعاملة وجد أن المدعين من أبناء الشيعة وأن المدعى عليه من أبناء السنة فهل يسوغ للقاضي والحال ما ذكر نظر مثل هذه القضية حيث أن قاضي الشيعة خوّل له الإثبات فيما ينهى إليه في قضايا أبناء الشيعة مع بعضهم في أوقافهم ومواريثهم خاصة ولم يُخول له النظر في الدعاوى لاسيما وقد جاء في خطاب معالي وزير العدل الموجه لسمو وزير الداخلية برقم ٣١١/ ص في ٢٦/ ٤/ ١٤٠٢هـ ما يؤيد ذلك لذا تقرر الهيئة رفع المعاملة لمعالي وزير العدل لأخذ رأي معاليه مع العلم أنه يظهر أن في القضية صكوكا صادرة من محكمة القطيف الكبرى والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

قاضي التمييز/ عبد اللطيف بن شديد.

قاضي التمييز/ عبد العزيز الربيعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
هيئة التمييز بنجد والمنطقة الشرقية والحدود الشمالية

الرقم: ١٦٢٨
التاريخ: ٢٨/٦/٢
التوابع:
الموضوع:

الحمد لله وحده وبعد ... فقد اطلعت الهيئة المختصة بتمييز القضايا الجنائية والاحوال الشخصية وقضايا الاوقاف وحقوق القاصرين والحكم على الغائب وبيوت المال على المعاملة الواردة من فضيلة قاضي محكمة الاوقاف والمواريث الشيخ عبد الحميد الخطي برقم ١٥٢ وتاريخ ٧/٢/١٤٠٢هـ الخاصة بدعوى أحمد مهدي شلفاح وجاسم مهدي شلفاح وعبد الكريم مهدي شلفاح ضد محمد راشد السماني وذلك بشأن النزاع القائم بينهم في النخل المسمى البشري وشفوعها الصك الصادر من فضيلته برقم ١/١٠ في ١٨/٢/١٤٠٢هـ المتضمن تقرير فضيلته بانه صرف النظر عن دعوى محمد راشد السماني من ان له حقا في الارض المسماة البشرى او الشارى وبه حكم . وبدراسة الصك وصورة ضبطه واوراق المعاملة وجد ان المدعين من ابناء الشيعة وان المدعى عليه من ابناء السنة فهل يسوغ للقاضي واستمال ما ذكر نظر مثل هذه القضية حيث ان قاضي الشيعة خول له الاثبات فيما ينتهي اليه في قضايا ابناء الشيعة مع بعضهم في اوقافهم ومواريثهم خاصة ولم يخول له النظر في الدعاوى لا سيما وقد جاء في خطاب معالي وزير العدل الموجه لسمو وزير الداخلية برقم ٣١١/ص في ٢٦/٤/١٤٠٢هـ ما يؤيد ذلك لذا تقرر الهيئة رفع المعاملة لمعالي وزير العدل لاخذ رأي معاليه مع العلم انه يظهر ان في القضية صكوكا صادرة من محكمة القطيف الكبرى والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ،،،

قاضي التمييز	قاضي التمييز	قاضي التمييز	نائب الرئيس
(علي بن ... روسي)	(عبد اللطيف بن شديد)	(عبد العزيز الرميحي)	(عبد الله بن رشيد)

الوثيقة رقم: ٤٦

الاعتراضات مستمرة ومتواصلة ضدّ سلب قضاء الشيعة صلاحياته. رسالة إلى أمير الشرقية تكرر الاعتراض في ١٨/ ٥/ ١٤٠٦هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد...

إن جلالة والدكم العظيم قد استرعاكم أمر هذه المنطقة حيث وجد في سموكم الرجل الكفء لحمل الأمانة والقيام بمهام المسؤولية، وتباشر أبناؤها بهذه اللفتة السامية، لأن سموكم يتمتع بحيوية الشباب المؤمن، ويتحلى بروح العلم. وهو في ذات الوقت نجل راعي هذه الأمة. فهو بالطبع أحرص على حقوقها.. وحرص سموكم على حقوق هذه المجموعة هو حرص على ديمومة العدل ودعم لاستمرار الحكم في ظل تشريع الله تبارك وتعالى.

ومن هنا لازالت الأفراح تعم الجميع ممثلة في الاحتفاء والتكريم وإظهار الولاء الدائم من الجميع.

وبإدراك من ذلك بادرنا بأول فرصة لطرح قضايانا ومشاكلنا أمام سموكم بوضوح وإخلاص وتجرد، واستمر العرض والبيان يأخذ طريقه في شكل اجتماعات ومحادثات وكتب وبرقيات، وقلوبنا تغمرها الثقة بأن يكون الانفراج على يد سموكم المباركة لأولويات هي في منتهى البداهة كحق يكتسبه المواطن بصفة المواطنة. حتى كان آخر اجتماع بسموكم في آخر شهر رجب عام ١٤٠٥هـ، فكان سموكم في تفهمه لما طرحناه من قضايا قمة في الإحاطة والشمول والوعي بأهمية الاستجابة.

وحيث إن شيئاً -ما- لم يتحقق مع مرور الزمن، وقد أخذ معنا التعامل منعطفاً خطيراً جدًّا، وأهم ما يتمثل فيه:

أولاً: سلب صلاحية محكمة الأوقاف والمواريث، حتى في نظرها للعلاقات الزوجية فضلاً عن أي موضوع آخر، كالنظر في دعاوى الأوقاف والمواريث، وأن المحاكم لا تقيم أي وزن لصك صادر منها في أي موضوع من المواضيع الخاصة بقضايا الشيعة.

ثانياً: عدم الاعتراف من قبل المحاكم وكتاب العدل والدوائر الأخرى بحجج الاستحكام الصادرة أو التي تصدر منها أو التي صدرت من قضاة الشيعة السابقين. والحقيقة أننا لا نعرف تفسيراً لهذا. الذي نعرفه أن قضاة الشيعة السابقين ومحكمة الأوقاف والمواريث الحالية معتمدون من الدولة ويحكمون بما يخص الشيعة وطبق مذهبهم. وإذا كانت بعض آرائهم الفقهية لا توافق آراءً فقهية أخرى، فهم لم يخرجوا عن كونهم مسلمين لهم حقوقهم ومشاعرهم وهم لا يختلفون عن بقية الفرق الإسلامية في الاختلاف فيما بينها في الآراء الاجتهادية والفقهية.

فطرح آرائهم جانباً وحمل الشيعي على الأخذ بخلاف مذهبه في وقفه وميراثه وأحواله الشخصية. إكراه له على الأخذ بما لا يعتقد -ولا إكراه في الدين-. ثم إن الإصرار على نبذ صكوك الشيعة يضعنا في كماشة لا مخرج منها، ويؤدي بالتالي إلى مصادرة المبالغ العائدة إلى أصحابها لقاء ما نزعتها البلدية وإدارة الطرق وغيرها، بانتظار أن يتقدم أصحابها إلى تلك الجهات بصكوك يقبلها كاتب العدل لإفراغ الأملاك والأوقاف التي انتزعت منذ ستتين ولكي يقبض أعواضها، فكتّاب العدل لا تقبل صكوكنا والمحاكم لا تعترف بشرعية أوقافنا.

رابعاً: منعنا من الاستمرار في بناء النوادي الحسينية -الحسينيات- رغم أنها كانت قائمة قبل وبعد دخول الملك عبد العزيز -رحمه الله- ومازال السماح بها قائماً حتى عهد قريب. وهل الحسينيات إلا مواضع تعليم لتعاليم الإسلام وإرشاد لاقتفاء تعاليمه، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر. ولم يعد ما يقال فيها سرًّا يمكن حمله على غير ما هو عليه.

إننا لم نعد نطالب بالإصلاحات الضرورية، وقد كان ذلك من ذي قبل نحس أن لنا كرامة المواطن المسلم. أما ونحن نعاني ما أشرنا إليه، الأمر الذي يشكك في إسلامنا وربما انسحب على ولائنا، فإننا نؤكد حقيقة ساطعة كسطوع الشمس في رابعة النهار هي أننا مسلمون مواطنون مخلصون للدولة السعودية، لا انتماء لنا سوى هذين.

لذلك نرجو سموكم التدخل السريع بحل مشاكلنا الآنفة الذكر باعتماد الصكوك السابقة واللاحقة وحصر دعاوى الوقف والميراث والأحوال الشخصية بمحكمة الأوقاف والمواريث، ومنحها إصدار حجج الاستحكام في هذين الفرعين، والسماح لنا ببناء المساجد على نفقاتنا الخاصة مع الحسينيات.

وتقبلوا سموكم أسمى الاحترام

١٨/ ٥/ ١٤٠٦هـ.

حضرة صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

ان جلالة والدكم العظيم قد اختاركم أمير هذه المنطقة حيث وجد في سموكم الرجل الكفء لحمل الأمانة والقيام بمهام المسئوليه . ويتباشر أبناؤها بهذه اللفتة الساميه لأن سموكم يتمتع بحيوية الشباب المؤمن ويتحلى بروح العلم . وهو في ذات الوقت نجل راعي هذه الأمة . فهو بالدائم أحرص على حقوقها لأبناء هذه الوطنيه . وحرص سموكم على حقوق هذه المجموعه هو حرص على ديمومة العدل ودوام لاستقرار الحكم في ظل تشريع الله تبارك وتعالى . ومن هنا لازالت الأفراح تعم الجميع ممثلة في الاحتفاء والتكريم واظهار الولاء الدائم من الجميع . وبإدراك من ذلك بادرنا بأول فرصة لطرح قضايانا ومشاكلنا أمام سموكم بوضوح واخلاص وتجرد . واستمر العرض والبيان يأخذ طريقه في شكل اجتماعات ومحادثات وكتب وبرقيات والوفود تملأها الثقة بأن يكون الانفراج على يد سموكم المباركه لأوليات هي في منتهى البداهه كحق يكتسبه المواطن بصفة المواطنه . حتى كان آخر اجتماع بسموكم في آخر شهر رجب عام ١٤٠٥هـ فكان سموكم في تفهمه لما طرحناه من قضايا قمة في الاحاطة والشمول والوعي بأهمية الاستجابه . وحيث ان شيئاً ما لم يتحقق رغم مرور الزمن وقد أخذ معنا التعامل بخطه شوطاً كبيراً جداً . وأهم ما يتمثل فيه :

أولاً - سلب صلاحية محكمة الأوقاف والمواريث - حتى في نظرها العلاقات الزوجيه فضلاً عن أي موضوع آخر كالنظر في دعاوى الأوقاف والمواريث وأن المحاكم لا تقيم أي وزن لصك صادر منها في أي موضوع من المواضيع الخاصه بقضايا الشيعه

ثانياً - عدم الاعتراف من قبل المحاكم وكتابات العدل والدوائر الأخرى بصحة الاستحكام الصادره والتي تصدر منها والتي صدرت من قضاة الشيعه السابقين . والحقيقه أننا لا نعرف تفسيراً لهذا . الذي نعرفه أن قضاة الشيعة السابقين ومحكمة الأوقاف والمواريث الحاليه معتمدون من الدوله ويحكمون بما يخص الشيعة وعلى طبق مذهبهم . وإذا كانت بعض آرائهم الفقهيه لا تتوافر آراء فقهية أخرى فهم لم يخرجوا عن كونهم مسلمين لهم حقوقهم ومشاعرهم وهم لا يختلفون عن بقية الفرق الاسلاميه في الاختلاف فيما بينها في الآراء الاجتهاديه والفقهيه . نطرح آرائهم جانباً وحمل الشيعي على الأخذ بخلاف مذهبه في وقفه وميراثه وأحواله الشخصيه . إكراه له على الأخذ بما لا يعتقد . ولا إكراه في الدين

ثم ان الاصرار على نبذ صكوك الشيعه يضعنا في كارثه لا مخرج منها ويؤدي بالتالي الى مصادرة المبالغ العائده الى أصحابها لقاء ما نزعته البلديه وإدارة الطرق وغيرهما بانتظار أن يتقدم أصحابها الى تلك الجهات بصكوك يقبلها كاتب العدل لافراغ الأملاك والأوقاف التي انتزعت منذ [illegible] . كتاب العدل لا تقبل صكوكاً والمحاكم لا تعترف بشرعية أوقافنا وهذه هي

رابعاً - منعنا من الاستمرار في بناء النوادي [illegible] الحسينيات - رغم أنها كانت قائمه قبل عهد دخول الملك عبد العزيز - رحمه الله - ومازال السابق منها قائماً حتى عهد قريب . وهل الحسينيات الا مواد تعليم لتعاليم الاسلام وارشاد لاقتفاء تعاليمه وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر . ولم يعد ما يقال فيها سراً يمكن حمله على غير ما هو عليه .

الوثيقة رقم: ٤٧

رسالة إلى وزير المالية الأسبق، الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود مؤرخة في ١٠/ ٨/ ١٣٨٠هـ يشرح فيها الوجهاء وجهات نظرهم في المسألة الطائفية ويطالبون بإلغاء سياسة التمييز الحكومية.

حضرة صاحب السمو الأمير الأجل طلال العبد العزيز المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

عندما تشرفنا بمقابلة سموكم ضحى يوم الخميس ٩ الجاري في مقر سموكم الرسمي بوزارة المالية كانت تدفعنا لسموكم دوافع باعثها ما عرفه أهالي القطيف في سموكم من كرم الأخلاق وسمو النفس ونبيل العمل لكافة أبناء وأجزاء هذه المملكة الزاهرة. وأن سموكم وهو الحريص على حرمة وصيانة حقوق المواطنين وكرامتهم لا يرضى بالتفريق أيًا كان نوعه إقليميًا أو عنصريًا أو طائفيًا.

فإن ما نحسه بألم شديد هو تلك الروح الطائفية التي يعامل بها أهالي القطيف لكونها شيعة وحسب. وهم من فئة تدين بالولاء لآل الرسول وطائفة لها طرقها بين الطوائف الإسلامية لا ترى نفسها خارجة عن روح الإسلام السمح ولا تقاليده أو تعاليمه. وإذا كان المسؤولون هنا أو بعضهم يرون أننا لسنا مسلمين -هذا ما لا نظنه قطعيًا- لأنهم يجدوننا نصلي ونصوم ونُزكي ونحج ونوحد الله تعالى- فلا أقل من أن يعاملوننا كأقلية مواطنة لها حقوق المواطنين وعليها ما على المواطنين الآخرين وإننا لا نرضى باعتبارنا أناساً خارجين عن حظيرة الإسلام والمسلمين إذ نملك من الأدلة والبراهين القاطعة ما لا يدع مجالاً حتى لمتعصبي الرأي.

من هذه الزاوية كنا وما زلنا نطلب من المسؤولين -ولا سيما مولانا صاحب الجلالة- اعتبارنا مع إخواننا السنة في صعيد واحد من المساواة في الحقوق. وحينما نطالب صاحب الجلالة فلأنه المسؤول عنا وراعينا ولأنه شجب في مناسبات عديدة التفريق بين أبناء شعبه.

وكانت آخر مطالبة لنا -أهالي القطيف- في أوائل جمادى الأول من هذا العام

حيث تشرف وفد من البلاد بمقابلة جلالته وأوضح له النقاط التي نشكو منها من التفريق المشار إليه. والتي نرفق لسموكم ملخصاً عنها. فأوعد جلالته إلا أن المدة قد شارفت أربعة شهور والموضوع كما هو في حد ذاته.

إننا كمجموعة مسلمة مواطنة تعيش تحت ظل صاحب الجلالة وفي القرن العشرين تمتهن برفض شهادة أفرادها -إذا كانت الشهادة على رجل سني- كما تمنع من دخول كتبها التي لا علاقة لها بالسياسة ولا تضر بمركز الدولة أو تخل بنظام الحكم. ويحظر على كل فرد مهما كانت كفاءاته أن تسند له وظيفة كاتب عدل أو مدرس أو موظف بإحدى المحاكم الشرعية. ولا تزود محكمتها الجعفرية بموظفين وأثاث أو مقر وحتى مكافئة فضلاً عن مرتب شهري لقاضيها. لهذا رأينا أن نتشرف لسموكم راجين منه التوسط لدى المسؤولين في إزالة تلك الفوارق وإزاحة تلك العقبات التي تولد في النفوس الألم والمرارة ولا يستفيد منها سوى الطامعون والانتهازيون والذين يسعون لشق الصف وفصم الوحدة والتماسك بين مختلف الطوائف الإسلامية كيما تنمو مطامعهم وهؤلاء هم كثيرون من مستعمرين ومنتهزين ونصابين وعملاء مأجورين.

يا صاحب السمو إننا ونحن نتقدم لسموكم حول موضوع قضى العلم -كما قضت التعاليم الإسلامية عليه في مهده- وهو التفرقة الطائفية ويؤسفنا كل الأسف أن نقدم مثله في هذا القرن العشرين عصر العلم عصر الصواريخ وغزو الفضاء- وكان بودنا أن نقدم ما يمكن عوده بالخير العميم علينا وعلى الآخرين. وأن تتضافر الجهود -من مسؤولين ومواطنين- في النهوض بهذه المملكة في شتى الميادين العمرانية والإنشائية والزراعية والصناعية. كي تستطيع أن تقف على قدميها مرفوعة الرأس عالية الهامة بين الدول والشعوب الأخرى. في الوقت الذي تتزاحم فيه الأمم على سابق الرقي والحضارة ولكن ماذا نملك وما حيلتنا ونحن بعد لم يُعترف بنا في أبسط الحقوق.

يا صاحب السمو. نرجو ألّا نكون قد أزعجنا سموكم وملكنا عليه شيئاً من وقته الثمين. كما نرجو أن يتسع صدر سموكم لقبول تلك الرسالة. فسموكم وعد ولا شك بأنه سيبرّ بوعده. هذا والله يتولى سموكم بعين رعايته وعنايته.

١٠/ ٨/ ١٣٨٠هـ

الوثيقة رقم: ٤٨

رسالة إلى ولي العهد فيصل -الملك فيما بعد- مؤرخة في شوال ١٣٨٢هـ وقّعها كبار علماء الشيعة ووجهائهم تحوي مطالب متعددة.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء وولي العهد المعظم

بعد تقديم عظيم التجلّة والاحترام

لقد سُر جميع أبناء المنطقة الشرقية بقدوم سموكم في زيارته لها ووقوفه عن كثب على أحوالها، وتجلّت الفرحة في هذا السرور العارم الذي شمل الكل وعمّ الجميع. وإن القطيف بجميع أهاليها على اختلاف مستوياتهم في مدنهم وقراهم هم دائماً وأبداً في طليعة تلك المجموعة التي تهتف بالولاء وتنم عن الإخلاص، وتسابق للتعبير عن الفرحة والابتهاج لما يتبادر إلى أذهاهم من أنهم يواجهون حاكماً تتجلى فيه روح المفاهمة ومشاركة الأفراد فيما يشعرون به من ألم أو أمل، ويدرس بنفسه قضاياهم ويتفهم أمورهم، إن على الصعيد الفردي أو على الصعيد العام.

وهذا ما حفز فينا الرغبة بأن نتقدم لسموكم معربين عن حاجة القطيف إلى نظرة عطف شاملة، يرعاها سموكم بعينه، ويتعهدها ببصيرته، كيما تكتمل الصورة المثالية التي هي هدف الجميع في كافة المناطق.. ونعني بها رفع مستوى البلاد في حقول التعليم والصحة وتكافؤ الفرص ونشر العمران بفتح الطرق وسفلتتها والنهوض بالنواحي الاجتماعية والتجارية والصناعية والزراعية بوضع خطة شاملة تنفذ على مراحل لجميع المرافق، شبهاً بمشاريع السنين التي تتبعها الدول حديثة النهوض والتطور بحيث يتم التنفيذ وفقاً للخطة المرسومة.

صاحب السمو، إنه من دواعي اعتزازنا أن كان لنا شرف المشاركة في إرساء دعائم هذه المملكة العامرة، في أوقاتها العصيبة من الناحية المالية.. وشعور المشاركة عن تفان ومحبة هو ما أكد أواصر الولاء والتجاوب بيننا وبين حكومتنا الرشيدة منذ عهدها حتى الآن وإلى ما شاء الله.

وكنا نتطلع إلى ذلك اليوم الذي تقف فيه المملكة على قدميها رافعة الرأس شامخة الجبين من حيث استقرارها من الناحية المالية، حتى قيض الله لها البترول، فتفجرت ينابيعه من أرض المنطقة الشرقية، وبدأت الحكومة خططها الإصلاحية في جميع المجالات، فصرنا نتابع تلك الخطط ونراقب سير الإصلاح ونطالب المسؤولين شمولنا به.

غير أنه لم تنل القطيف خلال سنينها الطويلة إلا النزر اليسير جدًّا في الثلاث سنين الأخيرة من طريق البلدية وفي مشروع وزارة الزراعة وسفلتة طريق واحد فقط، بل وانتقل منها ثقل الإدارات وسُلب منها بعض ما كانت تتمتع به من الحقوق المشروعة لأي مواطن أو مواطنين، وتحوّلت مطالبتنا من رجوات تحقيق الإصلاح إلى رجاء الاعتراف بنا كجماعة مسلمة شيعة يظللها علم الدولة، لهم ما لإخوانهم السنة من الكرامة، ويطلبون الإبقاء على وجودهم وكيانهم باحترام صكوكهم وأوقافهم وقضاتهم وقبول شهادتهم ودخول كتبهم ومساواتهم مع المسلمين الآخرين، إذ الجميع سواسية أمام الله والحق والعدالة، والوطن للجميع.

ومعرفة منا بحزم وحنكة سموكم وبصيرته في الأمور ومضاء عزمه واعتباره الكل سواء، قدمنا هذا العرض لمقام سموكم راجين أن تنال البلاد على يد سموكم أمنيتها وتحقيق ما تصبو إليه، ونود أن نذكر بعض الأشياء الهامة التي تحتاجها البلاد فعلاً كدليل على حرمانها من المرافق العامة، وكشيء لا يمكنها أن تنهض بدونه، وأنتم ترغبون نهضتها وتباركونها وتسعون جادين لتحقيقها، ومن ذلك:

أولاً: احترام مذهبنا الجعفري -لأنه مذهب إسلامي معترف به- والسماح لكتب الشيعة بالدخول.

ثانياً: منح القضاء الجعفري كامل الحقوق واعتبار صكوك قضاة الشيعة وإجراء التسجيل عليها، إذ لا معنى لتخصيص قاضٍ للشيعة، في الوقت الذي ترفض صكوكه لدى كاتب العدل أو في المحاكم الشرعية حال حدوث النزاع بين المتخاصمين.

ثالثاً: قبول شهادة الشيعي على أخيه السني مثلما تقبل شهادة السني على الشيعي وإشراك أهالي القطيف في عموم الوظائف والترشيحات وكتابة العدل والتدريس، وقد رفعنا للمقامات السامية حول هذه النقاط بالذات، وآخرها ما رفعناه لسموكم صورة الكتاب الموجه إلى سمو أمير المنطقة الشرقية.

رابعاً: إيجاد مستشفى كامل مجهز يتناسب مع سعة البلاد وتكاثر سكانها، وزيادة فتح مستوصفات بالقرى، ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد الآن بالقطيف مستشفى، إذ انهار المستشفى الصغير الذي كان موجوداً ونصح المهندسون بإزالته.

خامساً: فتح مدارس ثانوية، فإن من الغريب حقًّا أن تنتشر المدارس الابتدائية في القطيف وقراها ولا تنال مدرسة واحدة تضم الأعداد التي تنهي الدورة للسادس الابتدائي في مدارس القطيف.

سادساً: إصلاح ميناء القطيف إصلاحاً جذريًّا وتمديد طوله إلى عمق تصله السفن الكبيرة، فإن الميناء كما يعلم سموكم هي شريان الحركة التجارية، وقد كانت الجهات الرسمية تدرك كيف لعبت ميناء القطيف ولعب تجارها دوراً هامًّا في نمو الحركة التجارية. وقد بدأت فكرة إصلاح الميناء عند المسؤولين منذ عام ١٣٦٠هـ، إلا أن التغاضي المستمر ينم عن نتيجة مقصودة أو لا مقصودة، هي هجر ميناء القطيف والاستغناء عنه.. وهذه ناحية خطرة جدًّا تهدد مستقبل البلاد في حياتها المالية والاقتصادية، لأن ميناء القطيف يستقبل البضائع التي يستوردها التجار ويصدر حاصلات البلاد من التمر والسلوق ونحوهما. وتعدد الموانئ أمر تأخذه الدول بعين الاعتبار، ثم إن مركزية المرافق العامة يفقد التناسب بين المناطق ويوجد التفاوت البعيد. وإن البضائع تصل سالمة وتتعرض للتلف عند وصولها مرفأ السلام، وإن أقسام مبنى الجمرك والمستودعات تعتبر منفصلة عن بعضها حين مد البحر.

سابعاً: تخصيص مبالغ تتفق وحاجة البلاد للمشاريع العامة لفتح الطرق العامة وإنشاء بعض المرافق، وكنا قد رفعنا لسموكم عند صدور موازنة الدولة لعام ٨٢ - ٨٣هـ بهذا الصدد.

ثامناً: فتح مراكز إطفاء في القرى الرئيسية ومد شبكة خطوط تلفون فيها.

تاسعاً: دفع التعويضات عن الأملاك التي قطعتها وزارة الزراعة في مشروع الصرف، إذ إنها أضرت بمن أخذ المشروع أملاكهم والبعض من أهل البلاد لا يملك إلا ما أخذه المشروع.

عاشراً: إيجاد مكابس للتمور تضم معاصر للدبس. التي تذهب الآن بأبخس

الأثمان، وأهملت من جرائها حقول النخيل التي هي مورد الأهالي، والارتباط مع بعض الدول لتصدير التمور إليها.

أحد عشر: فتح بنك تسليف زراعي، وهذا ما تحتمه ضرورة الحياة التقدمية التي تريد إنعاش الريف وتطوير الزراعة وتحسين وسائل الإنتاج الزراعي.

اثناء عشر: ربط منطقة القطيف مع القرى بشبكة طرق معبدة ليسهل نقل الحاصلات الزراعية وتموين القرى واستعجال حالات الطوارئ كالولادة وأمثالها.

ثلاثة عشر: بناء سجن صحي حديث، حيث إن السجن الحالي قديم متهدم متعفن لا يصلح حتى مربضاً للحيوانات.

هذه بعض المطالب الهامة التي تحتاجها البلاد عرضناها على سموكم راجين تحقيقها في أقرب فرصة، فإن سموكم حريص على تفهم وقبول حاجات أبناء شعبه، مع إلفات نظر مقام سموكم بأن من بين هذه المواد ما هو خاص نظره بسموكم وهو الذي يتعلق بقاضيا الشيعة، وهي الثلاث المواد الأولى. وحيث إن بقيتها يتعلق بجهات اختصاص أخرى التي هي الوزارات، فنرجو التكرم بإعطاء التوصية لكل وزارة كي تقوم بها عليه.

وأخيراً يسرنا أن نعرب لسموكم عن رغبتنا في أن يتسع عفو سموكم لإطلاق أبنائكم المسجونين -السياسيين- فإنكم ما زلتم بين الفينة والأخرى تتفضلون بالعفو عمن أذنب وأجرم حتى من الناحية الأخلاقية والجنائية.

حفظ الله سموكم ورعاكم ورعانا بعهدكم الزاهر.

شوال ١٣٨٢هـ.

الموقعون: خادم الشريعة الإسلامية محمد صالح المبارك، خادم الشرع الشريف فرج العمران، خادم الشرع حسين البريكي، خادم الشرع الشريف أحمد الشيخ منصور آل سيف، خادم الشرع الشريف محمد علي بن حسين الخنيزي، حسن الجشي، منصور نصر الله، مبارك أبو السعود، محمد سعيد الجشي، حسن علي المرزوق، عبدالله قطري، وغيرهم.

رابعا : ايجاد مستشفى كامل مجهز يتناسب مع سعة البلاد وتكاثر سكانها ، وزيادة فتح مستوصفات بالقرى ، ويحسن الجدير بالذكر انه لا يوجد الآن بالقطيف مستشفى ، اذ انهار المستشفى الصغير الذى كان موجودا ونصح المهندسون بازالتـه .

خامسا : فتح مدارس ثانوية ، فانه من الغريب حقا ان تنتشر المدارس الابتدائيه في القطيف في الوقت نفسه وقراها ولا [illegible] التي تنتهي الدراسة للسادس الابتدائي في مدارس القطيف .

سادسا : اصلاح ميناء القطيف اصلاحا جذريا وتمديد طوله الي عمق تصله السفن [illegible] ، فان الميناء كما يعلم سموكم هي شريان الحركة التجاريه ، ولقد كانت الجهات الرسميه تدرك كيف لعبت ميناء القطيف ولعب تجارها دورا هاما في نمو الحركه التجاريه ، ولقد بدأت فكرة اصلاح الميناء عند المسؤولين منذ عام ٧٦٠ ١٣هـ الا ان التفاني المستمر تم من نتيجة [illegible] لا يقصدون [illegible] هجر ميناء القطيف والاستغناء عنه ، وهذه ناحية خطرة جدا تهدد مستقبل البلاد في حياتها الماليه والاقتصاديه ، لأن ميناء القطيف يستقبل البضائع التي يستوردها التجار ويصدر حاصلات البلاد من التمر والسلوق ونحوها ، وتعدد الموانئ امر تاخذه الدول بعين الاعتبار ، ثم ان مركزية المرافق العامه يقلل التناسب بين المناطق ويوجد التفاوت البعيد ، وان البضائع تصل سالمة وتتعرض للتلف عند وصولها مرفأ السلامه ، وان الساحل يحيط الجمرك والمستودعات تعتبر منفصلة عن بعضها حين مد البحر .

سابعا : تخصيص مبالغ تتفق وحاجة البلاد للمشاريع العامه لفتح الطرق العامه وانشاء بعض المرافق ، وكنا قد رفعنا [illegible] لسموكم عند صدور ميزانية الدوله لعام ٨٢–٨٣ بهذا الصدد .

ثامنا : فتح مراكز اطفاء في القرى الرئيسيه ومد شبكة خطوط تلفون لها .

تاسعا : دفع التعويضات عن الاملاك التي قطعتها وزارة الزراعة في مشروع الصرف اذ انها اضرت بعض اخذ المشروع املاكهم والبعض من اهل البلاد لا يملك الا ما اخذه المشروع .

عاشرا : ايجاد كابس للتمور تتم معاصر الدبس التي تذهب الآن بابخس الاثمان واهملت من جرائها حقول النخيل التي هي مورد الاهالي ، والارتباط مع بعض الدول لتصدير التمور اليها .

احد عشر : فتح بنك تسليف زراعي ، وهذا ما تحتمه ضرورة الحياة التقدميه التي تريد انعاش الريف وتطوير الزراعة وتحسين وسائل الانتاج الزراعي .

اثنا عشر : ربط منطقة القطيف مع القرى بشبكة طرق معبده لتسهيل نقل الحاصلات الزراعيه وتموين القرى واستعجال حالات الطوارئ كالولادة وامثالها .

ثلاثة عشر : بناء سجن صحي حديث ، حيث ان السجن الحالي قديم متهدم متعفن لا يصلح حتى مربضا للحيوانات .

هذه بعض المطالب الهامه التي تحتاجها البلاد عرضناها على سموكم راجين تحقيقها في اقرب فرصه فان سموكم حريص على تفهم وقبول حاجات ابناء شعبه ، مع الفات نظر مقام سموكم بان من بين هذه المواد ما هو خاص نظره بسموكم وهو الذي يتعلق بقضايا الشيعه ، وهي الثلاث المواد الاولى ، وحيث ان بقيتها يتعلق بجهات اختصاص اخرى التي هي الوزارات ، فنرجو التكرم باعطاء التوصية لكل وزارة كي تقوم بما عليها .

واخيرا يسرنا ان نعرب لسموكم عن رغبتنا في ان يشمل عفو سموكم لاطلاق ابنائكم المسجونين ، فانكم ما زلتم بين الفينة والاخرى تتفضلون بالعفو عمن اذنب واجرم حتى من الناحية الاخلاقية والجنائيه ، حفظ الله سموكم ورعاكم ورعانا بحمدكم السـ[illegible]

الزاهر : ١١١ / ١٠ / ١٣٨٢هـ

خادم الشريعة الاسلاميه [illegible]

خادم الشرع الشريف [illegible]

محمد صالح المبارك [illegible]

[illegible]

الوثيقة رقم: ٤٩

وفد القطيف ينتظر ولي العهد فيصل مدة تسعة أيام في الرياض لعرض قضاياهم عليه.

صاحب السمو رئيس مجلس الوزراء وولي العهد المعظم الرياض

يتشرف وفد القطيف برفع تهانيه القلبية بعودة سموم كما نرفع بأننا منذ تسعة أيام بالرياض ننتظر العودة السامية فإن أهالي القطيف من العلماء والعمد والأعيان أبرقوا لسموكم برقم ٢٢٠ في ٧/ ١١/ ١٣٨٢هـ بإيفادنا لعرض وجهة نظرهم فيما يتعلق بقضايا الشيعة المذهبية منتظرين التفضل للتشرف بمقابلة سموكم لأجل ذلك رعاكم الله. فندق النصر الجديد.



الوثيقة رقم: ٥٠

شكلت لجنة لدراسة حاجات القطيف، وشارك أهالي المدينة في صياغة المطالب، صدر بعدها تقرير وزع على الوزارات لمراعاة المنطقة طبقاً للأمر الملكي في ١٨/ ٦/ ١٣٩٨هـ. الوثيقة رسالة من نائب وزير الداخلية إلى أمير الشرقية في ٢٨/ ٦/ ١٣٩٨هـ. غير أن وقت الإصلاح قد فات، فبعد أقل من سنة ونصف تفجرت الانتفاضة ضد الحكم السعودي وتوابعه.

وزارة الداخلية

الإدارة العامة للتفتيش

سري

صاحب السمو أمير المنطقة الشرقية الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نبعث لسموكم من طيه الأمر السامي الكريم رقم ١٤٧٤٠ تاريخ ١٨/ ٦/ ٩٨هـ الصادر بالموافقة على توصيات اللجنة المشكلة لدراسة ما تعانيه منطقة القطيف من التخلف والتأخر في جميع المجالات، حيث زودت جميع الوزارات ذات العلاقة بنسخة منه مع نسخة من تقرير اللجنة للاهتمام واتخاذ ما يلزم فيما يخص كل منها.

نود الاطلاع على الموضوع والتأكيد على الجهة المختصة لديكم والجهات المعنية بما يخصها وإبلاغ الأشخاص المبرقين للمقام السامي من أهالي القطيف بما انتهى إليه الأمر

ولسموكم تحياتنا..

نائب وزير الداخلية

أحمد بن عبد العزيز

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية

الادارة العامة للتفتيش

/ سـري /

صاحب السمو امير المنطقة الشرقيــة — المرقس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

نبعث لسموكم من طيه الامر السامي الكريم رقم ١٤٧٤٠ تاريخ ١٨/٦/٩٨هـ الصادر بالموافقه على توصيات اللجنه المشكله لدراسة ما تعانيه منطقة القطيف من التخلـف والتأخر في جميع المجالات . حيث زودت جميع الوزارات ذات العلاقـة بنسخة منه مع نسخة من تقرير اللجنه للاهتمام واتخاذ مايلزم فيما يخص كل منها .

نود الاطلاع على الموضوع والتأكيد على الجهه المختصه لديكم والجهات المعنيه بما يخصها وابلاغ الاشخاص المرقين المقام السامي من اهالي القطيف بما انتهـى اليـه الامـر .

المراجيه ولسموكم تحياتنا ...

٦/٢٨
٩

نائب وزير الداخليـة
احمد بن عبدالعزيز

الوثيقة رقم: ٥١

بعد الانتفاضة في محرم ١٤٠٠هـ صدر أمر ملكي بربط بلدية القطيف، بوزارة البلديات بشكل مباشر لإصلاح الوضع وامتصاص النقمة، ثم عادت الأمور إلى ما كانت عليه. رسالة إلى وزير البلديات مؤرخة في ٢٥/ ٥/ ١٤٠٩هـ تطالبه بإعطاء القطيف ما تستحقه من اهتمام خاص.

حضرة صاحب المعالي وزير الشؤون البلدية والقروية المحترم

صورة مع الاحترام إلى مقام رئيس مجلس الوزراء الموقر

صورة مع الاحترام إلى صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد عرفنا في معاليكم الحرص التام والإسهام الكبير في مسيرة ونهوض هذا البلد العزيز -المملكة العربية السعودية- والوصول به إلى أعلى مراتب التقدم والازدهار تحت قيادة وبرعاية خادم الحرمين الشريفين والدنا المحبوب -الملك فهد وولي عهده الأمين- ولذلك رأيا لزاماً أن نرفع إلى معاليكم حول بلدكم الحبيب القطيف لاعتقادنا أنه لا يمكن أن تكون عند معاليكم محل ازدراء وتغافل لأنها جزء من المملكة وتستظل بعلم دولة خادم الحرمين الشريفين، الذي يحكم ولا يفرق بين منطقة وأخرى أو جماعة وآخرين بل فرداً وآخر، لأنه وجميع من يعملون معه يسيرون بالعدل وينتهجون سبيل تحقيق المصلحة. ذلك لأن الحكم يقوم على الإسلام الذي لا يظلم أحداً. حينما ألحقت بلديات القطيف كلها بأمانة مدينة الدمام بعد أن استحدثت الأمانة سكتنا عن المطالبة بفصلها لأنها تستحسن في رأينا بلدية مستقلة من فئة أ، لها كامل الصلاحية فضلاً عن أن تكون لها أمانة مستقلة إذ ليس ذلك عليها بكثير لاتساع رقعتها وتعدد البلديات فيها وكذلك مدنها وقراها بحيث قارب سكانها الأربعمائة ألف نسمة غير أننا لم نستعجل الأمور بانتظار ما يسفر عنه ذلك الدمج فلعل فيه الخير إلا أن ما اسفرت عنه الأيام والنتائج كان مخيباً لآمالنا وعكس ما نتوقعه تماماً الأمر الذي حز في نفوس الجميع ولا يرضى به المسؤولون الكرام فإن النتائج كانت:

أولاً: لقد حرمت القطيف من المشاريع التي تعود على البلاد وأهلها بالخير وتقوي حركة الأخذ والعطاء وتدفع النمو الاقتصادي بما يخفف من حالة الركود التي تشهدها المنطقة ويعين المواطنين على رفع مستوى المعيشة.

ثانياً: لقد جرت محاولات وما تزال من قبل المسؤولين في الأمانة بنقل المرافق الباقية في القطيف إلى الدمام كالورش والكراجات وسوق بيع الأسماك بالجملة والمسلخ وهكذا. فكأن القطيف في نظر البعض لا تستحق الحياة الكريمة لتكون ذات نمو وحركة وازدهار وتقدم فبينما أهلها يرونها في ذات الاستحقاق الكبير لأنها الأم ولأنها الأقدم والأحوج التي تحتاج إلى تعويض عما فاتها.

ثالثاً: نتيجة لتلك التبعية فقد نزعت كافة الصلاحيات من بلدياتها وأصبحت فروعاً صغيرة لا قيمة لها حتى بلديتها -بلدية منطقة القطيف- قلصت صلاحيتها إلى أبعد الحدود وصار المواطن في القطيف يتعب من كثرة التعقيب على معاملاته ويضيع عليه كثير من الوقت والمال والتعب بما لا فائدة منه ولا محصلة منه سوى الخسران لهذا نرجو من معاليكم كل الرجاء باسم المصلحة العامة فصل القطيف عن الأمانة وإعطاء بلديتها الدرجة اللائقة بها مع منحها الصلاحية الكافية لتكون مرتبطة بالوزارة رأساً، وإلحاق بلديات القطيف بها كالسابق.

ليست مدينة رحيمة أو الجبيل أو ابقيق أو غيرها الأقل مساحة وسكاناً وأهمية أحق منها باستقلال البلدية. ولا شك أن معاليكم يقدر شعورنا ويحفظ لنا كرامتنا لحبكم الخير تحقيقاً إلى رغبة خادم الحرمين الشريفين بما يدخل السرور على أبنائه. حفظكم الله والله الموفق.

٢٥/ ٥/ ١٤٠٩هـ

أهالي القطيف

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب المعالي وزير الشئون البلدية والقروية — المحترم

صورة مع الاحترام الى مقام رئيس مجلس الوزراء — الموقر

صورة مع الاحترام الى صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية — المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد عرفنا في معاليكم الحرص التام والاسهام الكبير في سيره ونهوض هذا البلد العزيز المملكة العربية السعودية والوصول به الى أعلى مراتب التقدم والازدهار تحت قيادة ورعاية خادم الحرمين الشريفين والدنا المحبوب الملك فهد وولي عهده الامين ولذلك رأينا لزاما أن نرفع الى معاليكم حول بلدكم الحبيب القطيف لاعتقادنا أنه لا يمكن أن تكون عند معاليكم محل ازدراء وتغافل لانها جزء من المملكة وتستظل بعلم دولة خادم الحرمين الشريفين الذي يحكم لا يفرق بين منطقة وأخرى أو جماعة وأخرى بل فردا وآخر كافة وجميع من ينطوي تحته يسيرون بالعدل وينتهجون سبيل تحقيق المصلحة . ذلك لان الحكم يقوم على الاسلام الذي لا يظلم أحدا . حينما الحقت بلديات القطيف كلها بامانة مدينة الدمام بعد أن استحدثت الامانة سكتنا عن المطالبة بفصلها لانها تستحق في رأينا بلدية مستقلة من فئة أ لهما كامل الصلاحية فضلا عن أن تكون لها أمانة مستقلة اذ ليس ذلك عليها بكثير لاتساع رقعتها وتعدد البلديات فيها وكذلك مدنها وقراها بحيث قارب سكانها الاربعمائة الف نسمة غير أننا لم نستعجل الامور بانتظار ما يسفر عنه ذلك الدمج فلعل فيه الخير الا أن ما أسفرت عنه الايام والليالي كان مخيبا لآمالنا وعكس ما نتوقعه تماما الامر الذي حز في نفوس الجميع ولا يرضى به المسئولين الكرام فان النتائج كانت كما يلي :-

أولا :- لقد حرمت القطيف من المشاريع التي تعود على البلاد وأهلها بالخير وتقوي حركة الاخذ والعطاء وتدفع النمو الاقتصادي مما يخفف من حالة الركود التي تشهدها المنطقة ويعين المواطنين على رفع مستوى المعيشة .

ثانيا :- لقد جرت محاولات ومازالت من قبل المسئولين في الامانة بنقل المرافق الباقية في القطيف الى الدمام كالبورصة والكراجات وسوق بيع الاسماك بالجملة والمسلخ وهكذا . فكما أن القطيف في نظر المسئولين لا تستحق الحياة الكريمة لتكون ذات نمو وحركة وازدهار وتقدم ينعم أهلها بروحها تعد ذات الاستحقاق الكبير لانها الام ولانها الاقدم والاحوج التي تحتاج الى تعويض عما فاتها .

ثالثا :- ونتيجة لذلك المحو فقد نزعت كافة الصلاحيات من بلدياتها وأصبحت فروعا صغيرة لا صلة لها حتى بلديتها ... بلدية ساحة القطيف فسحب صلاحيتها الى أبعد الحدود وصار المواطن في القطيف يتعب من كثرة التعقيب على معاملاته ويضيع عليه كثير من الوقت والمال والتعب مما لا فائدة منه ولا محصلة منه سوى الخسران

الوثيقة رقم: ٥٢

نايف وزير الداخلية ينفي أن يكون هناك أي اضطهاد للشيعة، ويدَّعي أن حقوق المواطنة متساوية.

بالتعاون مع السياسة الكويتية .. تنشر هذا الحديث للأمير نايف :

الشيعة في المملكة ولاؤهم للوطن وليس للمذهب

نريد تطبيقاً أفضل للأمن بين دول مجلس التعاون

نمد يدنا للشعب الإيراني ونريد علاقات طيبة

البحث سيتابل عندنا بما يجب ..

الهند .. كم هي اليوم حديثة متطورة بتطور الزمن وكم هي قديمة بقدم تاريخها ..

● سمو الامير .. هناك من يراهن على ان الشيعة من مواطني المملكة وكانهم اداة لعمل شيء ما مستقبلا .. ينطلق هؤلاء من انهم لا ينالون حقوقهم كاملة ؟

الوطن للجميع

ـ المواطنة هنا لا تحدد المذهب .. ولكنها تحدد الدين . والجوازات

الصادرة عندنا تحدد الدين وهو الاسلام .

والشيعة لهم طقوس يختلف معها المذهب السني . ولا مجال لاصرح بالتفاصيل فالوقت قد يحل ما اختلف عليه هؤلاء وهو خلاف عمره اكثر من الف عام لانه خلاف حوى اسس الغالبية من السنة .. الغالبية من الهيئة لها رأى حوله .. القول بان هناك اضطهادا كلام يبثه راديو ايران [illegible]

والذين [illegible] نة . فمشاريع الخدمات ب[illegible] طق الشيعة نفس مشاريع الخدمات في منطقة الرياض ومناطق المملكة الاخرى .. الذين

اعتدوا على الحرم الشريف ليسوا شيعة . لكنهم عندما جاءوا بجرمهم امر الله به اخذوا جزاءهم وبشدة .. ولا

تفرقة هنا بين مواطن واخر إلا من خلاله تجاوزه عن أصول دينه او خيانة

وطنه .. والشيعة هنا ولاؤهم للوطن وليس للمذهب .. وعندما تتحول هذه المشاعر الى غير هذه الحقيقة فان الوضع يختلف . فالوطن للجميع .

ولا نقبل خيانة الوطن .. والذين يراهنون على أشياء صعبة . فانهم لن يكسبوا الجولة . نحن كساسة نعتمد المواطنة وحقوقها متساوية لدينا ..

يبقى خلاف له اكثر من الف سنة بين مذاهب نحن لا نقررها ولكن اهل العلم المعنيين بذلك اذا كان مطلوب مراعاة

ما عليه اهل المذهب الشيعي .. ومثل انه من المهم أخذ ما عليه أهل السنة ورتبهم تحد هذا .. المذهب يجسد الصراع المذهبي . اعداء الاسلام والوطن . نحن يهمنا شيئا اساسيا هو الولاء للدين والوطن . وراديو ايران يحاول ان ينصب نفسه مكان المساوم على المذهب دون ان يضع اعتبار مشاعر المواطنة لدى مواطني هذه المنطقة خصوصا عندما ينفتح بقضايا وهمية لجهة حقوق مهضومة كالتي يتحدث عنها في المجتمع البحريني . والغاية منها في النهاية مكاسب سياسية لصالح دولة غير عربية . المراهنة على مثل هذا مراهنة خاسرة .

انتهى الحديث بعد ان ازف وقت صلاة الظهر . وتركت سمو الامير ليمارس واجبات دينه قبل ان يعود مرة اخرى لعشرات الملفات ومئات القضايا العامة والفردية .

الوثيقة رقم: ٥٣

أمير الشرقية يقول: القول بأن المنطقة (الشرقية) مغبونة، كلام يردده الإعلام الذي يريد السوء لمنطقتنا!!

في حوار شامل وصريح دام نحو ساعتين مع سمو أمير المنطقة الشرقية

شعوب المنطقة ربطا مطلبها الأهم البنود أمام لقاء القمة الخليجي المقبل

تعاون العسكري الذي تعيشه دول

نطقة هو البدايات الحقيقية لدفاع

ترك وقد وصل الى حد مريح للنفس

لم لدينا القدرة على حماية المنطقة الشرقية عند اللزوم

ما يجري في الشرق الأوسط مسرحية.. وإسرائيل أثبتت أنها لا تريد السلام

لا نستطيع القول ان المنطقة مغبونة

□ سمو الامير.. هناك من يتحدث عن غبن ظاهر لهذه المنطقة، فهل قدومكم لها وبتكليف من صاحب الجلالة جاء لازالة هذا الغبن؟.

- المنطقة الشرقية منطقة شاسعة كما هي مدن المملكة الاخرى والخدمات المعمولة فيها قد لا تظهر بشكل واضح، انا بعد ان تسلمت مهام عملي قمت بزيارات ميدانية لمواقع الخدمات العامة لم تكن هذه المواقع ظاهرة بالنسبة لي قبل الزيارات الميدانية لقد وجدت ان مستوى ادائها جيد مثلا ميناء الدمام، جامعة الملك فيصل، مشاريع الطرق لنترك المشاريع الصناعية الضخمة فتلك مشاريع منتجة لها وضع اخر لقد عايشت مشاريع الخدمات في الفترة القصيرة منذ توليت مهام عملي لقد عايشتها. نعم لا اقول انها وصلت درجة الكمال لكنها لم تصل درجة القول بأن المنطقة مغبونة، هذا كلام يردده الاعلام الذي كان يريد السوء لمنطقتنا، نعم هناك
الاعلام الذي كان يريد السوء لمنطقتنا، نعم هناك
الكثير الذي يجب ان يعدل هنا والكثير لا يحتاج لاكثر من ترتيب اوليات لقد وجدت من المناسب ان يكون لي لقاء اسبوعي نجتمع فيه مع فعاليات المنطقة الشرقية الاقتصادية والاجتماعية والشباب نجتمع مع هؤلاء ونجمعهم برجال الجهاز الرسمي نطرح مشاكلنا بشكل جماعي نتحدث عنها بمكاشفة سريعة ما نرى الاسراع في انجازه يجري العمل به وما نعتقد انه ليس من الاوليات يجري ترتيب امره وفق ميزانيات قادمة.

جريدة الجزيرة - العدد (٤٧٧٢) - ٨/ ٢/ ١٤٠٦هـ.

الوثيقة رقم: ٥٤

نموذج من الفتاوى التي تكفر الشيعة ولا تعترف بإسلامهم.

عليك باتباع أحد المذاهب الأربعة

السؤال: إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة مثلاً؟

والجواب: على المسلم أن يتبع ما جاء عن الله ورسوله إذا كان يستطيع أخذ الأحكام بنفسه وإذا كان لا يستطيع ذلك سأل أهل العلم فيما أشكل عليه من أمر دينه ويتحرى أعلم من يتحصل عليه من أهل العلم ليسأله مشافهة أو كتابة.

ولا يجوز لمسلم أن يقلد مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية ولا أشباههم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والجهمية وغيرهم. وأما انتسابه إلى بعض المذاهب المشهورة فلا حرج فيه إذا لم يتعصب للمذهب الذي انتسب إليه ولم يخالف الدليل من أجله.

بسم الله الرحمن الرحيم

اليوم

جريدة يومية تصدر عن دار اليوم للصحافة والطباعة والنشر بالدمام

[redacted]

الجمعة ٢٥ محـرم ١٤٠٨هـ ١٨ سبتمبر ١٩٨٧م العـدد ٥٦٠٨

ركن الإفتاء

اجاب على هذه الفتاوى
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء

الحمدلله و الصلاة والسلام على من لانبي بعده واله وصحبه وبعد :

عليك باتباع احد المذاهب الاربعة

السؤال : ان بعض الناس يرى انه يجب على المسلم لكي تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح ان يقلد احد المذاهب الاربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الامامية ولا الشيعة الزيدية فهل توافقون فضيلتكم على هذا الراي على اطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة مثلا :

والجواب : على المسلم ان يتبع ماجاء عن الله ورسوله اذا كان يستطيع اخذ الاحكام بنفسه واذا كان لايستطيع ذلك سال اهل العلم فيما اشكل عليه من امر دينه ويتحرى اعلم من يتحصل عليه من اهل العلم ليسأله مشافهة او كتابة .

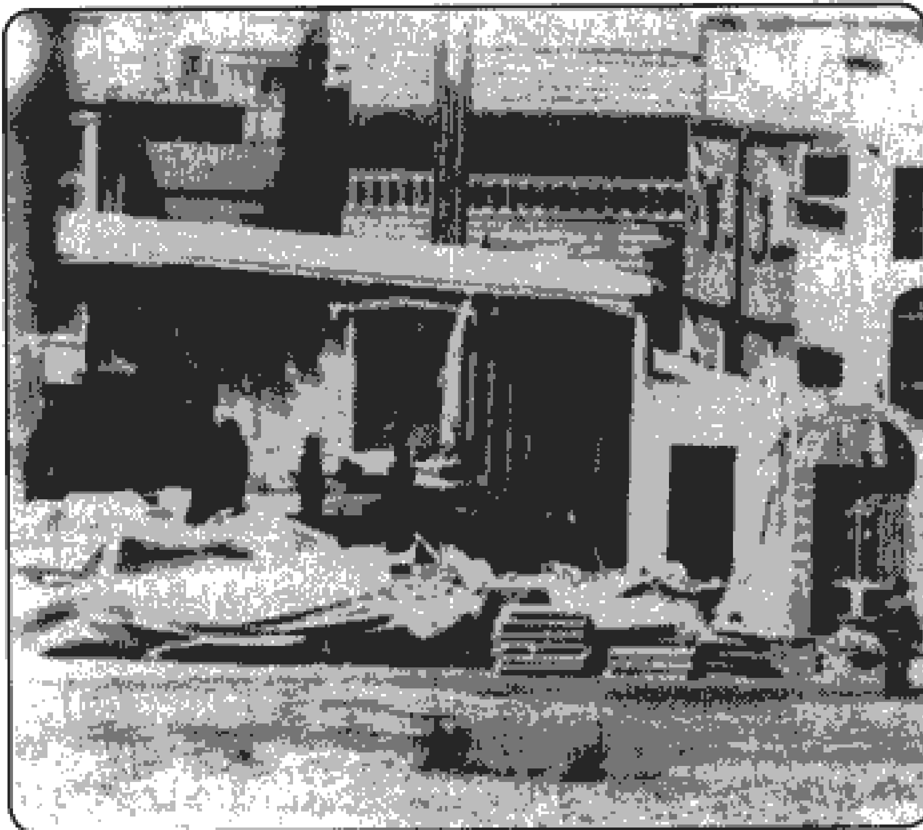
ولايجوز للمسلم ان يقلد مذهب الشيعة الامامية ولا الشيعة الزيدية ولااشباههم من اهل البدع كالخوارج والمعتزلة والجهمية وغيرهم واما انتسابه الى بعض المذاهب الاربعة المشهورة فلاحرج فيه اذا لم يتعصب للمذهب الذي انتسب اليه ولم يخالف الدليل من اجله .

نـشرت هـذه الفتـوى في جريـدة اليوم قبل يـوم من لقاء وجهاء شيعة الأحسـاء والقطيف مع الملك في ٢٦/ ١/ ١٤٠٨هـ.

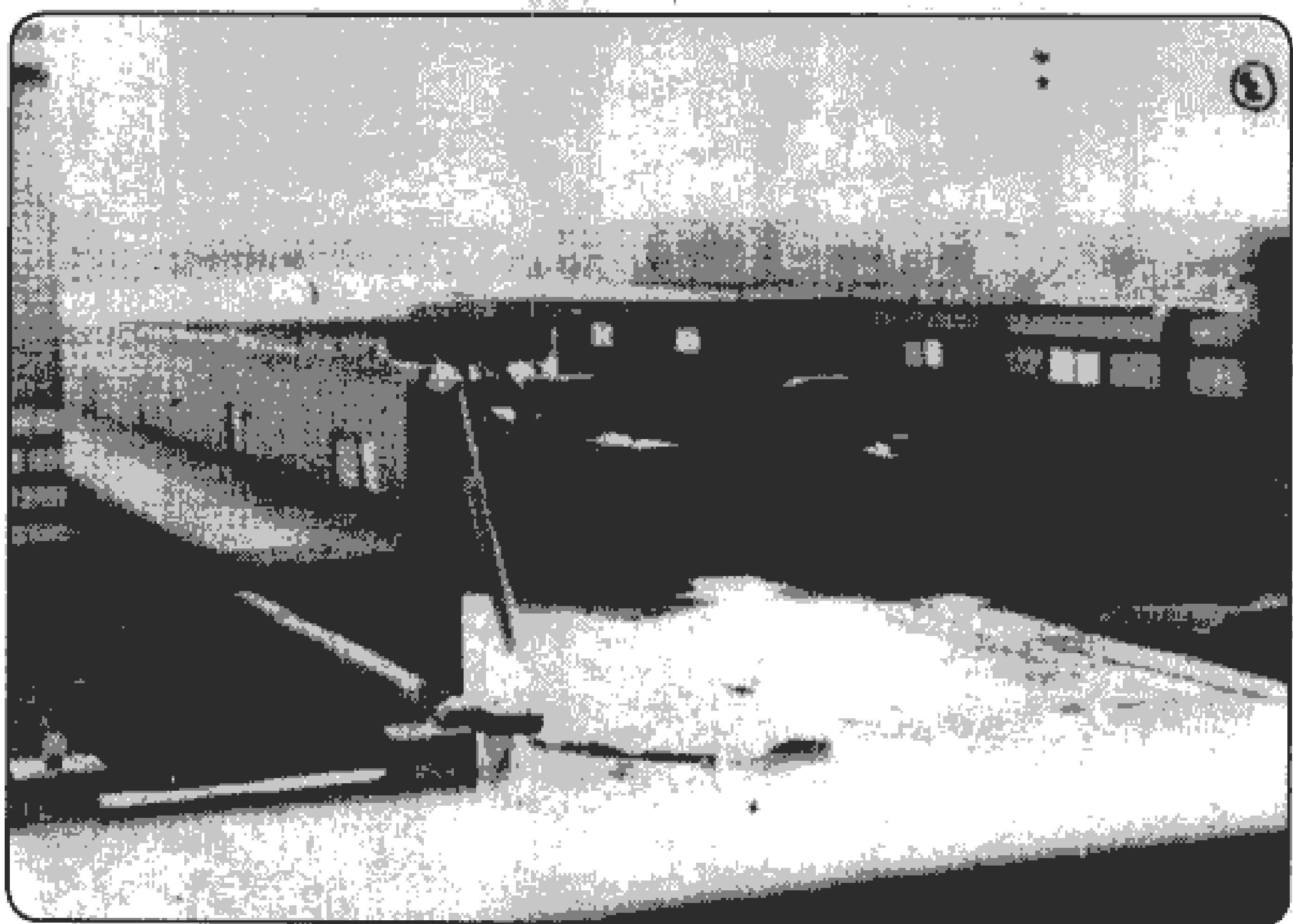
الوثيقة رقم: ٥٥

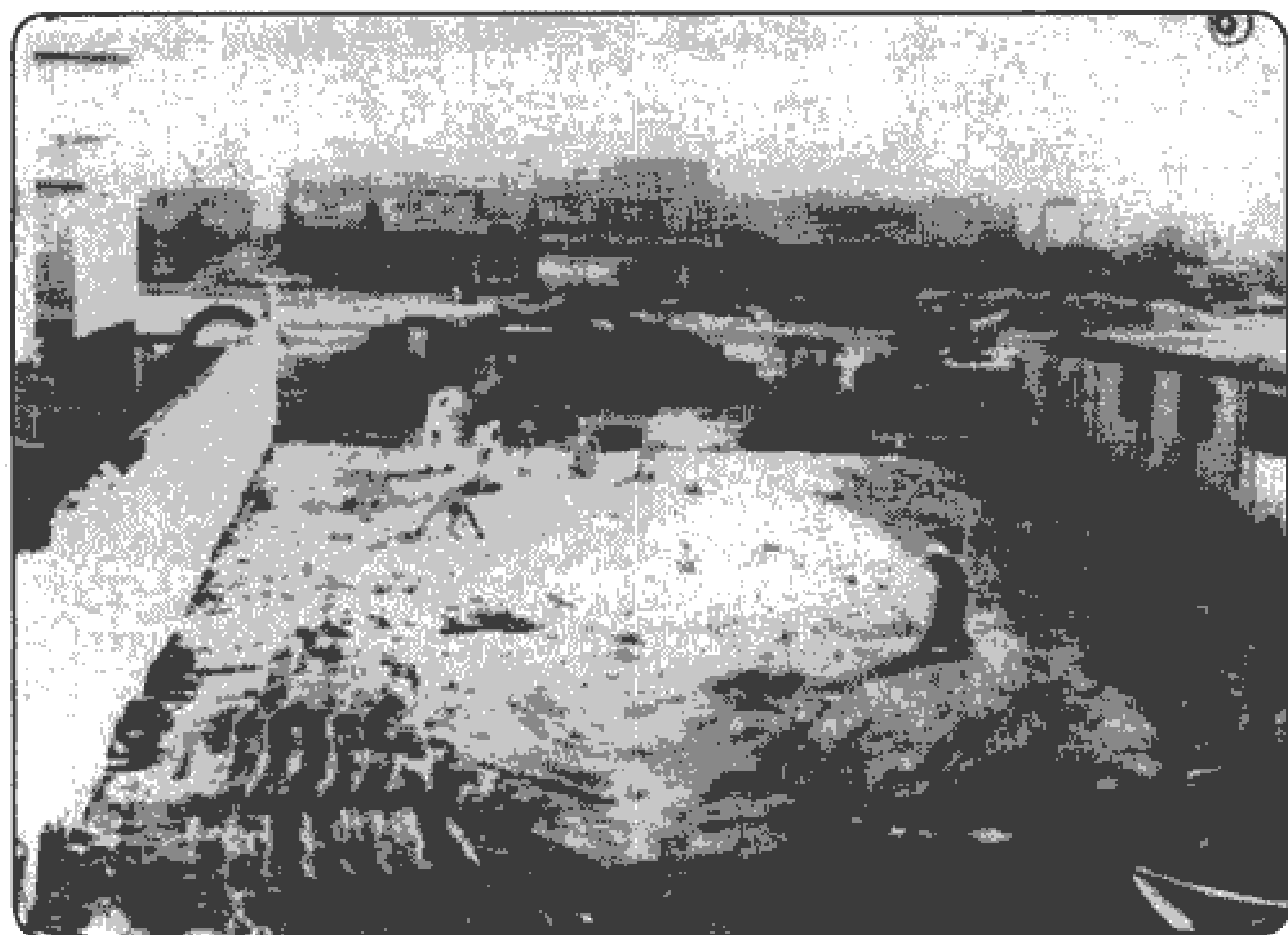
الجنود وجرافاتهم يهدمون مسجد الشيعة في منطقة «بورشيد» بالدمام والصور الست تسجل مراحل الهدم.



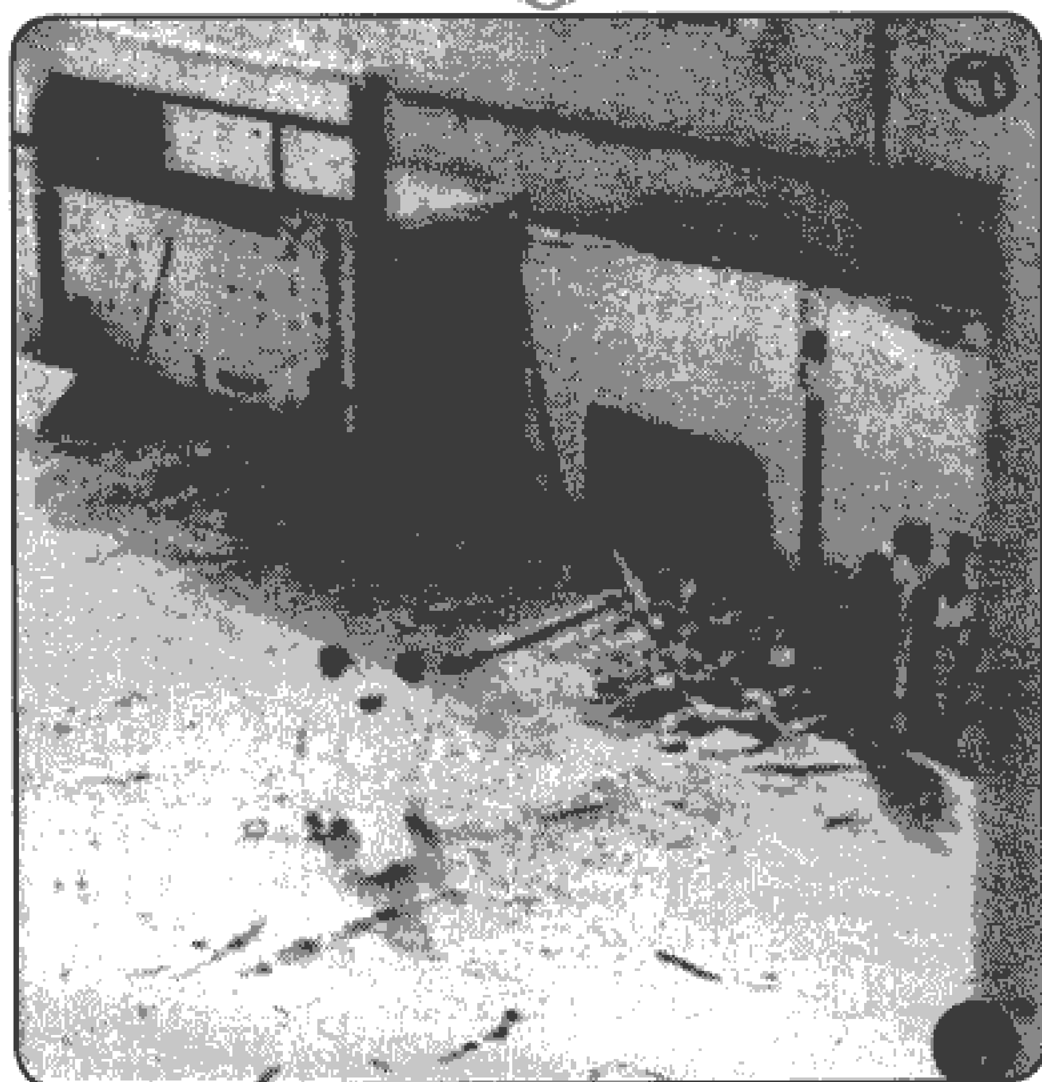












الوثيقة رقم: ٥٦

وولي العهد، الأمير عبدالله ينكر ذلك في لقائه مع جريدة السياسة الكويتية، ويقول: «لك أن تذهب إلى هناك وتتأكد..!»

السياسة

الثلاثاء ٢٢/٣/١٩٨٣

● سمو الامير : وانت تتحدث عن العدالة الاجتماعية ، هناك من قال ان اضطرابات قد حدثت في المنطقة الشرقية سببها هدم مسجد للشيعة هناك ؟

ج : هذا لم يحدث ! ولك ان تذهب الى هناك وتتاكد . ان هذه الشائعات تدخل في جو تلك الحرب النفسية التي اعتادت عليها المملكة العربية السعودية . الشيعة كمواطنين سعوديين يحق لهم ان يتمتعوا بالعدالة الاجتماعية التي يتمتع بها الجميع .

من مقابلة ولي العهد التي انكر فيها الجريمة

السبت ١٣ جمادى الاولى ١٤٠٣هـ ـ ٢٦ فبراير ١٩٨٣م

أسبوع العناية بالمساجد يبدأ اليوم

الرياض

ولي العهد السعودي الزاهر بلاد المسجد كل اهتمام ورعاية وعناية ، ومن تلك الارقام التي رصدت لاقامة المساجد لا تجسيدا لهذه العناية والتي تقوم بها وزارة الحج والاوقاف ، ولهذا وبناء على رغبة المسؤولين في مشاركة الجميع في العناية بهذا المكان المقدس خرج الاسبوع السنوي للعناية بشؤون المساجد وذلك منذ ست سنوات

الوثيقة رقم: ٥٧

وثيقة بريطانية تتحدث عن مقتل زعيم الشيعة عبد الحسين بن جمعة، وتاريخها ٨/٨/١٩١٤هـ

55472

INDIA, FOREIGN SECRETARY'S
No 36 M. dated
3 1914

CONFIDENTIAL. OCT 1914

No. Cl.-97, dated Bushire, the 8th (received 18th) August 1914.

From—MAJOR S. G. KNOX, C.I.E., Officiating Political Resident in the Persian Gulf,

To—The Foreign Secretary to the Government of India, Foreign and Political Department, Simla.

I have the honour to state that reports received from the Political Agent, Bahrain, writing under date the 25th July, mention that Bin Saud has paid to Saiyid Talib at Basrah through Abdul Latif Mendil a sum of Rs. 20,000. This is in addition to a sum of Rs. 40,000 given to Saiyid Talib in Kuwait.

Presumably these sums were paid for Saiyid Talib's assistance in the negotiations with the Turks.

The execution of the Qatif merchant, Abdul Hussain bin Juma, has already been reported in my summary for the month of July. Dr. Harrison who has only just returned from Al Qatif confirms the account that Abdul Hussain's letters to the Turkish authorities were sent to Bin Saud by Said Talib.

It is perhaps needless to say that Dr. Harrison's visit to Al Qatif was in no way encouraged by the Political Agent, Bahrain, who does not appear to have been consulted. Dr. Harrison, according to his own account, was very well received. He is enthusiastic about the improvements already effected in Qatif by the Amir's officials. Several old springs have been reopened and cultivation has increased. To a letter however in which Dr. Harrison sought permission to travel in Najd, no reply has been received from Bin Saud.

المـراجـع

أولاً: المراجع العربية

١- عبد العلي السيف، القطيف وأضواء على شعرها المعاصر، ط ١٤٠٦هـ.

٢- عبد الفتاح أبو عليّة، الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز، الرياض ١٩٨٦.

٣- محمد سعيد المسلم، ساحل الذهب الأسود، ط٣، بيروت.

٤- عبدالله حسن منصور آل عبد الحسين، الألعاب الشعبية في القطيف، مطابع الصناعات المساندة، الجبيل ١٤٠٦هـ.

٥- حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين.

٦- روبرت لاسي، المملكة، ترجمة دهام عطاونة.

٧- أحمد عسّة، معجزة فوق الرمال، ط٣، ١٩٧١.

٨- بنوا ميشان، فيصل، ترجمة رمضان لاوند.

٩- أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ط١ لندن ١٩٨٧.

١٠- الدكتور عبد الله ناصر السبيعي، الحياة العلمية والثقافية والفكرية في المنطقة الشرقية، ط١ ١٩٧٨.

١١- قدري قلعجي، موعد مع الشجاعة.. قبس من حياة الملك عبد العزيز.

١٢- صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، جزآن.

١٣- العميد محمد محمد إبراهيم رجمو، أضواء على الاستراتيجية العسكرية للملك عبدالعزيز وحروبه، ط١ الرياض ١٩٨١.

١٤- محمد أسد، الطريق إلى مكة.

١٥- عبدالله علي الخنيزي، ذكرى الزعيم الخنيزي، المطبعة العلمية في النجف ١٣٧٣هـ.

١٦- محمد المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، ط١ ١٤٠٤هـ.
١٧- أمين الريحاني، ملوك العرب، جزآن.
١٨- أمين الريحاني، تاريخ نجد والحجاز وملحقاته.
١٩- هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها.
٢٠- أحمد عبد الغفور العطار، صقر الجزيرة.
٢١- رحلة ابن جبير، طبعة القاهرة.
٢٢- رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة الانظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، دار الكتاب اللبناني.
٢٣- لمع الشهاب في سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تحقيق أحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت ١٩٦٧.
٢٤- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة السعودية الأولى.
٢٥- جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، مؤسسة الأعلمي ١٩٨٧.
٢٦- إبراهيم سليمان الجبهان، تبديد الظلام وتنبيه النيام إلى خطر الشيعة والتشيع على الإسلام، ط٣، ١٤٠٨هـ.
٢٧- محمد كامل حتة، في ظلال الحرمين.
٢٨- محمد عبد الجواد محمد، التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية، طبعة القاهرة.
٢٩- سليمان فيضي، في غمرة النضال.
٣٠- الشيخ فرج العمران، الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية، ١٥ جزءاً.
٣١- الشيخ علي البلادي، أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مطبعة النعمان، النجف ١٣٧٧هـ.
٣٢- محمد العوامي، ثائر من أجل الدين.. ملامح من حياة العلامة المجاهد محمد بن ناصر النمر، ١٤٠٧هـ.
٣٣- السيد محسن الأمين، أعيان الشيعة، ١٠ أجزاء.
٣٤- عبدالله الخنيزي، نسيم وزوبعة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٣٩٧هـ.
٣٥- السيد محمد حسن الشخص، ذكرى حجة الإسلام الإمام السيد ماجد العوامي، النجف الأشرف ١٣٦٩هـ.
٣٦- محمد منصور المرهون، ذكرى النور في حياة العلامة الشيخ منصور، مطبعة الآداب، النجف.

٣٧- آغا بزرك الطهراني، الذريعة في تصانيف الشيعة، ٢٦ جزءاً.
٣٨- الشيخ علي المرهون، شعراء القطيف من الماضين والمعاصرين، جزآن، مطبعة النجف، ١٣٨٥هـ.
٣٩- الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، ١٩٨٨.
٤٠- عبد الرحمن عبد اللطيف آل الشيخ، مشاهير علماء نجد، ط١ ١٩٧٢.
٤١- الشيخ سعيد أبو المكارم، أعلام العوّامية، النجف ١٣٨١هـ.
٤٢- الدكتور عبد الفتاح أبو عليّة، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، الرياض ١٩٨٦.
٤٣- الدكتور جمال زكريا قاسم، الخليج العربي.. دراسة لتاريخ الإمارات العربية «١٨٤٠ - ١٩١٤».
٤٤- ناصر الفرج، قيام العرش السعودي.. دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية، لندن ١٩٨٨.
٤٥- الدكتور فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي «١٨٥٣ - ١٩١٤»، الكويت ١٤٠٤هـ.
٤٦- جي. بي. كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، تعريب خيري حماد.
٤٧- اليكسي فاسيليف، فصول من تاريخ العربية السعودية، لندن ١٩٨٨.
٤٨- الدكتور محمد عرابي نخلة، تاريخ الأحساء السياسي، الكويت ١٩٨٠.
٤٩- الدكتور عبد الفتاح أبو علية، الدولة السعودية الثانية «١٢٥٦ - ١٣٠٩».
٥٠- عبد العزيز سليمان نورا، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨.
٥١- محمد عبدالله آل عبد القادر، تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، ط٢، ١٩٨٢.
٥٢- الدكتور فتوح الخترش، والدكتور عبد العزيز محمد منصور، مصادر تاريخ قطر، دار ذات السلاسل: الكويت ١٩٨٤.
٥٣- خيرالدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ط٣، بيروت.
٥٤- فهد القحطاني، صراع الأجنحة في العائلة السعودية المالكة، ط١ لندن ١٩٨٦م.
٥٥- عبد الله أحمد شباط، صفحات من تاريخ الأحساء، ١٩٨٩.
٥٦- حمد الجاسر، المعجم الجغرافي المنطقة الشرقية، ٣ مجلدات.

٥٧- الدكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج والجزيرة العربية.
٥٨- الدكتور عبدالله الحامد العلي الحامد، الشعر في الجزيرة العربية.. نجد والأحساء والبحرين خلال قرنين «١١٥٠ - ١٣٥٠» - ١٩٨٦.
٥٩- يوسف كمال حتاتة، مذكرات مدحت باشا.
٦٠- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث.
٦١- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ط١، ١٩٧١.
٦٢- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي.
٦٣- الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، شعراء هجر من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر، دار العلوم ١٩٨١.
٦٤- عبد العزيز محمد منصور، التطور السياسي لقطر «١٨٦٨ - ١٩١٦» ط٢.
٦٥- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج.
٦٦- الدكتور عبد الله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، ١٣٥٢ - ١٣٨٠هـ/ ١٩٣٣ - ١٩٦٠، ط١ ١٩٨٧.
٦٧- الدكتور عبد الفتاح أبو علية، مصادر تاريخ البلاد السعودية، الرياض ١٩٧٩.
٦٨- آن بلنت، رحلة إلى بلاد نجد، ترجمة محمد أنعم غالب، ط١، ١٩٧٩ الرياض.
٦٩- ديوان الإمام أحمد بن علي بن مشرف، أعتنى بطبعه عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، لبنان.
٧٠- الدكتور رأفت غنيمي الشيخ - العرب.. دراسات في التاريخ المعاصر.
٧١- محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي.
٧٢- فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب.
٧٣- بدر الدين الخصوصي، معركة الجهراء، منشورات دار السلاسل، الكويت.
٧٤- الدكتور مصطفى عبد القادر النجار، دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر.
٧٥- فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية.
٧٦- ناصر السعيد، تاريخ آل سعود، من منشورات اتحاد شعب الجزيرة.
٧٧- فهد القحطاني، شيوعيون في السعودية، دار الصفا للنشر، لندن ١٩٨٨.
٧٨- الدكتور عبدالله السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية.
٧٩- حمد رشيد الفيل، الجغرافية السياسية للكويت.
٨٠- إبراهيم عبد الرحمن خميس، أسود آل سعود.

٨١- مايكل فيلد، التجار، ترجمة دهام عطاونة، لندن ١٩٨٥.
٨٢- بنواميشان، ابن سعود، ترجمة رمضان لاوند.
٨٣- موزضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود، الملك عبد العزيز ومؤتمر الكويت «١٩٢٣ - ١٩٢٤» ط١، جدة ١٩٨٢.
٨٤- إبراهيم رفعت باشا، مرآة الحرمين.
٨٥- سيد عبد المجيد بكر، الملامح الجغرافية لدروب الحجيج، ط١، ١٤٠١هـ.
٨٦- عمر رضا كحالة، جغرافية شبه الجزيرة العربية.
٨٧- رسائل جهيمان السبع.
٨٨- محمد أحمد الوريثي، سكان المملكة العربية السعودية، ط٢ الرياض ١٩٧٩.
٨٩- بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي الحديث، الطبعة الثانية: الكويت.
٩٠- عبد الكريم غرايبة، قيام الدولة السعودية.
٩١- حمد بن إبراهيم بن عبدالله الحقيل، كنز الأنساب ومجمع الآداب، ط ١٠.
٩٢- عبد الرحمن بن عبد الكريم المدني، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من أنساب.
٩٣- الدكتور محمد الرميحي، البحرين التغيير السياسي والاجتماعي، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٧٦م.
٩٤- ديوان ابن المقرب العيوني، تحقيق عبد الفتاح الحلو.
٩٥- يوسف محمد الصميط، الخليج العربي دراسة في أصول السكان، القاهرة ١٩٧٠م.
٩٦- فهد القحطاني، زلزال جهيمان في مكة، منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، ١٩٨٧م.
٩٧- انتفاضة المنطقة الشرقية، من منشورات منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية.
٩٨- روبن رايت، الغضب المقدس، مترجم.
٩٩- خالد سليمان العدساني، عدسانيات، دار ذات السلاسل، الكويت الطبعة الأولى، ١٩٧٨.
١٠٠- الشيخ عبد العزيز بن باز، الأدلة النقلية والحسية على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب، مطبوعات الجامعة الإسلامية، رقم ١٦، ١٣٩٥هـ.

١٠١- وليد الطويرقي وآخرون، العلمانية في العراء.. القصيبي شاعر الأمس وواعظ اليوم، أميركا ١٩٩١م.
١٠٢- السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دارسة في العلاقات الدولية، الدكتور غسان سلامة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠.
١٠٣- اكتشاف جزيرة العرب، خمسة قرون من المغامرة والعلم، جاكلين بيرين، ترجمة قدري قلعجي، تقديم حمد الجاسر، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٠٤- من حياة الملك عبد العزيز، عبد العزيز الإحيدب، ط١ الرياض.
١٠٥- صور من حياة عبد العزيز، طلال بن عبد العزيز، ط٢، الرياض ١٩٨٣.
١٠٦- شبه جزيرة العرب (عسير)، محمود شاكر، ط٢، دمشق ١٩٨٢.
١٠٧- المدن الحجازية، د. عمر الفاروق السيد رجب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.
١٠٨- الأهل والغنيمة مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية، وضاح شرارة، ط١ بيروت ١٩٨١.
١٠٩- كشف الارتياب، السيد محسن الأمين، دار الكتاب الإسلامي.
١١٠- من شيم الملك عبد العزيز، فهد المبارك، ثلاثة أجزاء، ط١، ١٩٧٨ بيروت.
١١١- محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، الدكتور عبد الفتاح أبو علية، الرياض، ١٩٨٣.
١١٢- مع عاهل الجزيرة العربية، عباس محمود العقاد، بيروت، المكتبة العصرية.
١١٣- دراسات في تاريخ الخليج العربي والمعاصر، الدكتور بدر الدين عباس الخصوصي، جزآن، ط٢، ١٩٨٤.
١١٤- محمد علي وشبه الجزيرة العربية، الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ط١، ١٩٨١.
١١٥- الثورة العربية الكبرى، العماد مصطفى طلاس، دمشق ١٩٧٩.
١١٦- أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، محمد علي مغربي، ط١، ١٩٨١.
١١٧- المجاز بين اليمامة والحجاز، عبدالله بن محمد بن خميس، ط٣، ١٩٨٣.
١١٨- معجم اليمامة، جزآن، عبدالله بن محمد خميس، ط١، ١٩٧٨.
١١٩- السياسة الخارجية السعودية، الدكتور عبدالله سعود القباع، ط١، ١٩٨٦.
١٢٠- البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، سعود فالح الغامدي، جدة ١٩٨١.

١٢١- المدينة المنورة، التركيب الوظيفي.. النمو والمتغيرات، الدكتور عمر الفاروق سيد رجب، القاهرة ١٩٧٧.

١٢٢- تاريخ الأقطار العربية المعاصر، جزآن، مجموعة مؤلفين، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥.

١٢٣- التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، محمد حسن العيدروس، الكويت ١٩٨٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- SAUDIA ARABIA IN THE OIL ERA, REGIME AND ELITES; CONFLICT AND COLLABORATION, BY MORDECHI ABIR, WESTVIEW PREES, BOULDER, COLORADO SAUDIA ARABIA MODERNIZATION.

2- SHI'ISM AND SOCIAL PROTEST, EDITED BY JUAN R.I. COLE & NIKKI R. KEDDIE YALE UNIVERSITY PRESS, U.S.A,1986, CHAPTER 9 (THE SHI'I MINORITY IN SAUDI ARABIA) BY JACOB GODBERG.

3- SAUDI ARABIA, IT'S SOCIETY, IT'S CULTURE. BY GEORGE A. LIPSKY, HARF PREES, U.S.A. 1988.

4- SAUDI ARABIA MODERNIZATION, THE IMPACT OF CHANGE ON STABILITY. BY JOHN A. SHAW & DAVID E. LONG, THE CENTER FOR STRATIGIC AND INTERANATIONAL STUDIES, GEORGE TOWN UNIVERSITY WASHINGTON D.C,1988.

5- SAUD ARABIA'S SEARCH FOR SECURITY, ADEED DAWISHA, THE INTERNATIONAL INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES,1979 - 1980.

6- SACRED RAGE, TEH WRATH OF MILITANT ISLAM BY ROBIN WRIGHT, LONDON 1989.

ثالثاً: الوثائق الأجنبية من الأرشيف البريطاني:

1- FO.371 - 4147
2- E12852
3- E20868
4- FO.371 / 4147.
5- FO.416 / 16
6- FO.416 / 20
7- FO.78 / 5252
8- E.55332
9- FO.371 / 345
10- FO.424 / 216
11- FO.371 / 1820. E29150
12- FO.371 / 1820
13- E35392
14- FO.371 / 3044
15- FO.371 / 1820. E22076
16- FO.371 / 1820. E22290
17- FO.371 / 1820. E23513
18- FO.371 / 1820. E28327
19- FO.371 / 1820. E24878
20- FO.371 / 1820. E25792
21- FO.371 / 1820. E32590
22- E. 30696
23- FO.371 / 1820. E39571
24- FO.371 / 1820. E25778
25- FO.371 / 2123
26- FO.371 / 2123. E12320
27- FO.371 / 2124. E28966
28- FO.371 / 2123. E22424
29- FO.371 / 3044. E35392
30- FO.371 / 3044. E18123
31- FO.371 / 2123. E750
32- FO.371 / 2123. E18193
33- FO.371 / 2124. E25950
34- FO.371 / 2123. 2144
35- E 28368
36- FO.371 / 2124. E34347



37- FO.371 / 2124. E31123
38- FO.371 / 2769. E236112
39- FO.371 / 2044. E35392
40- FO.371 / 2123. E10244
41- FO.371 / 2123. E10569
42- I.O.RR / 15 / 5 / 25 NO.C - 41 OF 1914
43- E 57141
44- FO.371 / 3044. (E35392)
45- FO.371 / 2479
46- FO. 2479. E9973
47- E 6289 / 9 / 44
48- FO.371 / 5261. E8538
49- E 1380 / 9 / 90
50- E 5776 / 1 / 90
51- E 5264 / 62 / 25
52- E 6693 / 884 / 91, E 7560 / 884 / 91
53- E 185 / 185 / 25
54- E 1780 / 884 / 91



55- FO. 406 / 40 (E 4499)
56- FO. 371 / 7721 (E8918)
57- E 10914
58- E 11004
59- FO. 371 / 18947
60- E 8476
61- FO. 371 / 8942
62- FO. 371 / 10809 / E5107
63- FO. 371 / 10810 (E6647)
64- E 2429 / 680 / 25
65- E 3714
66- E 5083 / 644 / 91
67- E 5035 / 4173 / 25
68- FO. 371 / 14482
69- FO. 371 / 14481 (E 15191)
70- FO. 371 / 15301 (E 4483)
71- FO. 371 / 1530 (E 4173)
72- E 6283
73- FO. 371 / 2140 E 55472
74- FO. 371 / 8954 E 4268

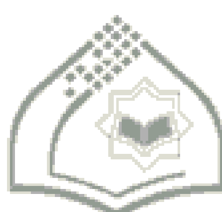
75- E 2485
76- E 8578
77- E 57761 - 1 - 91
78- E 3267 - 1600 - 25
79- E 4173 - 25
80- 4597 - 1600 - 25
81- E 166 - 62 - 25
82- E 1668 - 381 - 91
83- E 2429 - 680 - 25
84- E 5799 - 2064 - 25
85- E 884 - 91
86- E 5680 - 2227 - 25
87- E 6693 - 884 - 91
88- E 2227 - 25
89- E 2338 - 25
90- E 2782 - 196 - 25
91- FO. 371 - 2766B
92- EO. 371 - 13012 E 1336



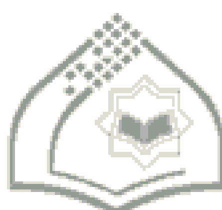
93- E 12852
94- E 10403 - 678 - 91
95- E 3126 - 3126 - 25
96- ES 1015 - 7
97- ES 1015 - 4 - B
98- ES 1015 - 4 - A
99- ES 1015 - 5
100- ES 1015 - 9
101- ES 1015
102- ES 1015 - 16
103- ES 1015 - 10
104- ES 1015 - 24
105- ES 1015 - 17
106- ES 1015 - 13
107- ES 1015 - 22
108- ES 1015 - 21
109- ES 1015 - 13 - A
110- ES 1015 -

المحتويات

الاحتلال (١٩١٣) ٩
صراع من أجل الحل السياسي ٦٥
الحرب العالمية الأولى وثورة العجمان في الأحساء ١٠١
الشيعة والإخوان (١٩١٥ - ١٩٣٠) ١٤٣
شيعة المملكة والفتنة الطائفية في البحرين (١٩٢٣) ١٩١
تدمير الآثار التاريخية في الأماكن المقدسة ٢٢٥
الأوضاع الاقتصادية في الأحساء والقطيف (١٩١٣ - ١٩٤٠) ٢٥٧
الشيعة في عصر النفط (١٩٣٨ - ١٩٩٠) ٣١٧
الشيعة ومسار العمل الوطني في المملكة ٤١٩
محلق الوثائق ٤٦٥
المراجع ٥٧١


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی